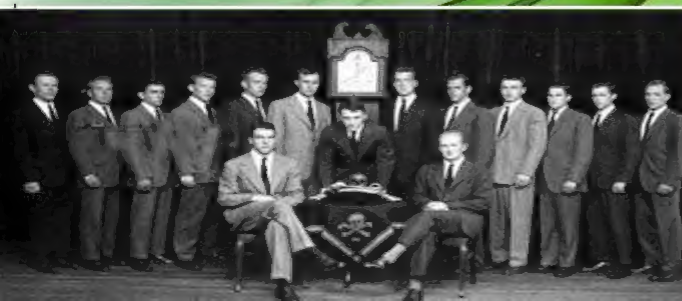




مأساة سياسة القوى العظمى

تأليف
جون ميرشايمر

ترجمة
د. مصطفى محمد قاسم



هأساة

سياسة القوى العظمى

مأساة سياسة القوى العظمى

تأليف
جون ميرشايمر

ترجمة
د. مصطفى محمد قاسم
مكتب معالي مدير الجامعة - جامعة الملك سعود - الرياض

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص. ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح) جامعة الملك سعود، ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م)

هذه ترجمة عربية مصرح بها من مركز الترجمة بالجامعة للكتاب :

The Tragedy of Great Power Politics

By: John J. Mearsheimer

© 2001 John J. Mearsheimer

مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ميرشايمر ، جون

مأساة سياسة القوى العظمى. / جون ميرشايمر؛ مصطفى محمد قاسم . -

الرياض ، ١٤٣٣هـ

٦٣٨ ص ؛ ١٧ سم x ٢٤ سم

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٥٠٧-٠٥٤-٦

١- الصراع الدولي - تاريخ ٢- القوى العظمى ٣- العلاقات الدولية

أ- قاسم، مصطفى محمد (مترجم) ب- العنوان

١٤٣٣/٧٥٧٣

ديوي ، ٣٢٧.١

رقم الإيداع : ١٤٣٣/٧٥٧٣

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٥٠٧-٠٥٤-٦

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة ، وقد وافق المجلس العلمي على نشره في اجتماعه الحادي والعشرون للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ ، المقود بتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٣هـ ، الموافق ١٠/٦/٢٠١٢م .

تحت إدارة النشر العلمي والمطابع من عدم وجود الخلاف بسبب عدم وجودها من المقرر .

النشر العلمي والمطابع ١٤٣٣هـ



تقديم المترجم

استحوذت أنباء وأحداث انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م على انتباه كل قاطني الكرة الأرضية، ولا عجب في ذلك؛ لأن القوى العظمى تمارس التأثير الأكبر على مجريات السياسة الدولية، فضلا عن أن صعود وأفول القوى العظمى أحداث قليلة الحدوث، إن لم تكن نادرة، ولا تشهدها إلا أجيال قليلة. وقد تراوحت ردود الأفعال الشعبية والرسمية - بالطبع - بين المبتهجة والمتشائمة، بحسب مصالح الدولة وموقعها في السياسة الدولية ومن التحالفات الدولية. فكان التضاؤل من نصيب دول الكتلة الغربية والدول والشعوب التي تدور في فلكها والدول التي أضيرت من الاتحاد السوفيتي بشكل أو بآخر، وكان التضاؤل من نصيب الدول والشعوب التي تدور في فلك الكتلة الشرقية أو أضيرت من الكتلة الغربية بشكل أو بآخر.

وقد كانت الشعوب العربية من أكثر شعوب العالم اهتماما بهذا الحدث وتداعياته، وكانوا في الغالب يقعون على الجانب المتشائم. فقد نظرت غالبية الشعوب العربية، وجزء من الدول العربية، بعين الخوف والحذر إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم والسياسة الدولية، ليس فقط لأن الاتحاد السوفيتي كان يؤيد العرب في بعض قضاياهم ومواجهاتهم مع الكتلة الغربية - خاصة في أثناء قوة الاتحاد السوفيتي وليس في سنوات تراجعه الأخيرة - لكن في المقام الأول بسبب انحياز الولايات المتحدة ضد العرب في قضيتهم المركزية: فلسطين. وحتى

وإن لم يكن الاتحاد السوفيتي نصيرا قويا للمرب وقضاياهم، وإن كانت بعض الدول العربية المؤثرة قد غيرت اصطفاها منذ فترة طويلة وأنحازت إلى الكتلة الغربية، فقد كان العرب ينظرون إلى وجود الاتحاد السوفيتي كورقة ضغط على الكتلة الغربية أو حليف ممكن في حالة الاختلاف مع الغرب. وحتى اليوم لا يزال الكثيرون في الوطن العربي يعولون على صعود قوى عظمى منافسة للولايات المتحدة، مثل الصين أو الاتحاد الأوروبي، أو حتى استعادة روسيا لقوة الاتحاد السوفيتي السابق ومكانته.

يهتم الناس في الوطن العربي، المتخصصون وغير المتخصصين على حد سواء، بقضايا صعود وأفول القوى العظمى، وسلوك إحدى هذه القوى العظمى حيال الأخرى وفي السياسة الدولية إجمالا، وتأثير سلوك القوى العظمى على السياسة الخارجية للدول الصغرى. ومن هنا جاءت ترجمة الكتاب الحالي الذي يقدم نظرية واقعية تفسر سلوك القوى العظمى، وتقدم في طيات ذلك شروط ومواصفات القوى العظمى وعوامل صعودها وأفولها.

يقدم الكتاب نظرية بنوية للسياسة الدولية أطلق عليها المؤلف اسم "الواقعية الهجومية". ترى الواقعية الهجومية أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة أعلى من الدول لحماية إحداها من الأخرى، ولذلك تدرك الدول أن القوة هي الأساس لبقائها. ولذلك تكون القوة وزيادتها هي الهدف الدائم للقوى العظمى والدول عموما، ولذلك أيضا لا توجد قوى الوضع الراهن في النظام الدولي إلا نادرا، وتمثل فقط في الدولة المهيمنة الفعلية التي يكون من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن.

تقوم النظرية التي يقدمها الكتاب لتفسير سلوك القوى العظمى وتنافسها الدائم على القوة ونضالها من أجل الهيمنة على خمس فرضيات حول النظام الدولي، توجب على الدول أن تصرف بطريقة عدوانية وتنافسية: (١) أن النظام الدولي

فوضوي بسبب عدم وجود سلطة مركزية أعلى من الدول تجبرها على احترام القانون الدولي وتسهر على حماية حقوق الدول، كبيرها وصغيرها، (٢) أن القوى العظمى تمتلك بطبيعة الحال قدرا من القدرة العسكرية الهجومية تمكنها من إلحاق الأذى أو حتى الدمار ببعضها البعض، (٣) أن الدول لا يمكن أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى أو أن تتأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدرتها العسكرية الهجومية لمهاجمتها، (٤) أن البقاء هو الهدف النهائي للقوى العظمى، وتحديدًا أن الدول تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي، (٥) أن القوى العظمى فاعل عقلائي يدرك بيئته الخارجية ويخطط استراتيجيا للبقاء فيها.

تجيب نظرية الواقعية الهجومية عن عدد من الألغاز التاريخية المهمة، من أهمها:

(١) ما تفسير الحروب الثلاث الأطول والأكثر دموية في التاريخ الحديث، وهي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وهي نزاعات شاركت فيها كل القوى الكبرى في النظام؟

(٢) ما تفسير فترات السلام النسبي الطويلة في أوروبا بين عامي ١٨١٦ و ١٨٥٢ وبين عامي ١٨٧١ و ١٩١٣، خاصة فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ في أثناء الحرب الباردة؟

(٣) لماذا لم تعتمد المملكة المتحدة- التي كانت أغنى دولة في العالم في منتصف القرن التاسع عشر- إلى بناء جيش قوي ومحاولة الهيمنة على أوروبا؟ وبصياغة أخرى لماذا تصرف المملكة المتحدة بطريقة مختلفة عن فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي التي حولت قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية وسعت للهيمنة على أوروبا؟

٤) لماذا كانت ألمانيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٩٠) عدوانية جدا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠، حيث خاضت حربين على قوى عظمى أخرى وحرب واحدة على قوة صغرى، فيما لم تكن عدوانية مطلقا من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٠، حيث لم تخضع أية حرب وسعت عموما إلى الحفاظ على الوضع الأوروبي الراهن؟

٥) لماذا شكّلت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا الفيلهلمية قبل الحرب العالمية الأولى، فيما فشلت في تنظيم تحالف فعال لاحتواء ألمانيا النازية؟

٦) لماذا تكاثفت اليابان ودول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الأعوام الأولى للحرب الباردة، مع أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقوى اقتصاد في العالم واحتكار نووي؟

٧) ما تفسير إرسال القوات الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا على مدار القرن العشرين؟ ولماذا مثلا انتظرت الولايات المتحدة حتى أبريل ١٩١٧ لدخول الحرب العالمية الأولى، بدلا من دخول الحرب حين اندلعت في أغسطس ١٩١٤؟ ولماذا لم ترسل الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا قبل عام ١٩١٤ لمنع اندلاع الحرب؟ وبالمثل، لماذا لم تسع الولايات المتحدة إلى فرض التوازن على ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن العشرين أو ترسل قوات إلى أوروبا قبل سبتمبر ١٩٣٩ لمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية؟

٨) لماذا واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حشد ترسانتهما النووية بعد أن بلغت كل منهما القدرة على الضربة الثانية ضد الأخرى؟ فمع أن العالم الذي تمتلك فيه القوتان العظميان القدرة على "التدمير المؤكد" assured deconstruction يكون عموما عالما مستقرا ويصعب الإطاحة بتوازنه النووي، لا تزال القوتان العظميان تنفقان بلايين الدولارات والروبلات لمحاولة بلوغ ميزة الضربة الأولى.

وقد نُظِّمَ الكتاب حول ستة أسئلة تتعامل مع القوة. أولاً: لماذا نحتاج القوى العظمى إلى القوة؟ وما المنطق الأساسي الذي يفسر تنافس الدول على القوة؟ ثانياً: ما مقدار القوة التي تحتاجها الدول؟ وما مقدار القوة الكافية؟ ثالثاً: ما القوة؟ وكيف يُعرَّف هذا المفهوم المحوري وكيف يقاس؟ رابعاً: ما الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لزيادة القوة أو للحفاظ على القوة حين تهدد قوة عظمى أخرى بتغيير توازن القوة؟ خامساً: ما أسباب الحرب؟ وتحديدًا ما العوامل المتعلقة بالقوة التي تجعل التنافس الأمني يشتد ويتحول إلى نزاع مفتوح؟ سادساً: متى تلجأ القوى العظمى المهددة إلى فرض التوازن على الخصوم الخطرين، ومتى تحاول أن تمرر المسئولية إلى دولة أخرى مهددة؟

يقدم الكتاب إجابات واضحة ومقنعة لتلك الأسئلة من منظور الواقعية الهجومية. وتجب فصول الكتاب عن تلك الأسئلة الستة الكبرى.

قبعد المقدمة التي عرض المؤلف فيها نظريته وأساسها المنطقي، يقدم الفصل الثاني نظرية فرعية حول أسباب التنافس على القوة بين الدول وأسباب سعيها إلى الهيمنة.

ويعرّف الفصلان الثالث والرابع القوة ويشرحان طرق قياسها، وذلك بفرض وضع الأساس لاختبار نظرية الواقعية الهجومية، إذ يصعب تقرير ما إذا كانت الدول تصرف في الماضي وفقاً لقواعد الواقعية الهجومية بدون معرفة ما هي القوة وما هي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتعزيز نصيبها من القوة العالمية. ونقطة الانطلاق في ذلك هي التمييز بين القوة الكامنة والقوة العسكرية الفعلية، ويأتي بعد ذلك الدفع بأن الدول تهتم بشدة بنوعي القوة كليهما. ويركز الفصل الثالث على القوة الكامنة التي تتضمن بالدرجة الأولى عدد سكان الدولة وثروتها. ويتعامل الفصل

الرابع مع القوة العسكرية الفعلية. وقد جاء هذا الفصل أطول من غيره كثيرا؛ لأنه يقدم حججا حول "أسبقية القوة البرية" والقوة المانعة للمياه"، وهي حجج جديدة وربما تكون خلافية.

وإجمالا، يرى ميرشايمر أن القوى العظمى تتحدد بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية. فالدولة لكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم. ولا يُشترط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى وإن رحمت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية. وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضلعا، فضلا عن قوة تقليدية هائلة. وإذا حققت دولة واحدة تفوقا نوويا على كل منافسيها، وهو أمر غير وارد، فإنها ستكون أقوى من الجميع إلى درجة تجعلها القوة العظمى الوحيدة في النظام. وإذا ظهرت دولة مهيمنة نووية، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن.

ويناقد الفصل الخامس الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى العظمى لزيادة قوتها والحفاظ على ما تراكمت لها منها، ويقدم مناقشة وافية لجذوى الحرب في زيادة القوة، ويركز أيضا على استراتيجيتي فرض التوازن وتميرير المسؤولية إلى الآخرين اللتين تستخدمهما الدول حين تواجه خصما يهدد بتقويض توازن القوة.

ويفحص الفصلان السادس والسابع السجل التاريخي للوقوف على الأدلة التي تدعم النظرية، ويعيران انتباها خاصا إلى مقارنة سلوك القوى العظمى من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٩٠ للثبوت مما إذا كان سلوكها يتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

ويعرض الفصل الثامن نظرية بسيطة تفسر متى تلجأ القوى العظمى إلى فرض التوازن، ومتى تلجأ إلى تمرير المسؤولية إلى الآخرين، ثم يفحص الفصل تلك النظرية في مقابل السجل التاريخي. ويركز الفصل التاسع على أسباب الحرب. وهنا أيضا يعرض المؤلف نظرية بسيطة، ثم يختبرها في مقابل السجل التاريخي.

وأخيرا يتحدى الفصل العاشر الادعاء الشائع بأن السياسة الدولية شهدت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة، وأن القوى العظمى لم تعد تتنافس على القوة. يقبم الفصل بإيجاز النظريات التي يستند إليها ذلك المنظور المتفائل، ثم يعرض كيف تصرفت القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، وأخيرا يقدم تنبؤات حول احتمالات نزاعات القوى العظمى في هاتين المنطقتين المهمتين في أوائل القرن الحادي والعشرين.

لغة كلمة أخيرة ينبغي أن يقال، وهي أنني لم أختَر هذا الكتاب بنفسِي، وإنما كلفني بترجمته مركز الترجمة بجامعة الملك سعود. لكن رب تكليف يأتي على هوى المرء ويضيف إليه! فبعد أن انتهيت من ترجمة الكتاب، وتأكدت لذي قيمته العلمية وموضوعه المهم ومعالجته الشيقة والثرية وقامة مؤلفه، أؤكد سعادتي البالغة بأن يضاف هذا الكتاب إلى رصيد أعمال المترجمة. ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود على ثقته وأن أتمنى للمركز مزيدا من التقدم في مهمته التنويرية السامية.

وأرجو أن يجد القارئ المتخصص الكتاب مفيدا في بحوثه وكتابه، وأن يجده القارئ غير المتخصص شيقا وممتعا وكاشفا. فالسياسة مجال يستهوي جميع الناس، خاصة إذا كانت تتعلق بالقوى العظمى وسلوكها وسياساتها الخارجية التي تؤثر على جميع الدول والشعوب. ولما كان تاريخ القوى العظمى بداية من عام ١٧٨٩ حتى

مطلع القرن الحادي والعشرين هو معمل التجارب الذي يختبر فيه المؤلف نظريته المركزية والنظريات الفرعية المكونة لها والمشقة منها، فإن الكتاب يمكن النظر إليه أيضا كمحاولة لكتابة تاريخ القوى العظمى في العصر الحديث. ولا شك في أن تاريخ القوى العظمى وتاريخ الحروب، خاصة الحروب الكبرى، يستهوي قطاعا كبيرا من القراء. وكل ما أتمناه هو أن يكون الكتاب ممتعا وكاشفا للقارئ غير المتخصص، ومرجعا علميا دائما للقارئ والكاتب المتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

المترجم

(٣) تصدير

Preface

شهد القرن العشرون قدرا كبيرا من العنف الدولي، إذ لقي حوالي تسعة ملايين شخص حتفهم في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) على ساحات المعارك الأوروبية، وقُتل حوالي خمسين مليون شخص في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، أكثر من نصفهم من المدنيين. وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمّت الحرب الباردة الكرة الأرضية كلها. ومع أن الاتحاد السوفيتي وحلفاءه في حلف وارسو لم يدخلوا في حرب مباشرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي في أثناء هذه المواجهة، فقد لقيت ملايين كثيرة حتفها في الحروب التي شنت بالوكالة عن الطرفين في كوريا وفيتنام وأفغانستان ونيكاراغوا وأنغولا والسلفادور وأماكن أخرى. كما قُتل ملايين البشر كذلك في هذا القرن في حروب أصغر، وإن كانت لا تقل عنفا، منها النزاعات الروسية-اليابانية في عامي ١٩٠٤-١٩٠٥ وفي عام ١٩٣٩، وتدخل الحلفاء في الحرب الأهلية الروسية من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٠، والحرب الروسية-البولندية في عامي ١٩٢٠-١٩٢١، والحروب العربية-الإسرائيلية المختلفة، والحرب الإيرانية-العراقية في أعوام ١٩٨٠-١٩٨٨.

(٥) على طول صفحات الكتاب، يشير الرقم المرفوع بين قوسين معقوفين لا إلى هوامش الكتاب التي جمعها المؤلف بعد المتن، ينما يشير الرقم المرفوع بين قوسين هلالين (١) إلى الهوامش التوضيحية التي ذُبل بها المترجم صفحات الكتاب للمترجم.

وستواصل دورة العنف التي اجتاحت القرن العشرين في الألفية الجديدة بالتأكيد، إذ من غير المرجح أن تتحقق آمال السلام، لأن القوى العظمى التي تولف النظام الدولي تخاف إحداها من الأخرى، وبالتالي تتنافس على القوة، ذلك أن الهدف النهائي لكل منها هو أن تبلغ مكانة القوة المهيمنة على القوى الأخرى، لأن يلوغ تلك المكانة يعد الوسيلة المثلى لضمان بقاء هذه القوى. فالقوة تضمن الأمان، والقوة الأعظم تمثل الضمان الأعظم للأمان. ومن المحتم أن تصطدم الدول التي يحركها هذا الدافع، لأنها تتنافس جميعا على تحقيق إحداها ميزة على الأخرى. وهذا الموقف المأساوي لا مناصر منه، إلا إذا اتفقت الدول التي تولف النظام على تشكيل حكومة عالمية. لكن هذا التحول الضخم لا يزال بعيد المنال، ولذلك ستظل النزاعات والحروب حتما السمات الكبرى والباقية للسياسة العالمية.

يستطيع الواحد منكم أن يتحدى هذه الرؤية المشائمة بالقول بأن القرن العشرين انتهى بسلام بانتهاء الحرب الباردة، وأن العلاقات بين القوى العظمى كانت سلمية تماما مع دخول القرن الحادي والعشرين. وتلك ملاحظة صحيحة فعلا، لكن التنبؤ بالمستقبل من خلال الاستنتاج من اللحظة الراهنة وحسب لا يقدم تحليلا سليما.

انظر مثلا ما توصل إليه المراقب الأوروبي في مطلع القرنين السابقين باتباع مقاربة التنبؤ بالمستقبل انطلاقا من اللحظة الراهنة وحسب. كانت أوروبا في عام ١٨٠٠ في غمرة الحروب الثورية الفرنسية والناپليونية التي دامت ثلاثة وعشرين عاما (١٧٩٢-١٨١٥) وتورطت فيها كل القوى العظمى عصرذاك. كان الاستنتاج تأسيسا على ذلك العام الدامي يؤكد للمراقب أن القرن التاسع عشر سيكون حافلا بنزاعات القوى العظمى، في حين جاء هذا القرن الأقل في النزاعات في التاريخ الأوروبي. وفي المقابل لم يشهد العام ١٩٠٠ حربا في أوروبا تضم أيًا من القوى العظمى، ولم تكن لمة أدلة تنذر بأن حربا من هذا النوع على الأبواب. وبلااستنتاج من ذلك العام الهادئ، لم

يكن أحد يتوقع نشوب نزاعات في أوروبا في القرن العشرين، فيما حدث العكس كما نعلم جميعا.

تقدم النظريات العامة للسياسة الدولية أدوات مفيدة للتنبؤ بما ستأتي به الأيام. فمن شأن النظريات المفيدة من هذا النوع أن تصف الطريقة التي تتصرف بها إحدى القوى العظمى عادة نحو الأخرى وأن تفسر سلوكها. ومن شأن النظريات المفيدة أيضا أن تفسر الطريقة التي تصرفت بها القوى العظمى في الماضي، بما في ذلك تفسير لماذا كانت بعض الفترات التاريخية أكثر عنفا من غيرها. والنظرية التي تلبى هذه المتطلبات وتساعدنا في فهم الماضي يمكن أن تعيننا أيضا على النظر إلى المستقبل والتنبؤ به.

أعرضُ في هذا الكتاب نظرية تتوفر فيها تلك السمات. ونظريتي التي أسميها "الواقعية الهجومية" offensive realism نظرية واقعية في طبيعتها، وتنتلج بالتالي ضمن تقاليد المفكرين الواقعيين من أمثال إ. ه. كار E. H. Carr وهانز مورجنتاؤ Hans Morgenthau وكينيث ولتز Kenneth Waltz. تتميز هذه النظرية بأن عناصرها قليلة ويمكن تكيفها في عدد صغير من الفرضيات البسيطة. فأنا- على سبيل المثال- أؤكد أن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، وأدفع أيضا بأن النظم متعددة الأقطاب التي تضم دولة أقوى من الدول الأخرى، أي دولة مهيمنة كامنة potential hegemon، تكون أكثر عرضة للحرب من النظم الأخرى.

ستكون هذه الفرضيات وغيرها مما سيرد في هذا الكتاب مثيرة للجدل بالتأكيد. ولذلك سأحاول، من أجل الدفاع عن هذه الفرضيات، أن أبين سلامة المنطق الذي تستند إليه. وسأختبر هذه الفرضيات في مقابل السجل التاريخي، مقتصرًا بالدرجة الأولى على العلاقات بين القوى العظمى بداية من عام ١٧٩٢. وأخيرا سأستخدم النظرية للتنبؤ بالشكل المستقبلي المرجح لعلاقات القوى العظمى.

لقد كتبْتُ هذا الكتاب لكل من الزملاء الأكاديميين والقراء المهتمين بفهم العوامل الرئيسة التي تدفع سلوك القوى العظمى. ولذلك اجتهدتُ في أن يأتي العرض واضحا

وسهلا في الفهم على الأشخاص غير الملمين باللغة المتخصصة والسجلات داخل
الجماعة العلمية. كما حرصتُ على ألا أسهو عن النصيحة التي وجهها ذات مرة دارس
الأدب ليونيل تريلنج Lionel Trilling لعالم الاجتماع البارز رايت ميللز Wright
Mills: "عليك أن تفترض أن بعضهم طلب منك أن تلقي محاضرة حول موضوع
تعرفه جيدا أمام جمهور من الأساتذة والطلاب من كل أقسام جامعة مرموقة، فضلا
عن مجموعة من الأشخاص المهتمين القادمين من مدينة قريبة. افترض أن هذا الجمهور
أمامك وأن من حقهم أن يتعلموا، وافترض أنك تريد تعلمهم، وعندئذ يمكنك أن تبدأ
بالكتابة". وكل ما أمله هو أن يجد القارئ أن حرصي على اتباع هذه النصيحة قد أثمر.

المحتويات

تقديم المترجم.....	هـ
تصدير.....	م
الفصل الأول: مقدمة.....	١
الفصل الثاني: القوضى والصراع على القوة.....	٣٧
الفصل الثالث: الثروة والقوة.....	٦٩
الفصل الرابع: أسبقية القوة البرية.....	١٠٥
الفصل الخامس: استراتيجيات البقاء.....	١٧٥
الفصل السادس: القوى العظمى على أرض الواقع.....	٢١٣
الفصل السابع: فارضو التوازن من وراء البحار.....	٢٩٥
الفصل الثامن: فرض التوازن في مقابل تمرير المسئولية إلى الآخرين.....	٣٣٧
الفصل التاسع: أسباب حروب القوى العظمى.....	٤١٩
الفصل العاشر: سياسة القوة العظمى في القرن الحادي والعشرين.....	٤٥١
هوامش الكتاب.....	٥٠٣

٦٢١	ثبت المصطلحات
٦٢١	أولاً: عربي - إنجليزي
٦٢٨	ثانياً: إنجليزي - عربي
٦٣٥	كشف الموضوعات

مقدمة

Introduction

يرى كثيرون في الغرب أن "السلام الدائم"^(١) بين القوى العظمى قد تحقق أخيراً. وتذهب حجة هؤلاء إلى أن انتهاء الحرب الباردة كان تحولاً كاسحاً في طريقة تفاعل إحدى القوى العظمى مع الأخرى. فقد دخلنا بنهايتها عالماً تتراجع فيه احتمالات أن تتورط إحدى القوى الكبرى في تنافس أمني مع الأخرى، ناهيك عن الحرب، وغداً هذا التنافس من محفوظات السجل التاريخي. ويتعبّر أحد المؤلفين المعروفين، فقد أوصلتنا الحرب الباردة إلى "نهاية التاريخ".^(٢)

يفترض هذا المنظور أن القوى العظمى ستوقف عن النظر إلى بعضها البعض كمنافسين عسكريين محتملين، بل كأعضاء في أسرة من الأمم، هم أعضاء ما يسمى أحياناً "المجتمع الدولي". وتتزايد فرص التعاون في هذا العالم الواعد الجديد الذي يدخر ازدهاراً وسلاماً متزايدين لكل القوى العظمى. وقد بلغ هذا المنظور من الانتشار إلى

(١) يرجع مصطلح "السلام الدائم" إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط الذي صدر له في عام ١٧٧٥ كتاب بعنوان "مشروع للسلام الدائم"، حدد فيه أسساً للعلاقات الإنسانية ومنع للحروب، كان من أهمها ترسيخ الحكم الديمقراطي أو الجمهوري القائم على سيادة القانون داخل الدول وبناء نوع من الفيدرالية الدولية تجمع الدول الديمقراطية في عضويتها، ومن هذه الأخيرة ولدت فكرة عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة للترجمة.

درجة أن بعض أنصار الواقعية- تلك المدرسة الفكرية التي كانت على مدى تاريخها تبني رؤى متشائمة حول فرص السلام بين القوى العظمى- جذبهم التناؤل السائد، كما تبدى في مقالة نُشرت في منتصف التسعينات بعنوان "الواقعيون متائلون"^{١٧}.

لكن للأسف لا صحة- في رأيي- للزعم القائل بأن النظام الدولي قد تطهر من التنافس الأمني والحرب بين القوى العظمى. وتتوفر أدلة كثيرة على أن وعد السلام الدائم بين القوى العظمى وُلِد ميتا. من هذه الأدلة أن الولايات المتحدة، رغم انتهاء التهديد السوفيتي، لا تزال تحتفظ بحوالي مائة ألف جندي في أوروبا، والعدد نفسه تقريبا في شمال شرق آسيا، وذلك لأنها تترك إمكانية ظهور منافسين خطرين بين القوى الكبرى في تلك المناطق، إذا ما انسحبت القوات الأمريكية. فضلا عن أن الدول الأوروبية جميعها تقريبا، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، لا تزال تستحوذ عليها مخاوف عميقة الجذور، وإن ظلت مسكوتا عنها، من أن ألمانيا غير المكبوحة بالقوة الأمريكية قد تتصرف بطريقة عدوانية، ولا يقل الخوف من اليابان في شمال شرق آسيا عمقا، لكنه وجد متنفسا له على الألسنة والصفحات، وأخيرا لا يستبعد الكثيرون إمكانية الصدام بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان. ليس معنى ذلك أن مثل هذه الحرب محتملة، لكن هذه الإمكانيات تذكُرنا بأن تهديد حروب القوى العظمى لم يختف كليا.

إن الحقيقة المرة هي أن السياسة الدولية كانت دوما ميدانا قاسيا وخطرا، ومن المرجح أن تظل كذلك. فرغم التقلبات في كثافة التنافس بين القوى العظمى، لا تزال إحدى هذه القوى تخشى الأخرى وتتنافس دوما فيما بينها على القوة. ولا يزال الهدف الأهم لكل دولة هو أن تزيد نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أن تكتسب القوة على حساب الدول الأخرى. على أن القوى العظمى لا تسعى لأن تكون القوة العظمى

الأقوى وحسب، وإن كانت تلك نتيجة مُرضية، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة hegemon، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام.

ولا يضم النظام الدولي دولا من نوع قوى الوضع الراهن status quo powers، اللهم إلا الدولة المهيمنة الحالية التي تسعى إلى الحفاظ على مكانتها المهيمنة على المنافسين المحتملين. فالقوى العظمى لا ترضى أبداً عن التوزيع الحالي للقوة، وسيطر عليها دائماً دافع إلى تغييره لصالحها. فداوماً ما تكون نواياها تعديلية^(١)، وتستخدم القوة لتعديل توازن القوة، إذا رأت أنها تستطيع أن تفعل ذلك بثمن معقول^(٢)، ففي بعض الأحيان تكون تكاليف ومخاطر محاولة تغيير توازن القوة كبيرة جداً للدرجة تجبر القوى العظمى على الانتظار وتحين الظروف المواتية. لكن الرغبة في زيادة القوة لا تزول، إلا إذا حققت الدولة الهدف النهائي، وهو الهيمنة hegemony. وحيث إنه من غير المرجح أن تحقق أية دولة الهيمنة العالمية، فإن قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى.

يعني ذلك السعي الدؤوب وراء القوة أن القوى العظمى تنزع إلى البحث عن فرص لتغيير توزيع القوة العالمي لصالحها، وأنها تفتتم هذه الفرص إذا توفرت لها القدرات اللازمة. معنى ذلك ببساطة أن القوى العظمى مجبولة على العدوان. بل إن القوى العظمى لا تسعى إلى اكتساب القوة على حساب الدول الأخرى وحسب، وإنما تحاول أيضاً أن تحبط المنافسين العازمين على اكتساب القوة على حسابها. ولذلك تدافع

(١) التعديلية أو النزعة التعديلية revisionism نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموماً، نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلماً أو حرباً، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى هي الضمانة الأولى لبقاء الدول. ولذلك تنافس القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوة الحالي، بالطبع لأنه في صالحها للترجم.

القوة العظمى عن توازن القوة، عندما يلوح في الأفق تغيير لصالح دولة أخرى، ونحاول أن نقوض ذلك التوازن عندما يكون اتجاه التغيير في صالحها.

لكن لماذا تتصرف القوى العظمى بهذه الطريقة؟ جوابي هو أن بنية النظام الدولي تجبر الدول التي تريد الأمن وحسب على أن تتصرف إحداها بطريقة عدوانية تجاه الأخرى. وهناك ثلاث خصائص للنظام الدولي تجتمع معا لتدفع إحدى الدول إلى الخوف من الأخرى: (١) عدم وجود سلطة مركزية أعلى من الدول تستطيع أن تحمي كلا منها من الدول الأخرى، (٢) امتلاك الدول الدائم لقدرات عسكرية هجومية، (٣) عدم إمكانية تثبت إحدى الدول من نوايا الأخرى. ولذلك تدرك الدول، نظرا لأنها لا تستطيع أن تتخلص من هذا الخوف، أن قوتها كلما ازدادت نسبة إلى منافسيها، تحسنت فرص بقائها. وأفضل ضمان للبقاء هو أن تصبح الدولة قوة مهيمنة، إذ لا يمكن لدولة أخرى أن تشكل تهديدا جديا لمثل هذه القوة الهائلة.

ومع أن أحدا لم يستهدف هذا الموقف أو يسعى عمدا إليه، فإنه موقف مأساوي. فمع أن القوى العظمى التي تهتم ببقائها وحسب لا تجد مبررا لأن تحارب إحداها الأخرى، فلا مفر لها من السعي وراء القوة ومحاولة السيطرة على الدول الأخرى في النظام. وقد عبّر رجل الدولة البروسي أوتو فون بسمارك عن هذه المعضلة في تعليق صريح إلى درجة موجعة في أوائل العقد السابع من القرن التاسع عشر حين بدا أن بولندا التي لم تكن دولة مستقلة في ذلك الحين قد تستعيد سيادتها، حيث قال إن "عودة مملكة بولندا بأي شكل يعني ظهور حليف لأي عدو يقرر أن يهاجمنا"، ولذلك دعا لأن تقوم بروسيا "بسحق أولئك البولنديين حتى يفقدوا الأمل ويعوتوا. ورغم أنني متعاطف مع موقفهم، فلا مفر لنا من إبادتهم، إذا أردنا البقاء".

إن ميل القوى العظمى للتفكير والتصرف على هذا النحو أمر يبعث على الأسى، لكن يتوجب علينا طبعاً أن نرى العالم كما هو، وليس كما نتمنى أن يكون. من ذلك على سبيل المثال أن إحدى قضايا السياسة الخارجية الرئيسة التي تواجه الولايات المتحدة تمثل في السؤال: كيف ستصرف الصين إذا استمر نموها الاقتصادي السريع وحوّلها فعلاً إلى هونج كونج عملاقة. يرى كثير من الأمريكيين أن الصين لو كانت ديمقراطية ومنخرطة في النظام الرأسمالي العالمي، فإنها لن تتصرف بطريقة عدوانية، بل سترضى بالوضع الراهن في شمال شرق آسيا. يؤكد هذا المنطق أن الولايات المتحدة يجب أن تُشرك الصين لكي تعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وهي سياسة تسعى أيضاً إلى تشجيع تحول الصين إلى الديمقراطية. وإذا نجحت سياسة الإشراف *engagement*، سيكون بمقدور الولايات المتحدة أن تعمل مع الصين الغنية والديمقراطية من أجل نشر السلام حول العالم.

لكن سياسة الإشراف، لسوء الحظ، محكوم عليها بالفشل. فإذا أصبحت الصين قوة اقتصادية، فإنها ستسعى يقيناً إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا. معنى ذلك أن كون الصين ديمقراطية ومنخرطة في الاقتصاد العالمي أم استبدادية ومنغلقة على ذاتها لن يؤثر كثيراً على سلوكها، وذلك لأن الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية تهتم بالأمن على حد سواء، والهيمنة هي الطريقة المثلى لضمان بقاء الدولة. وبالطبع لن يقف جيران الصين ولا الولايات المتحدة مكتوفي الأيدي بينما تزيد الصين قوتها، بل سيسعون إلى احتواء الصين، ربما بتشكيل تحالف لفرض التوازن *balancing coalition* عليها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تنافس أمني حاد بين الصين ومناقسيها، فضلاً عن تزايد خطر

نشوب حرب قوى عظمى. مودى ذلك بإيجاز أن تنامي قوة الصين يحتم العداء بين الصين والولايات المتحدة.

الواقعية الهجومية

يقدم هذا الكتاب نظرية واقعية في السياسة الدولية تتحدى التناؤل السائد حول العلاقات بين القوى العظمى. يتضمن ذلك المشروع ثلاث مهام محددة.

سأبدأ أولاً بعرض المكونات الأساسية للنظرية التي أسميها "الواقعية الهجومية" offensive realism، ثم أصوغ عدداً من الحجج حول طرق تصرف إحدى القوى العظمى نحو الأخرى، تؤكد أن جميع القوى العظمى تبحث عن فرص لاكتساب القوة على حساب بعضها البعض. وسأحدد أيضاً الشروط التي تجعل النزاع ممكناً أو غير ممكن. من ذلك على سبيل المثال أنني سأدفع بأن النظم متعددة الأقطاب تكون أكثر عرضة للحرب من النظم ثنائية القطبية، وأن النظم متعددة الأقطاب التي تضم دولاً قوية جداً - دولاً مهيمنة - هي النظم الأخطر على الإطلاق. غير أنني لا أؤكد هذه الادعاءات المختلفة وحسب، بل أحاول أيضاً أن أقدم تفسيرات مقنعة للسلوك والنتائج التي تكمن في القلب من النظرية، أي المنطق السببي الذي تقوم عليه تلك الادعاءات.

تركز النظرية على القوى العظمى لأن هذه الدول تمارس التأثير الأكبر على ما يحدث في السياسة الدولية^(١)، إذ تتقرر حظوظ الدول، العظمى والصغرى على حد سواء، في المقام الأول بقرارات الدول الأقوى وأفعالها. من ذلك مثلاً أن السياسة في مناطق العالم كافة تأثرت بشدة بالتنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠. كما مارست الحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة تأثيراً مماثلاً على السياسة الإقليمية في أنحاء العالم كافة. وقد كانت هذه النزاعات جميعها

تنافسا بين القوى العظمى، وكان كل منها يلقي بظلاله على أرجاء الكرة الأرضية كلها.

تحدد القوى العظمى بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية. فالدولة لكي تأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم^{١٦}. ولا يُشترط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى وإن رحمت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية. وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أية ضربة نووية ضدها، فضلا عن قوة تقليدية هائلة. وإذا حققت دولة واحدة تفوقا نوويا على كل منافسيها، وهو أمر غير وارد، فإنها ستكون أقوى من الجميع إلى درجة تجعلها القوة العظمى الوحيدة في النظام. وإذا ظهرت دولة مهيمنة نووية، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن.

تتمثل مهمتي الثانية في هذا الكتاب في إثبات أن نظرتي تقول الكثير حول تاريخ السياسة الدولية. فالاختبار النهائي لأية نظرية يكمن في قدرتها على تفسير الأحداث في العالم الواقعي، ولذلك قطعت أشواطا بعيدة لاختبار حججي في مقابل السجل التاريخي، مع التركيز تحديدا على علاقات القوى العظمى منذ بداية الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية في عام ١٧٩٢ وحتى نهاية القرن العشرين^{١٧}. وقد أوليت اهتماما كبيرا للقوى العظمى الأوروبية لأنها الدول التي هيمنت على السياسة العالمية على مدار معظم القرنين الماضيين. فإلى أن بلغت اليابان والولايات المتحدة مكانة القوة العظمى في عامي ١٨٩٥ و١٨٩٨ على التوالي، ظلت أوروبا موطن كل القوى العظمى في العالم. ويتضمن الكتاب - علاوة على ذلك - مناقشة وافية لسياسة شمال

شرق آسيا، خاصة سياسة اليابان الإمبراطورية فيما بين عامي ١٨٩٥ و ١٩٤٥ والصين في العقد الأخير من القرن العشرين. كما تُبرز الولايات المتحدة أيضا في أية محاولة لاختبار الواقعية الهجومية في ضوء الأحداث الماضية.

تتضمن الألفاظ التاريخية المهمة التي أحاول تسليط الضوء عليها ما يلي:

(١) ما تفسير الحروب الثلاث الأطول والأكثر دموية في التاريخ الحديث، وهي الحروب الثورية الفرنسية والناپليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وهي نزاعات شاركت فيها كل القوى الكبرى في النظام؟

(٢) ما تفسير فترات السلام النسبي الطويلة في أوروبا بين عامي ١٨١٦ و ١٨٥٢ وبين عامي ١٨٧١ و ١٩١٣، وخاصة فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ في أثناء الحرب الباردة؟

(٣) لماذا لم تعتمد المملكة المتحدة - التي كانت أغنى دولة في العالم في منتصف القرن التاسع عشر - إلى بناء جيش قوي ومحاولة الهيمنة على أوروبا؟ وبصياغة أخرى لماذا تصرف المملكة المتحدة بطريقة مختلفة عن فرنسا النابليونية وألمانيا القبلهلمية^(٣) وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي التي حولت قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية وسعت للهيمنة على أوروبا؟

(٤) لماذا كانت ألمانيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٩٠) عدوانية جدا بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٧٠، حيث خاضت حربين مع قوى عظمى أخرى وحرب واحدة مع قوة

(٣) ألمانيا النيبهلمية Wilhelmine Germany (أو ألمانيا الإمبراطورية أو القيصرية) هي الفترة من التاريخ الألماني المعنلة من إعلان فيلهلم الأول قيصر ألمانيا الموحدة في عام ١٨٧١ إلى تنازل حفيده فيلهلم الثاني عن العرش في عام ١٩١٨ بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى واحتلالها من جانب قوات الحلفاء، وسقوطها تأسست جمهورية فايمار للفرجين.

صغرى، فيما لم تكن عدوانية مطلقاً من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٠، حيث لم تخض أية حرب وسعت عموماً إلى الحفاظ على الوضع الأوروبي الراهن؟

٥) لماذا شكّلت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تحالفاً لفرض التوازن على ألمانيا القيللمية قبل الحرب العالمية الأولى، فيما فشلت في تنظيم تحالف فعال لاحتواء ألمانيا النازية؟

٦) لماذا تكاثفت اليابان ودول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الأعوام الأولى للحرب الباردة، مع أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقوى اقتصاد في العالم واحتكار نووي؟

٧) ما تفسير إرسال القوات الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا على مدار القرن العشرين؟ ولماذا مثلاً انتظرت الولايات المتحدة حتى أبريل ١٩١٧ لدخول الحرب العالمية الأولى، بدلاً من دخول الحرب حين اندلعت في أغسطس ١٩١٤؟ ولماذا لم ترسل الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا قبل عام ١٩١٤ لمنع اندلاع الحرب؟ وبالمثل لماذا لم تسع الولايات المتحدة إلى فرض التوازن على ألمانيا النازية في ثلاثينات القرن العشرين أو ترسل قوات إلى أوروبا قبل سبتمبر ١٩٣٩ لمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية؟

٨) لماذا واصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حشد ترسانتهما النووية بعد أن بلغت كل منهما القدرة على الضربة الثانية ضد الأخرى؟ فمع أن العالم الذي تمتلك فيه القوتان العظميان القدرة على "التدمير المؤكد" assured deconstruction يكون عموماً عالماً مستقراً ويصعب الإطاحة بتوازنه النووي، لا تزال القوتان العظميان تنفقان بلايين الدولارات والرويلات لمحاولة بلوغ ميزة الضربة الأولى.

ثالثاً، سأستخدم نظريتي للتنبؤ بسياسة القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين. قد يفاجئ ذلك بعض القراء، إذ سيرونه تهووراً من جانبي، ذلك لأن دراسة العلاقات الدولية، كما هي الحال مع العلوم الاجتماعية الأخرى، تقوم على أساس نظري أقل ثباتاً من العلوم الطبيعية، فضلاً عن أن الظواهر السياسية أكثر تعقيداً. ولذلك تستحيل التنبؤات السياسية الدقيقة بدون أدوات نظرية أرقى من تلك التي بحوزتنا الآن. ولذلك أيضاً لا بد أن ينطوي التنبؤ السياسي على قدر من الخطأ. ومن يخاطرون بالتنبؤ، كما أفعل هنا، ينبغي أن يتقدموا بتواضع ويحذروا من أن يُظهروا ثقة لا مبرر لها ويعلموا أن الإدراك المتأخر ربما يكشف عن مفاجآت وأخطاء.

لكن هذه الأخطار لا تعني أن يتمتع العلماء الاجتماعيون عن استخدام نظرياتهم للتنبؤ بالمستقبل. فالتنبؤ يعين في بلورة الخطاب السياسي لأنه يساعد في فهم الأحداث التي تتكشف حولنا في العالم. والتنبؤات الصريحة بما تسهم به في توضيح نقاط الخلاف، تساعد ذوي الرؤى المتعارضة على تأطير أفكارهم بمزيد من الوضوح. علاوة على أن محاولة التنبؤ بالأحداث الجديدة تعد طريقة جيدة لاختبار نظريات العلم الاجتماعي، لأن المنظرين لا يمتلكون ميزة الإدراك المتأخر ولا يستطيعون بالتالي أن يعدلوا ادعاءاتهم لكي تلائم الأدلة (لأنها لم تتوفر بعد). باختصار، يمكن استخدام العالم كمختبر لتحديد النظريات التي تفسر السياسة الدولية أفضل من غيرها. وبذلك الروح أستخدم الواقعية الهجومية للنظر إلى المستقبل، أخذاً في الحسبان مزايا ومخاطر محاولة التنبؤ بالأحداث.

مزايا النظرية وحدودها

إن هذا الكتاب، كما اتضح لك بالتأكيد، كتاب نظري في المقام الأول. لكن النظرية لها دلالات سيئة خارج جدران الأكاديمية، خاصة في عالم السياسة. وكثيراً ما تصور النظريات الاجتماعية على أنها شطحات من أكاديميين يسكنون أبراجاً عاجية،

لا صلة لها بما يحدث في "العالم الواقعي". من أمثلة ذلك أن بول نيتز Paul Nitze أحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية البارزين في أثناء الحرب الباردة، كتب يقول إن "معظم ما كتبه الأمريكيون ودرّسوه منذ الحرب العالمية الثانية تحت مسمى 'علم السياسة' كان ... عديم الفائدة، إن لم يكن ذا تأثير عكسي، حيث إنّ أخذ كموجه للمسار الفعلي للسياسة"^{١٨}. تشدد هذه الرؤية على أن النظرية يجب أن تظل في نطاق الأكاديميين، فيما يجب أن يعتمد صناع السياسة على الحس العام والحدس والخبرة العملية في أداء مهامهم.

لكن هذا الرأي غير صحيح. فلا أحد منا يستطيع أن يفهم العالم الذي نعيش فيه أو يتخذ قرارات ذكية بدون نظريات. ويعتمد دارسو السياسة الدولية وممارسوها جميعاً على النظريات لفهم بيئتهم المحيطة. يدرك بعضنا ذلك ولا يدركه آخرون، ويعترف بعضنا بذلك ولا يعترف به آخرون، لكن لا مناص من أننا لا نستطيع أن نفهم العالم المعقد المحيط بنا بدون التبسيط الذي توفره النظريات. وقد كان خطاب السياسة الخارجية لإدارة الرئيس كلنتون، على سبيل المثال، يسترشد بشدة بالنظريات الليبرالية الرئيسة الثلاث للعلاقات الدولية: (١) الادعاء بأن الدول المزدهرة وذات الاعتماد المتبادل اقتصادياً لا يرجح أن تحارب إحداها الأخرى، (٢) الادعاء بأن الدول الديمقراطية لا تحارب إحداها الأخرى، (٣) الادعاء بأن المؤسسات الدولية تمكن الدول من تجنب الحرب وأن تركيز بدلاً من ذلك على بناء علاقات تعاونية.

انظر مثلاً كيف برر كلنتون ورفاقه توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في منتصف التسعينات. زعم الرئيس كلنتون أن أحد الأهداف الرئيسة للتوسع يتمثل في "توطيد الديمقراطية في أوروبا الوسطى" لأن "الدول الديمقراطية تحل خلافاتها سلمياً". ودفع أيضاً بأن الولايات المتحدة يجب أن تبني "نظام التجارة الحرة" لأن "آمتنا

يرتبط بالنفع الذي يعود على الأمم الأخرى من الرخاء الناتج عن الحرية والانفتاح والعمل مع الآخرين وليس ضدهم^{١٢٨}. ورفع ستروب تالبوت Strobe Talbott زميل كلنتون في أكسفورد ووكيل وزارة الخارجية الادعاءات نفسها لتوسيع الحلف: "لقد أصبح ممكنا مع انتهاء الحرب الباردة أن نبني أوروبا جديدة يوحدنا الالتزام المشترك بالاجتماعات المفتوحة والأسواق الحرة". وذهب إلى أن نقل حدود الحلف شرقا من شأنه أن يساعد "في تقوية الإجماع الوطني على الإصلاحات الديمقراطية وإصلاحات السوق" التي أجريت في دول مثل المجر وبولندا، ما يعزز فرص السلام في المنطقة^{١٢٩}.

وبالروح نفسها أثنت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت على موسسي منظمة حلف شمال الأطلسي قائلة إن "إنجازهم الأساسي تمثل في البدء في بناء ... شبكة من المؤسسات والترتيبات القانونية تحافظ على السلام". وحلرت من أن "هذا الإنجاز لم يكتمل بعد" وأن "التحدي القائم أمامنا اليوم هو أن نكمل مشروع البناء الذي بدأ بعد الحرب ... وأن نوسع المنطقة من العالم التي تزدهر فيها المصالح والقيم الأمريكية^{١٣٠}".

تبيّن هذه الأمثلة أن النظريات العامة التي تفسر كيف تسير الأمور في العالم تلعب دورا كبيرا في تحديد صناع السياسة للغايات التي يبتغونها والوسائل التي يختارونها لإنجاز تلك الغايات. لكن ليس معنى ذلك أننا يجب أن نتبنى أية نظرية واسعة الانتشار، مهما كان رواجها، لأن هناك نظريات سيئة وأخرى جيدة. على سبيل المثال تتعامل بعض النظريات مع قضايا نافهة، في حين تكون نظريات أخرى عريضة ويصعب فهمها. كما تنطوي بعض النظريات على تناقضات في منطقتها الأساسي، في حين تراجع القوة التفسيرية لنظريات أخرى لأن العالم لا يسير بالطريقة التي تنبأت بها. وتكمن البراعة في التمييز بين النظريات السليمة والنظريات المعيبة^{١٣١}. وهدفنا هو أن

أقنع القراء بأن الواقعية الهجومية نظرية غنية تسلط ضوءا كاشفا على الطرق التي يعمل بها النظام الدولي.

على أن القوة التفسيرية لنظرية الواقعية الهجومية لا تخلو من القبود، كما هي الحال مع كل النظريات الأخرى. فثمة حالات قليلة تتعارض مع الادعاءات الرئيسة للنظرية، وهي حالات يجب أن تكون الواقعية الهجومية قادرة على تفسيرها، لكنها لا تستطيع. غير أن النظريات جميعا تواجه هذه المشكلة، وتكون النظرية أفضل كلما قلت الحالات الشاذة التي تناقضها.

من أمثلة الحالات التي تناقض الواقعية الهجومية حالة ألمانيا في عام ١٩٠٥. كانت ألمانيا في ذلك الوقت أقوى دولة في أوروبا وكان منافساها الرئيسان في القارة هما فرنسا وروسيا اللتان شكلتا قبل حوالي خمسة عشر عاما تحالفا لاحتواء ألمانيا. وكانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا صغيرا جدا حينذاك لأنها كانت تعتمد على فرنسا وروسيا في تحجيم ألمانيا. وحين أنزلت اليابان بروسيا هزيمة ساحقة غير متوقعة بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، ما أخرج روسيا مؤقتا من توازن القوة الأوروبي، تركت فرنسا وحدها أمام ألمانيا القوية. سنحت لألمانيا بذلك فرصة ممتازة لسحق فرنسا وقطع خطوة واسعة نحو إنجاز الهيمنة على أوروبا. ولذلك كان من المعقول أن تشن ألمانيا حربا في عام ١٩٠٥ أكثر منها في عام ١٩١٤. لكن ألمانيا لم تفكر جليا في الدخول في حرب في عام ١٩٠٥، وهو ما يناقض تنبؤات الواقعية الهجومية.

تصادف النظريات حالات شاذة وذلك لأنها تبسط الواقع بتأكيدها على بعض العوامل وتجاهلها لعوامل أخرى. نفترض الواقعية الهجومية أن النظام الدولي هو الذي يشكل سلوك الدول. وأنا في ذلك أدفع بأن عوامل بنيوية مثل الفوضى وتوزيع القوة هي الأهم في تفسير السياسة الدولية. ولا تعير نظرتي انتباها كبيرا للأفراد أو

الاعتبارات السياسية المحلية من نوع الأيديولوجيا مثلاً. وتعامل نظرتي مع الدول على أنها صناديق سوداء أو كرات بلياردو. فلا تهتم نظرتي مثلاً بما إذا كانت ألمانيا تخضع في عام ١٩٠٥ لقيادة بسمارك أم القيصر فيلهلم أم أدولف هتلر، أو ما إذا كانت ديمقراطية أم استبدادية. وتركز نظرتي - في المقابل - على حجم القوة النسبية التي كانت ألمانيا تمتلكها في ذلك الوقت. بيد أن العوامل التي يتم إغفالها تهيمن من حين لآخر على عملية صنع القرار في الدول، وفي مثل هذه الظروف لن تقدم الواقعية الهجومية عوناً تفسيرياً قوياً. بإيجاز هناك لمن لا بد أن يدفع في مقابل تبسيط الواقع.

لا نجيب الواقعية الهجومية، فضلاً عما سبق، عن كل الأسئلة التي تبثق في السياسة الدولية، إذ سترد حالات تكون النظرية فيها متسقة مع عدة نتائج ممكنة. وحين يحدث ذلك يجب الاعتماد على نظريات أخرى تقدم تفسيرات أدق. وفي هذه الحالات يصف العلماء الاجتماعيون النظرية بأنها "غير حاسمة"، وهو موقف شائع مع النظريات الواسعة مثل الواقعية الهجومية.

من أمثلة عدم الحسم في الواقعية الهجومية أنها لا تستطيع أن تفسر اشتداد التنافس الأمني بين القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٣ عنه بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٩٠^(٣٧). ولا تمتلك النظرية أيضاً قولا فصلا حول ما إذا كانت منظمة حلف شمال الأطلسي يتحتم عليها أن تتبنى استراتيجية عسكرية هجومية أم دفاعية لردع حلف وارسو في أوروبا الوسطى^(٣٨). تتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة استخدام نظريات أكثر تحديداً مثل نظرية الردع. على أن هذه النظريات والإجابات التي تنتجها لا تتناقض مع الواقعية الهجومية، بل تتممها. معنى ذلك بإيجاز أن الواقعية الهجومية تشبه مصباحاً قوياً في غرفة مظلمة، ومع أنها لا تستطيع أن تنير كل شبر من الغرفة، فإنها تمثل أداة ممتازة للسير خلال الظلام.

اتضح من هذه المناقشة أن الواقعية الهجومية نظرية وصفية بالدرجة الأولى. فهي تفسر كيف تصرفت القوى العظمى في الماضي وكيف يحتمل أن تتصرف في المستقبل. لكنها نظرية إرشادية أيضاً، بمعنى أن الدول يجب أن تتصرف وفقاً لتعليه الواقعية الهجومية لأنها توجز أفضل الطرق للبقاء في عالم محفوف بالمخاطر.

قد يتساءل القارئ: إذا كانت هذه النظرية تصف كيف تتصرف القوى العظمى، فما وجه الضرورة في تحديد الطريقة التي يجب أن تتصرف بها هذه الدول؟ طالما أن القيود القوية للنظام لا تترك للقوى العظمى مجالاً للاختيار، إلا على نحو ما تقول النظرية الحالية. لكن رغم صحة وصف القوى العظمى بأنها سجيئة في قفص حديدي، يبقى أن هذه القوى تتصرف أحياناً على نحو يتناقض مع النظرية. وتلك هي الحالات الشاذة التي نوقشت آنفاً. وهذا السلوك الأحق، كما سنرى، تترتب عليه دائماً نتائج سلبية. بإيجاز، إذا أرادت القوى العظمى البقاء، فينبغي عليها أن تتصرف دائماً كما يفعل الواقعيون الهجوميون الجيدون.

السمي وراء القوة

تحدثنا بما فيه الكفاية حول النظرية، ولتحتاج لأن نتحدث الآن حول مادة الحجج التي تستند إليها وجوهرها، بمعنى أن نركز على المفهوم الرئيس للنظرية، وهو "القوة". يرى الواقعيون جميعاً أن حسابات القوة تقع في القلب من الطريقة التي تفكر بها الدول في العالم المحيط بها. فالقوة هي عملة سياسة القوى العظمى، وتتنافس الدول عليها، إذ تمثل القوة للعلاقات الدولية ما تمثله النقود للاقتصاد.

نُظِّم هذا الكتاب حول ستة أسئلة تتعامل مع القوة. أولاً، لماذا تحتاج القوى العظمى إلى القوة؟ وما المنطق التأسيسي الذي يفسر تنافس الدول على القوة؟ ثانياً، ما مقدار القوة التي تحتاجها الدول؟ وما مقدار القوة الكافية؟ هذان السؤالان مهمان للغاية لأنهما يتعاملان مع القضايا الأساسية المتعلقة بسلوك القوى العظمى. وإجابتي

عن هذين السؤالين التأسيسيين، كما تأكد آنفاً، هي أن بنية النظام الدولي تشجع الدول على السعي وراء الهيمنة.

ثالثاً، ما القوة؟ وكيف يُعرف هذا المفهوم المحوري وكيف يقاس؟ إننا إذا توفرت لنا مؤشرات جيدة للقوة، نستطيع أن نحدد مستويات القوة لدى الدول الفردية، ما يمكننا من وصف بنية النظام. وعلى نحو أكثر تحديداً أقول إننا نستطيع أن نحدد الدول التي تستحق مكانة القوة العظمى. ونستطيع بذلك أن نحدد ما إذا كان النظام قائماً على الهيمنة hegemonic (أي توجهه قوة عظمى واحدة) أم ثنائي القطبية (تسيطر عليه قوتان عظيمتان) أم متعدد الأقطاب (تسيطر عليه ثلاث قوى عظمى أو أكثر). وسنعرف، علاوة على ذلك، القوة النسبية للقوى الكبرى. كما أننا يجب أن نعرف أيضاً ما إذا كانت القوة موزعة بالتساوي بين القوى العظمى، أم كان هناك تفاوت كبير في القوة. وعلى وجه التحديد هل يضم النظام دولة مهيمنة كامنة، أي قوة عظمى أقوى كثيراً من أي من القوى العظمى المنافسة لها؟

ويعطينا تعريف القوة أيضاً نافذة لفهم سلوك الدول. فإذا كانت الدول تتنافس على القوة، فإننا سنعرف المزيد حول طبيعة ذلك التنافس إذا فهمنا معنى القوة جيداً، وبالتالي تلك الأشياء التي تتنافس عليها الدول. مودى ذلك باختصار أن معرفة المزيد حول الطبيعة الحقيقية للقوة من شأنها أن تساعد في تسليط الضوء على طرق التنافس بين القوى العظمى.

رابعاً، ما الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لزيادة القوة أو للحفاظ على القوة حين تهدد قوة عظمى أخرى بتغيير توازن القوة؟ إن الحرب والتهديد بالحرب هما الاستراتيجيتان الرئيسيتان اللتان توظفهما الدول لزيادة قوتها، وفرض التوازن balancing وتغريب المسؤولية إلى الآخرين buck-passing هما الاستراتيجيتان الرئيسيتان

الثان تستخدمهما القوى العظمى للحفاظ على توزيع القوة حين تواجه منافسا خطرا. في حالة فرض التوازن تتحمل الدولة المهددة عبء ردع خصمها وتخصيص موارد كبيرة لإنجاز ذلك الهدف. وفي حالة تمرير المسؤولية إلى الآخرين تحاول القوى العظمى المهددة أن تتحمل دولة أخرى عبء ردع الدولة المهددة أو هزيمتها.

ويركز السؤالان الأخيران على الاستراتيجيات الرئيسة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. والسؤال الخامس هو: ما أسباب الحرب؟ وتحديدًا ما العوامل المتعلقة بالقوة التي تجعل التنافس الأمني يشتد ويتحول إلى نزاع مفتوح؟ والسادس: متى تلجأ القوى العظمى المهددة إلى فرض التوازن على خصم خطر، ومتى تحاول أن تمرر المسؤولية إلى دولة أخرى مهددة؟

أحاول، في هذا الكتاب، أن أقدم إجابات واضحة ومقنعة لتلك الأسئلة. لكن ينبغي أن أؤكد أنه لا يوجد إجماع بين الواقعيين على إجابات لأي من هذه الأسئلة. فالواقعية تقليد غني ويكمن خلفه تاريخ طويل، وتكثر الخلافات بين الواقعيين حول القضايا الأساسية منذ فترة طويلة. على أنني لا أقدم في الصفحات التالية نظريات واقعية بديلة بتفصيل واف، بل أوضح كيف تختلف الواقعية الهجومية عن النظريات الواقعية الرئيسة المنافسة، وأتحدى هذه المنظورات البديلة في نقاط معينة، وذلك في المقام الأول لكي أشرح حججي وأوضحها. لكنني لن أسمى لفحص أية نظرية واقعية أخرى بطريقة منظمة، بل سينصب تركيزي على عرض نظرية الواقعية الهجومية واستخدامها في تفسير الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

توجد بالطبع نظريات كثيرة للسياسة الدولية غير النظرية الواقعية. وقد ذكرت ثلاث نظريات ليبرالية مختلفة في موضع سابق، وهناك أيضا نظريات أخرى غير واقعية كالبنوية الاجتماعية social constructivism والسياسة البيروقراطية، على سبيل المثال

لا الحصر. سأحلل بعض هذه النظريات سريعا حين أعرض سياسة القوة العظمى بعد الحرب الباردة (الفصل العاشر)، وذلك في المقام الأول لأن كثيرا من الادعاءات بأن السياسة الدولية اجتازت تحولا جذريا بداية من عام ١٩٩٠ تستند إلى تلك النظريات. لكن الحيز المتوفر في هذا الكتاب لا يسمح بتقديم مراجعة شاملة لهذه النظريات غير الواقعية. فهدف من هذه الدراسة هو عرض الواقعية الهجومية وإثباتها.

لكن ثمة حاجة إلى عرض النظريات التي تهيمن على تناول العلاقات الدولية في الأكاديمية وفي عالم السياسة وتوضيح الفارق بين الواقعية الهجومية ومنافسها الأساسيين: الواقعيين وغير الواقعيين.

الليبرالية في مقابل الواقعية

الواقعية والليبرالية liberalism هما النموذجان النظريان الأوسع انتشارا بين نظريات العلاقات الدولية. وتحديث معظم المعارك الفكرية الكبرى بين دارسي العلاقات الدولية إما عبر خط التقسيم بين الواقعية والليبرالية أو داخل هذين النموذجين^(١). لتوضيح هذه النقطة، أوجز فيما يلي الكتابات الواقعية الثلاث الأكثر تأثيرا على مدار القرن العشرين:

- (١) كتاب إ. ه. كار "أزمة الأعوام العشرين ١٩١٩-١٩٣٩" The Twenty Years Crisis 1919-1939 الذي نُشر في المملكة المتحدة بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا (١٩٣٩)، ولا يزال يُقرأ حتى اليوم على نطاق واسع.
- (٢) كتاب هانز مورجنشاور "السياسة بين الأمم" Politics among Nations الذي نُشر لأول مرة في الولايات المتحدة في الأيام الأولى للحرب الباردة (١٩٤٨) وكانت له الهيمنة على مجال العلاقات الدولية على مدى العقدين التاليين على الأقل.

٣) كتاب كينيث ولتز Kenneth Waltz "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics الذي كانت له الهيمنة على المجال منذ أن ظهر لأول مرة في الجزء الأخير من الحرب الباردة (١٩٧٩) ^{١٧}.

تستند هذه الكتابات الواقعية الثلاث الكبرى جوانب مهمة من النظرية الليبرالية. على سبيل المثال يختلف كل من كار وولتز بقوة مع الادعاء الليبرالي الذي يقول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز فرص السلام ^{١٨}. ويكثير المؤلفان عموماً من انتقاد الليبراليين على اعتناقهم رؤى طوباوية للسياسة من شأنها أن تقود الدول إلى الهلاك إن هي اتبعتها. ويختلف هؤلاء الواقعيون في الوقت عينه فيما بينهم حول عدد من القضايا المهمة. على سبيل المثال يتحدى ولتز ادعاء مورجنتاو بأن النظم متعددة الأقطاب تنحو إلى الاستقرار أكثر من النظم ثنائية القطبية ^{١٩}. وبينما يدفع مورجنتاو بأن الدول تسعى إلى زيادة قوتها لأن لديها رغبة فطرية في القوة، يذهب ولتز إلى أن بنية النظام الدولي تجبر الدول على السعي وراء القوة لتحسين فرص بقائها. وتلك الأمثلة مجرد عينة صغيرة للاختلافات بين المفكرين الواقعيين ^{٢٠}.

سنلقي فيما يلي نظرة عن كتب على الليبرالية والواقعية، مع التركيز أولاً على المعتقدات الرئيسة التي تشترك فيها النظريات داخل كل نموذج، وثانياً على الاختلافات بين نظريات ليبرالية وواقعية محددة.

الليبرالية

ترجع جذور التقليد الليبرالي إلى عصر التنوير، تلك الفترة من القرن الثامن عشر في أوروبا التي توصل فيها المفكرون والقادة السياسيون إلى قناعة قوية مؤداها أنه يمكن استخدام العقل لجعل العالم مكاناً أفضل ^{٢١}. وتأسيساً على ذلك ينحو الليبراليون إلى التنازل حول فرص نشر الأمن والسلام في العالم. ويعتقد معظم الليبراليين أن لمة

إمكانية لتقليل ويلات الحروب وزيادة الرخاء الدولي. ولذلك تُعرَف النظريات الليبرالية أحيانا باسم النظريات "الطوباوية" أو "المثالية".

تقوم الرؤية الليبرالية المتضائلة للسياسة الدولية على ثلاثة معتقدات رئيسة تشترك فيها كل النظريات المنصوية ضمن النموذج. أولا، يعتبر الليبراليون الدول الفاعل الرئيس في السياسة الدولية. ثانيا، يؤكد هؤلاء أن الخصائص الداخلية للدول تتفاوت كثيرا وأن هذه الاختلافات تؤثر بشدة على سلوك الدولة^{١٣١}. وكثيرا ما يفضل المنظرون الليبراليون بعض الترتيبات الداخلية (مثل الديمقراطية) على غيرها (مثل الدكتاتورية). ولذلك يرى الليبراليون في النظام الدولي دولا "طيبة" وأخرى "شريرة". تتبع الدول الطيبة سياسات تعاونية ولا تبدأ الحرب إلا نادرا، في حين تتسبب الدول الشريرة في نزاعات مع الدول الأخرى وتكون أميل لاستخدام القوة لبلوغ أهدافها^{١٣٢}. وعلى ذلك يتمثل المفتاح إلى السلام في نشر الدول الطيبة على مستوى العالم.

ثالثا، يعتقد الليبراليون أن حسابات القوة لا تهم كثيرا في تفسير سلوك الدول الطيبة، إذ توجد حسابات أخرى سياسية واقتصادية تحتل أهمية أكبر، وإن كان شكل تلك الحسابات يختلف من نظرية لأخرى، كما سيتضح فيما يلي. فالدول الشريرة قد ترغب في زيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لكن ذلك يرجع لكونها دولا مضللة فحسب. وفي العالم المثالي الذي لا توجد فيه غير الدول الطيبة، تكون القوة غير ذات صلة إجمالا.

تحتل النظريات الثلاث الرئيسة التي ذكرت آنفا مكانة خاصة بين النظريات المختلفة المنصوية تحت عباءة الليبرالية. تدفع النظرية الأولى بأن المستويات العالية للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول تقلل فرص الحرب فيما بينها^{١٣٣}. ويكمن الاستمرار، وفقا لهذه النظرية، في بناء نظام اقتصادي ليبرالي يسمح بالتبادل

الاقتصادي الحر بين الدول. يجعل هذا النظام الدول أكثر ازدهارا، وبذلك يعزز السلام، لأن الدول المزدهرة تكون أكثر إشباعا من الناحية الاقتصادية، وتكون بالتالي أكثر ميلا إلى السلام. لقد سُنت حروب كثيرة لزيادة الثروة أو الحفاظ عليها، لكن ليس لمة ما يدفع الدول إلى شن الحروب لو كانت غنية. وكذلك تتعرض الدول الغنية ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتبديد رخائها إذا حاربت بعضها البعض، لأنها بذلك تعض اليد التي تحسن إليها. وحين تقيم الدول روابط اقتصادية شاملة، فإنها تتجنب الحرب وتركز بدلا من ذلك على تراكم الثروة.

وتذهب النظرية الثانية، وهي نظرية السلام الديمقراطي، إلى أن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد دول ديمقراطية أخرى^{١٧١}. ولذلك فإن العالم الذي يضم دولاً ديمقراطية فقط سيكون عالماً بلا حروب. والحجة هنا لا تقوم على أن الدول الديمقراطية أقل ميلا للحرب من الدول غير الديمقراطية، لكن بالأحرى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض. وتوجد تفسيرات كثيرة للسلام الديمقراطي، لكن لا يوجد اتفاق حول أي منها هو الصحيح. فيما يتفق المفكرون الليبراليون على أن نظرية السلام الديمقراطي تقدم تحديا مباشرا للواقعية وتقدم وصفاً قوياً للسلام.

وأخيراً، يلذهب بعض الليبراليين إلى أن المؤسسات الدولية تعزز فرص التعاون بين الدول، ما يقلل إمكانية الحرب بدرجة كبيرة^{١٧٢}. لكن هذه المؤسسات لا تشكل كيانات سياسية مستقلة تقف فوق الدول وتجبرها على التصرف بطرق مقبولة، بقدر ما تشكل مجموعات من القواعد تحدد طرق التعاون والتنافس المقبولة بين الدول. فالمؤسسات تحدد الصيغ المقبولة لسلوك الدول وتحرم أشكال السلوك غير المقبولة. على أن هذه القواعد لا يفرضها على الدول كيان أقوى منها جميعاً، بل تتفاوض حولها الدول التي تنفق على الالتزام بالقواعد التي أوجدتها لأن من مصلحتها أن تفعل ذلك.

وينهب الليبراليون إلى أن هذه المؤسسات أو القواعد يمكن أن تغتير سلوك الدول بدرجة كبيرة. فالمؤسسات، كما تلهب الحجة، يمكن أن تشي الدول عن حساب مصلحتها على أساس تأثير كل تحرك تتخذه على قوتها النسبية، وبذلك تدفع الدول بعيدا عن الحرب وتعزز السلام.

الواقعية

وفي مقابل الليبراليين، يتسم الواقعيون بالتشاؤم في نظرتهم إلى السياسة الدولية. يتفق الواقعيون على الحاجة إلى بناء عالم يدعم السلام، لكنهم لا يرون طريقا يسيرا للإفلات من العالم القاسي الذي يقوم على التنافس الأمني والحرب. فبناء عالم يدعم السلام فكرة جذابة بالتأكيد، لكنها ليست عملية. و"تميل الواقعية"، كما ينبّه كار، إلى التأكيد على القوة القاهرة للقوى الحالية والطابع الحتمي للميل الحالية، والإصرار على أن الحكمة تكمن في تقبل الذات وتوطئتها على تلك القوى والميول^{١٦٨}.

تقوم هذه الرؤية المتشائمة للعلاقات الدولية على ثلاثة معتقدات رئيسة. أولا، يتعامل الواقعيون مع الدول، كما يفعل الليبراليون، باعتبارها الفاعل الرئيس في السياسة الدولية. ويركز الواقعيون بالدرجة الأولى على القوى العظمى لأنها الدول التي تهيمن على السياسة الدولية وتشكلها، فضلا عن أنها هي التي تتسبب في الحروب المدمرة. ثانيا، يرى الواقعيون أن سلوك القوى العظمى يتأثر بالدرجة الأولى ببيئتها الخارجية وليس خصائصها الداخلية. فبنية النظام الدولي التي تجتد الدول نفسها مضطرة للتعامل معها هي التي تشكل السياسات الخارجية لهذه الدول. ولا ينحو الواقعيون إلى التمييز بين الدول "الطيبة" والدول "الشريرة"، لأن كل القوى العظمى تتصرف وفقا للمنطق عينه بغض النظر عن ثقافتها ونظامها السياسي أو شخص من يدير الحكومة^{١٦٩}. ولذلك يصعب التمييز بين الدول، اللهم إلا بالاختلافات في القوة

النسبية. وهنا تكون القوى العظمى أشبه بكرات البلياردو التي لا تختلف فيما بينها إلا في الحجم^(٢٨).

ثالثا، يرى الواقعيون أن حسابات القوة تهيمن على تفكير الدول وأن الدول تنافس على القوة. ويوجب هذا التنافس أحيانا الدخول في حروب، حيث تعتبر الحرب إحدى الأدوات المقبولة بمحوزة الدولة. وبحسب تعبير كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz، فقد كان المخططون العسكريون في القرن التاسع عشر يعتبرون الحرب استمرارا للسياسة، لكن بوسائل أخرى^(٢٩). وأخيرا يتميز التنافس بالخاصية الصفرية، بمعنى أن الزيادة التي تنتج عنه في جانب تلدي إلى نقص في الجانب الآخر، ما يجعله أحيانا حادا وقاسيا. وقد تتعاون الدول مع بعضها أحيانا، لكن الأصل أنها تسعى وراء مصالح متعارضة.

توجد نظريات واقعية كثيرة تتعامل مع الجوانب المختلفة للقوة، لكن تبرز من بينها اثنتان: واقعية الطبيعة البشرية human nature realism التي يعرضها كتاب مورجنثاو "السياسة بين الأمم"، والواقعية الدفاعية التي يقدمها بالدرجة الأولى كتاب ولترز "نظرية السياسة الدولية". ولعل ما يميز هذين الكتابين عن كتابات واقعيين آخرين ويجعلهما مهمين وخلافيين هو أنهما يقدمان إجابات للسؤالين التأسيسيين اللذين سبق ذكرهما، وتحديدا لأن هذين الكتابين يفسران لماذا تسعى الدول وراء القوة، بمعنى أنهما يسردان قصة أسباب التنافس الأمني، ويقدم كل منهما حجة حول مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة.

ويركز مفكرون واقعيون معروفون آخرون على تفسير استحواذ القوة على القوى العظمى، لكنهم لا يقدمون تفسيراً للتنافس بين الدول على القوة ولا يحددون مستوى القوة الذي تعتبره الدول مرضيا. ويقدمون دفاعا عاما عن المقاربة الواقعية، لكنهم لا

يقدمون نظريتهم للسياسة الدولية. ينطبق هذا الوصف على كتابات كار والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان George Kennan. يتقد كار في كتابه الواقعي المهم أزمة العشرين عاماً، ينتقد الليبرالية مطولاً ويدفع بأن الدول تحركها اعتبارات القوة في المقام الأول. لكنه لا يقول الكثير حول أسباب استحواذ القوة على الدول أو مقدار القوة الذي تحتاجه الدول^{٣١}. فلا يقدم كتابه أية نظرية. وينطبق النمط الأساسي عنه على كتاب كينان الشهير "الدبلوماسية الأمريكية ١٩٠٠-١٩٥٠"^{٣٢}. في حين يقدم مورجنتاو وولتز، في المقابل، نظريتهما للعلاقات الدولية، ولهذا السبب كانت لهما الغلبة على خطاب السياسة العالمية على مدار الأعوام الخمسين الماضية.

هيمنت واقعية الطبيعة البشرية التي تسمى أحياناً "الواقعية الكلاسيكية" على دراسة العلاقات الدولية من أواخر أربعينات القرن العشرين، حين بدأت كتابات مورجنتاو تجتذب جمهوراً كبيراً، وظلت رائجة حتى أوائل سبعينات القرن نفسه^{٣٣}. تقوم هذه النظرية على فرضية بسيطة مؤداها أن الدول يقودها بشر مجبولون بالفطرة على "الرغبة في القوة"^{٣٤}. ولذلك تتميز الدول بشهية لا تشبع إلى القوة، أو ما يسميه مورجنتاو "شهوة جامحة إلى القوة"، ما يعني أنها تبحث دوماً عن فرص للمبادرة بالهجوم والسيطرة على الدول الأخرى^{٣٥}. معنى ذلك أن كل الدول تولد مزودة "بروح عدوانية نحو الهيمنة"، ولذلك فلا أساس للتمييز بين الدول الأكثر عدوانية والدول الأقل عدوانية، وبالتأكيد لا يوجد مكان في النظرية لدول الوضع الراهن^{٣٦}. وتترك واقعية الطبيعة البشرية أن الفوضى الدولية، بمعنى عدم وجود سلطة حاکمة فوق القوى العظمى، تثير قلق الدول بشأن توازن القوة. لكن ذلك القيد البنيوي يعتبر سبباً من الدرجة الثانية لسلوك الدولة، حيث يتمثل الدافع الأساسي في السياسة

الدولية في الرغبة في القوة المتأصلة في دول النظام كافة التي تدفعها جميعا للمضي وراء التصوق.

ظهرت الواقعية الدفاعية *defensive realism* التي يشار إليها كثيرا باسم "الواقعية البنوية" في أواخر السبعينات مع نشر كتاب ولتز "نظرية السياسة الدولية"^{٣٦}. لا يفترض ولتز، على خلاف مورجنتا، أن القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، بل يبدأ بدلا من ذلك بافتراض أن الدول تسعى إلى البقاء وحسب، إذ تنشأ الأمن قبل أي شيء آخر. لكنه يذهب، مع ذلك، إلى أن بنية النظام الدولي تحجب القوى العظمى على الانتباه إلى توازن القوة والاحتباس له. وعلى نحو أكثر تحديدا يذهب ولتز إلى أن الفوضى تحجب الدول الراغبة في الأمن على أن تتنافس فيما بينها على القوة، لأن القوة هي الوسيلة المثلى للبقاء. وهكذا نجد أنه بينما تمثل الطبيعة البشرية السبب العميق للتنافس الأمني في نظرية مورجنتا، تلعب الفوضى هذا الدور في نظرية ولتز^{٣٧}.

يبد أن ولتز لا يؤكد على أن النظام الدولي يقدم للقوى العظمى أسبابا وجيهة للتصرف بطريقة عدوانية لزيادة قوتها، بل يؤكد عكس ذلك، وهو أن الفوضى تشجع الدول على أن تتصرف بطريقة دفاعية وتحافظ على توازن القوة، بدل أن تبده. كتب ولتز في ذلك أن "الشغل الأول للدول هو الحفاظ على مكانتها في النظام"^{٣٨}. ويلاحظ منظر العلاقات الدولية راندل شويلر *Randall Schweller* أن هناك "تميزا للوضع الراهن" في نظرية ولتز^{٣٩}.

يدرك ولتز أن ثمة حوافز تدفع الدول إلى العمل على زيادة قوتها على حساب منافسيها وأن التفكير الاستراتيجي الجيد يتصرف بناء على ذلك الدافع في الوقت الملائم. لكنه لم يطور ذلك الخط الفكري بتفصيل كاف. بل أكد، على العكس، أن

القوى العظمى حين تتصرف بعدوانية، يقوم ضحاياها المحتملون عادة بفرض التوازن على المعتدي ومحبطون جهوده لزيادة قوته^(١١). معنى ذلك بإيجاز أن فرض التوازن يحبط العدوان^(١٢). ويشدد ولتز أيضا على أن القوى العظمى يجب أن تحذر من اكتساب قوة أكثر من اللازم، لأن "القوة المفرطة" يمكن أن تجعل الدول الأخرى تتحد ضدها، ما يتركها أسوأ حالا منها لو امتنعت عن السعي إلى زيادة قوتها^(١٣).

تعكس رؤى ولتز لأسباب الحرب تحيز نظريته إلى الوضع الراهن. فلا توجد أسباب عميقة للحرب في نظرية ولتز. وتحديدًا لا يرى ولتز أن لمة فوائد مهمة يمكن أن تُجنى من الحرب. بل إنه لا يقول شيئًا حول أسباب الحرب، غير الدفع بأن الحروب تنتج في الأساس عن عدم المعرفة والخطأ في التقدير. معنى ذلك أن الدول لو تحسنت معرفتها، قلن تقع حروب.

يدعم روبرت جيرفيس Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن فان إيفيرا Stephen Van Evera قضية الواقعيين الدفاعيين بتركيز الانتباه على مفهوم بنيوي يعرف باسم التوازن الدفاعي-الهجومى^(١٤). ويلهب ثلاثتهم إلى أن القوة العسكرية عند أية نقطة على الزمن يمكن تصنيفها على أنها توليد إما الهجوم أو الدفاع. فإذا كان للدفاع ميزة واضحة على الهجوم، وكان الغزو بالتالي صعبًا، فلن يكون لدى القوى العظمى دافع لاستخدام القوة لزيادة قوتها، وستركز بدلا من ذلك على حماية ما تمتلكه من القوة. وحين ترجح كفة الدفاع، تكون حماية ما تمتلكه الدولة مهمة سهلة نسبيا. أما حين يكون الهجوم أسهل، فسيكون هناك ما يفري الدول بأن تحاول أن تغزو بعضها البعض، وسيشهد النظام حروبًا كثيرة. ويدفع الواقعيون الدفاعيون بأن التوازن الدفاعي-الهجومى يميل عادة نحو الدفاع، ما يجعل الغزو صعبا جدا^(١٥). وبإيجاز، فإن

التوازن الفعال، مقترنا بالمزايا الطبيعية للدفاع على الهجوم، يشي القوى العظمى عن اتباع استراتيجيات عدوانية ويجعلها تتبنى بدلا من ذلك "موقفا دفاعيا"^{١٥}.

على أن نظريتي - الواقعية الهجومية - هي الأخرى نظرية بنوية للسياسة الدولية، تنظر إلى القوى العظمى، كما تفعل الواقعية الدفاعية، على أنها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة لحمايتها من بعضها البعض، ولذلك سرعان ما تدرك أن القوة هي الأساس لبقائها. فيما تفترق الواقعية الهجومية عن الواقعية الدفاعية حول السؤال عن مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة. فبالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تقدم البنية الدولية للدول دافعا للسعي لزيادة القوة، بل تدفعهم للحفاظ على توازن القوة الحالي. فالحفاظ على القوة، وليس زيادتها، هو الهدف الرئيس للدول. أما الواقعيون الهجوميون فيرون، في المقابل، أن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في السياسة الدولية، لأن النظام الدولي ينفت في الدول دوافع قوية للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون كفة العائد أرجح من كفة التكلفة. فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح الدولة المهيمنة في النظام"^{١٦}.

مزدى ما سبق أن كلا من الواقعية الهجومية وواقعية الطبيعة البشرية تصوران القوى العظمى على أنها تسعى دون كلل وراء القوة، فيما يتمثل الاختلاف الرئيس بين المنظورين في أن الواقعيين الهجوميين يرفضون ادعاء مورجنتاؤ بأن الدول وهبتها الطبيعة شخصيات من النوع الممتاز. ويعتقدون، على خلاف ذلك، أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية لأن تلك هي الطريقة المثلى لتعظيم أمنها. معنى ذلك أن البقاء يستلزم السلوك العدواني. والقوى العظمى تتصرف بعدوانية، ليس لأنها تريد ذلك أو لأنها تميز بدافع داخلي للهيمنة، بل لأنها مضطرة لأن

تكتسب مزيدا من القوة إذا أرادت أن تعظم احتمالات بقائها. (يبين الجدول رقم ١-١ كيف تجيب النظريات الواقعية الرئيسة عن السؤالين التأسيسيين السابقين).

لم يدافع مقال أو كتاب عن قضية الواقعية الهجومية كما دافع مورجنتاؤ عن واقعية الطبيعة البشرية، وكما دافع ولتز وآخرون عن الواقعية الدفاعية. دفع بعض الواقعيين يقينا بأن النظام يقدم للقوى العظمى أسبابا وجيهة للسلوك العدواني. وربما كان أفضل تلخيص للواقعية الهجومية هو ذلك الكتاب الموجز غير المشهور الذي كتبه في أثناء الحرب العالمية الأولى ج. لويس ديكنسون G. Lowes Dickinson الأكاديمي البريطاني الذي كان من أوائل المدافعين عن عصبة الأمم^{١٧٧}. يدفع ديكنسون في كتابه "الفوضى الأوروبية" بأن السبب الأساسي للحرب العالمية الأولى "لم يكن ألمانيا ولا أية قوة أخرى. فالملذب الحقيقي كان حالة الفوضى الأوروبية" التي أوجدت لدى الدول دوافع قوية لتحقيق التفوق على الدول الأخرى بدافع الأمن والهيمنة في الوقت عينه^{١٨٨}. على أن ديكنسون وغيره لم يقدموا عرضا شاملا للواقعية الهجومية^{١٨٩}. وهدف من هذا الكتاب هو أن يسد تلك الفجوة.

الجدول رقم (١-١). النظريات الواقعية الرئيسة

واقعية الطبيعة البشرية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
ما الأسباب التي تدفع الدول إلى التنافس الدول على القوة؟	شهوة القوة المتأصلة في بنية النظام.	بنية النظام.
ما مقدار القوة الذي تحتاجه الدول؟	كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هيمنة.	كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة.

سياسة القوة في أمريكا الليبرالية

إن الواقعية، أيا كانت قيمتها كتفسير لسياسة العالم الواقعي وكمؤجّه لصوغ السياسة الخارجية، ليست مدرسة فكرية رائجة في الغرب، حيث لا تلقى الرسالة الأساسية للواقعية رواجاً واسعاً، تلك الرسالة التي تفهم سعي الدول الأثاني وراء القوة. فمن الصعب أن تتخيل قائداً سياسياً حديثاً يطلب من شعبه صراحة أن يحارب ويموت من أجل تحسين توازن القوة. ولم يفعل قائد أوروبي أو أمريكي ذلك في الحرب العالمية أو الحرب الباردة. ويفضل معظم الناس، في المقابل، النظر إلى الحروب بين دولهم والدول المنافسة لها باعتبارها صدامات بين الخير والشر، يكونون فيها في جانب الملائكة فيما يكون خصومهم في صف الشيطان. ولذلك ينحو القادة إلى تصوير الحرب كحملة صليبية أو تنافس أيديولوجي^(٤)، وليس كصراع على القوة. لكل ذلك يصعب الترويج للواقعية.

ويبدو أن الأمريكيين يتميزون بكراهية شديدة للتفكير بطريقة توازن القوة. وتحفل خطابات رؤساء القرن العشرين، على سبيل المثال، بأمثلة لسحق الواقعية. وربما كان ودرو ويلسون أشهر مثال لهذا الميل بسبب حملته البليغة ضد سياسة توازن القوة في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة^(٥). لكن ويلسون ليس متفرداً في ذلك، حيث ظل خلفاؤه يرددون آراءه. من ذلك مثلاً أن فرانكلين ديلاانو روزفلت أعلن في العام الأخير من الحرب العالمية الثانية أنه "في عالم المستقبل يجب ألا يكون سوء استخدام القوة كما يتضمنه المصطلح 'سياسة القوة' هو العامل الحاكم للعلاقات

(٤) مما يؤكد ذلك أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وصف الحرب الأمريكية على الإرهاب التي بدأت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ بأنها "حرب صليبية"، ومن قبله استخدم الجنرال الأمريكي والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا في الحرب العالمية الثانية دوايت أيزنهاور - الرئيس الأمريكي لاحقاً - العبارة نفسها لوصف عملية الإنزال البرمائي على شاطئ نورماندي للمترجم.

الدولية^{١٤١٣}. وموخرًا قدم يل كلنتون رؤية ماثلة جدًا حين أعلن أنه "في عالم يسير في طريق الحرية، وليس الاستبداد، لا قيمة لحساب التفاضل المتشائم لسياسة القوة الصافية التي لا تلائم العصر الجديد"^{١٤١٤}. كما عبّر عن الفكرة عينها حين دافع عن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٧، دافعًا بأن الاتهام بأن هذه السياسة قد تعزل روسيا يستند إلى اعتقاد خاطئ، هو أن "سياسة القوى العظمى الإقليمية في القرن العشرين ستكون لها الغلبة في القرن الحادي والعشرين". وبدلاً من ذلك أكد كلنتون اعتقاده بأن "المصلحة الخاصة المستتيرة والقيم المشتركة ستفرض على الدول أن تعرف عظمتهما بطرق بناءة ... وستفرض علينا أن نتعاون"^{١٤١٥}.

لماذا يكره الأمريكيون الواقعية

ينحو الأمريكيون إلى معاداة الواقعية لأنها تتصادم مع قيمهم الأساسية، حيث تتعارض الواقعية مع رؤية الأمريكيين لأنفسهم وللعالم الأوسع^{١٤١٦}. وعلى وجه التحديد تتعارض الواقعية مع الإحساس المتجذر بالتفاضل والنزعة الأخلاقية اللذين يهيجان على المجتمع الأمريكي. فيما تتفق الليبرالية مع تلك القيم. ولذلك فليس من الغريب أن يأتي خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة كأنه مقتطع من محاضرة في مقرر مقدمة في الليبرالية.

فالأمركيون متفائلون حتى النخاع^{١٤١٧}، وينظرون إلى التقدم في السياسة، سواء الوطنية أو الدولية، على أنه منشود وممكن. وكما لاحظ المؤلف الفرنسي أليكسيس دي توكيفيل Alexis de Tocqueville منذ فترة طويلة، فإن الأمريكيين يعتقدون أن "الإنسان وُهب قدرة غير محدودة على التحسن"^{١٤١٨}. لكن الواقعية تقدم، على النقيض من ذلك، منظورا متشائما للسياسة الدولية، حيث تصور عالما حافلا بالتنافس الأمني والحرب ولا تقدم وعدا "بالإفلات من شر القوة، بغض النظر عما يفعله المرء"^{١٤١٩}.

يتعارض هذا التشاؤم مع الاعتقاد الأمريكي القوي بأن الزمن والعمل والأفراد

المعتدلين يمكن أن يتعاونوا لحل المشكلات الاجتماعية المهمة^(١٥٨). وتقدم الليبرالية منظورا أكثر تفاؤلا للسياسة الدولية، ويجدها الأمريكيون أكثر جاذبية من الرؤية الكثيفة المستمدة من الواقعية.

وينحو الأمريكيون أيضا للاعتقاد بأن المبادئ الأخلاقية ينبغي أن تلعب دورا كبيرا في السياسة. وكما كتب عالم الاجتماع البارز سيمور مارتن ليست Seymour Martin Lipset، يتميز "الأمريكيون بأخلاق طوباوية ويضغطون بشدة لمأسسة الفضيلة وتدمير الأشرار والقضاء على المؤسسات والممارسات الشريرة"^(١٥٩). ويتعارض هذا المنظور مع الاعتقاد الواقعي بأن الحرب عنصر أصيل للحياة في النظام الدولي. ويميل معظم الأمريكيين إلى النظر إلى الحرب باعتبارها عملا شائنا ينبغي التخلص منه نهائيا من على وجه الأرض. فيما يمكن تبرير الحرب من أجل أهداف ليبرالية سامية مثل الحرب على الاستبداد أو نشر الديمقراطية، لكن من الخطأ أخلاقيا أن نحارب من أجل تغيير توازن القوة أو الحفاظ عليه. وهذا يجعل المفهوم الكلاوزفيتزي للحرب لعنة في أعين معظم الأمريكيين^(١٦٠).

تتعارض النظرة الأخلاقية الأمريكية كذلك مع ميل الواقعيين لعلم التمييز بين الدول الطيبة والشريرة، وتمييزهم بدلا من ذلك بين الدول بالدرجة الأولى على أساس قوتها النسبية. فلا يقبل التفسير الواقعي للحرب الباردة - مثلا - بالاختلاف في الدوافع وراء السلوك الأمريكي والسوفيتي في أثناء ذلك النزاع. وترى النظرية الواقعية، بدلا من ذلك، أن الجانبين كليهما كانت تدفعهما المخاوف حول توازن القوة، حيث فعل كل منهما ما في وسعه لتعظيم قوته النسبية. قد ينفر معظم الأمريكيين من هذا التفسير للحرب الباردة، لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة كانت تدفعها النوايا الطيبة، في حين لم يكن الاتحاد السوفيتي كذلك.

يميز المنظرون الليبراليون بين الدول الطيبة والشريرة، وبالطبع يربطون الديمقراطية الليبرالية عادة باقتصادات السوق باعتبارها الأفضل بين الجميع. وليس من المستغرب لذلك أن يميل الأمريكيون إلى الالتفات بهذا المنظور لأنه يجعل الولايات المتحدة قوة خيرة في السياسة الدولية ويصف منافسيها الفعليين والمحتملين بأنهم مثيرو شغب مضللون أو حاقدون. وكان من المتوقع أن يهيمن هذا الخط الفكري على الحماسة التي رافقت سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. فحين انتهزت "إمبراطورية الشر"، استتج كثير من الأمريكيين (والأوروبيين) أن الديمقراطية ستتشر عبر الكرة الأرضية وأن السلام سيعم العالم قريبا. وكان هذا التفاؤل يقوم بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن أمريكا الديمقراطية دولة مستقيمة أخلاقيا. ولذلك فإذا حدثت الدول الأخرى حذو الولايات المتحدة، فإن الدول الطيبة ستملأ العالم، وهذا التطور يعني نهاية النزاع الدولي.

الخطاب في مقابل المعارضة

يكبره الأمريكيون السياسة الواقعية *realpolitik*، ولذلك يصاغ خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة عادة بلغة الليبرالية. ومن هنا تنبع هيمنة التفاؤل والنزعة الأخلاقية على تصريحات النخب السياسية. ويتميز الأكاديميون الأمريكيون بمهارة خاصة في ترويج الفكر الليبرالي في سوق الأفكار. لكن خلف الأبواب المغلقة تتحدث النخب التي تضع سياسة الأمن القومي بلغة القوة وليس لغة المبادئ، وتصرف الولايات المتحدة في النظام الدولي وفقا لقواعد المنطق الواقعي^{١١}. ولذلك تفصل فجوة واضحة بين الخطاب المعلن والسلوك الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية.

كثيرا ما ينتقد الواقعيون البارزون الدبلوماسية الأمريكية بأنها مثالية أكثر من اللازم ويشككون من أن القادة الأمريكيين لا يعيرون انتباها كافيا إلى توازن القوة. على سبيل المثال كتب كينان في عام ١٩٥١ يقول: "أعتقد أن العيب الأخطر في صياغتنا

للسياسة في الماضي يكمن في شيء أسميه المقاربة المتخبطة بالقانون والأخلاق إلى المشكلات الدولية. فقد هيمنت هذه المقاربة على سياستها الخارجية على مدى الأعوام الخمسين الأخيرة^{١٦٣}. ولا يرى هذا الخط الفكري فجوة حقيقية بين الخطاب الليبرالي لأمريكا ومسلوك سياستها الخارجية، لأن الممارسات الأمريكية لا تختلف عما تعظ به. لكن هذا الادعاء خاطئ، كما سأدفع بالتفصيل في هذا الكتاب، حيث كانت السياسة الخارجية الأمريكية تسترشد دائما بالمنطق الواقعي، مع أن التصريحات العامة لقادتها قد تقود المرء إلى الاعتقاد في غير ذلك.

لقد انكشف للمراقبين الأذكياء بالتأكيد أن الولايات المتحدة تتحدث بغير ما تنصرف. وقد علق صناع السياسة في الدول الأخرى كثيرا على هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ذلك أشار كار مند وقت مبكر - تحديدًا عام ١٩٣٩ - إلى أن دول القارة الأوروبية تعتبر الناطقين بالإنجليزية "آسائدة في فن إخفاء مصالحهم الوطنية الأنانية تحت قناع الصالح العام"، ويضيف أن "هذا النوع من التفاف ميزة خاصة ومميزة للعقل الأنجلوسكسوني"^{١٦٤}.

ومع ذلك تمر الفجوة بين الخطاب والممارسة عادة دون أن يلاحظها أحد في الولايات المتحدة نفسها. ثمة عاملان يفسران هذه الظاهرة، أولهما أن السياسات الواقعية تتطابق أحيانًا مع قواعد الليبرالية، وفي هذه الحالة لا يكون هناك تعارض بين السعي وراء القوة والسعي وراء المبادئ. وفي هذه الظروف يمكن أن تُبرر السياسات الواقعية بخطاب ليبرالي دون الحاجة إلى مناقشة حقائق القوة الأساسية. يسهل هذا التطابق ترويج السياسات الواقعية. على سبيل المثال حاربت الولايات المتحدة الفاشية في الحرب العالمية الثانية والشيوعية في الحرب الباردة لأسباب واقعية في المقام الأول،

لكن هاتين الحربين كانتا تتفقان أيضا مع المبادئ الليبرالية، ولذلك لم يواجه صناع السياسة مشكلات في تسويقهما للجمهور كصراعات أيديولوجية.

ويأتي العامل الثاني وراء تلك الفجوة حين تجبر اعتبارات القوة الولايات المتحدة على التصرف بطرق تتعارض مع المبادئ الليبرالية، وهنا يظهر "الملفّقون" ليروون لنا قصة تتفق مع المثل الليبرالية^(٥). على سبيل المثال كانت النخب الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر تنظر إلى ألمانيا عموما بوصفها دولة دستورية تقدمية جديرة بأن تسير الدول على نهجها. لكن الرؤية الأمريكية لألمانيا تغيرت في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، حين تدهورت العلاقات بين الدولتين. وحين أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في أبريل ١٩١٧، كان الأمريكيون قد وصلوا للنظر إلى ألمانيا بوصفها أكثر استبدادا ونزوعا للحرب من منافسيها الأوروبيين.

وعلى المتوال نفسه، كان كثير من الأمريكيين ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي في أواخر الثلاثينات باعتباره دولة شريرة، وذلك جزئيا بسبب السياسات الداخلية الدموية لجوزيف ستالين وتحالفه المشين مع ألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩. لكن حين تحالفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٤١ لقتال الرايخ الثالث^(٥)، أطلقت الحكومة الأمريكية حملة علاقات عامة هائلة لتنظيف صورة حليف أمريكا الجديد وجعلها متوافقة مع المثل الليبرالية، وحينذاك صُوِّر الاتحاد السوفيتي على أنه دولة ديمقراطية أصيلة وأصبح ستالين "العم جو".

(٥) الرايخ كلمة ألمانية تعني مملكة أو أمة، والرايخ الثالث أو الرايخ الألماني هو الاسم المستخدم للإشارة إلى دولة ألمانيا من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ حينما وصل أدولف هتلر والحزب النازي إلى السلطة. ويشير الرايخ الأول إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي حكمت أوروبا الوسطى من عام ٩٦٢ إلى عام ١٨٠٦ وكان مركزها يقع في مملكة ألمانيا، ويشير الرايخ الثاني إلى الإمبراطورية الألمانية التي تشكلت بتوحيد ألمانيا وإعلان فيلهلم الأول إمبراطورها لها في ١٨ يناير ١٨٧١ حتى عام ١٩١٨ حين تحولت إلى جمهورية فايمرية - جمهورية فايمار - بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وتنازل الإمبراطور فيلهلم الثاني عن العرش للترجم.

كيف يُمرّر هذا التناقض بين الخطاب والسياسة؟ يقبل معظم الأمريكيين هذه المسوغات بسهولة؛ لأن الليبرالية متجذرة جدا في ثقافتهم. ولذلك يجدون سهولة في الاعتقاد بأنهم يسلكون وفقا للمبادئ الأثرية لديهم، وليس وفقا لاعتبارات القوة الصرفة والمحسوبة^(١٨).

تنظيم الكتاب

تجيب بقية فصول الكتاب عن الأسئلة الستة الكبرى حول القوة التي وردت في هذه المقدمة. فيعرض الفصل الثاني، ولعله الفصل الأهم في الكتاب، نظرتي حول أسباب التنافس على القوة بين الدول وأسباب سعيها إلى الهيمنة.

ويعرّف الفصلان الثالث والرابع القوة ويشرحان طرق قياسها، وذلك بفرض وضع الأساس لاختبار نظرية الواقعية الهجومية، إذ يصعب تقرير ما إذا كانت الدول تصرفت في الماضي وفقا لقواعد الواقعية الهجومية بدون معرفة ما هي القوة وما هي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. ونقطة الانطلاق في ذلك هي التمييز بين القوة الكامنة والقوة العسكرية الفعلية، ويأتي بعد ذلك الدفع بأن الدول تهتم حتى التخاذ بنوعي القوة كليهما. ويركز الفصل الثالث على القوة الكامنة التي تتضمن بالدرجة الأولى عدد سكان الدولة وثروتها. ويتعامل الفصل الرابع مع القوة العسكرية الفعلية. وقد جاء هذا الفصل أطول من غيره كثيرا، لأنني أقدم فيه حججا حول "أسبقية القوة البرية" و"القوة المانعة للمياه"، وهي حجج جديدة وربما تكون خلافية.

ويناقش الفصل الخامس الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى العظمى لزيادة قوتها والحفاظ على ما تراكم لها منها، ويقدم مناقشة وافية لجدوى الحرب في زيادة

القوة، ويركز أيضا على استراتيجيتي فرض التوازن وتقرير المسئولية إلى الآخرين اللتين تستخلفهما الدول حين تواجه خصما يهدد بتقويض توازن القوة.

ويفحص الفصلان السادس والسابع السجل التاريخي للتوقف أمام الأدلة التي تدعم النظرية. وأنا هنا معني بوجه خاص بمقارنة سلوك القوى العظمى من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٩٠ للثبوت مما إذا كان سلوكها يتفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

ويعرض الفصل الثامن نظرية بسيطة تفسر متى تلجأ القوى العظمى إلى فرض التوازن ومتى تلجأ إلى تقرير المسئولية إلى الآخرين، ثم يفحص الفصل تلك النظرية في مقابل السجل التاريخي. ويركز الفصل التاسع على أسباب الحرب. وهنا أيضا أعرض نظرية بسيطة، ثم أختبرها في مقابل السجل التاريخي.

وأخيرا يتحدى الفصل العاشر الادعاء الشائع بأن السياسة الدولية شهدت تحولا جذريا مع نهاية الحرب الباردة وأن القوى العظمى لم تعد تتنافس على القوة. ويقيم الفصل بإيجاز النظريات التي يستند إليها ذلك المنظور المتفائل، ثم يمرض كيف تصرفت القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، وأخيرا يقدم تنبؤات حول احتمالات نزاعات القوى العظمى في هاتين المنطقتين المهمتين في أوائل القرن الحادي والعشرين.

الفوضى والصراع على القوة

Anarchy and the Struggle for Power

تبحث القوى العظمى دوماً عن فرص لزيادة قوتها عن منافسيها، وهدفها النهائي من ذلك هو الهيمنة. ولا يسمح هذا المنظور بوجود قوى الوضع الراهن، اللهم إلا الدولة الاستثنائية التي حققت التفوق، وعلى النقيض من ذلك يضم النظام قوى عظمى مجبولة على التوايا التعديلية *revisionist intentions*¹¹. يقدم هذا الفصل نظرية تفسر هذا التنافس على القوة، حيث أحاول تحديداً أن أشرح المنطق الدافع خلف التراضي بأن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. لكنني لا أختبر الواقعية الهجومية في مقابل السجل التاريخي في هذا الفصل، حيث ادخرت تلك المهمة للفصول التالية لأهميتها.

لماذا تسعى الدول وراء القوة

يقوم تفسيري لأسباب التنافس على القوة بين القوى العظمى ونضالها من أجل الهيمنة على خمس فرضيات حول النظام الدولي. على أن واحدة من هذه الفرضيات لا توجب وحدها أن تسلك الدول بطريقة تنافسية، بل تصوّر مجتمعةً عالماً تجدد فيه

الدول مبررا كافيا لأن تفكر وتتصرف أحيانا بطريقة عدوانية. وعلى وجه التحديد يشجع النظام الدول على البحث عن فرص لتعظيم قوتها قياسا إلى قوة الدول الأخرى.

لكن هل يجب أن تكون هذه الفرضيات واقعية؟ يدفع بعض العلماء الاجتماعيين بأن الفرضيات التي تقوم عليها النظرية لا يشترط أن تتفق مع الواقع. فيلهب عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان إلى أن أفضل النظريات تكون فرضياتها عبارة عن تمثيلات وصفية غير دقيقة للواقع، وإجمالا فكلما علا شأن النظرية اهتمدت فرضياتها أكثر عن الواقع^[١١]. يقرر هذا الرأي أن الشيء المهم هو القوة التفسيرية للنظرية. فإذا أنتجت فرضيات غير واقعية نظرية تقول لنا الكثير حول سير الأمور في العالم، فلا يهم بعدها إذا ما كانت فرضياتها التأسيسية واقعية أم لا.

لكنني لا أتفق مع هذا الرأي. فرغم أنني أوافق على أن القوة التفسيرية هي المعيار النهائي لتقييم النظريات، إلا أنني أعتقد أيضا أن النظرية التي تقوم على فرضيات غير واقعية أو خاطئة لن تفسر كيف تسير الأمور في العالم^[١٢]. فالنظريات الصحيحة تستند إلى فرضيات صحيحة. ولذلك جاءت كل فرضية من فرضياتي الخمس تمثيلا دقيقا إلى درجة كبيرة لأحد الجوانب المهمة للحياة في النظام الدولي.

الفرضيات الأساسية

تذهب الفرضية الأولى إلى أن النظام الدولي فوضوي، لكن ذلك لا يعني أنه مشوش أو يمزقه الاضطراب. ومن السهل التوصل إلى ذلك الاستنتاج، حيث تصوّر الواقعية عالما يتسم بالتنافس الأمني والحروب. لكن الفكرة الواقعية عن الفوضى في ذاتها لا علاقة لها بالنزاع، فهي مبدأ تنظيمي يقول إن النظام يتألف من دول مستقلة لا توجد سلطة مركزية أعلى منها^[١٣]. معنى ذلك أن السيادة متأصلة في الدول لعدم وجود كيان حاكم أعلى في النظام الدولي^[١٤]، إذ لا توجد "حكومة فوق الحكومات"^[١٥].

وتدفع الفرضية الثانية بأن القوى العظمى تمتلك بطبيعة الحال قدرا من القدرة العسكرية الهجومية تمكنها من إلحاق الأذى أو حتى الدمار ببعضها البعض. وتشكل الدول خطرا فعليا على بعضها البعض، مع أن بعض الدول تمتلك قوة عسكرية أكبر من غيرها، وتكون بالتالي أخطر منهم. وتحدد القوة العسكرية للدولة بنوعية الأسلحة التي تحوزها، وحتى إن لم تكن الدولة تمتلك أية أسلحة، فيوسع أفرادها أن يستخدموا أجسامهم لمهاجمة سكان الدولة الأخرى. فلكل رقبة يدان تخفها.

وتنص الفرضية الثالثة على أن الدول لا يمكن أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى، وتحديدًا أنه لا سبيل أمام الدولة لأن تتأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدرتها العسكرية الهجومية لمهاجمتها. ليس معنى ذلك أن نوايا الدول عدائية بالضرورة. فقد تكون كل الدول في النظام غير خطيرة فعلا، لكن يصعب التأكد من هذا الحكم لأن النوايا يصعب التكهّن بها بنسبة مائة بالمائة^(٧). وهناك أسباب كثيرة ممكنة للعدوان، ولا تستطيع الدولة أن تتأكد من أن الدول الأخرى لن يكون لديها ما يدفعها للعدوان^(٨)، فضلا عن أن النوايا يمكن أن تتغير سريعا، بحيث تكون نوايا الدولة غير خطيرة اليوم ثم تصبح عدائية غدا. ولا سبيل لتجنب هذا النوع من عدم اليقين حول النوايا، ما يعني أن الدول لا تستطيع أن تتأكد من أن الدول الأخرى لا تضمّر نوايا هجومية لكي تستعد لذلك بقدراتها الهجومية.

وتقول الفرضية الرابعة إن البقاء هو الهدف النهائي للقوى العظمى، وتحديدًا أن الدول تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي. ويهيمن البقاء على الدوافع الأخرى؛ لأنه حين تُحتل الدولة لا تكون مؤهلة لمتابعة الأهداف الأخرى. وقد عبّر القائد السوفيتي جوزيف ستالين عن هذه الفكرة بطريقة جيدة في أثناء فزع الحرب في عام ١٩٢٧ بالقول: "إننا نستطيع أن نبني الاشتراكية في

(الاتحاد السوفيتي)، بل يجب أن نبنيها. لكن علينا أولاً أن نضمن وجودنا^{١٩}. فالدولة تستطيع بالطبع أن تتابع الأهداف الأخرى، لكن الأمن هو هدفها الأسمى.

وتذهب الفرضية الخامسة إلى أن القوى العظمى فاعل عقلاني. فهي تدرك بيئتها الخارجية وتخطط استراتيجياً للبقاء فيها، وتحديدًا تراعي القوى العظمى تفضيلات الدول الأخرى وكيف يمكن أن يؤثر سلوكها على سلوك الدول الأخرى، وكيف يمكن لسلوك الدول الأخرى أن يؤثر على استراتيجيتها للبقاء. كما تأخذ الدول في حساباتها النتائج بعيدة المدى والفورية لأفعالها.

على أن أيا من هذه الفرضيات لا تقضي وحدها، كما أكدنا، بأن تتصرف القوى العظمى، كتقاعدة عامة، بطريقة عدوانية نحو بعضها البعض. مؤكد أن ثمة احتمالاً لأن يكون لدى بعض الدول نوايا عدوانية، لكن الفرضية الوحيدة التي تتعامل مع دافع محدد مشترك بين كل الدول تقول إن هدف الدول الرئيس هو البقاء، وهذا الهدف ليس ضاراً في ذاته. لكن حين تجتمع الفرضيات الخمس معاً، تتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض. وعلى وجه التحديد ينتج عن ذلك ثلاثة أنماط عامة للسلوك: الخوف والاعتماد على الذات وتعميم القوة.

سلوك الدولة

تخاف القوى العظمى من بعضها البعض، وتنتظر إحداها بعين الريبة إلى الأخرى، وتحذر من وقوع الحرب، وتستبق إلى الخطر. فلا مجال للثقة بين الدول. وبالتأكيد يضاوت مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا ينتهي أبداً. ولذلك تنظر كل القوى العظمى إحداها إلى الأخرى كأعداء محتملين. يؤكد هذه النقطة رد فعل المملكة المتحدة وفرنسا على إعادة توحيد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فرغم أن هذه

الدول الثلاث كانوا حلفاء مقربين على مدى خمسة وأربعين عاما تقريبا، فقد بدأ القلق فوراً يساور المملكة المتحدة وفرنسا من الأخطار الممكنة من ألمانيا الموحدة^{١٠٠}.

ينبع هذا الخوف من أنه في عالم تمتلك فيه القوى العظمى القدرة على مهاجمة بعضها البعض، وربما أيضا الدافع للقيام بذلك، يتحتم على الدولة المصممة على البقاء أن ترتاب- على الأقل- في الدول الأخرى وألا تأمن جانبها. أضف إلى ذلك مشكلة غياب السلطة المركزية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة المهتدة طلبا للمساعدة، وأن الدول لديها دافع قوي للخوف من بعضها البعض، علاوة على عدم وجود آلية غير المصلحة الذاتية الممكنة لدى طرف ثالث لمعاقبة المعتدي. ونظرا لصعوبة ردع المعتدين المحتملين في بعض الأحيان، يكون لدى الدول مبرر كافٍ لعدم الثقة في الدول الأخرى والاستعداد للحربها.

تسهم النتائج الممكنة للوقوع ضحية للعدوان في تضخيم أهمية الخوف كقوة محركة في السياسة الدولية. فالقوى العظمى لا تتنافس فيما بينها، كما لو كانت السياسة الدولية مجرد سوق اقتصادي، ذلك أن التنافس السياسي بين الدول عمل أخطر بكثير من التبادل الاقتصادي المجرد، حيث يمكن للأول أن يؤدي إلى الحرب، والحرب تعني دائما القتل الجماعي في ساحات المعارك، فضلا عن القتل الجماعي للمدنيين. وفي الحالات المتطرفة يمكن أن تؤدي الحرب إلى تدمير الدولة ذاتها. وتدفع النتائج المروعة للحرب الدول أحيانا إلى النظر إلى بعضها البعض ليس كمنافسين فقط، بل أيضا كأعداء مدمرين. ويميل العداء السياسي لأن يكون حادا، لأن الرهان كبير.

وتسعى الدول في النظام الدولي أيضا إلى ضمان بقائها. ونظرا لأن الدول الأخرى تمثل تهديدا ممكنا، ونتيجة لعدم وجود سلطة أعلى تسارع إلى إنقاذ الدول عندما تطلب رقم النجدة الدولية، فلا تستطيع الدول أن تعتمد في أمنها على بعضها

البعض. وتنحو كل دولة إلى النظر إلى نفسها على أنها غير محصنة ووحيدة، وتعتمد بالتالي على ذاتها في بقائها. ففي مجال السياسة الدولية يساعد الله من يساعدون أنفسهم فقط. وهذا التأكيد على الاعتماد على الذات لا يمنع الدول من تكوين تحالفات^{١١}. لكن التحالفات عبارة عن زيجات مصالح مؤقتة، فقد يتحول حليف اليوم إلى عدو الغد وعدو اليوم إلى حليف الغد. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، حاربت إلى جانب الصين والاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، لكن سرعان ما تبدل الأعداء والحلفاء، حيث تحالفت مع ألمانيا الغربية واليابان ضد الصين والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة.

تعيش الدول في عالم يقوم على الاعتماد على الذات، ولذلك تتصرف دائما وفقا لمصلحتها الذاتية ولا تضع مصالحها بعد مصالح الدول الأخرى أو مصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي. والسبب وراء ذلك بسيط، هو أنها يجب أن تكون أنانية في عالم يقوم على الاعتماد على الذات. ينطبق ذلك على المديين القريب والبعيد، لأن الدولة لو خسرت في المدى القريب، فربما لا تكون موجودة على المدى البعيد.

والدول نظرا لخوفها من النوايا الحقيقية للدول الأخرى، وإدراكها أن هذه الدول تعيش في نظام قائم على الاعتماد على الذات، تفهم سريعا أن الطريقة المثلى لضمان بقائها تتمثل في أن تكون أقوى دولة في النظام. وكلما قويت الدولة نسبة إلى منافسيها المحتملين، تراجع احتمال أن يهاجمها هؤلاء المنافسون ويهددون بقاءها. فالدول الأضعف تتردد في الدخول في حرب مع الدول الأقوى لاحتمال أن تتكبد هزيمة عسكرية. وكلما اتسعت فجوة القوة بين أي دولتين، تراجع احتمال أن تهاجم الدولة الأضعف الدولة الأقوى. ولذلك لا تجرؤ كندا أو المكسيك، مثلا، على مهاجمة الولايات المتحدة الأقوى كثيرا من جارتها. والحالة المثالية التي تطمح إليها أية دولة هي

أن تصبح دولة مهيمنة في النظام، أو كما قال إيمانويل كانط، فإن "رغبة أية دولة، أو حاكمها، هو أن تبلغ حالة السلام الدائم بغزو العالم بأكمله لو استطاعت"^{١٣٦}، ساعتها فقط يكون البقاء مضمونا تماما^{١٣٧}.

لذلك تغير الدول اتبائها كبيرا لتوزيع القوة فيما بينها وتسمى قدر استطاعتها لتعظيم نصيبها من القوة العالمية. وتحديدًا تبحث الدول عن فرص لتعديل توازن القوة بزيادة قوتها على حساب المنافسين المحتملين. وتستخدم الدول وسائل متنوعة - اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية- لتحويل توازن القوة لصالحها، حتى وإن تسبب ذلك في إثارة شكوك الدول الأخرى أو حتى عدائها. ونظرا لأن الزيادة في قوة الدولة تشكل خصما من قوة الدول الأخرى، تميل القوى العظمى إلى استخدام العقلية الصفيرية عند التعامل مع بعضها البعض. وبراعة الدولة تكمن طبعا في أن تكون الفائز في هذا التنافس وأن تهيمن على الدول الأخرى في النظام. وعلى ذلك فإن القول بأن الدول تزيد قوتها النسبية يساوي القول بأن الدول مجبولة على التفكير بطريقة عدوانية في الدول الأخرى، لكن البقاء هو ببساطة دافعها النهائي. معنى ذلك بإيجاز أن القوى العظمى تضم نوايا عدوانية^{١٣٨}.

وحتى حين تحقق قوة عظمى ميزة عسكرية واضحة على منافسيها، فإنها تواصل البحث عن فرص لزيادة قوتها. ولا يتوقف البحث عن القوة إلا حين تحقق الدولة الهيمنة. وفكرة أن القوة العظمى قد تشر بالآمان بدون أن تهيمن على النظام، بشرط أن تمتلك "قدرا ملائما" من القوة، ليست مقنعة لسببين^{١٣٩}. أولا يصعب أن نقيّم مقدار القوة النسبية الذي يجب أن تمتلكه الدولة أكثر من منافسيها قبل أن تصبح آمنة. هل يكون ضعفا القوة هو العتبة الملائمة؟ أم يكون ثلاثة أضعاف القوة هو العدد السحري؟ وأساس هذه المشكلة هو أن حسابات القوة لا تقرر وحدها الجانب الذي يربح الحرب.

إذ يمكن للاستراتيجيات الذكية أحيانا أن تمكّن الدول الأقل قوة من هزيمة خصوم أقوى منها.

ثانيا، تصبح مسألة تحديد مقدار القوة الكافي أشد تعقيدا حين تفكر القوى العظمى في توزيع القوة فيما بينها بعد عشرة أو عشرين عاما، حيث تختلف قدرات الدول الفردية مع الوقت، وبلدات ملحوظة أحيانا، ويصعب كثيرا التنبؤ باتجاه ومدى التغير في توازن القوة. تذكر أن قليلين في الغرب كانوا يتوقعون انهيار الاتحاد السوفيتي قبل أن يحدث، بل كان كثيرون في الغرب يخشون في النصف الأول من الحرب الباردة من أن ينتج الاقتصاد السوفيتي ثروة أكبر مما ينتج الاقتصاد الأمريكي، ما ينتج بدوره تغييرا كبيرا في توازن القوة ضد الولايات المتحدة وحلفائها. ولذلك يصعب التنبؤ بما يحمله المستقبل للصين وروسيا وتوازن القوة في عام ٢٠٢٠.

ونظرا لصعوبة تحديد مقدار القوة الكافية لليوم وللغد، تترك القوى العظمى أن الطريقة المثلى لضمان أمنها تتمثل في تحقيق الهيمنة الآن، ما يقضي على أية إمكانية للتحدي من جانب أية قوة عظمى أخرى. والدولة المضللة وحدها تفوت الفرصة لأن تكون دولة مهيمنة في النظام؛ لأنها تعتقد أنها تمتلك قوة كافية للبقاء^{١٧}. لكن حتى لو كانت القوة العظمى لا تمتلك الموارد الكافية لتحقيق الهيمنة (وتلك هي الحال عادة)، فإنها ستظل تتصرف بطريقة عدوانية لحشد ما تستطيع من القوة، لأن الدول تكون دائما أفضل حالا حين تكون أقوى. بإيجاز، لا تتحول الدول إلى قوى وضع راهن إلا بعد أن تهيمن على النظام كاملا.

تخضع كل الدول لهذا المنطق، ما يعني أنها جميعا تبحث عن فرص لاستغلال أحدها الأخرى وتعمل في الوقت نفسه لضمان ألا تستغلها الدول الأخرى. فالدول المتنافسة تخضع للمنطق عينه، وتكون معظم الدول واعية لدوافعها وهي تؤثر على

أفعال الدول الأخرى. معنى ذلك بإيجاز أن الدول تعبر انتباها لكل من الدفاع والهجوم. وتفكر الدول في الغزو، وتعمل لكبح الدول المعتدية عن زيادة قوتها على حسابها. ويؤدي ذلك حتما إلى عالم يسوده التنافس الأمني، وتكون الدول فيه مستعدة للكذب والخداع واستخدام القوة الوحشية لو أعطتها ميزة على منافسها. وليس من الوارد أن يعرف هذا العالم السلام، بتعريف الأخير بأنه حالة الهدوء أو الرئام المتبادل.

تعكس "المعضلة الأمنية" التي تعد أحد أشهر المفاهيم في أدبيات العلاقات الدولية المنطق الأساسي للواقعية الهجومية. مودى تلك المعضلة أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها تُنقص عادة من أمن الدول الأخرى. ولذلك فمن الصعب أن تزيد الدولة فرص بقائها بدون أن تهدد بقاء الدول الأخرى. ظهر مفهوم المعضلة الأمنية لأول مرة في مقالة لجون هيرز John Hertz في عام 1950 في مجلة السياسة الدولية^{١٧١}. فبعد أن ناقش هيرز الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب أن الدول "تناضل لتحقيق الأمن من ... الهجوم، ما يدفعها إلى تعظيم قوتها أكثر فأكثر لكي تغلب من تأثير قوة الآخرين. وهذا بدوره ينقص شعور الآخرين بالأمن ويضطرهم للاستعداد لأسوأ السيناريوهات. ويتج التنافس على القوة عن أنه لا يمكن لأية دولة أن تحقق الأمن الكامل في هذا العالم المؤلف من وحدات متنافسة، ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة من مراكمة الأمن والقوة"^{١٧٢}. ومضمون تحليل هيرز واضح، وهو أن الطريقة المثلى التي تمكن الدولة من البقاء في حالة الفوضى هي أن تستغل الدول الأخرى وتزيد قوتها على حسابها. بمعنى أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع. وانتشار الرسالة وفهمها على نطاق واسع يطلق تنافسا أمنيا مستمرا. وللأسف ليس ثمة ما يمكن فعله لتخفيف المعضلة الأمنية طالما أن الدول تعمل في حالة من الفوضى.

لا بد أنه اتضح من هذه المناقشة أن القول بأن الدول تسعى دوماً إلى تعظيم قوتها يكافئ القول بأنها تهتم بالقوة النسبية relative power وليس القوة المطلقة absolute power. وهذا التمييز ينطوي على أهمية خاصة ؛ لأن الدول المهتمة بالقوة النسبية تتصرف بطريقة مختلفة عن الدول المهتمة بالقوة المطلقة^{١٧}. فالدول التي تعظم قوتها النسبية تهتم في المقام الأول بتوزيع القدرات المادية ، وتحاول تحديد أن تكتسب أكبر ميزة نسبية في القوة على منافسيها المحتملين ؛ لأن القوة هي الوسيلة المثلى للبقاء في عالم خطر. ولذلك يحتمل أن تتخلى الدول المدفوعة بالقلق على القوة النسبية عن زيادات كبيرة في قوتها ، إذا كانت هذه الزيادة تعطي الدول المنافسة قوة أكبر ، في مقابل التمسك بزيادات وطنية أصغر تعطى ميزة في القوة على منافسيها^{١٨}. أما الدول التي تسعى إلى تعظيم قوتها المطلقة فتهتم بحجم الزيادات التي تحققها وحسب ، بغض النظر عن الزيادات التي تحققها الدول الأخرى. فلا تسترشد هذه الدول بمنطق توازن القوة ، بقدر ما تهتم بمحشد القوة ، بغض النظر عن القوة التي تسيطر عليها الدول الأخرى. ترحب هذه الدول ، إذن ، بفرص تحقيق زيادات كبيرة ، حتى لو حقق خصم لها زيادة أكبر في تلك الصنفقة. فلا تعد القوة - وفقاً لهذا المنطق - وسيلة لغاية (هي البقاء) ، بل غاية في ذاتها^{١٩}.

المدونات المحسوب

لا مكان بالتأكيد لقوى الوضع الراهن في عالم تميل الدول فيه إلى البحث عن فرص لزيادة قوتها. غير أن القوى العظمى لا تستطيع دوماً أن تتصرف وفقاً لنواياها الهجومية ؛ لأن سلوك الدولة يتأثر بما تريده الدولة وكذلك قدرتها على بلوغ تلك الأهداف. فقد ترغب كل دولة في أن تكون الأقوى بين الجميع ، لكن الدول لا تمتلك جميعها الموارد التي تمكنها من التنافس على تلك المكانة العالية ، وقلة من الدول فقط تستطيع أن تبلغها. ويتوقف الأمر على طريقة توزيع القوة العسكرية بين القوى

العظمى. فالقوة العظمى التي تمتلك ميزة ملحوظة في القوة على منافسيها يحتمل أن تصرف بطريقة عدوانية أكثر؛ لأنها تمتلك القدرة والدافع للقيام بذلك.

لكن في المقابل ستكون القوى العظمى التي تواجه خصوما أقوى أقل ميلا للضخيم في عمل هجومي وأكثر اهتماما بالدفاع عن توازن القوة الحالي من التهديدات القادمة من خصومها الأقوى. فإذا تيسرت لتلك الدول الأضعف فرصة لتعديل التوازن لصالحها، فإنها ستستغلها بالتأكيد. وقد عبّر ستالين عن هذه الفكرة بطريقة ذكية في نهاية الحرب العالمية الثانية بالقول: "يفرض المرء نظامه إلى حيث تصل جيوشه، وليس أي شيء آخر"^{١٢٢}. وقد تمتلك الدول أيضا القدرة على زيادة ميزتها في القوة على منافسيها، لكنها تقرر أن التكلفة المدركة للهجوم أعلى مما يمكن تحمله ولا تبرر العوائد المتوقعة.

مؤدى ذلك بإيجاز أن القوى العظمى ليست كيانات معتدية عديمة العقل ولا تسعى بتهور إلى زيادة قوتها إلى درجة تُدخلها في حروب خاسرة أو تحقيق انتصارات باهظة الثمن. بل على العكس من ذلك نجد القوى العظمى قبل أن تتخذ أية إجراءات هجومية تفكر بعناية في توازن القوة ورد فعل الدول الأخرى على تحركاتها. فهي تقيّم تكاليف ومخاطر الهجوم في مقابل الفوائد الممكنة، فإذا لم تكن كفة الفوائد ترجح على كفة الأخطار، فإنها تجلس وتحتين اللحظة الملائمة. ولا تبدأ الدول أيضا سباق تسلح لا يحتمل أن يحسّن موقعها الإجمالي. وكما سيرد بالتفصيل في الفصل الثالث، فإن الدول تقلل أحيانا إتفاقاتها العسكري، إما لأن زيادة الإنفاق لن تحقق ميزة استراتيجية، أو لأن زيادة الإنفاق تضعف الاقتصاد وتقوّض قوة الدولة على المدى البعيد^{١٢٣}. ويمكن التعبير عن تلك الفكرة بإعادة صياغة كلمات كلنت إستروود Clint Eastwood بالقول بأن الدول يجب أن تعرف القيود المفروضة عليها لكي تتمكن من البقاء في النظام الدولي.

على أن القوى العظمى تخطئ في الحساب من حين لآخر؛ لأنها تتخذ دوما قرارات مهمة بناء على معلومات ناقصة. فلا تتاح لاية دولة كل المعلومات المطلوبة

حول الموقف الذي تواجهه. وتنطوي هذه المشكلة على جانبين. فمن مصلحة الخصوم أن يعطوا فكرة خاطئة عن ضعفهم أو قوتهم وأن يخفوا أهدافهم الحقيقية^(١٢٤). على سبيل المثال قد تعتمد دولة ضعيفة تحاول أن تردع دولة أقوى منها أن تبالغ في قوتها لتثبط عزيمة المعتدي عن الهجوم. وفي المقابل قد تعتمد دولة عازمة على العدوان أن تؤكد أهدافها السلمية، فيما تبالغ في ضعفها العسكري لكي لا تحشد الضحية أسلحتها وتظل هدفا سهلا للهجوم. وربما لم يمارس قائد وطني هذا الترع من المكر أفضل من أدولف هتلر.

لكن حتى لو انتفى التشويش والمعلومات الخاطئة، تظل القوى العظمى في أغلب الأحيان غير متأكدة من أداء قواتها العسكرية وقوات خصمها على ساحة المعركة. على سبيل المثال يكون من الصعب أحيانا أن تحدد الدول مقدما الطريقة التي ستؤدي بها الأسلحة الجديدة والوحدات المقاتلة غير المجربة أمام نيران العدو. ومع أن المناورات التي تجري في زمن السلم وتدريبات الحرب تفيد في ذلك، لكنها تظل مؤشرات ناقصة لما يمكن أن يحدث في المعركة الفعلية. فعوض الحروب عمل معقد يصعب التنبؤ بنتائجه. تذكر أن الولايات المتحدة وحلفاءها أحرزوا نصرا مذهلا وسهلا جدا على العراق في أوائل ١٩٩١، مع أن معظم الخبراء في ذلك الوقت كانوا يعتقدون أن الجيش العراقي سيكون خصما هائلا ومخوض مقاومة عنيدة قبل أن يستسلم أخيرا للقوة العسكرية الأمريكية^(١٢٥).

ولا تستطيع القوى العظمى أحيانا أن تتأكد من عزيمة الدول المعادية وكذلك الدول الحليفة. على سبيل المثال كانت ألمانيا تعتقد أنها إذا دخلت الحرب ضد فرنسا وروسيا في صيف ١٩١٤ يرجح أن تنأى المملكة المتحدة بنفسها عن الصراع. وكذلك توقع صدام حسين أن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي حين غزا الكويت في

أغسطس ١٩٩٠. وقد كان تقدير المعتدي خاطئا في الحالتين، لكن كان لدى كل منهما أسباب وجيهة للاعتقاد بصحة حكمه الأولي. ففي الثلاثينات كان أدولف هتلر يعتقد أن منافسيه من القوى العظمى يسهل استغلالهم وعزلهم؛ لأن أيا منهم لم تكن له مصلحة في قتال ألمانيا، وكان كل منهم سيعمد بالتالي إلى تمرير ذلك العبء إلى الآخرين. وقد كان تقديره صحيحا. بإيجاز نجد القوى العظمى نفسها دائما تواجه مواقف يتحتم عليها فيها أن تتخذ قرارات مهمة بمعلومات ناقصة. وليس من الغريب لذلك أن تصنع أحيانا أحكاما خاطئة وتلحق بنفسها أضرارا بالغة.

يذهب بعض الواقعيين الدفاعيين بعيدا إلى حد اقتراح أن قيود النظام الدولي تكون من القوة إلى درجة تقلل كثيرا فرص لمجاح الهجوم، وأن الأمر ينتهي كثيرا بعقاب القوى العظمى العدوانية^{٣٧}. يؤكد هؤلاء الواقعيون، كما رأينا، على أن (١) الدول المهتدة تفرض التوازن على المعتلين وتسحقهم في النهاية، (٢) هناك التوازن الدفاعي-الهجومى الذي يميل عادة بشدة نحو الدفاع، ما يجعل الغزو أمرا صعبا جدا. ولذلك ينبغي أن تقنع القوى العظمى بتوازن القوة الحالي ولا تسعى إلى تغييره بالقوة. وعلى كل، فلا يعقل أن تبدأ دولة حربا يحتمل أن تخسرها، فذلك سلوك مضر للذات. ولذلك يفضل التركيز بدلا من ذلك على الحفاظ على توازن القوة^{٣٨}. ونذرة لمجاح المعتدين توصّل للدول رسالة مفادها أن الأمن وفير وأنه لا يوجد بالتالي مبرر استراتيجي وجيه للبحث عن مزيد من القوة. ففي عالم يتعلم فيه أن يتجح الغزو ويجزي أصحابه، ينبغي أن تتبنى إحدى الدول نوايا حميدة نسيها تجاه الأخرى. وإذا لم تفعل الدول ذلك، كما يدفع هؤلاء الواقعيون الدفاعيون، فإن السبب يكمن في السياسات الداخلية المسممة، وليس في حسابات ذكية لضمان أمن الدولة في عالم فوضوي.

لا شك في أن العوامل المتعلقة بالنظام تقيد العدوان، خاصة فرض التوازن من جانب الدول المهتدة. لكن الواقعيين الدفاعيين يبالغون في تلك القوى المقيدة^{٣٩}. ولا

يقدم السجل التاريخي دعما كافيا لادعائهم بأن الهجوم لا ينجح إلا نادرا. فتقدّر إحدى الدراسات أن ٦٣ حربا وقعت بين عامي ١٨١٥ و ١٩٨٠، ربح البادئ بالحرب ٣٩ منها، أي بمعدل نجاح قدره ٦٠٪^{٣٩}. وبالتحول إلى حالات محددة نجد أن أوتو فون بسمارك وحّد ألمانيا بانتصارات عسكرية على الدنمارك في عام ١٨٦٤ والنمسا في عام ١٨٦٦ وفرنسا في عام ١٨٧٠، والولايات المتحدة كما نعرفها اليوم تكونت في الأساس بفعل الغزو في القرن التاسع عشر. وقد أعطى الغزو فوائد كبيرة في هذه الحالات. وقد ربح ألمانيا النازية الحرب على بولندا في عام ١٩٣٩ وعلى فرنسا في عام ١٩٤٠، لكنها خسرت أمام الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥. فالغزو لم يعد بفائدة على الرايخ الثالث، لكن لو كبح هتلر نفسه بعد سقوط فرنسا ولم يغزِ الاتحاد السوفيتي، لربما أفاد الغزو النازيين بسخاء. بإيجاز يوضح السجل التاريخي أن الهجوم ينجح أحيانا ويفشل في أحيان أخرى. وتكمن مهارة القوة المهيمنة التي تسعى إلى تعظيم قوتها في أن تفهم متى تتقدم ومتى تتوقف^{٤٠}.

حدود الهيمنة

تناضل القوى العظمى، كما تأكد، من أجل زيادة قوتها على منافسيها، على أمل أن تصبح دولة مهيمنة. وحين تبلغ الدولة تلك المكانة الرفيعة تصبح من قوى الوضع الراهن. سنتناقش فيما يلي معنى الهيمنة ببعض التفصيل.

الدولة المهيمنة hegemon دولة بلغت من القوة ما يمكنها من السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام^{٤١}. ولا تمتلك دولة أخرى الموارد العسكرية اللازمة لخوض حرب كبرى ضدها. والدولة المهيمنة تكون فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام. والدولة الأقوى بين القوى العظمى الأخرى في النظام لا تكون دولة مهيمنة؛ لأنها تواجه قوى عظمى أخرى. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة في منتصف القرن

التاسع عشر تسمى أحيانا دولة مهيمنة. لكنها لم تكن دولة مهيمنة لوجود أربع قوى عظمت أخرى في أوروبا، هي النمسا وفرنسا وبروسيا وروسيا، ولم تكن المملكة المتحدة تهيمن عليها بأية طريقة حقيقية. بل أن المملكة المتحدة في تلك الفترة كانت تعتبر فرنسا تهديدا خطيرا لتوازن القوة. معنى ذلك أن أوروبا في القرن التاسع عشر كانت متعددة الأقطاب وليست أحادية القطبية.

تشير الهيمنة إلى السيطرة على النظام الذي يضم عادة العالم بأسره. لكن يمكن أن نطبق المفهوم أيضا على نظم أصغر ونستخدمه لوصف مناطق محددة مثل أوروبا وشمال شرق آسيا ونصف الكرة الأرضية الغربي. وبذلك يمكن أن نميز بين الدولة المهيمنة العالمية global hegemon التي تسيطر على العالم بأسره، والدولة المهيمنة الإقليمية regional hegemon التي تسيطر على مناطق جغرافية مميزة. وتعد الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية في نصف الكرة الأرضية الغربي على مدار الأعوام المائة الماضية على الأقل. فلا توجد دولة أخرى في الأمريكتين تمتلك قوة عسكرية تكفي لتحديها، ولهذا السبب يسود اعتراف واسع بأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في منطقتها.

وحجتي التي أطورها بالتفصيل في الفصول اللاحقة هي أنه باستثناء الحالة غير المحتملة التي تحقق فيها دولة واحدة تفوقا نوويا حاسما، يستحيل عمليا على أية دولة أن تحقق الهيمنة العالمية. ويتمثل العائق الرئيس أمام الهيمنة العالمية في صعوبة إظهار القوة عبر محيطات العالم على أراضي قوة عظمى منافسة. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعد أقوى دولة على الكوكب اليوم. لكنها لا تهيمن على أوروبا وشمال شرق آسيا بالطريقة التي تهيمن بها على نصف الكرة الأرضية الغربي، وليس لديها نية لمحاولة غزو تلك المناطق البعيدة والسيطرة عليها، وذلك بالدرجة الأولى بسبب القوة

المانعة للمياه stopping power of water. بل وثمة ما يبرر الاعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا قد يتراجع على مدى العقد القادم. معنى ذلك بإيجاز أنه لم تكن هناك دولة مهيمنة عالمية من قبل، ولا يحتمل أن تظهر دولة من هذا النوع قريبا.

وتتمثل النتيجة المثلى لأية قوة عظمى في أن تصبح دولة مهيمنة إقليمية وتسيطر على منطقة أخرى قريبة يمكن الوصول إليها بريا. والولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في التاريخ الحديث، رغم أن دولا أخرى خاضت حروبا كبرى طلبا للمهيمنة الإقليمية، هي اليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا وفرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية في أوروبا. لكن أيا منها لم تنجح في مسعاها. وقد هدد الاتحاد السوفيتي الواقع في أوروبا وشمال شرق آسيا بالسيطرة على كلتا المنطقتين في أثناء الحرب الباردة. وربما حاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يغزو منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط التي يشترك معها في الحدود. لكن حتى لو استطاعت موسكو أن تسيطر على أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي، وهو ما لم تقترب من تحقيقه أبدا، فلم يكن بوسعها أن تغزو نصف الكرة الأرضية الغربي وتتحول إلى دولة مهيمنة عالمية حقيقية.

تسمى الدول التي تبلغ الهيمنة الإقليمية إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من تكرار تجربتها. بمعنى أن الدول المهيمنة الإقليمية لا تقبل بوجود أنداد لها في المناطق الأخرى. ولهذا السبب لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسا في منع اليابان الإمبراطورية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي من تعظيم تفوقهم الإقليمي. وتحاول الدول المهيمنة الإقليمية أن تكبح الدول المهيمنة الطموحة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن تصير القوى العظمى المنافسة التي تسيطر على مناطق أخرى خصما قويا يستطيع أن يسبب مشكلات في فئاتها الخلفي. وتفضل الدول

المهيمنة الإقليمية أن توجد قوتان عظميان على الأقل في المناطق الأخرى لأن قريهما من إحداهما الأخرى يجبرهما على تركيز انتباههما على إحداهما الأخرى بدلا من التركيز على الدولة المهيمنة البعيدة.

وإذا ظهرت دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى في منطقة ما، فقد تتمكن تلك القوى من أن تحتويها وحدها، ما يسمح للدولة المهيمنة البعيدة بأن تبقى بعيدة عن النزاع. وبالنظر إذا عجزت القوى العظمى الإقليمية عن إنجاز تلك المهمة، فيمكن للدولة المهيمنة البعيدة أن تتخذ الإجراءات الملائمة للتعامل مع الدولة المهددة. وقد تحملت الولايات المتحدة، كما أشرنا، ذلك العبء في أربع مناسبات منفصلة في القرن العشرين، ولذلك تُدعى الولايات المتحدة عموما "فأرض توازن من وراء البحار" offshore balancer.

بإيجاز يتمثل الوضع المثالي لأية قوة عظمى في أن تصبح الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم. وساعتها تصبح هذه الدولة قوة وضع راهن، وتحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تحافظ على توزيع القوة الحالي. تحتل الولايات المتحدة اليوم تلك المكانة المنشودة، حيث تهيمن على نصف الكرة الأرضية الغربي ولا توجد دول مهيمنة في أية منطقة أخرى من العالم. لكن إذا واجهت الدولة المهيمنة الإقليمية منافسا ندا في منطقة أخرى، فإنها تتوقف عن أن تكون قوة وضع راهن، وتسعى بمجدية لإضعاف منافسها البعيد أو حتى تدميره. وبالنظر تسترشد الدولتان المهيمنتان الإقليميتان كلتاهما بالمنطق عينه، ما يجعل التنافس الأمني بينهما عنيفا.

القوة والخوف

يمثل خوف إحدى القوى العظمى من الأخرى جانبا أساسيا للحياة في النظام الدولي. لكن مستوى الخوف يتفاوت من حالة إلى أخرى. على سبيل المثال كان الاتحاد

السوفيتي أقل قلقاً من ألمانيا في عام ١٩٣٠ عنه في عام ١٩٣٩. ومستوى خوف إحدى الدول من الأخرى مسألة مهمة جداً؛ لأن مستوى الخوف بينها هو الذي يقرر بالدرجة الأولى شدة التنافس الأمني فيما بينها وأيضاً احتمال أن تخوض حروباً. وكلما تعمق الخوف، زادت حدة التنافس الأمني ورجحت كفة الحرب. والمنطق الكامن وراء هذه الفكرة بسيط، وهو أن الدولة الخائفة تبحث بقوة عن طرق لتحسين أمنها وتكون ميالة لاتباع سياسات خطيرة لإلحجاز تلك الغاية. ولذلك ينبغي فهم الدوافع التي تجعل إحدى الدول تخاف من الأخرى وإلى أية درجة.

ينبع الخوف بين القوى العظمى من امتلاكها قدرات عسكرية هجومية تستطيع أن تستخدمها إحدى الدول ضد الأخرى ومن عدم إمكانية التأكد من أن الدول الأخرى لا تنوى استخدام تلك القوة ضدها. ونظراً لأن الدول تعمل في نظام فوضوي، فلا يوجد حارس ليلي تطلب الدول مساعدته إذا هاجمتها قوة عظمى أخرى. ورغم أن الفوضى وعدم التيقن من نوايا الدول الأخرى يتسببان في مستوى عالٍ من الخوف بين الدول، الذي يؤدي بدوره إلى سلوك تعظيم القوة، فإنهما لا يفسران ارتفاع مستوى الخوف في بعض الأوقات عن غيرها. والسبب في ذلك هو أن الفوضى وصعوبة معرفة نوايا الدول حقائق ثابتة في الحياة، والثوابت لا تفسر الاختلاف. في حين أن قدرة إحدى الدول على تهديد الأخرى تختلف من حالة لأخرى وتمثل العامل الأساسي الذي يرفع مستويات الخوف ويقللها. وتحديدًا فكلما زادت القوة التي تمتلكها الدولة، زاد الخوف الذي تولده بين منافسيها. فألمانيا على سبيل المثال كانت أقوى كثيراً عند نهاية ثلاثينات القرن العشرين منها عند بداية ذلك العقد، ولهذا السبب أخذ خوف السوفييت من ألمانيا يتزايد مع تقدم ذلك العقد.

تثير مناقشة تأثير القوة على الخوف السؤال : ما القوة؟ وهنا ينبغي التمييز بين القوة الكامنة والقوة الفعلية. تعتمد القوة الكامنة potential power للدولة على عدد سكانها ومستوى ثروتها. ويمثل هذان الأصلان لبنتي البناء الأساسيتين للقوة العسكرية، إذ يستطيع المنافسون الأغنياء كثيرو السكان عادة أن يبنوا قوة عسكرية هائلة. وتمثل القوة الفعلية actual power للدولة بالدرجة الأولى في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي تقدم دعما مباشرا للجيش. ولذلك تعد الجيوش المكون الأساسي للقوة العسكرية؛ لأنها الآلة الرئيسة لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وهذا الأخير هو الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية. بإيجاز تعد القوة البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية، حتى في العصر النووي.

تؤثر اعتبارات القوة على شدة الخوف بين الدول بثلاث طرق رئيسة. أولا، نجد أن الدول المتنافسة التي تمتلك قوة نووية وتستطيع أن تنجو من الهجوم النووي وتنتقم له يرجح أن تخاف إحداها من الأخرى بدرجة أقل مما لو كانت الدول عينها لا تمتلك أسلحة نووية. ففي أثناء الحرب الباردة على سبيل المثال كان يمكن لمستوى الخوف بين القوى العظمى أن يكون أكبر لو لم تكن الأسلحة النووية قد اخترعت بعد. والمنطق هنا بسيط وهو أن الأسلحة النووية يمكن أن تلحق دمارا واسعا بالدولة المنافسة في فترة زمنية قصيرة، ما يجعل المتنافسين النوويين يترددون كثيرا قبل أن يحارب أحدهم الآخر، ما يعني أن كل جانب سيكون مبرره أقل للخوف من الدولة الأخرى مما لو كانت الحال مختلفة. لكن كما ثبتت الحرب الباردة، فإن ذلك لا يعني أن الحرب بين القوى النووية غير واردة، فلا يزال هناك ما يبرر خوف إحدى الدول من الأخرى.

ثانيا، حين تفصل بين القوى العظمى مساحات مائية شاسعة، فإنها تعجز عادة إحداها عن إظهار قدرتها الهجومية ضد الأخرى، بغض النظر عن الحجم النسبي

لجيوشها، حيث تمثل المساحات المائية الشاسعة عوائق هائلة تسبب مشكلات كبيرة في إظهار القوة لمهاجمة الجيوش. على سبيل المثال تمثل القوة المانعة للمياه تفسيراً جيداً لعدم تعرض المملكة المتحدة والولايات المتحدة (منذ أن أصبحت الأخيرة قوة عظمى في عام ١٨٩٨) للغزو من جانب القوى العظمى الأخرى، وتفسر أيضاً عدم إقدام الولايات المتحدة على غزو أراضٍ في أوروبا أو شمال شرق آسيا وعدم إقدام المملكة المتحدة على السيطرة على القارة الأوروبية. في حين تكون القوى العظمى الواقعة على كتلة اليابسة نفسها مهياة أكثر لمهاجمة وغزو إحداها الأخرى. وينطبق ذلك بوجه خاص على الدول التي تشترك في الحدود. ولذلك يحتمل أن نخاف إحدى القوى العظمى التي تفصل بينها المياه من الأخرى بدرجة أقل من القوى العظمى التي يمكن أن تصل إلى بعضها برياً.

ثالثاً، يؤثر توزيع القوة بين الدول في النظام بدرجة ملحوظة على مستويات الخوف^{٣٧}. والقضية الأساسية هي ما إذا كانت القوة موزعة بالتساوي تقريباً بين القوى العظمى أم كان هناك تفاوت حاد في القوة. وترتيب القوة الذي يؤكد أكبر قدر من الخوف هو النظام متعدد الأقطاب الذي يضم دولة مهيمنة كامنة، أو ما يسمى "التعددية القطبية غير المتوازنة".

لا تتمثل الدولة المهيمنة الكامنة في أقوى دولة في النظام وحسب، بل القوة العظمى ذات القدرة العسكرية الفعلية الكبيرة والقوة الكامنة الكبيرة التي تؤهلها للمهيمنة والسيطرة على كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها من العالم. ولا تحتاج الدولة المهيمنة الكامنة لأن تمتلك الموارد اللازمة لكي تحارب كل منافسيها مرة واحدة، لكن يجب أن تكون فرصها قوية لهزيمة كل خصم على حدة وكذلك هزيمة بعضهم تلو البعض الآخر. والعلاقة الأساسية هي فجوة القوة بين الدولة المهيمنة الكامنة وثاني

أقوى دولة في النظام، إذ لا بد أن تكون هناك فجوة واضحة بينهما. ولكي تكون الدولة المهيمنة مؤهلة لهذا الدور ينبغي أن تمتلك - بهامش كبير نوعاً ما - أقوى جيش وأكبر قوة كامنة بين كل الدول الواقعة في منطقتها.

ويتج ترتيب القوة القائم على الثنائية القطبية أقل مستوى من الخوف بين القوى العظمى، لكنه مستوى ليس نافها على كل حال. وتراجع حدة الخوف في الثنائية القطبية بسبب وجود توازن قوة بين الدولتين الرئيتين في النظام. أما النظم متعددة الأقطاب التي لا توجد فيها دولة مهيمنة كامنة والتي أسميها "التعددية القطبية المتوازنة" فيمكن أن يوجد تفاوت في القوة بين أعضائها، رغم أن هذا التفاوت يكون أقل وضوحاً من الفجوات الناتجة عن وجود دولة مهيمنة طموحة. ولذلك ربما تولّد التعددية القطبية المتوازنة خوفاً أقل من التعددية القطبية غير المتوازنة، وأكبر من الثنائية القطبية.

تثير مناقشة اختلاف مستوى الخوف بين القوى العظمى مع التغييرات في توزيع القوة، وليس مع تقييمات نوايا إحداها تجاه الأخرى، نقطة أخرى ذات صلة. فالدولة حين تقيم بيتها لتحديد الدول التي تشكل تهديداً لبقائها تركز بالدرجة الأولى على القدرات الهجومية للمنافسين المحتملين، وليس نواياهم. فلا سبيل إلى معرفة النوايا، كما أكدنا في موضع سابق، ولذلك يتحتم على الدولة القلقة على بقائها أن تركز إلى أسوأ الفرضيات حول نوايا منافسيها. والقدرات، فضلاً عن إمكانية قياسها، تحدد ما إذا كانت الدولة المنافسة تمثل تهديداً جدياً. بإيجاز تمارس القوى العظمى فرض التوازن ضد القدرات، وليس ضد النوايا^{٣٣}.

فمن المؤكد أن القوى العظمى تفرض التوازن على الدول التي تمتلك قدرات عسكرية هائلة؛ لأن تلك القدرة العسكرية الهجومية تمثل التهديد المادي لبقائها. لكن

القوى العظمى تعير انتباهها حذرا أيضا للقوة الكامنة التي يمتلكها المنافسون ؛ لأن الدول الغنية وكثيرة السكان تستطيع عادة أن تحشد جيوشا قوية. ولذلك تميل القوى العظمى للخوف من الدول كثيرة السكان وذات الاقتصاد سريع النمو، حتى وإن لم تكن تلك الدول قد ترجمت ثروتها بعد إلى قوة عسكرية.

ترابية أهداف الدولة

إن البقاء هو الهدف الأول للقوى العظمى وفقا لنظريتي. لكن تتابع الدول، على أرض الواقع، أهداف غير أمنية أيضا. فقد تسعى القوى العظمى إلى تحقيق مزيد من الرخاء الاقتصادي لكي تحسّن رفاه مواطنيها. وقد تسعى أحيانا إلى نشر أيديولوجية معينة في الخارج، كما حدث في أثناء الحرب الباردة، حين حاولت الولايات المتحدة أن تنشر الديمقراطية حول العالم، وحين حاول الاتحاد السوفيتي أن ينشر الشيوعية. والوحدة الوطنية هدف آخر يوجّه الدول أحيانا، كما حدث مع بروسيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر وألمانيا بعد الحرب الباردة. وتحاول القوى العظمى من حين لآخر أن تنشر حقوق الإنسان حول العالم. وقد تتابع الدول أيا من هذه الأهداف وغيرها من الأهداف غير المرتبطة بالأمن.

تترك الواقعية الهجومية يقينا أن القوى العظمى قد تتابع هذه الأهداف غير الأمنية، لكن النظرية لا تتحدث كثيرا حولها باستثناء نقطة واحدة مهمة، وهي أن الدول يمكن أن تتابع هذه الأهداف طالما أن التصرف اللازم لا يتعارض مع منطق توازن القوة الذي يشكل المرجعية دائما^{٣٣}. بل إن متابعة هذه الأهداف غير الأمنية تتم أحيانا البحث عن القوة النسبية. من ذلك مثلا أن ألمانيا النازية توسعت في أوروبا الشرقية لأسباب أيديولوجية وواقعية في الوقت نفسه، وأن القوى العظمى تنافست فيما بينها في أثناء الحرب الباردة لأسباب مماثلة. علاوة على أن الرخاء الاقتصادي يعني

دائما زيادة الثروة، وهذه الأخيرة لها نتائج مهمة على الأمن، لأن الثروة هي أساس القوة العسكرية. فالدول الغنية تستطيع أن تحصل قوات عسكرية قوية، ما يحسّن فرص الدولة في البقاء. وكما لاحظ عالم الاقتصاد السياسي يعقوب فينر Jacob Viner قبل أكثر من خمسين عاما، فإن "قمة تطابقا بعيد المدى" بين الثروة والقوة^{٣٤}. والوحدة الوطنية هدف آخر يتمم عادة السعي وراء القوة. فلا شك في أن الدولة الألمانية الموحدة التي ظهرت إلى الوجود في عام ١٨٧١ كانت أقوى من الدولة البروسية التي سبقتها.

ولا تؤثر متابعة الأهداف غير الأمنية أحيانا على توازن القوة. ينطبق ذلك عادة على تدخلات حقوق الإنسان، لأنها تكون عادة عمليات محدودة النطاق ومنخفضة التكاليف ولا تُنقص فرص بقاء القوى العظمى. وفي كل الأحوال تتردد الدول كثيرا في بلل الدم والمال لحماية شعوب أخرى من انتهاكات جسيمة أو حتى الإبادة الجماعية. فرغم الادعاءات بأن السياسة الخارجية الأمريكية مشربة بنزعة أخلاقية، على سبيل المثال، كانت الصومال (١٩٩٢-١٩٩٣) الحالة الوحيدة في الأعوام المائة الماضية التي قُتل فيها جنود أمريكيون في مهمة إنسانية. وفي تلك الحالة أحدث مقتل ثمانية عشر جنديا في معركة بالسة في أكتوبر ١٩٩٣ صدمة لصناع السياسة الأمريكيين، ما دفعهم إلى سحب كل القوات الأمريكية فورا من الصومال، وبعد ذلك رفض التدخل في رواندا في ربيع ١٩٩٤ حين شن الهوتو حرب إبادة على جيرانهم التوتسي^{٣٥}. ومع أن إيقاف هذه الإبادة الجماعية كان سهلا نسبيا ولم يكن ليؤثر على مكانة الولايات المتحدة في توازن القوة^{٣٦}، فإنها لم تتدخل. مودى ذلك بإيجاز أن الواقعية مع أنها لا تقضي بالتدخل من أجل حقوق الإنسان، فإنها لا تحرّمه بالضرورة.

يبد أن متابعة الأهداف غير الأمنية تتعارض أحيانا مع منطق توازن القوة، وفي هذه الحالة تنصرف الدول عادة وفقا لإملاءات الواقعية. فرغم الالتزام الأمريكي بنشر

الديمقراطية عبر الكرة الأرضية، على سبيل المثال، نجد أنها ساعدت في الإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيا واحتضنت عددا من النظم الاستبدادية في أثناء الحرب الباردة، حين شعر صناع السياسة الأمريكيون أن هذه الأعمال تساعد في احتواء الاتحاد السوفيتي^{٣٨}. وفي الحرب العالمية الثانية تمحلت الدول الديمقراطية الليبرالية عن كراهيتها للشيوعية وشكلت تحالفا مع الاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا النازية. وفي ذلك قال فرانكلين روزفلت "لا يمكن أن أتبنى الشيوعية"، لكنني من أجل هزيمة هتلر "مستعد لأن أتخالف مع الشيطان"^{٣٩}. وبالمثل أظهر ستالين مرارا وتكرارا أنه حين تصادم تفضيلاته الأيديولوجية مع اعتبارات القوة، تروح الأخيرة. ومن أبرز الأمثلة على واقعية ستالين أن الاتحاد السوفيتي عقد معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩، هي معاهدة مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Ribbentrop Pact المشينة، على أمل أن الاتفاقية قد ترضي طموحات هتلر الإقليمية في أوروبا الشرقية مؤقتا على الأقل وتحول الفيرماخت^(١) نحو فرنسا والمملكة المتحدة^(٢). فحين تواجه القوى العظمى تهديدا خطيرا، فإنها لا تغير انتباها للأيديولوجية في بحثها عن حلفاء^(٣).

وحيث يتعارض الأمن والثروة، تكون الغلبة للأمن، لأن "الدفاع"، كما أشار آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم"، "أهم كثيرا من الثروة"^(٤). يقدم سميث مثالا توضيحيا جيدا للطريقة التي تتصرف بها الدول حين تضطر للاختيار بين الثروة والقوة النسبية. فقد طبقت إنجلترا، في عام ١٦٥١، قانون الملاحة الشهير، ذلك التشريع الحمائي الذي وُضِع لتدعيم تجارة هولندا وتكبييل الاقتصاد الهولندي في النهاية.

(١) الفيرماخت Wehrmacht هو اسم للقرات المسلحة الموحدة لألمانيا النازية (١٩٣٥ - ١٩٤٥)، كانت تتألف من الجيش والبحرية وسلاح الجو المُرَجَم.

قضى هذا التشريع بأن تُحمّل كل السلع التي تستوردها إنجلترا على سفن إنجليزية أو سفن تمتلكها الدول التي أنتجت تلك السلع. ونظرا لأن الهولنديين كانوا لا يتجون سلعا كثيرة بأنفسهم، فقد كان من شأن هذا الإجراء أن يدمر صناعة الشحن الهولندية، ذلك المكون الرئيس للنجاح الاقتصادي للهولنديين. وقد كان من شأن هذا القانون بالطبع أن يضر باقتصاد إنجلترا أيضا، في المقام الأول لأنه يسلب من إنجلترا فوائد التجارة الحرة. وفي ذلك كعب سميث أن "قانون الملاحة ليس في مصلحة التجارة الخارجية، وليس في مصلحة نمو تلك الثروة التي يمكن أن تنبع منها". ومع ذلك فقد اعتبر سميث القانون "أحكم القوانين التجارية الإنجليزية"، لأنه يلحق ضررا بالاقتصاد الهولندي أكثر مما يلحق بالاقتصاد الإنجليزي، حيث كانت هولندا في منتصف القرن السابع عشر "القوة البحرية الوحيدة التي تستطيع أن تزعم أمن إنجلترا"^{١٣٣}.

بناء النظام الدولي

يذهب البعض إلى أن القوى العظمى تستطيع أن تتجاوز المنطق الواقعي بالعمل معا لبناء نظام دولي يتبنى السلام والعدالة، على أساس أن السلام العالمي وحده من شأنه أن يحسّن رخاء الدول وأمنها. وقد تشدق السياسيون الأمريكيون كثيرا بهذا الخط الفكري على مدار القرن العشرين، منهم الرئيس كلنتون الذي قال في الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٣ إنه "مع مولد هذه المنظمة قبل ثمانية وأربعين عاما ... تقدم جيل من القادة الموهوبين من أمم كثيرة الصفوف لينظموا الجهود العالمية من أجل الأمن والرخاء ... لقد منحنا التاريخ الآن فرصة غير مسبوقة ... دعونا نحلم ونحلم ... دعونا نضمن أن يكون العالم الذي نقدمه لأطفالنا أكثر صحة وأمانا ووفرة من ذلك الذي نعيش فيه اليوم"^{١٣٤}.

لكن القوى العظمى لا تعمل معا، رغم هذه الخطابات، للارتقاء بالنظام العالمي كهدف في ذاته. بل يسعى كل منها، بدلا من ذلك، إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، وهو ما قد يتصادم مع هدف بناء نظام دولي مستقر^(١٥). ليس معنى ذلك أن القوى العظمى لا تسعى أبدا إلى منع الحروب والحفاظ على السلام، بل على العكس تعمل جديا لمنع الحروب التي ربما تكون هي ضحيتها. وفي مثل هذه الحالات يسترشد سلوك الدولة بالدرجة الأولى بالحسابات الضيقة للقوة النبية، وليس بالالتزام ببناء نظام عالمي مستقل عن مصالح الدول. وقد كرست الولايات المتحدة، على سبيل المثال، موارد هائلة لمنع الاتحاد السوفيتي من بدء حرب في أوروبا في أثناء الحرب الباردة، ليس بسبب التزامها الثابت بنشر السلام حول العالم، بل لأن القادة الأمريكيين كانوا يخشون من أن انتصارا سوفيتيا كان من شأنه أن يحدث تغييرا خطيرا في توازن القوة^(١٦).

وعلى ذلك فإن أي نظام دولي يتحقق على أرض الواقع يكون بالدرجة الأولى ناتجا عَرَضيا للسلوك الأناني من جانب القوى العظمى التي تشكل النظام، حيث تأتي هيئة النظام كنتيجة غير مقصودة للتنافس الأمني بين القوى العظمى، وليس نتيجة لدول تعمل معا لنشر السلام. ويقدم تأسيس نظام الحرب الباردة في أوروبا مثالا لهذه النقطة. فلا الاتحاد السوفيتي ولا الولايات المتحدة قصدا أن يؤسسا أو عملا معا لإيجاده، بل عملت القوتان العظميتان جديا في الأعوام الأولى من الحرب الباردة كل على زيادة قوتها على حساب الأخرى، جنبا إلى جنب مع منع الدول الأخرى من أن تحذو حذوهما^(١٧). خلاصة القول إن النظام الذي انبثق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة غير مخططة للتنافس الأمني الحاد بين القوتين العظميتين.

ورغم انتهاء التنافس الحاد بين القوى العظمى مع نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠، لم تعمل روسيا والولايات المتحدة معا لبناء النظام الحالي في أوروبا. فقد رفضت الولايات المتحدة مقترحات روسية مختلفة يجعل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعامة التنظيمية الأساسية للأمن الأوروبي (لتحل محل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تقودها الولايات المتحدة). وفي المقابل عارضت روسيا بقوة توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي الذي اعتبرته تهديدا خطيرا للأمن الروسي. لكن إدراكا من الولايات المتحدة لضعف روسيا الذي يحول دون أي إجراء انتقامي من جانبها، تجاهلت الولايات المتحدة مخاوف روسيا ودقعت المنظمة إلى قبول جمهورية التشيك والمجر وبولندا كأعضاء جدد. كما عارضت روسيا أيضا السياسة الأمريكية في منطقة البلقان خلال العقد الماضي، خاصة حرب حلف الأطلسي على يوغسلافيا في عام ١٩٩٩. وهنا أيضا لم تأبه الولايات المتحدة لمخاوف روسيا واتخذت الإجراءات التي رأت أنها ضرورية لتحقيق السلام في تلك المنطقة غير المستقرة. وأخيرا لا بد أن نذكر أن روسيا رغم تصميمها على عدم السماح للولايات المتحدة بنشر مظلة الصواريخ الباليستية، فمن المرجح جدا أن تنشر واشنطن هذا النظام إذا رأت أنه عملي من الناحية التقنية.

يتتبع تنافس القوى العظمى أحيانا نظاما دوليا مستقرا، كما حدث في أثناء الحرب الباردة. لكن القوى العظمى ستواصل البحث عن فرص لزيادة نصيبها من القوة العالمية، وإذا سنحت فرصة مواتية، فإنها لن تتردد في تفويض ذلك النظام المستقر. انظر مثلا كيف عملت الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات على إضعاف الاتحاد السوفيتي والإطاحة بالنظام المستقر الذي انبثق في أوروبا في أواخر الحرب الباردة^{١٤٨}. ومن المؤكد أن الدول المعرضة لخسارة جزء من قوتها ستعمل من أجل ردع العدوان والحفاظ على

النظام الحالي. لكن دوافعها ستكون أنانية، تدور في فلك منطق توازن القوة، وليس الالتزام بالسلام العالمي.

لغة سببان يحولان دون أن تلزم القوى العظمى نفسها بالسعي لبناء نظام عالمي بعمه السلام. فمن غير الوارد -أولا- أن تضيق الدول على صيغة عامة لتعزيز السلام، بل إن دارسى العلاقات الدولية لم يتوصلوا إلى إجماع حول الخطوط العريضة لهذه الصيغة، ولا أبالغ إن قلت إن هناك نظريات حول أسباب الحرب والسلام بعدد الدارسين الذين درسوا الموضوع. لكن الأهم من ذلك هو أن صناع السياسة يعجزون عن الاتفاق على طريقة لبناء عالم مستقر. من ذلك مثلا أنه في مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت اختلافات كبيرة حول كيفية بناء الاستقرار في أوروبا بين جورج كليمانصو Georges Clemenceau وديفيد لويد جورج David Lloyd George وودرو ويلسون Woodrow Wilson^{١٤}، وتحديدا أصّر كليمانصو على فرض شروط على ألمانيا في إقليم راينلاند Rhineland أقصى مما أراد لويد جورج وويلسون، في حين كان لويد جورج متشددا في فرض تعويضات على ألمانيا. وليس غريبا لذلك أن معاهدة فرساي لم تسهم في تعزيز الاستقرار الأوروبي.

لغة مثال آخر هو طريقة التضكير الأمريكية بشأن تحقيق الاستقرار في أوروبا في أوائل الحرب الباردة^{١٥}. كانت العناصر الأساسية لإقامة نظام مستقر وقوي نافذة المفعول في أوائل الخمسينات، كان من بينها تقسيم ألمانيا، ووضع قوات برية أمريكية في أوروبا الغربية لردع الهجوم السوفيتي، وضمان عدم سعي ألمانيا الغربية إلى تطوير أسلحة نووية. لكن المسئولين في إدارة ترومان اختلفوا حول ما إذا كانت ألمانيا المقسمة تمثل مصدرا للسلام أم الحرب. فرأى جورج كينان وبول نيتز اللذان شغلا مناصب مهمة في وزارة الخارجية أن ألمانيا المقسمة تمثل مصدرا لعدم الاستقرار، فيما اختلف

معهما وزير الخارجية دين أتشيسون Dean Acheson. وفي الخمسينات أراد الرئيس أيزنهاور أن ينهي الالتزام الأمريكي بالدفاع عن أوروبا الغربية وأن يزود ألمانيا الغربية بالردع النووي الذي تحتاج إليه. ومع أن الخارجية الأمريكية لم تبين هذه السياسة كاملة، إلا أنها تسببت في قدر كبير من عدم الاستقرار في أوروبا، حيث تسببت مباشرة في أزمة برلين في عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ وفي عام ١٩٦١^{١٥٦}.

ثانياً، لا يمكن للقوى العظمى أن تضع اعتبارات القوة جانباً وتعمل لتعزيز السلام العالمي؛ لأنها لا تستطيع أن تتأكد من أن جهودها ستنجح، وإذا فشلت محاولاتها فربما تدفع منها باهظاً نتيجة لإهمالها لتوازن القوة، ذلك أنه لو ظهر معتد عند الباب، فإنها لن تجد من يرد عليها حين تطلب النجدة الدولية، وتلك غاطرة لا تقبلها إلا دول قليلة للغاية. ولذلك يوجب التعقل أن تتصرف الدول وفقاً للمنطق الواقعي. وهذا الخط الفكري يفسر الموت السريع لمخططات الأمن الجماعي التي تفرض على الدول أن تضع شواغلها الضيقة حول توازن القوة جانباً وأن تتصرف بدلاً من ذلك وفقاً للمصالح الأوسع للمجتمع الدولي^{١٥٧}.

الععاون بين الدول

قد يستتج البعض من المناقشة السابقة أن نظرتي لا تفسح مجالاً لأي تعاون بين القوى العظمى. لكن هذا الاستنتاج خاطئ، لأن الدول يمكن أن تتعاون، مع أن التعاون يصعب تحقيقه أحياناً، ويصعب الحفاظ عليه دائماً. فمة عاملان يحولان دون التعاون، هما الاعتبارات المتعلقة بالزيادات النسبية في القوة والقلق من الحياة^{١٥٨}. فالقوى العظمى تعيش في عالم تنافسي محموم، تنظر فيه إحدى القوى العظمى إلى الأخرى على أنها عدو حقيقي أو كامن على الأقل، ولذلك تسمى كل منها إلى زيادة قوتها على حساب الأخرى.

وينبغي على أي دولتين تفكران في التعاون أن يضعوا في الاعتبار مقدار الفوائد أو المكاسب التي ستوزع بينهما. ويمكن أن تفكرا في هذا التوزيع من منظور المكاسب المطلقة أو النسبية (تذكر التمييز الذي وضعناه في موضع سابق بين السعي وراء القوة المطلقة والقوة النسبية). في حالة المكاسب المطلقة، يهتم كل طرف بتحقيق أقصى فوائد ممكنة ولا يهتم بالمكاسب أو حتى الخسائر التي قد يخرج بها الطرف الآخر. فلا يهتم هذا الطرف أو ذاك بالطرف الآخر إلا بقدر تأثير سلوك الطرف الآخر على فرصه في تحقيق أقصى فوائد ممكنة. أما في حالة المكاسب النسبية، فينظر كل طرف إلى مكاسبه الخاصة مقارنة بمكاسب الطرف الآخر.

لكن نتيجة لأن القوى العظمى يستحوذ عليها القلق على توازن القوة، فإن تفكيرها ينصب بالدرجة الأولى على المكاسب النسبية حين تفكر في التعاون مع دول أخرى. تحاول كل دولة بالتأكيد أن تعظم مكاسبها المطلقة، لكن يظل الأهم للدولة هو أن تتأكد من أنها تستفيد أكثر من الدولة الأخرى في أي اتفاق. ولذلك يكون التعاون أصعب في إنجازه حين تسعى الدول إلى المكاسب النسبية وليس المطلقة^(١٤)، وذلك لأن الدول المهتمة بالمكاسب المطلقة يجب أن تتأكد من أن الكهكة إذا كبرت، ستحصل على الأقل على جزء من الزيادة، فيما تضع الدول المهتمة بالمكاسب النسبية عينها على طريقة تقسيم الكهكة، ما يعقد الجهود التعاونية.

وتؤدي المخاوف من الخيانة أيضا إلى عرقلة التعاون، حيث تتردد القوى العظمى كثيرا في الدخول في اتفاقات تعاونية بسبب الخوف من أن يخون الطرف الآخر الاتفاق ويكتسب ميزة كبيرة. يصل هذا القلق مداه في المجال العسكري، ما يتسبب في "خطر الردة" *special peril of defection*، لأن طبيعة الأسلحة العسكرية تمكّن من إحداث

تغييرات سريعة في توازن القوة^{١٥٥}. ويمكن لهذا التطور أن يعطي فرصة سانحة للدولة التي تخون لأن توقع بضحيته هزيمة حاسمة.

ورغم موانع التعاون من هذا النوع، تتعاون القوى العظمى في العالم الواقعي. فكثيرا ما يدفعها منطق توازن القوة إلى التعاون وتكوين تحالفات ضد عدو مشترك، كما تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ضد ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها. وسعاون الدول أحيانا لمهاجمة دولة ثالثة، كما تعاونت ألمانيا والاتحاد السوفيتي ضد بولندا في عام ١٩٣٩^{١٥٦}. وموخرًا اتفقت صربيا وكرواتيا على غزو البوسنة وتقسيمها بينهما، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين منعهما من تنفيذ هذا الاتفاق^{١٥٧}. خلاصة القول إن المتنافسين والحلفاء يتعاونون، وفي النهاية تُعقد صفقات تعكس توزيع القوة وتهدأ المخاوف من الخيانة، ومثالثا على ذلك الاتفاقات المختلفة للحد من التسلح التي وقعتها القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة.

خلاصة القول إن ثمة تعاونًا، وإن كان بحده الأدنى، يحدث في العالم الذي يقوم على التنافس وتسمى فيه إحدى الدول حثيثا إلى استغلال الأخرى. تتضح هذه النقطة بجلاء في حالة السياسة الأوروبية في الأعوام الأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى، حيث كانت القوى العظمى تتعاون كثيرا، لكن ذلك لم يمنعها من الدخول في حرب كبرى في الأول من أغسطس ١٩١٤^{١٥٨}. وكذلك تعاونت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد كبير في أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن ذلك التعاون لم يحل دون اندلاع الحرب الباردة بعد فترة قصيرة من هزيمة ألمانيا واليابان. ولعل المدهش أكثر من كل ذلك أن ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي تعاونتا اقتصاديا وعسكريا في العامين اللذين سبقا هجوم الفيرماخت على الجيش الأحمر^{١٥٩}. مودى ذلك أنه لا يمكن لأي قدر من التعاون أن يستبعد منطق التنافس الأمني المهيمن. ولا مكان لسلام

حقيقي أو عالم لا تتنافس فيه الدول على القوة طالما ظل نظام الدول (النظام الرسمي) state system فوضوياً.

خاتمة

تتمثل حجتي - بإيجاز - في أن بنية النظام الدولي هي التي تدفع القوى العظمى لأن تفكر وتصرف بطريقة عدوانية وتسمى للهيمنة، وليس الخصائص المحددة لكل واحدة من تلك القوى العظمى^(١٦). وتختلف حجتي عن ادعاء مورجنتاؤ بأن الدول تتصرف دائماً بطريقة عدوانية؛ لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، حيث إنني أفترض، عوضاً عن ذلك، أن البقاء هو الدافع الرئيس وراء سلوك القوى العظمى، وفي حالة الفوضى تشجع الرغبة في البقاء الدول على أن تتصرف بطريقة عدوانية. كما أن نظريتي لا تصنف الدول إلى دول عدوانية أو غير عدوانية بناءً على نظمها الاقتصادية أو السياسية. وتقوم نظرية الواقعية الهجومية على عدد محدود من الفرضيات حول القوى العظمى، تنطبق بالقدر نفسه على كل القوى العظمى. وبإستثناء الاختلافات في مقدار القوة الذي تسيطر عليه كل دولة، تتعامل النظرية مع كل الدول على السواء.

لقد عرضتُ في هذا الفصل المنطق الذي يفسر سعي الدول إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن على منافسيها. لكنني لم أقل الكثير حول موضوع ذلك السعي، وهو القوة نفسها. يقدم الفصلان التاليان مناقشة مفصلة لهذا الموضوع المهم.

الثروة والقوة

Wealth and Power

تقع القوة في القلب من السياسة الدولية، ومع ذلك لا يوجد اتفاق كبير حول ماهية القوة وطرق قياسها. سأقدم في هذا الفصل والذي يليه تعريفا للقوة وطرقا تقريبية، وإن كانت موثوقة لقياسها، وأدفع تحديدا بأن القوة تعتمد على القدرات المادية المحددة التي تمتلكها الدولة، ولذلك يكون توازن القوة دالة للأصول المادية التي تسيطر عليها كل قوة عظمى، مثل الفرق المدرعة والأسلحة النووية.

تمتلك الدول نوعين من القوة: القوة الكامنة والقوة العسكرية. وهذان الشكلان للقوة مرتبطان بشدة، لكنهما ليسا مترادفين، لأنهما مشتقان من أصول مختلفة. تشير القوة الكامنة potential power إلى المقومات الاجتماعية-الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، وتعتمد بالدرجة الأولى على ثروة الدولة وعدد سكانها. فالقوى العظمى تحتاج إلى المال والتقنية والموظفين لبناء القوات العسكرية وخوض الحروب، وتشير القوة الكامنة للدولة إلى القوة الخام التي تعتمد عليها عند التنافس مع الخصوم. وفي مجال السياسة الدولية تكون قوة الدولة في النهاية دالة لقوتها العسكرية مقارنة بالقوة العسكرية للدول المنافسة. كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أقوى

دولتين في العالم في أثناء الحرب الباردة؛ لأن مؤسستيهما العسكريتين كانتا تنضوقان على مؤسسات الدول الأخرى. ولا تعد اليابان قوة عظمى اليوم، رغم أنها تمتلك اقتصادا ضخما وغنيا، لأن جيشها صغير وضعيف نسبيا وتعتمد بشدة على الولايات المتحدة في أمنها. ولذلك يكون توازن القوة مرادفا تقريبا لتوازن القوة العسكرية. ولذلك فإنني أعرف القوة في المقام الأول من المنظور العسكري، لأن الواقعية الهجومية تؤكد أن القوة تمثل السهم الأخير في جعبة السياسة الدولية^(١).

تعتمد القوة العسكرية للدولة بالدرجة الأولى على حجم جيشها^(٢) وقواتها الجوية والبحرية المساندة للجيش وشدتها. وحتى في العالم النووي لا تزال الجيوش تمثل المقوم الرئيس للقوة العسكرية. فالقوات البحرية المستقلة والقوات الجوية الاستراتيجية غير مؤهلة لغزو الأراضي ولا تستطيع في ذاتها أن تحجر الدول الأخرى على تقديم تنازلات إقليمية. صحيح أن هذه القوات تسهم بالتأكيد في الحملة العسكرية الناجحة، لكن حروب القوى العظمى تُحسم بالدرجة الأولى على الأرض. ولذلك تكون الدول الأقوى هي تلك التي تمتلك قوات برية أقوى.

ورغم هذه الأسبقية للقوة العسكرية، تهتم الدول كثيرا بالقوة الكامنة؛ لأن الثروة الوفيرة وعدد السكان الكبير شرطان لازمان لبناء قوات عسكرية هائلة. ففي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان القادة الأمريكيون قلقين من النمو الاقتصادي السوفيتي، وكانوا منزعين على وجه خاص من الإنجازات العلمية السوفيتية (مثل القمر الصناعي سبوتنك الذي أطلق في عام ١٩٥٧) التي اعتبروها علامات على أن قدرات الاتحاد السوفيتي الكامنة قد تتجاوز قدرات الولايات المتحدة

(١) يستخدم مصطلح "الجيش" army في التأويل العربي للإشارة إلى كامل القوات المسلحة للدولة، بما في ذلك القوات البرية والجوية والبحرية، حيث تعد هذه جميعا أفرعا للجيش. في حين يستخدم المصطلح في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية للإشارة إلى القوات البرية وحسب، ولا يتضمن القوات الجوية والبحرية المترجم.

في يوم ما. واليوم يتزايد قلق الولايات المتحدة من الصين، ليس بسبب جيشها الذي لا يزال ضعيفا نسبيا، بل لأن الصين تضم أكثر من ١.٢ بليون نسمة وتحدثت اقتصادها بسرعة كبيرة. فلو تمكنت الصين من تحقيق الثراء، فسوف تتحول بسهولة إلى قوة عظمى عسكرية وتتحدى الولايات المتحدة. توضح هذه الأمثلة أن الدولة تنظر بعين الحذر إلى توازن القوة الكامنة، تماما مثل توازن القوة العسكرية.

يناقش القسم التالي مبررات تعريف القوة من منظور القدرات المادية، وليس من منظور النتائج الذي يفضلها بعض الدارسين. ويشرح أيضا لماذا لا يعد توازن القوة منبئا جيدا جدا للانتصار العسكري، وتركز الأقسام الثلاثة التالية على القوة الكامنة. فيناقش أولا الأهمية الأساسية للثروة في بناء قوات عسكرية قوية، ثم يقدم مقاييس للثروة أوظفها للوقوف على القوة الكامنة. وفي القسم الثاني أستخدم بعض الحالات التاريخية لتوضيح أن صعود القوى العظمى وانهارها على مدار القرنين الماضيين نتجا في جزء كبير منهما عن التغييرات في توزيع الثروة بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي. ويشرح القسم الثالث الأسباب التي لا تجعل الثروة والقوة العسكرية مترادفتين، مع أنهما مرتبطتان جدا، وأوضح أن الثروة لا يمكن أن تستخدم كمقياس بديل للقوة العسكرية. ولذلك أدفع بأننا نحتاج إلى مؤشرات منفصلة للقوة الكامنة والقوة العسكرية.

الأساس المادي للقوة

يمكن تعريف القوة عند مستواها الأساسي بطريقتين مختلفتين. ولا تتمثل القوة، كما أعرفها، في شيء غير الأصول المحددة أو الموارد المادية التي تمتلكها الدولة. ويُعرف آخرون القوة من منظور نتائج التفاعلات بين الدول، ويلفحون بأن القوة ترتبط قبل كل شيء بالسيطرة على الدول الأخرى أو التأثير عليها، فهي قدرة الدولة على إكراه

دولة أخرى على فعل شيء ما^{١١}. ويرى روبرت دال Robert Dahl النصير البارز لهذا الرأي أن الدولة "أ" تمتلك قوة على الدولة "ب" بقدر ما تستطيع "أ" أن تجبر "ب" على فعل شيء، ما كانت "ب" لتفعله لولا ذلك^{١٢}. ويذهب هذا المنطق إلى أن القوة توجد فقط حين تمارس الدولة السيطرة أو التأثير، وعلى ذلك يمكن أن نقاس القوة بعد أن تتحدد النتيجة فقط. معنى ذلك ببساطة أن أقوى دولة هي تلك التي تكون لها الغلبة في النزاع.

قد يبدو أنه لا يوجد اختلاف حقيقي بين هذين التعريفين. ففي كل الأحوال حين تدخل قوتان عظميان في نزاع، ألا تكون الغلبة للطرف الذي يمتلك القدرات المادية الأكبر؟ ويرى بعض دارسي السياسة الدولية أنه عند نشوب حرب تريح الدولة التي تمتلك الموارد الأكبر في كل الحالات تقريباً، ولذلك يفيد توازن القوة كثيراً في التنبؤ بالنصر في الحرب. وهناك عدد كبير من الدراسات الكمية تستخدم مقاييس مختلفة للقوة لمحاولة تفسير نتيجة النزاعات بين الدول^{١٣}. ويمثل هذا الاعتقاد أيضاً الأساس لحجة جيوفري بليني Geoffrey Blainey الشهيرة التي تنص على أن الحرب تندلع في الأساس؛ لأن الدول لا تستطيع أن تحقق على توازن القوة، ثم يقوم القتال التالي بإرساء ترتيب للقوة بين المنتصرين والخاسرين^{١٤}. لكن لو علمت الدول المتنافسة التوازن الحقيقي للقوة مقدماً، كما يدفع بليني، لانتفت الحروب؛ لأن الطرفين سيعرفان النتيجة مقدماً ويضطرران بذلك إلى التفاوض حول تسوية سلمية بناء على حقائق القوة الحالية، بدلاً من خوض حرب دامية للوصول إلى النتيجة عينها.

على أنه من غير الممكن دمج هذين التعريفين للقوة؛ لأن توازن القوة ليس منبثاً موثقاً جداً بالنجاح العسكري^{١٥}. والسبب وراء ذلك هو أن العوامل غير المادية تقدم للمقاتل أحياناً ميزة حاسمة على الآخرين. تتضمن تلك العوامل، من بين أخرى،

الاستراتيجية والاستخبارات والعزيمة والطقس والمرضى. ورغم أن الموارد المادية لا تقرر نتيجة الحروب وحدها، فلا شك في أن احتمالات النجاح تتأثر بشدة بتوازن الموارد، خاصة في حروب الاستنزاف المطولة التي يحاول كل طرف فيها أن يضعف الآخر استناداً إلى التفوق المادي^{٧٧}. تسعى الدول بالتأكيد لأن تمتلك قوة أكبر من منافسيها، لأنه كلما زادت الموارد التي تمتلكها الدولة زاد احتمال أن تكون لها الغلبة في الحرب، وذلك بالطبع لأن الدول تريد أن تزيد نصيبها من القوة العالمية. ومع ذلك فإن زيادة احتمال النجاح لا يعني أن النجاح مؤكد فعلاً. وهناك حروب كثيرة كان المنتصر فيها إما أقل قوة من الخاسر أو في مستوى قوته نفسه، لكن المنتصر غلب بسبب العوامل غير المادية.

خذ مثلاً على ذلك مكون الاستراتيجية التي تعني الطريقة التي توظف بها الدولة قواتها ضد قوات خصمها والتي ربما تكون أهم العوامل غير المادية. تسمح الاستراتيجيات الذكية أحياناً للدول الأقل قوة أو غير الأقوى كثيراً من منافسيها في ساحة المعركة بأن تحقق النصر^{٧٨}. من ذلك مثلاً أن الألمان استخدموا استراتيجية الحرب الخاطفة في ربيع ١٩٤٠ لهزيمة الجيشين البريطاني والفرنسي اللذين كانا في نفس حجم الفيرماخت وقوته تقريباً^{٧٩}. لكن خطة شليفين Schlieffen Plan الشهيرة أخفقت في إحداث نصر ألماني على نفس الخصمين في عام ١٩١٤، رغم أن النسخة الأصلية من الخطة التي كانت أجراً من النسخة التي نفذت فعلاً كانت تقدم مخططاً لهزيمة فرنسا وبريطانيا^{٨٠}. معنى ذلك أن الاستراتيجية تكون مهمة جداً في بعض الأحيان^{٨١}.

وتوضح هزيمة روسيا الحاسمة لجيش نابليون في عام ١٨١٢ كيف يمكن لهذه العوامل غير المادية أن تساعد مدافِعاً أقل تسليحاً في الفوز بالحرب^{٨٢}. كانت القوات الفرنسية التي تقدمت لغزو روسيا في الثالث والعشرين من يونيو ١٨١٢ تتفوق في

العدد على الجيوش الروسية الأمامية (٤٤٩٠٠٠ في مقابل ٢١١٠٠٠)^{١٣}، وبحساب القوات الاحتياطية كان بحوزة نابليون ٦٧٤٠٠٠ جندي للحملة الروسية، فيما بلغ الجيش الروسي كاملا ٤٠٩٠٠٠ جندي نظامي في بداية النزاع. وعلاوة على ذلك كانت القوات الفرنسية متفوقة نوعيا على القوات الروسية. ورغم ذلك دمر الروس جيش نابليون كاملا في الشهور الستة التالية وحققوا نصرا كاسحا. وبحلول الأول من يناير ١٨١٣ لم يعد مع نابليون إلا ٩٣٠٠٠ جندي فقط ليحاربوا الروس، حيث قُتل ٤٧٠٠٠٠ جندي فرنسي في روسيا وأسير ١٠٠٠٠٠ آخرون، بينما لم يخسر الروس إلا ١٥٠٠٠٠ جندي.

إن الطقس والمرض والاستراتيجية الروسية الذكية هي التي هزمت نابليون. فقد رفض الروس أن يشتبكوا مع القوات الغازية على طول حدودهم الغربية، وانسحبوا نحو موسكو، ونفذوا سياسة الأرض المحروقة وهم يتحركون شرقا^{١٤}. وحاول الجيش الفرنسي أن يلحق بالجيش الروسي المنسحب ويتزل به هزيمة حاسمة في المعركة، لكن الطقس السيئ أحبط خطة نابليون، حيث هطلت أمطار غزيرة تلتها حرارة حارقة في الأسابيع الأولى للغزو، ما تسبب في إبطاء حركة الجيوش المهاجمة وسمح للروس بالهرب. وسرعان ما أصبح المرض والقرار من الخدمة معضلة تواجهها القوات الفرنسية. وتمكن نابليون أخيرا من الاشتباك مع الجيش الروسي المنسحب في معارك كبرى في سمولنسك Smolensk (في السابع عشر من أغسطس) وورودينو Borodino (في السابع من سبتمبر). ربح الجيش الفرنسي المعركتين، لكنهما كانا نصرين باهظي الثمن، حيث كانت الخسائر الفرنسية فادحة، ورفض الروس الاستسلام، وانجرت الجيوش الفرنسية عميقا في روسيا. احتل نابليون موسكو في الرابع عشر من سبتمبر، لكنه أُجبر على التراجع في منتصف أكتوبر، حيث أبى الروس أن يتوقفوا عن الحرب.

وكان الانسحاب التالي ناحية الغرب كارثيا للجيش الفرنسي، حيث تفسخ رغم صموده في المارك مع القوات الروسية التي تلاحقه^(١٤). وهنا لعب الطقس دورا مهما للمرة الثانية، حيث حل الشتاء على القوات المنسحبة. وإجمالا فإن الجيش الروسي الأضعف دحر الجيش الفرنسي الأقوى، مع أنه لم يربح معركة كبرى في حملة عام ١٨١٢.

يؤكد ذلك عوار حجة بليني التي تقول إن حربا لن تقع إذا استطاعت الدول أن تقيس توازن القوة بدقة، وذلك ببساطة لأن الدول يمكن أن تهزم دولا أقوى منها^(١٥). ولذلك تبدأ الدول أحيانا الحرب ضد دول أقوى منها. وينطبق المنطق عينه على الدول المتكافئة في القوة تقريبا. ولذلك أيضا تصمد دول أضعف أحيانا أمام دول أقوى منها تهدد بمهاجمتها، لأن ثمة ما يبرر للمدافعين الاعتماد بأنهم يمكن أن يحاربوا ويربحوا، رغم تفوق الخصم عليهم.

ولذلك لا يمكن أن نسوي بين توازن الأصول المادية والنتائج، لأن العوامل غير المادية، مثل الاستراتيجية، تؤثر بشدة أحيانا على النتائج. ولذلك فعند تعريف القوة يتحتم الاختيار بين القدرات المادية والنتائج كأساس للتعريف، ويجب أن يتضمن التعريف المقومات المادية وغير المادية للنجاح العسكري.

ثمة أسباب ثلاثة تستبعد التساوي بين القوة والنتائج. أولا، عند التركيز على النتائج يستحيل تقريبا تقييم توازن القوة قبل النزاع، لأن التوازن يتحدد فقط بعد أن نرى الجانب المنتصر. ثانيا، تؤدي هذه المقاربة أحيانا إلى استنتاجات لا تصدق. فروسيا مثلا ألحقت هزيمة ساحقة بجيوش نابليون في عام ١٨١٢، مع أنها لم تكن أقوى من فرنسا. لكن تعريف القوة من منظور النتائج يضطرنا إلى استنتاج أن روسيا كانت أقوى من فرنسا. وكذلك لا ينكر أحد أن الولايات المتحدة كانت أقوى كثيرا من فيتنام

الشمالية، ومع ذلك استطاعت الدولة الأضعف أن تلحق الهزيمة بالدولة الأقوى في حرب فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٢) لأن العوامل غير المادية تفوقت على توازن القوة. ثالثاً، يتمثل أحد أهم الجوانب في العلاقات الدولية في الطريقة التي تؤثر بها القوة- وهي الوسيلة- على النتائج السياسية، وهي الغايات^(١٧). لكن ليس ثمة ما يقال حول الموضوع، إذا كان يتعدى التمييز بين القوة والنتائج، إذ لن يكون ثمة فرق بين الوسائل والغايات، ما يضعنا أمام حجة دائرية.

السكان والثروة: أعصاب القوة العسكرية

تمثل القوة الكامنة في الموارد المجتمعية التي تمتلكها الدولة لبناء قواتها العسكرية^(١٨). ورغم أن هذه الموارد تكون دائماً متنوعة جداً، يظل عدد سكان الدولة وثروتها المكونين الأهم لتوليد القوة العسكرية. يمثل عدد السكان أهمية كبيرة؛ لأن القوى العظمى تحتاج إلى جيوش ضخمة لا يمكن حشدتها إلا في الدول كثيرة السكان^(١٩). والدول قليلة السكان لا تستطيع أن تصبح قوى عظمى. على سبيل المثال لا يمكن لإسرائيل ذات الستة ملايين نسمة ولا السويد ذات التسعة ملايين نسمة أن تلبغا مكانة القوة العظمى في عالم تضم فيه روسيا والولايات المتحدة والصين ١٤٧ مليوناً و٢٨١ مليوناً و١,٢٤ بليون على التوالي^(٢٠). وكذلك يترتب على عدد السكان نتائج اقتصادية مهمة، لأن عدد السكان الكبير يستطيع أن ينتج ثروة كبيرة، وتلك الأخيرة هي لبنة البناء الثانية للقوة العسكرية^(٢١).

تكتسب الثروة أهمية خاصة؛ لأن الدولة لا تستطيع أن تبني جيشاً قوياً إذا لم تكن تمتلك المال والتقنية لتجهيز القوات المقاتلة وتدريبها والاستمرار في تحديثها^(٢٢)، فضلاً عن أن تكلفة حروب القوى العظمى باهظة. على سبيل المثال بلغت التكلفة المباشرة الإجمالية للحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) لكل المشاركين حوالي

٢٠٠ بليون دولار^{٣٣}. وأنفقت الولايات المتحدة وحدها حوالي ٣٠٦ بليون دولار في حرب دول المحور بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥، أي حوالي ثلاثة أضعاف ناتجها القومي الإجمالي GNP في عام ١٩٤٠^{٣٤}. ولذلك تكون القوى العظمى في النظام الدولي دائما من بين أغنى الدول في العالم.

ورغم أن عدد السكان والثروة مكونان أساسيان للقوة العسكرية، فإنني أستخدم الثروة وحدها لقياس القوة الكامنة. على أن هذا التأكيد على الثروة لا ينبع عن كونها أهم من عدد السكان، لكن لأن الثروة تضم كلا من الأبعاد السكانية والاقتصادية للقوة. فالدولة، كما لاحظنا، يجب أن تمتلك عدد سكان كبيرا لإنتاج ثروة كبيرة. ولذلك فمن المقبول أن نفترض أن الدول ذات الثروة الوفيرة تمتلك أيضا عدد سكان كبيرا. مودى ذلك أنني لا أتجاهل عدد السكان، بل أفترض أنه متضمن في المؤشرات التي أستخدمها لقياس الثروة.

ربما يكون من الأسهل أن نستخدم عدد السكان وحده لقياس القوة الكامنة، لأن عدد سكان الدولة أسهل في القياس من ثروتها. لكن من غير الملائم أن نستخدم عدد السكان لقياس القوة الكامنة؛ لأن عدد السكان لا يعكس غالبا الاختلافات في الثروة بين الدول. فقد كانت الصين والهند، على سبيل المثال، تمتلكان سكانا أكبر بكثير من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة، في حين لم تنجز هذه أو تلك مكانة القوة العظمى؛ لأنهما لم تكونا في ثراء القوى العظمى. فعدد السكان الكبير لا يضمن ثروة كبيرة، لكن الثروة الكبيرة تتطلب عدد سكان كبيرا. ولذلك يمكن استخدام الثروة وحدها كمقياس للقوة الكامنة.

لمة معانٍ مختلفة لمفهوم الثروة، ويمكن أن تقاس بطرق مختلفة. لكن من أجل أغراض نظريتي لا بد أن أختار مؤشرا للثروة يعكس القوة الكامنة للدولة، وتحديدًا ينبغي أن يتضمن هذا المؤشر ثروة الدولة القابلة للتعبئة ومستوى تطورها التقني. وتشير

"الثروة القابلة للتعبئة" mobilizable wealth إلى الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لبناء قواتها العسكرية، وهي أهم من الثروة الإجمالية، لأن المهم ليس مدى ثراء الدولة، بل مقدار الثروة المتاحة للإنفاق على الدفاع. ومن المهم أيضاً أن تمتلك الدولة صناعات تنتج أحدث التقنيات وأكثرها تطوراً، لأنها تستخدم دائماً في إنتاج الأسلحة الأكثر تقدماً. ومثال ذلك أن تطوير صناعة الصلب في منتصف القرن التاسع عشر والطائرة النفاثة في منتصف القرن العشرين غيراً ترسانات السلاح لدى القوى العظمى بصورة جذرية. وينبغي على القوى العظمى أن تكون الأكثر تقدماً في عصرها في تلك الصناعات، وكذلك في الصناعات الأخرى التي تسهم في بناء قوات عسكرية هائلة.

وبعد الناتج القومي الإجمالي GNP الذي يشكل كامل ناتج الدولة على مدى عام المؤشر الأكثر استخداماً لثروة الدولة. وأنا أستخدمه لقياس الثروة بعد ١٩٦٠ كما سيأتي في المناقشة التالية. لكن الناتج القومي الإجمالي لا يكون دائماً مؤشراً جيداً للقوة الكامنة، ويمكن لاستخدامه في الظروف الحاطة أن يعطي صورة مشوهة لتوازن القوة الكامنة. ويكمن جوهر المشكلة في أن الناتج القومي الإجمالي يعد في المقام الأول مقياساً لثروة الدولة الإجمالية، ولا يتضمن دائماً الاختلافات المهمة في الثروة القابلة للتعبئة والتطور التقني للدول المختلفة.

غير أن الناتج القومي الإجمالي يصلح كمقياس جيد لهذين البعدين للثروة حين تكون القوى العظمى ذات الصلة في مستويات متماثلة من النمو الاقتصادي. ولذلك يكون من المرجح، على سبيل المثال، أن يمتلك اقتصادان صناعيان متقدمان، كالمملكة المتحدة وألمانيا في عام ١٨٩٠ أو اليابان والولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، صناعات متقدمة متماثلة ونسبة الثروة الإجمالية نفسها تقريباً إلى الثروة القابلة للتعبئة. وينطبق المنطق عبه عند مقارنة مجتمعين زراعيين بالدرجة الأولى مثل بروسيا وفرنسا في عام ١٧٥٠.

في حين يعد الناتج القومي الإجمالي مؤشراً سيئاً للقوة الكامنة عندما تكون الدول الخاضعة للمقارنة في مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي. انظر مثلاً ما يحدث

عند استخدام الناتج القومي الإجمالي لتقييم القوة الكامنة لدولة شبه صناعية ودولة صناعية متقدمة. والناتج القومي الإجمالي الذي يمثل سعر السوق لكل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية محددة يكون دالة لكل من حجم القوة العاملة بالدولة ومعدل إنتاجها، حيث يرتبط حجم القوة العاملة للدولة بشدة بعدد سكانها، فيما يرتبط معدل إنتاج قوتها العاملة بشدة بمستوى الدولة في النمو الاقتصادي. ولذلك يمكن لدولتين أن يكون لهما ناتج قومي إجمالي متماثل وعدد سكان مختلف تماما ومستوى تصنيع مختلف جدا. على سبيل المثال قد تمتلك دولة قاعدة صناعية ضعيفة، لكن عدد سكانها كبير نسبيا، يعمل جزء كبير منه في الزراعة، فيما تكون الدولة الأخرى صناعية متقدمة جدا، لكن عدد سكانها أصغر كثيرا^{١٣٥}.

ينطبق هذا الوصف على المملكة المتحدة وروسيا على مدى المائة عام الممتدة بين سقوط نابليون في عام ١٨١٥ وبداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، حيث كان ناتجهما القومي الإجمالي متماثلا، مع أن المملكة المتحدة كانت تتفوق كثيرا على روسيا في الناتج الصناعي، كما يبين الجدول رقم (٣-١). لكن الناتج القومي الإجمالي لروسيا كان كبيرا؛ لأن عدد سكانها الزراعيين الكبير لما سريعا على مدار القرن التاسع عشر.

الجدول رقم (٣-١). مؤشرات الثروة والسكان للمملكة المتحدة وروسيا ١٨٣٠-١٩١٣.

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
الناتج القومي الإجمالي (ببلايين الدولارات)					
المملكة المتحدة	٢,٨	١٦,١	٢٣,٦	٣٦,٣	٤٤,١
روسيا	١١,٦	١٤,٤	٢٣,٣	٣٢,٠	٥٦,٤
الحصة النسبية من الثروة الأوروبية (بالنسبة المئوية)					
المملكة المتحدة	٥٣	٦٨	٥٩	٣٧	٢٨
روسيا	١٥	٤	٣	١٠	١١

تابع الجدول رقم (٣-١).

١٩١٣	١٩٠٠	١٨٨٠	١٨٦٠	١٨٣٠	
استهلاك الطاقة (بملايين الأطنان المترية من مكافئ الفحم)					
١٩٥,٣	١٧١,٤	١٢٥,٣	٧٣,٨	-	المملكة المتحدة
٥٤,٥	٣٠,٤	٥,٤	١,٠	-	روسيا
إنتاج الحديد/الصلب (بآلاف الأطنان)					
٧٧٨٧	٤٩٧٩	٧٨٧٠	٣٨٨٠	٦٩٠	المملكة المتحدة
٤٩٢٥	٢٢٠١	٤٥٠	٣٥٠	١٩٠	روسيا
الحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي (بالنسبة المئوية)					
١٣,٦	١٨,٥	٢٢,٩	١٩,٩	٩,٥	المملكة المتحدة
٨,٢	٨,٨	٧,٦	٧,٠	٥,٦	روسيا
الطاقة الصناعية الإجمالية (بريطانيا في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)					
١٢٧,٢	١٠٠,٠	٧٣,٣	٤٥,٠	١٧,٥	المملكة المتحدة
٧٦,٦	٤٧,٥	٢٤,٥	١٥,٨	١٠,٣	روسيا
السكان (بالمليون)					
٤٥,٦	٤١,٢	٣٤,٦	٢٨,٨	٢٣,٨	المملكة المتحدة
١٧٥,١	١٣٥,٧	١٠٠,٠	٧٦,٠	٥٧,٦	روسيا

المصدر: أرقام الناتج القومي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي في عام ١٩٦٠ وهي مأخوذة من Paul Bairoch, "Europe's Gross National Product: 1800-1975," *Journal of European Economic History* 5, No. 2 (Fall 1976), p. 281. والحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي مأخوذة من Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," *Journal of European Economic History* 11, No. 2 (Fall 1982), p. 296. وأرقام الطاقة الصناعية الإجمالية التي تتخذ من المملكة المتحدة في عام ١٩٠٠ خطأ قاعديا يساوي ١٠٠ مأخوذة من *ibid.*, p. 292. وأرقام استهلاك الطاقة وإنتاج الحديد/الصلب وأعداد السكان مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, *National Material Capabilities Data, 1816-1985* (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). وأرقام الحصة النسبية من الثروة الأوروبية مأخوذة من الجدول رقم (٣-٣).

يد أن الاختلافات في القوة الصناعية، كذلك التي كانت بين المملكة المتحدة وروسيا، تترتب عليها نتائج مهمة على توازن القوة الكامنة. أولا، تمتلك الدول الصناعية المتقدمة دائما ثروة فائضة لإنفاقها على الدفاع أكبر من الدول شبه الصناعية، وذلك بالدرجة الأولى لأن معظم الناتج المادي لطبقة الفلاحين يستهلكه الفلاحون أنفسهم فوراً. ثانياً، تستطيع الدول ذات الصناعات الأكثر تقدماً وحدها أن تنتج كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة التي تحتاجها الجيوش للصمود في المعارك^(٢٦).

غير أن التركيز على الناتج القومي الإجمالي وحده قد يجعل المرء يعتقد أن المملكة المتحدة وروسيا كانتا تمتلكان أقوى اقتصادين في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٩١٤ وأنهما كانتا تمتلكان الموارد اللازمة لبناء قوات عسكرية هائلة والهيمنة على سياسة المنطقة. وتبيّن المقارنة بين الجدول رقم (١-٣) والجدول رقم (٢-٣) أن المملكة المتحدة وروسيا كانتا في صدارة القوى العظمى الأوروبية الأخرى من حيث الناتج القومي الإجمالي على مدار معظم تلك الفترة. لكنه استنتاج خاطئ في الحقيقة^(٢٧). صحيح أن المملكة المتحدة امتلكت قوة كامنة أكبر بالتأكيد من أية دولة أوروبية أخرى في القرن التاسع عشر، خاصة في العقود الوسطى من ذلك القرن الذي يسمى كثيراً باسم "السلام البريطاني"^{(٢٨) (٢٩)}. لكن الاقتصاد الروسي، كما سنعرض فيما يلي، كان في حالة ضعيفة جداً، على الأقل من منتصف القرن التاسع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين. وكانت روسيا تمتلك قوة كامنة ضعيفة نسبياً في تلك الفترة، ما

(٢) صيغت عبارة "السلام البريطاني" Pax Britannica على غرار عبارة "السلام الروماني" Pax Romana في إشارة إلى الهيمنة العالمية التي حققتها بريطانيا في تلك العقود على غرار الهيمنة التي كانت للإمبراطورية الرومانية في أيام عزها، حيث تحقّق سلام طويل بفضل سيطرة الإمبراطورية الرومانية على معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الغربية في ذلك العصر، ومن المطلق نفسه سادت عبارة "السلام الأمريكي" Pax Americana على مدار القرن العشرين للترجم.

يفسر بدرجة كبيرة تعرض جيشها لهزائم ساحقة في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٧)^{٣٠}. بإيجاز لا يستطيع الناتج القومي الإجمالي أن يعكس الاختلافات الحادة في القوة الكامنة بين الدول الصناعية وشبه الصناعية.

تظهر المشكلة نفسها عند استخدام الناتج القومي الإجمالي لمقارنة القوة الكامنة للصين المعاصرة مع اليابان والولايات المتحدة. فالصين رغم نموها الاقتصادي السريع خلال العقدين الماضيين لا تزال دولة شبه صناعية، ولا يزال ١٨٪ تقريباً من ثروتها مرتبط بالزراعة^{٣١}. بينما تعد اليابان والولايات المتحدة دولتين صناعيتين متقدمتين جداً، ويكمن ٢٪ من ثروتهما فقط في الزراعة. لكن سكان الصين حوالي خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة وحوالي عشرة أضعاف سكان اليابان. ولذلك سيكون توازن القوة الكامنة بين هذه الدول الثلاث متحيزاً لصالح الصين، إذا كان المقياس المختار هو الناتج القومي الإجمالي. ومن المؤكد أن هذه المشكلة ستزول مع الزمن، لأن القاعدة الزراعية للصين ستواصل الانكماش (كانت تشكل ٣٠٪ من ثروة البلاد في عام ١٩٨٠) مع تحديث اقتصادها. لكنها في الوقت الراهن يجب أن يراعى ذلك في أي تحليل يستخدم الناتج القومي الإجمالي لقياس القوة الكامنة للصين.

وبناء على ما تقدم فإن الناتج القومي الإجمالي يكون أحياناً مقياساً صحيحاً للقوة الكامنة، ولا يكون كذلك في أحيان أخرى. وإذا كان لا يصلح، فيمكن البحث عن مؤشر بديل يحدد القوة الكامنة على نحو أفضل أو استخدام الناتج القومي الإجمالي مع إضافة التكييفات الملائمة.

الجدول رقم (٣-٢). مؤشرات الثروة والسكان لفرنسا وبروسيا/ألمانيا ١٨٣٠-١٩١٣.

١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	
الناتج القومي الإجمالي (ببلايين الدولارات)					
٨,٦	١٣,٣	١٧,٤	٢٣,٥	٢٧,٤	فرنسا
٧,٢	١٢,٨	٢٠,٠	٣٥,٨	٤٩,٨	ألمانيا
الحصة النسبية من الثروة الأوروبية (بالنسبة المئوية)					
٢١	١٤	١٣	١١	١٢	فرنسا
٥	١٠	٢٠	٣٤	٤٠	ألمانيا
استهلاك الطاقة (ببلايين الأطنان المترية من مكافئ الفحم)					
-	١٣,٢	٢٩,١	٤٨,٠	٦٢,٨	فرنسا
-	١٥,٠	٤٧,١	١١٣,٠	١٨٧,٨	ألمانيا
إنتاج الحديد/الصلب (بآلاف الأطنان)					
٢٧٠	٩٠٠	١٧٣٠	١٥٦٥	٤٦٨٧	فرنسا
٦٠	٤٠٠	٢٤٧٠	٦٤٦١	١٧٦٠٠	ألمانيا
الحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي (بالنسبة المئوية)					
٥,٢	٧,٩	٧,٨	٦,٨	٦,١	فرنسا
٣,٥	٤,٩	٨,٥	١٣,٢	١٤,٨	ألمانيا
الطاقة الصناعية الإجمالية (بريطانيا في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)					
٩,٥	١٧,٩	٢٥,١	٣٦,٨	٥٧,٣	فرنسا
٦,٥	١١,١	٢٧,٤	٧١,٢	١٣٧,٧	ألمانيا
السكان (بالمليون)					
٣٢,٤	٣٧,٤	٣٧,٥	٣٨,٩	٣٩,٧	فرنسا
١٢,٩	١٨,٠	٤٥,١	٥٦,٠	٦٧,٠	ألمانيا

ملحوظة: تشير أرقام "ألمانيا" في عامي ١٨٣٠ و ١٨٦٠ إلى بروسيا وبعد التاريخ الأخير إلى ألمانيا.

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٣-١).

عند قياس توازن القوة الكامنة على مدى الفترة التاريخية الطويلة الممتدة من عام ١٧٩٢ إلى عام ٢٠٠٠ يتعلم العثور على مؤشر واحد بسيط وموثوق للثروة. أولاً، لا تتوفر بيانات اقتصادية كثيرة للأعوام من ١٧٩٢ إلى ١٨١٥. والموضع الرئيس الذي تحدث فيه مشكلات نتيجة لذلك هو الفصل الثامن الذي يتصدى للإجابة عن السؤال عما إذا كانت فرنسا النابليونية قد امتلكت قوة كامنة أكبر من منافسيها من القوى العظمى، خاصة المملكة المتحدة. سأحاول التعامل مع هذه المشكلة بعرض ما يقوله المؤرخون حول الثروة النسبية للمملكة المتحدة وفرنسا، وأيضاً بالنظر إلى عدد السكان، تلك اللبنة الأخرى الأساسية لبناء القوة العسكرية. تقدم هذه المعلومات صورة تقريبية دقيقة لتوازن القوة الكامنة في الفترة النابليونية.

لكل ما سبق، فإنني أقيس القوة الكامنة بين عامي ١٨١٦ و ١٩٦٠ بمؤشر مُركَّب بسيط يعطي وزناً مساوياً لإنتاج الدولة من الحديد والصلب واستهلاكها للطاقة. يمثل ذلك المؤشر القوة الصناعية للدولة بطريقة جيدة ويقيد في تحديد كل من الثروة القابلة للمتبعة ومستوى التطور التقني على مدى تلك الفترة الطويلة^(١). ويستخدم الناتج القومي الإجمالي من عام ١٩٦٠ إلى الحاضر لقياس الثروة. وقد غيرت المؤشرات في عام ١٩٦٠ لسيبين^(٢)، أولهما أن المؤشر المُركَّب لا يفيد بعد عام ١٩٧٠ لأن دور الصلب في الاقتصادات الصناعية الكبرى بدأ يتراجع بحدة في ذلك الوقت تقريباً^(٣). ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مقياس مختلف للقوة الكامنة للأعوام التالية لعام ١٩٧٠، وقد كان الناتج القومي الإجمالي هو البديل الواضح. ثانياً تبدأ أفضل بيانات الناتج القومي الإجمالي المتوفرة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، القوتين العظميين في النظام في ذلك الوقت، من عام ١٩٦٠ وحتى نهاية الحرب الباردة^(٤). لذلك أستخدم الناتج القومي الإجمالي للثلاثين عام الأخيرة من الحرب الباردة (١٩٦٠-١٩٩٠) والعقد

الأول فيما بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠٠٠)، مع الأخذ في الاعتبار حدود الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للقوة الكامنة للصين اليوم^(٣٥).

الأساس الاقتصادي للقوة العسكرية

إن نظرة سريعة على صعود وأول ثلاث قوى عظمى أوروبية في القرنين الماضيين تؤكد ادعائي بأن الثروة تمثل الأساس للقوة العسكرية وأن الثروة تمثل وحدها مؤشرا جيدا للقوة الكامنة. ويتأكد الدور الحاسم للثروة في تحديد القوة في ذلك التغير العميق الذي حدث في توازن القوة بين فرنسا وألمانيا (بروسيا قبل عام ١٨٧٠) في القرن التاسع عشر، وتغير مكانة روسيا في توازن القوة بين عامي ١٨٠٠ و ٢٠٠٠.

كانت فرنسا النابليونية أقوى دولة في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ و ١٨١٥، بل أوشكت على غزو القارة الأوروبية بأسرها. وكانت بروسيا أضعف القوى العظمى تقريبا في ذلك الوقت. وقد ألحقت بها جيوش نابليون في عام ١٨٠٦ هزيمة ساحقة أخرجتها فعليا من توازن القوة الأوروبي حتى عام ١٨١٣ حين استغلت بروسيا هزيمة فرنسا الثقيلة في روسيا للانضمام إلى تحالف فرض التوازن الذي قضى على نابليون أخيرا في معركة وترلو في يونيو ١٨١٥. ومع بداية القرن العشرين كانت المقاعد قد تغيرت كاملا تقريبا، حيث أخذت ألمانيا الغيللمية تظهر بوصفها الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوروبا، فيما كانت فرنسا تحتاج إلى حلفاء لمساعدتها في كبح جارتها ألمانيا. ولاحقا دخلت فرنسا وحلفاؤها الحرب في عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩ لمنع ألمانيا من السيطرة على أوروبا.

إن التغيرات في الثروة النسبية لفرنسا وألمانيا في الأعوام المائة التالية لمعركة وترلو تفسر التحول في القوة العسكرية بينهما. يبين الجدول رقم (٣-٢) أن فرنسا كانت أغنى كثيرا من بروسيا من عام ١٨١٦ حتى أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر، حين

حول أوتوفون بسمارك بروسيا إلى ألمانيا. وحققت ألمانيا أول تفوق على فرنسا في إنتاج الصلب في عام ١٨٧٠ الذي اندلعت فيه الحرب الفرنسية-البروسية^{٣٧}. ومن تلك النقطة حتى بداية الحرب العالمية الأولى أخذت الفجوة في الثروة بين فرنسا وألمانيا تتسع باطراد لصالح ألمانيا. وبحلول عام ١٩١٣ كانت ثروة ألمانيا حوالي ثلاثة أضعاف ثروة فرنسا.

نتج هذا التغير الملحوظ في الثروة النسبية لفرنسا وألمانيا جزئيا عن عملية التصنيع التي حدثت بوتيرة أسرع في ألمانيا منها في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن السبب الرئيس تمثل حقيقة في التحول الكبير في الحجم النسبي لسكان الدولتين الذي يوضح أن التغيرات في الثروة تتضمن أيضا التغيرات في حجم السكان. توضح البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣-٢) أن فرنسا كانت تمتلك ميزة سكانية على بروسيا قدرها ٢٥ : ١ في عام ١٨٣٠، ومع حلول عام ١٩١٣ كانت ألمانيا تمتلك ميزة سكانية على فرنسا قدرها ١,٧ : ١. نتج هذا الانقلاب السكاني عن عاملين. كان معدل المواليد الفرنسي في القرن التاسع عشر منخفضا جدا، بينما كان المعدل الألماني المقابل من أعلى أمثاله في أوروبا. علاوة على أن الدولة الألمانية الموحدة التي بناها بسمارك حول بروسيا ضمت عدد سكان أكبر بكثير من بروسيا نفسها. على سبيل المثال كان عدد سكان بروسيا ١٩.٣ مليون نسمة في عام ١٨٦٥، فيما بلغ عدد سكان ألمانيا ٣٤,٦ مليون نسمة في عام ١٨٧٠^{٣٨}.

وتقدم روسيا مثالا آخر للدولة التي تأثرت مكائنها في توازن القوة كثيرا بمحظوظ اقتصادها، حيث كانت روسيا أقوى منافس عسكري لفرنسا النابليونية. وقد لعب الجيش الروسي الدور الرئيس في الإطاحة بنابليون من السلطة بين عامي ١٨١٢ و١٨١٥. ولذلك ساد خوف في أعقاب انهيار فرنسا من أن تحاول روسيا الهيمنة على

أوروبا^{٣٨}. لكن روسيا لم تسع للهيمنة بعد عام ١٨١٥، بل على النقيض من ذلك تراجعت مكانتها في توازن القوة الأوروبي على مدى الأعوام المائة التالية. وخاضت روسيا، كما أسلفنا، ثلاث حروب ضد قوى عظمى أخرى خلال تلك الفترة وتلفت هزائم مذلّة في كل منها: حرب القرم والحرب الروسية-اليابانية والحرب العالمية الأولى. توضح المقارنة بين أداء روسيا في الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية مدى الضعف الذي آلت إليه روسيا بحلول عام ١٩١٤. كانت الغلبة في النزاعات الثلاثة لدولة مهيمنة كامنة قامت بغزو روسيا. تمكنت فرنسا النابليونية وألمانيا النازية من تركيز معظم جيوشهما ضد روسيا، رغم أن كلا منهما كان مضطرا للحفاظ على بعض القوات في مسارح أخرى^{٣٩}. لكن روسيا تمكنت من توجيه هزائم حاسمة بالمعتدين كليهما. في حين أن ألمانيا في الحرب العالمية الأولى نشرت ثلثي قواتها المقاتلة تقريبا على الجبهة الغربية ضد الجيوش الفرنسية والبريطانية، فيما قاتل الثلث الباقي الجيش الروسي على الجبهة الشرقية^{٤٠}. ومع أن الجيش الألماني حارب الجيش الروسي ويده الأقوى مربوطة وراء ظهره، فقد تمكن من هزيمة روسيا وإخراجها من الحرب، وهو إنجاز لم يتمكن نابليون أو هتلر من بلوغه، رغم أن كلا منهما كان مطلق اليدين.

وبلغ تراجع روسيا مداه في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى، حين غزت بولندا الاتحاد السوفيتي الذي تشكل حديثا وحققت انتصارات كبرى عليه^{٤١}. وقلب الجيش الأحمر المد لفترة قصيرة قبل أن يستعيد البولنديون زمام المبادرة ويربحوا نصرا محدودا. وبداية من أوائل العقد الثالث من القرن العشرين شرع السوفييت في بناء آلة عسكرية هائلة، هزمت الجيش الياباني في حرب قصيرة في عام ١٩٣٩، ثم هزمت الفيرماخت الألماني المتجبح في الحرب العالمية الثانية. وأصبح الاتحاد السوفيتي من القوة

بعد عام ١٩٤٥ للدرجة أن الولايات المتحدة وحدها كانت تستطيع أن تردده عن السيطرة على أوروبا كلها. وظل الاتحاد السوفيتي قوة عسكرية هائلة لأكثر من أربعين عاما بعد هزيمة هتلر إلى أن تفكك في عام ١٩٩١ إلى خمس عشرة دولة منفصلة.

يمكن تفسير التغيرات في القوة العسكرية الروسية على مدى القرنين الماضيين بدرجة كبيرة بالتغيرات في مكانة روسيا على تراتبية الثروة. ورغم أننا لا نمتلك بيانات كثيرة حول ثروة القوى العظمى بين عامي ١٨٠٠ و ١٨١٥، فمن الواضح أن المملكة المتحدة وفرنسا كانت تمتلكان أقوى اقتصادين في أوروبا^{٦٦}. لكن لا يبدو مع ذلك أن روسيا كانت أقل ثراء من المملكة المتحدة أو فرنسا في تلك الأعوام^{٦٧}. لكن حتى لو كانت تلك هي الحال، فقد كان الاقتصاد الروسي قادرا على الإنفاق على الجيش الروسي في معركته ضد نابليون، رغم أن روسيا تلقت إعانات مالية من المملكة المتحدة في مراحل مختلفة من النزاع. بإيجاز لا توجد أدلة على أن الجيش الفرنسي كانت له ميزة كبيرة على الجيش الروسي؛ لأن فرنسا كانت أغنى من روسيا^{٦٨}.

وتراجعت مكانة روسيا في توازن الثروة بمحدة في الأعوام الخمسة والسبعين التي تلت هزيمة نابليون (انظر الجدول رقم ٣-٣)، وذلك بالدرجة الأولى لأن روسيا تحولت إلى التصنيع بدرجة أبداً كثيراً من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. وقد كان لضعف روسيا صناعيا نتائج عسكرية مهمة. ففي العقدين السابقين على الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، لم تستطع روسيا أن تتحمل عبء بناء شبكات سكك حديدية كبيرة في مناطقها الغربية، ما صعب عليها عمليات تعبئة جيوشها وتحريكها بسرعة إلى الحدود الروسية-الألمانية. فيما كانت ألمانيا تمتلك نظام سكك حديدية متطور، ولذلك استطاعت أن تنقل قواتها بسرعة إلى تلك الحدود عينها. ويفرض تصحيح ذلك التفاوت قدمت فرنسا التي كانت متحالفة مع روسيا ضد ألمانيا دعماً

لبناء السكك الحديدية الروسية^(٤٥). وظلت روسيا حتى عشية الحرب العالمية الأولى دولة شبه صناعية على وشك الدخول في حرب ضد ألمانيا المتقدمة صناعياً^(٤٦).

ليس غريباً - إذن - أن يعجز اقتصاد الحرب الروسي عن الإنفاق على احتياجات جيشه. فقد كان إنتاج البنادق بائساً جداً للدرجة أنه في عام ١٩١٥ كان جزء فقط من الجيش مسلحاً بالبنادق، فيما كان الآخرون ينتظرون وقوع إصابات بين زملائهم ليحصلوا على أسلحة^(٤٧). وكانت روسيا تفتقر إلى المدفعية للدرجة أنه في عام ١٩١٧ كانت ألمانيا تمتلك ٦٨١٩ قطعة ثقيلة، في مقابل ١٤٣٠ قطعة فقط لروسيا. ويقدر جوناثان أدلمان Jonathan Adelman أن ٣٠٪ فقط من احتياجات التسليح للجيش الروسي في أثناء الحرب كانت تُلبي في أحسن الأحوال. ولمة طريقة أخرى للموقف على مشكلة روسيا تتمثل في المقارنات التالية للفترة من عام ١٩١٤ حتى نهاية عام ١٩١٧ :

- (١) أنتجت ألمانيا ٤٧٣٠٠ طائرة في مقابل ٣٥٠٠ طائرة أنتجتها روسيا.
 - (٢) أنتجت ألمانيا ٢٨٠٠٠٠ رشاش، في مقابل ٢٨٠٠٠ رشاش أنتجته روسيا.
 - (٣) أنتجت ألمانيا ٦٤٠٠٠ قطعة مدفعية، في مقابل ١١٧٠٠ قطعة أنتجتها روسيا.
 - (٤) أنتجت ألمانيا ٨٥٤٧٠٠٠ بندقية، في مقابل ٣٣٠٠٠٠٠ بندقية أنتجتها روسيا.
- ليس غريباً - إذن - أن يتمكن أقل من نصف الجيش الألماني من هزيمة الجيش الروسي كاملاً في الحرب العالمية الأولى.

أسهم ستالين بقوة وبلا رحمة في تحديث الاقتصاد السوفيتي في الثلاثينات، ولذلك لم تتمتع ألمانيا مع بداية الحرب العالمية الثانية إلا بميزة متواضعة فقط في الثروة على الاتحاد السوفيتي (انظر الجدول رقم ٣-٣)^(٤٨). ولذلك استطاع اقتصاد الحرب السوفيتي أن يتنافس بقوة مع اقتصاد الحرب الألماني في الحرب العالمية الثانية. بل كان

السوفييت يتفوقون على الألمان في كل أنواع الأسلحة العسكرية تقريبا من عام ١٩٤١ حتى نهاية عام ١٩٤٥ :

(١) أنتج الاتحاد السوفيتي ١٠٢٦٠٠ طائرة في مقابل ٧٦٢٠٠ طائرة أنتجتها ألمانيا.

(٢) أنتج الاتحاد السوفيتي ١٤٣٧٩٠٠ رشاش في مقابل ١٠٤٨٥٠٠ رشاش أنتجته ألمانيا.

(٣) أنتج الاتحاد السوفيتي ١١٨٢٠٥٠٠ بندقية في مقابل ٧٨٤٥٧٠٠ بندقية أنتجتها ألمانيا.

(٤) أنتج الاتحاد السوفيتي ٩٢٦٠٠ دبابة في مقابل ٤١٥٠٠ دبابة أنتجتها ألمانيا.

(٥) أنتج الاتحاد السوفيتي ٣٥٠٣٠٠ مدفع هاون في مقابل ٦٨٩٠٠ مدفع أنتجته ألمانيا^(٥١).

لا عجب - إذن - أن تمكن الجيش الأحمر من هزيمة الفيرماخت على الجبهة الشرقية^(٥١).

ورغم أن الاقتصاد السوفيتي تكبد أضرارا هائلة في الحرب العالمية الثانية (انظر الجدول رقم ٣-٤)، فقد خرج الاتحاد السوفيتي من ذلك النزاع بأقوى اقتصاد في أوروبا^(٥١). ولذلك لا يُستغرب أنه كان يمتلك في أواخر الأربعينات القوة العسكرية اللازمة للهيمنة على المنطقة. لكن الولايات المتحدة التي كانت أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي (انظر الجدول رقم ٣-٥) أصرت على منع السوفييت من أن يصبحوا دولة مهيمنة في أوروبا. وفي العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أخذ الاقتصاد السوفيتي ينمو سريعا بعد أن تعافى من الحرب، وضائق فجوة الثروة مع القطب الآخر المتنافس إلى حد كبير. وبهذا أن تباهي الأمين العام نيكيتا خروشوف في عام ١٩٥٦ بأن الاتحاد السوفيتي "سيدفن" الولايات المتحدة قد يتحقق^(٥٢).

الجدول رقم (٣-٤). الحصة النسبية من الثروة الأوروبية ١٩٤١-١٩٤٤.

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	
٪٦٣	٪٦١	٪٥٨	٪٥٤	الولايات المتحدة
٪١٩	٪٢٣	٪٢٣	٪٢٢	ألمانيا
٪٩	٪٧	٪٧	٪١٢	الاتحاد السوفيتي
٪٩	٪٩	٪٩	٪٩	المملكة المتحدة
-	-	٪٣	٪٣	إيطاليا

ملحوظة: تقاس "الثروة" بالموشر المركب نفسه المستخدم في الجدول رقم (٣-٣)، باستثناء أنني أستعمل هنا إنتاج الطاقة بدلا من استهلاك الطاقة. ومع أن الولايات المتحدة ليست قوة أوروبية، فقد ضُمَّتها في هذا الجدول لأنها تورطت في القتال في أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

المصدر: أرقام الطاقة والحديد للولايات المتحدة مأخوذة من B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas, 1750-1988*, 2d ed. (New York: Stockton Press, 1993), pp. 356, 397 وأرقام

المملكة المتحدة وإيطاليا مأخوذة من B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: Europe, 1750-1988*, 3d ed. (New York: Stockton Press, 1992), pp. 457-58, 547 Mark Harrison, *Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 253 وتحتاج الأرقام الألمانية إلى شرح لأن الأرقام المستخدمة تعتمد على الأنظمة التي

كانت جزءاً من ألمانيا. وهناك ثلاثة خيارات: (١) "ألمانيا الأقدم" التي تغطي ما قبل حدود عام ١٩٣٨، (٢) "ألمانيا الكبرى" التي تتضمن النمسا وسويتلاند والأقاليم التي احتلتها في الحرب مثل الأتراس واللورين والمناطق البولندية التي ضمت إلى الرايخ الثالث، (٣) "ألمانيا الكبرى إضافة إلى الدول المحتلة" التي استغلتها ألمانيا ماذا. من أجل هذه الفروق، انظر United States Strategic Bombing Survey (USSBS), The Effects of Strategic Bombing on the German War Economy, European War Report 3 (Washington, DC: USSBS, October 31, 1945), p. 249. وانظر أيضاً Patricia Harvey, "The Economic Structure of Hitler's Europe," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., *Hitler's Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1954), pp. 165-282. وفيما يتعلق بإنتاج الحديد في ألمانيا بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥، فإنني أستخدم الأرقام ذات الصلة السابقة للرايخ الثالث المأخوذة من USSBS, *Effects of Strategic Bombing*, p. 252. لكن يصعب العثور على أرقام موثوقة لإنتاج الطاقة في سنوات الحرب العالمية الثانية، انظر *ibid.*, p. 116. وباستخدام الأرقام السوفيتية، يقدر جوناثان أدلمان الكميات الإجمالية لإنتاج الكهرباء والصلب لكل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية. Adelman, *Prologue to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), p. 219. وحيث إن الرقم الذي يقلمه أدلمان لإنتاج ألمانيا للحديد والصلب (١٣٣.٧ مليون طن) قريب من الإجمالي الذي قلته (١٢٧ مليون)، فإنني أفترض أن رقم إنتاج الكهرباء موثوق منه. ومن أجل تقسيم الطاقة على السنوات، فإنني أستخدم نسبة الحديد لكل عام. على سبيل المثال، لو كان ٢٧٪ من الحديد الذي أنتجته ألمانيا في أثناء الحرب قد أنتج في عام ١٩٤٣، فإنني أفترض أن ٢٧٪ من كل الكهرباء أنتجت في هذا العام.

الجدول رقم (٣-٥). الحصة النسبية لثروة القوى العظمى ١٩٤٥-١٩٩٠.

	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٨٤٪	٧٨٪	٧٢٪	٦٧٪	٦٧٪	٦٥٪	٦٣٪	٦٥٪	٦٦٪	٦٨٪
الاتحاد السوفيتي	١٦٪	٢٢٪	٢٨٪	٣٣٪	٣٣٪	٣٥٪	٣٧٪	٣٥٪	٣٤٪	٣٢٪

ملحوظة: تعتمد أرقام الأرقام ١٩٤٥ و١٩٥٠ و١٩٥٥ على المؤشر المركب نفسه المستخدم في الجدول رقم (٣-٣). المصدر: كل بيانات الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٥ مأخوذة من Singer and Small, *National Material Capabilities Data*. وأرقام الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ تعتمد على بيانات الناتج القومي الإجمالي GNP U.S. Arms Control and Disarmament Agency's *World Military Expenditures and Arms Transfer Database*. يجب أن نلاحظ أنه لا يوجد اتفاق بين الخبراء حول الحجم النسبي للناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي للفترة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩١. لكنني أرى أن البيانات المقدمة هي أفضل البيانات المتوفرة.

وبدأ الاقتصاد السوفيتي يتعثر في أوائل الثمانينات ؛ لأنه لم يكن يجاري الاقتصاد الأمريكي في تطوير الحاسوب وتقنيات المعلومات الأخرى^{١٥٧}. بيد أن هذه المشكلة لم تظهر في شكل مهبوط حاد في الناتج القومي السوفيتي الإجمالي نسبة إلى الولايات المتحدة ، رغم أن القادة السوفيت كانوا يتوقعون ذلك على المدى البعيد. وأدركوا أن هذا التخلف التقني الأولي سيضر أيضا بالجيش السوفيتي في النهاية. من ذلك مثلا أن المارشال نيقولاي أوجاركوف Nikolai Ogarkov أقبل من رئاسة هيئة الأركان العامة السوفيتية في صيف ١٩٨٤ لتصريحه علنا بأن الصناعة السوفيتية كانت تتأخر كثيرا عن الصناعة الأمريكية ، ما يعني أن الأسلحة السوفيتية ستصبح قريبا أدنى من الأسلحة الأمريكية^{١٥٨}. فقد أدرك القادة السوفيت خطورة الموقف وحاولوا أن يصلحوا الخلل. لكن إصلاحاتهم الاقتصادية والسياسية انحرفت ، ما أثار أزمة النزعة القومية ، وهذا بدوره مكّن الولايات المتحدة من حسم الحرب الباردة لصالحها وتفكيك الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بوقت قصير.

تكشف مناقشة أهمية الثروة في بناء القوة العسكرية أن توزيع القوة الكامنة بين الدول يعكس توزيع القوة العسكرية ، وبالتالي يمكن أن نساوي بين هذين النوعين للقوة. وحجتي القائلة بأن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية يمكن أن تعزز تلك الفكرة ؛ لأنها تشير ضمنا إلى أن الدول تترجم ثروتها إلى قوة عسكرية بالمعدل نفسه تقريبا. لكن الحال ليست كذلك ، ولهذا لا تكون القوة الاقتصادية دائما مؤشرا صحيحا للقوة العسكرية.

الفجوة بين القوة الكامنة والقوة العسكرية

إن أنماط التحالفات التي تشكلت في أثناء الحرب الباردة تضرب المثل على المشكلات التي تظهر حين نساوي بين الثروة والقوة العسكرية. كانت الولايات المتحدة

أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي من بداية هذا النزاع حتى نهايته، لكن ذلك لا ينطبق على الأعوام العشرة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ حين تكونت منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو (انظر الجدول رقم ٣-٥). ومع ذلك، فقد أثرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا في أوروبا واليابان في آسيا الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الذي كان يستهدف احتواء الاتحاد السوفيتي. ولو كانت الثروة مقياسا دقيقا للقوة لانضمت الدول الأقل قوة إلى الاتحاد السوفيتي لكبح جماح الولايات المتحدة، وليس العكس. لكن حتى لو كانت الثروة مقياس تقييم القوة لظلت الولايات المتحدة بوضوح القوة العظمى الأقدر^{١٥٥}.

لا تعكس حقائق القوة دائما تراتبية الثروة لثلاثة أسباب. أولا، تحول الدول أجزاء متزايدة من ثروتها إلى قوة عسكرية. ثانيا، تختلف كفاءة ذلك التحويل من دولة لأخرى، ما يترتب عليه من حين لآخر نتائج مهمة على توازن القوة. ثالثا، تقتني القوى العظمى أنواعا مختلفة من القوات العسكرية، ولتلك الاختيارات أيضا نتائج على التوازن العسكري.

تناقص الغلة

لا تعتمد الدول الغنية أحيانا إلى بناء قوات عسكرية إضافية، رغم قدرتها على تحمل نفقات ذلك، لاعتمادها بأن ذلك لا يعطيها ميزة استراتيجية على منافسيها. فزيادة الإنفاق تكون بلا معنى حين يكون مجهود الدفاع لدى الدولة خاضعا لقانون تناقص الغلة (أي إذا كانت قدراتها في "أعلى المنحنى") أو إذا كان الخصوم يستطيعون بسهولة أن يجاروا ذلك المجهود ويحافظوا على توازن القوة. معنى ذلك أن إطلاق سباق التسلح إذا لم يكن من شأنه أن يترك من بدأ به في مركز استراتيجي أفضل، فإنه سيقف في مكانه وينتظر ظروفا ملائمة.

كانت المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر مثالا للدولة التي امتنعت عن تحويل ثروتها الكبيرة إلى قوة عسكرية. فكانت بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٩٠ أغنى دولة في أوروبا على الإطلاق. ولم ينخفض نصيبها عن ٤٥٪ من ثروة القوى العظمى في تلك العقود السبعة، وكانت تمتلك في العقدين المتوسطين من القرن (١٨٤٠-١٨٦٠) حوالي ٧٠٪ منها (انظر الجدول رقم ٣-٣). ولم تسيطر فرنسا- المنافس الأقرب للمملكة المتحدة في تلك الأعوام العشرين- إلا على ١٦٪ من القوة الصناعية الأوروبية. ويمكن القول بأنه لم تتمتع قوة عظمى أوروبية أخرى مطلقا بهذه الميزة الاقتصادية الساحقة على منافسيها. ولو كانت الثروة وحدها مؤشرا صحيحا للقوة، لكانت المملكة المتحدة القوة المهيمنة الأولى في أوروبا، أو على الأقل دولة مهيمنة كامنة تسعى القوى العظمى الأخرى إلى فرض التوازن عليها.

لكن السجل التاريخي يبين أن ذلك لم يحدث^{١٥٧}. فالمملكة المتحدة رغم ثروتها الوفيرة لم تبين قوة عسكرية تشكل تهديدا خطيرا على فرنسا أو ألمانيا أو روسيا. بل أنفقت من ثروتها على الدفاع بين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤ نسبة مئوية أصغر كثيرا من أي من القوى العظمى المنافسة^{١٥٨}. وكانت المملكة المتحدة مجرد دولة أخرى في توازن القوة الأوروبي. ولذلك لم تشكل القوى العظمى الأخرى تحالفا لاحتوائها، كما حدث مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيدهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي^{١٥٩}.

ولم تحشد المملكة المتحدة جيشا كبيرا أو تحاول أن تغزو أوروبا، لأنها ربما كانت تواجه مشكلات كبيرة إن هي حاولت أن تظهر القوة عبر القنال الإنجليزي على أرض القارة الأوروبية. إذ تمل المساحات المائية الكبيرة، كما سيرد في الفصل التالي، إلى سلب القدرة الهجومية للجيش. وفي الوقت عينه تصعب القوة المانعة للمياه على أية قوة بالقارة الأوروبية عبور القنال لغزو المملكة المتحدة. ولذلك استتجت المملكة

المتحدة بحكمة أنه من غير الاستراتيجي أن تبني جيشا كبيرا قليل النفع في الهجوم وغير ضروري للدفاع عن الوطن.

وتقدم الولايات المتحدة مثالا آخر من القرن التاسع عشر للدولة غنية احتفظت بمؤسسة عسكرية صغيرة نسبيا. كانت الولايات المتحدة في عام ١٨٥٠ غنية بما يكفي لأن تكون قوة عظمى، لكن من المتفق عليه أنها لم تنجز تلك المكانة الرفيعة حتى عام ١٨٩٨، حين شرعت في بناء جيش قوي يستطيع أن ينافس جيوش القوى العظمى الأوروبية^{١٠١}. ستناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل السابع. ويكفي هنا أن نقول إنه رغم صغر حجم الجيش الأمريكي، كانت الولايات المتحدة دولة توسعية جدا في القرن التاسع عشر، وطردت القوى العظمى الأوروبية إلى ما وراء المحيط الأطلنطي ومدّت حدودها القريبة إلى المحيط الهادي. وكانت الولايات المتحدة مصممة على ترسيخ هيبتها في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهو الهدف الذي أنجزته بوضوح مع بداية القرن العشرين.

ظل الجيش الأمريكي أصغر كثيرا من نظرائه الأوروبيين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، لأنه كان يستطيع أن يسيطر على نصف الكرة الأرضية الغربي بدون تكلفة كبيرة. حيث كان بمقدور الجيش الأمريكي الصغير أن يتفوق على المنافسين الإقليميين، مثل القبائل الأمريكية الأصلية والمكسيك، ولم يكن بوسع القوى العظمى الأوروبية أن تتحدى الولايات المتحدة على نحو جدي، حيث كان على الأوروبيين أن يخصصوا موارد كبيرة للدفاع عن أراضيهم من هجوم الدول الأوروبية الأخرى، ولذلك كان إظهار القوة عبر المحيط الأطلنطي في قارة أمريكا الشمالية عملا صعبا.

لغة سبب آخر يدفع الدول أحيانا لأن تضع حدا لميزانياتها العسكرية، وهو إدراكها أن الإتفاق العسكري العدواني من جانبها ربما يضر بالاقتصاد، ما يقوض قوة

الدولة في النهاية، لأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية. ففي الثلاثينات، على سبيل المثال، وضع السياسيون البريطانيون حدودا صارمة للإنفاق العسكري، رغم أنهم كانوا يواجهون تهديدات متعددة حول العالم، لأنهم خافوا من أن تلمر الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكري الاقتصاد البريطاني الذي كانوا يطلقون عليه اسم "الذراع الرابع للدفاع"^(١٧١). وبالمثل كانت إدارة الرئيس دوايت آيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) التي هيمن عليها المحافظون المليون تنظر إلى المستويات العالية للإنفاق العسكري كتهديد للاقتصاد الأمريكي. وقد كان ذلك أحد الأسباب وراء تقليص الإنفاق العسكري الأمريكي في الخمسينات والتأكيد الكبير على الأسلحة النووية، حيث ساد اعتقاد بأن الاستراتيجية النووية من شأنها أن توفر الأساس لسياسة دفاعية مستقرة وفعالة ماليا على المدى الطويل^(١٧٢).

ويؤثر الحلفاء أيضا على مستوى الموارد التي تخصصها القوى العظمى للدفاع. فمن المؤكد أن أية قوتين عظميين متورطتين في تنافس أمني حاد أو حرب إحداهما ضد الأخرى ستتفقدان بسخاء على جيشيهما. لكن إذا كان لأحد المنافسين حلفاء أغنياء، دون الطرف الآخر، فإن الدولة ذات الأصدقاء الأغنياء ربما يكون إنفاقها أقل على الدفاع من منافسها. ففي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان الاتحاد السوفيتي يتفق نسبة مئوية من ثروته على الدفاع أكبر من الولايات المتحدة^(١٧٣)، وهو الاختلاف الذي نتج جزئيا عن أن الولايات المتحدة كان لها حلفاء أغنياء، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، خاصة ألمانيا الغربية واليابان، في حين كان حلفاء الاتحاد السوفيتي فقراء، مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا^(١٧٤).

وأخيرا ثمة حالات لا نستطيع فيها دولة غنية أن تبني قوات عسكرية قوية؛ لأن قوة عظمى تحتلها وتريدها أن تظل ضعيفة عسكريا. مثال ذلك النمسا وبروسيا اللتان

الحقت بهما فرنسا هزيمة ساحقة أخرجتهما من صفوف القوى العظمى في أثناء الحروب النابليونية، وفرنسا التي احتلتها ألمانيا النازية من منتصف عام ١٩٤٠ حتى أواخر صيف ١٩٤٤ حين حررتها القوات البريطانية والأمريكية في النهاية. كما احتفظت الولايات المتحدة بقوات في ألمانيا الغربية واليابان في أثناء الحرب الباردة، ورغم أنها كانت بالتأكيد محتلاً خيراً، فإنها لم تسمح لأي من حليفها ببناء القوة العسكرية اللازمة لكي يصبح قوة عظمى. فقد أثرت الولايات المتحدة بإبعاد اليابان، رغم أن اليابان كانت في ثراء الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينات، إن لم يكن قبل ذلك. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن اليابان كان ناتجها القومي الإجمالي أكبر من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٧^{٣٨}. توضح هذه الحالة أن كل القوى العظمى تكون دولا غنية، لكن لا تتحول كل الدول الغنية إلى قوى عظمى.

المسؤوليات المختلفة للكفاءة

من غير الحكمة أيضا أن نساوي بين توزيع القوة الاقتصادية وتوزيع القوة العسكرية؛ لأن الدول تحول ثرواتها إلى قوة عسكرية بدرجات مختلفة من الكفاءة، حتى أن فجوة واسعة في الكفاءة تفصل أحيانا بين القوى العظمى المتنافسة لدرجة تؤثر بوضوح على توازن القوة. ومثال ذلك معركة الموت بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية.

كانت ألمانيا تستحوذ على حوالي ٣٦٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٩٤٠، في حين كان الاتحاد السوفيتي يستحوذ على حوالي ٢٨٪ منها (انظر الجدول رقم ٣-٣). وفي ربيع ١٩٤٠ غزت ألمانيا بولجيكا والدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج وبدأت على الفور في استغلال اقتصاداتها، ما أضاف إلى ميزة الثروة التي كانت تتمتع بها على الاتحاد السوفيتي^{٣٩}. ثم غزا الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ وخلال ستة أشهر سيطرت ألمانيا تقريبا على كل الأراضي السوفيتية غرب موسكو التي كانت

موطن الثروة الأساسية. وفي أواخر عام ١٩٤١ كان الاتحاد السوفيتي قد فقد أراضي تضم ٤١٪ من خطوطه الحديدية، و ٤٢٪ من قدرته على توليد الكهرباء، و ٧١٪ من خام الحديد، و ٦٣٪ من الفحم، و ٥٨٪ من قدرته على صنع الصلب الخام^(٦٦). وفي ربيع ١٩٤٢ مدت آلة الحرب النازية نفوذها أكثر إلى منطقة القوقاز الغنية بالنفط. وبالفعل فقد الاتحاد السوفيتي ٤٠٪ تقريباً من دخله الوطني بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٢^(٦٧). ويبدو أن ألمانيا تمتعت بميزة في القوة الاقتصادية أكبر من ٣ : ١ على الاتحاد السوفيتي بحلول عام ١٩٤٢ (راجع الجدول رقم ٣-٤).

امتلكت ألمانيا ميزة كبيرة في القوة الكامنة، لكن اقتصاد الحرب السوفيتي تمكن من تحقيق تفوق مذهش على اقتصاد الحرب الألماني على مدار الحرب، ما ساعد في تغيير توازن القوة لصالح الجيش الأحمر. فأصبح الاتحاد السوفيتي، كما ورد آنفاً، ينتج دبابات أكثر ضعفي (٢،٢) ألمانيا وطائرات أكثر من ضعف وثلاث (١،٣) ألمانيا بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥. ولعل المدهش أكثر من ذلك أن السوفييت كانوا يتفوقون على الألمان حتى في الأعوام الأولى للحرب حين كانت السيطرة الألمانية على الأراضي السوفيتية في أوجها، في حين لم يكن لحملة القصف من جانب الحلفاء تأثير كبير على اقتصاد الحرب الألماني. فكان الاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، ينتج ٢٤٤٤٦ دبابة في عام ١٩٤٢ في مقابل ٩٢٠٠ دبابة لألمانيا، وكانت نسبة قطع المدفعية ١٢٧٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ لصالح السوفييت^(٦٨). وأدى هذا التفاوت في إنتاج الأسلحة في النهاية إلى ميزة سوفيتية كبيرة في توازن القوات البرية. فحين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ كان السوفييت يتمتعون بميزة صغيرة في عدد الفرق العسكرية (٢١١ : ١٩٩)، وذلك هو المؤشر الرئيس للقوة العسكرية، لكن بحلول شهر يناير ١٩٤٥ كان

السوفييت يمتلكون ٤٧٣ فرقة، في مقابل ٢٧٦ فرقة ألمانية، وكانت فرق الجيش الأحمر المتوسطة أفضل تجهيزا بالأسلحة والعربات من فرق الفيرماخت المتوسطة^{١٧١}.

لكن كيف استطاع الاتحاد السوفيتي أن يتيج أسلحة أكثر كثيرا من ألمانيا النازية الأغنى منه كثيرا؟ من الإجابات الممكنة أن الاتحاد السوفيتي أنفق نسبة مئوية من ثروته المتوفرة على الجيش أكبر مما أنفق الرايخ الثالث على جيشه. لكن ألمانيا خصصت نسبة مئوية من دخلها الوطني للدفاع أكبر قليلا مما خصص الاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال كانت الميزة الألمانية في الإنفاق العسكري على السوفييت في ١٩٤٢ هي ٦٣٪ إلى ٦١٪، وفي عام ١٩٤٣ بلغت ٧٠٪ إلى ٦١٪^{١٧٢}. وربما أثرت حملة القصف الاستراتيجي التي نفذها الحلفاء على الإنتاج الحربي الألماني في الأشهر الأخيرة للحرب، لكن الاتحاد السوفيتي، كما أشرنا سابقا، كان يتيج أعدادا من الأسلحة أكبر من ألمانيا قبل فترة طويلة من تأثير حملة القصف على الناتج الألماني. واستفاد المجهود السوفيتي أيضا من برنامج الإعارة والتأجير الأمريكي، رغم أن تلك المساعدة لم تشكل إلا نسبة صغيرة من الناتج السوفيتي^{١٧٣}. والسبب الرئيس في إنتاج الاتحاد السوفيتي لأسلحة أكثر من ألمانيا يكمن في أن السوفييت نجحوا في ترشيد اقتصادهم لتلبية مطالب الحرب الإجمالية، وتحديدًا كان الاقتصاد السوفيتي (والأمريكي) أفضل تنظيما من الاقتصاد الألماني في الإنتاج الضخم للأسلحة^{١٧٤}.

الأنواع المختلفة للقوات العسكرية

يتمثل السبب الأخير لعدم إمكانية اتخاذ الثروة مؤشرا موثوقا للقوة العسكرية في أن الدول تستطيع أن تمتلك أنواعا مختلفة من القوة العسكرية، والطريقة التي تبني الدول بها قواتها المسلحة تؤثر على توازن القوة. ستناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل التالي. والمسألة الأساسية هنا هي إذا ما كانت الدولة تمتلك جيشا كبيرا يمتلك

القدرة على إظهار القوة. لكن الدول لا تنفق جميعها النسبة نفسها من ميزانيات الدفاع على جيوشها، ولا تمتلك الجيوش جميعها القدرات نفسها على إظهار القوة.

على سبيل المثال، في الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤، حين كانت القوى العظمى تنفق ميزانياتها الدفاعية إما على جيوشها أو أساطيلها، كانت المملكة المتحدة تخصص لأسطولها نصيبا من ميزانيتها العسكرية أكبر مما كانت فرنسا أو ألمانيا تخصص لأسطوليها^{٣٣}. وكانت هذه الأنماط المختلفة للإنفاق العسكري تمكس حاسا استراتيجيا جيدا، لأن المملكة المتحدة دولة جزيرية تحتاج إلى أسطول كبير وقوي لحماية تجارتها المنقولة بحرا ونقل جيشها عبر المساحات المائية الكبيرة التي تفصلها عن القارة الأوروبية وعن الإمبراطورية البريطانية مترامية الأطراف. في حين كانت فرنسا وألمانيا، في المقابل، قوى قارية تمتلك إمبراطوريات أصغر كثيرا، ولذلك كانتا أقل اعتمادا على أسطوليها من المملكة المتحدة. وكانتا في الوقت نفسه أكثر اعتمادا من المملكة المتحدة على جيشيهما، بسبب قلقهما الدائم من الغزو من جانب الدول المجاورة. فيما كانت المملكة المتحدة أقل خوفا من أن تُهاجم؛ لأن القتال الإنجليزي، ذلك المانع الهائل للغزو، كان يفصلها عن القوى العظمى الأوروبية الأخرى. ولذلك كانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا أصغر كثيرا من فرنسا أو ألمانيا.

وكان الجيش البريطاني الصغير أيضا يمتلك قدرة صغيرة على إظهار القوة ضد القوى العظمى الأوروبية الأخرى؛ لأن العقبة الجغرافية عينها التي صعبت على المنافسين غزو المملكة المتحدة صعبت على المملكة المتحدة غزو القارة. وقد عبر القيصر فيلهلم بإحكام الضعف العسكري البريطاني حين قال لزاثر بريطاني في عام ١٩١١ "أعذرني على القول بأن الفرق القليلة التي يمكن أن تضعوها في الميدان لن تؤثر كثيرا"^{٣٤}. بإيجاز لم تكن المملكة المتحدة في قوة فرنسا أو ألمانيا في الأعوام الأربعة

والأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى ، رغم أنها كانت أغنى من فرنسا على مدى الفترة كاملة ، وأغنى من ألمانيا لثلاثة أرباع الفترة تقريبا (انظر الجدول رقم ٣-٣). لعله أصبح جليا الآن أنه توجد أحيانا اختلافات مهمة في طريقة توزيع الثروة والقوة بين القوى العظمى ، لكن ذلك التباين لا يتج عن رفض الدول لأن تزيد نصيبها من القوة العالمية. إذ تقوم الدول ، لأسباب استراتيجية سليمة ، ببناء أنواع مختلفة من المؤسسات العسكرية وتنفق مقادير مختلفة من ثرواتها على قواتها المسلحة. وكذلك تستولد الدول القوة العسكرية من الثروة بمستويات متفاوتة من الكفاءة. تؤثر هذه الاعتبارات جميعها على توازن القوة.

إن الثروة هي أساس القوة العسكرية ، لكن من غير الممكن أن تساوي بين الثروة والقوة العسكرية. ومن الضروري أن نتوصل إلى مؤشرات منفصلة للقوة العسكرية ، وتلك هي مهمة الفصل التالي.

أسبقية القوة البرية The Primacy of Land Power

تتج القوة في السياسة الدولية بالدرجة الأولى عن القوات العسكرية التي تمتلكها الدولة. وتستطيع القوى العظمى عموماً أن تمتلك أنواعاً مختلفة من القوات المقاتلة، ويؤثر مقدار ما تقتنيه الدولة من كل نوع بشدة على توازن القوة. يحلل هذا الفصل الأنواع الأربعة للقوة العسكرية التي تختار الدول من بينها، وهي القوة البحرية المستقلة والسلاح الجوي الاستراتيجي والقوة البرية والأسلحة النووية، بفرض تحديد طريقة المقارنة بينها وتقييمها والخلوص إلى مقياس مفيد للقوة.

سأحاول في المناقشة التالية أن أبرهن على نقطتين أساسيتين. أولاً، أن القوة البرية هي الشكل المهيمن للقوة العسكرية في العالم الحديث، حيث تكمن قوة الدولة بالدرجة الأولى في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي توفر الإسناد للقوات البرية. وبإيجاز، فإن الدول الأقوى هي تلك التي تمتلك جيوشاً أقوى^(١). وعلى ذلك فإن قياس توازن القوة البرية يقدم في ذاته مؤشراً أولياً سليماً للقوة النسبية للقوى العظمى المتنافسة.

(١) تذكر أن مصطلح "الجيش" في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية يشير إلى القوات البرية فقط للترجمة.

ثانياً، تحدد المساحات المائية الكبيرة من قدرة القوات البرية على إظهار القوة. فحينما يكون على الجيوش المتحاربة أن تعبر مساحات مائية واسعة، كالمحيط الأطلنطي أو القنال الإنجليزي مثلاً، لمهاجمة إحداها الأخرى، لا تتوفر لدى أي من الجيشين قدرة هجومية كبيرة ضد منافسه، بغض النظر عن حجم الجيش المعادي ونوعيته. وتكتسب القوة المانعة للمياه أهمية كبيرة لأنها تشكل جانباً أساسياً للقوة البرية، ولأن لها نتائج مهمة على مفهوم الهيمنة. وتحديدًا يؤدي وجود المحيطات على معظم سطح الكرة الأرضية إلى استحالة أن تحقق أية دولة الهيمنة العالمية. فلا تستطيع أقوى دولة في العالم نفسها أن تغزو مناطق بعيدة لا يمكن الوصول إليها إلا بالبحر. ولذلك لا تطمح القوى العظمى إلا للسيطرة على المنطقة التي تقع فيها، وربما أيضاً منطقة مجاورة يمكن الوصول إليها براً.

لغة سجل عمره أطول من قرن بين المخططين الاستراتيجيين حول نوع القوة العسكرية التي تحسم نتيجة الحروب. ومن المعروف أن الأدميرال الأمريكي ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan أكد الأهمية الفائقة للقوة البحرية المستقلة في كتابه "تأثير القوة البحرية في التاريخ ١٦٦٠-١٧٨٣" وكتابه الأخرى^(١). ولاحقاً دافع الجنرال الإيطالي جوليو دوهيت Giulio Douhet عن أسبقية السلاح الجوي الاستراتيجي في كتابه "السيطرة على الجو" (١٩٢١)^(٢). ولا تزال أعمال هذين الرجلين تُقرأ على نطاق واسع في كليات الأركان حول العالم. لكنني أدفع هنا بأن الرأيين كليهما خاطئان؛ لأن القوة البرية هي الآلة العسكرية الحاسمة. فالحروب ترميها الكتائب الجارية، وليس الأساطيل الجوية أو البحرية. والقوة الأعلى هي الدولة ذات الجيش الأقوى.

قد يدفع البعض بأن الأسلحة النووية تقلل من أهمية القوة البرية كثيرا، إما بجعل حروب القوى العظمى أمرا من الماضي أو بجعل التوازن النووي المكون الأساسي للقوة العسكرية في العالم التنافسي. ولا شك في أن حروب القوى العظمى أصبحت أقل احتمالا في العالم النووي، لكن القوى العظمى لا تزال تتنافس على الأمن، حتى تحت المظلة النووية، وبعدة أحيانا، وتظل الحرب بينها أمرا واردا. وقد دخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تنافسا أمنيا متواصلا لخمس وأربعين عاما، رغم وجود الأسلحة النووية على الجانبين كليهما. علاوة على أنه فيما عدا السيناريو غير المحتمل الذي تحقق فيه قوة عظمى واحدة تفوقا نوويا، لا يهم التوازن النووي كثيرا في تحديد القوة النسبية. فحتى في العالم النووي نظل الجيوش والقوات الجوية والبحرية التي تسندها المقوم الرئيس للقوة العسكرية.

تكشف أنماط التحالفات التي تشكلت في أثناء الحرب الباردة أدلة على أن القوة البرية هي المكون الرئيس للقوة العسكرية. ففي عالم تهيمن عليه قوتان عظيمتان نتوقع أن تتكاتف الدول الرئيسة الأخرى مع القوة العظمى الأضعف لاحتواء الدولة الأقوى. لكن على خلاف ذلك كانت الولايات المتحدة طوال الحرب الباردة أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي وتتفوق عليه بميزة كبيرة في القوات البحرية والقاذفات الاستراتيجية والرؤوس النووية، ومع ذلك نظرت فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة، وحتى الصين، إلى الاتحاد السوفيتي بوصفه الدولة الأقوى في النظام، وليس الولايات المتحدة. فقد تحالفت تلك الدول مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي لأنها كانت تخشى الجيش السوفيتي، وليس الجيش الأمريكي^{٣٣}. كما أن الخوف من التهديد الروسي قد تلاشى اليوم، مع أن روسيا تمتلك آلاف الأسلحة النووية، لأن الجيش الروسي ضعيف وغير مؤهل لهجوم بري كبير. ولو تعافى الجيش الروسي

وأصبح مجددا قوة مقاتلة مهولة، ستعاود الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون القلق من تهديد روسي جديد.

يضم هذا الفصل ثمانية أقسام. تقارن الأقسام الأربعة الأولى بين الأنواع المختلفة للقوة العسكرية التقليدية، بهدف توضيح أسبقية القوة البرية على القوة البحرية المستقلة والقوة الجوية الاستراتيجية. فيعرض القسم الأول هذه الأنواع المختلفة للقوة العسكرية بالتفصيل ويشرح الأسباب التي تجعل القوة البرية الأداة الرئيسة للفوز بالحروب. ويناقش القسمان التاليان المهمات المختلفة للقوات البحرية والقوات الجوية، ثم يقدم أدلة على تأثير القوات البحرية المستقلة والقوات الجوية على نتائج حروب القوى العظمى. ويفحص القسم الرابع دور القوة البرية في التاريخ العسكري الحديث. ويحلل القسم الخامس كيف تكبح المساحات المائية الواسعة قدرات الجيوش على إظهار القوة، وبذلك تغير توازن القوة البرية بدرجة كبيرة، ويناقش القسم السادس تأثير الأسلحة النووية على القوة العسكرية، ويعرض القسم السابع طرق قياس القوة البرية، تليه خاتمة موجزة تعرض بعض مضامين ما تقدم على الاستقرار الدولي.

الغزو في مقابل الإكراه على الاستسلام

تتركز القوة البرية في الجيوش، لكنها توجد أيضا في القوات الجوية والبحرية التي تسند الجيوش. فالقوات البحرية تنقل الجيوش عبر المساحات المائية الواسعة، وتحاول أحيانا أن تنشر القوات البرية على الشواطئ المعادية. وتقوم القوات الجوية هي الأخرى بنقل الجيوش، ولعل الأهم من ذلك أنها تساعد الجيوش بتوصيل القوة النارية من السماء. هذه المهمات الجوية والبحرية تقدم مساعدة مباشرة للجيش، لكنها لا تتصرف باستقلالية عنه. ولذلك تنلج هذه المهمات تحت مسمى القوة البرية.

تحتل الجيوش أهمية كبرى في الحرب، لأنها الآلة العسكرية الرئيسة لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وذلك هو الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية. أما القوات البحرية والجوية فهي غير مهيأة لغزو الأراضي^{١١١}. وقد عبّر المخطط البحري الاستراتيجي البريطاني الشهير جوليان كوربيت Julian Corbett بطريقة جيدة عن العلاقة بين الجيوش والقوات البحرية بالقول: "نظرا لأن الناس يعيشون على الأرض، وليس على البحر، فإن المسائل الكبرى بين الأمم المتحاربة، باستثناءات نادرة، تُحسَم دائما بما يستطيع جيشك أن يفعله ضد أراضي عدوك وحياته الوطنية، أو بالخوف مما يستطيع الأسطول أن يقدمه لجيشك للتصدم"^{١١٢}. ينطبق منطق كوربيت على القوة الجوية والقوة البحرية.

يبد أن القوات البحرية والقوات الجوية لا تعمل كقوة معاونة لقوة الجيش وحسب، إذ يستطيع كل منها أن يُظهر وحده القوة ضد الدول المعادية، كما يؤكد كثير من المتحمسين للقوات البحرية والجوية. فالقوات البحرية، على سبيل المثال، تستطيع أن تتجاهل ما يحدث على ساحة المعركة وتحاصر العدو، بينما تستطيع القوات الجوية أن تطير فوق ساحة المعركة وتقصف أرض العدو. ويستهدف كل من الحصار والقصف الاستراتيجي إحداث النصر بإكراه الخصم على الاستسلام قبل أن يُهزَم جيشه على ساحة المعركة. وتحديدًا يتمثل الهدف في جعل الخصم يستسلم إما بتدمير اقتصاده، وبالتالي تقويض قدرته على مواصلة الحرب، أو بإزالة عقاب جماعي بسكانه المدنيين. ورغم ادعاءات دوهيت وماهان، فإن القوة البحرية المستقلة والقوة الجوية الاستراتيجية لا نفيدها كثيرا في حسم الحروب الكبرى. فلا تستطيع أي من تلك الآتين الإكراهيتين وحدها أن تريح حروب القوى العظمى. والقوة البرية وحدها تستطيع أن تريح حربا كبرى، لسبب رئيس، ناقشناه آنفا، وهو أنه من الصعب إكراه قوة عظمى

على الاستسلام بدونها. ومن الصعب تحديداً تدمير اقتصاد العدو بمحاصرته أو قصفه فقط. فضلاً عن أن القادة والشعوب في الدول الحديثة لا يستسلمون حتى بعد امتصاص كميات ضخمة من العقاب. ورغم أن الأساطيل المحاصرة والقاذفات الاستراتيجية لا تستطيع أن تنتج نصراً وحدها، فإنها تساعد الجيوش أحياناً في تحقيق النصر بالقضاء على اقتصاد الخصم وآلته العسكرية. لكن حتى في إطار هذه القدرة المحدودة، لا تلعب القوات الجوية والبحرية عادةً إلا دوراً مساعداً.

وترجع الغلبة للقوة البرية على الأنواع الأخرى من القوة العسكرية إلى سبب آخر، وهو أن الجيوش وحدها تستطيع أن تلحق هزيمة سريعة بالخصم. في حين لا تستطيع الأساطيل المحاصرة والقصف الاستراتيجي، كما أوردنا قبل قليل، أن تنتج انتصارات سريعة وحاسمة في حروب القوى العظمى، إذ تقتصر جدواهما بالدرجة الأولى على حروب الاستنزاف الطويلة. لكن الدول نادراً ما تدخل حرباً إلا إذا كانت تعتقد أن النجاح السريع ممكن. بل إن توقع النزاع الطويل يكون عادة رادعاً ممتازاً للحرب^{١٧}. لذلك يكون جيش القوة العظمى هو أداتها الرئيسة لبدء العدوان، بمعنى أن قدرة الدولة الهجومية تكمن بالدرجة الأولى في جيشها.

سنناول الآن بمزيد من التفصيل المهمات المختلفة التي تؤديها القوات البحرية والقوات الجوية في زمن الحرب، مع التركيز على تأثير الحصار وحملات القصف الاستراتيجي على نتائج نزاعات القوى العظمى في الماضي.

حدود القوة البحرية المسقطلة

إن الأسطول العازم على إظهار القوة ضد دولة معادية ينبغي أولاً أن يسيطر على البحر، وتلك هي المهمة الأساسية للقوات البحرية^{١٨}. وتعني السيطرة على البحر التحكم في خطوط الاتصال التي تمر عبر أسطح المحيطات، بحيث تستطيع السفن

التجارية والعسكرية للدولة أن تتحرك غيرها في أمان. ولكي يسيطر الأسطول على المحيط لا يلزمه أن يسيطر على كل المياه طوال الوقت، بل يجب أن يكون قادرا على السيطرة على الأجزاء المهمة استراتيجيا متى أراد أن يستخدمها، وأن يحرم العدو من القدرة على عمل الشيء نفسه^{٨٠}. ويمكن تحقيق السيطرة على البحر بتدمير القوات البحرية المعادية في المعركة، أو محاصرتها في موانئها، أو بمنعها من الوصول إلى الممرات البحرية المهمة.

والأسطول الذي يسيطر على المحيطات ربما يتمتع بحرية التنقل في الممرات المائية، لكن يظل عليه أن يجد طريقة لإظهار القوة ضد أراضي الخصم، فالسيطرة على البحر وحدها لا تقدم تلك القدرة. ونستطيع القوات البحرية أن تؤدي ثلاثا من مهمات إظهار القوة power projection وهي تقدم إسنادا مباشرا للجيش، وليس وهي تعمل باستقلالية.

الهجوم البرمائي: يحدث الهجوم البرمائي حين ينقل الأسطول جيشا عبر مساحة مائية واسعة وينزله على أرض تسيطر عليها قوة عظمى معادية^{٨١}. وهنا تواجه القوات المهاجمة مقاومة مسلحة، إما حين تصل إلى مناطق الإنزال أو بعدها بقليل. ويتمثل هدفها في الاشتباك مع الجيوش المدافعة الرئيسة وهزيمتها وغزو بعض الأراضي، إن لم يكن الأراضي كلها. وغزو الحلفاء لنورماندي في السادس من يونيو ١٩٤٤ مثال للهجوم البرمائي.

الإنزال البرمائي: يحدث الإنزال البرمائي، على خلاف ما سبق، حينما لا تواجه القوات المنقولة بحرا مقاومة تذكر عند نزولها على أرض العدو ويكون باستطاعتها أن تقيم رأس جسر ساحلي وتتحرك على الأرض قبل الاشتباك مع قوات العدو^{٨٢}. وإدخال القوات البريطانية إلى البرتغال الواقعة تحت السيطرة الفرنسية في أثناء الحروب

النابليونية، التي ستناقشها فيما يلي، تعد مثالا للإنزال البرمائي، وكذلك إنزال وحدات الجيش الألماني في النرويج في ربيع ١٩٤٠.

نقل القوات: يتضمن نقل القوات بالأسطول نقل القوات البرية عبر المحيط وإنزالها على أرض خاضعة لسيطرة قوات صديقة، حيث تستطيع هناك أن تدخل في معركة ضد جيش العدو. والأسطول هنا يكون بمثابة عِبَّارات أو ناقلات. وقد أدى الأسطول الأمريكي هذه المهمة في الحرب العالمية الأولى حين نقل القوات من الولايات المتحدة إلى فرنسا، ومرة ثانية في الحرب العالمية الثانية حين نقل القوات من الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة. سأتناول هذه الأنواع المختلفة من العمليات البرمائية لاحقا عند مناقشة الطرق التي تحدُّ بها المياه من القوة الضاربة للجيش. ويكفي هنا القول بأن غزو أراضٍ تدافع عنها قوة عظمى منافسة من البحر يكون عادة مهمة مروعة. في حين يكون نقل القوات مهمة أسهل كثيرا^(١).

ثمة طريقتان لاستخدام القوات البحرية وحلها لإظهار القوة ضد دولة أخرى. في الطريقة الأولى، وهي القصف البحري، تقصف مدن العدو أو أهداف عسكرية مختارة تكون عادة على ساحل العدو بقوة نارية متواصلة من المدافع أو القذائف المحمولة على السفن والغواصات أو بطائرات تنطلق من حاملات، بهدف إكراه الخصم على الاستسلام إما بمعاينة مدنه وسكانه أو بتغيير التوازن العسكري ضده. لكن هذه الاستراتيجية ليست مؤثرة، لأن القصف البحري بين أنواع الحروب لا يزيد عن وخزة اللبوس، ولا تؤثر كثيرا على الدولة المستهدفة.

ومع أن القوات البحرية ظلت تقصف موانئ العدو طوال عصر الشراع (١٥٠٠-١٨٥٠)، فإنها لم تستطع أن توصل قوة نارية كافية إلى تلك الأهداف، ما جعلها لا تزيد عن مصدر للإزعاج^(٢)، ناهيك عن أن مدى نيران البحرية لم يكن يصل إلى

الأهداف الواقعة بعيدا عن الساحل. وقد أوجز الأدميرال البريطاني الشهير هورايشيو نيلسون Horatio Nelson عدم جدوى القصف البحري بالسفن الشراعية حين قال "من حماقة أن تحارب السفينة حصنا"^{١٣٦}. لكن دخول القوات البحرية عصر الصناعة بعد عام ١٨٥٠ زاد كثيرا من كمية القوة النارية التي تستطيع القوات البحرية أن تطلقها وأيضا مدى القذف. لكن التصنيع أثر بدرجة أكبر على قدرة القوات البرية على العثور على القوات البحرية وإغراقها، كما سيرد لاحقا. ولذلك كانت القوات البحرية السطحية في القرن العشرين تظل بعيدا عن سواحل العدو في زمن الحرب^{١٣٧}. والأهم من ذلك أنه إذا حاولت قوة عظمى أن تجبر خصما على الاستسلام بحملة قصف تقليدية، فلا بد أن تستخدم قواتها الجوية لذلك الغرض، وليس قواتها البحرية.

دفع المنظّران البحريان الكبيران للأزمة الحديثة كوربيت وماهان بأن الحصار هو الاستراتيجية البحرية الممتازة للغزو في حروب القوى العظمى. يعمل الحصار الذي يسميه ماهان "العلامة الأكيدة والمرعبة على القوة البحرية" على خنق اقتصاد الدولة المنافسة^{١٣٨}. فهدف الحصار هو قطع تجارة الخصم الخارجية، بمعنى حرمانه من الواردات التي تأتيه بحرا ومنعه من تصدير سلعه ومواده إلى العالم الخارجي.

وعند قطع التجارة المنقولة بحرا، توجد طريقتان يستطيع الحصار من خلالهما أن يجبر القوة العظمى المنافسة على الاستسلام. أولا، يستطيع أن ينزل عقابا قاسيا بالسكان المدنيين، وذلك بالدرجة الأولى بقطع الواردات الغذائية وجعل الحياة بائسة، إن لم تكن مميتة للمواطنين العاديين. وإذا نجح الحصار في جعل أناس كثيرين يعانون ويموتون، فسوف يتبخر الدعم الشعبي للحرب، ما يدفع الناس إلى التمرد على حكومتهم أو إكراهها على إيقاف الحرب خوفا من الثورة. ثانيا، يستطيع الحصار أن يضعف اقتصاد العدو لدرجة لا يستطيع معها أن يواصل القتال. وأفضل طريقة لذلك

تتمثل في قطع واردات مهمة مثل النفط. على أن القوات البحرية المحاصرة لا تميز عادة بين هاتين المقاربتين، فتحاول أن تقطع أكبر قدر ممكن من تجارة الخصم الخارجية، على أمل أن تنجح إحدى المقاربتين. لكن بغض النظر عن ذلك، لا يؤدي الحصار إلى انتصارات سريعة وحاسمة، لأن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً لكي يدمر الأسطول اقتصاد الخصم.

تفخذ الدول الحصار عادة بالقوات البحرية لمنع التجارة الخارجية من الوصول إلى الدولة المستهدفة. على سبيل المثال اعتمدت المملكة المتحدة تاريخياً على أسطولها السطحي لحصار خصوم مثل فرنسا النابليونية وألمانيا الغيلهلمية. ويمكن أيضاً استخدام الغواصات لقطع تجارة العدو الخارجية، كما حاولت ألمانيا أن تفعل مع المملكة المتحدة في الحربين العالميتين، والولايات المتحدة مع اليابان في الحرب العالمية الثانية. واستخدم الأمريكيون أيضاً السفن السطحية والطائرات المنطلقة من الأرض والألغام لحصار اليابان. لكن القوات البحرية لا تكون ضرورية دائماً لتنفيذ الحصار. فالدولة التي تهيمن على القارة وتسيطر على موانئها الرئيسية تستطيع أن توقف التجارة بين الدول الواقعة على تلك القارة والدول الواقعة في أماكن أخرى، بمعنى حصار الدول الخارجية. مثال ذلك نظام القارة الأوروبية النابليوني (١٨٠٦-١٨١٣) الذي استهدف المملكة المتحدة.

تاريخ الحصار

توجد ثمان حالات في العصر الحديث حاولت فيها إحدى القوى العظمى أن تجبر قوة عظمى أخرى على الاستسلام من خلال الحصار في زمن الحرب: (١) حصار فرنسا للمملكة المتحدة في أثناء الحروب النابليونية، (٢) حصار المملكة المتحدة لفرنسا، (٣) حصار فرنسا لبروسيا في عام ١٨٧٠، (٤) حصار ألمانيا للمملكة المتحدة، (٥) حصار المملكة المتحدة والولايات المتحدة لألمانيا والنمسا-المجر في الحرب العالمية الأولى، (٦) حصار ألمانيا للمملكة المتحدة، (٧) حصار المملكة المتحدة

والولايات المتحدة لألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية، (٨) حصار الولايات المتحدة لليابان في الحرب العالمية الثانية. ويمكن اعتبار حصار أنصار الاتحاد لأنصار الكونفدرالية في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) مثالا تاسعا، ومع أن أحدا من الطرفين لم يكن قوة عظمى بالمعنى الفني، فسوف اعتبره إحدى هذه الحالات^(١١).

يستلزم تقييم هذه الحالات وضع سؤالين في الاعتبار دائما. أولا، هل ثمة أدلة على أن الحصار وحده يستطيع أن يجبر العدو على الاستسلام؟ ثانيا، هل يمكن للحصار أن يسهم جديا في انتصار الجيوش البرية؟ وهل تأثير الحصار على النتيجة النهائية للحروب حاسم، أي يساوي تقريبا تأثير القوة البرية، أم هامشي؟

لقد تضرر الاقتصاد البريطاني بالتأكيد من النظام الذي فرضه نابليون على القارة الأوروبية، لكن المملكة المتحدة صمدت في الحرب وخرجت منتصرة في النهاية^(١٢). ولم يقترب الحصار البريطاني لفرنسا النابليونية من تدمير الاقتصاد الفرنسي الذي لم يكن من النوع الذي يتأثر بالحصار^(١٣). ولا يدفع الدارسون الجادون بأن الحصار البريطاني لعب دورا رئيسا في سقوط نابليون. ولم يكن لحصار فرنسا لبروسيا في عام ١٨٧٠ أي تأثير على الاقتصاد البروسي، أو حتى على الجيش البروسي الذي ربح نصرا حاسما على الجيش الفرنسي^(١٤). ومع أن حملة القواصات الألمانية ضد السفن البريطانية في الحرب العالمية الأولى أوشكت على إخراج المملكة المتحدة من الحرب في عام ١٩١٧، فقد فشل الحصار في النهاية ولعب الجيش البريطاني الدور الرئيس في هزيمة ألمانيا الفيلهلمية في عام ١٩١٨^(١٥). وفي هذا النزاع نفسه فرضت القوات البحرية البريطانية والأمريكية حصارا على ألمانيا والنمسا-المجر دمر بشدة اقتصاد هاتين الدولتين وسبب معاناة شديدة بين سكانهما المدنيين^(١٦). لكن ألمانيا لم تستسلم إلا بعد أن تحطمت

جيوش القيصر - التي لم تتأثر جدليا بالحصار - في القتال على الجبهة الغربية في صيف ١٩١٨. وبالمثل لم يكن ثمة مفر من هزيمة النمسا - المجر على ساحات المعارك.

وفي الحرب العالمية الثانية شن هتلر حملة غواصات أخرى على المملكة المتحدة، لكنها فشلت هي الأخرى في تدمير الاقتصاد البريطاني وإخراج المملكة المتحدة من الحرب^(١٢٦). وبالمثل لم يؤثر الحصار الإنجليزي - الأمريكي لألمانيا النازية في النزاع نفسه تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الألماني الذي لم يكن من النوع الذي يتأثر بالحصار^(١٢٧). ولم يلحق حصار الحلفاء ضررا كبيرا باقتصاد إيطاليا، ولم تكن له علاقة بالتأكيد بقرار إيطاليا بالخروج من الحرب في منتصف عام ١٩٤٣. وفيما يتعلق بالحرب الأهلية الأمريكية، فإن اقتصاد أنصار الكونفدرالية تضرر بسبب حصار أنصار الاتحاد، لكنه لم ينهار، ولم يستسلم الجنرال روبرت لي Robert E. Lee إلا بعد أن هُزمت جيوشه في المعركة، ولم تهزم جيوش لي في المعركة؛ لأنها كانت تعاني من النقص المادي الناجم عن الحصار^(١٢٨).

يمثل الحصار الأمريكي لليابان في الحرب العالمية الثانية الحالة الوحيدة التي دمر الحصار فيها اقتصاد الخصم وألحق أضرارا بالغة بقواته العسكرية، وهو أيضا الحالة الوحيدة للإكراه الناجح على الاستسلام بين الحالات التسع، حيث استسلمت اليابان قبل أن يهزم جيشها الشعبي المكون من مليون جندي على أرض المعركة^(١٢٩). لقد لعب الحصار بالتأكيد دورا أساسيا في تركيع اليابان، لكن ذلك حدث بالتزامن مع جهود القوات البرية التي لعبت دورا لا يقل أهمية في تحقيق النصر. ولذلك يستحق قرار اليابان بالاستسلام غير المشروط في أغسطس ١٩٤٥ نظرة عن كثب، لأنه حالة خلافة، ولأن له مضامين مهمة على تحليل كفاءة القوة الجوية الاستراتيجية والحصار^(١٣٠).

من الطرق الجيدة لتناول الأسباب التي دفعت اليابان للاستسلام أن نميز بين ما حدث قبل أغسطس ١٩٤٥ وما حدث في الأسبوعين الأولين من ذلك الشهر الحاسم. بنهاية شهر يوليو ١٩٤٥ كانت اليابان أمة مهزومة، وكان قادتها يسلّمون بذلك الحقيقة. وكانت المسألة الوحيدة المعلقة هي إذا ما كانت اليابان تستطيع أن تتجنب الاستسلام غير المشروط الذي طالبت به الولايات المتحدة. فقد كانت الهزيمة حتمية؛ لأن توازن القوة البرية تغير بشكل حاسم ضد اليابان في الأعوام الثلاثة السابقة. وكان جيش اليابان وقواته الجوية والبحرية المساندة على حافة الانهيار بسبب الحصار الأمريكي المدمر وبسبب إنهاكه في قتال مطول على جبهتين. كانت اليابسة الآسيوية هي جبهة اليابان الغربية، وقد تورطت جيوشها هناك في حرب مكلفة مع الصين منذ عام ١٩٣٧. وكانت جبهة اليابان الشرقية هي الإمبراطورية اليابانية المكونة من جزر غرب المحيط الهادي، حيث كانت الولايات المتحدة عدوها الرئيس هناك. وقد تمكنت القوات البرية الأمريكية، بإسناد جوي وبحري شامل بالتأكيد، من هزيمة معظم القوات اليابانية والاستيلاء على تلك الجزر، وكانت تستعد لغزو اليابان نفسها في خريف ١٩٤٥.

وبنهاية شهر يوليو ١٩٤٥ كانت القوات الجوية الأمريكية تحرق مدن اليابان الرئيسة منذ خمسة أشهر تقريبا وألحقت دمارا هائلا بالسكان المدنيين. لكن هذه الحملة العقابية لم تجعل الشعب الياباني يضغط على حكومته لإيقاف الحرب، ولم تدفع القادة اليابانيين للتضكير جديا في الاستسلام. وبدلا من ذلك، كانت اليابان تعاني؛ لأن جيشها دمره الحصار وأعوام من القتال البري المنهك. ومع ذلك رفضت اليابان أن تستسلم بدون شروط.

لماذا واصلت اليابان الصمود؟ ليس لأن قادتها اعتقدوا أن جيشهم المنهك يستطيع أن يبط الغزو الأمريكي لليابان، حيث كانوا يدركون أن الولايات المتحدة

تمتلك قوة عسكرية قادرة على غزو الجزر اليابانية ذاتها. وبالأحرى، رفض صناع السياسة اليابانيون قبول الاستسلام غير المشروط لأنهم اعتقدوا أنه يمكن التفاوض على نهاية للحرب تحفظ لليابان سيادتها. وكان المفتاح إلى النجاح يتمثل في إشعار الولايات المتحدة بأنها يجب أن تدفع لنا فادحا لغزو اليابان، حيث اعتقدوا أن تهديد النصر المكلف يجعل الولايات المتحدة أكثر مرونة على الجبهة الدبلوماسية. فضلا عن أن القادة اليابانيين كانوا يأملون في أن الاتحاد السوفيتي الذي ظل بعيدا عن حرب المحيط الهادي حتى ذلك الوقت يمكن أن يتوسط في محادثات سلام ويساعد في الخروج باتفاق يخلو من الاستسلام غير المشروط.

وأخيرا، وقع حدثان في أوائل أغسطس ١٩٤٥ أزعجا القادة اليابانيين وحملهم على قبول الاستسلام غير المشروط. جاءت التفجيرات الذرية لهيروشيما (في السادس من أغسطس) ونجازاكي (في التاسع من أغسطس) وشبح هجمات نووية أخرى لتحمل بعض الأفراد المؤثرين، منهم الامبراطور هيروهيتو، على الدفع في اتجاه وقف الحرب فورا. وجاءت القشة الأخيرة مع القرار السوفيتي بالانضمام إلى الحرب على اليابان في الثامن من أغسطس ١٩٤٥ والهجوم السوفيتي على جيش كوانتونج Kwantung في منشوريا في اليوم التالي. قوض هذا التطور أية إمكانية لاستخدام الاتحاد السوفيتي للتفاوض على اتفاق سلام، وكذلك وضع اليابان في حالة حرب مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. علاوة على أن الانهيار السريع لجيش كوانتونج أمام الجيش الأحمر أشعر اليابانيين بأن الجيش الداخلي يمكن أن يسقط بسرعة وسهولة أكبر أمام قوات الغزو الأمريكية. بإيجاز تبذرت استراتيجية اليابان للحصول على استسلام مشروط في اليوم التاسع من شهر أغسطس ١٩٤٥، وهو ما كان معروفا

على نطاق واسع داخل صفوف الجيش الياباني، خاصة القوات البرية التي كانت العقبة الرئيسة أمام الخروج من الحرب.

تكشف الأدلة المستمدة من حالات الحصار السابقة عن استنتاجين حول جدوى الحصار في الفوز بالحروب. أولاً، لا يستطيع الحصار وحده أن يجبر عدواً على الاستسلام. وتؤكد عدم جدوى استراتيجية الحصار في أن الدول المحاربة لم تمنحها أبداً. كما يبين السجل التاريخي أن الحصار مصحوباً باستخدام القوات البرية نادراً ما يحقق نتائج إكراهية، ما يكشف العجز العام للحصار عن إكراه الدول المعادية على الاستسلام. وفي حالات الحصار التسع السابقة، ربحت الدولة المحاصرة خمس مرات وخسرت أربعاً. وفي أربعة من الانتصارات الخمسة لم يحدث إكراه على الاستسلام، حيث كان على المنتصر أن يقهر جيش الدولة الأخرى. وفي الحالة الناجحة الوحيدة للإكراه على الاستسلام كان الحصار البحري الأمريكي لليابان مستولاً جزئياً وحسب عن نتيجة الحرب، حيث أسهمت القوات البرية بنفس القدر الذي أسهم به الحصار.

ثانياً، لا يسهم الحصار بدرجة كبيرة في إضعاف جيوش العدو، ولذلك لا يسهم في نجاح الحملة البرية إلا نادراً. وأفضل ما يمكن أن يقال عن الحصار إنه يساعد القوات البرية أحياناً في كسب الحروب الطويلة بإضعاف اقتصاد الخصم. ويعد حصار اليابان الحالة الوحيدة التي أسهم فيها الحصار بالقدر نفسه الذي أسهمت به القوات البرية في النصر في حروب القوى العظمى.

لماذا يفشل الحصار

لثمة عوامل كثيرة تفسر التأثير المحدود للحصار في حروب القوى العظمى. فقد يفشل الحصار؛ لأن القوات البحرية مقيدة بالبحر ولا تستطيع أن تقطع خطوط الاتصال البحرية للخصم. فقد أحبطت القوات البحرية البريطانية والأمريكية الحصار الألماني في الحربين العالميتين بمنعها للمواصلات الألمانية من الاقتراب بما يكفي من سفن

التحالف لإطلاق طوربيداتها. كما أن الحصار يضعف أحيانا على مدار الحروب الطويلة بسبب التسريب أو المساعدة من الدول المحايدة. مثال ذلك أن نظام القارة الأوروبية تآكل بمرور الوقت؛ لأن نابليون لم يتمكن من القطع الكامل للتجارة البريطانية مع القارة الأوروبية.

وحتى حين ينجح الحصار في قطع كامل تجارة الدولة المنقولة بحرا يكون تأثيره محدودا عادة لأحد سببين، أولهما أن القوى العظمى لا تعدم الوسائل المطلوبة لضرب الحصار، مثل إعادة تدوير المواد والتخزين واستخدام البدائل. من ذلك أن المملكة المتحدة كانت تعتمد بشدة على الغذاء المستورد قبل الحربين العالميتين، ولذلك استهدف الحصار الألماني في النزاعين تجويع البريطانيين حتى الاستسلام، فتعاملت المملكة المتحدة مع هذا التهديد لبقائها بإحداث زيادة كبيرة في إنتاجها للمواد الغذائية^{١٧١}. وحينما قُطعت على ألمانيا إمدادات المطاط في الحرب العالمية الثانية، طورت ألمانيا بديلا تركيبيا^{١٧٢}. كما يمكن للقوى العظمى أن تلجأ إلى غزو دول مجاورة واستغلالها، خاصة منذ مجيء الصكك الحديدية. ومثال ذلك ألمانيا النازية التي استغلت القارة الأوروبية حتى النخاع في الحرب العالمية الثانية، ما قلل كثيرا من تأثير حصار الحلفاء.

تتميز الدول البيروقراطية الحديثة بمهارة خاصة في تكييف اقتصاداتها وترشيدها لمواجهة الحصار في زمن الحرب. يبين مانكور أولسون Mancur Olson هذه النقطة في كتابه "اقتصاد النقص في زمن الحرب" الذي يعقد مقارنة بين حالات الحصار على المملكة المتحدة في الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية^{١٧٣}. ويقول في ذلك إن "بريطانيا تعرضت لأكبر نقص في المؤن الغذائية في الحرب العالمية الثانية، ونقص أقل منه في الحرب العالمية الأولى، ونقص أقل من الاثنين في الحروب

النابليونية". فقد كانت المملكة المتحدة أكثر اعتمادا على الواردات الغذائية في القرن العشرين منها في الفترة النابليونية ، ما يدفعنا إلى توقع أن يكون "قدر المعاناة الناتج عن نقص الغذاء" أكبر في الحرب العالمية الثانية منه في زمن نابليون.

بيد أن أولسون يجد أن العكس هو الصحيح ، حيث كانت المعاناة الناتجة عن نقص الغذاء في الفترة النابليونية "أكبر كثيرا منها في الحربين العالميتين". ويفسر هذه النتيجة غير المتوقعة بأن القدرات الإدارية للدولة البريطانية تحسنت بدرجة كبيرة بمرور الزمن ، ولذلك كانت قدرتها على إعادة تنظيم اقتصادها في زمن الحرب وتخفيف تأثيرات الحصار "في أقل درجاتها في الفترة النابليونية ، وأعلى قليلا في الحرب العالمية الأولى ، وأعلى كثيرا في الحرب العالمية الثانية".

ثانيا ، يستطيع سكان الدول الحديثة أن يمتصوا قدرا كبيرا من الألم دون أن يثوروا على حكوماتهم^{٣١} . ولا توجد حالة واحدة في السجل التاريخي أدى فيها الحصار أو حملة القصف الاستراتيجي التي تستهدف معاقبة شعب الدولة المعادية إلى احتجاجات عامة واسعة ضد حكومة العدو. بل يبدو أن "العقاب بولد غضبا شعبيا على الدولة المهاجمة أكبر منه على الحكومة المستهدفة"^{٣٢} . وتقدم اليابان في الحرب العالمية الثانية مثالا على ذلك. فقد دمر الحصار الأمريكي اقتصادها وتعرضت لحملة قصف استراتيجي دمرت مناطق واسعة من مدنها وقتلت مئات الآلاف من المدنيين. ومع ذلك صبر الشعب الياباني وصمد أمام العقاب المدمر الذي أنزلته الولايات المتحدة بهم ولم يضغطوا ، ولو قليلا ، على حكومتهم لكي تستسلم^{٣٣} .

وأخيرا ، فإن النخب الحاكمة نادرا ما تتوقف عن الحرب بسبب ما يتعرض له شعبها من مأس. بل يمكن الدفع ، على خلاف ذلك ، أنه كلما زاد العقاب الذي ينزله العدو بالسكان ، يصعبُ على القادة أن يتركوا الحرب. يتمثل الأساس وراء هذا

الادعاء الذي يبدو مناقضا للحدس، في أن الهزيمة القاسية تدفع الشعب بعد انتهاء الحرب إلى محاولة الانضمام من القادة الذين ساقوهم إلى الهلاك. ولذلك يكون لدى أولئك القادة عادة دافع قوي إلى تجاهل المآسي التي يعانيها الشعب ومواصلة القتال حتى النهاية على أمل أن يحققوا انتصارا وينجوا بأنفسهم^{٣٣٣}.

حدود القوات الجوية الاسرائيلية

لغة تشابهات كبيرة بين توظيف الدولة لقواتها الجوية وقواتها البحرية في الحرب. فكما يتحتم على القوات البحرية أن تسيطر على البحر قبل أن تتمكن من إظهار القوة ضد الدول المعادية، يتحتم على القوات الجوية أيضا أن تسيطر على الجو أو تحقق ما يسمى "التفوق الجوي" قبل أن تتمكن من قصف قوات العدو على الأرض أو مهاجمة مدنه. أما إذا كانت القوات الجوية لا تسيطر على السماء، فسيكون من الوارد أن تكبد قواتها المهاجمة خسائر كبيرة، ما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، عليها أن تظهر القوة ضد العدو.

نفذت القاذفات الأمريكية، على سبيل المثال، غارات واسعة النطاق على مدينتي ريغنزبيرج Regensburg وشفاينفورت Schweinfurt الألمانيتين في أغسطس وأكتوبر ١٩٤٣ بدون سيطرة جوية على ذلك الجزء من ألمانيا. ونتيجة لذلك تكبدت القاذفات المهاجمة خسائر ضخمة، أجبرت الولايات المتحدة على وقف الهجمات إلى أن توفرت الطائرات المرافقة المقاتلة بعيدة المدى في أوائل عام ١٩٤٤^{٣٣٤}. وفي الأيام الأولى من حرب يوم الغفران في أكتوبر ١٩٧٣ حاولت القوات الجوية الإسرائيلية أن تقدم الدعم الذي كانت القوات البرية الإسرائيلية المحاصرة على طول قناة السويس وعلى مرتفعات الجولان في أمس الحاجة إليه، لكن أجبرتها النيران المهلكة الصادرة من

صواريخ أرض-جو المصرية والسورية ومدافع الدفاع الجوي على تقليص تلك المهمة^{٣٥١}.

والقوات الجوية حين تسيطر على الجو، تستطيع أن تنفذ ثلاثا من مهمات إظهار القوة لمساندة وحدات الجيش التي تحارب على الأرض. يتمثل الدور الأول في المساندة الجوية عن قرب، وفيه تطير القوات الجوية فوق ساحة المعركة وتقدم مساندة تكتيكية مباشرة للقوات البرية الصديقة التي تعمل تحتها، ويكون هدف القوات الجوية الرئيس هو تدمير قوات العدو من الجو، كما لو كانت "مدفعية طائرة". وتتطلب هذه المهمة تنسيقا قويا بين القوات الجوية والبرية. وتتمثل المهمة الثانية في قطع خطوط تموين العدو بقذف المنطقة الخلفية لجيش العدو، وذلك بالدرجة الأولى لتدمير حركة مؤن العدو وقواته إلى الخط الأمامي أو تأخيرها. وقد تتضمن قائمة الأهداف هنا مستودعات المون ووحدات الاحتياط والمدفعية بعيدة المدى وخطوط الاتصال التي تعبر منطقة العدو الخلفية وتصل إلى خطوطه الأمامية. وتتمثل المهمة الثالثة للقوات الجوية في توفير جسر جوي لنقل القوات والمون إلى مسرح القتال أو داخله. وتزيد هذه المهمات بالطبع قوة الجيش.

وتستطيع القوات الجوية أيضا أن تظهر القوة ضد الخصم وحدها من خلال القصف الاستراتيجي الذي تقوم فيه القوات الجوية بالضرب المباشر لبلاد العدو بغض النظر عن مجريات الأحداث على ساحة المعركة^{٣٥٢}. تقوي هذه المهمة الادعاء بأن القوات الجوية تستطيع وحدها أن تربع الحرب. ليس غريبا- إذن- أن نجد المتحمسين للقوات الجوية يروجون للقصف الاستراتيجي الذي لا يختلف في تأثيره عن مكافئه البحري، وهو الحصار^{٣٥٣}. فالهدف من كل من القصف الاستراتيجي والحصار هو إكراه العدو على الاستسلام، إما بإزالة عتاق جماعي بسكانه المدنيين أو بتدمير

اقتصاده، ما يشل قواته المقاتلة في النهاية. ويفضل أنصار الاستهداف الاقتصادي أحيانا ضرب القاعدة الصناعية للعدو كاملة وتدميرها كلياً، فيما يؤيد آخرون اقتصار الضربات على واحد أو أكثر من "المكونات الحرجة" كالنفط أو محطات الطاقة أو الآلات أو الصلب أو شبكات النقل، أي تلك المواقع غير المنبعة من اقتصاد العدو^{٣٨}. وإجمالاً فإن حملات القصف الاستراتيجي، كما هي الحال مع الحصار، لا ينتظر منها أن تتج انتصارات سريعة وسهلة.

وقد دفع بعض أنصار القوات الجوية، خلال العقد الماضي، بأن القصف الاستراتيجي يمكن أن يؤمن النصر بقطع رأس القيادة السياسية للعدو^{٣٩}، وتحديد استخدام القاذفات لقتل القادة السياسيين للدولة المعادية أو عزلهم عن شعبهم بمهاجمة وسائل الاتصال الخاصة بالقيادة والقوات الأمنية التي تمكنها من السيطرة على الشعب، على أمل أن تقوم العناصر المعتدلة في معسكر الخصم بالانقلاب على القيادة والتوصل إلى سلام. ويدعي مؤيدو فكرة قطع الرأس أيضاً أنه يمكن عزل القيادة السياسية عن قواتها العسكرية، ما يصعب عليها قيادة هذه القوات والسيطرة عليها.

لغة نقطتان أخريان لا بد من ذكرهما حول القوات الجوية المستقلة قبل التحول إلى السجل التاريخي. أولاً، لم يشكل القصف الاستراتيجي الخالي من الهجمات النووية على بلاد العدو نوعاً مهماً من القوة العسكرية منذ عام ١٩٤٥، وليس من المتوقع أن تتغير هذه الحالة في المستقبل المنظور. ومع تطوير الأسلحة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية ابتعدت القوى العظمى عن تهديد مدن بعضها البعض بالقاذفات ذات التسليح التقليدي، واعتمدت بدلاً من ذلك على الأسلحة النووية لإغجاز تلك المهمة. ففي الحرب الباردة، على سبيل المثال، لم تخطط الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي لشن حملة قصف استراتيجي من إحداهما على الأخرى في حالة اندلاع حرب قوى

عظمى بينهما. بل وضعت الدولتان خططا شاملة لاستخدام ترساناتهما النووية لضرب أراضي الدولة الأخرى.

لكن القصف الاستراتيجي القديم لم يختلف تماما، حيث ظلت القوى العظمى تستخدمه ضد القوى الصغرى، كما فعل الاتحاد السوفيتي ضد أفغانستان في ثمانينات القرن العشرين، والولايات المتحدة ضد العراق ويوغوسلافيا في تسعينات القرن العشرين^(١). لكن القدرة على قصف دول صغيرة ضعيفة لا يُعوّل عليها كثيرا عند تقييم توازن القوة العسكرية بين القوى العظمى، فما يُعوّل عليه بقوة هو الآلات العسكرية التي تنوي إحدى القوى العظمى أن تستخدمها ضد الأخرى والتي لم تعد تتضمن القصف الاستراتيجي. وينطبق تحليلي للقوات الجوية المستقلة بالدرجة الأولى على الفترة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٤٥، وليس الماضي القريب أو الحاضر أو المستقبل.

يتضمن السجل التاريخي أربع عشرة حالة قصف استراتيجي، خمس منها تضمنت قصف قوى عظمى لقوى عظمى أخرى، وتسع حالات تضمنت قصف قوى عظمى لقوى صغرى. وتقدم حملات القصف بين القوى العظمى المتخاصمة الأدلة الأهم لتحديد طرق تقييم توازن القوة العسكرية بين القوى العظمى. وقد تناولت الحالات التي تتضمن قوى صغرى؛ لأن البعض قد يعتقدون أنها- خاصة الحملات الجوية الأمريكية على العراق ويوغوسلافيا- تقدم أدلة على أن القوى العظمى يمكن أن تستخدم قواتها الجوية لإكراه قوة عظمى أخرى على الاستسلام. سنثبت فيما يلي أن ذلك ليس صحيحا.

تاريخ القصف الاستراتيجي

تتمثل الحالات الخمس التي حاولت فيها قوة عظمى أن تجبر قوة عظمى منافسة على الاستسلام باستخدام القصف الاستراتيجي في الحرب العالمية الأولى حينما (١)

قصفت ألمانيا المدن البريطانية، وفي الحرب العالمية الثانية حينما (٢) قصفت ألمانيا المدن البريطانية للمرة الثانية، (٣) قصفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة ألمانيا، (٤) قصفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة إيطاليا، (٥) قصفت الولايات المتحدة اليابان.

وتتضمن الحالات التسع التي حاولت فيها قوة عظمى أن تجبر قوى صغرى على الاستسلام باستخدام القوات الجوية الاستراتيجية: (١) قصف إيطاليا لإثيوبيا في عام ١٩٣٦، (٢) قصف اليابان للصين من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٥، (٣) قصف الاتحاد السوفيتي لفنلندا في الحرب العالمية الثانية، (٤) قصف الولايات المتحدة لكوريا الشمالية في أوائل الخمسينات، (٥) ولفيتنام الشمالية في منتصف الستينات، (٦) ولفيتنام الشمالية مرة ثانية في عام ١٩٧٢، (٧) قصف الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في الثمانينات، (٨) قصف الولايات المتحدة وحلفائها للعراق في عام ١٩٩١، (٩) وليوغوسلافيا في عام ١٩٩٩.

سنقيم هذه الحالات الأربع عشرة من منظور السؤالين ذاتهما اللذين وجها التحليل السابق للحصار: أولا هل ثمة أدلة على أن القصف الاستراتيجي وحده يمكن أن يجبر العدو على الاستسلام؟ ثانيا، هل بإمكان القوات الجوية الاستراتيجية أن تسهم بقوة في انتصار الجيوش البرية؟ وهل يكون تأثير القصف الاستراتيجي على النتيجة النهائية للحروب حاسما كتأثير القوات البرية أم يكون هامشيا؟

قصف القوى العظمى

فشلت الهجمات الجوية الألمانية ضد المدن البريطانية في الحربين العالميتين الأولى والثانية في إكراه المملكة المتحدة على الاستسلام، بل وخسرت ألمانيا الحربين^(٤١). كما لا توجد أدلة على أن حملات القصف دمرت القدرة العسكرية البريطانية جديا. ولذلك فإذا كانت هناك حجة مقنعة حول التأثير الحاسم للقصف الاستراتيجي، فإنها تعتمد

بالدرجة الأولى على قصف الحلفاء لما يسمى دول المحور- ألمانيا وإيطاليا واليابان- في الحرب العالمية الثانية.

من الأسباب الوجيهة التي تدعو للشك في ادعاءات أن القصف كان الأهم في حسم نتائج هذه النزاعات الثلاثة أن القصف الجدي للدولة المستهدفة لم يبدأ في الحالات الثلاث إلا بعد أن تأكد أن كلا منها كانت في طريقها إلى الهزيمة. فألمانيا، على سبيل المثال، دخلت الحرب على المملكة المتحدة في سبتمبر ١٩٣٩، وعلى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١، واستسلمت في مايو ١٩٤٥، مع أنه كان واضحا بنهاية عام ١٩٤٢، إن لم يكن قبل ذلك، أن ألمانيا ستخسر الحرب. كان آخر هجوم كبير للفيرماخت على الجيش الأحمر في كورسيك في صيف ١٩٤٣، وقد منى بفشل ذريع. وبعد جدل طويل قرر الحلفاء أخيرا في مؤتمر الدار البيضاء في يناير ١٩٤٣ أن يشنوا حملة قصف استراتيجي شديدة على ألمانيا. لكن الهجوم الجوي لم يبدأ سريعا، ولم تبدأ القاذفات في قصف الرايخ الثالث إلا في ربيع عام ١٩٤٤، حينما حقق الحلفاء أخيرا التفوق الجوي على ألمانيا. وحتى المؤرخ ريتشارد أولري الذي يعتقد أن القوات الجوية لعبت دورا أساسيا في الفوز بالحرب على ألمانيا، يعترف بأن "حملة القصف لم تبلغ ذروتها إلا في العام الأخير من الحرب"^{١٢٣}.

دخلت إيطاليا الحرب على المملكة المتحدة في يونيو ١٩٤٠، وعلى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١. لكن على خلاف ألمانيا، خرجت إيطاليا من الحرب في سبتمبر ١٩٤٣ قبل أن تُغزى أراضيها. بدأت حملة القصف الجدية على إيطاليا في يوليو ١٩٤٣، قبل شهرين تقريبا من استسلام إيطاليا. لكن إيطاليا حينها كانت على حافة هزيمة مأساوية، حيث كان جيشها قد دُمّر تماما ولم يعد باستطاعته الدفاع عن

الأراضي الإيطالية ضد الغزو^[١٢]، وكان الفيرماخت هو الذي يدافع عن إيطاليا حين غزا الحلفاء صقلية من البحر في يوليو ١٩٤٣.

بدأت حرب اليابان مع الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٤١ وانتهت في أغسطس ١٩٤٥. وبدأ القصف الجوي لليابان من الجو في مارس ١٩٤٥، قبل حوالي خمسة أشهر من استسلام اليابان، وكان من الواضح حينها أن اليابان خسرت الحرب وعلى شفا استسلام غير مشروط. فقد دمرت الولايات المتحدة إمبراطورية اليابان في المحيط الهادي، وقضت على ما بقي من الأسطول الياباني في معركة خليج ليت Leyte في أكتوبر ١٩٤٤. فضلا عن أن الحصار البحري الأمريكي كان قد دمر الاقتصاد الياباني بحلول شهر مارس ١٩٤٥، ما ألحق أضرارا بالغة بالجيش الياباني الذي كان جزء كبير منه متورطا في حرب يستحيل الفوز فيها مع الصين.

أصبحت حملات القصف الاستراتيجي ممكنة فقط في أواخر الحرب، حين ضعفت دول المحور كثيرا وكانت في طريقها إلى الهزيمة، وإلا لما كانت هذه الدول أهدافا سهلة للهجوم الجوي. فلم يكن بمقدور الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن تنفذ حملة قصف كبرى على اليابان إلا بعد أن دمرت معظم القوات الجوية والبحرية اليابانية واقتربت من الجزر اليابانية نفسها، حينها فقط اقترحت القاذفات الأمريكية بما يكفي من تنفيذ هجمات على اليابان بدون ردع. ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة أيضا أن تستخدم قاذفاتها الاستراتيجية بفعالية ضد ألمانيا إلا بعد أن حققت التفوق الجوي على الرايخ الثالث، وهي المهمة الصعبة التي استغرقت وقتا طويلا، ولم تكن لتنجح لو لم تحول ألمانيا موارد ضخمة لحربها مع الجيش الأحمر.

وأقصى ما يمكن أن يقال حول حملات القصف الاستراتيجي من جانب دول الحلفاء الثلاث إنها ساعدت في القضاء على خصوم كانوا بالفعل في طريقهم إلى

الهيمنة. لكن ذلك لا يدعم الادعاء بأن القوات الجوية المستقلة كانت سلاحا حاسما في الحرب العالمية الثانية. لكن يمكن الدفع بأن هذه الحملات الجوية الاستراتيجية ساعدت في تسريع إنهاء الحرب، وأنها ساعدت الحلفاء في الحصول على شروط أفضل مما كان ممكنا دون هذه الحملات. فباستثناء الحالة الإيطالية، توضح الأدلة أن تأثير القصف الاستراتيجي كان ضعيفا على طريقة حسم هذه النزاعات. فيما يلي سنبحث هذه الحالات بمزيد من التفصيل.

لقد حاول الحلفاء أن يجبروا ألمانيا على الاستسلام بعقاب سكانها المدنيين وتدمير اقتصادها. وقد أدت حملة العقاب الذي أنزلها الحلفاء بالمدن الألمانية التي ضمت "عمليات الإحراق" سيئة السمعة لهامبورغ ودريزدين إلى تدمير أكثر من ٤٠٪ من المنطقة الحضرية في أكبر سبعين مدينة ألمانية وقتل حوالي ٣٠٥٠٠٠ مدني^{٦٦}. لكن الشعب الألماني امتنع العقاب كأنه قدر مقدر، ولم يشعر هتلر بوخز ضمير يدفعه للاستسلام^{٦٧}. ولا شك في أن الضربات الجوية من جانب دول الحلفاء، جنباً إلى جنب مع تقدم القوات البرية، دمرت القاعدة الصناعية الألمانية في أوائل عام ١٩٤٥^{٦٨}. لكن الحرب كانت قد انتهت تقريبا حينذاك، والأهم من ذلك أن تدمير الصناعة الألمانية كان كافيا لإكراه هتلر على وقف الحرب. وفي النهاية كان على الجيوش السوفيتية والبريطانية والأمريكية أن تغزو ألمانيا^{٦٩}.

كانت حملة القصف الاستراتيجي على إيطاليا متواضعة إلى أقصى حد مقارنة بسيل القصف الذي تعرضت له ألمانيا واليابان^{٧٠}. صحيح أن الحلفاء ضربوا بعض الأهداف الاقتصادية، لكنهم لم يحاولوا أن يدمروا القاعدة الصناعية الإيطالية. لقد أراد الحلفاء أيضا أن يوجعوا شعب إيطاليا، لكنهم قتلوا في الفترة من أكتوبر ١٩٤٢ حتى أغسطس ١٩٤٣ حوالي ٣٧٠٠ إيطالي، وهو عدد صغير جدا مقارنة

بالـ ٣٠٥٠٠٠ ألماني الذين قُتلوا بين مارس ١٩٤٢ وأبريل ١٩٤٥، والـ ٩٠٠٠٠٠ ياباني الذين قُتلوا بين مارس وأغسطس ١٩٤٥ بالقصف الجوي. بدأت حملة القصف، رغم معويتها المحدودة، تهز النخبة الحاكمة الإيطالية في صيف ١٩٤٣ (حين اشتدت) وزادت الضغط عليها للاستسلام بأسرع ما يمكن. لكن السبب الرئيس الذي جعل إيطاليا في حاجة شديدة لترك الحرب في ذلك الوقت، وهو ما فعلته أخيرا في الثامن من سبتمبر ١٩٤٣، هو أن الجيش الإيطالي كان قد تنزق ولم يعد قادرا على إيقاف غزو الحلفاء لبلادها^{١٤١}. خلاصة القول إن إيطاليا كانت في طريقها إلى الهزيمة قبل أن تبدأ حملة القصف في إحداث تأثيرها. ولذلك فإن أفضل ما يمكن أن يقال عن هجوم الحلفاء الجوي على إيطاليا هو أنه ربما أجبر إيطاليا على الخروج من الحرب قبل شهر أو شهرين من خروجها من الحرب بدونه.

حين بدأت حملة القصف الأمريكية لليابان في أواخر عام ١٩٤٤، كان الهدف الأولي يتمثل في استخدام القنابل شديدة الانفجار لتدمير اقتصاد اليابان الذي كان الحصار البحري الأمريكي قد دمره فعلا^{١٤٢}. وسرعان ما تأكد أن هذه الاستراتيجية الجوية لن تلحق أضرارا بالغة بالقاعدة الصناعية لليابان. ولذلك قررت الولايات المتحدة في مارس ١٩٤٥ أن تعاقب سكان اليابان المدنيين بحرق مدنهم^{١٤٣}. وأدت هذه الحملة الجوية الفتاكة التي استمرت حتى نهاية الحرب بعد خمسة أشهر إلى تدمير أكثر من ٤٠٪ من أكبر مدن اليابان البالغ ٦٤، وقتلت حوالي ٧٨٥٠٠٠ مدني، وأجبرت حوالي ٨.٥ مليون شخص على إخلاء بيوتهم^{١٤٤}. ورغم أن اليابان استسلمت في أغسطس ١٩٤٥ قبل أن تغزوها الولايات المتحدة وتحتل أراضيها، فقد لعبت حملة الإحراق دورا صغيرا في إقناع اليابان بالخروج من الحرب، ما يجعل منها حالة ناجحة في الإكراه على الاستسلام. في حين كان الحصار والقوات البرية، كما تأكد قبل ذلك،

هما المسئولان بالدرجة الأولى عن النتيجة، مع أن الضجيرات الذرية وإعلان السوفيت الحرب على اليابان (اللذين حدثا معا في أوائل أغسطس) أفقدا اليابان توازنها.

وعلى ذلك، فقد فشل الإكراه على الاستسلام في ثلاث من الحالات الخمس التي كانت الدولة المستهدفة فيها قوة عظمى، وهي الهجمات الجوية الألمانية على المملكة المتحدة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحملة القصف التي نفذها الحلفاء على ألمانيا النازية. فضلا عن أن القصف الاستراتيجي لم يلعب دورا رئيسا في انتصار الحلفاء على الفيرماخت. ورغم أن إيطاليا واليابان أجبرتا على الاستسلام في الحرب العالمية الثانية، فقد نتج هذان النجاحان بالدرجة الأولى عن عوامل أخرى غير القوات الجوية المستقلة. ستناول فيما يلي ما حدث في الماضي حين أطلقت القوى العظمى قاذفاتا على قوى صغرى.

لقصف القوى الصغرى

رغم فارق القوة الكبير في الحالات التسع التي قامت فيها قاذفات القوى العظمى الاستراتيجية بقصف قوى صغرى، فلم يحدث الإكراه على الاستسلام في خمس حالات منها. قصفت إيطاليا المدن والقرى الإثيوبية في عام ١٩٣٦، وأحيانا باستخدام غازات سامة^{١٥٦}، لكن إثيوبيا رفضت الاستسلام، ما أجبر الجيش الإيطالي على غزو البلاد. وقصفت اليابان المدن الصينية بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥ وقتلت أعدادا كبيرة من المدنيين الصينيين^{١٥٧}، لكن الصين لم تستسلم وفي النهاية أوقمت الولايات المتحدة باليابان هزيمة ساحقة. ونفذت الولايات المتحدة حملة "الرعد القاصف" الشهيرة على فيتنام الشمالية من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٦٨، بهدف إكراه الفيتناميين الشماليين على التوقف عن إشعال الحرب في فيتنام الجنوبية والقبول بوجود فيتنام الجنوبية المستقلة^{١٥٨}، لكنها فشلت واستمرت الحرب.

وشن الاتحاد السوفيتي حملة قصف للمراكز السكانية بأفغانستان بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٩ لإكراه الثوار الأفغان على إيقاف حربيهم على حكومة كابول المدعومة من السوفييت^{١٥٦}، لكن السوفييت، وليس الثوار، هم مَنْ خرجوا من الحرب في النهاية. وأخيرا، شنت الولايات المتحدة في أوائل ١٩٩١ هجوما جويا استراتيجيا على العراق لإكراه صدام حسين على الانسحاب من الكويت التي احتلها جيشه في أغسطس ١٩٩٠^{١٥٧}، لكن حملة القصف فشلت في إكراه صدام حسين، واضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في النهاية لاستخدام القوات البرية لإنجاز مهمتهم. وتستحق هذه الحملة وقفة تأمل؛ لأن الولايات المتحدة استخدمت استراتيجية قطع الرأس، حيث حاولت أن تقتل صدام من الجو وأن تعزله عن سكانه وقواته العسكرية في الكويت. لكنها فشلت من جميع النواحي^{١٥٨}.

لقد نجح الإكراه في أربع حالات تضمنت قوى صغرى، لكن يبدو أن القصف الاستراتيجي لعب دورا هامشيا في بلوغ تلك الغاية في هذه الحالات جميعها، ما عدا واحدة. فحين غزا الاتحاد السوفيتي فنلندا في الثلاثين من نوفمبر ١٩٣٩، شن القائد السوفيتي جوزيف ستالين حملة قصف متواضعة على المدن الفنلندية، قتلت حوالي ٦٥٠ مدنيا^{١٥٩}. لم تسهم حملة القصف كثيرا، بحسب الروايات جميعها، في قرار فنلندا بإيقاف الحرب في مارس ١٩٤٠ قبل أن يهزمها الجيش الأحمر ويغزوها. فقد خرجت فنلندا من الحرب؛ لأنها أدركت أن جيشها ضعيف ولن يتمكن في أي حال من الفوز بالحرب.

وقد حاولت الولايات المتحدة في الحرب الكورية أن تجبر كوريا الشمالية على ترك الحرب بمعاقتها من الجو^{١٦٠} عبر ثلاث حملات منفصلة. فركزت القاذفات الأمريكية، من أواخر يوليو ١٩٥٠ حتى أواخر أكتوبر ١٩٥٠، على قصف المراكز

الصناعية الخمسة الرئيسة بكوريا الشمالية. واستهدفت بين مايو وسبتمبر ١٩٥٢ عددا من المحطات الكهرومائية الكورية الشمالية، فضلا عن العاصمة الكورية الشمالية بيونج يانج. وضربت القاذفات الأمريكية السدود الكورية الشمالية بين مايو ويونيو ١٩٥٢ بهدف تدمير محصول الأرز وتجويع كوريا الشمالية حتى الاستسلام.

ونظرا لأن الهدنة التي أنهت الحرب لم توقع إلا في السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٣، فمؤكد أن حملتي العقاب الأوليين لم تفضا نهاية للحرب. وتؤكد الأدلة المتوفرة أن هاتين الحملتين لم تؤثرا على سلوك كوريا الشمالية بأية درجة. ورغم أن حملة تدمير محصول الأرز سبقت توقيع الهدنة مباشرة، فإن قصف السدود لم يدمر المحصول ولم يدفع كوريا الشمالية إلى حافة المجاعة. وإنما أجبرت كوريا الشمالية أخيرا على توقيع الهدنة بسبب التهديدات النووية من الرئيس دوايت أيزنهاور وبسبب إدراك أن الطرفين لم يكونا يجمعان بين القوة والإرادة الضروريتين لتغيير الوضع على الأرض. معنى ذلك بإيجاز أن العقاب الجوي التقليدي لم يتسبب في هذا الإكراه الناجح.

وإضافة إلى حملة "الرعد القاصف" الفاشلة على فيتنام الشمالية (١٩٦٥-١٩٦٨)، شنت الولايات المتحدة عليها أيضا حملة القصف "الخطوط الخلفية" Linebacker في عام ١٩٧٢^(١١). وفي النهاية وقعت فيتنام الشمالية في أوائل عام ١٩٧٣ اتفاقا لوقف إطلاق النار سمح للولايات المتحدة بالانسحاب من الحرب وأخّر الهجوم البري الفيتنامي الشمالي على جنوب فيتنام. ورغم أننا هنا أمام حالة إكراه ناجح نظريا، إلا أن الاتفاقية لم تود إلا إلى تأخير النصر النهائي لفيتنام الشمالية على فيتنام الجنوبية إلى عام ١٩٧٥. ولم يلعب القصف الاستراتيجي دورا كبيرا في دفع فيتنام الشمالية إلى قبول وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة.

لم توقع القاذفات الأمريكية، على خلاف الفهم الشعبي في ذلك الوقت، عقابا مزلزلا بالسكان المدنيين بفيتنام الشمالية. فلم تقتل الحملة الجوية لعام ١٩٧٢ إلا حوالي ثلاثة عشر ألف فيتنامي شمالي، وهو عقاب لم يكن من شأنه أبدا أن يدفع عدوا مصمما مثل فيتنام الشمالية إلى الاستسلام للمطالب الأمريكية^{١٣١}. وكان السبب الرئيس الذي دفع فيتنام الشمالية لوقف إطلاق النار في يناير ١٩٧٣ هو أن القوات الجوية الأمريكية أحبطت هجوما برييا فيتناميا شماليا في ربيع ١٩٧٢، ما أوجد دافعا قويا لدى فيتنام الشمالية لتسهيل انسحاب سريع لكل القوات الأمريكية من فيتنام قبل تنفيذ هجوم آخر. وهذا هو ما فعله توقيع وقف إطلاق النار، حيث حققت فيتنام الشمالية بعد عامين نصرا عسكريا كاملا على فيتنام الجنوبية التي خاضت آخر معاركها بدون مساعدة القوات الجوية الأمريكية.

ربما تبدو الحرب الأخيرة التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على يوغوسلافيا للوهلة الأولى الحالة الأكيدة التي أدت فيها القوات الجوية الاستراتيجية وحدها إلى إكراه الخصم على الاستسلام^{١٣٢}. بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها قصف يوغوسلافيا في الرابع والعشرين من مارس ١٩٩٩ بهدف إكراه الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش على التوقف عن قمع السكان الألبان في منطقة كوسوفو والسماح بدخول قوات الحلف إلى تلك المنطقة. استمرت الحملة الجوية سبعة أيام، واستسلم ميلوسوفيتش لمطالب الحلف في الثامن من يونيو ١٩٩٩. لم يشن الحلف هجوما برييا على كوسوفو، رغم أن جيش تحرير كوسوفو الثائر كان يناوش القوات البرية اليوغوسلافية على مدار الحملة.

ولا تتوفر أدلة كثيرة حول ما دفع ميلوسوفيتش للاستسلام، لكن يبدو جليا أن القصف لم يقترب من تركيع يوغوسلافيا وأن القصف وحده لم يكن المستول عن

النتيجة^(٦٤). وكانت حملة القصف محدودة النطاق في بادئ الأمر، لأن قادة الحلف كانوا يعتقدون أن ميلوسوفيتش سيستسلم بعد أيام قليلة من بدء عقاب خفيف من الجو. ورغم أن الحلف كُفّ الحرب الجوية حين ثبت فشل هذه المقاربة إلا أنه لم تكن عنده الإرادة السياسية لإنزال عقاب موجه يوغوسلافيا. ولذلك كانت قاذفات الحلف تقطع مسافات طويلة لكي تتجنب قتل المدنيين اليوغوسلافيين وهي تضرب عددا محدودا من الأهداف الاقتصادية والسياسية في يوغوسلافيا. ولذلك لم تقتل حملة القصف إلا حوالي خمسمائة مدني^(٦٥). ليس غريبا لذلك ألا توجد أدلة على أن ميلوسوفيتش استسلم بسبب ضغط من شعبه لإنهاء معاناتهم.

يبدو أن ثمة عوامل مختلفة تفسر قرار ميلوسوفيتش بالاستسلام لمطالب حلف شمال الأطلسي، ربما كان التهديد بمزيد من العقاب الجوي واحدا منها، فضلا عن عاملين آخرين لم يكونا أقل أهمية. أولا بدأ الحلف في التحضير لهجوم بري واسع على يوغوسلافيا، حيث أرسلت إدارة الرئيس كلنتون في أواخر شهر مايو رسالة إلى ميلوسوفيتش عن طريق الروس مؤداها أن الحلف سيرسل قوات برية قريبا إلى كوسوفو إذا لم يستسلم. والعامل الثاني هو أن روسيا حليف يوغوسلافيا الرئيس الذي عارض الحرب بشدة اصطف بجانب الحلفاء فعليا في أوائل يونيو للضغط على ميلوسوفيتش لإنهاء النزاع فوراً. كما خفف الحلفاء مطالبهم قليلا لتكون التسوية مرضية للقائد اليوغوسلافي. معنى ذلك أن حملة العقاب لم تنتج وحدها النصر على يوغوسلافيا، رغم أنها تبرز كأحد العوامل المهمة.

تدعم الأدلة المستمدة من تلك الحالات الأربع عشرة الاستنتاجات التالية حول جدوى القصف الاستراتيجي. أولا، لا يستطيع القصف الاستراتيجي وحده أن يجبر العدو على الاستسلام. فباستثناء حالة يوغوسلافيا، لم تحاول قوة عظمى (أو تحالف

من القوى العظمى) أبدا أن تريح حربا بالاعتماد على قوتها الجوية فقط، وحتى في تلك الحالة هدد حلف شمال الأطلسي أخيرا بهجوم بري لإكراه ميلوسوفيتش على الاستسلام. لقد وظف القصف الاستراتيجي منذ البداية بالتزامن مع القوات البرية في الحالات الثلاث عشرة الأخرى. يوضح هذا السجل عدم جدوى الاعتماد على القصف الاستراتيجي وحده. كما لا توجد أدلة على أن حملات القصف الماضية أثرت على نتيجة الحرب بدرجة كبيرة تشير إلى أن القصف الاستراتيجي وحده يستطيع أن يرغم قوة عظمى أخرى على الاستسلام. وحتى حين استخدم القصف الاستراتيجي جنبا إلى جنب مع القوات البرية، يبين السجل التاريخي أن القصف الاستراتيجي ربما لعب دورا رئيسا في تشكيل النتيجة مرة واحدة فقط. معنى ذلك أن القصف الاستراتيجي لا يستطيع وحده أن يجبر دولة على الاستسلام.

لاحظ أنه في تسع من الحالات الأربع عشرة ربحت القوة العظمى التي تستخدم القوات الجوية الاستراتيجية الحرب. وفي ثلاث من هذه الحالات التسع لم ينجح المتصر في إكراه خصمه، بل اضطر لأن يهزمه على الأرض: إيطاليا ضد إثيوبيا والحلفاء ضد ألمانيا النازية والولايات المتحدة ضد العراق. وفي الحالات الست الباقية نجحت القوة العظمى التي تستخدم القوات الجوية الاستراتيجية في إكراه خصمها على الاستسلام. لكن القصف الاستراتيجي، مع ذلك، لم يلعب إلا دورا تابعا في تقرير نتيجة خمس من تلك الحالات الست: الولايات المتحدة ضد اليابان، والاتحاد السوفيتي ضد فنلندا، والحلفاء ضد إيطاليا، والولايات المتحدة ضد كوريا وفيتنام (١٩٧٢). وكانت القوات البرية هي المفتاح إلى النصر في كل حالة، مع أن الحصار أيضا كان مكونا أساسيا للنجاح في الحالة الأمريكية-اليابانية.

وتعد الحرب على كوسوفو الحالة الوحيدة التي يبدو فيها أن القصف الاستراتيجي لعب دوراً رئيساً في تحقيق الإكراه الناجح. لكن تلك الحالة لا ترقى لأن تكون سبباً للتفاؤل حول جدوى القوات الجوية المستقلة. فقد كانت يوغوسلافيا قوة صغيرة ضعيفة جداً تحارب وحلها الولايات المتحدة الهائلة وحلفاءها الأوروبيين، فضلاً عن عوامل أخرى بجانب حملة القصف حملت ميلوسوفيتش على الرضوخ لمطالب حلف شمال الأطلسي.

يشمل الدرس الثاني الذي نتعلمه من السجل التاريخي في أن القصف الاستراتيجي نادراً ما يضعف جيش العدو، ولذلك لا يسهم بقوة في نجاح الحملة الأرضية. ففي الحرب العالمية الثانية ساعدت القوات الجوية المستقلة القوى العظمى أحياناً في حسم حروب استنزاف طويلة ضد قوى عظمى منافسة، لكنها لم تلعب غير دور مساعد في تلك الانتصارات. وفي العصر النووي استخدمت القوى العظمى تلك الآلة الإكراهية ضد القوى الصغرى فقط، وليس ضد قوى عظمى أخرى. لكن القصف الاستراتيجي لم يكن أكثر فعالية مع الدول الأضعف منه مع القوى العظمى الأخرى. بإيجاز من غير المرجح أن ينجح القصف في إكراه خصم على الاستسلام. أسباب فشل حملات القصف الاستراتيجي

إن الأسباب التي تحول دون جدوى القصف الاستراتيجي هي الأسباب عينها التي تجعل الحصار يفشل عادة في إكراه الخصم، وهي أن السكان المدنيين يستطيعون أن يمتصوا ألماً وحرماناً هائلين دون أن يثربوا على حكوماتهم. يلخص العالم السياسي روبرت بيب Robert Pape الأدلة التاريخية المتعلقة بالعقاب الجوي والثورة الشعبية بإيجاز مفيد بالقول: "على مدى أكثر من خمسة وسبعين عاماً يخفل سجل القوات الجوية بمحاولات لتغيير سلوك الدول بمهاجمة أعداد كبيرة من المدنيين أو التهديد بذلك. والاستنتاج الحاسم من هذه الحملات هو أن الهجوم الجوي لا يحمل المواطنين

على الثورة على حكوماتهم. ... ففي الحملات الجوية الاستراتيجية الكبرى التي تزيد عن ثلاثين حملة منذ إدخال القوات الجوية لم تنجح القوات الجوية في حمل الجماهير على الخروج إلى الشوارع للمطالبة بأي شيء^{١٦٣}. علاوة على أن الاقتصادات الصناعية الحديثة ليست أبنة هشة يمكن تدميرها بسهولة، ولو حتى بهجمات جوية هائلة. وبإعادة صياغة كلام آدم سميث نقول إن هناك مجالا لإصلاح الضرر في اقتصادات القوى العظمى. وتكون استراتيجية الاستهداف أقل ضررا على القوى الصغرى بسبب صغر قواعدها الصناعية.

لكن ماذا عن استراتيجية قطع الرأس؟ لقد فشلت هذه الاستراتيجية مع العراق في عام ١٩٩١. كما فشلت في ثلاث مناسبات أخرى لم ترد في المناقشة السابقة؛ لأنها عمليات هجومية محدودة النطاق. ففي الرابع عشر من أبريل ١٩٨٦ قصفت الولايات المتحدة خيمة معمر القذافي، فقتلت الابنة الصغرى للزعيم الليبي فيما نجا القذافي نفسه. وثمة اعتقاد واسع الانتشار بأن الضجير الإرهابي لطائرة بان أمريكان ١٠٣ فوق اسكتلندا بعد عامين كان انتقاما لتلك المحاولة الفاشلة لاغتيال القذافي. وفي الحادي والعشرين من أبريل ١٩٩٦ استهدف الروس قائد القوات الثائرة في إقليم الشيشان جوهر دودايف وقتلوه، بهدف إكراه الشيشانيين على إنهاء حربهم الانفصالية مع روسيا بشروط ترضي الكرملين. لكن الثوار تعهدوا بالانتقام لموت دودايف، وبعد أشهر قليلة (في أغسطس ١٩٩٦) أخرجت القوات الروسية بالقوة من الشيشان. وأخيرا نفذت الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٩٨ قصفا قصيرا على العراق لمدة أربعة أيام تحت اسم "عملية ثعلب الصحراء" لقتل صدام حسين، لكنها فشلت^{١٦٧}.

إن استراتيجية قطع الرأس غير واقعية بالمرّة^{١٦٨}. فرغم حالة دودايف، يكون من الصعب جدا في زمن الحرب أن تحدد مكان القائد السياسي للدولة المعادية وأن تقتله.

وحتى إذا نجح فصل الرأس، فمن غير الوارد أن تكون سياسة الوريث مختلفة جوهرياً عن سياسة سلفه المقتول. تستند هذه الاستراتيجية إلى الاعتقاد الأمريكي الثابت بأن الدول العدوانية تتكون من مواطنين طيبين يحكمهم قادة أشرار. فكل ما عليك هو أن تقضي على القائد الشرير، وساعتها ستكون الغلبة لقوى الخير وتنتهي الحرب سريعاً. لكنها ليست استراتيجية واعدة، ذلك لأن قتل قائد معين لا يضمن ألا يحل أحد مساعديه المقربين محله. فلو نجح الحلفاء - جدلاً - في قتل أدولف هتلر، فرمما حل محله مارتن بورمان Martin Bormann أو هيرمان جيورنغ Hermann Goering، وليس أحدهما أفضل حالاً من هتلر. علاوة على أن القادة الأشرار، من نوعية هتلر، يتمتعون عادة بتأييد شعبي واسع، ليس لأنهم يمثلون أحياناً وجهات نظر مجتمعهم وحسب، بل أيضاً لأن النزعة القومية تقوي الروابط بين القادة السياسيين وشعوبهم في زمن الحرب، حين يكون الجميع متحدين في وجه تهديد خارجي قوي^{١٩١}.

كما أن الاستراتيجية التي تحاول عزل القيادة السياسية عن شعبها لا تقل شططاً. فثمة قنوات متعددة يستطيع القادة من خلالها أن يتواصلوا مع شعوبهم، ومن المستحيل أن تدمر القوات الجوية هذه القنوات جميعاً مرة واحدة وأن تبقّيها على تلك الحال لفترة طويلة. فقد تكون القاذفات مثلاً مهيأة لتدمير الانصالات عن بعد، لكنها غير مهيأة لضرب الصحف. كما أنها غير مهيأة أيضاً لتدمير الشرطة السرية وأدوات القمع الأخرى. وأخيراً فإن دفع انقلابات عسكرية تأتي بقيادة متعاونين في الدول المعادية في زمن الحرب مهمة شبه مستحيلة.

ولا يقل عزل القائد السياسي عن قواته العسكرية صعوبة. فالمفتاح إلى نجاح هذه الاستراتيجية يتمثل في قطع خطوط الاتصال بين ساحات المعارك والقيادة السياسية. لكن ثمة سببين يحكمان على هذه الاستراتيجية بالفشل. أولاً، يمتلك القادة قنوات

متعددة للتواصل مع جيوشهم وشعوبهم، ولا تستطيع القاذفات أن تقطعها جميعا في اللحظة ذاتها أو أن تبقىها كذلك لوقت طويل. ثانيا، يستطيع القادة السياسيون القلقون من هذه المشكلة أن يفوضوا السلطة مقدما إلى القادة العسكريين الملائمين في حال انقطعت خطوط الاتصال. على سبيل المثال وضعت القوتان العظميان في أثناء الحرب الباردة خططا للتعامل مع تلك الحالة بسبب خوفهما من الفصل النووي للرأس.

يتضح من السجل التاريخي أن الحصار والقصف الاستراتيجي يؤثران على نتيجة حروب القوى العظمى من حين لآخر، لكنهما لا يلعبان دورا حاسما في تقرير النتيجة النهائية. فالجيوش والقوات الجوية والبحرية التي تساندها هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تحديد الطرف الذي يربح حروب القوى العظمى. والقوة البرية هي النوع الأقوى بين القوات العسكرية التقليدية المتاحة للدول^{٧١}. ومن النادر أن تُحسم حروب القوى العظمى بالدرجة الأولى بغير الجيوش البرية على ساحات المعارك. ورغم أننا عرضنا التاريخ المرتبط بتلك الادعاءات في الأقسام والفصول السابقة، فإن العرض العام الموجز التالي لحروب القوى العظمى منذ عام ١٧٩٢ يوضح أن الحروب تحسم على الأرض.

التأثير المهم للجيوش

وقعت عشر حروب بين القوى العظمى خلال القرنين الماضيين، كان ثلاث منها حروبا مركزية تورطت فيها كل القوى العظمى، وهي الحروب الثورية الفرنسية والتابليونية (١٧٩٢-١٨١٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وقد تضمنت الأخيرة نزاعات متمايزة في آسيا وأوروبا.

خاضت فرنسا بعد الثورة الفرنسية سلسلة حروب على مدى ثلاثة وعشرين عاما ضد تحالفات مختلفة من القوى العظمى الأوروبية، ضمت النمسا وبروسيا وروسيا

والمملكة المتحدة. وكانت نتيجة الحملات كلها تقريبا تقررها المعارك بين الجيوش المتنافسة، وليس المعارك البحرية. انظر مثلا تأثير معركة ترافالجار Trafalgar البحرية الشهيرة على مسار الحرب. فقد ألحق الأسطول البريطاني هزيمة ساحقة بالأسطول الفرنسي في ذلك الاشتباك في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٨٠٥، بعد يوم واحد من فوز نابليون الكبير على النمسا في معركة أولم Ulm. لكن انتصار بريطانيا في البحر لم يؤثر على حظوظ نابليون، حتى أن جيوش نابليون حققت على مدار العامين التاليين أعظم انتصاراتها بهزيمة النمساويين والروس في أوسترتز Austerlitz (١٨٠٥) والبروسيين في جينا Jena وأورستات Auerstadt (١٨٠٦) والروس في فريدلاند Friedland (١٨٠٧)^[٧١].

كما حاصرت المملكة المتحدة القارة الأوروبية، وحاصر نابليون المملكة المتحدة. لكن أحدا من الحصارين لم يؤثر على نتيجة الحرب بدرجة كبيرة. فاضطرت المملكة المتحدة في النهاية لأن ترسل جيشا إلى القارة الأوروبية لقتال جيش نابليون في أسبانيا. فكان الجيش البريطاني، ومن قبله الجيش الروسي هو الذي دمر الجيش الفرنسي في أعماق روسيا في عام ١٨١٢ وأخرج نابليون من المشهد.

كان توازن القوة البرية أيضا المحدد الرئيس للنصر في الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا تقرر نتيجة الحرب بالمعارك الطويلة والمكلفة على الجبهة الشرقية بين الجيشين الألماني والروسي، وعلى الجبهة الغربية بين القوات الألمانية وقوات الحلفاء (البريطانية والفرنسية والأمريكية). وحقق الألمان نصرا مذهلا في الشرق في أكتوبر ١٩١٧، حين انهيار الجيش الروسي وخرجت روسيا من الحرب. واستنسخ الألمان ذلك العمل العظيم تقريبا على الجبهة الغربية في ربيع ١٩١٨، لكن الجيوش البريطانية والفرنسية والأمريكية تعافت سريعا، وبعدها بقليل تفكك الجيش الألماني، وبذلك انتهت الحرب

في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨. ولم يلعب القصف الاستراتيجي أي دور في تقرير النتيجة النهائية. صحيح أن الحصار الإنجليزي-الأمريكي لألمانيا أسهم في النصر بالتأكيد، لكنه كان عاملاً ثانوياً. فقد حُسمت "الحرب الكبرى"، كما سميت لاحقاً، بالدرجة الأولى ملايين الجنود على الجانبين كليهما، قاتلوا وقُتلوا في أغلب الأحيان في معارك دامية في أماكن مثل فيردون Verdun وتاننبرج Tannenberg وباشنديل Passchendaele وسوم Somme.

والمعارك التي خاضتها الجيوش البرية المتنافسة مدعومة بقواتها الجوية والبحرية هي التي قررت نتيجة الحرب العالمية الثانية في أوروبا بالدرجة الأولى. فالقوات البرية النازية كانت المسؤولة تحديداً عن الموجة العارمة للانتصارات الألمانية المبكرة: على بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، وفرنسا والمملكة المتحدة بين مايو ويونيو ١٩٤٠، وعلى الاتحاد السوفيتي بين يونيو وديسمبر ١٩٤١. لكن المد انقلب على الرايخ الثالث في أوائل عام ١٩٤٢، وبحلول شهر مايو ١٩٤٥ رحل هتلر واستسلم خلفاؤه بدون شروط. لقد تعرض الألمان لضربات موجعة في ساحات المعارك، في المقام الأول على الجبهة الشرقية أمام الجيش الأحمر الذي فقد ثمانية ملايين جندي في الحرب، لكنه استطاع أن يلحق بالألمان ثلاثة على الأقل من كل أربع إصابات في زمن الحرب^{٣٦}. وساعد الجيشان البريطاني والأمريكي أيضاً في إضعاف الفيرماخت، لكن دورهما كان أصغر كثيراً من دور الجيش السوفيتي، وذلك بالدرجة الأولى لأنهما لم ينزلا على الأراضي الفرنسية حتى يونيو ١٩٤٤، أي قبل أقل من عام من انتهاء الحرب.

لقد فشلت حملة القصف الاستراتيجي التي نفذها الحلفاء في شل الاقتصاد الألماني حتى أوائل عام ١٩٤٥، حين حُسمت نتيجة الحرب على الأرض. فالقوات الجوية وحدها لم تدمر القاعدة الصناعية الألمانية، بل لعبت جيوش الحلفاء التي

أطبقت على الرايخ الثالث الدور الرئيس في ذلك العمل. وفرضت القوات البحرية البريطانية والأمريكية حصارا على الرايخ الثالث، لكن تأثيره هو الآخر كان متواضعا على نتيجة الحرب. بإيجاز تمثل الطريقة الوحيدة لهزيمة قوة قارية هائلة مثل ألمانيا النازية في تدمير جيشها في معارك برية دامية وغزوها. ربما يساعد الحصار والقصف الاستراتيجي بعض الشيء، لكن تأثيرهما يقتصر بالدرجة الأولى على الأطراف.

يعتقد الأمريكيون أن النصف الآسيوي من الحرب العالمية الثانية بدأ عندما هوجم بيرل هاربور في السابع من ديسمبر ١٩٤١. لكن اليابان كانت دولة عدوانية في آسيا منذ عام ١٩٣١ واحتلت منشوريا ومعظم شمال الصين وأجزاء من الهند الصينية قبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب. وقد أسرع الجيش الياباني بعد بيرل هاربور مباشرة إلى غزو معظم جنوب شرق آسيا وكل الجزر تقريبا في النصف الغربي من المحيط الهادي. وكان جيش اليابان هو أدواتها الرئيسة للغزو، مع أن أسطولها كان ينقل الجيش غالبا إلى ميادين المعارك. ونفذت اليابان حملة قصف استراتيجي على الصين، لكنها فشلت فشلا ذريعا (كما ورد في موضع سابق من هذا الفصل). وبدأت اليابان أيضا في عام ١٩٣٨ في محاولة عزل الصين وبلغ ذروته في عام ١٩٤٢. ورغم ذلك ظلت جيوش الصين صامدة في ساحة المعركة ورفضت الاستسلام للعدو الياباني^{٣٣}. كانت القوة البرية - بإيجاز - هي الأساس لنجاحات اليابان العسكرية في الحرب العالمية الثانية.

انقلب المد على اليابان في يونيو ١٩٤٢، حين أحرز الأسطول الأمريكي نصرا منهلا على الأسطول الياباني في معركة ميدواي midway لمنتصف الطريق. وعلى مدى الأعوام الثلاثة التالية تضعفت قوة اليابان في حرب مطولة على جبهتين، واستسلمت أخيرا بدون شروط في أغسطس ١٩٤٥. وقد لعبت القوات البرية، كما

تأكد أنفا، دورا كبيرا في هزيمة اليابان. وكان حصار الأسطول الأمريكي لليابان عاملا حاسما في ذلك النزاع. كما أحدث القصف الحارق لليابان بالتأكيد، بما في ذلك هيروشيما و نجازاكي، معاناة كبيرة في المدن المستهدفة، لكنه لعب دورا متواضعا وحسب في هزيمة اليابان. وتعد الحرب العالمية الثانية حرب القوى العظمى الوحيدة في التاريخ الحديث التي لم تكن القوات البرية فيها المسئولة وحدها في المقام الأول عن تقرير النتيجة، والتي لعبت فيها إحدى الأدوات الإكراهيتين- القوات الجوية أو القوات البحرية- دورا أكبر من دور المساعد.

وقعت سبع حروب أخرى بين قوى عظمى خلال القرنين الماضيين: حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، وحرب توحيد إيطاليا (١٨٥٩)، والحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦)، والحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، والحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١)، والحرب السوفيتية-اليابانية (١٩٣٩). لم تتضمن أي من تلك الحالات قصفا استراتيجيا، وتضمنت الحرب الروسية-اليابانية وحدها دورا بحريا واضحا، رغم أن أحد الطرفين لم يحاصر الآخر. كان الهدف الرئيس للقوات البحرية المتنافسة هو السيطرة على البحر، وهو هدف استراتيجي مهم؛ لأن الطرف الذي يسيطر على البحر يمتلك ميزة في نقل قواته البرية حول مسرح العمليات^{٧٤}. وقد حسمت النزاعات السبعة كافة بين الجيوش المتحاربة على ساحات المعارك.

وأخيرا، فإن نتيجة النزاع المحتمل في أثناء الحرب الباردة كانت ستحسمها في المقام الأول الأحداث على الجبهة الرئيسة التي كان يمكن أن تشتبك فيها جيوش حلف شمال الأطلسي و جيوش حلف وارسو. مؤكدا أن القوات الجوية التكتيكية المساندة لتلك الجيوش كانت ستؤثر على التطورات على الأرض. لكن الحرب كان سيحسمها

بالدرجة الأولى أداء الجيوش المتحاربة على الأرض. ومؤكد أن أحدا من الطرفين لم يكن ليصعد حملة قصف استراتيجي ضد الآخر، وذلك بالدرجة الأولى لأن وصول الأسلحة النووية جعل تلك المهمة غير ذات أهمية. فضلا عن أنه لم تكن هناك إمكانية جدية لأن يستخدم الناتو القوة البحرية المستقلة لمصلحته، وذلك بالدرجة الأولى لأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يسهل حصاره كما حدث مع اليابان في الحرب العالمية الثانية^(٧٥). وكانت القواصات السوفيتية ستحاول بالتأكيد أن تقطع خطوط الاتصال البحرية بين الولايات المتحدة وأوروبا، لكنها كانت ستغفل بالتأكيد، كما فشل الألمان في الحربين العالميتين. وكما هي الحال مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية، كانت حرب الهيمنة مع الاتحاد السوفيتي ستحسمها الجيوش المتحاربة على الأرض.

القوة المانعة للمياه

ثمّة جانب مهم جدا للقوات البرية يستحق المزيد من التأمل، وهو وقوف المساحات المائية الواسعة في وجه قدرة الجيوش على إظهار القوة. لا تشكل المياه عادة عائقا أمام أسطول ينقل قواته البرية عبر المحيط وينزلها في دولة صليقة. في حين تتحول المياه إلى عائق حين يحاول الأسطول توصيل جيش إلى أرض تسيطر عليها وتدافع عنها قوة عظمى معادية. وذلك لأن القوات البحرية تكون ضعيفة جدا حين تنفذ عمليات برمائية ضد قوات قوية متمركزة على البر، حيث تعطي ميزة البر للأخيرة القدرة على إغراق الغزاة المنقولين بحرا. وعموما يكون الهجوم البري عبر حدود مشتركة أسهل في تنفيذه بكثير من الغزو من البحر. والجيوش التي يتحتم عليها أن تعبر مساحات مائية كبيرة لمهاجمة خصم جيد التسليح تكون قدرتها الهجومية محدودة دائما.

لماذا تعيق المياه الجيوش؟

إن المشكلة الأساسية التي تواجهها القوات البحرية حين تنفذ غزواً منقولاً بالبحر هي القيود الكبيرة على عدد القوات وكمية القوة النارية التي تستطيع الأساطيل أن تستخدمها في العمليات البرمائية^{٣٧١}. ولذلك يصعب على الأساطيل أن تنزل على شواطئ العدو قوات هجومية قوية بما يكفي للتغلب على القوات المدافعة. وتختلف طبيعة تلك المشكلة طبعاً من عصر الشراع إلى العصر الصناعي^{٣٧٢}.

قبل العقد السادس من القرن التاسع عشر، حين كانت السفن تتحرك بالشراع، كانت الأساطيل أقدر على الحركة من الجيوش، حيث كان على الجيوش أن تتعامل مع عوائق مثل الجبال والغابات والمستنقعات والصحاري، فضلاً عن عدم توفر طرق جيدة، ناهيك عن السكك الحديدية أو المركبات ذات المحركات. ولذلك كانت الجيوش المتمركزة على الأرض تتحرك ببطء، ما يعني أنها كانت تواجه صعوبة كبيرة في الدفاع عن السواحل ضد الغزو المنقول بحراً. وفي المقابل، كانت الأساطيل التي تسيطر على البحر تستطيع أن تتحرك بسرعة حول سطح المحيط وتنزل القوات على ساحل الخصم قبل أن يتمكن الجيش المتمركز على الأرض من الوصول إلى المكان لاعتراض الإنزال. ونظراً لأن الإنزال البرمائي كان سهلاً نسبياً في تنفيذه في عصر الشراع، فلم تلجأ القوى العظمى إلا نادراً إلى شن هجمات برمائية من أراضي إحداها على الأخرى، بل كانت تنفذ إنزالاً في مكان لا يتوفر للعدو فيه قوات كبيرة، علماً بأن الهجمات البرمائية تنفذ في أوروبا منذ تأسيس نظام الدول في عام ١٦٤٨ إلى أن بدأت السفن البخارية تحمل محل السفن الشراعية في منتصف القرن التاسع عشر.

ورغم السهولة النسبية لإنزال القوات على أرض العدو، فلم تكن الأساطيل تستطيع أن تضع قوات ضخمة على اليابسة وتساندها لفترات طويلة. فالأساطيل الشراعية كانت قدرتها على الحمل محدودة، وكانت لا تستطيع أن توفر الدعم

اللوجستي الذي تحتاجه القوات الغازية للبقاء على أرض معادية^{١٧٨}. ولم تكن الأساطيل كذلك تستطيع أن تأتي بالتعزيزات والمؤن الضرورية بسرعة. علاوة أن جيش العدو الذي يحارب على أرضه كان يستطيع أن يصل في النهاية إلى القوة البرمائية ويهزمها في المعركة. ولذلك لم تكن القوى العظمى في عصر الشراع تلجأ كثيراً إلى الإنزال البرمائي في أوروبا على أرض قوى عظمى معادية أو أرض تخضع لسيطرتها، حتى أنه لم يحدث إنزال من هذا النوع على مدى القرنين السابقين على اندلاع الحروب النابليونية في عام ١٧٩٢، رغم أن إحدى القوى العظمى الأوروبية كانت في حالة حرب دائمة ضد الأخرى في أثناء تلك الفترة الطويلة^{١٧٩}. وكان الإنزالان البرمائيان الوحيدان في أوروبا في عصر الشراع هما العملية الإنجليزية-الروسية في هولندا (١٧٩٩) والغزو البريطاني للبرتغال (١٨٠٨)، وفي الحالتين هزمت القوات المنقولة بحراً، كما سيرد فيما يلي.

ومع دخول الحرب عصر الصناعة في القرن التاسع عشر أصبحت عمليات الغزو البرمائي واسعة النطاق ممكنة أكثر من قبل، لكنها ظلت مهمة مهولة جداً حين تنفذ ضد خصم جيد التسليح^{١٨٠}. كان التطور الأنفع من منظور الغزاة هو أن الأساطيل البخارية الجديدة كانت قادرة على حمل أعداد ومعدات أكبر من الأساطيل الشراعية، وأنها لم تعد تعتمد على أهواء الرياح. ولذلك أصبحت الأساطيل البخارية قادرة على إنزال أعداد أكبر من القوات على شواطئ العدو ومساندتها لفترات أطول مما كان في استطاعة أسلافها. ولذلك حذر اللورد بالميرستون Palmerston في عام ١٨٤٥ من أن "الإبحار البخاري ضيق ذلك الذي كان يستعصي عبوره على القوات العسكرية (القنال الإنجليزي) إلى مجرد نهر يمكن عبوره بجسر بخاري^{١٨١}".

لقد بالغ بالمرستون كثيرا في تصوير تهديد الغزو الممكن للمملكة المتحدة، لأن ثمة تطورات تقنية أخرى حدثت كان من شأنها أن تقاوم القوات المنقولة بحرا، وتحديدًا جاء تطوير الطائرات والغواصات والألغام البحرية ليزيد صعوبة الوصول إلى شواطئ العدو، فيما جاء تطوير الطائرات والسكك الحديدية (ولاحقا الطرق الممهدة والشاحنات والدبابات) لتضعف احتمال النصر للقوات البرمائية بعد أن تُنزل إلى اليابسة.

وقد لعبت السكك الحديدية التي بدأت تنتشر عبر أوروبا والولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر دورا كبيرا في حروب الوحدة الألمانية ضد النمسا (١٨٦٦) وفرنسا (١٨٧٠-١٨٧١) وفي الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)^(٨٧). ولا تنضج القوات البرمائية من السكك الحديدية لأنها تتحرك عبر مساحات مائية واسعة، ولأن القوات المنقولة بحرا لا تستطيع أن تجلب السكك الحديدية معها، ولأنه يصعب الاستيلاء على السكك الحديدية للعدو واستخدامها على المدى القريب على الأقل. ولذلك تزيد السكك الحديدية قدرة الجيش المتمركز على الأرض على دحر القوات البرمائية، لأنها تمكن المدافع من حشد قوات ضخمة بسرعة في مواقع الإنزال أو بالقرب منها. كما تصل الجيوش المحمولة على القضبان إلى ساحات المعارك في حالة بدنية ممتازة، لأنها تتجنب الإجهاد والتمزق الذي ينتج عن الزحف على الأقدام. وتمثل السكك الحديدية، علاوة على ذلك، أداة ممتازة لمساندة جيش مشتبك في معركة مع قوة برمائية. ولهذه الأسباب نفسها أضاف تطوير الطرق المعبدة والمركبات ذات المحركات والمركبات الآلية في العقد الأول من القرن العشرين إلى ميزة الجيش المتمركز على الأرض ضد الغزاة المنقولين بحرا.

استخدمت الطائرات في القتال لأول مرة في العقد الثاني من القرن العشرين، لكن الأساطيل لم تشرع في تطوير حاملات طائرات يمكن استخدامها لدعم العمليات البرمائية إلا في العقدين الثالث والرابع من القرن^(٨٣). لكن الدولة الإقليمية التي تتعرض للهجوم تستفيد من القوات الجوية أكثر بكثير من استفادة القوات البرمائية منها، لأن الأرض تسع طائرات أكثر كثيرا من أي عدد من حاملات الطائرات^(٨٤). والدولة الإقليمية بذلك تكون بمثابة حاملة طائرات ضخمة تستطيع أن تسع أعدادا لانتهائية من الطائرات، في حين لا تسع حاملة الطائرات الفعلية إلا عددا محدودا من الطائرات. ولذلك فإذا تساوت العوامل الأخرى، تستطيع الدولة الإقليمية أن تسيطر على الجو وتستخدم تلك الميزة لقصف القوات البرمائية على الشواطئ أو حتى قبل أن تصل إلى الشواطئ. وتستطيع القوة المتقولة بحرا بالطبع أن تخفف هذه المشكلة إذا كان بإمكانها أن تعتمد على طائرات متمركزة على الأرض. على سبيل المثال كانت القوات المهاجمة في نورماندي في يونيو ١٩٤٤ تعتمد بشدة على الطائرات المتمركزة في إنجلترا.

تمتلك القوات الجوية المتمركزة على الأرض كذلك القدرة على إغراق الأسطول المعادي. فوضع القوات البحرية بالقرب من سواحل قوة عظمى تمتلك قوات جوية هائلة ينطوي على خطورة حقيقية. على سبيل المثال اقترحت قوافل الحلفاء المبحرة بين الموانئ البريطانية والأيسلندية وميناء مورمانسك السوفيتي من النرويج، بين شهري مارس وديسمبر ١٩٤٢، حيث كانت توجد قوات جوية ألمانية كبيرة. ألحقت تلك الطائرات الأرضية دمارا كبيرا بالقوافل حتى أواخر ١٩٤٢، حين ضعفت القوات الجوية الألمانية في المنطقة^(٨٥). ولذلك فحتى لو كان الأسطول يسيطر على البحر، فإنه لا يستطيع أن يقترب من دولة إقليمية إلا إذا كان يسيطر على الجو أيضا، وهو ما يصعب

تحقيقه بحاملات الطائرات وحدها، لأن القوات الجوية المتمركزة على الأرض تنفق عدديا عادة على القوات الجوية المتمركزة في البحر بهامش كبير.

واستخدمت الغواصات أيضا لأول مرة في الحرب العالمية الأولى، وبالدرجة الأولى من جانب ألمانيا ضد سفن الحلفاء التجارية في المياه المحيطة بالمملكة المتحدة وفي المحيط الأطلنطي^{١٨٦}. ورغم أن حملة الغواصات الألمانية فشلت في النهاية، فقد أثبتت أن قوة الغواصات الكبيرة تستطيع بسهولة نسبية أن تدمر السفن التجارية غير المحمية. وشكلت الغواصات الألمانية أيضا تهديدا هائلا على الأسطول السطحي البريطاني الذي قضى زمن الحرب في لعبة القط والفأر في بحر الشمال مع الأسطول الألماني، حتى استولى الخوف من الغواصات الألمانية على قادة الأسطول البريطاني، حتى داخل موانئ بلادهم. لكنهم كانوا أكثر خوفا من الإبحار إلى بحر الشمال والاقتراب من الساحل الألماني، حيث كانت الغواصات تختبئ في انتظارهم. يكتب المؤرخ البحري بول هالبيرن Paul Halpern أن "خطر الغواصات كان العامل الأول الذي جعل بحر الشمال بالنسبة لسفن القتال الكبرى بمثابة أرض محايدة بين نظم الخنادق المتقاتلة على الأرض. فكانت لا تخاطر بالإبحار فيه إلا لأغراض محددة^{١٨٧}". على أن تهديد الغواصات للسفن السطحية له مضامين مهمة على الأساطيل التي تنوي شن هجمات برمائية على سواحل الخصم، حيث يمكن للخصم الذي يمتلك قوة غواصات هائلة أن يفرق القوات المهاجمة قبل أن تصل إلى الشواطئ أو يفرق معظم الأسطول المهاجم بعد أن يكون قد أنزل القوات المهاجمة، ما يترك القوات المنقولة بحرا محاصرة على الشواطئ.

وأخيرا، فإن الألغام البحرية والمتفجرات المثبتة التي تظل تحت الماء وتنفجر حين تضربها السفن المارة تزيد من صعوبة غزو دولة إقليمية من البحر^{١٨٨}. وقد استخدمت

الأساطيل الألغام بطريقة فعالة لأول مرة في الحرب الأهلية الأمريكية، لكنها استُخدمت على نطاق واسع لأول مرة في الحرب العالمية الأولى. فزرع المتحاربون حوالي ٢٤٠٠٠٠ لغم بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، وحددت الألغام مسار الحرب بدرجة كبيرة^{١٤١}. وكانت السفن السطحية لا تستطيع أن تمر سالمة في مياه مليئة بالألغام، ولذلك كانت حقول الألغام تحتاج لأن تمشط أولا، وتلك مهمة صعبة، بل مستحيلة أحيانا، في زمن الحرب. ولذلك تستطيع الدولة الإقليمية أن تستخدم الألغام بفعالية للدفاع عن سواحلها ضد الغزو. على سبيل المثال، لغم العراق المياه المقابلة للساحل الكويتي قبل أن تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها في حشد القوات للغزو في حرب الخليج. وحين بدأت الحرب البرية في الرابع والعشرين من فبراير ١٩٩١، لم يقتحم جنود البحرية الأمريكية الشواطئ الكويتية، بل ظلوا على سفنهم في الخليج^{١٤٢}.

ورغم صعوبة نجاح العمليات البرمائية على أرض تخضع لسيطرة قوة عظمى، فإنها تكون عملية وممكنة في ظروف خاصة، وتحديدًا عندما تستخدم ضد قوة عظمى على شفا هزيمة ساحقة، وذلك بالدرجة الأولى لأن الضحية لا تمتلك الموارد الضرورية للدفاع عن نفسها. كما يمكن أن تنجح ضد قوى عظمى تدافع عن أراض شاسعة. ففي هذه الحالة تكون قوات المدافع متفرقة على منطقة واسعة، تاركة أراضيها عرضة للهجوم في مكان ما على المحيط، حيث تكون عمليات الإنزال البرمائي غير المعترضة ممكنة إذا كانت قوات الدولة العظمى المدافعة مشتتة، خاصة إذا كانت تخوض حربا على جبهتين، لأن جزءا كبيرا من قواتها سيكون مضطرا للبقاء على جبهة بعيدة عن الهجوم المنقول بحرا^{١٤٣}. وفي كل الحالات يجب أن تمتلك القوات الفائزة تفوقا جويا واضحا على مواقع الإنزال، بحيث تتمكن قواتها الجوية من تقديم دعم جوي عن قرب ومنع تعزيزات العدو من الوصول إلى تلك المنطقة الساحلية^{١٤٤}.

لكن إذا لم تتوفر تلك الظروف وكانت القوة العظمى المدافعة تستطيع أن تستخدم جزءا كبيرا من قوتها العسكرية ضد القوات البرمائية، فإن القوات البرية ستتمكن بالتأكيد من إلحاق هزيمة مدمرة بالغزاة المتقولين بحرا. ولذلك يصعب أن نجد في السجل التاريخي حالات لعمليات برمائية موجهة ضد قوة عظمى، إلا حين تتوفر الظروف الخاصة السابقة. فالهجوم من البحر على قوات برية قوية أمر نادر فعلا.

تاريخ العمليات البرمائية

إن مسحاً موجزاً لتاريخ عمليات الغزو المنقول بحرا يقدم أدلة وفيرة على القوة المانعة للمياه. فلا توجد حالة شنت فيها قوة عظمى هجوما برمائيا على أراضي قوة عظمى أخرى جيدة التسليح. قبل الحرب العالمية الأولى دافع بعض المخططين البحريين البريطانيين عن غزو ألمانيا من البحر في بداية اندلاع أية حرب أوروبية عامة^(١٣). لكن المخططين العسكريين والسياسيين المدنيين على حد سواء اعتبروا تلك الفكرة عملاً انتحارياً. وكان كوريت يعكس بالتأكيد التفكير السائد حينذاك حول هذه المسألة حين كتب في عام ١٩١١ أن "هزيمة أسطول العدو، كما يمكن أن نفعل، لن تلحق به ضرراً كبيراً، إذ لا بد أن نفتح الطريق للغزو، لكن القوى القارية الكبرى ستسخر من ذهابنا للغزو بمفردنا"^(١٤). ويبدو أن المستشار الألماني أوتو فون بسمارك فعل الشيء نفسه حين سأل حول طرق الرد إذا نزل الجيش البريطاني على السواحل الألمانية. ويقال إنه أجاب على نفسه بالقول بأنه يمكن "أن نطلب الشرطة المحلية لتعتقل هذا الجيش"^(١٥). لم تفكر المملكة المتحدة جدلياً في غزو ألمانيا، سواء قبل أو بعد أن تندلع الحرب العالمية الأولى، لكنها أرسلت جيشها إلى فرنسا، حيث أخذ مكانه على الجبهة الغربية بجانب الجيش الفرنسي. واتبعت المملكة المتحدة استراتيجية مماثلة بعد أن غزت ألمانيا بولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩.

ولم تفكر الولايات المتحدة وحلفاؤها جديا في أثناء الحرب الباردة في شن هجوم برمائي على الاتحاد السوفيتي^{١٧٦}. كما أدرك صناع السياسة الأمريكيون في أثناء الحرب الباردة أن الجيش السوفيتي لو اجتاحت أوروبا الغربية، سيكون من شبه المستحيل أن يشن الجيشان الأمريكي والبريطاني غزو نورمانديا جديدا للعودة إلى القارة الأوروبية^{١٧٧}. فمن المحتمل ألا يحارب الاتحاد السوفيتي على جبهتين، ولذلك سيتمكن من حشد أفضل فرقه كلها في فرنسا، فضلا عن استخدام قوات جوية هائلة ضد القوات الغازية.

لم يشهد التاريخ الحديث حالات هجوم برمائي على أراض خاضعة لسيطرة قوة عظمى إلا في ظل الظروف الخاصة التي حددناها قبل قليل. ففي أثناء الحروب الثورية الفرنسية والتابليونية (١٧٩٢-١٨١٥)، على سبيل المثال، نفذ الأسطول البريطاني إنزالين برمائيين وهجوم برمائي واحد على أراض خاضعة لسيطرة فرنسا. وفشل الإنزالان، ولجح الهجوم.

أنزلت بريطانيا العظمى وروسيا قوات برمائية في هولندا الخاضعة لفرنسا في السابع والعشرين من أغسطس ١٧٩٩^{١٧٨} بهدف إكراه فرنسا التي كانت متورطة في حرب مع الجيشين النمساوي والروسي في وسط أوروبا على خوض حرب على جبهتين. وبعد فترة قصيرة من إنزال القوات الإنجليزية-الروسية في هولندا لفتح الجبهة الثانية، ربحت فرنسا انتصارات كبرى على الجبهة الأخرى، ولذلك خرجت النمسا من الحرب، ما أعطى فرنسا القدرة على تركيز قوتها العسكرية ضد القوات الغازية التي كانت سيئة التجهيز والمؤن منذ البداية (كان ذلك في عصر الشراع). ومن أجل تجنب الكارثة أجرى الجيشان البريطاني والروسي تغييرا مفاجئا بمفادرة هولندا بحرا، لكنهم لم يتمكنوا من مفادرة القارة وأجبروا على الاستسلام للجيش الفرنسي في الثامن عشر من أكتوبر ١٧٩٩، بعد أقل من شهرين من الإنزال الأولي.

حدث الإنزال البرمائي الثاني على الساحل البرتغالي في أغسطس ١٨٠٨، حين كانت آلة نابليون العسكرية غارقة إلى الأذقان في أسبانيا المجاورة^{١٩٩}. كانت البرتغال حينذاك يسيطر عليها جيش فرنسي صغير وضعيف، ما مكن المملكة المتحدة من إنزال قوات على شريط ساحلي يسيطر عليه مقاتلون برتغاليون متعاونون. طردت القوة البريطانية الغازية الجيش الفرنسي من البرتغال، وتبعته إلى أسبانيا لتشترك مع الجيوش الفرنسية الرئيسية على شبه الجزيرة الأيبيرية. وألحقت قوات نابليون هزيمة كبيرة بالجيش البريطاني الذي اضطر للجلاء عن أسبانيا عن طريق البحر في يناير ١٨٠٩، بعد ستة أشهر من الإنزال في البرتغال^{٢٠٠}. وفي الحالتين كليهما كان الإنزال الأولي ممكناً؛ لأن الجزء الأكبر من القوات الفرنسية كان متورطاً في مكان آخر ولأن الأسطول البريطاني تمكن من إيجاد مواقع إنزال آمنة. لكن بمجرد أن واجهت القوات البرمائية قوات فرنسية قوية حتى كانت تهرب سريماً إلى الشواطئ.

شن الجيش البريطاني هجوماً برمائياً ناجحاً ضد القوات الفرنسية في أبي قير المصرية في الثامن من مارس ١٨٠١. ولم يكن المدافعون في حقيقة الأمر غير بقايا الجيش الذي ذهب به نابليون إلى مصر في صيف ١٧٩٨^{٢٠١}. وبعدها بوقت قصير قطع الأسطول البريطاني خطوط الاتصال بين هذا الجيش وأوروبا، ما حكم عليه بالدمار. أدرك نابليون الموقف الاستراتيجي المنعزل، فتسلل عائداً إلى فرنسا في أغسطس ١٧٩٨. وهكذا فحين غزت بريطانيا مصر في عام ١٨٠١، كانت القوات الفرنسية هناك تحتضر تحت حصار بدأ قبل ثلاثة أعوام تقريباً وكانت غير مهياً لخوض حرب، علاوة على أنها كانت تحت قيادة تفتقر تماماً إلى الكفاءة. ولذلك واجهت القوات البريطانية المهاجمة خصماً أقل قوة في مصر. بل إن الجيش الفرنسي لم يذلل جهداً للدفاع عن الشواطئ في أبي قير، وأدى بشكل سيئ في معارك لاحقة مع القوات البريطانية. وأعلنت القوات الفرنسية في مصر استسلامها في الثاني من سبتمبر ١٨٠١.

تعد حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) إحدى حالتين في كل التاريخ الحديث قامت فيهما قوة عظمى بغزو أراضي قوة عظمى أخرى من البحر (الحالة الأخرى هي غزو الحلفاء لصقلية في يوليو ١٩٤٣). ففي سبتمبر ١٨٥٤ نزل حوالي ٥٣٠٠٠ جندي بريطاني وفرنسي على شبه جزيرة القرم، ذلك الجزء البعيد من الأراضي الروسية الناتئ على البحر الأسود^(١٠٠) بهدف تحدي السيطرة الروسية على البحر الأسود بالاستيلاء على القاعدة البحرية الروسية في سيفاستوبول Sevastopol التي كان يدافع عنها حوالي ٤٥٠٠٠ جندي روسي^(١٠١). كانت العملية إنزالاً برماتياً، وليس هجوماً برماتياً. نزلت القوات الإنجليزية-الفرنسية على بعد حوالي خمسين ميلاً شمال سيفاستوبول، حيث لم تواجه أية مقاومة روسية حتى أقامت رأس جسر ساحلي وتحركت داخل البلاد. ورغم الحماقة البريطانية والفرنسية الواضحة، سقطت سيفاستوبول في سبتمبر ١٨٥٥، وخسرت روسيا الحرب بعدها بوقت قصير، ووقعت معاهدة سلام في باريس في أوائل عام ١٨٥٦.

لغة ظروف استثنائية تفسر حالة القرم. أولاً، هددت المملكة المتحدة وفرنسا روسيا على مسرحين متباعدين تماماً: بحر البلطيق والبحر الأسود. ولأن بحر البلطيق كان قريباً من مدن روسيا الرئيسة ولأن البحر الأسود كان بعيداً عنها، فقد احتفظت روسيا بمعظم جيشها بالقرب من بحر البلطيق. ولذلك فحتى بعد أن نزلت القوات البريطانية والفرنسية في شبه جزيرة القرم، لم تتحرك القوات الروسية في منطقة البلطيق من مكانها. ثانياً، أدت إمكانية وقوع هجوم ثمساوي على بولندا إلى تجميد قوات روسية أخرى كان يمكن لولا ذلك أن ترسل إلى شبه جزيرة القرم. ثالثاً، كانت شبكة النقل والاتصالات الروسية في منتصف القرن التاسع عشر بدائية، ولذلك كان يصعب على روسيا أن تقوم قواتها في سيفاستوبول. وفي ذلك كتب المارشال هيلموت فون

مولتك Helmuth von Moltke مهندس الانتصارات البروسية على النمسا (١٨٦٦) وفرنسا (١٨٧٠-١٨٧١) أن روسيا لو كانت تمتلك خطا حديديا إلى سيفاستوبول في عام ١٨٥٦، لربما اختلفت نتيجة الحرب^{١١٣}. فضلا عن أن أهداف المملكة المتحدة وفرنسا كانت محدودة في شبه جزيرة القرم، إذ لم تهددا بتوسيع موطن قدمهما هناك، ولم تهددا بالتأكيد بالتحرك شمالا لإنزال هزيمة حاسمة بروسيا. فالهجوم البريطاني والفرنسي المنقول بحرا عبر بحر البلطيق كان من شأنه وحده أن يؤدي إلى هزيمة روسية كبرى. ولذلك احتفظت روسيا بقوات كافية في منطقة البلطيق لردع مثل هذا الهجوم.

لم تنفذ في الحرب العالمية الأولى عمليات غزو منقولة بحرا على أراض خاضعة لسيطرة ألمانيا أو أية قوة عظمى أخرى. وكانت حملة جاليبولي Gallipoli الكارثية العملية البرمائية الرئيسة الوحيدة في هذه الحرب^{١١٥}، وفيها حاولت قوة بريطانية وفرنسية أن تستولي على شبه جزيرة جاليبولي التي كانت جزءا من تركيا وكانت ذات أهمية كبيرة للوصول إلى البحر الأسود. لم تكن تركيا قوة عظمى، لكنها كانت متحالفة مع ألمانيا، رغم أن القوات الألمانية لم تكن تحارب مع الأتراك. ومع ذلك تمكن الأتراك من احتواء قوات الحلفاء المهاجمة في مواقع إنزالها وإكراهها في النهاية على الانسحاب بحرا من جاليبولي.

حدثت عمليات برمائية كثيرة في الحرب العالمية الثانية على أراض خاضعة لسيطرة قوى عظمى. فعلى المسرح الأوروبي شنت القوات البريطانية والأمريكية خمس هجمات رئيسة منقولة بحرا^{١١٦}. فغزت قوات الحلفاء صقلية في يوليو ١٩٤٣ حين كانت إيطاليا لا تزال في الحرب (كانت في طريقها إلى الهزيمة) ثم غزت الجزيرة الإيطالية ذاتها في سبتمبر ١٩٤٣ بعد أن خرجت إيطاليا من الحرب مباشرة^{١١٧}. وكانت عمليتا الغزو ناجحتين. وبعد غزو جنوب إيطاليا، أعد الحلفاء لغزو واسع النطاق في

أنزيو Anzio في يناير ١٩٤٤^{١٠٨} بهدف تطويق الجيش الألماني بإنزال قوة ضخمة منقولة بحرا على بعد حوالي خمسة وخمسين ميلا وراء الخطوط الألمانية. ورغم أن عملية الإنزال تمت بسهولة، فقد كان الفشل مآل عملية أنزيو، حيث جمد الفيرماخت القوات المهاجمة في مناطق إنزالها، وظلت فيها حتى بدأ الجيش الألماني في التراجع شمالا نحو روما. وحدث الغزو الأخير ضد القوات الألمانية التي كانت تحتل فرنسا، وهما غزو نورماندي في يونيو ١٩٤٤ وغزو جنوب فرنسا في أغسطس ١٩٤٤. وكلاهما نجح وأسهم في سقوط ألمانيا النازية^{١٠٩}.

سأترك أنزيو قليلا لأقول إن عمليات الهجوم المنقول بحرا الأربع الأخرى نجحت بالدرجة الأولى؛ لأن الحلفاء كانوا يتمتعون بتفوق جوي كاسح في كل حالة، ما يعني أن القوات الغازية وليس القوات المدافعة هي التي كانت تلقى مساعدة المدفعية الطائرة. وكانت قوات الحلفاء الجوية قادرة أيضا على اعتراض حركة التعزيزات الألمانية إلى مناطق الإنزال، ما وفر الوقت للحلفاء لحشد قواتهم قبل أن يشتبكوا مع وحدات الفيرماخت الرئيسية. علاوة على أن ألمانيا التي كانت تحتل إيطاليا وفرنسا وتدافع عنهما حين حدثت هذه العمليات كانت تحارب في جبهتين وكانت معظم قواتها مجمدة على الجبهة الشرقية^{١١٠}. وكذلك كان على الجيش الألماني في إيطاليا وفرنسا أن يغطي سواحل طويلة، ولذلك كان عليه أن يشتت قواته، ويتركها بذلك عرضة للاعتداءات البرمائية من الحلفاء التي تركزت في نقاط محددة على طول تلك السواحل. تخيل لو حدث غزو نورماندي ضد الفيرماخت وهو يسيطر على سماء فرنسا ولم يكن في حالة حرب مع الاتحاد السوفيتي، مؤكدا أن الحلفاء ما كانوا ليتجاسروا على غزو فرنسا.

نتج الإنزال الناجح في أنزيو عن هلمين العاملين عنهما، وهما التفوق الجوي الحاسم والمقاومة الألمانية المحدودة في مواقع الإنزال. لكن الحلفاء لم يتحركوا بسرعة

لاستغلال هذه الميزة الأولية وبحقنوا نجاحا مذهلا. فضلا عن بقاء الحلفاء في التحرك إلى داخل البلاد من مناطق إنزالهم، فشلت قواتهم الجوية في منع القيرماخت من نقل قوات هائلة إلى مناطق الإنزال، حيث تمكنوا من احتواء القوة الغازية. ولم يبذل الحلفاء جهدا لتوصيل تعزيزات لتضيق قوة الإنزال الأولية، وذلك بالدرجة الأولى لأن عملية أنزيو لم تكن مهمة كثيرا لنتيجة الحملة الإيطالية.

تندرج العمليات البرمائية في مسرح المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية في فئتين. نفذت اليابان على مدى الأشهر الستة التي تلت بيرل هاربور حوالي خمسين إنزالا وهجوما برمائيا في غرب المحيط الهادي على أراض تدافع عنها قوات بريطانية بالدرجة الأولى، وأخرى تدافع عنها قوات أمريكية^(١١١). وكان من بين أهداف اليابان: ماليزيا وبورنيو البريطانية وهونج كونج والفلبين وتيمور وجاوة وسومطرة وغينيا الجديدة على سبيل المثال للمحصر. وكانت هذه العمليات البرمائية كلها تقريبا ناجحة، ما أعطى اليابان إمبراطورية جزيرية شاسعة في منتصف عام ١٩٤٢. وقد نتجت نجاحات اليابان البرمائية عن الظروف الخاصة التي حددناها آنفا: التفوق الجوي على مواقع الإنزال، وعجز قوات الحلفاء الضعيفة والمعزولة عن الدفاع عن السواحل الطويلة المخصصة لها^(١١٢).

ونفذ الجيش الأمريكي اثنتين وخمسين عملية غزو برمائية على الجزر الخاضعة للسيطرة اليابانية في المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية^(١١٣). وكانت هذه الحملات أساسية لتدمير الإمبراطورية الجزيرية التي شيدتها اليابان في وقت سابق من الحرب بعملياتها البرمائية. كانت بعض عمليات الغزو الأمريكية محدودة في نطاقها، وكان كثير منها إنزالا بدون مقاومة. لكن ثمة عمليات أخرى، مثل عملية أوكيناوا، أصبحت دموية حين تحركت القوات الغازية إلى الداخل وواجهت مقاومة يابانية قوية. وتضمنت

بعض هذه العمليات، مثل تاراوا Tarawa وسايبان Saipan وأيو جيماء Iwo Jima، هجوما ضخما منقولا بالبحر على شواطئ بها دفاع قوي. وقد نجحت عمليات الغزو المنقولة بحرا، لكن لمن التصر كان باهظا أحيانا.

نتج هذا السجل الرائع جزئيا عن التفوق الجوي الأمريكي. يؤكد ذلك ما جاء في تقرير القصف الاستراتيجي الأمريكي: "كانت سلسلة عمليات الإنزال التي نفذناها ناجحة دائما؛ لأن الهيمنة الجوية كانت متحققة دائما في المنطقة المستهدفة قبل محاولة الإنزال"^{١١١}. كانت السيطرة على الجو تعني أن القوات الأمريكية الغازية يتولر لها دعم جوي قريب، بينما لا يتوفر ذلك للقوات اليابانية، ومكنت الولايات المتحدة كذلك من تركيز قواتها ضد جزر معينة على حافة الإمبراطورية اليابانية في المحيط الهادي وقطع تدفق المؤن والتعزيزات عن تلك النقاط الأمامية"^{١١٢}. "وبذلك أصبحت نقاط الدفاع اليابانية المحيطية مجرد حاميات معزولة محرومة من التعزيزات وعرضة للتدمير الفردي الكامل"^{١١٣}. علاوة على أن اليابان كانت تحارب على جبهتين وكان جزء صغير فقط من جيشها موجودا على تلك الجزر، فيما كان معظم جيشها موجودا على البر الآسيوي الرئيس وفي اليابان نفسها.

وأخيرا، ينبغي أن نضع في الحسبان أن الولايات المتحدة كانت تخطط لغزو اليابان حين انتهت الحرب العالمية الثانية في أغسطس ١٩٤٥. ولا شك في أن القوات الأمريكية المنقولة بحرا كانت ستهاجم جزر اليابان الرئيسة لو لم تستسلم، وأن الغزو كان سينجح.

كانت العمليات البرمائية على اليابان ممكنة في أواخر عام ١٩٤٥ لأن اليابان كانت قوة عظمى منهكة حتى الموت وما كان على القوات المهاجمة إلا أن تنفذ الضربة القاضية. فمن معركة ميدواي في يونيو ١٩٤٢ حتى الاستيلاء على أوكيناوا في يونيو

١٩٤٥ ، دمر الجيش الأمريكي القوات اليابانية في المحيط الهادي^{١١٧} . وبحلول صيف ١٩٤٥ كانت إمبراطورية اليابان في المحيط الهادي قد انهارت ، وكانت بقايا أسطولها القوي السابق عديمة الفائدة أمام الآلة العسكرية الأمريكية . وانهار الاقتصاد الياباني بحلول ربيع ١٩٤٥ ، مع أنه في بداية الحرب العالمية الثانية لم يكن يزيد في الحجم عن ثمن الاقتصاد الأمريكي^{١١٨} . وبحلول صيف ١٩٤٥ كانت القوات الجوية اليابانية قد دُمِرت تماما ، مثل قواتها البحرية ، ما أعطى الطائرات الأمريكية السيطرة على سماء اليابان . وتُرك الجيش ليدافع عن اليابان كلها . وهنا أيضا ابتسم الحظ للولايات المتحدة ، لأن أكثر من نصف وحدات اليابان البرية كانت مرابطة على البر الآسيوي الرئيس ، ولم يكن باستطاعتها التأثير على الغزو الأمريكي من مكانها^{١١٩} . بإيجاز كانت اليابان قوة عظمى بالاسم فقط بحلول صيف ١٩٤٥ ، ما جعل صناع السياسة الأمريكيين يؤيدون فكرة غزو اليابان . لكنهم مع ذلك كانوا ملتزمين بشدة بتجنب الهجوم البرمائي على اليابان نفسها خوفا من وقوع إصابات كبيرة في صفوف قواتهم^{١٢٠} .

القوى العظمى القارية في مقابل القوى العظمى الجزيرية

يبيّن السجل التاريخي بطريقة أخرى صعوبة مهاجمة أراضي قوة عظمى من البحر مقارنة بغزوها من البر . ويمكننا على وجه التحديد أن نميز بين الدول الجزيرية والقارية . الدولة الجزيرية *insular state* هي القوة العظمى الوحيدة على كتلة يابسة كبيرة تحيطها المياه من كل الجوانب . قد تكون هناك قوى عظمى أخرى على الكوكب ، لكن تفصلها عن الدولة الجزيرية مساحات مائية شاسعة . وتعد المملكة المتحدة واليابان مثالين واضحين للدول الجزيرية ، حيث تشغل كل واحدة منها جزيرة كبيرة قائمة بنفسها . والولايات المتحدة هي الأخرى قوة جزيرية ؛ لأنها القوة العظمى الوحيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي . أما الدولة القارية *continental state* ، في المقابل ، فهي

قوة عظمى تقع على يابسة شاسعة تشاركها فيها قوة عظمى أخرى واحدة أو أكثر. وفرنسا وألمانيا وروسيا أمثلة واضحة للدول القارية.

إن القوى العظمى الجزيرية لا يمكن أن تُهاجم إلا من المياه، فيما يمكن أن تُهاجم القوى القارية من البر ومن المياه، على فرض أنها ليست محاطة باليابسة من كل جانب^(١٢١). وبالنظر إلى القوة المانعة للمياه، يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون الدول الجزيرية أقل عرضة للغزو من الدول القارية، وأن الدول القارية تُغزى عبر البر أكثر منها عبر المياه. ولكي تختبر هذه الحجة، سترجع إلى السجل التاريخي لقوتين عظميين جزيريتين، هما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقوتين عظميين قاريتين، هما فرنسا وروسيا، مع التركيز على عدد المرات التي تعرضت كل منها للغزو، وطريق هذا الغزو: البر أم البحر.

كانت المملكة المتحدة حتى عام ١٩٤٥ قوة عظمى لأكثر من أربعة قرون، دخلت خلالها حروباً لا تحصى. لكنها على مدى تلك الفترة الطويلة لم تتعرض للغزو من جانب قوة عظمى أخرى، ناهيك عن قوة صغرى^(١٢٢). كان الخصوم بالتاكيد يهددون أحيانا بإرسال قوات غازية عبر القنال الإنجليزي، لكن أحدا منهم لم يرسل سفناً هجومية. على سبيل المثال، خططت أسبانيا لغزو إنجلترا في عام ١٥٨٨، لكن هزيمة الأسطول الأسباني في العام نفسه قبالة الساحل الإنجليزي قضت على القوات البحرية التي كان يفترض أن ترافق الجيش الأسباني عبر القنال الإنجليزي^(١٢٣). ومع أن كلا من نابليون وهتلر فكرا في غزو المملكة المتحدة، إلا أن أحدا منهما لم يحاول ذلك^(١٢٤).

وعلى نحو ما أوضح تاريخ المملكة المتحدة، لم تتعرض الولايات المتحدة للغزو منذ أن أصبحت قوة عظمى في عام ١٨٩٨^(١٢٥). شنت بريطانيا عددا من الهجمات

واسعة النطاق على الأراضي الأمريكية في أثناء حرب عام ١٨١٢، وهاجمت المكسيك تكساس في حرب عام ١٨٤٦-١٨٤٨. لكن تلك النزاعات وقعت قبل فترة طويلة من تحول الولايات المتحدة إلى قوة عظمى، رغم أن المملكة المتحدة والمكسيك لم تهددا بغزو الولايات المتحدة^{١٣٦}. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة لم تتعرض منذ أن أصبحت قوة عظمى في نهاية القرن التاسع عشر إلى تهديد جدي بالغزو. وربما تكون الولايات المتحدة أكثر قوة عظمى آمنة في التاريخ، وذلك يرجع بالدرجة الأولى لأنه يفصلها دائما عن القوى العظمى الأخرى خندقان مائيان عظيمان، هما المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي.

تبدو القصة مختلفة تماما حين نتحول إلى فرنسا وروسيا. فقد اجتاحت فرنسا جيوش معادية سبع مرات منذ عام ١٧٩٢ وتحول ثلاثة منها إلى غزو. ففي أثناء الحروب الثورية الفرنسية والناپليونية (١٨١٥-١٧٩٢) هاجمت الجيوش المعادية فرنسا في أربع مناسبات منفصلة (في أعوام ١٧٩٢ و ١٧٩٣ و ١٨١٣ و ١٨١٥) وأنزلت بناپليون أخيرا هزيمة فاصلة انتهت بالغزو الأخير. كما هزمت بروسيا فرنسا وغزتها في عامي ١٨٧٠-١٨٧١، وغزاها الجيش الألماني مرة أخرى في عام ١٩١٤، رغم أن فرنسا هربت بالكاد من الهزيمة في الحرب العالمية الأولى. وغزتها ألمانيا مرة أخرى في عام ١٩٤٠، بل واحتلتها لأعوام. جاءت القوات الغازية في المرات السبع جميعها عبر البر، ولم تغز فرنسا من البحر أبدا^{١٣٧}.

تعرضت روسيا- تلك الدولة القارية الأخرى - للغزو خمس مرات على مدى القرنين الماضيين. فقد دخل نابلليون موسكو في عام ١٨١٢، وهاجمت فرنسا والمملكة المتحدة شبه جزيرة القرم في عام ١٨٥٤. وهزم الجيش الألماني روسيا هزيمة ساحقة وغزاها في الحرب العالمية الأولى، وبعدها بقليل تعرض الاتحاد السوفيتي حديث النشأة

للفزو في عام ١٩٢١ من جانب بولندا التي لم تكن قوة عظمى. وغزاه الألمان مرة ثانية في صيف ١٩٤١، وكان هذا الفوز بداية لواحدة من أشد الحملات العسكرية في التاريخ المدون. جاء الغزاة جميعا عبر البر، باستثناء الهجوم الإنجليزي-الفرنسي في شبه جزيرة القرم^(١٢٨).

خلاصة القول إن القوتين العظميين الجزيريتين (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) لم تتعرضا للفزو أبدا، في حين تعرضت القوتان العظميان القاريان (فرنسا وروسيا) للفزو اثنتي عشرة مرة منذ عام ١٧٩٢. ودخل الغزاة لهاتين الدولتين القاريتين عبر البر في إحدى عشرة مرة، ومرة واحدة من البحر. والدرس الواضح هنا هو أن المساحات المائية الواسعة تجعل من غزو أراضٍ تدافع عنها قوة عظمى جيدة التسليح أمرا صعبا جدا على أي جيش.

ركزت المناقشة فيما سبق على القوات العسكرية التقليدية، وأكدت أن القوات البرية أهم كثيرا للنصر في حروب القوى العظمى من القوة البحرية المستقلة أو القوات الجوية الاستراتيجية. لكننا لم نقل شيئا عن تأثير الأسلحة النووية على القوة العسكرية.

الأسلحة النووية وتوازن القوة

تمثل الأسلحة النووية ثورة بالمعنى العسكري، لأنها تستطيع أن تُحدث مستويات غير مسبقة من الدمار في فترات قصيرة^(١٢٩). ففي أثناء معظم الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمتلكان القدرة على تدمير إحداها في ظرف أيام، إن لم يكن ساعات. لكن ليس لمة اتفاق حول الطريقة التي تؤثر بها الأسلحة النووية على سياسة القوى العظمى، وتوازن القوة تحديدا. يدفع البعض بأن الأسلحة النووية تقضي تماما على التنافس الأمني بين القوى العظمى، لأن الدول النووية لا تجرؤ إحداها على الهجوم على الأخرى خوفا من

الإبادة. ووفقا لهذا المنظور تصير المناقشة السابقة للقوة العسكرية التقليدية غير ذات أهمية في العصر النووي. لكن هناك من يدفعون بالحجة المقابلة، وهي أن الأسلحة النووية نظرا لقدرتها التدميرية المخيفة لن يلجأ قائد عقلاني لاستخدامها أبدا حتى لأغراض الدفاع عن النفس. ولذلك لا تخفف الأسلحة النووية من حدة التنافس الأمني، ويظل توازن القوة العسكرية التقليدية هو الأهم.

لكن إذا حققت قوة عظمى واحدة تفوقا نوويا، وهذا أمر غير مرجح، فإنها تصبح دولة مهيمنة، ما يعني عدم وجود قوة عظمى تنافسها على الأمن. وفي هذه الحالة لا يكون للقوات التقليدية تأثير على توازن القوة. لكن في الحالة الأرجح التي توجد فيها قوتان عظيمتان أو أكثر تمتلك قوة نووية انتقامية قادرة على النجاة من الضربة الأولى، يستمر التنافس الأمني بينها، وتظل القوات البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية، فضلا عن أن وجود الأسلحة النووية يجعل إحدى الدول أكثر ترددا في استخدام القوة العسكرية، أما كان نوعها، ضد الأخرى.

التفوق النووي

يتحقق التفوق النووي في أوضح أشكاله حين تكون إحدى القوى العظمى قادرة على تدمير مجتمع الخصم بدون خوف من تعرض مجتمعه للانتقام هائل. مؤدى ذلك أن التفوق النووي يعني أن الدولة تستطيع أن تحول قوة عظمى معادية إلى "دمار" وتظل هي ذاتها في مأمن^{١٣١}. تستطيع تلك الدولة كذلك أن تستخدم ترسانتها النووية لتدمير القوات التقليدية للخصم، أيضا بلا خوف من الانتقام النووي. وتكمن الطريقة المثلى التي تحقق الدولة التفوق النووي من خلالها في تسليح نفسها بالأسلحة النووية، مع ضمان عدم إتاحة هذه الأسلحة لدولة أخرى. والدولة ذات الاحتكار النووي - بالتعريف - دولة لا تقلق من أي نوع من الانتقام إذا استخدمت أسلحتها النووية.

وفي العالم الذي توجد فيه دولتان نوويتان أو أكثر، تحقق الدولة التفوق إذا امتلكت القدرة على تجميع الأسلحة النووية لخصومها. ويستلزم تحقيق هذا التفوق أن تمتلك الدولة قدرة "الضربة الأولى الهائلة" splendid first strike للترسانات النووية لخصومها أو تمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم بأسلحة نووية^(١٢٣). ولا يتحقق التفوق النووي بمجرد امتلاك أسلحة نووية أكثر من الدولة الأخرى. فهذا الضاوت يكون بلا معنى تماما، طالما أن ما يكفي من الترسانة النووية الأصغر يمكن أن ينجو من الضربة الأولى لإنزال عقاب هائل بالدولة ذات الترسانة الأكبر.

والدولة التي تنجز التفوق النووي على منافسيها تصبح فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام بسبب الميزة الضخمة التي تترتب على ذلك على قوة الدولة. والدولة المهيمنة النووية تستطيع أن تهدد باستخدام ترسانتها القوية لإنزال دمار واسع بالدول المعادية، دمار يقضي عمليا على وجودها ككيانات سياسية قابلة للحياة. ولن يتمكن الضحايا المحتملون من الانتقام بأية طريقة، ما يجعل هذا التهديد مؤكدا. وتستطيع الدولة المهيمنة النووية أيضا أن تستخدم أسلحتها الفتاكة لأغراض عسكرية، مثل ضرب التجمعات الكبيرة لقوات العدو البرية أو قواعد الجوية أو سفنه الحربية أو الأهداف الرئيسة في نظام القيادة والسيطرة لدى الخصم. وهنا أيضا لا تمتلك الدولة المستهدفة قدرة مكافئة، ما يعطي ميزة حاسمة للدولة المهيمنة النووية، بغض النظر عن توازن القوة التقليدية.

تسعى القوى العظمى جميعها إلى تحقيق التفوق النووي، لكن ذلك لا يرجح أن يحدث كثيرا، وحين يحدث لا يرجح أن يدوم طويلا^(١٢٤). فمن المؤكد أن المنافسين غير النوويين سيقولون ما بوسعهم لامتلاك ترسانات نووية، وحينما ينجحون، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل على القوة العظمى أن تعيد تحقيق التفوق بتأمين

نفسها من الهجوم النووي^{١٣٣}. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، احتكرت الأسلحة النووية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩، لكنها لم تكن تمتلك تفوقاً نووياً بأي معنى حقيقي في تلك الفترة القصيرة^{١٣٤}. فلم تكن ترسانتها النووية صغيرة في تلك الأعوام وحسب، بل إن وزارة الدفاع الأمريكية لم تطور وسائل فعالة لتوصيل هذه الأسلحة إلى الأهداف الملائمة في الاتحاد السوفيتي.

ويعد أن فجر الاتحاد السوفيتي سلاحاً نووياً في عام ١٩٤٩، حاولت الولايات المتحدة أن تحقق تفوقاً نووياً على خصمها، لكن دون جدوى. ولم يتمكن السوفييت أيضاً من تحقيق ميزة نووية حاسمة على الأمريكيين في أي وقت خلال الحرب الباردة. ولذلك كان على كل طرف أن يتعايش مع حقيقة أنه أياً كانت الطريقة التي يستخدم بها القوة النووية، سيظل الطرف الآخر يمتلك قوة نووية انتقامية قادرة على النجاة من الضربة الأولى تستطيع أن تلحق بالمهاجم دماراً غير مسبوق. وهذا هو "مأزق تكساس" الذي أصبح يعرف باسم "التدمير المتبادل المؤكد" *mutual assured destruction* (MAD) لأن الطرفين سيُدمران إذا بدأ أحدهما حرباً نووية على الآخر. ومهما سعت الدول لتجاوز وضعية التدمير المتبادل المؤكد وتحقيق التفوق النووي، فمن غير المرجح أن يحدث ذلك في المستقبل المنظور^{١٣٥}.

القوة العسكرية في عالم التدمير المتبادل المؤكد

يتميز عالم التدمير المتبادل المؤكد بالاستقرار على المستوى النووي، وذلك في المقام الأول لعدم توفر الدافع لدى أية قوة عظمى لأن تبدأ حرباً نووية لن تتمكن من الفوز بها، لأن هذه الحرب قد تؤدي إلى تدميرها كمجتمع قابل للحياة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما تأثير توازن الرعب على فرص الحروب التقليدية بين القوى العظمى النووية؟ ترى إحدى المدارس الفكرية أنه من غير المرجح أن تستخدم الأسلحة النووية في عالم التدمير المتبادل المؤكد لدرجة أن القوى العظمى ستخوض حروباً

تقليدية كما لو كانت لا تمتلك أسلحة نووية. وفي ذلك يدفع وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا، على سبيل المثال، بأن "الأسلحة النووية لا تؤدي غرضا عسكريا مفيدا على الإطلاق. فهي عديمة الفائدة كليا، باستثناء ردعها للخصم عن استخدامها"^{١٣٦}. ولا تؤثر الأسلحة النووية، وفقا لهذا المنطق، على سلوك الدولة على المستوى التقليدي، ولذلك تستطيع القوى العظمى أن تدخل في تنافس أمني، تماما كما كانت تفعل قبل اختراع الأسلحة النووية^{١٣٧}.

تكمن المشكلة في هذا المتطور في استناده إلى فرضية أن القوى العظمى يمكن أن تثق تماما في أن الحرب التقليدية واسعة النطاق لن تتحول إلى حرب نووية. ونحن لا نعرف الكثير حول ديناميات التصعيد من المستوى التقليدي إلى المستوى النووي، وذلك (لحسن الحظ) لعدم وجود تاريخ يمكن أن نعتد عليه في الاستنتاج. لكن تؤكد بحوث كثيرة أن هناك احتمالا معقولا لأن تتصاعد الحرب التقليدية بين القوى النووية إلى حرب نووية^{١٣٨}. ولذلك يرجح أن تكون القوى العظمى في عالم التدمير المتبادل المؤكد حذرة حين تفكر إحداها في شن حرب تقليدية على الأخرى أكثر منها في ظل غياب الأسلحة النووية.

وتدفع مدرسة فكرية ثانية بأنه ليس ثمة ما يقلق القوى العظمى في عالم التدمير المتبادل حول التوازن التقليدي؛ لأن إحدى القوى العظمى النووية لن تهاجم الأخرى باستخدام القوات التقليدية خوفا من التصعيد النووي^{١٣٩}. وترى هذه الحجة أن القوى العظمى تصير آمنة جدا في عالم التدمير المتبادل المؤكد، ولذلك لا تمتلك مبررا وجيها للتنافس على الأمن. معنى ذلك أن الأسلحة النووية جعلت حروب القوى العظمى مستحيلة فعليا، وبذلك أبطلت قول كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz بأن الحرب توسيع للسياسة بوسائل أخرى. فقد أبطل نوازن الرعب توازن القوة البرية.

تكمُن المشكلة في هذا المنظور في نهابه إلى النهاية الأخرى على متصل التصعيد، وتحديدا في استناده إلى فرضية أنه من المرجح، إن لم يكن من التلقائي أن تصاعد الحرب التقليدية إلى المستوى النووي، فضلا عن افتراضه أن كل القوى العظمى ترى أن الحرب التقليدية والنووية جزء من شبكة متصلة، ولا معنى بالتالي للتمييز بين نوعي الحرب. وكما تؤكد المدرسة الفكرية الأولى، يدفع الرعب المؤكد المقترن بالأسلحة النووية صنّاع السياسة إلى ضمان ألا تصاعد الحروب التقليدية إلى المستوى النووي. وعليه يمكن لقوة عظمى نووية أن تستتج أنها يمكن أن تخوض حربا تقليدية مع خصم نووي بدون أن تتحول إلى حرب نووية، خاصة إذا خفضت القوة المهاجمة سقف أهدافها ولم تهدد بإلحاق هزيمة حاسمة بخصمها^{١١١}. وبمجرد أن تدرك القوى العظمى هذه الإمكانيّة، لن يكون أمامها خيار غير التنافس على الأمن على المستوى التقليدي، تماما كما كانت تفعل قبل وصول الأسلحة النووية.

تبيّن الحرب الباردة أن القوى العظمى في عالم التدمير المتبادل المؤكد لا تزال تدخل في تنافس أمني حاد، وأنها لا تزال تهتم كثيرا بالقوات التقليدية، خاصة توازن القوة البرية. فقد تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما بينهما على الحلفاء والقواعد في جميع أنحاء الكرة الأرضية منذ اشتعال التنافس بينهما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهايته بعد حوالي خمسة وأربعين عاما. كان هذا الصراع طويلا وقاسيا، لكن أحدا من الرؤساء الأمريكيين التسعة ولا القيادات السوفيتية الستة، على ما يبدو، لم يقتنع بأنه آمن جدا في عالم التدمير المتبادل المؤكد، لدرجة أنه غض الطرف عما يحدث خارج حدود دولته. فرغم الترسانة النووية الهائلة لديهما، استثمر الطرفان موارد ضخمة في قواتهما التقليدية، وانشغلا كثيرا بتوازن القوات البرية والجوية في أوروبا والأماكن الأخرى حول العالم^{١١٢}.

لغة أدلة أخرى تثير الشك في ادعاء أن الدول التي تمتلك قدرة التدمير المؤكد تكون آمنة جدا ولا تقلق كثيرا من الدخول في حروب تقليدية. فمصر وسوريا رغم علمهما في عام ١٩٧٣ بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، شتا عليها هجمات برية هائلة^(١١٢). بل إن الهجوم السوري على مرتفعات الجولان الواقعة على باب إسرائيل فتح الباب لفترة قصيرة أمام الجيش السوري للتوغل إلى قلب إسرائيل. واندلع القتال أيضا بين الصين والاتحاد السوفيتي على طول نهر أوسوري Ussuri في ربيع ١٩٦٩ وبدأ أنه سيصاعد إلى حرب كاملة^(١١٣)، وكانت الصين والاتحاد السوفيتي يمتلكان ترسانات نووية في ذلك الوقت. وهاجمت الصين القوات الأمريكية في كوريا في خريف ١٩٥٠، مع أن الصين لم تكن تمتلك أسلحة نووية وأن الولايات المتحدة كانت تمتلك ترسانة نووية، وإن كانت صغيرة.

وتلقي العلاقات بين الهند وباكستان خلال العقد الماضي^(١١٤) هي الأخرى ظلالة من الشك على ادعاء أن الأسلحة النووية تقضي على التنافس الأمني بين الدول إلى حد بعيد وتجعل الدول تشعر أنها تمتلك أمنا وفيرا. فرغم أن الهند وباكستان تمتلكان أسلحة نووية منذ أواخر الثمانينات، فإن التنافس الأمني بينهما لم يختف. بل إنهما تورطتا في أزمة خطيرة في عام ١٩٩٠ ودخلتا في عام ١٩٩٩ في مناقشات حدودية خطيرة (تضمنت مقتل أكثر من ألف شخص في المعارك)^(١١٥).

وأخيرا، انظر كيف تفكر روسيا والولايات المتحدة اليوم في القوات التقليدية، رغم امتلاكهما لترسانات نووية ضخمة. توضح مقاومة روسيا الثابتة لتوسيع حلف شمال الأطلسي أنها تخشى من فكرة اقتراب القوات التقليدية للحلف من حدودها. معنى ذلك أن روسيا لا تقبل فكرة أن قوتها الانتقامية النووية القوية توفر لها أمنا

(٢) العقد الماضي على صدور الكتاب في عام ٢٠٠١، أي العقد الأخير من القرن العشرين المترجما.

مطلقا. ويبدو أن الولايات المتحدة أيضا تعتقد أنها يجب أن تقلق حول التوازن التقليدي في أوروبا. فتوسيع حلف شمال الأطلسي كان يستند إلى اعتقاد بأن روسيا قد تحاول يوما أن تغزو أراضي في أوروبا الوسطى. ولا تزال الولايات المتحدة تصر على أن تلتزم روسيا بالقيود الواردة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا Treaty on Conventional Armed Forces in Europe التي وقعت في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٩٠ قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتي.

مؤدى ذلك أن توازن القوة البرية لا يزال يشكل المكون الرئيس للقوة العسكرية في العصر النووي، رغم أن الأسلحة النووية تقلل بلا شك من احتمالات حروب القوى العظمى. وبعد أن فصلنا القول حول أسبقية القوة البرية، حان الوقت لأن نعرض طرق قياسها.

قياس القوة العسكرية

يتألف تقييم توازن القوة البرية من عملية مكونة من ثلاث خطوات. أولا يجب تقدير الحجم والنوعية النسبيين للجيش المنافسة. وينبغي تقييم قوة تلك القوات في زمن السلم وكذلك بعد التعبئة، لأن الدول تحتفظ غالبا بجيوش دائمة صغيرة تتوسع سريعا في الحجم حين يستدعى الاحتياط للخدمة الفعلية.

على أنه لا توجد طريقة بسيطة لقياس قوة الجيوش المنافسة، وذلك بالدرجة الأولى لأن قوتها تعتمد على عوامل متنوعة تختلف جميعها من جيش لآخر: (١) عدد الجنود، (٢) نوعية الجنود، (٣) عدد الأسلحة، (٤) نوعية الأسلحة، (٥) طريقة تنظيم أولئك الجنود والأسلحة للحرب. ولا بد أن يأخذ أي مؤشر جيد للقوة البرية كل هذه المداخلات في حسابه. وأحيانا تكون مقارنة عدد الوحدات المقاتلة

الأساسية في الجيوش المنافسة، سواء كانت ألوية أو فرقاً، طريقة معقولة لقياس التوازن البري، رغم أهمية مراعاة الاختلافات الكمية والنوعية بين تلك الوحدات.

كان من الصعب في أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، تقييم التوازن التقليدي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو بسبب الاختلافات الكبيرة في حجم وتكوين الجيوش المختلفة على الجبهة الوسطى^(١٤٥). وللتعامل مع هذه المشكلة ابتكرت وزارة الدفاع الأمريكية درجة "مكافئ الفرقة المدرعة" *armored division equivalent (ADE)* كمقياس أساسي لقدرة القوات البرية. كانت هذه الدرجة تستند في المقام الأول إلى تقييم كمية ونوعية الأسلحة في كل جيش^(١٤٦). وبعد ذلك أدخل العالم السياسي باري بوزين Barry Posen تحسناً مهماً على ذلك المقياس ليصبح مؤشراً مفيداً للقوة النسبية للجيوش في أوروبا^(١٤٧).

حاول عدد من الدراسات أن يقيس توازن القوة في حالات تاريخية محددة، لكن لا تتوفر دراسة أجرت مقارنة منظمة ومتأنية لمستويات القوة لدى الجيوش المختلفة على مدى فترات زمنية طويلة. ولذلك لا تتوفر قاعدة بيانات جيدة يمكن الاعتماد عليها لقياس القوة العسكرية على مدى القرنين الماضيين. ويتطلب بناء هذه القاعدة جهداً هائلاً يتجاوز نطاق هذا الكتاب. وبناء على ذلك فإنني حين أقيم قوة الجيوش المتنافسة في الفصول التالية أجمع بين البيانات المتوفرة حول حجم ونوعية الجيوش وأخرج بمؤشرات تقريبية للقوة العسكرية. فلهذا بحساب عدد الجنود في كل جيش، وهي مهمة سهلة في إنجازها، ثم أحاول استنباط العوامل الأربعة الأخرى التي تؤثر على قوة الجيش، وهي مهمة أصعب كثيراً.

تتمثل الخطوة الثانية عند التصدي لتقييم توازن القوة البرية في تضمين القوات الجوية التي تقدم الدعم للجيوش^(١٤٨). وهنا ينبغي تقييم مخزون الطائرات على كل

جانب، مع التركيز على الأعداد والتنوع المتوفرة. وبنبغي وضع كفاءة الطيارين أيضا في الاعتبار، وكذلك قوة كل جانب في: (١) نظم الدفاع الجوي المتمركزة على الأرض، (٢) قدرات الاستطلاع، (٣) نظم إدارة المعركة.

ثالثا، يجب أن يأخذ التقييم في حسابه القدرة على إظهار القوة لدى الجيوش، مع الانتباه بوجه خاص إلى ما إذا كانت هناك مساحات مائية واسعة تقيد القدرة الهجومية للجيوش. وفي حال وجود مثل هذه المساحات المائية، ووجود حليف على الجانب الآخر منها، فينبغي أن نقيم قدرة القوات البحرية على حماية حركة القوات والمؤن إلى ذلك الحليف ومنه. لكن إذا كانت القوى العظمى لا تستطيع أن تعبر المياه إلا بالهجوم المباشر على الأراضي الواقعة على الجانب الآخر من المياه الواقع تحت حماية جيدة من قوة عظمى منافسة، فإن تقييم القوة البحرية لا يكون ضروريا، لأن هذه الهجمات البرمائية لا تكون ممكنة، إلا نادرا. ولذلك تكون القوات البحرية التي يمكن أن تدعم ذلك الجيش غير مفيدة، وبالتالي يكون الحكم على قدراتها غير ذي صلة للاستراتيجية. وفي تلك الظروف الخاصة التي تكون العمليات البرمائية فيها ممكنة على أراضي قوة عظمى معادية يكون من الأهمية بمكان تقييم قدرة القوات البحرية على إظهار القوات المنقولة بحرا على اليابسة.

خاتمة

تشكل الجيوش، فضلا عن القوات الجوية والبحرية المساندة لها، الشكل الأساسي للقوة العسكرية في العالم الحديث. لكن المساحات المائية الواسعة تقيد قدرات إظهار القوة لدى الجيوش بشدة، وتقلل الأسلحة النووية إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى بدرجة كبيرة. لكن حتى في العالم النووي، لا تزال القوة البرية هي الأهم بين أنواع القوات كافة.

تبرز هذه الخاتمة نتيجتين تتعلقان بالاستقرار بين القوى العظمى. أولاً تعدد القوى القارية ذات الجيوش الكبيرة الدول الأخطر في النظام الدولي. فهذه الدول هي التي بدأت معظم حروب الغزو الماضية بين القوى العظمى، وكانت في الغالب الأعم تهاجم قوى قارية أخرى، وليس قوى جزيرية تحميها المياه المحيطة بها. يتجلى هذا النمط بوضوح في التاريخ الأوروبي خلال القرنين الماضيين. ففي الفترة ١٧٩٢-١٨١٥ التي شهدت حروباً دائمة تقريباً، كانت فرنسا المعندي الرئيس، حيث غزت أو حاولت أن تغزو قوى قارية أخرى مثل النمسا وبروسيا وروسيا. وهاجمت بروسيا النمسا في عام ١٨٦٦، ورغم أن فرنسا أعلنت الحرب على بروسيا في عام ١٨٧٠، فقد أغضب هذا القرار بروسيا التي اجتاحت فرنسا وغزتها. وبدأت ألمانيا الحرب العالمية الأولى بخطة شليفين التي كانت تستهدف إخراج فرنسا من الحرب بحيث يتمكن الألمان من التحول إلى الشرق لهزيمة روسيا. وبدأت ألمانيا الحرب العالمية الثانية بهجمات برية منفصلة على هولندا (١٩٣٩) وفرنسا (١٩٤٠) والاتحاد السوفيتي (١٩٤١). لكن أحداً من هؤلاء المعتدين لم يحاول أن يغزو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. وفي أثناء الحرب الباردة كان السيناريو الرئيس الذي يشغل مخطط حلف شمال الأطلسي هو الغزو السوفيتي لأوروبا الغربية.

وعلى النقيض من ذلك، لا يرجح أن تبدأ القوى الجزيرية حروب غزو ضد قوى عظمى أخرى، لأنها تضطر لأن تعبر مساحات مائية واسعة للوصول إلى الدولة المستهدفة. فهذه الخنادق المائية عينها التي تحمي القوى الجزيرية تعيق قدرتها على إظهار القوة. على سبيل المثال، لم تحاول المملكة المتحدة ولا الولايات المتحدة جدياً أن تهدد بغزو قوة عظمى أخرى. ولم يفكر صناع السياسة البريطانيون في شن حرب على ألمانيا الفيلهلمية أو النازية، وفي أثناء الحرب الباردة لم يفكر صناع السياسة الأمريكيون جدياً

في شن حرب غزو على الاتحاد السوفيتي. ورغم أن المملكة المتحدة (وفرنسا) أعلنتا الحرب على روسيا في مارس ١٨٥٤، ثم اجتاحتا شبه جزيرة القرم، فإن المملكة المتحدة لم تكن تنوي غزو روسيا، وإنما كان هذا الغزو المحدود تدخلا في حرب متواصلة بين تركيا وروسيا بغرض كبح التوسع الروسي في المنطقة المحيطة بالبحر الأسود.

قد يبدو الهجوم الياباني على الولايات المتحدة في بيرل هاربر في ديسمبر ١٩٤١ استثناء آخر لهذه القاعدة، لأن اليابان دولة جزيرية بدأت بالحرب على قوة عظمى أخرى. لكن اليابان لم تغز جزءا من الولايات المتحدة، بل ولم يفكر القادة اليابانيون بالتأكيد في ذلك. فكل ما أرادته اليابان هو أن تؤسس لنفسها إمبراطورية في غرب المحيط الهادي بالاستيلاء على الجزر المختلفة الواقعة بينها وبين هاواي. وبدأت اليابان أيضا حروبا على روسيا في عام ١٩٠٤ وعام ١٩٣٩، لكنها في الحالتين لم تحتج روسيا أو تفكر في غزوها. وعوضا عن ذلك كانت تلك الحروب بغرض السيطرة على كوريا ومنشوريا ومنغوليا.

وأخيرا، وبالنظر إلى أن المحيطات تحّد من قدرة الجيوش على إظهار القوة وأن الأسلحة النووية تقلل إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى بين الجيوش، فإن العالم الأقرب إلى السلام ربما يكون هو ذلك الذي تكون كل القوى العظمى فيه دولا جزيرية تمتلك ترسانات نووية قادرة على النجاة من الضربة الأولى^{١١١}.

سنختتم بذلك مناقشة القوة، علما بأن فهم ماهية القوة من شأنه أن يقدم نظرات مهمة حول سلوك الدول، خاصة الطريقة التي تزيد بها نصيبها من القوة العالمية، وذلك هو موضوع الفصل التالي.

إستراتيجيات البقاء

Strategies for Survival

حان الوقت لكي نبحث الطرق التي تحاول القوى العظمى من خلالها تعظيم نصيبها من القوة العالمية. تتمثل المهمة الأولى في تحديد الأهداف المحددة التي تسعى الدول وراءها عبر تنافسها على القوة. وأنا هنا أبني تحليلي لأهداف الدول على مناقشة القوة في الفصول السابقة. وأدفع مجدداً بأن القوى العظمى تصارع من أجل الهيمنة على منطقتها من العالم. فالصعوبة في إظهار القوة عبر المساحات المائتة الواسعة تضعف احتمال أن تهيمن دولة واحدة على كامل الكرة الأرضية. وتسمى القوى العظمى أيضاً لأن تكون غنية، بل وأغنى كثيراً من منافسيها؛ لأن القوة العسكرية تقوم على أساس اقتصادي. كما تتطلع القوى العظمى لامتلاك أقوى قوة برية في منطقتها من العالم، لأن الجيوش والقوات الجوية والبحرية المساندة لها هي المكون الرئيس للقوة العسكرية. وأخيراً، تسمى القوى العظمى لأن تحقق التفوق النووي، مع أنه هدف صعب المنال.

تتمثل المهمة الثانية في تحليل الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتغيير توازن القوة لصالحها أو لمنع دول أخرى من تغييره ضلها. والحرب هي الإستراتيجية الرئيسة التي تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية. والابتزاز بديل أفضل من الحرب؛

لأنه يعتمد على التهديد بالقوة وليس استخدام القوة الفعلية لإحداث النتائج. وبذلك يكون الابتزاز خالياً من التكلفة نسبياً. لكن الابتزاز عادة ما يكون صعباً في إنجازه، لأن القوى العظمى يرجح أن تلجأ إلى الحرب قبل أن تدعى للتهديدات من جانب قوى عظمى أخرى. ثمة إستراتيجية أخرى لزيادة القوة، وهي التحريض والاستنزاف bait and bleed، وفيها تحاول الدولة إضعاف منافسيها بإثارة حرب طويلة ومكلفة بينهم. لكن هذا المخطط يصعب تحقيقه أيضاً. ومن المحج تنويعات هذه الإستراتيجية الاستنزاف bloodletting التي تتخذ الدولة فيها تدابير تضمن أن أي حرب يتورط فيها الخصم تكون طويلة ومهلكة.

وإجمالاً يعد فرض التوازن balancing وتمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing الإستراتيجيتين الرئيسيتين اللتين تستخدمنهما القوى العظمى لمنع المعتدين من تغيير توازن القوة^(١). في الإستراتيجية الأولى تلتزم الدول المهددة باحتواء خصمها الخطر، بمعنى أنها تكون مستعدة لتحمل عبء ردع المعتدي أو قتاله إذا دعت الحاجة. وفي إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين تحاول الدولة أن تجعل قوة عظمى أخرى تكبح المعتدي، وتظل هي في مأمن. وعادة ما تفضل الدول المهددة إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن، لأن الأولى تجنب الدولة تكاليف قتال المعتدي في حالة الحرب.

ولا نجد إستراتيجية الاسترضاء appeasement أو إستراتيجية الانحياز للطرف الأقوى bandwagoning نفعاً في التعامل مع المعتدين، لأنهما تتطلبان التنازل عن القوة للدولة المنافسة، وهي وصفة لإحداث مشكلة خطيرة في نظام فوضوي. ففي حالة الانحياز للطرف الأقوى تتخلى الدولة المهددة عن الأمل في منع المعتدي من زيادة قوته على حسابها، وتحالف بدلاً من ذلك مع خصمها الخطر للحصول على جزء صغير

من غنائم الحرب. أما الاسترضاء فهو إستراتيجية أكثر طموحا، لأن الدولة المسترضية تستهدف تعديل سلوك المعتدي بالتنازل له عن القوة على أمل أن تجعله هذه البادرة يشعر بالأمان، ما يخفف دافعه للعدوان أو يقضي عليه تماما. ورغم أن الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى إستراتيجيتان غير فعاليتين وخطيرتان؛ لأنهما تسمحان بتغيير توازن القوة ضد الدولة المهددة، فسوف أناقش بعض الظروف الخاصة التي تجد فيها الدولة أن من مصلحتها أن تتنازل عن القوة لدولة أخرى.

من الشائع في أدبيات العلاقات الدولية الدفع بأن فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى هما الإستراتيجيتان الرئيسيتان البديلتان المتاحتان للقوى العظمى المهددة، وأن القوى العظمى تختار دائما أن تفرض التوازن على الخصوم الخطيرين^{٣١}. لكنني أختلف مع هذا الرأي، لأن الانحياز للطرف الأقوى، كما تأكد قبل قليل، ليس خيارا مضمرا في العالم الواقعي، لأن الدولة التي تمارسه حين تحقق مزيدا من القوة المطلقة، تحقق الدولة المعتدية زيادة أكبر منها. والاختيار الفعلي في العالم الواقعي يكون بين فرض التوازن وتحرير المسؤولية إلى الآخرين، وتفضل الدول المهددة الإستراتيجية الثانية على الأولى قدر الإمكان^{٣٢}.

وفي النهاية سأربط بين نظريتي والحجة الواقعية المعروفة القائلة بأن محاكاة imitation الممارسات الناجحة للقوى العظمى المنافسة تمثل إحدى النتائج المهمة للتنافس الأمني. ومع أنني أقر بصحة الفكرة الأساسية في هذه الحجة، إلا أنني أدفع بأنها تعرف المحاكاة على نحو ضيق، حيث تركز على محاكاة السلوك الدفاعي، وليس الهجوم. فضلا عن أن القوى العظمى تُعنى أيضا بالإبداع innovation الذي يعني ابتكار طرق ذكية لزيادة القوة على حساب الدول المنافسة. سيبحث هذا الفصل عديدا من الإستراتيجيات التي تستخدمها الدول، لكنه سيركز بالدرجة الأولى على

إستراتيجيات ثلاث، هي الحرب وفرض التوازن وتمير المسؤولية إلى الآخرين، والأولى هي الإستراتيجية الرئيسة لزيادة القوة، والآخران هما الإستراتيجيتان الرئيستان للحفاظ على توازن القوة. وسيعرض الفصل الثامن شرحا للطرق التي تختار من خلالها الدول المهددة بين فرض التوازن وتمير المسؤولية إلى الآخرين، وسيشرح الفصل التاسع الحالات التي يرجح أن تلجأ فيها الدول إلى اختيار الحرب.

الأهداف الإجرائية للدولة

أكدتُ فيما سبق أن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، لكن ثمة ما يجب أن يقال حول ما يستتبعه ذلك السلوك. سيبحث هذا القسم الأهداف المختلفة التي تسعى الدول وراءها والإستراتيجيات التي تستخدمها لاقتناص مزيد من القوة النسبية.

الهيمنة الإقليمية

تركز القوى العظمى على إنجاز أربعة أهداف أساسية. أولا، تريد هذه القوى أن تحقق الهيمنة الإقليمية. ورغم أن الدولة تزيد أمنها إذا هيمنت على العالم كاملا، إلا أن الهيمنة العالمية ليست ممكنة، إلا في الحالة غير المحتملة التي تحقق الدولة فيها تفوقا نوويا على منافسيها. والعامل الرئيس الذي يحد من قدرة الدولة في هذا المجال، كما ورد في الفصل السابق، هو صعوبة إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة التي تجعل من المستحيل على أية قوة عظمى أن تحتل مناطق تفصلها عنها محيطات أو أن تسيطر عليها. صحيح أن الدولة المهيمنة الإقليمية تمتلك بالتأكيد قبضة عسكرية قوية، لكن شن هجمات برمائية عبر المحيطات على أراض تسيطر عليها وتدافع عنها قوى عظمى أخرى لن يكون أكثر من عمل انتحاري. ليس غريبا- إذن- أن الولايات المتحدة، وهي الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في التاريخ الحديث، لم تفكر أبدا في

غزو أوروبا أو شمال شرق آسيا. ومع ذلك يمكن للقوى العظمى أن تحتل منطقة مجاورة تستطيع أن تصل إليها برا، لكنها مع ذلك تعجز عن إنجاز الهيمنة العالمية.

والقوى العظمى فضلا عن سعيها للسيطرة على منطقتها، تصارع أيضا لمنع المنافسين في المناطق الأخرى من تحقيق الهيمنة في مناطقهم. فالدولة المهيمنة الإقليمية تخشى من أن يقوض أحد المنافسين هيمنتها بزعة توازن القوة في منطقتها. ولذلك تفضل الدول المهيمنة الإقليمية أن تكون هناك قوتان عظيمتان أو أكثر في كل منطقة رئيسة أخرى من العالم، لأن أولئك الجيران يحتمل أن يقضوا أغلب وقتهم في التنافس فيما بينهم، بما لا يترك لهم فرصا لتهديد الدولة المهيمنة البعيدة.

أما الطرق التي تستخدمها الدولة المهيمنة الإقليمية لمنع القوى العظمى الأخرى من الهيمنة على المناطق البعيدة فتعتمد على توازن القوة في تلك المناطق. فإذا كانت القوة موزعة بالتساوي بين الدول الكبرى، فلن يكون ثمة دولة مهيمنة كامنة بينهم، وهنا تستطيع الدولة المهيمنة البعيدة أن تبقى في أمان خارج النزاعات في تلك المناطق، لأنه لا توجد دولة قوية بما يكفي لغزو كل الدول الأخرى. لكن حتى لو ظهرت دولة مهيمنة كامنة في المشهد في منطقة أخرى، فإن التفضيل الأول للدولة المهيمنة البعيدة هو أن تبقى بعيدا وتسمح للقوى العظمى الإقليمية بكبح التهديد. وهذا شكل مثالي لتطبيق إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين، تفضله الدول، كما سيرد لاحقا، على فرض التوازن، حين تواجه خصما خطرا. وفي حال عجز القوى العظمى الإقليمية عن احتواء التهديد، يمكن للدولة المهيمنة البعيدة حينها أن تتحرك لفرض التوازن. ورغم أن الاحتواء هو الهدف الرئيس للدولة المهيمنة البعيدة، فقد تبحث أيضا عن فرص لتقويض التهديد وإعادة تأسيس توازن قوة تقريبي في المنطقة، حتى تتمكن من العودة

إلى الوطن. فالدول المهيمنة الإقليمية تعمل في المناطق الأخرى كفراض توازن من وراء البحار offshore balancers، رغم أنها تفضل أن يكون ذلك هو الملاذ الأخير.

قد يتساءل أحدهم: ولماذا تهتم دولة تهيمن على منطقتها بظهور دولة مهيمنة في منطقة أخرى، خاصة إذا كان يفصلهما محيط، إذ من شبه المستحيل أن تحاول إحداهما أن تخترق المحيط إلى الأخرى. على سبيل المثال، حتى لو رجعت ألمانيا النازية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، فما كان يمكن لأدولف هتلر أن يشن هجوما برمائيا عبر المحيط الأطلسي على الولايات المتحدة. ولا تستطيع الصين، إذا أصبحت يوما ما دولة مهيمنة آسيوية، أن تخترق المحيط الهادي لتحتل الأراضي الأمريكية.

يبد أن الدول المهيمنة المتنافسة التي تفصل بينها محيطات تستطيع، مع ذلك، أن تهدد إحداها الأخرى من خلال العمل على زعزعة توازن القوة في منطقة الأخرى. وتحديدًا قد تواجه الدولة المهيمنة الإقليمية في يوم ما تحديا إقليميا من دولة صاعدة تستطيع بالتأكيد أن تتحالف مع دولة مهيمنة بعيدة لحماية نفسها من هجوم الدولة المهيمنة المجاورة. وفي الوقت نفسه قد يكون لدى الدولة المهيمنة البعيدة أسباب تحضها على التعاون مع الدولة الصاعدة. تذكر أن ثمة أسبابا كثيرة ممكنة تدفع إحدى الدول لمحاولة استغلال الأخرى. في أمثال هذه الحالات لن تؤثر القوة المانعة للمياه على قدرة الدولة المهيمنة البعيدة على إظهار القوة، لأنها لن تكون مضطرة لشن هجوم برمائي عبر البحر، بل تستطيع بدلا من ذلك أن تنقل القوات والمون عبر المياه إلى أراضي حليفها الواقع في الفناء الخلفي للدولة المهيمنة المتنافسة. وتنقل القوات بحرا أسهل كثيرا في إنجازه من غزو قوة عظمى منافسة من البحر، رغم أن الدولة المهيمنة البعيدة تظل في حاجة للقدرة على حرية الحركة عبر المحيط.

لتوضيح هذا المنطق انظر المثال الافتراضي التالي. لو ربحت ألمانيا الحرب العالمية الثانية في أوروبا ولما اقتصاد المكسيك وسكانها بسرعة في الخمسينات، ربما سعت المكسيك إلى التحالف مع ألمانيا، وربما دعت ألمانيا حتى لوضع قوات في المكسيك. والطريقة المثلى التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها أن تمنع سيناريو من هذا النوع هي أن تضمن أن تظل ميزتها في القوة على المكسيك كبيرة وأن تتورط ألمانيا أو أية قوة عظمى منافسة أخرى في تنافس أمني إقليمي، بحيث لا تكون في وضع يسمح لها بالتدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي. وبالمطبع لو كانت ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا، ستفعل كل ما بوسعها لإنهاء هيمنة الولايات المتحدة على نصف الكرة الأرضية الغربي، ولهذا السبب يحتمل أن تحالف ألمانيا مع المكسيك ضد الولايات المتحدة في المقام الأول.

تبيّن الأدلة المستمدة من العالم الواقعي أهمية أن تحقق الدولة الهيمنة في منطقتها، جنباً إلى جنب مع ضمان أن يتورط المنافسون في المناطق البعيدة في تنافس أمني. على سبيل المثال وضعت فرنسا قوات في المكسيك في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) رغم رفض الولايات المتحدة. لكن الجيش الأمريكي لم يكن في حال تسمح له بتحدي الانتشار الفرنسي، لأنه كان متورطاً في حرب كبرى مع الولايات الانفصالية. لكن بعد حسم الحرب مباشرة، أجبرت الولايات المتحدة فرنسا على إبعاد قواتها عن المكسيك. وبعدها بقليل، في أوائل عام ١٨٦٦، هددت النمسا بإرسال قوات إلى المكسيك، لكن منعها عن ذلك تورطها في أزمة خطيرة مع بروسيا أدت إلى حرب كبرى بينهما في صيف عام ١٨٦٦.^{٤١}

تسعى القوى العظمى كافة لأن تكون دولة مهيمنة إقليمية، لكن قليلاً منها فقط يبلغ هذه القمة العالية. وكما ذكرنا قبل ذلك، تعد الولايات المتحدة القوة العظمى

الوحيدة التي هيمنت على منطقتها في التاريخ الحديث. ثمة سببان يجعلان من الدولة المهيمنة الإقليمية عملة نادرة. أولهما أن دولاً قليلة جداً تمتلك الموارد اللازمة لتحقيق الهيمنة. فالدولة لكي تتأهل لمكانة الدولة المهيمنة الكامنة لا بد أن تكون أغنى كثيراً من منافسيها الإقليميين وأن تمتلك أقوى جيش في المنطقة. وعلى مدى القرنين الماضيين لم تتوفر هذه المعايير إلا في دول قليلة جداً، هي فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة والولايات المتحدة. وحتى إذا كانت الدولة تمتلك الموارد اللازمة لكي تكون دولة مهيمنة كامنة، فإن القوى العظمى الأخرى في النظام ستسعى إلى منعها من التحول فعلياً إلى دولة مهيمنة إقليمية. والقوى العظمى الأوروبية المذكورة، على سبيل المثال، لم يتمكن أي منها من هزيمة منافسيها جميعاً وتحقيق الهيمنة الإقليمية.

القوة الكبرى

ثانياً، تسمى القوى العظمى إلى تعظيم النصيب الذي تسبطر عليه من ثروة العالم. تهتم الدول بالثروة النسبية؛ لأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية. يعني ذلك من الناحية العملية أن القوى العظمى تركز بشدة على امتلاك اقتصاد قوي ودينامي، ليس لأنه يحسّن الرفاه العام وحسب، بل أيضاً لأنه طريق موثوق لزيادة الميزة العسكرية على المنافسين. وفي ذلك ذهب ماكس فيبر إلى أن بقاء الدولة والنمو الاقتصادي وجهان لعملة واحدة^{١٥٦}. فالوضعية المثالية لأية دولة هي أن تحقق نمواً اقتصادياً قوياً، فيما تنمو اقتصادات منافسيها ببطء، أو لا تنمو على الإطلاق.

لذلك تنظر القوى العظمى غالباً إلى الدول الغنية جداً أو الدول التي تسير في ذلك الاتجاه على أنها تشكل تهديداً، بغض النظر عما إذا كانت تمتلك قدرة عسكرية هائلة أم لا. فالثروة يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوة عسكرية. ومثالنا على ذلك هو ألمانيا الفيلهلمية في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين. فمجرد امتلاك ألمانيا

لعدد سكان كبير واقتصاد دينامي كان مبررا كافيا لإخافة القوى العظمى الأخرى في أوروبا، رغم أن السلوك الألماني كان هو الآخر يثير المخاوف^{١٧١}. وتوجد اليوم مخاوف مشابهة من الصين التي تمتلك عدد سكان ضخما واقتصادا يجتاز تحدينا سريعا. وفي المقابل لا تحشى القوى العظمى من الدول التي تقف دون فئة الدول الغنية. فخوف الولايات المتحدة من روسيا، مثلا، أقل من خوفها من الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك جزئيا لأن روسيا لا تسيطر على الجزء الكبير من الثروة العالمية الذي كان الاتحاد السوفيتي في عنفوانه يسيطر عليه، ولا تستطيع روسيا أن تبني جيشا في قوة سلفها السوفيتي. وإذا تعثر اقتصاد الصين ولم يتعاف، فسوف تنحصر المخاوف من الصين بدرجة كبيرة.

تحرص القوى العظمى أيضا على منع القوى العظمى المنافسة من السيطرة على مناطق العالم المنتجة للثروة التي تتجسد في العصر الحديث عادة في المناطق التي تقع فيها الدول الصناعية الرائدة، وتتجسد أحيانا في دول أقل تقدما تمتلك موارد أولية مهمة جدا. وتحاول القوى العظمى أحيانا أن تسيطر على تلك المناطق، لكنها على أقل تقدير تحاول أن تضمن ألا يخضع أي منها لسيطرة قوة عظمى منافسة. أما المناطق التي لا تحتوي ثروة كبيرة فلا تهم القوى العظمى كثيرا^{١٧٢}.

ولذلك ركز المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون انتباههم في أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، على ثلاث مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، هي أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي^{١٧٣}. وأصرت الولايات المتحدة على ألا تترك الاتحاد السوفيتي يسيطر على أي من تلك المناطق. كان الدفاع عن أوروبا الغربية الأولوية الإستراتيجية الأولى لأمريكا؛ لأنها كانت منطقة غنية تخضع لتهديد مباشر من الجيش السوفيتي، وكان من شأن السيطرة السوفيتية على القارة الأوروبية أن يغيّر

توازن القوة بحدة في غير صالح الولايات المتحدة. وكان شمال شرق آسيا منطقة مهمة إستراتيجيا ؛ لأن اليابان من أغنى دول العالم وكانت تواجه تهديدا سوفيتيا ، وإن كان أقل من التهديد المفروض على أوروبا الغربية. واهتمت الولايات المتحدة بالخليج العربي بالدرجة الأولى بسبب النفط الذي يشكل الوقود لاقتصادات آسيا وأوروبا. ولذلك كان الجيش الأمريكي مصمما بقوة على القتال في هذه المناطق الثلاث. وفي المقابل لم تهتم الولايات المتحدة بأفريقيا أو بقية الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا أو شبه قارة جنوب آسيا لعدم وجود قوة كامنة في تلك المناطق.

القوة البرية المتفوقة

ثالثا ، تركز القوى العظمى على الهيمنة على توازن القوة البرية ، لأنها الطريقة المثلى لتعظيم نصيبها من القوة العسكرية. يعني ذلك في الممارسة أن تبني الدول جيوشا قوية فضلا عن قوات جوية وبحرية لدعم تلك القوات البرية. لكن القوى العظمى لا تنفق كل ميزانياتها الدفاعية على القوات البرية ، بل تخصص موارد كبيرة ، كما سيرد بعد قليل ، لامتلاك الأسلحة النووية ، وأحيانا امتلاك قوات بحرية مستقلة وقوات جوية إستراتيجية. لكن نظرا لأن القوات البرية هي الشكل المهيمن للقوة العسكرية ، تتطلع الدول لامتلاك أقوى الجيوش في منطقتها من العالم.

التفوق النووي

رابعا ، تسعى القوى العظمى لتحقيق التفوق النووي على منافسيها. والعالم المثالي بالنسبة للقوة العظمى هو ذلك الذي تكون فيه الدولة الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية ، ما يعطيها القدرة على تدمير منافسيها بلا خوف من الانتقام. وتلك الميزة العسكرية الضخمة تجعل من تلك الدولة النووية الدولة المهيمنة عالميا ، وفي هذه الحالة تكون مناقشتي السابقة للهيمنة الإقليمية غير ذات قيمة ، وتراجع أهمية توازن القوات البرية. لكن يصعب على أية دولة إنجاز التفوق النووي ، ناهيك عن الحفاظ

عليه ، لأن الدول المنافسة ستضعل كل ما في وسعها لتطوير قوة انتقامية نووية. وهنا نجد القوى العظمى نفسها، كما تأكد في الفصل الرابع، تتمايش مع قوى نووية تمتلك القدرة على التدمير المؤكد لأعدائها، أي عالم التدمير المتبادل المؤكد.

لا يرى بعض الدارسين، بخاصة الواقعيون الدفاعيون، مبررا واقعيا لسعي الدول النووية وراء التفوق النووي في عالم التدمير المتبادل المؤكد^(٩). ويرون على وجه التحديد أن الدول يجب ألا تصنع أسلحة مضادة، أي تلك الأسلحة التي تستطيع أن تضرب الترسانة النووية للطرف الآخر، وألا تبني نظاما دفاعية تستطيع أن تسقط الرؤوس الحربية النووية القادمة من الخصم، لأن جوهر عالم التدمير المتبادل المؤكد يكمن في أنه لا يمكن لدولة أن تضمن أن تدمر كل الأسلحة النووية لمنافسها وتبقيه بذلك عرضة للتدمير النووي. والأوجه من ذلك، كما تذهب تلك الحجة، هو أن تكون كل دولة عرضة لأسلحة الطرف الآخر النووية. وهناك سببان يستندان الزعم بأن الدول النووية يجب ألا تسعى وراء التفوق النووي. أولا، يشكل التدمير المتبادل المؤكد قوة لدعم الاستقرار، ولذلك فلا معنى لتقويضه، فضلا عن أنه من شبه المستحيل أن تكتسب الدولة ميزة عسكرية حقيقية ببناء أسلحة ودفاعات مضادة. فأيما كان تعقد تلك النظم، سيكون من شبه المستحيل أن تخوض الدولة حربا نووية وترجحها، لأن الأسلحة النووية ملمرة جدا لدرجة أن الطرفين سيبدان في النزاع. وبالتالي يكون التفكير في اكتساب ميزة عسكرية على المستوى النووي ضربا من الوهم.

لكن من غير المرجح أن تقنع القوى العظمى بالعيش في عالم التدمير المتبادل المؤكد، وإنما ستبحث عن طرق لتحقيق التفوق على خصومها النوويين. فرغم أن التدمير المتبادل المؤكد يضيف بلا شك احتمالات الحرب بين القوى العظمى، إلا أن الدولة تكون أكثر أمنا إذا حققت التفوق النووي. فالقوى العظمى التي تعيش في عالم

التدمير المتبادل المؤكد لا تزال تنافسها قوى عظمى تقلق منها، ولا تزال عرضة للهجوم النووي، وإن كان غير مرجح. أما القوة العظمى التي تحقق التفوق النووي، فإنها تصبح دولة مهيمنة ليس أمامها منافسون رئيسيون تخشاهم. والأهم من ذلك أنها لا تواجه تهديد الهجوم النووي. ولذلك يهيمن على الدول دافع قوي لأن تكون دولة مهيمنة نووية. لكن هذا المنطق لا ينفي أن التفوق النووي هدف صعب جدا في تحقيقه. ومع ذلك ستظل الدول تبحث عن الميزة النووية بسبب الفوائد الضخمة التي يمكن أن ترتب عليها. وتحديدًا ستزيد الدول قدرتها المضادة وتحاول تطوير دفاعات فعالة على أمل أن تحقق التفوق النووي.

وإجمالاً تسعى القوى العظمى وراء أربعة أهداف رئيسية: (١) أن تكون الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم، (٢) أن تسيطر على أكبر نسبة ممكنة من ثروة العالم، (٣) أن تهيمن على توازن القوة البرية في منطقتها، (٤) أن تحقق تفوقاً نووياً. ستتحول فيما يلي عن الأهداف إلى الإستراتيجيات، بادئين بالإستراتيجيات التي تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية.

إستراتيجيات زيادة القوة

الحرب

الحرب هي الإستراتيجية الأكثر خلافة التي تستطيع القوى العظمى أن تستخدمها لزيادة نصيبها من القوة العالمية. والحرب لا تتضمن الموت والدمار، وأحياناً على نطاق واسع وحسب، بل أصبح من الشائع في القرن العشرين الدفع بأن الغزو لا يجزي، وأن الحرب بالتالي عمل غير ذي جدوى. ولعل العمل الأكثر شهرة الذي دافع عن هذه الفكرة هو كتاب نورمان أنجيل Norman Angell المعنون "الوهم الكبير" The Great Illusion الذي نشر قبل أعوام قليلة من اندلاع الحرب العالمية الأولى^{١١}.

ويتواتر هذا الموضوع الأساسي أيضا في كتابات كثير من دارسي السياسة الدولية المعاصرين. لكن هذه الحجة خاطئة، ذلك لأن الغزو يستطيع أن يحسّن مكانة الدولة من حيث القوة.

يتخذ الادعاء بأن الحرب قضية خاسرة أربعة أشكال أساسية. فيقترح البعض أن المعتدين يكونون هم الخاسرين دائما. وقد تناولتُ هذا الادعاء في الفصل الثاني، وذكرتُ أن الدول التي بدأت الحروب في الماضي ربحت ٦٠٪ منها تقريبا. ويزعم آخرون أن الأسلحة النووية تجعل من المستحيل أن تحارب إحدى القوى العظمى الأخرى بسبب خطر الإبادة المتبادلة. وقد تعاملتُ مع هذه القضية في الفصل الرابع، ودفعتُ بأن الأسلحة النووية تقلل احتمال حروب القوى العظمى، لكنها لا تلغيه تماما. وبالتأكيد لم تنصرف القوى العظمى في العصر النووي كما لو كانت الحرب مع قوة كبرى أخرى أمرا مستبعدا.

يفترض المنظوران الآخرون أنه يمكن الفوز بالحروب، لكن الغزو الناجح يؤدي إلى انتصارات باهظة الثمن. ويركز هذان المنظوران، على التوالي، على تكاليف الحرب وعلى فوائدها. وهذان المفهومان مرتبطان في حقيقة الأمر، لأن الدول التي تفكر في العدوان تزن دائما التكاليف المتوقعة في مقابل الفوائد المتوقعة.

تنص حجة التكاليف التي لاقت اهتماما وافيا في الثمانينات على أن الغزو لا يجزي لأنه يؤدي إلى بناء إمبراطوريات، ولأن الحفاظ على الإمبراطورية يتعاطم في النهاية بحيث يضر بالنمو الاقتصادي للدولة. وتؤدي مستويات الإنفاق العسكري العالية إلى تقويض المكانة الاقتصادية النسبية للدولة بمرور الوقت، وفي النهاية تؤدي إلى تآكل مكانتها في توازن القوة. ولذلك يفضل أن تراكم القوى العظمى الثروة بدلا من غزو الأراضي الأجنبية^{١١}.

وتذهب حجة الفوائد إلى أن النصر العسكري لا يجزي؛ لأن الفاتحين لا يستطيعون استغلال الاقتصادات الصناعية الحديثة بفرض الكسب، خاصة تلك المبنية على تقنيات المعلومات^{١١١}. ويرجع أصل المشكلة التي يواجهها الفاتحون إلى أن النزعة القومية تحول دون إخضاع شعوب الدول المهزومة وتوجيهها. قد يجرب المنتصر القمع، لكن ذلك يمكن أن يؤثر عكسيا، فيولد مقاومة شعبية هائلة، فضلا عن أن القمع غير عملي في عصر المعلومات، لأن اقتصادات المعرفة تعتمد على الانفتاح. ولذلك فإن الغازي إذا مارس القمع، فإنه يقتل الإبرة التي تفقس البيض الذهبي، وإذا لم يقمع، ستتشر أكار هدامة داخل الدولة المهزومة وتثير التمرد^{١١٢}.

لا شك في أن القوى العظمى تواجه أحيانا ظروفًا تكون التكاليف الممكنة للغزو فيها كبيرة والفوائد المتوقعة صغيرة. ولا يعقل في تلك الحالات أن تشن القوى العظمى حربا. لكن الادعاء العام بأن الغزو يقلل المعتدي دائما وأنه لا يقدم أية فوائد مادية لا يصمد أمام الفحص الدقيق.

لغة أمثلة كثيرة لدول توسعت بحمد السيف ولم تنمر اقتصاداتها في أثناء ذلك. والولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وبروسيا بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٧٠ مثالان واضحيان لتلك النقطة، حيث عاد العدوان عليهما بفوائد اقتصادية. وعلاوة على ذلك لا توجد أدلة علمية كافية تدعم الادعاء بأن مستويات الإنفاق العسكري العالية تلحق بالضرورة أضرارا باقتصاد القوى العظمى^{١١٣}. على سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة على الدفاع منذ عام ١٩٤٠، ولا يزال اقتصادها موضع حسد العالم اليوم. والمملكة المتحدة كانت تمتلك إمبراطورية مترامية الأطراف، وخسر اقتصادها في النهاية ميزته التنافسية، لكن الاقتصاديين لا يلقون تبعة تراجعها الاقتصادي على مستويات الإنفاق العسكري العالية. فقد كانت المملكة

المتحدة تاريخياً تنفق على الدفاع أقل كثيراً من القوى العظمى المنافسة^(١). ولعل الحالة التي تؤكد على أفضل نحو الادعاء بأن الميزانية العسكرية الكبيرة تدمر اقتصاد الدولة هي انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات. لكن الدارسين لم يتوصلوا إلى إجماع حول أسباب انهيار الاقتصاد السوفيتي، وللمة مبرر وجيه للاعتقاد بأن انهياره نتج عن مشكلات بنيوية عميقة في الاقتصاد وليس الإنفاق العسكري^(٢).

ويتمثل الرد على حجة الفوائد في أن الغزاة يمكن أن يستغلوا اقتصاد الدولة المهزومة لتقوية اقتصادهم، حتى في عصر المعلومات. ويمكن انتزاع الثروة من الدولة المحتلة بفرض الضرائب أو مصادرة الناتج الصناعي أو حتى مصادرة المنشآت الصناعية. ويوضح بيتر ليبرمان Peter Liberman في كتابه المهم حول الموضوع أن التحليل، على خلاف رؤية الجليل وآخرين، يجعل المجتمعات الصناعية غنية ويجعلها بالتالي أهدافاً مربحة، فضلاً عن أنه يجعل الإكراه والقمع أسهل وليس أصعب من جانب المحتل^(٣). ويشير ليبرمان مثلاً إلى أن تقنيات المعلومات رغم ما تتمتع به من "إمكانية هدامة" تتضمن أيضاً بعداً "أوروبلياً"^(٤) يسهّل القمع من عدة نواح. ويقول إن "الغزاة الإكراهيين والقمعيين يستطيعون أن يقرضوا على المجتمعات الحديثة المهزومة أن تدفع جزءاً كبيراً من فائضها الاقتصادي كجزية"^(٥).

ومن الأمثلة على ذلك أن ألمانيا تمكنت في الحرب العالمية الثانية "من خلال التحويلات المالية وحدها ... أن تحشد متوسطاً سنوياً قدره ٣٠٪ من الدخل القومي الفرنسي، و ٤٢-٤٤٪ من الدخل القومي الهولندي والبلجيكي والنرويجي بمستويات ما قبل الحرب، وما لا يقل عن ٢٥٪ من الدخل القومي التشيكي بمستوى ما قبل

(١) نسبة إلى الروائي والصفي الإنجليزي جورج أورويل (٢٥ يونيو ١٩٠٣ - ٢١ يناير ١٩٥٠) الذي أبرز في أعماله، خاصة رواية '١٩٨٤'، اعتماد النظم الشمولية في البقاء على القمع والإكراه والدعاية وتزييف الوعي، واستخدامها لوسائل الإعلام والاتصال في تحقيق ذلك للترجم.

الحرب^(١٩). وانتزعت ألمانيا أيضاً موارد اقتصادية كبيرة من الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية. وردّ السوفييت الجميل لها في الأعوام الأولى من الحرب الباردة باستغلال اقتصاد ألمانيا الشرقية^(٢٠). لكن الغزو لا يخلو من التكاليف على الغزاة، وفي بعض الحالات تكون تكاليف استغلال اقتصاد دولة أخرى أعلى من الفوائد الناتجة عن ذلك. ومع ذلك يجلب الغزو أحياناً فوائد اقتصادية ضخمة.

ويمكن أيضاً أن يزيد الفاتحون قوتهم بمصادرة موارد طبيعية كالنفط والمواد الغذائية. على سبيل المثال، تستطيع أية قوة عظمى تغزو المملكة العربية السعودية بالتأكيد أن تجني فوائد اقتصادية كبيرة بالسيطرة على النفط السعودي. ولهذا السبب شكلت الولايات المتحدة قوة الانتشار السريع في أواخر السبعينات، خوفاً من أن يغزو الاتحاد السوفيتي إيران ويستولي على منطقة خوزستان الغنية بالنفط، بما يزيد قوة السوفييت^(٢١). علاوة على أن السوفييت حين يكونون في إيران، يستطيعون أن يهددوا المملكة العربية السعودية والدول الأخرى الغنية بالنفط. وفي الحربين العالميتين أصرت ألمانيا على السيطرة على الحبوب والمواد الغذائية الأخرى التي تنتج في الاتحاد السوفيتي لكي تتمكن من إطعام شعبها بطريقة رخيصة وسهلة^(٢٢). وكان الألمان يطعمون أيضاً في النفط والموارد السوفيتية الأخرى.

لكن حتى إذا رفض المرء فكرة أن الغزو يحقق فوائد اقتصادية، توجد ثلاث طرق أخرى تمكن المعتدي المنتصر من تغيير توازن القوة لصالحه. فيمكن للفاتح أن يستخدم جزءاً من سكان الدولة المهزومة في جيشه أو في العمل الإجباري في وطنه. من ذلك مثلاً أن آلة نابليون العسكرية كانت تستخدم قوة بشرية جُمِعت من الدول المهزومة^(٢٣). حتى أن فرنسا حين هاجمت روسيا في صيف ١٨١٢ كان حوالي نصف القوة الغازية - التي بلغت ٦٧٤٠٠٠ جندي - من غير الفرنسيين^(٢٤). كما استولت ألمانيا النازية جنوداً من

الدول المحتلة في جيشها. من ذلك مثلا أن أيا من فرق النخبة الثماني والثلاثين التي حاربت في عام ١٩٤٥ لم تكن تتكون كليا من جنود ألمان، وكانت تسع عشرة فرقة تتكون بالدرجة الأولى من جنود أجنب^{١٣٥}. كما استغل الرايخ الثالث العمل الإجباري لصالحه، لدرجة أن حوالي ٧.٦ مليون عامل مدني وأسير حرب أجنبي كانوا يستخدمون في ألمانيا بحلول شهر أغسطس ١٩٤٤، أي حوالي ربع القوة العاملة الألمانية الإجمالية^{١٣٦}.

ومجزي الغزو أحيانا بفضل سيطرة المنتصر على أراض مهمة إستراتيجيا. وتحديدًا تستطيع الدول أن توفر منطقة عازلة تساعد في حمايتها من هجوم دولة أخرى أو أن تستخدمها لشن هجوم على دولة منافسة. على سبيل المثال، اهتمت فرنسا كثيرا بضم إقليم راينلاند قبل هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وبعدها^{١٣٧}. كما تحسن موقف إسرائيل الإستراتيجي بالتأكيد في يونيو ١٩٦٧ باحتلاك شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية في حرب الأيام الستة. وشن الاتحاد السوفيتي حربا على فنلندا في شتاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ للسيطرة على إقليم من شأنه أن يساعد الجيش الأحمر في إحباط الغزو النازي^{١٣٨}. والفيرماخت، في المقابل، غزا جزءا من بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ واستخدمه كمنصة انطلاق لغزوه للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

وأخيرا، يمكن للحرب أن تغير توازن القوة لصالح المنتصر بإخراج الدولة المغلوبة من مصاف القوى العظمى. وتستطيع الدول الغازية أن تحقق هذا الهدف بطرق مختلفة. فقد تدمر الخصم المهزوم بقتل معظم شعبه، وبالتالي محوه تماما من النظام الدولي. ومع أن الدول نادرا ما تلجأ إلى هذا الخيار المتطرف، توجد أدلة لهذا النوع من السلوك تجعل الدول تفكر فيه. فقد أباد الرومان قرطاج، وثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هتلر خطط لإبادة بولندا والاتحاد السوفيتي من خريطة أوروبا^{١٣٩}. ودمرت أسبانيا إمبراطوريتي

الأزتك والإنكا في أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي أثناء الحرب الباردة كان كل من القوتين العظميين تخشى أن تستخدم الأخرى أسلحتها النووية لشن "ضربة أولى ناجحة" تبيدها تماما. ويخشى الإسرائيليون كثيرا من أن الدول العربية إذا ألحقت بإسرائيل هزيمة فاصلة، فإنهم سيفرضون عليها السلام القرطاجي^(٢٠٠٧).

يؤدي الغزو، عوضا عن ذلك، إلى ضم الدولة المهزومة. من أمثلة ذلك أن النمسا وبروسيا وروسيا تقاسمت بولندا أربع مرات في القرون الثلاثة الماضية^(٢٠١). وقد يفكر المنتصر أيضا في نزع سلاح الدولة المهزومة وتحييدها. وقد استخدم الحلفاء هذه الإستراتيجية مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي أول أعوام الحرب الباردة فكر ستالين في خلق ألمانيا موحدة، لكن ضعيفة عسكريا^(٢٠٢). واقترحت "خطة مورجنتاؤ" الشهيرة أن تكون ألمانيا ما بعد هتلر غير صناعية وأن تقسم إلى دولتين زراعتين بالدرجة الأولى، حتى لا تتمكن من بناء قوات عسكرية قوية^(٢٠٣). وأخيرا يمكن للدول الغازية أن تقسم القوة العظمى المهزومة إلى دولتين أصغر أو أكثر، وهذا هو ما فعلته ألمانيا في الاتحاد السوفيتي في ربيع ١٩١٨ بمعاهدة بريست-ليتوفسك Brest-Litovsk وما فعلته المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

(٢) كانت قرطاج إمبراطورية تجارية كبيرة في شرق وغرب البحر المتوسط منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وكان منافسوها الأساسيون هم المدن اليونانية المسيطرة مثل سرلومة وميسينا، ثم الإمبراطورية الرومانية بداية من القرن الرابع قبل الميلاد، ودخلت في حروب كثيرة مع هؤلاء المنافسين، وضمت في بعض المراحل أجزاء كبيرة من شبه جزيرة أيبيريا والجزر الإيطالية والمدن اليونانية. لكن في النهاية تمكنت روما في القرن الثاني قبل الميلاد من إلحاق هزيمة ساحقة بقرطاج بعد حصار طويل، واحتلت المدينة وأحرقتها بالكامل ودمرت كل شيء فيها وقتلت المدنيين وباعتهم عبيدا. وأجسالا أبادت إمبراطورية قرطاج من الوجود. وهذا هو السلام القرطاجي، بمعنى الإبادة الكاملة للخصم المترجم.

الابتزاز

تستطيع الدولة أن تكتسب قوة على حساب منافسها بدون الدخول في حرب، وذلك بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضده، على أمل أن يؤدي التهديد والتخويف الإكراهيين، وليس الاستخدام الفعلي للقوة، إلى النتيجة المطلوبة^{٣٧}. وإذا نجح هذا الابتزاز blackmail، فإنه يكون مفضلاً كثيراً على الحرب، لأن الابتزاز ينجز أهدافه بدون تكاليف دموية. لكن من غير المحتمل أن ينتج الابتزاز تغييرات ملحوظة في توازن القوة، وذلك بالدرجة الأولى لأن التهديدات وحدها لا تكفي عادة لإرغام القوى العظمى على تقديم تنازلات كبيرة لقوى عظمى منافسة. فالقوى العظمى - بالتحديد - تمتلك إحداها قوة عسكرية هائلة بالنسبة إلى الأخرى، ولذلك لا يحتمل أن تدعن للتهديدات بدون حرب. ولذلك أيضا يكون الابتزاز ناجحاً عادة مع القوى الصغرى التي لا تسندها قوة عظمى.

لكن ثمة حالات ابتزاز ناجحة ضد قوى عظمى. على سبيل المثال حاولت ألمانيا في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى أن تخيف منافسها الأوروبيين وتكرههم في أربع مناسبات، ونجحت في واحدة منها^{٣٨}. فقد بدأت ألمانيا مواجهات دبلوماسية مع فرنسا والمملكة المتحدة حول المغرب في عام ١٩٠٥ ثم في عام ١٩١١. ورغم أن ألمانيا كانت أقوى كثيراً من المملكة المتحدة وفرنسا منفردتين، وربما مجتمعتين أيضاً، فقد كانت الهزيمة الدبلوماسية هي مآلها في الحالتين. وفي الحالتين الأخريين حاولت ألمانيا أن تبتز روسيا بالحصول منها على تنازلات في منطقة البلقان. ففي عام ١٩٠٩ ضمت النمسا البوسنة بدون تحريض من ألمانيا، وحين احتجت روسيا استخلفت ألمانيا التهديد بالحرب لإجبار روسيا على قبول الإجراء النمساوي. لنجح الابتزاز في هذه الحالة؛ لأن الجيش الروسي لم يكن قد تعافى بعد من هزيمته القاسمة في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، وبالتالي لم يكن مهياً لمواجهة الجيش الألماني

الهائل في حرب. وحاول الألمان أن يبتزوا الروس ثانية في صيف ١٩١٤، لكن في ذلك الوقت كان الجيش الروسي قد تعافى من هزيمته التي مضى عليها عقد، فصمد الروس، وكانت النتيجة هي الحرب العالمية الأولى.

ومن بين ثلاث حالات ابتزاز شهيرة أخرى، نجحت واحدة فقط في التأثير على توازن القوة. كانت الحالة الأولى هي النزاع الذي اندلع في عام ١٨٩٨ بين المملكة المتحدة وفرنسا حول السيطرة على فاشودة، ذلك الحصن المهم إستراتيجيا في أعالي النيل بأفريقيا^{٣٧}. حذرت المملكة المتحدة فرنسا من أن تحاول غزو أي جزء من حوض النيل؛ لأن ذلك كان يهدد السيطرة البريطانية على مصر وقناة السويس. وحين علم البريطانيون أن فرنسا أرسلت حملة عسكرية إلى فاشودة، طلبوا من فرنسا أن تسحبها أو تواجه الحرب. تراجعت فرنسا؛ لأنها كانت تعرف أن المملكة المتحدة ستريح الحرب، ولأن فرنسا لم ترد أن تبدأ نزاعا مع المملكة المتحدة في وقت كانت فيه أكثر قلقا من التهديد الألماني المساعد على حدودها الشرقية. والحالة الثانية هي أزمة ميونخ الشهيرة في عام ١٩٣٨، حين هدد هتلر بالحرب لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا على السماح لألمانيا بابتلاع سودتتلاند Sudetenland التي كانت حينذاك جزءا من تشيكوسلوفاكيا. والحالة الثالثة حين أجبرت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخه الباليستية من كوبا في خريف عام ١٩٦٢. ومن بين هذه الحالات، نجحت حالة ميونخ وحدها في التأثير على توازن القوة.

التحريض والاستنزاف

التحريض والاستنزاف bait and bleed هي الإستراتيجية الثالثة التي قد تستخلمها الدول لزيادة قوتها النسبية. تتضمن هذه الإستراتيجية الإيقاع بين منافسين اثنين في حرب طويلة لكي يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع، فيما يبقى المحرض آمنا وتظل قوته العسكرية سليمة. من ذلك أن الولايات المتحدة كانت تخشى في أثناء الحرب

الباردة من أن يقوم طرف ثالث سرىا بإثارة حرب نووية بين القوتين العظميين^(٣٧). وربما فكرت إحدى القوتين العظميين في تحريض المنافس على بدء حرب خاسرة في العالم الثالث. ومن ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة ربما شجعت الاتحاد السوفيتي على التورط في نزاعات مثل أفغانستان. لكن ذلك لم يكن السياسة الأمريكية. ولا توجد غير أمثلة قليلة في التاريخ الحديث لدول استخدمت إستراتيجية التحريض والاستنزاف.

وأفضل مثال لاستخدام هذه الإستراتيجية يتمثل في محاولات روسيا في أعقاب الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لإغراء النمسا وبروسيا ببدء حرب مع فرنسا، بحيث تتمكن روسيا من توسيع قوتها في أوروبا الوسطى. وفي ذلك قالت الزعيمة الروسية كاترين الكبرى لسكرتيرها في نوفمبر ١٧٩١: "أفكر جديا في تأليب قادة فيينا وبرلين على فرنسا... ثمة أسباب لا أستطيع التحدث عنها، أريد أن أحرضهم على ذلك لكي تصبح يداي طليقتين. فلدي أعمال كثيرة لم تكتمل ولا بد أن ينشغلوا بعيدا عن طريقي"^(٣٨). ورغم أن النمسا وبروسيا دخلتا في حرب على فرنسا في عام ١٧٩٢، فإن تحريض روسيا لم يكن له تأثير كبير على قرارهما، بل كانت لهما أسباب مقنعة لبدء الحرب مع فرنسا.

ثمة حالة أخرى تشبه كثيرا إستراتيجية التحريض والاستنزاف نفذتها إسرائيل^(٣٩). فقد وجه وزير الدفاع الإسرائيلي بنحاس لافون Pinhas Lavon المخابرات في عام ١٩٥٤ إلى تفجير أهداف أمريكية وبريطانية مهمة في مدينتي الإسكندرية والقاهرة المصريتين، بهدف إثارة التوتر بين المملكة المتحدة ومصر، على أمل أن يشن ذلك المملكة المتحدة عن خطتها لسحب قواتها من القواعد القريبة من قناة السويس. لكن تم القبض على القوة المنفذة وفشلت العملية.

تكمّن المشكلة الأساسية في إستراتيجية التحريض والاستنزاف، كما تكشف حالة لافون، في صعوبة خداع الدول المنافسة لبدء حرب ما كانوا ليدؤوها لولا ذلك الخداع. ولا توجد طرق جيدة لإحداث مشكلات بين الدول الأخرى لا يمكن أن تفتضح أو على أقل تقدير لا تثير شكوكا لدى الدول المستهدفة. علاوة على أن إحدى الدول المحرّضة يمكن أن تدرك خطر التورط في حرب مطولة مع الأخرى، فيما يجلس المحرض في أمان ويكتسب قوة نسبية بلائمن. وكثيرا ما تتجنب الدول مثل هذا الفخ. وأخيرا يوجد دائما خطر أن تحقق إحدى الدولتين المحرّضتين نصرا سريعا وحاسما على الأخرى وينتهي بها الحال إلى زيادة قوتها وليس إقصاها.

الاستنزاف

يعد الاستنزاف Bloodletting إحدى التنويعات الواعدة للإستراتيجية السابقة. يتمثل الهدف هنا في التأكد من أن أي حرب بين منافسي الدولة تتحول إلى نزاع طويل ومكلف يستنزف قوتهم. لا يحدث تحريض هنا، بل يدخل المنافسون الحرب من تلقاء أنفسهم، ويتمثل دور المستنزف بالدرجة الأولى في جعل منافسيه يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع، فيما يظل هو خارج القتال. كانت هذه الإستراتيجية في ذهن هاري ترومان، عندما كان عضوا بمجلس الشيوخ، في يونيو ١٩٤١ حين علق على الغزو النازي للاتحاد السوفيتي بالقول: "إذا رأينا ألمانيا تريح الحرب، يجب أن نساعد روسيا، وإذا رأينا روسيا تريح، فيجب أن نساعد ألمانيا، لكي تأكل الحرب أكبر عدد منهما".^{١١٠}

كانت هذه الإستراتيجية أيضا في ذهن فلاديمير لينين حين أخرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأولى، في حين كان القتال بين ألمانيا والحلفاء (المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة) متواصلا في الغرب. وقال بشأن ذلك في العشرين من يناير ١٩١٨: "إننا بالتوصل إلى سلام متفصل الآن، نخلص أنفسنا ... من المجموعتين الإمبرياليتين المتحاربتين. ونستطيع أن نستغل نزاعهم الذي يصعب عليهم الاتفاق على

حسابنا، ونستخدم فترة انشغالهم عنا في تطوير الثورة الاشتراكية وتقويتها". ويقول جون ويلر-بينيت John Wheeler-Bennett إن "وثائق قليلة جدا" غير هذه الوثيقة "تصور بدقة فهم لينين ... لقيمة الواقعية السياسية في سياسة الدولة"^{١١٦}. وكذلك اتبعت الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في الثمانينات^{١١٧}.

إستراتيجيات كبح المعتدين

لا تسعى القوى العظمى إلى زيادة قوتها على منافسيها وحسب، بل تسعى أيضا إلى منع أولئك الخصوم من زيادة قوتهم على حسابها. ورد المعتلين المحتملين يكون أحيانا مهمة بسيطة جدا. فالقوى العظمى بسبب سعيها إلى زيادة نصيبها من القوة العالمية تستثمر بغزارة في الدفاع وتبني عادة قوات قتالية هائلة. وتلك القدرة العسكرية الضخمة تكفي عادة لردع الدول المنافسة عن تحدي توازن القوة. لكن تظهر في المشهد أحيانا قوى عظمى عدوانية جدا يصعب احتواؤها. تدرج الدول القوية جدا، مثل الدولة المهيمنة الكامنة، دائما في هذه الفئة. ويمكن للقوى العظمى المهددة عند التعامل مع هؤلاء المعتدين أن تختار بين إستراتيجيتين: فرض التوازن وتمرير المسؤولية إلى الآخرين. ودائما ما تفضل القوى العظمى إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين، لكنها قد تضطر أحيانا لاختيار فرض التوازن للرد على التهديد.

فرض التوازن

في حالة فرض التوازن balancing تتولى القوة العظمى المسؤولية المباشرة عن منع المعتدي عن تغيير توازن القوة^{١١٨}. يتمثل الهدف الأولي هنا في ردع المعتدي، لكنه إذا فشل، سيكون على الدولة فارضة التوازن أن تخوض حربا. ويمكن للدول المهددة أن تتخذ ثلاثة إجراءات لإنجاح فرض التوازن. أولا، يمكنها أن ترسل إشارات واضحة إلى

المعتدي عبر القنوات الدبلوماسية (أو من خلال الإجراءات التي سنناقشها فيما يلي) على أنها تتعهد بحزم بالحفاظ على توازن القوة، حتى لو كان ذلك يعني الدخول في حرب. وتركز رسالة فارض التوازن balancer على المواجهة وليس التسوية. هنا يكون فارض التوازن كمن يرسم خطا على الرمل ويحذر المعتدي من عبوره. اتبعت الولايات المتحدة هذه السياسة مع الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة، واتبعتها فرنسا وروسيا مع ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى¹⁴¹.

ثانياً، يمكن للدول المهددة أن تعمل لبناء تحالف دفاعي لمساعدتها في احتواء خصمها الخطر. لكن هذه المناورة الدبلوماسية التي تسمى غالباً "فرض التوازن الخارجي" تكون محدودة في العالم ثنائي القطبية، لعدم وجود قوى عظمى ليكونوا شركاء في التحالف، رغم إمكانية التحالف مع قوى صغرى¹⁴². ففي الحرب الباردة، على سبيل المثال، لم يكن أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بد من التحالف مع قوى صغرى، لأنهما كانتا القوتين العظميين الوحيدتين في النظام. وتحرص الدول المهددة على إيجاد شركاء متحالفين ليتم توزيع تكاليف كبح المعتدي، وهو اعتبار مهم، خاصة إذا اندلعت الحرب. علاوة على أن إشراك حلفاء يزيد من كمية القوة النارية التي تواجه المعتدي، ما يزيد إمكانية نجاح الردع.

ورغم هذه الفوائد، ينطوي فرض التوازن الخارجي على جانب سلبي، وهو أنه يكون في الغالب بطيئاً وغير كفؤ. وتتجلى الصعوبات الكامنة في جعل التحالف يعمل بسلاسة في تعليق الجنرال الفرنسي الذي قال في نهاية الحرب العالمية الأولى: "منذ أن رأيت التحالفات تعمل على أرض الواقع، فقدت شيئاً من إعجابي بنابليون الذي كان دائماً يحارب تحالفات بدون أن يكون له حلفاء"¹⁴³. فالتوفيق السريع بين تحالفات فرض التوازن balancing coalitions وجعلها تعمل بسلاسة يكون صعباً في بعض الأحيان،

لأن الأمر يستغرق وقتاً لتنسيق جهود الحلفاء المتوقعين أو الدول الأعضاء في التحالف، حتى حين يكون هناك اتفاق كبير على ما يجب فعله. فالدول المهتدة تختلف عادة حول تقاسم الأعباء بين أعضاء التحالف، لأن الدولة فاعل أناني تحركه دوافع قوية لتقليل التكاليف التي يتحملها لاحتواء المعتدي. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً حين يستخدم أعضاء التحالف إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين فيما بينهم، كما سيورد لاحقاً. وأخيراً ربما يقع خلاف بين أعضاء التحالف على الدولة التي تقود التحالف، خاصة إذا تعلق الأمر بصياغة الإستراتيجية.

ثالثاً، يمكن للدولة المهتدة أن تفرض التوازن على المعتدي بحشد المزيد من مواردها، كأن تزيد إنفاقها العسكري، أو تزيد التجنيد. وهذا الإجراء الذي يسمى عموماً "فرض التوازن الداخلي" شكل خالص من الاعتماد على الذات. لكن كثيراً ما توجد قيود مؤثرة على مقدار الموارد الإضافية التي تستطيع الدولة المهتدة أن تعبثها ضد المعتدي، لأن القوى العظمى تخصص عادة نسبة كبيرة من مواردها للدفاع. والدول نظراً لسعيها الدائم إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، تمارس فرض التوازن الداخلي دائماً. لكن القوى العظمى حين تواجه خصماً عدوانياً، تسرع في البحث عن طرق ذكية لرفع الإنفاق العسكري.

لغة ظرف استثنائي تزيد فيه القوى العظمى إنفاقها العسكري لردع المعتدي. ففرض التوازن من وراء البحار، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يميلون إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة نسبياً، حينما لا تكون هناك حاجة إليها لاحتواء دولة مهيمنة كامنة في منطقة مهمة إستراتيجياً. وعادة ما تحتفظ هذه الدول بجيوش صغيرة؛ لأن منافسيها البعيدين يركز أحدهم انتباهه عادة على الآخر؛ ولأن القوة المانعة للمياه توفر لهم أمناً وفيراً، ولذلك فحين يكون على فرض التوازن من وراء

البحار أن يكبح دولة مهيمنة كامنة يستطيع أن يوسع حجم قواته المقاتلة وقدرتها بدرجة كبيرة، كما فعلت الولايات المتحدة في عام ١٩١٧، حين دخلت الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٤٠ قبل عام من دخولها الحرب العالمية الثانية. تمرير المسؤولية إلى الآخرين

يعد تمرير المسؤولية إلى الآخرين buck-passing الإستراتيجية الأساسية التي يمكن أن تلجأ إليها القوى العظمى المهددة كبديل عن فرض التوازن^{١٤٧}. تحاول القوة العظمى هنا أن تجعل دولة أخرى تتحمل عبء ردع المعتدي أو حتى قتاله، فيما تظل هي في مأمن. تدرك القوة التي تمرر المسؤولية الحاجة إلى منع المعتدي عن زيادة نصيبه من القوة العالمية، لكنها تبحث عن دولة أخرى يهددها المعتدي لتقوم بتلك المهمة الثقيلة.

يمكن للدول المهددة أن تتخذ أربعة إجراءات لتسهيل تمرير المسؤولية إلى الآخرين. أولاً، يمكنها أن تقيم علاقات دبلوماسية جيدة مع المعتدي، أو لا تثيره على الأقل، على أمل أن يركز انتباهه على الدولة التي تمرر إليها المسؤولية. وفي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، على سبيل المثال، حاولت فرنسا والاتحاد السوفيتي تمرير المسؤولية من إحداهما إلى الأخرى عن مواجهة التهديد القاتل من جانب ألمانيا النازية. وحاول كل منهما أن تكون له علاقات جيدة مع هتلر لكي يوجه مدافعه إلى الأخرى.

ثانياً، تحتفظ الدولة التي تمرر المسؤولية إلى الآخرين دائماً بعلاقات باردة مع الدولة التي تمرر إليها المسؤولية، ليس لأن هذا التباعد الدبلوماسي قد يساعد في قيام علاقات جيدة مع المعتدي وحسب، بل أيضاً خوفاً من أن تنجر إلى الحرب في جانب الدولة التي تمرر إليها المسؤولية^{١٤٨}. فهدف القوة العظمى النهائي هنا هو أن تتجنب الدخول في حرب ضد المعتدي. ليس غريباً - إذن - أن تميزت العلاقات بين فرنسا والاتحاد السوفيتي بنفمة عدائية في الأعوام السابقة على الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً، تستطيع القوى العظمى أن تعبئ المزيد من مواردها لزيادة فرص نجاح إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. قد يبدو أن الدولة مضطرة لتبني مقاربة رخوة للإنفاق العسكري، حيث إن هدف هذه الإستراتيجية هو أن تقوم دولة أخرى باحتواء المعتدي. لكن فيما عدا الحالة الاستثنائية لفارضي التوازن من وراء البحار التي ناقشناها قبل قليل، يكون هذا الاستنتاج خاطئاً. فبغض النظر عن أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها النسبية، يكون لدى الدول التي تمرر المسؤولية إلى الآخرين سيان وجهان آخران للبحث عن فرص لزيادة الإنفاق العسكري. فهذه الدول بتعزيز دفاعاتها، تجعل من نفسها هدفاً خفيفاً، ما يدفع المعتدي لتركيز انتباهه على الدولة التي تُمرر المسؤولية إليها. والمنطق هنا بسيط، وهو أنه كلما قويت الدولة المهتدة قل احتمال أن يهاجمها المعتدي. وبالتالي يظل على الدولة التي تمرر المسؤولية إلى الآخرين أن تمتلك الموارد اللازمة لاحتواء المعتدي بدون مساعدة الدول التي تمرر إليها المسؤولية.

كما تبني الدول التي تمرر المسؤولية إلى الآخرين قوات عسكرية هائلة لأغراض وقائية. ففي عالم تحاول فيه دولتان أو أكثر تمرير المسؤولية إلى الآخرين، لا سبيل أمام الدولة للتأكد من أنها لن تبلغ الطعم وتقف وحيدة أمام المعتدي. والأفضل أن تكون مستعدة لذلك الاحتمال. وفي العقد الرابع من القرن العشرين، على سبيل المثال، لم تكن فرنسا ولا الاتحاد السوفيتي متأكدة من أنها لن تبلغ الطعم وتقف وحيدة أمام ألمانيا النازية. لكن حتى إذا نجحت الدولة في تمرير المسؤولية إلى الآخرين، يظل هناك دائماً احتمال أن يهزم المعتدي هؤلاء الآخرين سريعاً، ثم يتحول إلى الدولة التي مررت المسؤولية إليهم. ولذلك يجب على الدولة أن تحسن دفاعاتها من باب التأمين في حال فشل تمرير المسؤولية إلى الآخرين.

رابعا، قد يكون مفهوما في بعض الأحيان أن تسمح الدولة التي تمرر المسؤولية للدولة التي تمرر إليها المسؤولية بأن تزيد قوتها أو تسهل لها ذلك. وهنا تكون الدولة الأخيرة أفدر على احتواء الدولة المعتدية، بما يزيد فرص الدولة التي مررت المسؤولية لأن تبقى في مأمن. على سبيل المثال وقفت المملكة المتحدة وروسيا بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ كصفرجان على بروسيا بسمارك وهي تغزو أراضي في قلب أوروبا، ما أدى إلى بناء رايبخ الألماني كان أقوى كثيرا من سلفه البروسي. كان رأي المملكة المتحدة هو أن ألمانيا الموحدة لن تردع التوسع الفرنسي والروسي في قلب أوروبا وحسب، بل أيضا ستحول انتباههم بعيدا عن أفريقيا وآسيا، حيث يمكن أن يهددوا الإمبراطورية البريطانية. وكان الروس، في المقابل، يأملون في أن تكبح ألمانيا الموحدة النمسا وفرنسا وأن تخنق التطلعات القومية البولندية.

إجراء تمرير المسؤولية إلى الآخرين

يقدم تمرير المسؤولية إلى الآخرين وبناء تحالفات فرض التوازن طريقتين متعارضتين للتعامل مع الدول المعتدية. لكن يسود أحيانا ميل قوي إلى تمرير المسؤولية إلى الآخرين داخل تحالفات فرض التوازن نفسها، رغم أن ذلك من شأنه أن يلزم التحالف. ففي الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، حاول صناع السياسة البريطانيون أن يقللوا مقدار القتال الذي تقوم به قواتهم على الجبهة الغربية، وجعلوا حليفهم فرنسا وروسيا يتحملان العبء الأكبر في إضعاف الجيش الألماني^{١٩}. كان هدف المملكة المتحدة من ذلك هو أن تستخدم قواتها التي ستظل بعافيتها في حسم المعارك النهائية مع ألمانيا، ما يمكنها من فرض شروط السلام. فكانت المملكة المتحدة تخطط لأن "تربح السلام"، إذا خرجت من الحرب أقوى من الألمان المهزومين أو الفرنسيين والروس المنهكين من المعارك. وسرعان ما فهم حلفاء المملكة

المتحدة ما يجري وأجبروا الجيش البريطاني على المشاركة بالكامل في مهمة استنزاف الجيش الألماني المكلفة. معنى ذلك أن الدول تهتم دائما بالقوة النسبية، حتى مع حلفائها^{١٥٠}.

تعطي محاولة بريطانيا لتمرير المسؤولية إلى حلفائها جنبا إلى جنب مع التاريخ الذي سنعرضه في الفصلين السابع والثامن أدلة على وجود دافع قوي لتمرير المسؤولية إلى الآخرين بين الدول المهددة. إذ يبدو أن القوى العظمى تفضل تمرير المسؤولية إلى الآخرين على فرض التوازن. من أسباب هذا التفضيل أن تمرير المسؤولية إلى الآخرين يوفر دفاعا "رخيصة" عادة، لأن الدولة التي تُمرّر إليها المسؤولية هي التي تدفع التكاليف الكبيرة لقتال المعتدي، إذا فشل الردع واندلعت الحرب. وأحيانا تنفق الدول التي تُمرّر المسؤولية إلى غيرها أموالا كثيرة على جيوشها لتسهيل تمرير المسؤولية إلى الآخرين ولحماية نفسها في حال فشل تمرير المسؤولية.

ويمكن لتمرير المسؤولية إلى الآخرين أن يتضمن بعدا هجوميا، وهو ما يجعله أكثر جاذبية. وتحديدًا إذا تورط المعتدي والدولة التي مُرّرت إليها المسؤولية في حرب طويلة ومكلفة، يحتمل أن يتحول توازن القوة لصالح الدولة التي مرّرت المسؤولية إلى غيرها، وحينها تكون في وضع جيد للهيمنة على عالم ما بعد الحرب. على سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في ديسمبر ١٩٤١، لكنها لم تنزل جيشها على أراضي فرنسا إلا في يونيو ١٩٤٤، قبل أقل من عام من انتهاء الحرب. ولذلك وقع عبء إضعاف الفيرماخت الهائل بالدرجة الأولى على كتف الاتحاد السوفيتي الذي دفع ثمنًا باهظًا لدخول برلين^{١٥١}. ورغم أن الولايات المتحدة كان بإمكانها أن تغزو فرنسا قبل عام ١٩٤٤ وأنها كانت بذلك تمارس تمرير المسؤولية إلى الآخرين دون أن ندري، فلا شك في أن الولايات المتحدة استغادت كثيرا من تأخير غزو نورماندي

لوقت متأخر من الحرب، بعد أن ألهمك الجيشان الألماني والسوفيتي وتأكلا^{١٢٦}. ليس غريباً - إذن - أن يعتقد جوزيف ستالين أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تسمحان عن قصد لألمانيا والاتحاد السوفيتي بأن تستنزف إحداهما الأخرى حتى النخاع بحيث تتمكنان كفارضي توازن من وراء البحار من الهيمنة على أوروبا ما بعد الحرب^{١٢٧}.

كما يكون تمرير المسؤولية إلى الآخرين خياراً جذاباً حين تواجه الدولة أكثر من منافس واحد، لكنها لا تمتلك القوة العسكرية لمواجهةهم مرة واحدة، حيث يساعد في تقليل عدد التهديدات. على سبيل المثال واجهت المملكة المتحدة ثلاثة خصوم في ثلاثينات القرن العشرين - ألمانيا وإيطاليا واليابان - لكنها لم تكن تمتلك القوة العسكرية الكافية لكبحهم جميعاً مرة واحدة. فحاولت أن تخفف المشكلة بتمرير عبء التعامل مع ألمانيا إلى فرنسا، وبذلك استطاعت أن تركز على إيطاليا واليابان.

على أن إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين ليست بلا مخاطر. فمن غيرها الرئيسة أن الدولة التي تمرر إليها المسؤولية قد تفشل في كبح المعتدي، وبذلك تصبح الدولة التي مررت المسؤولية في موقف إستراتيجي حرج. على سبيل المثال لم تكن فرنسا تستطيع أن تتعامل مع ألمانيا النازية وحدها، ولذلك كان على المملكة المتحدة أن تشكل تحالفاً لفرض التوازن مع فرنسا على هتلر في مارس ١٩٣٩. كان هتلر في ذلك الوقت قد سيطر على كل تشيكوسلوفاكيا، وكان أوان احتواء الرايخ الثالث قد فات، واندلعت الحرب بعد خمسة أشهر في سبتمبر ١٩٣٩. في تلك الفترة نفسها مرر الاتحاد السوفيتي المسؤولية بنجاح إلى فرنسا والمملكة المتحدة وجلس متوقفاً أن تدخل ألمانيا معهما في حرب طويلة دامية. لكن الفيرماخت اجتاحت فرنسا في ستة أسابيع في ربيع ١٩٤٠، ما أعطى هتلر الفرصة لمهاجمة الاتحاد السوفيتي دون خوف على جناحه

الغربي. والسوفييت بتمرير المسؤولية إلى الآخرين بدل أن يشتبكوا مع ألمانيا بجانب فرنسا والمملكة المتحدة انتهى بهم الحال إلى خوض حرب أصعب كثيرا.

وفي بعض الحالات يمكن أن تزداد القوة العسكرية للدولة التي مُررت إليها المسؤولية لدرجة أن تصبح هي نفسها تهديدا لتوازن القوة، كما حدث مع ألمانيا بعد أن توحدت في عام ١٨٧٠. لقد عمل بسمارك حقيقة على دعم التوازن على مدى الأعوام العشرين التالية. وبالفعل عملت ألمانيا الموحدة على كبح روسيا وفرنسا في القارة الأوروبية، كما أرادت المملكة المتحدة. لكن الموقف تغير بصورة ملحوظة بعد عام ١٨٩٠، حيث ازدادت قوة ألمانيا كثيرا وحاولت أن تهيمن على أوروبا بالقوة. وكان تمرير المسؤولية إلى الآخرين في هذه الحالة مزيجا من النجاح والفشل بالنسبة للمملكة المتحدة وروسيا، حيث كان فعالا على المدى القريب وكارثيا على المدى البعيد.

تشكل هذه المشكلات الممكنة مصدرا للقلق بالتأكيد، لكنها لا تقلل جاذبية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. ولا تمارس القوى العظمى تمرير المسؤولية إلى الآخرين وهي تعتقد أنه سيؤدي إلى الفشل، بل تتوقع له النجاح. وإلا لتجنبتم تمرير المسؤولية إلى الآخرين وشكلت تحالفا لفرض التوازن مع الدول الأخرى المهذبة في النظام. لكن التنبؤ بالمستقبل صعب في السياسة الدولية. فمن كان يضمن في عام ١٨٧٠ أن تصبح ألمانيا أقوى دولة في أوروبا في أوائل القرن العشرين وتسبب في حربين عالميتين؟ فضلا عن أن فرض التوازن ليس بديلا بلا مخاطر. فغالبا ما يكون فرض التوازن غير فعال، وأحيانا تتكبد الدول الذي تمارسه مجتمعة هزائم كارثية، كما حدث مع المملكة المتحدة وفرنسا في ربيع عام ١٩٤٠.

من الواضح أن تمرير المسؤولية إلى الآخرين يؤدي أحيانا إلى النتيجة نفسها التي تؤدي إليها إستراتيجية التحريض والاستنزاف. وتحديدًا حين يؤدي تمرير المسؤولية إلى الآخرين إلى حرب، تقوم الدولة التي مرتت المسؤولية إلى غيرها، مثلها مثل الدولة المحرّضة، بتحسين مكانتها في القوة النسبية، ببقائها سالمة فيما يستنزف منافسوها الرئيسون أنفسهم. وكذلك يمكن أن تفشل الإستراتيجيتان بالطريقة عينها، إذا ربح أحد المتقاتلين نصرا سريعا وحاسما. لكن لمة اختلاف مهم بين الإستراتيجيتين، وهو أن تمرير المسؤولية إلى الآخرين إستراتيجية ردع في المقام الأول والحرب خيارها الأول، بينما تستهدف إستراتيجية التحريض والاستنزاف إثارة الحرب.

إستراتيجيات الطادي

يدفع البعض بأن فرض التوازن وتمرير المسؤولية إلى الآخرين ليستا الإستراتيجيتين الوحيدتين اللتين يمكن أن تستخدمهما الدول المهتدة ضد خصومها الخطيرين. فثمة بدائل فعالة منها الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى. لكن ذلك خطأ. فهاتان الإستراتيجيتان تدعوان إلى التنازل عن القوة للمعتدي، وهو ما ينتهك منطق توازن القوة ويزيد الخطر على الدولة التي تستخدمهما. ولذلك لا يمكن للقوى العظمى التي تهتم ببقائها أن تسترضي خصومها أو تنحاز إلى الطرف الأقوى.

يحدث الانحياز للطرف الأقوى حين تتضامن الدولة مع خصم أقوى منها، معترفة بأن شريكها القوي سيأخذ نصيبا أكبر من الغنائم التي يكسبها معا^{٩٥}. معنى ذلك أن توزيع القوة سيتغير في غير صالح الدولة التي انحازت ولصالح الدولة الأقوى. على أن الانحياز للطرف الأقوى إستراتيجية الضعفاء، حيث تقوم على فرضية أن الدولة إذا كان منافسها أقوى منها كثيرا، فلا معنى لأن تقاوم مطالبه، لأن ذلك الخصم سيأخذ ما يريد بالقوة وينزل عقابا شديدا بها. وكل ما تتمناه الدول التي تمارس

الانحياز هو أن يكون خصمها رحيماً. وقول ثوسيديديس Thucydides الشهير "الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، والضعفاء يتكبدون ما يفرض عليهم" يبرز جوهر الانحياز إلى الطرف الأقوى^{١٥٥}.

ونادراً ما تستخدم القوى العظمى هذه الإستراتيجية التي تنتهك المبدأ الأساسي للواقعية الهجومية القائل بأن الدول تسعى لزيادة قوتها النسبية، لأن القوى العظمى تمتلك - بالتعريف - الموارد اللازمة لشن معركة لائقة ضد القوى العظمى الأخرى، ولأنها تمتلك دائماً الدافع للصمود والقتال. ويستخدم الانحياز للطرف الأقوى بالدرجة الأولى من جانب القوى الصغرى التي تقف وحيدة ضد قوى عظمى عدوانية^{١٥٦}. فهؤلاء لا يكون أمامهم اختيار غير الاستسلام للعدو، لأنهم ضعفاء وممزولون. ومن الأمثلة الجيدة على الانحياز للطرف الأقوى قرار بلغاريا ورومانيا بالتحالف مع ألمانيا النازية في المراحل المبكرة من الحرب العالمية الثانية، ثم تغيير ولائهم إلى الاتحاد السوفيتي قرب نهاية الحرب^{١٥٧}.

وفي حالة الاسترضاء تقدم الدولة المهتدة تنازلات للمعتدي تغير توازن القوة لصالح الأخير. فتوافق الدولة المسترضية عادة على تسليم كل أراضي دولة ثالثة أو جزء منها لخصمها القوي. والغرض من هذا التسليم هو تعديل السلوك، بمعنى دفع سلوك المعتدي في اتجاه سلمي أكثر، وإن أمكن تحويله إلى قوة وضع راهن^{١٥٨}. تستند هذه الإستراتيجية إلى فرضية أن سلوك الخصم العدواني ينتج في المقام الأول عن إحساس حاد بالضعف الإستراتيجي. ولذلك فإن أية خطوات تتخذ لخفض شعوره بعدم الأمان ستقلل دافعه للحرب، إن لم تقض عليه تماماً. وتذهب الحجة إلى أن الاسترضاء يحقق تلك الغاية بتمكين الدولة المسترضية من إثبات نواياها الطيبة وتحويل التوازن

العسكري لصالح الدولة المسترضة، ما يجعلها أقل إحساسا بالضعف وأكثر إحساسا بالأمان، وفي النهاية أقل عدوانية.

وعلى خلاف الدولة المنتحازة لدولة أقوى التي لا تحاول احتواء المعتدي، تظل الدولة المسترضية ملتزمة بكبح التهديد. لكن الاسترضاء، مثله مثل الانحياز للطرف للأقوى، يتعارض مع قواعد الواقعية الهجومية، ولذا يعد إستراتيجية وهمية وخطرة. ومن غير المرجح أن تحوّل عدوا خطرا إلى منافس أرق وألطف، ناهيك عن تحويله إلى دولة مسالمة. بل إن الاسترضاء من شأنه أن يشحذ شهية الدولة المعتدية للغزو، وليس أن يضعفها. ولا شك في أن الدولة حين تتنازل عن قدر كبير من قوتها لمنافس لا يشعر بالأمان، سيشعر هذا المنافس بتحسّن فرص بقائه. وخفض مستوى الخوف سيقول بدوره دافع المنافس لتغيير توازن القوة لصالحه. لكن تلك الأخبار الجيدة جزء من القصة، وليست القصة كاملة. فثمة اعتباران آخران يتغلبان على ذلك المنطق الداعم للسلام. فالقوضى الدولية، كما تأكد آنفا، تجعل إحدى الدول تبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب الأخرى. ونظرا لأن القوى العظمى مجبولة على الهجوم، فمن المرجح أن تفسر الدولة المسترضة أي تنازل في القوة من جانب دولة أخرى باعتباره علامة على الضعف، أي كدليل على أن الدولة المسترضية غير مستعدة للدفاع عن توازن القوة. عندئذ تواصل الدولة المسترضة المطالبة بالمزيد من التنازلات. فمن الحماقة ألا تتال الدولة أكبر قدر ممكن من القوة، لأن فرص بقاء الدولة تزيد بزيادة قوتها. وعلاوة على ذلك تتحسن قدرة الدولة المسترضة على زيادة قوتها أكثر وأكثر بفضل القوة الإضافية التي منحها إيها الدولة المسترضية. بإيجاز يؤدي الاسترضاء إلى جعل المنافس الخطر أكثر خطرا، وليس العكس.

العازل عن القوة لأسباب واقعية

لكن هناك، مع ذلك، ظروف خاصة تضطر القوة العظمى فيها لأن تتنازل عن بعض القوة لدولة أخرى، لكن بدون أن تتصرف بما يتناقض مع منطق توازن القوة. فقد يكون من المعقول أحيانا، كما ذكرنا قبل ذلك، أن تسمح الدولة التي تمرر المسؤولية للدولة التي تمرر إليها المسؤولية بأن تكسب الأخيرة قوة أكبر، إذا كان ذلك يحسّن فرص الأخيرة في احتواء المعتدي وحدها. علاوة على أن القوة العظمى إذا واجهت دولتين معتديتين أو أكثر في وقت واحد، وكانت لا تمتلك الموارد اللازمة لكبحهم جميعا أو حليفا تمرر إليه المسؤولية، فإن الدولة المحاصرة قد تضطر لأن تفاضل بين التهديدات وتسمح للتهديد الأصغر بتغيير التوازن، لكي تطلق مواردها للتعامل مع التهديد الأساسي. وحين يتحوّل التهديد الثانوي في النهاية إلى منافس للتهديد الأساسي، يمكن في هذه الحالة تشكيل تحالف مع الأول ضد الأخير.

يفسر هذا المنطق جزئيا تقارب المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين^{١٠٩}. كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت القوة المهيمنة الأكيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، مع أن المملكة المتحدة كان لا يزال لها مصالح مهمة في المنطقة، كانت تؤدي أحيانا إلى نزاعات خطيرة مع الأمريكيين. لكنها قررت أن تترك المنطقة وتقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وذلك جزئيا لأن المملكة المتحدة على طول الطريق عبر المحيط الأطلنطي لم تكن في وضع يمكنها من مواجهة الولايات المتحدة في فئاتها الخلفي. وكانت المملكة المتحدة تواجه أيضا تهديدات متزايدة في مناطق أخرى من الكرة الأرضية، خاصة ظهور ألمانيا في أوروبا الذي كان يشكل تهديدا للمملكة المتحدة أكبر بكثير من الولايات المتحدة التي يفصلها عنها محيط. حفزت هذه البيئة المهلدة المملكة المتحدة على تقديم تنازلات للأمريكيين، بحيث يمكن

أن تركز مواردها ضد ألمانيا. وفي النهاية هددت ألمانيا الولايات المتحدة هي الأخرى، ما جعل الأمريكيين والبريطانيين يتحالفون ضد ألمانيا في الحربين العالميتين.

وأخيراً، فإن التنازل عن القوة لخصم خطر قد يصلح كإستراتيجية قصيرة المدى لكسب الوقت لتعبئة الموارد المطلوبة لاحتواء التهديد. وعلى الدولة التي تقدم التنازل ألا تتصرف من منظور موقف الضعف قصير المدى، بل أن تمتلك أيضاً قدرة تعبئة متفوقة طويلة المدى. ويمكن العثور على بضعة أمثلة لهذا النوع من السلوك في السجل التاريخي. والحالة الوحيدة التي أعرفها هي اتفاق ميونخ في سبتمبر ١٩٣٨ الذي سمحت المملكة المتحدة لألمانيا النازية بمقتضاه بأن تستولي على سودتيلاند (التي كانت جزءاً من تشيكوسلوفاكيا)، وذلك جزئياً لأن صناع السياسة البريطانيين اعتقدوا أن توازن القوة كان لصالح الرايخ الثالث، لكنه سيتحول لصالح المملكة المتحدة وفرنسا بمرور الوقت. لكن التوازن تحول ضد الحلفاء بعد ميونخ، فربما كان أفضل لهما أن يدخلوا الحرب ضد ألمانيا في عام ١٩٣٨ من أجل تشيكوسلوفاكيا، بدلا من عام ١٩٣٩ من أجل بولندا^(١١).

خاتمة

ثمّة مسألة أخيرة تستحق الانتباه تتعلق بالطريقة التي تتصرف بها الدولة لاكتساب القوة والحفاظ عليها. فقد روج كينيث ولتز حجة مؤداها أن التنافس الأمني يقود القوى العظمى إلى محاكاة الممارسات الناجحة لخصومها^(١٢). ويدفع بأن الدول تتطبع على "الإذعان للممارسات الدولية السائدة". بل إنها لا تملك خيارا غير ذلك إذا أرادت البقاء في خضم الأمواج العاتية للسياسة الدولية. فـ"تجاور الدول يعزز تشابهها من خلال الأضرار التي تنتج عن القشل في الإذعان للممارسات الناجحة"^(١٣). ويربط ولتز مفهوم المحاكاة بسلوك فرض التوازن، قائلاً إن الدول تتعلم أنها يجب أن تكبح الخصوم

الذين يهددون بزعزعة توازن القوة. ونتيجة هذا الميل نحو التشابه تتمثل بوضوح في الحفاظ على الوضع الراهن. وعلى كل يعد فرض التوازن سلوكا مهما لفرض الإذعان، ويعمل على الحفاظ على توازن القوة، وليس زعزعته. وتلك هي الواقعية الدفاعية المباشرة.

يسود بالتأكيد ميل قوي لأن تحاكي الدول الممارسات الناجحة للدول الأخرى في النظام. ومن الممكن أيضا أن ننظر إلى فرض التوازن باعتباره إستراتيجية تريد الدول أن تحاكيها، رغم أن السبب الذي يجعل الدول تتطبع على فرض التوازن على المعتدين غير واضح. على أن بنية النظام وحلها تجبر الدول على فرض التوازن على المنافسين الخطرين أو الاعتماد على دول أخرى لاحتوائهم.

لكن ولتزيغل جانبين مرتبطين بسلوك الدولة يجعلان السياسة الدولية أكثر ميلا للهجوم وأخطر مما يرى. فالدول لا تحاكي سلوك فرض التوازن الناجح وحسب، بل تحاكي أيضا العدوان الناجح. من ذلك مثلا أن أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لإفشال غزو صدام حسين للكويت في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ كان الخوف من أن تستتج دول أخرى أن العدوان يجزي وتبدأ مزيدا من حروب الغزو^{١٣١}.

وعلاوة على ذلك فإن القوى العظمى لا تحاكي الممارسات الناجحة لإحداها ضد الأخرى وحسب، بل تشتمن الإبداع أيضا^{١٣٢}، إذ تبتكر الدول طرقا جديدة لاكتساب ميزة على خصومها، بتطوير أسلحة جديدة أو عقيدة عسكرية إبداعية أو إستراتيجيات ذكية. وكثيرا ما تتحقق فوائد مهمة للدول التي تتصرف على نحو غير متوقع، ولهذا السبب تقلق الدول كثيرا من المفاجأة الإستراتيجية^{١٣٣}. وحالة ألمانيا النازية تبرز هذه النقطة. فقد حاكى هتلر بالتأكيد الممارسات الناجحة للدول الأوروبية المنافسة، لكنه اتبع أيضا إستراتيجيات مبتكرة فاجأت خصومه أحيانا. معنى ذلك أن

التنافس الأمني يدفع الدول للانحراف عن الممارسات المقبولة وفي الوقت نفسه الإذعان لها^{١٦٦}.

شرحتُ فيما سبق الطرق التي تسلكها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية ، مع التركيز على الأهداف المحددة التي تتابعها والإستراتيجيات التي تستخدمها لبلوغ تلك الأهداف. سأتحول في الفصول التالية إلى السجل التاريخي للوقوف على الأدلة على أن القوى العظمى تسعى دائما لاكتساب ميزة على منافسيها.

القوى العظمى على أرض الواقع Great Powers in Action

تحاول نظريتي التي عرضتها في الفصل الثاني أن تفسر نزوع القوى العظمى إلى تبني نوايا عدوانية والأسباب التي تدفعها إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. وحاولتُ في حينه أن أقدم أساسا منطقيا سليما لادعائي بأن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في النظام الدولي وأن الدول القوية جدا تسعى دائما للمهيمنة الإقليمية. على أن صحة نظريتي وقدرتها على الإقناع تتوقف في النهاية على قدرتها على تفسير السلوك الفعلي للقوى العظمى. فهل توجد أدلة كافية على أن القوى العظمى تفكر وتتصرف على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية؟

تتطلب الإجابة بالإثبات عن هذا السؤال وتوضيح أن الواقعية الهجومية تقدم أفضل تفسير لسلوك القوى العظمى أن أثبت أن (١) تاريخ سياسة القوة العظمى يقوم بالدرجة الأولى على الصدام بين دول تعديلية، (٢) قوى الوضع الراهن الوحيدة التي تظهر في القصة هي الدول المهيمنة الإقليمية، أي الدول التي بلغت ذروة القوة. بمعنى أن الأدلة يجب أن توضح أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لزيادة القوة واستغلال هذه الفرص حين تظهر. ولا بد أن توضح الأدلة أيضا أن القوى العظمى لا

تمارس إنكار الذات حين تمتلك الموارد اللازمة لتغيير توازن القوة لصالحها وأن شهرة القوة لا تتراجع حين تبطل الدولة المزيد من القوة. وعوضاً عن ذلك، تسمى الدول القوية لتحقيق الهيمنة الإقليمية متى توفرت الإمكانية لذلك. وأخيراً يجب أن تكون الأدلة ضئيلة على وجود صناعات سياسة يقولون إنهم راضون عن نصيحتهم من القوة العالمية حين تتوفر لهم القدرة على اكتساب المزيد، وأن نجد القادة يعتقدون دائماً أنهم يجب أن يكتسبوا المزيد من القوة لتحسين فرص دولهم في البقاء.

على أن إثبات أن النظام الدولي يتكون من قوى تعديلية ليس بالأمر الهين، لأن الحالات الممكنة كثيرة جداً^(١). لكن القوى العظمى تتنافس فيما بينها منذ قرون، وتوجد وفرة في سلوك الدول تكفي لاختبار حجتي. ويفرض تنظيم عملية البحث، تتبنى هذه الدراسة أربعة منظورات مختلفة حول السجل التاريخي. ورغم أنني بطبيعة الحال حريص على العثور على أدلة تدعم الواقعية الهجومية، فإنني لن أدخر جهداً في نقض نظرتي بالبحث عن أدلة قد تدحضها. سأحاول تحديد أن أعير انتباهاً مساوياً لحالات التوسع expansion وعدم التوسع non-expansion وأن أوضح أن حالات عدم التوسع كانت ناتجة بالدرجة الأولى عن ردع ناجح. وأحاول أيضاً أن أستخدم معايير ثابتة عند قياس القيود على التوسع في الحالات التي أخضعها للفحص.

سأفحص - أولاً - سلوك السياسة الخارجية للقوى العظمى المهيمنة الخمس على مدى الأعوام المائة وخمسين الماضية: اليابان بداية من فترة مييجي^(٢) في عام ١٨٦٨ حتى الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وألمانيا من وصول أوتو فون بسمارك إلى السلطة

(١) فترة مييجي أو إعادة مييجي Meiji Restoration فترة من تاريخ اليابان، تُعرف أيضاً باسم الثورة أو التجديد، تمتد من عام ١٨٦٨ إلى عام ١٩١٢، شهدت اليابان خلالها سلسلة من الأحداث أعادت الحكم الإمبراطوري، وأحدثت تغييرات ضخمة في البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، وكلمة "مييجي" تعني الحكومة المستيرة للترجمة.

في عام ١٨٦٢ حتى هزيمة أدولف هتلر النهائية في عام ١٩٤٥ ، والاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه في عام ١٩١٧ حتى انهياره في عام ١٩٩١ ، وبريطانيا العظمى / المملكة المتحدة من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٤٥ ، والولايات المتحدة من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٩٠^٣. وقد أثرت أن أفحص مسارات عريضة من تاريخ كل دولة ، وليس فترات زمنية منفصلة ، لأن ذلك يساعد في توضيح أن الأفعال العدوانية المعينة لم تكن حالات لسلوك منحرف نتجت عن سياسات داخلية ، بل جزءا من نمط أوسع للسلوك العدواني ، كما تتنبأ الواقعية الهجومية.

تعد اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي أمثلة مباشرة تقدم دعما قويا لنظريتي. فقد كانت هذه الدول تبحث دوما عن فرص للتوسع من خلال الغزو ، وحين كانت ترى نافذة لذلك ، كانت عادة تقفز عليها. وحتى اكتساب مزيد من القوة لم يكن يلفظ شهرتهم الهجومية ، بل كان يشعلها. وكانت القوى العظمى الثلاث تسمى حثيثا إلى البيئة الإقليمية. فخاضت ألمانيا واليابان حروبا كبرى من أجل هذا الهدف ، ولولا الولايات المتحدة وحلفاؤها لما ارتدع الاتحاد السوفيتي عن محاولة غزو أوروبا. كما تتوفر أدلة كثيرة على أن صناعات السياسة في هذه الدول كانوا يتحدثون ويفكرون كواقعيين هجوميين. وربما يكون من الصعب أن نجد قادة كبار يعبرون عن الرضا عن توازن القوة الحالي ، خاصة حين تكون لدى دولهم القدرة على تغييره. بإيجاز يبدو أن الاعتبارات الأمنية كانت القوة الدافعة الرئيسة وراء السياسات العدوانية لألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي.

قد تبدو المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، في المقابل ، وكأنهما تنصرفان بطرق تناقض الواقعية الهجومية. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا خلال معظم القرن التاسع عشر ، لكنها لم تحاول أن تترجم ثروتها الكبيرة إلى قوة

عسكرية وتحقق الهيمنة الإقليمية. وعلى ذلك يبدو أن المملكة المتحدة لم تكن تهتم بزيادة قوتها النسبية، رغم أنها كانت تمتلك الموارد اللازمة لذلك. وفي النصف الأول من القرن العشرين بدا أن الولايات المتحدة تجاهلت عددا من الفرص لإظهار القوة في شمال شرق آسيا وأوروبا، واتبعت بدلا من ذلك سياسة خارجية انعزالية، وهو ما لا يعتبر دليلا على السلوك العدواني.

لكنني سأدفع، رغم ذلك، بأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تنصرفان وفقا للواقعية الهجومية. فقد عملت الولايات المتحدة بطريقة عدوانية على فرض هيمنتها على نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر، وذلك بالدرجة الأولى لتعظيم فرص بقائها في عالم عدواني. وقد نجحت في ذلك وأصبحت القوة العظمى الوحيدة في التاريخ الحديث التي تنجز الهيمنة الإقليمية. ولم تحاول الولايات المتحدة أن تغزو أراضي في أوروبا أو شمال شرق آسيا في القرن العشرين بسبب الصعوبة الكبيرة المتضمنة في إظهار القوة عبر المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي. لكنها مع ذلك لعبت دور فارض التوازن من وراء البحار في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجيا. والقوة المانعة للمياه تفسر أيضا عدم محاولة المملكة المتحدة السيطرة على أوروبا في القرن التاسع عشر. ونظرا لأن الحالتين الأمريكية والبريطانية تحتاجان إلى مناقشة مفصلة، فسوف أتناولهما في الفصل التالي.

ثانيا، سأفحص سلوك السياسة الخارجية لإيطاليا منذ مولدها كدولة موحدة في عام ١٨٦١ حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. قد يسلم البعض بأن القوى العظمى الأكثر قوة تبحث عن فرص لزيادة قوتها، لكن هؤلاء يعتقدون مع ذلك أن القوى العظمى الأخرى، خاصة القوى الأضعف، تنصرف كقوى وضع راهن. تمثل إيطاليا حالة اختبار جيدة لهذا الخط الفكري، لأنها كانت بالتأكيد "أصغر القوى العظمى"

على مدار كامل الفترة التي صُنفت فيها كلاعِب في السياسة الأوروبية^{١٣٧}. ورغم افتقار إيطاليا للقوة العسكرية، فقد كان قادتها يبحثون دوماً عن فرص لاكتساب القوة، وحينما كانت تلوح إحداها في الأفق، لم يكونوا يترددون في استغلالها. فضلاً عن أن صناع السياسة الإيطاليين كانت تحفزهم للعدوان بالدرجة الأولى اعتبارات توازن القوة.

ثالثاً، قد يسلم المرء "بقلة عدد الحالات التي توقفت فيها دولة دينامية قوية عن التوسع بسبب الإشباع أو لأنها حددت لنفسها أهدافاً متواضعة فيما يتعلق بالقوة"، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذه القوى العظمى كانت حمقاء في سلوكها العدواني، لأن الهجوم يؤدي عادة إلى كوارث^{١٣٨}. فقد كانت تلك الدول تستطيع في النهاية أن تحقق مزيداً من الأمن لنفسها، إن هي ركزت على توازن القوة وحافظت عليه، ولم تحاول تغييره بالقوة. وتزيد هذه الحجة على ذلك أن هذا السلوك المضر للذات self-defeating behavior لا يمكن تفسيره بالمنطق الإستراتيجي، بل ينتج عن سياسات خاطئة تدفعها إلى الصدارة جماعات مصالح خاصة أنانية داخل الدولة. يتبنى الواقعيون الدفاعيون غالباً هذا الخط الفكري، ومن أمثلتهم المفضلة للسلوك المضر للذات اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى. لكنني أتحدى هذا تكبدت كل من هذه الدول هزيمة عسكرية ساحقة في الحرب التالية. لكنني أتحدى هذا الخط الفكري العام، وأعير انتباهاً متأنياً للمثاليين الألمان واليابانيين اللذين توضح الأدلة الخاصة بهما أن الدولة لم تكن تمارس سلوكاً مضراً للذات تدفعه سياسات داخلية خبيثة.

وأخيراً، سأفحص سياق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. يرى الواقعيون الدفاعيون أن المتنافسين النوويين ما إن يطوروا

القدرة على تدمير أحدهم الآخر كمجتمعات قابلة للحياة حتى يرضوا عن العالم الذي أوجدوه ولا يحاولون تغييره. بمعنى أن يصبحوا من قوى الوضع الراهن على المستوى النووي. فيما نرى الواقعية الهجومية أن تلك القوى النووية المتنافسة لن تقبل التدمير المتبادل المؤكد، بل ستسعى إلى تحقيق التزوق النووي على الطرف الآخر. سأحاول أن أوضح أن سياسات التسلح النووي لدى القوتين العظميين كانت تنفق إلى حد بعيد مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

وباستثناء الحالتين الأمريكية والبريطانية اللتين ستناقشان في الفصل التالي، أتناول هنا المقطعات الأربعة المختلفة من السجل التاريخي بالترتيب السابق. ولذلك سأبدأ بتقييم السياسة الخارجية اليابانية من فترة مييجي حتى هيروشيما.

اليابان (١٨٦٨-١٩٤٥)

كانت اليابان قبل عام ١٨٥٣ لا تحتك كثيرا بالعالم الخارجي، خاصة الولايات المتحدة والقوى العظمى الأوروبية. وبعد أكثر من قرنين من العزلة المفروضة ذاتياً، خرجت اليابان بنظام سياسي إقطاعي واقتصاد لم يكن في مستوى الدول الصناعية الرائدة في ذلك الوقت. واستخدمت القوى العظمى "دبلوماسية البارجة الحربية" لـ "فتح" اليابان في العقد السادس من القرن التاسع عشر، بإجبارها على قبول سلسلة من المعاهدات التجارية غير المتكافئة. وكانت القوى العظمى تعمل في الوقت نفسه من أجل السيطرة على أقاليم بالقارة الآسيوية. وكانت اليابان أضعف من أن تؤثر على تلك التطورات، حيث كانت تحت رحمة القوى العظمى.

تعاملت اليابان مع ضعفها الإستراتيجي بمحاكاة القوى العظمى في الداخل والخارج. فقرر القادة اليابانيون إصلاح نظامهم السياسي والتنافس مع الغرب اقتصادياً

وعسكريا. وقد عبّر وزير خارجية اليابان عن ذلك في عام ١٨٨٧ بالقول: "إن ما يجب فعله هو أن نغيّر إمبراطوريتنا وشعبنا جنديا، ولجعل الإمبراطورية مثل الدول الأوروبية ونجعل شعبنا مثل شعوب أوروبا. بمعنى أننا يجب أن نقيم إمبراطورية جديدة على الطراز الأوروبي على حافة آسيا".^{١٥٦}

كانت فترة ميجي أو حكومة الإصلاح في عام ١٨٦٨ هي الخطوة الرئيسة الأولى على الطريق إلى التجديد.^{١٥٧} ورغم أن التأكيد الرئيس في أعوام التحديث الأولى كان ينصب على السياسة الداخلية، فقد بدأ اليابانيون يتصرفون على الفور كقوة عظمى على المسرح العالمي.^{١٥٨} وكانت كوريا الهدف الأول للغزو الياباني، لكن اتضح في وسط العقد الأخير من القرن التاسع عشر أن اليابان كانت عازمة على السيطرة على أجزاء كبيرة من قارة آسيا، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كان واضحا أن اليابان تسعى للهيمنة على آسيا. وظلت ميول اليابان الهجومية تكشف عن نفسها بثبات حتى عام ١٩٤٥ حين تكبدت هزيمة ساحقة في الحرب العالمية الثانية. وعلى مدار العقود الثمانية التي فصلت بين حكومة الإصلاح واستسلام اليابان في خليج طوكيو، لم تفوّت اليابان فرصة لتغيير توازن القوة لصالحها إلا وتصرفت بطريقة عدوانية وعملت على زيادة نصيبها من القوة العالمية.^{١٥٩}

لغة اتفاق واسع بين دارسي السياسة الخارجية اليابانية على أن اليابان كانت تبحث دوما عن فرص للتوسع وزيادة قوتها بين عامي ١٨٦٨ و ١٩٤٥، وأن المخاوف الأمنية كانت القوة الدافعة الرئيسة لسلوكها. من ذلك على سبيل المثال ما كتبه نوبوتاكا آيك Nobutaka Ike من أن "الحرب كما تبدو الآن، ونحن نتأمل ما فات، كانت الموضوع المتواتر في تلك الفترة، سواء مواصلتها أو التحضير لها. ... بل تأخذ الأدلة المرء إلى استنتاج أن الحرب كانت تمثل عنصرا مكملا لعملية تحديث اليابان".^{١٦٠} وحتى

جاء سنيدر نصير الواقعية الدفاعية البارز يعترف بأن "كل الحكومات اليابانية من حكومة الإصلاح في عام ١٨٦٨ حتى عام ١٩٤٥ كانت حكومات توسعية"^(١٠). وفيما يتعلق بدافع اليابان، يمسك مارك بيتي Mark Peattie بالحكمة الغالبة حين يقول إن "الأمن، أو بالأحرى عدم الأمن، بسبب تقدم القوى الغربية في آسيا، يبدو بالأدلة أنه كان الدافع المهيمن لضم الأقاليم المكونة للإمبراطورية اليابانية"^(١١). وحتى إ. ه. نورمان E. H. Norman الناقد الحاد للشكل الاستبدادي لفترة ميجي يخلص إلى أن كل دروس التاريخ كانت تحذر رجال الدولة اليابانيين من أنه لا يوجد مكان وسط بين وضعية الأمة التابعة ووضعية الإمبراطورية المظفرة المتنامية"^(١٢). وقد عبّر الجنرال إيشيوارا كانجي Ishiwar Kanji بقوة عن تلك الفكرة نفسها في محاكمات جرائم الحرب في طوكيو في مايو ١٩٤٦، حين اعترض على المدعي الأمريكي بهذه الكلمات:

ألم تسمعوا بالسيد بيرى (العميد البحري ماثيو بيرى بالأسطول الأمريكي الذي أجزأت الاتفاقية التجارية الأولى بين الولايات المتحدة واليابان)؟ ألا تعرفون شيئاً حول تاريخ بلدكم؟ ... كانت اليابان في عهد حكومات نوكوغواوا^(١٣) تؤمن بالعزلة، وكانت لا تريد أن تقيم علاقات مع الدول الأخرى وتغلق أبوابها بإحكام. ثم جاء بيرى من بلدكم في سفنه السوداء^(١٤) ليفتح تلك الأبواب، حيث صوب مدافعه الثقيلة على اليابان وحذر: "إذا لم تتعاملوا معنا، انظروا إلى هذه، وافتحوا أبوابكم وتعاملوا مع الدول الأخرى أيضاً". وبعد ذلك حين فتحت اليابان

(٢) توكوغوا Tokugawa أو شوغونية توكوغوا Tokugawa Shogunate (١٦٠٣ - ١٨٦٧) كانت نظاماً إقطاعياً في اليابان أسسه توكوغوا إيئه-ياسو Ieyasu وتوالى على الحكم فيه شوغونات أو حكام عسكريون من أسرة توكوغوا، وتعرف هذه الفترة في تاريخ اليابان أيضاً باسم فترة إيدو Edo نسبة إلى اسم العاصمة الذي تغير في عام ١٨٦٨ إلى طوكيو للترجمة.

(٣) أطلق اليابانيون اسم "السفن السوداء" على السفن الأوروبية التي وصلت بلادهم في القرنين السادس عشر والثامن عشر، وذلك لأن السفن البرتغالية الأولى التي وصلتهم وعملت بالتجارة هناك كانت مطلية بالبقار الأسود للترجمة.

أبوابها وجريت التعامل مع الدول الأخرى، عرفت أن كل تلك الدول عدوانية للدرجة مخيفة. ولكي تدافع عن نفسها، اتخذت بلدكم مثالا يحتذى وبدأت تتعلم كيف تكون عدوانية. بل ويمكنكم أن تقولوا إننا تحولنا إلى أتباع أو مرعدين لكم. لماذا لا تصدرون مذكرة إحضار بحق يبري من العالم الآخر ونحاكمونه كمجرم حرب؟^{١٣٧}

الأهداف والمنافسون

كانت اليابان تهتم أساسا بالسيطرة على ثلاث مناطق في قارة آسيا: كوريا ومنشوريا والصين. كانت كوريا الهدف الأساسي؛ لأنها تقع على مسافة قصيرة من اليابان (انظر الخريطة ٦-١). وكان معظم صناعات السياسة اليابانيين يتفقون بالتأكيد مع الضابط الألماني الذي وصف كوريا بأنها "خنجر مغرور في قلب اليابان"^{١٣٨}. وكانت منشوريا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الأهداف اليابانية، لأنها أيضا لا يفصلها عن اليابان غير بحر اليابان. وكانت الصين تشكل تهديدا أبعد من كوريا ومنشوريا، لكنها مع ذلك كانت تشكل قلقا مهما، لأنها تمتلك الإمكانيات للهيمنة على آسيا كلها إذا توحدت وحدثت نظامها الاقتصادي والسياسي. وكانت اليابان تريد على أقل تقدير أن تحافظ على الصين ضعيفة ومقسمة.

وكانت اليابان تهتم من وقت لآخر بضم أقاليم من منغوليا البعيدة وروسيا. كما سعت اليابان إلى غزو أجزاء كبيرة من جنوب شرق آسيا، وأنجزت ذلك الهدف فعلا في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى. وكانت عينها تتطلع أيضا إلى عدد من الجزر الواقعة خارج اليابسة الآسيوية، مثل فورموزا (تايوان الآن) وجزر يسكادور Pescadores وهاننان Hainan وجزر ريوكيو Ryukyus. فيما تكشف قصة جهود اليابان لإلحجاز الهيمنة في آسيا بالدرجة الأولى على اليابسة الآسيوية، وتضمنت كوريا ومنشوريا والصين. وأخيرا احتلت اليابان عددا كبيرا من الجزر في غرب المحيط الهادي، حينما حاربت ألمانيا في عام ١٩١٤ والولايات المتحدة في عام ١٩٤١.

لعبت روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أدواراً رئيسة في كبح اليابان بين عامي ١٨٩٥ و ١٩٤٥. تشكل روسيا جزءاً من كل من آسيا وأوروبا، ولذلك تعد قوة عظمى آسيوية وأوروبية في الوقت نفسه. وكانت روسيا بالفعل القوة العظمى الرئيسة المنافسة لليابان في شمال شرق آسيا، وكانت القوة العظمى الوحيدة التي حاربت جيوش اليابان على القارة. وكانت لروسيا بالطبع طموحات إمبراطورية في شمال شرق آسيا وتحذت اليابان للسيطرة على كوريا ومنشوريا. لكن مرت فترات، كما في فترة الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، كان الجيش الروسي فيها أضعف من أن يصمد أمام اليابان. وقد لعبت المملكة المتحدة والولايات المتحدة كذلك أدواراً مهمة في احتواء اليابان، رغم أنهما كانتا تعتمدان بالدرجة الأولى على القوة الاقتصادية والبحرية، وليس على جيشيهما. في حين كانت فرنسا وألمانيا في الغالب الأعم لاعبين صغيرين في الشرق الأقصى.

سجل التوسع اليابالي

كانت السياسة الخارجية اليابانية تركز في العقود القليلة الأولى من فترة ميجي على كوريا التي ظلت معزولة عن العالم الخارجي، رغم أنها كانت تعتبر حتى ذلك الحين دولة تابعة للصين^(١). وكانت اليابان مصممة على أن تفتح كوريا أبوابها دبلوماسياً واقتصادياً، تماماً كما فتحت القوى الغربية أبواب اليابان في منتصف القرن. لكن الكوريين قاوموا العروض اليابانية، ما أثار جدلاً عنيفاً في اليابان بين عامي ١٨٦٨ و ١٨٧٣ حول استخدام القوة لإلحاج تلك الغاية. وجاء القرار في النهاية بالتخلي عن الحرب والتركيز بدلاً من ذلك على الإصلاح الداخلي. لكن وقع صدام بين فريق من المساحين اليابانيين وقوات السواحل الكورية في عام ١٨٧٥، وكادت الحرب أن تقع لولا قبول كوريا بمعاهدة كانج-واه Kang-wah (في فبراير ١٨٧٦) التي فتحت ثلاثة موانئ كورية أمام التجارة اليابانية وأعلنت كوريا دولة مستقلة.

لكن الصين ظلت تعتبر كوريا دولة تابعة لها، ما أدى إلى تنافس حاد بين الصين واليابان على كوريا. وبالفعل اندلع قتال في أواخر عام ١٨٨٤ بين القوات الصينية واليابانية المتمركزة في سيؤول. لكن الطرفين تجنبوا الحرب خوفاً من أن تستغلها القوى العظمى الأوروبية إذا تحاربا. ورغم ذلك استمر التنافس الصيني-الياباني على كوريا، ووقعت أزمة أخرى في صيف ١٨٩٤. وقررت اليابان هذه المرة أن تدخل الحرب على الصين وتسوي المسألة على ساحة المعركة. هزمت اليابان الصين سريعا، وفرضت معاهدة سلام قاسية على الخاسر^{١٦}. تنازلت الصين لليابان بمقتضى معاهدة شيمونوسكي Shimonoseki الموقعة في السابع عشر من أبريل ١٨٩٥ عن شبه جزيرة لياودونج وفورموزا وجزر ييسكادور. كانت شبه جزيرة لياودونج جزءا من منشوريا وتضم مدينة بورت آرثر Port Arthur المهمة. كما أُجبرت الصين على الاعتراف باستقلال كوريا، ما كان يعني عمليا أن تصبح كوريا تابعة لليابان وليس الصين. وحصلت اليابان أيضا على حقوق تجارية مهمة في الصين، وانتزعت تعويضات ضخمة من الصين، واتضح جليا أن اليابان كانت عازمة على أن تصبح لاعبا رئيسا في السياسة الآسيوية.

انزعجت القوى العظمى، خاصة روسيا، من قوة اليابان المتزايدة وتوسعها المفاجئ في القارة الآسيوية. فقررت روسيا وفرنسا وألمانيا أن يصححوا الوضع، وبعد بضعة أيام من توقيع معاهدة السلام، أجبروا اليابان على إرجاع شبه جزيرة لياودونج إلى الصين. وقد كان الروس مصممين على منع اليابان من السيطرة على أي جزء من منشوريا، لأنهم كانوا يبنون السيطرة عليها بأنفسهم. وكشفت روسيا أيضا أنها ستنافس اليابان على السيطرة على كوريا. فيما سُمح لليابان بالاحتفاظ بجزر فورموزا

ويسكادور. وبسبب "التدخل الثلاثي" حلت روسيا محل الصين باعتبارها منافس اليابان في السيطرة على كوريا ومنشوريا^{١١٧}.

وفي مطلع القرن العشرين كانت روسيا القوة المهيمنة في منشوريا، ونقلت إليها أعدادا كبيرة من القوات في أثناء ثورة الملاكمين^(٤) (١٩٠٠). ولم تتمكن اليابان ولا روسيا من السيطرة على كوريا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن صناع السياسة الكوريين نجحوا بدءا في ضرب القوتين العظميين معا لتضادي أن تلتهمهم إحداهما. وجدت اليابان أن هذا المشهد الإستراتيجي غير مقبول وعرضت على الروس صفقة بسيطة، تسيطر روسيا بمقتضاها على منشوريا وتسيطر اليابان على كوريا. لكن روسيا رفضت، ولذلك تحركت اليابان لتصحيح الوضع بالدخول في حرب على روسيا في أوائل فبراير ١٩٠٤^{١١٨}.

حققت اليابان نصرا مدويا في البحر والبر، وهو ما انعكس في معاهدة السلام التي وقعت في بورتسموث Portsmouth في نيوهامشاير في الخامس من سبتمبر ١٩٠٥. وانتهى بذلك تأثير روسيا على كوريا، وضعت اليابان السيطرة على شبه الجزيرة الكورية. كما نقلت روسيا شبه جزيرة لياودونج إلى اليابان، بما في ذلك السيطرة على خط سكة حديد جنوب منشوريا. وسلمت روسيا أيضا النصف الجنوبي من جزيرة سخالين لليابان التي كانت روسيا تسيطر عليها منذ عام ١٨٧٥. وبذلك تمكنت اليابان من إبطال نتيجة التدخل الثلاثي واكتسبت موطن قدم كبير في القارة الآسيوية.

(٤) ثورة الملاكمين أو انتفاضة الملاكمين Boxer rebellion حركة احتجاجية عنيفة عمت شمال الصين بين عامي ١٨٩٨ و١٩٠١ بقيادة جمعية القبضات الباسلة والمتأسفة ضد كل الرموز الأوروبية للمسيحية في الصين وطالت كل الأجانب، خاصة المبشرين، وحتى الصينيين الذين اعتنقوا المسيحية، تشكلت القوى الغريبة جميعها وروسيا واليابان جيشا مشتركا لدعم السلطات الصينية في القضاء على الثورة. نكل بالصينيين انكسارا من أعداء المسيح للفرجاء.

وسرعان ما تحركت اليابان لتعزيز مكسيباتها، فضمت كوريا في أغسطس ١٩١٠^{١١٩}. في حين كان على اليابان أن تتقدم بحذر في منشوريا، لأن روسيا كانت لا تزال تمتلك جيشا ضخما في شمال شرق آسيا ومصالح حقيقة في منشوريا. كما أن الولايات المتحدة انزعجت من نمو اليابان، وأرادت أن تحتويها بتقوية روسيا واستخدامها كقوة موازنة لليابان. وفي مواجهة هذه البيئة الإستراتيجية الجديدة اتفقت اليابان وروسيا في يوليو ١٩٠٧ على تقسيم منشوريا إلى دوائر نفوذ منفصلة. واعترفت اليابان أيضا بمصالح روسيا في منغوليا الخارجية، في مقابل اعتراف روسيا بسيطرة اليابان على كوريا.

واصلت اليابان نهجها الهجومي حين اندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤. دخلت اليابان الحرب في جانب الحلفاء في هذا الشهر، وسرعان ما احتلت جزر المحيط الهادي الخاضعة لسيطرة ألمانيا (جزر مارشال Marshalls وجزر كارولين Carolines وجزر ماريانا Marianas) وكذلك مدينة تسنجاتو Tsingtao الخاضعة للسيطرة الألمانية على شبه جزيرة شاندونج Shandong الصينية. وطلبت الصين التي كانت حيثل في حالة اضطراب سياسي شديد وفي موقف إستراتيجي خطر من اليابان استعادة السيطرة على تلك المدن. ولم ترفض اليابان الطلب وحسب، بل قدمت للصين في يناير ١٩١٥ "المطالب الواحد والعشرين" المذلة التي طالبت الصين فيها بتقديم تنازلات اقتصادية وسياسية كبرى لليابان، كان من شأنها أن تحول الصين في النهاية إلى دولة تابعة لليابان مثل كوريا^{١٢٠}. لكن أجبرت الولايات المتحدة اليابان على التخلي عن مطالبها المتطرفة، ووافقت الصين على مضيض على مطالب اليابان المحدودة في مايو ١٩١٥. وقد تأكد من هذه الأحداث أن اليابان عازمة على السيطرة على الصين عاجلا وليس آجلا.

تجلت طموحات السياسة الخارجية اليابانية مجدداً في صيف ١٩١٨، حين غزت قواتها شمال منشوريا وروسيا ذاتها في أعقاب الثورة البلشفية (في أكتوبر ١٩١٧)^(١١). كانت روسيا متورطة في حرب أهلية دامية، وتدخلت اليابان بعد المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. كان هدف القوى الغربية التي كانت لا تزال تحارب ضد جيوش القيصر الألماني على الجبهة الغربية من هذا التدخل أن تجبر روسيا على العودة إلى الحرب ضد ألمانيا. لكن ذلك كان يعني عملياً مساعدة القوات المعادية للثورة البلشفية في الفوز في الحرب الأهلية. ورغم أن اليابان أسهمت بسبعين ألف جندي في قوة التدخل، أكثر بكثير من أية قوة عظمى أخرى، فإنها لم تُظهر اهتماماً بحرب البلاشفة، وركزت بدلاً من ذلك على توسيع سيطرتها على المناطق التي احتلتها: الجزء الشمالي من جزيرة سخالين، وشمال منشوريا، وشرق سيبيريا. كان تدخل اليابان في روسيا صعباً منذ البداية بسبب الطقس القاسي والسكان غير المتقبلين والمساحة الشاسعة للإقليم الذي احتلته. وبعد أن انتصر البلاشفة في الحرب الأهلية، بدأت اليابان بسحب قواتها من روسيا، فانسحبت من سيبيريا في عام ١٩٢٢، ومن شمال سخالين في عام ١٩٢٥.

شعرت الولايات المتحدة بنهاية الحرب العالمية الأولى بأن اليابان كبرت أكثر من اللازم، وشرعت في تصحيح هذا الوضع. فأجبرت اليابان في مؤتمر واشنطن في شتاء ١٩٢١-١٩٢٢ على قبول ثلاث معاهدات ضيقت مكتسبات اليابان في الصين في الحرب العالمية الأولى ووضعت حدوداً لأحجام القوات البحرية الأمريكية والبريطانية واليابانية^(١٢). تضمنت هذه المعاهدات خطاباً مسهباً حول الحاجة إلى التعاون في الأزمات المستقبلية وأهمية الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في آسيا. لكن اليابان كانت مستاءة من معاهدات واشنطن منذ البداية، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت عازمة

على توسيع إمبراطوريتها في آسيا، في حين صُممت المعاهدات لاحتوائها. ومع ذلك، وقع القادة اليابانيون المعاهدات؛ لأنهم شعروا بأن اليابان لم تكن في وضع يمكنها من تحدي القوى الغربية التي خرجت لتوها منتصرة من الحرب العالمية الأولى. وبالفعل لم تقم اليابان بما يزعزع الوضع الراهن على مدار العقد الثالث من القرن العشرين الذي كان عقدا يعمه السلام نسبيًا في آسيا وكذلك في أوروبا^(١٣٣).

وعادت اليابان إلى نهجها العدواني في أوائل العقد التالي، وأخذت سياستها الخارجية تزداد عدوانية مع تقدم هذا العقد^(١٣٤). واقتتل جيشها في كوانتونج أزمة مع الصين في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣١^(١٣٥)، أصبحت تعرف باسم "حادثة موكدن" Mukden incident كذريعة للحرب وغزو منشوريا كلها. ربح جيش كوانتونج الحرب سريعاً، وساعدت اليابان في مارس ١٩٣٢ في تأسيس دولة مانشوكو Manchukuo "المستقلة" التي كانت في حقيقتها مستعمرة يابانية.

وبعد أن رسخت اليابان سيطرتها على كوريا ومنشوريا في أوائل عام ١٩٣٢، وجهت أنظارها إلى السيطرة على الصين نفسها. كانت اليابان قد بدأت جس نبض الصين والضغط عليها حتى قبل تأسيس دولة مانشوكو^(١٣٦). ففي يناير ١٩٣٢ اندلع قتال في شنغهاي بين القوة التاسعة عشرة من الجيش الصيني ووحدات البحرية اليابانية. واضطرت اليابان إلى إرسال قوات برية إلى شنغهاي، واستمرت المعارك التالية لمدة ستة أسابيع تقريباً قبل أن ترتب المملكة المتحدة هدنة في مايو ١٩٣٢. وفي أوائل ١٩٣٣ تحركت القوات اليابانية إلى مقاطعتي جيهول Jehol وخبجي Hopei الواقعتين في شمال الصين. وحين سرت الهدنة أخيراً في أواخر شهر مايو ١٩٣٣، ظلت اليابان تسيطر على جيهول، وأجبر الصينيون على قبول منطقة منزوعة السلاح عبر الجزء الشمالي من خبي.

وإذا كان ما سبق لا يكفي لكشف نوايا اليابان، فقد أصدرت وزارة خارجيتها بياناً مهماً في الثامن عشر من أبريل ١٩٣٤ أعلنت فيه أن شرق آسيا دائرة نفوذ اليابان وحشرت القوى العظمى الأخرى من مساعدة الصين في حربها مع اليابان. وهكذا صاغت اليابان نسختها من مبدأ مونرو لشرق آسيا^(٢٧). وأخيراً شنت اليابان هجوماً شاملاً على الصين في أواخر صيف ١٩٣٧^(٢٨). وفي الوقت الذي غزا فيه هتلر بولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، كانت اليابان تسبّط على أجزاء كبيرة من شمال الصين، فضلاً عن عدد من الجيوب على طول سواحل الصين.

تورطت اليابان أيضاً في سلسلة من النزاعات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، منها معركتان كبيرتان في شونغكوفونج Chungkuefung (١٩٣٨) ونومونهان Nomonhan (١٩٣٩)^(٢٩)، حيث كان قادة جيش كوانتونج الياباني مصممين على التوسع إلى ما بعد منشوريا في منشوريا الخارجية والاتحاد السوفيتي نفسه. وألحق الجيش الأحمر هزيمة قوية بجيش كوانتونج في المعركتين، وسرعان ما فقدت اليابان شهيتها لمزيد من التوسع في الشمال.

ثم وقع حدثان مهمان في أوروبا في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية - سقوط فرنسا في ربيع ١٩٤٠ والغزو الألماني للاتحاد السوفيتي بعد عام - ليفتحا فرصاً جديدة للعدوان الياباني في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي^(٣٠). واستغلتها اليابان فعلاً، لكن انتهى بها الحال إلى حرب مع الولايات المتحدة استمرت من ديسمبر ١٩٤١ حتى أغسطس ١٩٤٥، وفيها تكبدت اليابان هزيمة ساحقة أخرجتها من مصاف القوى العظمى.

ألمانيا (١٨٦٢-١٩٤٥)

كانت ألمانيا عازمة في الأعوام من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٠ والأعوام من ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥ على زعزعة توازن القوة الأوروبي وزيادة نصيبها من القوة العسكرية. بدأت ألمانيا أزمات وحروباً كثيرة في تلك الأعوام الخمسة وخمسين، وحاولت مرتين في القرن العشرين أن تسيطر على أوروبا. وبين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠ كانت ألمانيا مهتمة بالدرجة الأولى بالحفاظ على توازن القوة، وليس تغييره. لكن ألمانيا لم تكن قد أصبحت قوة مشبعة، كما اتضح في النصف الأول من القرن العشرين. وكان السبب وراء سلوكها غير العدواني في أواخر القرن التاسع عشر هو أنها لم تكن قد امتلكت بعد القوة الكافية لتحدي منافسيها.

كان الدافع وراء سلوك السياسة الخارجية العدوانية لألمانيا يكمن بالدرجة الأولى في الحسابات الإستراتيجية. وكان الأمن دائماً قضية ملحة لألمانيا بسبب جغرافيتها، حيث تقع في وسط أوروبا بدون موانع دفاعية طبيعية تحميها من الناحيتين الشرقية أو الغربية، ما جعلها عرضة للغزو. ولذلك كان القادة الألمان يبحثون دوماً عن فرص لزيادة القوة وتحسين فرص بقاء دولتهم. لا يعني ذلك إنكار وجود عوامل أخرى أثرت على السياسة الخارجية الألمانية. انظر مثلاً السلوك الألماني تحت قيادة أشهر قادتها أوتو فون بسمارك وأدولف هتلر. فمع أن بسمارك يعتبر دائماً أحد الممارسين الماكزين للواقعية السياسية، فقد كانت تدفعه النزعة القومية وكذلك المخاوف الأمنية حين بدأ الحرب في أعوام ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠-١٨٧١ ورمحها^{٣١}. وتحديداً فإن الرجل لم يَسعَ إلى توسيع حدود بروسيا وتأمينها وحسب، بل صمم أيضاً على بناء دولة ألمانيا الموحدة.

ليس لمة شك في أن عدوان هتلر كانت تدفعه بالأساس أيديولوجيا عنصرية متجنزة. لكن حسابات القوة المباشرة كانت، رغم ذلك، أساسية في تفكير هتلر في

السياسة الدولية^{٣٢}. ويدور جدل بين الدارسين منذ عام ١٩٤٥ حول مدى الاستمرارية التي تربط النازيين بأسلافهم. لكن في مجال السياسة الخارجية ثمة اتفاق واسع على أن هتلر لم يكن يمثل انقطاعا حادا عن الماضي، بل كان يفكر ويتصرف مثل القادة الألمان الذين سبقوه. ويعبر ديفيد كاليو David Calleo عن تلك الفكرة على النحو التالي: "في السياسة الخارجية تبدو التشابهات جلية بين ألمانيا الإمبراطورية وألمانيا النازية. فهتلر يشترك مع من سبقوه في التحليل الجيوسياسي نفسه القائم على اليقين نفسه حول النزاع بين الأمم والشهوة والمبرر عينهما للهيمنة على أوروبا. وكل ما فعلته الحرب العالمية الأولى هو أنها شحذت صدق ذلك التحليل الجيوسياسي^{٣٣}". وحتى بدون هتلر وأيديولوجيته القتالة كانت ألمانيا ستصبح بالتأكيد دولة عدوانية بنهاية الثلاثينات^{٣٤}.

الأهداف والمنافسون

كانت فرنسا وروسيا المنافسين الرئيسيين لألمانيا بين عامي ١٨٦٢ و ١٩٤٥ ورغم الفترات القصيرة من العلاقات الروسية-الألمانية الجيدة. في حين كانت العلاقات الفرنسية-الألمانية سيئة على امتداد تلك الفترة كاملة. وكانت المملكة المتحدة تربطها علاقات جديدة نوعا ما بألمانيا قبل عام ١٩٠٠، لكن العلاقات ساءت في أوائل القرن العشرين، وانتهى الحال بالمملكة المتحدة، كما هي الحال مع فرنسا وروسيا، إلى حرب ألمانيا في الحربين العالميتين. وكانت النمسا-المجر عدو ألمانيا اللدود في الأعوام الأولى من عهد بسمارك، لكنهما تحالفا في عام ١٨٧٩ وظلا كذلك حتى انفصال النمسا والمجر في عام ١٩١٨. وكانت العلاقات بين إيطاليا وألمانيا جيدة عموما من عام ١٨٦٢ حتى عام ١٩٤٥، ولم تحارب إيطاليا ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة فقد قتلت ألمانيا في الحربين العالميتين، لكن ما عدا ذلك لم يكن هناك تنافس كبير بينهما في تلك العقود الثمانية.

تضم قائمة الأهداف المحددة للعدوان الألماني في الفترة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٩٤٥ أسماء كثيرة، لأن ألمانيا كانت تتبنى خططا طموحة للتوسع بعد عام ١٩٠٠. فلم تُسَخَّ ألمانيا الفيلهلمية، على سبيل المثال، إلى الهيمنة على أوروبا وحسب، بل أرادت أيضا أن تصبح قوة عالمية. تضمن هذا المخطط الطموح المعروف باسم Weltpolitik (السياسة العالمية)، امتلاك إمبراطورية استعمارية ضخمة في أفريقيا^{٣٥}. فيما ظل أهم هدف لألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين هو التوسع في القارة الأوروبية على حساب فرنسا وروسيا، وهو الهدف الذي حاولت تحقيقه في الحربين العالميتين. وكانت لألمانيا أهداف محدودة من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٩٠٠، كما سيرد فيما يلي، لأنها لم تكن قوية بما يكفي لاجتياح أوروبا.

سجل التوسع الألماني

تولى بسمارك زمام السلطة في بروسيا في سبتمبر ١٨٦٢. لم تكن دولة ألمانيا الموحدة قد ظهرت إلى الوجود حينذاك. وبدلا من ذلك كانت هناك مجموعة من الكيانات السياسية الناطقة باللغة الألمانية مبعثرة حول وسط أوروبا، يجمعها الاتحاد الألماني بطريقة فضفاضة. وكانت النمسا وبروسيا أقوى عضوين في هذا الاتحاد. وعلى مدار الأعوام التسعة التالية دمر بسمارك الاتحاد وأقام دولة ألمانيا الموحدة التي كانت أقوى كثيرا من بروسيا التي حلت ألمانيا محلها^{٣٦}. ألحز بسمارك تلك المهمة بالدخول في ثلاث حروب والغز فيها. تحالفت بروسيا مع النمسا في عام ١٨٦٤ لهزيمة الدنمارك، وبعد ذلك تحالفت مع إيطاليا في عام ١٨٦٦ لهزيمة النمسا. وأخيرا هزمت بروسيا فرنسا في عام ١٨٧٠، وفي أثناء ذلك ضمت المقاطعتين الفرنسيتين الألزاس واللورين إلى الرايخ الألماني الجديد. ولا شك في أن بروسيا كانت تتصرف على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠.

أصبح بسمارك مستشار ألمانيا الجديدة في الثامن عشر من يناير ١٨٧١ وظل في هذا المنصب لتسعة عشر عاما، إلى أن أقاله القيصر فيلهلم في العشرين من مارس ١٨٩٠.^{٣٧١} ورغم أن ألمانيا كانت أقوى دولة في القارة الأوروبية في هذين العقدين، فإنها لم تخض حربا واحدة وكانت دبلوماسيتها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على توازن القوة، وليس تعديله. وحتى بعد أن ترك بسمارك منصبه، ظلت السياسة الخارجية الألمانية في المسار نفسه لعقد آخر. وفي أوائل القرن العشرين فقط أصبحت الدبلوماسية الألمانية استغزازية وبدأ قادتها يفكرون بجدية في استخدام القوة لتوسيع حدود ألمانيا.

ما الذي يفسر فجوة الثلاثين عاما من السلوك السلمي من جانب ألمانيا؟ ولماذا أصبح بسمارك الذي كان يميل للهجوم في أعوامه التسعة الأولى في المنصب أميل إلى الدفاع في أعوامه التسعة عشر الأخيرة؟ لم يتج ذلك بالطبع عن أن بسمارك واثته رؤية مفاجئة وتحول إلى "عقيدة دبلوماسية محبة للسلام"^{٣٧٢}، بل لأن بسمارك وخلفاءه فهموا عن حق أن الجيش الألماني ضم ما يستطيع من الأقاليم بدون إثارة حروب قوى عظمى، كانت ألمانيا ستخسرهما بالتأكيد. تتأكد هذه النقطة حين نتمعن النظر في جغرافية أوروبا في ذلك الوقت، والرد المحتمل من القوى العظمى الأوروبية الأخرى على العدوان الألماني، ووضعية ألمانيا في توازن القوة.

كانت هناك بضع قوى صغرى على الحدود الغربية لألمانيا، ولم يكن ثمة شيء من تلك القوى على حدودها الشرقية التي كانت تتاخم روسيا والنمسا-المجر (انظر الخريطة ٦-٢). معنى ذلك أنه كان من الصعب على ألمانيا أن تضم أقاليم جديدة بدون غزو أراضي قوة عظمى أخرى، كفرنسا أو روسيا. وقد كان واضحا أيضا للقادة الألمان طوال تلك العقود الثلاثة أنه إذا غزت ألمانيا فرنسا أو روسيا، سينتهي الحال بألمانيا إلى محاربة الاثنين في حرب على جبهتين، وربما أيضا المملكة المتحدة.



الخريطة (٦-٢)

انظر ما حدث في الأزمتين الفرنسيتين-الألمانيتين الرئيسيتين في تلك الفترة. ففي أثناء أزمة "الحرب على الأبواب"^(٥) في عام ١٨٧٥ أعلنت المملكة المتحدة وروسيا أنهما لن تقفا مكتوفتي الأيدي بينما تبتاح ألمانيا فرنسا كما فعلت في عام ١٨٧٠^(٦). وفي أثناء أزمة بولانجر^(٧) في عام ١٨٨٧، كان لدى بسمارك مبرر وجيه للاعتقاد بأن روسيا

(٥) سبت أزمة "الحرب على الأبواب" War in Sight Crisis بهذا الاسم؛ لأن بسمارك حظر تصدير القبول من ألمانيا، وكان ذلك من علامات الحرب، وأوهز بحملة إعلامية شعارها "حل الحرب على الأبواب؟"، بهدف ردع فرنسا التي كانت تتعالى من هزيمتها في الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) وتستعد لخوض حوب انتقامية من ألمانيا للفرجيم.

(٦) في أثناء حالة الكساد التي ضربت فرنسا في العقدَيْن الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر، زادت شعبية الجنرال والسياسي الرجعي جورج إيرنست جان- ملري بولانجر George Boulanger (٢٩ أبريل ١٩٢٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٨٩١) بين الجنود وقطاع من العامة، ونال تأييد بقايا الأسرة الملكية السابقة، بسبب نعيته للرأي العام ضد ألمانيا الإمبريالية وإعداد الجيش الفرنسي للثأر منها. حاول بولانجر الانقلاب على النظام الجمهوري الفرنسي لإعادة الملكية، لكن محاولته الانقلابية فشلت وحوكم واتُحر في النهاية للفرجيم.

ستساعد فرنسا إذا اندلعت حرب فرنسية-ألمانية^{١١٠}. وحين انتهت تلك الأزمة أنجز بسمارك (في الثالث عشر من يونيو ١٨٨٧) معاهدة إعادة الطمأنة الشهيرة بين ألمانيا وروسيا، لكي يؤمن القيصر الروسي ويحبط تحالفا عسكريا بين فرنسا وروسيا. لكن بسمارك، كما يشير جورج كينان، ربما أدرك مثل أناس كثيرين أنه في حال اندلاع حرب فرنسية-ألمانية سيكون من المستحيل، سواء بالمعاهدة أو بدونها، منع الروس من دخول الحرب ضد الألمان على الفور^{١١١}. وقد تبددت الشكوك كلها حول تلك المسألة بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤، حين شكلت فرنسا وروسيا تحالفا ضد ألمانيا.

ورغم أن ألمانيا كانت أقوى دولة في أوروبا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠، فإنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة، وبالتالي لم تكن تمتلك القوة الكافية لتكون واثقة من أنها تستطيع أن تهزم فرنسا وروسيا معا، ناهيك عن أن تهزم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا معا. وربما كانت ألمانيا تجد في فرنسا وحدها خصما هائلا قبل عام ١٩٠٠. والدولة المهيمنة الكامنة، كما ورد في الفصل الثاني، تمتلك أقوى جيش وأكبر ثروة بين كل الدول في منطقتها.

كانت ألمانيا تمتلك الجيش الأول في أوروبا، لكنه لم يكن أقوى كثيرا من الجيش الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر. وكان الجيش الألماني الأكبر بين القوتين القتاليتين في الأعوام القليلة التالية للحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) وعند نهاية القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم ٦-١). ورغم أن جيش فرنسا كان أكبر من جيش ألمانيا في عدد الجنود في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل العقد التالي، إلا أن هذه الميزة العددية كانت بلا معنى، لأنها كانت ناتجة عن أن فرنسا، على خلاف ألمانيا، كانت تمتلك مستودعا أكبر كثيرا من القوات الاحتياطية سيئة التدريب التي لا تؤثر كثيرا في نتيجة أية حرب بين البلدين. وعموما كان الجيش الألماني يمتلك ميزة

نوعية واضحة على نظيره الفرنسي، رغم أن الفجوة لم تكن بالاتساع الذي كانت عليه في أثناء الحرب الفرنسية-البروسية^{١١٢}.

وفيما يتعلق بالثروة كانت ألمانيا تمتلك ميزة كبيرة على فرنسا وروسيا من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٠ (انظر الجدول رقم ٣-٣). لكن المملكة المتحدة كانت أغنى كثيرا من ألمانيا في تلك الفترة نفسها. على سبيل المثال كانت ألمانيا تستحوذ على ٢٠٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٨٠، في مقابل ١٣٪ لفرنسا، ٣٪ لروسيا. وفي المقابل كانت المملكة المتحدة تمتلك ٥٩٪ من إجمالي الثروة الأوروبية، ما أعطاها ميزة قدرها ٣:١ تقريبا على ألمانيا. وفي عام ١٨٩٠ نما نصيب ألمانيا إلى ٢٥٪، فيما كان نصيب فرنسا وروسيا ١٣٪ و ٥٪ على التوالي. في حين كانت المملكة المتحدة لا تزال تسيطر على ٥٠٪ من الثروة الأوروبية، ما أعطاها ميزة قدرها ٢:١ على ألمانيا.

بإيجاز كان من شأن العدوان الألماني في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر أن يؤدي إلى حرب قوى عظمى، كانت ألمانيا غير مهيأة لكسبها. وكان الحال سينتهي بالرايخ الثاني إلى محاربة قوتين عظميين أو ثلاث مرة واحدة، وهو لم يكن يمتلك القوة النسبية الكافية للفوز في حرب من هذا النوع. معنى ذلك أن ألمانيا كانت قوية بما يكفي لأن تدق أجراس الإنذار في المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، حين تلوح في الأفق إشارة ضعيفة حتى على أنها قد تنتقل إلى حالة الهجوم، لكنها مع ذلك لم تكن قوية بما يكفي لمحاربة القوى العظمى الثلاث المنافسة لها مرة واحدة. ولذلك كانت ألمانيا مجبرة على قبول الوضع الراهن بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٠٠.

الجدول رقم (١-١). القوة البشرية بالبحر في الألفية ١٨٧٠-١٨٩٥.

	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥	١٨٩٥
	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في	الحديث في
	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة	حالة الحياة
١٨٩٥	٣٥٤٣٥٣	١٨١٨٤١٣	٣٣١٧٧٧	١٠٧١٠٣٤	٣٨٤٤١٥	٧٧١٥٥٦	٣٣٦٦١٥	٨٣٨٧٠٠	٣٧٨٤٧٠	١٩٧٢٧٨
١٨٩٥	٣٣٣١٥١	٦١٨٩٦٧	٧١٠٩١٨	٥٧٧٣٣٤	١٨٨٦٣٧	٥٧٧١٧٤	١٤٤٥١٢	٥٣٤٩٧٦	١٩٧٢٧٨	١٩٧٢٧٨
١٨٩٥	٣٩٨٠٣٤	٧٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٣٧٧	٧٥٠٠٠٠٠	٥٧٣٣٧٧	٧٥٠٠٠٠٠	٥٠٣٦٤٧	١٠٠٠٠٠٠	٤٣٠٧٠٣	٤٣٠٧٠٣
١٨٩٥	٥٨٤٧٣٤	٣٣٣٤٣٦١	٤٩٣٤٤٦	١٥٣٥٠٠٠	٤٤٥٣٩٧	١٣٠١٥٤١	٤٤٤٠٠١	١٣٠١٥٤١	٤٤٤٠٠١	٤٤٤٠٠١
١٨٩٥	٤٦٦١١٣	٣٣٣٠٧٨٨	٨١١٠٠٠	١٩١٧٧٠٤	٧٥٧٢٧٨	٢٤٧٧٨٥٣	٨٨٤٣١٩	١٣٣٣٥٩	٧٦٥٨٧٢	٧٦٥٨٧٢
١٨٩٥	٧٥٧٨٧٩	١٣٣١٤٧٨	٧١٣٣٧٧	١٤٣٥٥٦	٧٥٠٠٠٠٠	٤٣٠١١٩	٧١٤٤٦٧	٤٣٠١١٩	٢١٤٤٦٧	٢١٤٤٦٧

مقدمة: يعلّ الجليش في حقبة التنبؤ "War potential" (انشر إليها في "الكتاب السوري لروح الدولة" Statecraft's Year-Book "حقبة الاستعداد للحرب لدى الجليش") بعدد الأرميا، للتحذير لأنهم يكتفون في الجيش بعد التنبؤ سيطرته. وهو بذلك يقنعهم على الجليش الناطق وأما في كل قوات الاحتياطية، عموماً كان هدف التنبؤ بها، جعل النظر على كل هذه الاحتمالات المبرزين جليشاً، خذوا غير المبرزين، على الإطلاق. كل هذا ذكره الكتاب السوري لروح الدولة "حالة الاستعداد للحرب لدى المملكة المتحدة"، وقد حصلت عليها جميع القوات الاحتياطية للخدمة والجيش القسبية ولغات القوميين، التي مكرها الكتاب مع جليش البيضاوي، المدخل في الماحل البيضاوي، وفي الأرميا السورية.

المصدر: كوكب البيانات سائمتي The State's Name Year-Book (confer) Macmillan, various years) منذ أولهم الجليل في حالة التنبؤ لبريت في عامي ١٨٧٥ و ١٨٨٠، وأردت الجليل العالم الإيطالي في عام ١٨٨٥ فهي قد بينت المؤلف.

لكن بحلول عام ١٩٠٣ كانت ألمانيا دولة مهيمنة كاملة^{١٣٧}، حيث استحوذت على نسبة من القوة الصناعية الأوروبية أكبر من أية دولة أخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة، وكان الجيش الألماني هو الأقوى في العالم. وأصبحت ألمانيا حينذاك تمتلك القدرة على التفكير في الانتقال إلى حالة الهجوم لكسب مزيد من القوة. وليس من المفاجئ - إذن - أنه في ذلك الوقت تقريبا بدأت ألمانيا تفكر بمجدية في تعديل توازن القوة الأوروبي وأن تصبح قوة عالمية.

كان التحرك الجدي الأول من جانب ألمانيا لتحدي الوضع الراهن يتمثل في قرارها في مطلع القرن ببناء أسطول هائل يستطيع أن يتحدى سيطرة المملكة المتحدة على محيطات العالم ويسمح لها بتحقيق "السياسة العالمية"^{١٣٨}. وقد أنتج ذلك سباق تسلح بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا استمر حتى الحرب العالمية الأولى. وبدأت ألمانيا أزمة كبرى مع فرنسا على المغرب في مارس ١٩٠٥، بهدف عزل فرنسا عن المملكة المتحدة وروسيا ومنعهم من تشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا. لكن الأزمة أحدثت نتائج عكسية على ألمانيا، حيث شكلت الدول الثلاث الحلف الثلاثي. ومع أن قادة ألمانيا لم يكونوا هم من أشعلوا ما يسمى الأزمة البوسنية في أكتوبر ١٩٠٨، فإنهم تدخلوا لمصلحة النمسا-المجر ودفعوا الأزمة إلى شفا الحرب قبل أن تتراجع روسيا وتقبل هزيمة مللة في مارس ١٩٠٩. وبدأت ألمانيا أزمة ثانية حول المغرب في يوليو ١٩١١، أيضا بهدف عزل فرنسا وإذلالها. لكنها لم تنجح هنا أيضا، حيث أجبرت ألمانيا على التراجع واشتد الحلف الثلاثي ترابطا. والأهم من كل ذلك أن قادة ألمانيا كانوا المسئولين بالدرجة الأولى عن اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤. وكان هدفهم منها هو أن تهزم ألمانيا القوى العظمى المنافسة هزيمة حاسمة وتعيد رسم خريطة أوروبا لضمان الهيمنة الألمانية في المستقبل المنظور^{١٣٩}.

أدخلت معاهدة فرساي (١٩١٩) ألمانيا في فترة فايمار^(٧) (١٩١٩-١٩٣٣)^(٨)، وفيها لم يُسمح لألمانيا بأن تمتلك قوات جوية وألا يتجاوز عدد جيشها مائة ألف جندي. وألغى التجنيد وحُلَّت هيئة الأركان العامة الألمانية الشهيرة. وقد بلغ الضعف بالجيش الألماني مداه في العقد التالي للحرب لدرجة أن القادة الألمان كانوا يخافون من تعرض بلادهم للغزو من جانب الجيش البولندي الذي هاجم الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ وهزم الجيش الأحمر^(٩). ورغم أن ألمانيا لم تكن في وضع يمكنها من ضم أقاليم بالقوة، فإن قادتها في فترة فايمار جميعهم كانوا ملتزمين بزعزعة الوضع الراهن واستعادة الأقاليم في بلجيكا وبولندا التي أخذت من ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى^(١٠). وكانوا مصممين أيضا على استعادة القوة العسكرية الألمانية^(١١). يفسر هذا النزوع التعديلي بين النخبة الحاكمة في فترة فايمار، ولو جزئيا على الأقل، السبب وراء الضعف الذي جوبهت به سياسات هتلر العسكرية والخارجية بعد أن وصل إلى السلطة في عام ١٩٣٣.

كان رجل الدولة البارز في ألمانيا في فترة فايمار هو غوستاف ستريسمان Gustav Stresemann الذي عمل وزيرا للخارجية من عام ١٩٢٤ حتى وفاته في عام ١٩٢٩. وكانت آراؤه في السياسة الخارجية وديعة، على الأقل مقارنة بأراء كثير من منافسيه السياسيين الذين كانوا يتبرمون من أنه لم يكن عدوانيا بما يكفي لدفع أجندة ألمانيا التعديلية قدما. وقع ستريسمان كلا من معاهدة لوكارنو Locarno Pact (في الأول من ديسمبر ١٩٢٥) ومعاهدة كيلوج-برايند Kellogg-Briand Pact (في السابع والعشرين

(٧) فترة فايمار أو جمهورية فايمار أو ألمانيا فايمار Weimar Germany هو الاسم الذي أطلقه المؤرخون على الجمهورية البرلمانية الديمقراطية الليبرالية التي تأسست في ألمانيا في عام ١٩١٩ لتحل محل نظام الحكم الإمبراطوري الذي ساد ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد استمدت اسمها من مدينة فيمار التي عقدت فيها الجمعية التأسيسية للترجم.

من أغسطس ١٩٢٨)، وكانتا محاولتين لتعزيز التعاون الدولي واستبعاد الحرب كأداة لإدارة الدولة. كما أدخل ألمانيا في عصبة الأمم (في الثامن من سبتمبر ١٩٢٦)، ولم يتحدث حول استخدام القوة لزعزعة توازن القوة. ورغم ذلك يسود إجماع واسع بين الدارسين على أن سترسمان لم يكن مثاليا، بل كان أحد "الأنصار المتحمسين لمبدأ يقول إن سياسة القوة *Machtpolitik* هي العامل الحاسم الوحيد في العلاقات الدولية، وأن قوة الأمة الكامنة هي وحدها التي تحدد مكانتها في العالم"^{١٥٦}. كما كان ملتزما بشدة بتوسيع حدود ألمانيا. وقد وقع معاهدات عدم اعتداء مع المملكة المتحدة وفرنسا واستخدم لغة لينة معهما، لأنه كان يعتقد أن الدبلوماسية الذكية هي الطريق الوحيد الذي يمكن ألمانيا الضعيفة عسكريا من استعادة بعض أراضيها المفقودة. ولو كانت ألمانيا في عهده تمتلك جيشا هائلا، لاستخدمه بالتأكيد، أو هدد باستخدامه، لضم أقاليم إلى ألمانيا.

لا حاجة بنا لأن نتحدث باستفاضة عن ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤٥) لأنها معروفة عالميا بأنها إحدى أكثر الدول عدوانية في التاريخ العالمي^{١٥٧}. حين وصل هتلر إلى السلطة في يناير ١٩٣٣، كانت ألمانيا لا تزال ضعيفة عسكريا. فشرع على الفور في تصحيح تلك الوضعية وبناء جيش قوي (الفيرماخت) يمكن استخدامه لأغراض عدوانية^{١٥٨}. وبحلول عام ١٩٣٨ شعر هتلر بأن الوقت قد حان للبدء في توسيع حدود ألمانيا. فضم النمسا وسودتيلاند التشيكوسلوفاكية في عام ١٩٣٨ بدون إطلاق طلقة واحدة، والشئ نفسه حدث مع بقية تشيكوسلوفاكيا ومدينة ميمل *Memel* الليتوانية في مارس ١٩٣٩. وفي وقت لاحق من ذلك العام غزا الفيرماخت بولندا ثم الدنمارك والنرويج في أبريل ١٩٤٠، وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وفرنسا في مايو ١٩٤٠، ويوغسلافيا واليونان في أبريل ١٩٤١، والاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

الاتحاد السوفيتي (١٩١٧-١٩٧١)

يحتفل تاريخ روسيا بالسلوك التوسعي قبل وصول البلاشفة إلى السلطة في أكتوبر ١٩١٧. بل إن "الإمبراطورية الروسية كما ظهرت في عام ١٩١٧ كانت نتاجا لأربعة قرون تقريبا من التوسع المتواصل"^{٣٧}. وتوجد أدلة كثيرة على أن فلاديمير لينين وجوزيف ستالين وخلفاءهما حاولوا أن يسيروا على نهج القيصرية ويوسعوا الحدود السوفيتية أكثر فأكثر. لكن فرص التوسع كانت محدودة في تاريخ الاتحاد السوفيتي الذي يغطي خمسة وسبعين عاما. فكانت الدولة بين عامي ١٩١٧ و ١٩٣٣ أضعف من أن تهاجم القوى الكبرى المنافسة. وبعد عام ١٩٣٣ كان يكفيها فقط أن تحاول احتواء التهديدات الخطرة على حدودها، متمثلة في اليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا وألمانيا النازية في أوروبا. وفي أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها مصممين على كبح التوسع السوفيتي في بقاع الكرة الأرضية كافة. ومع ذلك أتاحت للسوفيت فرص للتوسع، واستغلوها جميعا تقريبا.

كان الخوف يهيمن على حكام روسيا من أن بلادهم عرضة للغزو وأن الطريقة المثلى للتعامل مع تلك المشكلة هي توسيع حدود روسيا. ليس غريبا -إذن- أن يسترشد الضكير الروسي في السياسة الخارجية قبل الثورة البلشفية ويعدها بالمنطق الواقعي بالدرجة الأولى. وفي ذلك كتب وليام فولر William Fuller في معرض وصفه "لخطاب رجال الدولة في روسيا" بين عامي ١٦٠٠ و ١٩١٤ "أنهم عموما استخدما اللغة الواقعية في الإستراتيجية والتحليل. فكانوا يزنون التأثير الدولي لما يفترض أن يفعلوه، ويفكرون في نقاط القوة والضعف لدى أعدائهم المتوقعين، ويبررون سياساتهم من حيث الفوائد المتوقعة منها على القوة والأمن الروسيين، لدرجة أن المرء يصعقه الانتشار الواسع لهذه الطريقة في الضكير"^{٣٨}.

وحين وصل البلاشفة إلى السلطة في ١٩١٧، كان من الواضح أنهم يعتقدون أن السياسة الدولية ستجتاز سريعا تحولا جذريا وأن منطق توازن القوة سيُلقي في مقبرة التاريخ. وكانوا يعتقدون تحديدا أنه بقليل من المساعدة من الاتحاد السوفيتي ستتشور الثورات الشيوعية عبر أوروبا وبقية العالم وتخلق دولا متشابهة في التفكير تعيش في سلام قبل أن تلبل جميعها أخيرا. ومن هنا جاءت مزحة ليون تروتسكي الشهيرة في نوفمبر ١٩١٧ حين عيّن مفوضا للشئون الخارجية: "أصدر بعض الإعلانات الثورية للشعوب وبعد ذلك أغلق الدكان". وعلى الطريق نفسه تعجب لينين في أكتوبر ١٩١٧: "ماذا، هل ستكون لنا شئون خارجية؟"^{١٥٥}.

لكن الثورة العالمية لم تحدث، وسرعان ما أصبح لينين "سياسيا واقعا" من الطراز الأول^{١٥٦}. بل ويدفع ريتشارد ديبو Richard Debo بأن لينين تخلى عن فكرة نشر الشيوعية بسرعة تشكك في أنه تبناها يوما بمجدية^{١٥٧}. أما ستالين الذي أدار السياسة الخارجية السوفيتية لثلاثين عاما تقريبا بعد رحيل لينين، فكان يسترشد بالدرجة الأولى هو الآخر بالمنطق البارد للواقعية، كما تجلّى في استعداده للتعاون مع ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١^{١٥٨}. ولم تكن الأيديولوجيا تهم كثيرا خلفاء ستالين، ليس لأنهم أيضا تأثروا بشدة بضرورات الحياة في نظام فوضوي وحسب، بل أيضا لأن "ستالين اقتلع الإيمان العميق بالعالمية الأيديولوجية للماركسية-اللينينية وقتل أنصارها الحقيقيين، واختزل الأصوات الأيديولوجية في الحزب إلى أبواق دعائية في غخطاته العالمية"^{١٥٩}.

بإيجاز، كان سلوك السياسة الخارجية السوفيتية بمرور الوقت يسترشد أكثر فأكثر بحسابات القوة النسبية، وليس بالأيديولوجيا الشيوعية. ويشير بارينجتون مور Barrington Moore إلى أن الحكام الشيوعيين لروسيا كانوا في المجال الدولي يعتمدون

بدرجة كبيرة على أساليب ترجع إلى بسمارك ومكيا فيللي وحتى أرسطو أكثر منها لكارل ماركس أو لينين. وقد عُرف هذا النمط من السياسة الدولية على نطاق واسع بنظام التوازن غير المستقر المتضمن في مفهوم توازن القوة^{١٠٣}.

على أن ذلك لا يعني أن الأيديولوجيا الشيوعية لم تؤثر مطلقاً في سلوك السياسة الخارجية السوفيتية^{١٠٤}. فقد أبدى القادة السوفييت شيئاً من الاهتمام بالترويج للثورة العالمية في العقد الثالث من القرن العشرين ورفضوا الأيديولوجيا أيضاً في تعاملاتهم مع العالم الثالث في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أنه لا يوجد تعارض كبير بين ما تمليه الواقعية والأيديولوجيا الماركسية. فالاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، تصادم مع الولايات المتحدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ لأسباب أيديولوجية وأسباب تتعلق بتوازن القوة. وفي كل مرة كان الاتحاد السوفيتي يتصرف فيها بطريقة عدوانية لأسباب تتعلق بالأمن، كان يمكن تبرير ذلك كترويج لنشر الشيوعية. لكن حين كان يحدث تعارض بين المقاربتين، كانت القلبة دائماً للواقعية. فالدول تفعل كل ما يلزم من أجل بقائها، والاتحاد السوفيتي لم يكن استثناء لتلك القاعدة.

الأهداف والمنافسون

كان الاتحاد السوفيتي يهتم بالدرجة الأولى بالسيطرة على أقاليم في أوروبا وشمال شرق آسيا والهيمنة على الدول الأخرى الواقعة في هاتين المنطقتين التي يقع الاتحاد السوفيتي فيهما. حتى عام ١٩٤٥ كان منافسوه الرئيسيون في هاتين المنطقتين هي القوى العظمى الإقليمية، وبعدها كان خصمه الرئيس في أوروبا وشمال شرق آسيا هي الولايات المتحدة التي تنافس معها في بقاع الكرة الأرضية جميعها.

كانت ألمانيا المنافس الأوروبي الرئيس للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩١٧ و١٩٤٥، رغم أنهما كانا حليفين من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٣٣ ومن عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١. وكانت علاقات المملكة المتحدة وفرنسا باردة وعدائية أحياناً مع موسكو

منذ الثورة البلشفية حتى الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية ، حين تحالفت المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيرا لمحاربة النازيين. وفي أثناء الحرب الباردة اصطفت الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الأوروبيون الشرقيون ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الغربيين ، وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية السوفيتية على مدى تاريخ الاتحاد هو الهيمنة على أوروبا الشرقية. وكان القادة السوفييت يرغبون بالتأكيد في الهيمنة على أوروبا الغربية أيضا وأن يصبحوا الدولة المهيمنة الأولى في أوروبا ، لكن ذلك لم يكن ممكنا ، حتى بعد أن دمر الجيش الأحمر الفيرماخت في الحرب العالمية الثانية ، لأن منظمة حلف شمال الأطلسي كانت تعترض طريقه بحزم.

وفي شمال شرق آسيا كانت اليابان العدو للدود للاتحاد السوفيتي من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٥. وكان الاتحاد السوفيتي ، مثل روسيا القيصرية من قبله ، يسعى إلى السيطرة على كوريا ومنشوريا وجزر كوريل والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين ، وهي جميعها كانت خاضعة لسيطرة اليابان في تلك الفترة. وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ ، أصبحت الولايات المتحدة عدو موسكو الأساسي في شمال شرق آسيا ، وأصبحت الصين حليفا مهما للسوفييت بعد انتصار ماو تسي تونج على القوميين في عام ١٩٤٩. لكن حدث تباعد بين الصين والاتحاد السوفيتي في أواخر الخمسينات ، دفع الصين إلى التحالف مع الولايات المتحدة واليابان ضد الاتحاد السوفيتي في أوائل السبعينات. وسيطر الاتحاد السوفيتي على جزر كوريل وكل جزيرة سخالين في عام ١٩٤٥ ، وخضعت منشوريا لسيطرة تامة من الصين بعد عام ١٩٤٩ ، وياتت كوريا ساحة الحرب الكبرى بالمنطقة على مدار الحرب الباردة.

كان القادة السوفييت مهتمين أيضا بالتوسع في منطقة الخليج العربي ، خاصة في إيران الغنية بالنفط التي كانت تشترك في الحدود مع الاتحاد السوفيتي. وأخيرا ، كان

صناع السياسة السوفيت عازمين في أثناء الحرب الباردة على اتخاذ حلفاء في كل مناطق العالم الثالث، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشبه قارة جنوب آسيا ومد نفوذهم إليها. لكن موسكو لم تكن تميل إلى غزو الأراضي في تلك المناطق الأقل تقدماً أو السيطرة عليها، بل كانت تبحث عن دول تابعة تستفيد منها في تنافسها العالمي مع الولايات المتحدة.

سجل التوسع السوفيتي

دخل الاتحاد السوفيتي معركة مستميتة من أجل البقاء في الأعوام الثلاثة الأولى من وجوده (١٩١٧-١٩٢٠)^{١١١}. فبعد الثورة البلشفية مباشرة سحب لينين الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأولى، لكنه اضطر في أثناء ذلك لتقديم تنازلات إقليمية ضخمة لألمانيا في معاهدة بريست-ليتوفسك Brest-Litovsk (في الخامس عشر من مارس ١٩١٨)^{١١٢}. بعدها بقليل أرسل الحلفاء الغربيون الذين واصلوا الحرب ضد ألمانيا على الجبهة الغربية قوات برية إلى الاتحاد السوفيتي^{١١٣}، بهدف إجبار الاتحاد السوفيتي على العودة إلى الحرب ضد ألمانيا. لكن ذلك لم يحدث، في الأساس لأن الجيش الألماني كان قد هُزم على ساحة المعركة في أواخر صيف وأوائل خريف ١٩١٨، وانتهت الحرب العالمية الأولى في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨.

كانت هزيمة ألمانيا خبراً ساراً للقادة السوفيت، لأنها كانت تعني موت معاهدة بريست-ليتوفسك التي انتزعت من الاتحاد السوفيتي كثيراً من أقاليمه. لكن مشكلات موسكو لم تنته على أية حال. فقد اندلعت حرب أهلية دامية بين البلاشفة والجماعات المنافسة المختلفة في الأشهر الأولى من عام ١٩١٨. وما زاد الأمور سوءاً أن الحلفاء الغربيين دعموا القوات المعادية للبلاشفة المعروفة باسم "البيض" في معركتهم ضد "الحمراء" البلشفيين، وأبقوا قوات التدخل التابعة لهم في الاتحاد السوفيتي حتى صيف ١٩٢٠. ورغم أن البلاشفة كانوا أحياناً على وشك خسارة الحرب الأهلية، فقد تحول

توازن القوة بشكل حاسم ضد اليوض في أوائل ١٩٢٠ ، وكانت هزعتهم النهائية مسألة وقت. لكن قبل أن يحدث ذلك ، استغلت دولة بولندا المكونة حديثا الضعف السوفيتي وغزت أوكرانيا في أبريل ١٩٢٠. كانت بولندا تريد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتفصل بيلاروسيا وأوكرانيا كدولتين مستقلتين ، على أمل أن تنضم هاتان الدولتان الجديدتان إلى اتحاد من دول أوروبا الشرقية المستقلة تهيمن عليه بولندا.

أحرز الجيش البولندي انتصارات كبرى في أول القتال واستولى على كيف في مايو ١٩٢٠. لكن في أواخر ذلك الصيف غير الجيش الأحمر المد ، للدرجة أنه بنهاية يوليو وصلت القوات السوفيتية الحدود السوفيتية-البولندية. وهكذا أتاحت للسوفيت على نحو غير متوقع حينذاك الفرصة لغزو بولندا وضمها ، ربما بمساعدة ألمانيا (القوة العظمى الأخرى غير الراضية عن وجود بولندا) ، وإعادة رسم خريطة أوروبا الشرقية. لاغتم لينين الفرصة سريعا وأرسل الجيش الأحمر إلى وارسو،^[٦٩] لكن الجيش البولندي بمساعدة من فرنسا دحر القوات السوفيتية الغازية وأخرجها من بولندا. وكان الإرهاق قد نال من الطرفين ، ولذلك وقعا هدنة في أكتوبر ١٩٢٠ ومعاهدة سلام رسمية في مارس ١٩٢١. وعند هذه النقطة انتهت الحرب الأهلية فعليا وسحب الحلفاء الغربيون قواتهم من الأراضي السوفيتية^[٧٠].

لم يكن القادة السوفيت في وضع يمكنهم من متابعة سياسة خارجية توسعية في العقد الثالث أو أوائل العقد الرابع من القرن العشرين ، وذلك بالدرجة الأولى ؛ لأنهم كانوا مضطرين للتركيز على دعم حكمهم في الداخل وإعادة بناء اقتصادهم الذي دمرته أعوام الحرب^[٧١]. فكان الاتحاد السوفيتي ، على سبيل المثال ، يسيطر على ٢٪ فقط من القوة الصناعية الأوروبية في عام ١٩٢٠ (راجع الجدول رقم ٣-٣). لكن موسكو أبدت بعض الاهتمام بالشئون الخارجية ، حيث احتفظت تحديدا بملاقات

وثيقة مع ألمانيا منذ أبريل ١٩٢٢، حين وقعت معاهدة راباللو Treaty of Rapallo، إلى أن وصل هتلر إلى السلطة في أوائل عام ١٩٣٣^{٦٨}. فرغم أن الدولتين كانتا حريصتين جدا على تعديل الوضع الإقليمي الراهن، إلا أن أحدا منهما لم يكن يمتلك قدرة عسكرية هجومية جدية. كما حاول القادة السوفيت في العقد الثالث من القرن العشرين أن ينشروا الشيوعية حول العالم. لكنهم كانوا دائما حريصين على ألا يثيروا القوى العظمى الأخرى للتحرك ضد الاتحاد السوفيتي وتهديد بقائه. وفشلت كل جهود تصدير الثورة، سواء في آسيا أو في أوروبا.

ولعل المبادرة السوفيتية الأهم في العشرينات كانت قرار ستالين بتحديث الاقتصاد السوفيتي من خلال التصنيع الإجباري والزراعة التعاونية عديدة الرحمة. كانت المخاوف الأمنية هي التي دفعت ستالين إلى ذلك في الأساس، ورأى تحديدا أن الاقتصاد السوفيتي إذا ظل متخلفا عن اقتصادات دول العالم الصناعية الأخرى، فإن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يُدْمَر في أي حرب قوى عظمى مستقبلية. قال ستالين في عام ١٩٣١: "إننا متخلفون عن الدول المتقدمة من خمسين إلى مائة عام، ولا بد أن نقطع تلك الفترة في عشرة أعوام. فإما أن نفعل ذلك، أو سيسحقوننا"^{٦٩}. ونجحت سلسلة من الخطط الخمسية بدأت في أكتوبر ١٩٢٨ في تحويل الاتحاد السوفيتي من قوة عظمى معزولة في العشرينات إلى أقوى دولة في أوروبا بنهاية الحرب العالمية الثانية.

كان العقد الرابع من القرن العشرين يحمل خطرا كبيرا للاتحاد السوفيتي، حيث واجه تهديدات قاتلة من ألمانيا النازية في أوروبا واليابان الإمبراطورية في شمال شرق آسيا. ورغم أن الجيش الأحمر دخل في صراع حياة أو موت مع الفيرماخت في الحرب العالمية الثانية، وليس مع الجيش الياباني، فقد كانت اليابان تشكل تهديدا أخطر للاتحاد السوفيتي على مدار العقد الرابع من القرن العشرين^{٧٠}. فدخلت القوات

السوفيتية واليابانية في سلسلة من الصدمات الحدودية في أواخر هذا العقد، بلغت نروتها بحرب قصيرة في نومونهان في صيف ١٩٣٩. ولم تكن موسكو في وضع يمكنها من الهجوم في آسيا في ذلك العقد، لكنها ركزت بدلا من ذلك على احتواء التوسع الياباني. ومن أجل ذلك الغرض احتفظ السوفيت بوجود عسكري قوي في المنطقة وقدموا مساعدات كبيرة للصين بعد اندلاع الحرب الصينية-اليابانية في صيف ١٩٣٧، بهدف توريط اليابان في حرب استنزاف مع الصين.

كانت إستراتيجية الاتحاد السوفيتي الرئيسة للتعامل مع ألمانيا النازية تتضمن بعدا هجوميا واضحا^{٧١}. ومن الواضح أن ستالين فهم بعد وصول هتلر إلى السلطة مباشرة أن الرايخ الثالث يحتمل أن يبدأ حرب قوى عظمى في أوروبا وأنه لا مجال لإعادة تكوين الحلف الثلاثي (المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا) لردع ألمانيا النازية أو قتالها إذا اندلعت الحرب. لذلك اتبع ستالين إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. وتحديدًا ذهب بعيدا في تطوير علاقات صداقة مع هتلر، بحيث يبدأ القائد النازي بضرب المملكة المتحدة وفرنسا، وليس الاتحاد السوفيتي. وتبنى ستالين أن تكون الحرب التالية طويلة ومكلفة للجانبين كليهما، مثل الحرب العالمية الأولى على الجبهة الغربية، بما يسمح للاتحاد السوفيتي باكتساب القوة والأراضي على حساب المملكة المتحدة وفرنسا، وخاصة ألمانيا.

ونجح ستالين أخيرا في تمرير المسؤولية للمملكة المتحدة وفرنسا في صيف ١٩٣٩ بتوقيع اتفاقية مولوتوف-ريبنتروب التي اتفق فيها هتلر وستالين على مهاجمة بولندا وتقسيمها بينهما، ووافق هتلر على إطلاق يد الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) وفنلندا. كان معنى هذا الاتفاق أن القيرماخت سيحارب المملكة المتحدة وفرنسا، وليس الاتحاد السوفيتي. وتحرك السوفيت سريعا لتنفيذ

الاتفاقية. وبعد غزو النصف الشرقي من بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، أجبر ستالين دول البلطيق في أكتوبر على السماح بوضع قوات سوفيتية على أراضيهم. وبعد أقل من عام، في يونيو ١٩٤٠، ضم الاتحاد السوفيتي تلك الدول الثلاث الصغيرة. وطلب ستالين تنازلات إقليمية من فنلندا في خريف عام ١٩٣٩، لكن الفنلنديين رفضوا الصفقة. فأرسل ستالين الجيش الأحمر إلى فنلندا في نوفمبر ١٩٣٩ وأخذ الأراضي التي أرادها بالقوة^{٣٦١}. كما تمكن من إقناع هتلر في يونيو ١٩٤٠ بالسماح للاتحاد السوفيتي بضم بيسارابيا Bessarabia وبوكوفينا الشمالية Northern Bukovina اللتين كانتا جزءا من رومانيا. معنى ذلك بإيجاز أن الاتحاد السوفيتي حقق مكاسب إقليمية كبيرة في أوروبا الشرقية بين صيف ١٩٣٩ وصيف ١٩٤٠.

يبد أن إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين من جانب ستالين فشلت في ربيع ١٩٤٠، حين اجتاحت الفيرماخت فرنسا في ستة أسابيع وطرد الجيش البريطاني من القارة في دنكيرك Dunkirk. كانت ألمانيا النازية في ذلك الوقت أقوى كثيرا من أي وقت مضى وكانت تستطيع أن تغزو الاتحاد السوفيتي دون قلق على جناحها الغربي. وفي ذلك كتب نيكيتا خروشوف وهو يتذكر رد فعل ستالين ومساعديه على أخبار الكارثة على الجبهة الغربية: "انهارت أعصاب ستالين حين علم بسقوط فرنسا.... معنى ذلك أن التهديد الأكبر والأخطر على مر التاريخ كان بانتظار الاتحاد السوفيتي. شعرنا كما لو أننا جميعا كنا نواجه التهديد بأنفسنا"^{٣٦٢}. وحدث الهجوم الألماني بعد عام في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١.

تكبد الاتحاد السوفيتي خسائر هائلة في الأعوام الأولى للحرب العالمية الثانية، لكنه تمكن في النهاية من قلب المد على الرايخ الثالث، وبدأ في شن هجمات كبرى في اتجاه الغرب نحو برلين في أوائل ١٩٤٣. غير أن الجيش الأحمر لم يكن معنيا بهزيمة

الفيروماخت واسترداد الأقاليم السوفيتية المفقودة وحسب، بل كان ستالين مصمما أيضا على غزو المناطق من أوروبا الشرقية التي سيهيمن عليها السوفييت بعد هزيمة ألمانيا^{٧٤}. وكان على الجيش الأحمر أن يقزو بولندا ودول البلطيق لكي يهزم الجيش الألماني، لكن السوفييت شنوا أيضا عمليات عسكرية كبرى للاستيلاء على بلغاريا والمجر ورومانيا، رغم أن تلك الهجمات لم تكن ضرورية لهزيمة ألمانيا، وربما حتى أخرت النصر النهائي.

كما تجلّت شهية الاتحاد السوفيتي للقوة والنفوذ في شمال شرق آسيا في الحرب العالمية الثانية. وتمكن ستالين من استعادة أراض أكثر من تلك التي كانت روسيا تسيطر عليها في الشرق الأقصى قبل هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥. ولجّح السوفييت في النأي بأنفسهم عن الحرب الدائرة في المحيط الهادي حتى الأيام الأخيرة من النزاع، حين هاجم الجيش الأحمر جيش كوانتونج الياباني في منشوريا في التاسع من أغسطس ١٩٤٥. جاء هذا الهجوم السوفيتي في الأساس كرد فعل لضغط طال أمده من جانب الولايات المتحدة للانضمام إلى الحرب على اليابان بعد هزيمة ألمانيا. لكن ستالين طلب لنا للمشاركة السوفيتية، واستجاب وينستون تشرشل وفرانكلين روزفلت بعقد صفقة سرية معه في يalta في فبراير ١٩٤٥^{٧٥}. فلّكي ينضم السوفييت للمعركة ضد اليابان، وعدّهم الحلفاء بجزر كوريل والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين. وفي منشوريا أعطوهم إيجارا لميناء آرثر كمقاعدة بحرية واعترافا بما للاتحاد السوفيتي من "مصالح بارزة" في ميناء دارين Dairen التجاري وخطي السكك الحديدية الرئيسيين في المنطقة.

بيد أنه لم يتم التوصل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى قرار حاسم حول مستقبل كوريا، رغم أن الجيش الأحمر احتل الجزء الشمالي من البلاد في الأيام الأخيرة من

التزاع^{٣٧١}. وفي ديسمبر ١٩٤٥ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إدارة كوريا معاً كبلد تحت الوصاية. لكن تلك الخطة تبذرت سريعاً، وبدأ ستالين في فبراير ١٩٤٦ في بناء دولة تابعة في كوريا الشمالية، وفعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه في كوريا الجنوبية.

ومع دمار ألمانيا واليابان، خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية دولة مهيمنة كامنة في أوروبا وشمال شرق آسيا. ولو تمكن السوفييت، لما ترددوا بالتأكيد عن التحرك للمهيمنة على المنطقتين. فلو كانت هناك دولة على الإطلاق توفرت لها أسباب وجيهة للسيطرة على أوروبا، فإنها الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٥. فقد غزت ألمانيا مرتين خلال ثلاثين عاماً، وفي كل مرة فرض الألمان على الضحية ثمناً باهظاً من الدماء. ولذلك فما كان لقائد سوفيتي مسئول أن يفوت فرصة لكي يصبح الاتحاد السوفيتي الدولة المهيمنة في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لكن الهيمنة لم تكن ممكنة لسببين. أولاً، كان على ستالين بسبب الدمار الهائل الذي ألحقه الرايخ الثالث بالمجتمع السوفيتي أن يركز على إعادة البناء والتعافي بعد عام ١٩٤٥ وألا يدخل حرباً أخرى. ولذلك خفض حجم الجيش السوفيتي من ١٢.٥ مليون جندي في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ٢.٨٧ مليون في عام ١٩٤٨^{٣٧٢}. ثانياً، كانت الولايات المتحدة دولة غنية جداً لا تنوي السماح للاتحاد السوفيتي بالهيمنة على أوروبا أو شمال شرق آسيا^{٣٧٣}.

فسعى ستالين، بالنظر إلى تلك القيود، إلى مد النفوذ السوفيتي قدر الإمكان بدون إثارة حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها^{٣٧٤}. وتتوفر أدلة على أنه سعى لأن يتجنب إشعال تنافس أمني حاد مع الولايات المتحدة، رغم أنه لم يوفق في ذلك

المسعى. كان ستالين يأبجهاز توسعيا حذرا في أوائل الحرب الباردة، وكانت أهدافه الأربعة الرئيسة هي إيران وتركيا وأوروبا الشرقية وكوريا الجنوبية.

احتل السوفييت شمال إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية، فيما احتل البريطانيون والأمريكيون جنوبها^{١٨٠}. وانفقت القوى العظمى الثلاث حينذاك على الجلاء عن إيران خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب على اليابان. فسحبت الولايات المتحدة قواتها في الأول من يناير ١٩٤٦، وخطط البريطانيون لسحب قواتهم في الثاني من مارس ١٩٤٦. فيما لم تُبدِ موسكو أي تحرك للجلاء عن إيران. كما دعمت الحركات الانفصالية بين السكان الأذريين والأكرد في شمال إيران، وكذلك قدمت الدعم لحزب توده Tudeh الشيوعي الإيراني. لكن تحت ضغط المملكة المتحدة والولايات المتحدة، اضطر ستالين لإجلاء قواته عن إيران في ربيع ١٩٤٦.

وفيما يتعلق بتركيا التي ظلت على الحياد في الحرب العالمية الثانية حتى مارس ١٩٤٥، طالب ستالين في يونيو ١٩٤٥ باستعادة مقاطعتي أرداهان Ardahan وكارس Kars التركيتين اللتين كانتا جزءا من روسيا من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٨^{١٨١}. وطالب أيضا بإنشاء قواعد عسكرية على الأراضي التركية لكي يتمكن السوفييت من السيطرة على الدردنيل والمضائق التركية التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط. ويفرض دعم هذه المطالب، حشد ستالين قوات سوفيتية على الحدود التركية. لكنه لم ينل هذه المطالب، لأن الولايات المتحدة كانت مصممة على منع التوسع السوفيتي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

كان المجال الرئيس للتوسع السوفيتي في أوائل الحرب الباردة هو أوروبا الشرقية التي كانت كلها تقريبا قد أدمجت رسميا في الاتحاد السوفيتي، لأن الجيش الأحمر كان قد غزا معظم المنطقة في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. فيما أدمجت استونيا

ولاتفيا وليتوانيا في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب، فضلا عن الثلث الشرقي من بولندا وجزء من شرق بروسيا ويسارايا ويوكوفينا الشمالية ومقاطعة روتينيا الكارباتية Subcarpathian Ruthenia في شرق تشيكوسلوفاكيا وثلاث مناطق على حدود فنلندا الشرقية (انظر الخريطة ٦-٣). في حين تحولت بلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا بعد الحرب مباشرة إلى دول تابعة للاتحاد السوفيتي. وعانت تشيكوسلوفاكيا المصير عينه في فبراير ١٩٤٨، وبعدها بعام أقام السوفييت دولة تابعة أخرى في ألمانيا الشرقية.

كانت فنلندا ويوغسلافيا الدولتين الوحيدتين في أوروبا الشرقية اللتين أفلتا من الهيمنة السوفيتية الكاملة. نتج حفظهما السعيد بالدرجة الأولى عن عاملين. أولا، اتضح بجلء في الحرب العالمية الثانية أنه سيكون من الصعب والمكلف للجيش السوفيتي أن يفزرو الدولتين ويحتلها لفترة طويلة، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول التعافي من الأضرار البالغة التي تكبدها على أيدي النازيين كان قد احتل الكثير من الدول الأخرى في أوروبا الشرقية. ولذلك أثر تفادي العمليات المكلفة في فنلندا ويوغسلافيا. ثانيا، كانت الدولتان ترغبان في الوقوف على الحياد في صراع الشرق والغرب، ما يعني أنهما لم تشكلا تهديدا عسكريا للاتحاد السوفيتي. أما لو أبدت فنلندا أو يوغسلافيا ميلا للتحالف مع منظمة حلف شمال الأطلسي، لربما احتلها الجيش السوفيتي.^{١٨٦}

حاول الاتحاد السوفيتي أيضا أن يكتسب قوة ونفوذًا في شمال شرق آسيا في أوائل الحرب الباردة، رغم أن تلك المنطقة لم تحظَ بالاهتمام الذي حظيت به أوروبا.^{١٨٧} ورغم بعض الشك بين ستالين وماو، قدم السوفييت مساعدات للشويعيين الصينيين في معركتهم ضد القوات القومية بقيادة شيان كاي شيك Chiang Kai-shek. وبيع الشويعيون الصينيون الحرب الأهلية في عام ١٩٤٩ وتحالفوا مع الاتحاد السوفيتي ضد

الولايات المتحدة. وبعد عام واحد دعم السوفييت غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية الذي أشعل حرب الثلاثة أعوام التي تركت كوريا مقسمة بطول الخط نفسه تقريبا الذي قسمها قبل الحرب^(١٨١).



التوسع السوفيتي في
أوروبا الشرقية في
أثناء الحرب الباردة

نهر الأسود

بحر الأرض المتوسعة

المنطقة (٦-٣)

وفي أوائل الخمسينات طبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها حول العالم سياسة احتواء قوية، ولم تسنح فرص أخرى للتوسع السوفيتي في أوروبا أو شمال شرق آسيا أو الخليج العربي. وكان قرار ستالين بدعم غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في أواخر يونيو ١٩٥٠ آخر حالات العدوان المدعوم من السوفيت في المناطق المهمة فيما بقي من عمر الحرب الباردة. وانحصرت الجهود التوسعية السوفيتية بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠ في العالم الثالث، ولجحت فيها مرة بعد أخرى، لكن دائما بمقاومة قوية من الولايات المتحدة^(٨٥).

وبعد عقود من التنافس مع الولايات المتحدة على السيطرة على أوروبا، انكفأ الاتحاد السوفيتي لجة في عام ١٩٨٩ وتخلّى عن إمبراطوريته في أوروبا الشرقية. وضع ذلك حدا للحرب الباردة. ثم تفكك الاتحاد نفسه إلى خمس عشرة دولة في أواخر ١٩٩١. تدفع الموجة الأولى من دارسي تلك الأحداث، باستثناءات قليلة، بأن الحرب الباردة انتهت؛ لأن كبار القادة السوفيت، خاصة ميخائيل جورباتشوف، اجتازوا في الثمانينات تحولا جذريا في نظرتهم إلى السياسة الدولية^(٨٦). بدلا من السعي لتعظيم نصيب الاتحاد السوفيتي من القوة العالمية، غدا مفكرو موسكو الجدد يسعون وراء الرخاء الاقتصادي والمعايير الليبرالية لتقييد استخدام القوة. بإيجاز، توقف صناع السياسة السوفيت عن التفكير والتصرف كما يفعل الواقعيون، وتبنوا عوضا عن ذلك منظورا جديدا يؤكد على فوائد التعاون بين الدول.

ومع توفر مزيد من الأدلة، يتضح أكثر فأكثر أن تفسير الموجة الأولى للسلوك السوفيتي في نهاية الحرب الباردة ناقص، إن لم يكن خاطئا. فقد زال الاتحاد السوفيتي وإمبراطوريته من الوجود أساسا؛ لأن اقتصاده الصناعي لم يعد قادرا على مجاراة التقدم التقني للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم^(٨٧). فإذا لم تتخذ إجراءات صارمة

لتغيير اتجاه التراجع الاقتصادي، فإن أعوام الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى كانت معدودة فعلا.

ومن أجل إصلاح الخلل، حاول القادة السوفييت إدخال التقنية الغربية من خلال خفض حدة التنافس الأمني بين الشرق والغرب في أوروبا، وتحرير نظامهم السياسي في الداخل، وتقليل خسائرهم في العالم الثالث. غير أن تلك المقاربة أحدثت تأثيرات عكسية؛ لأن التحرير السياسي political liberalization أطلق العنان للقوى القومية النائمة منذ وقت طويل، ما تسبب في تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه^{١٨٨}. بإيجاز، ثبت خطأ تفسير الحكمة التقليدية المستمدة من موجة الدراسات الأولى حول نهاية الحرب الباردة، حيث حدث عكس ما تقول، فبدلاً من أن يتخلى القادة السوفييت عن المبادئ الواقعية، يؤكد سلوكهم وتفكيرهم النمط التاريخي الذي يقول إن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها لكي تبقى آمنة من المنافسين الدوليين^{١٨٩}.

إيطاليا (١٨٦١-١٩٤٣)

لغة اتفاق كبير بين دارسي السياسة الخارجية الإيطالية على أن إيطاليا رغم أنها كانت الأضعف بين القوى العظمى بين عامي ١٨٦١ و١٩٤٣، كانت تبحث دوماً عن فرص للتوسع وزيادة قوتها^{١٩٠}. من ذلك مثلاً أن ريتشارد بوزورث Richard Bosworth كتب أن "إيطاليا كانت قبل عام ١٩١٤ قوة في طور التشكل تبحث عن صفقة شاملة تقدم لأضعف القوى العظمى مكاناً تحت الشمس"^{١٩١}. وكانت السياسة الخارجية الإيطالية فيما بعد الحرب العالمية الأولى التي هيمن عليها بنيتو موسوليني تشترك في الهدف الأساسي ذاته. واجهت إيطاليا الفاشية (١٩٢٢-١٩٤٣) مجموعة مختلفة من الفرص عن تلك التي واجهها سلفها: إيطاليا الليبرالية (١٨٦١-١٩٢٢). وفي عام ١٩٣٨، أي قبل أربعة أعوام من انهيار إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، كتب

ماكسويل ماكارتني Maxwell Macartney ويول كرمونا Paul Cremona أن السياسة الخارجية الإيطالية لم تهيمن عليها في الماضي المثل المجردة، فلم تطبق فلسفة مكيافيللي حول علم الجدوى السياسية للبراءة كما طبقت في موطنه^{١٩٢٣}.

الأهداف والمنافسون

يمكن التعرف على شهية إيطاليا للغزو الإقليمي من دراسة أهدافها الرئيسة على مدى العقود الثمانية التي كانت فيها قوة عظمى. ركزت إيطاليا نواياها العدوانية على خمس مناطق مختلفة: شمال أفريقيا الذي تضمن مصر وليبيا وتونس، والقرن الأفريقي الذي تضمن أرتيريا وإثيوبيا والصومال، وجنوب البلقان الذي تضمن ألبانيا وكورفو Corfu وجزر دوديكانيسيا Dodecanese Islands وحتى أجزاء من جنوب غرب تركيا، وجنوب النمسا-المجر الذي تضمن دالميسيا Dalmatia وإيستريا Istria وترينتو Trentino (الجزء الجنوبي من تيرول Tyrol) وفينيسيا Venetia، وجنوب شرق فرنسا الذي تضمن كورسيكا ونيس وسافوي (انظر الخريطة ٦-٤).

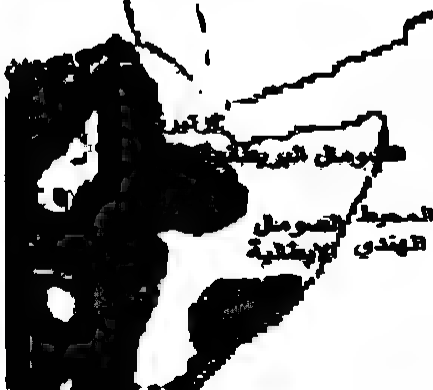
كان منافسوا إيطاليا الرئيسون على السيطرة على تلك المناطق هم: النمسا-المجر (على الأقل إلى أن تفككت تلك الدولة متعددة العرقيات في عام ١٩١٨) في منطقة البلقان، وفرنسا في أفريقيا. وضعت إيطاليا عينها أيضا على أراض كانت جزءا من النمسا-المجر وفرنسا اللتين كانتا تنظران إلى شبه الجزيرة الإيطالية منذ فترة طويلة كمجال مفتوح للمناورة الدبلوماسية والعسكرية^{١٩٢٣}. وكانت الإمبراطورية العثمانية التي تفككت بين عام ١٨٦٦ وزوالها النهائي في عام ١٩٢٣ هي الأخرى عاملا مهما في حسابات إيطاليا، حيث كانت تلك الإمبراطورية تسيطر على مناطق كبيرة في منطقة البلقان وشمال أفريقيا. ورغم أن أهداف إيطاليا العدائية كانت حاضرة دائما، فلم يكن جيشها موهلا للتوسع. بل كان مجرد قوة قتالية متواضعة الكفاءة تماما^{١٩٢٤}. ولم يكن يعجز عن الصمود أمام القوى العظمى الأوروبية الأخرى وحسب، بل كان أداة سيئا

ام القوات المقاتلة للقوى الأوروبية الأصغر وحتى الجيوش المحلية في أفريقيا. وقد عُمِّدَ مارك عن هذه النقطة جيدا حين قال إن "إيطاليا تمتلك شهية كبيرة وأسناناً أكلة"^{١٤٣}. ولذلك كان القادة الإيطاليون يتجنبون غالباً الاشتباكات العسكرية مع قوى العظمى الأخرى، إلا إذا كان خصمهم على وشك أن يخسر حرباً أو كانت بلاد كبيرة من قواته مجمدة على جبهة أخرى.

تألف التوسع الإيطالي في أوروبا وأفريقيا
١٨٦١ - ١٩٤٣ م



سودان



المساحة (٦-٤)

كان قادة إيطاليا، نظرا لافتقارهم إلى المهارة العسكرية، يعتمدون بشدة على الدبلوماسية لكسب القوة. فكانوا يهتمون كثيرا باختيار الشركاء وكانوا بارعين في إثارة إحدى القوى العظمى على الأخرى لمصلحة إيطاليا. وتحديدًا كان هؤلاء القادة يتصرفون على افتراض أن قوة إيطاليا رغم ضعفها كانت كافية لترجيح كفة التوازن بين القوى العظمى الأخرى التي كانت تدرك ذلك وتقدم تنازلات لإيطاليا لكسب ولائها. يسمي براين سوليفان Brian Sullivan هذه المقاربة باسم "إستراتيجية الثقل الخامس"^{١٦٦}. وتقدم الحرب العالمية الأولى أفضل مثال تطبيقي لتلك الإستراتيجية. فحين اندلع النزاع في الأول من أغسطس ١٩١٤، ظلت إيطاليا على الجهاد وأخذت تسامو طرفي النزاع للحصول على أفضل صفقة ممكنة قبل دخول الحرب^{١٦٧}. وقدم الطرفان لإيطاليا عروضاً سخية، لأنهما اعتقدا أن الجيش الإيطالي يمكن أن يرجح كفة التوازن بشكل أو بآخر. ورغم أن إيطاليا تحالفت رسمياً مع النمسا-المجر وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، فإنها دخلت الحرب في مايو ١٩١٥ في جانب الحلفاء، لأن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا مستعدتين للتنازل لإيطاليا عن أراضٍ أكبر من حلفائهما السابقين. سجل التوسع لإيطاليا الليبرالية والقاسية

حدث أول جهود إيطاليا التوسعية في أوروبا، حيث تحالفت مع بروسيا في عام ١٨٦٦ ضد النمسا. وبينما سحق البروسيون النمساويين في المعركة، انهزم الإيطاليون أمام النمساويين. لكنهم حصلوا في التسوية السلمية على فينيسيا، وهي منطقة كبيرة على حدودها الشمالية كانت جزءاً من النمسا. وفيما بعد ظلت إيطاليا خارج الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، رغم أنها غزت روما في سبتمبر ١٨٧٠، حين اتضح أن فرنسا التي كانت تحمي استقلال روما في السابق ستخسر الحرب مع بروسيا. وهكذا ضمت إيطاليا، كما يشير ديس ماك سميث Denis Mack Smith "روما"، كما ضمت فينيسيا، كنتيجة عرضية أخرى للانتصار البروسي^{١٦٨}. وفي أثناء "الأزمة الشرقية

الكبرى التي اندلعت في عام ١٨٧٥، حين بدأ أن سيطرة الإمبراطورية العثمانية على جنوب شرق أوروبا تنهار سريعا، بدأت إيطاليا تخطط لأخذ أراضي من النمسا-المجر. لكن خططها فشلت وخرجت إيطاليا فارغة اليدين من مؤتمر برلين (١٨٧٨) الذي أنهى الأزمة.

حولت إيطاليا تركيزها من أوروبا إلى أفريقيا في أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر. وحتى قبل توحيد إيطاليا في عام ١٨٦١، أبدت النخب الإيطالية اهتماما كبيرا بغزو أراض على الساحل الشمالي لأفريقيا. وكانت تونس الهدف الأول، لكن فرنسا عاجلت إيطاليا واستولت على تونس في عام ١٨٨١، ما أضر بالعلاقات الإيطالية مع فرنسا على مدى الأعوام العشرين التالية وجعل إيطاليا تشكل التحالف الثلاثي مع النمسا-المجر وألمانيا في عام ١٨٨٢. وفي ذلك العام عبه حاولت إيطاليا الانضمام إلى الغزو البريطاني لمصر، لكن بسمارك رفض ذلك المخطط. ثم حولت إيطاليا انتباهها بعد ذلك إلى القرن الأفريقي، تلك المنطقة التي كانت القوى العظمى الأخرى لا تعيرها اهتماما كبيرا. فأرسلت حملة عسكرية إلى المنطقة في عام ١٨٨٥، وخلال عقد أقامت إيطاليا مستعمراتها الأوليين، وهما إريتريا والصومال الإيطالية. لكنها فشلت في غزو إثيوبيا، وأوقع الجيش الإثيوبي هزيمة كبرى بالجيش الإيطالي في أدوا Adowa في عام ١٨٩٥.

وعاودت إيطاليا في عام ١٩٠٠ التطلع إلى التوسع في شمال أفريقيا وأوروبا. ولاحق فرص التوسع لإيطاليا في المنطقتين مع تراخي قبضة الإمبراطورية العثمانية على ليبيا ومنطقة البلقان. وكانت علاقاتها مع النمسا-المجر (شريك إيطاليا في التحالف الثلاثي) قد ساءت عند تلك النقطة، في الأساس بسبب التنافس بينهما في البلقان.

وفتح هذا التنافس المتنامي الباب لإيطاليا للتفكير جددياً في أخذ إستريا وترينتو من النمسا-المجر.

ودخلت إيطاليا حرباً مع الإمبراطورية العثمانية على ليبيا في عام ١٩١١، وحين انتهت الحرب بعد عام، رحمت إيطاليا السيطرة على مستعمراتها الثالثة في أفريقيا. وفي أثناء ذلك النزاع غزت إيطاليا أيضاً جزر دوديكانيسيا ذات الأغلبية اليونانية. فيما قدمت الحرب العالمية الأولى لإيطاليا أعظم الفرص لتوسيع قوتها وتحسين أمنها. وكما ورد قبل قليل فقد ساوم صناع السياسة الإيطاليون الطرفين بصلابة قبل الانضمام إلى المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. وكانت أهداف إيطاليا الأساسية من وراء ذلك تتمثل في ضمان "جبهة أرضية يمكن الدفاع عنها" مع النمسا-المجر والهيمنة على البحر الأدرياتيكي^{١٩}، تلك المساحة المائية الكبيرة التي تفصل إيطاليا عن منطقة البلقان^{٢٠}. وفي معاهدة لندن الشهيرة وعد الحلفاء إيطاليا بأن تحصل بعد النصر في الحرب على (١) إستريا، (٢) ترينتو، (٣) جزء كبير من ساحل دالمسيا، (٤) السيطرة الدائمة على جزر دوديكانيسيا، (٥) مقاطعة أنطاليا التركية، (٦) السيطرة على مدينة فالونا الألبانية والمنطقة المحيطة بها مباشرة، (٧) دائرة نفوذ في وسط ألبانيا^{٢١}. وكان الإيطاليون، كما يشير أ.ج.ب. تايلور A.J.P. Taylor "غير متواضعين في مطالبهم"^{٢٢}.

تكبدت إيطاليا أكثر من مليون إصابة في الحرب العالمية الأولى، لكنها خرجت في الطرف المنتصر. وتوقعت إيطاليا بعد الحرب أن تحصل على ما وعدت به في عام ١٩١٥ وأن تجد أيضاً فرصاً جديدة للتوسع مع انهيار إمبراطورية النمسا-المجر والإمبراطورية العثمانية وروسيا. ويقول سوليفان في ذلك إن "الإيطاليين بدأوا يخططون للسيطرة على النفط والحبوب والمناجم في رومانيا وأوكرانيا والقوقاز وفرض الحماية على كرواتيا والساحل الشرقي للبحر الأحمر"^{٢٣}. لكن طموحات إيطاليا الكبيرة لم تتحقق

لأسباب مختلفة. فلم تحصل في التسوية النهائية فيما بعد الحرب إلا على إيستريا وترنتو اللتين كانتا رغم ذلك منطقتين مهمتين إستراتيجياً^(١٠٧). وواصلت إيطاليا أيضاً غزو جزر دوديكانيسيا التي أعطيت السيطرة الرسمية عليها في عام ١٩٢٣ بموجب معاهدة لوزان.

وهكذا ففي العقود الستة بين توحيد إيطاليا ووصول موسوليني إلى السلطة في أكتوبر ١٩٢٢ ضمت إيطاليا الليبرالية روما وفينيسيا وإيستريا وترنتو ودوديكانيسيا أوروبا، وأرتيريا وليبيا والصومال الإيطالي في أفريقيا. وشرعت إيطاليا الفاشية سريعا في البناء على سجل سلفها في الفتوحات الناجحة. فغزا جيش موسوليني، في أغسطس ١٩٢٣، جزيرة كورفو Corfu اليونانية عند مدخل البحر الأدرياتيكي، لكن المملكة المتحدة أجبرت إيطاليا على تركها. ووجه موسوليني ناظره أيضا إلى ألبانيا التي احتلتها إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الأولى، لكن تخلت عنها في ١٩٢٠ حين ثار السكان المحليون ضد الحكام الأجانب. ودعم موسوليني أحد شيوخ القبائل الألبان في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين الذي وقع بعد ذلك اتفاقية مع إيطاليا جعلت ألبانيا عمليا محمية إيطالية. لكن ذلك لم يكن ليمنح القائد الفاشي الذي ضم ألبانيا رسميا في أبريل ١٩٣٩.

كانت إثيوبيا هدفا رئيسا آخر لموسوليني. بدأت إيطاليا تخطط لغزوها في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، و"من عام ١٩٢٩ فصاعدا احتلت سرا مناطق داخل إثيوبيا"^(١٠٨). وشنت إيطاليا، في أكتوبر ١٩٣٥، حربا شاملة على إثيوبيا، حصلت بعدها بعام على سيطرة رسمية على تلك الدولة الأفريقية. وأخيرا، أرسلت إيطاليا قوات للقتال في الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) إلى جانب عصبة الجنرال فرانيسكو فرانكو الرجعية. وكان هدف إيطاليا الرئيس من وراء ذلك هو الحصول

على جزر البليار Balcaric Islands في غرب البحر الأبيض المتوسط التي تسمح لإيطاليا بتهديد خطوط الاتصال الفرنسية مع شمال أفريقيا وخطوط الاتصال البريطانية بين جبل طارق ومالطا^(١٠٥).

وجد موسوليني في الحرب العالمية الثانية فرصة ممتازة لغزو أراضٍ أجنبية وزيادة قوة إيطاليا. وتحديدًا أعطت النجاحات العسكرية المذهلة لألمانيا النازية في الأعوام الأولى من الحرب لإيطاليا قوة وحرية في العمل غير مسبوقتين^(١٠٦). كانت الخطوة الأولى الرئيسة أمام موسوليني هي أن يعلن الحرب على فرنسا في العاشر من يونيو ١٩٤٠، بعد شهر واحد من غزو ألمانيا لفرنسا، وقطع بعد أن اتضح أن هزيمة فرنسا مؤكدة. دخلت إيطاليا الحرب في هذه اللحظة المناسبة للحصول على أراضٍ ومستعمرات فرنسية. وكانت أهدافها الرئيسة هي نيس وسافوي وكورسيكا وتونس وجيبوتي، رغم أن إيطاليا كانت مهتمة أيضًا بالحصول على مناطق أخرى خاضعة للسيطرة الفرنسية مثل الجزائر، فضلًا عن أجزاء من الإمبراطورية البريطانية مثل عدن ومالطا. وطلب موسوليني أيضًا أن يأخذ الأسطول الفرنسي والقوات الجوية الفرنسية. لكن ألمانيا لم تلب أيًا من هذه المطالب، لأن هتلر لم يرد أن يعطي فرنسا دوافع لمقاومة الغزو النازي.

واصل موسوليني، رغم هذه النكسة، البحث عن فرص لضم الأراضي. وعرض في أوائل صيف ١٩٤٠ أن يتحالف مع ألمانيا النازية إذا غزت المملكة المتحدة. واستولت إيطاليا، في أغسطس ١٩٤٠، على الصومال البريطاني. وفكر موسوليني في الوقت نفسه في غزو اليونان ويوغسلافيا ومصر التي كان يدافع عنها جيش بريطاني صغير. وفي سبتمبر ١٩٤٠ غزت إيطاليا مصر على أمل الوصول إلى قناة السويس، وفي الشهر التالي غزت اليونان. لكن العمليتين تحولتا إلى كارثتين عسكريتين للجيش الإيطالي، رغم أن الفيرماخت هب لإنقاذه في الحالتين^(١٠٧). ورغم هذه الكوارث

العسكرية أعلنت إيطاليا الحرب على الاتحاد السوفيتي في صيف ١٩٤١، حين بدأ أن الجيش الأحمر سيكون الضحية التالية لألة الحرب النازية. فأرسلت إيطاليا حوالي مائتي ألف جندي إلى الجبهة الشرقية. كان موسوليني هنا أيضا يأمل في أن يحصل لإيطاليا على بعض غنائم النصر، لكن آماله لم تتحقق، واستسلمت إيطاليا للحلفاء في سبتمبر ١٩٤٣.

بإيجاز، كان موسوليني توسعيا عنيدا، مثله مثل قادة إيطاليا الليبراليين الذين سبقوه.

السلوك المضر للذات؟

تؤكد الحالات الأربع السابقة -اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي وإيطاليا- الادعاء القائل بأن القوى العظمى تسعى لزيادة نصيبها من القوة العالمية. وتوضح أيضا أن القوى العظمى تكون مستعدة غالبا لاستخدام القوة لبلوغ ذلك الهدف. فالقوى العظمى المشبعة نادرة الوجود في السياسة الدولية. وذلك الوصف للطريقة التي تصرف بها القوى العظمى على مر الزمن ليس خلافا حتى بين الواقعيين الدفاعيين. من ذلك مثلا قول جاك سنايدر بأن "فكرة أن الأمن يمكن أن يتحقق من خلال التوسع موضوع واسع الانتشار في الإستراتيجية الرئيسة للقوى العظمى في العصر الصناعي"^{١١٨}. كما يقدم في كتابه "أساطير الإمبراطورية" Myths of Empire دراسات حالة مفصلة لسلوك القوى العظمى في الماضي تقدم أدلة كافية على الميل الهجومية لهذه الدول.

قد يسلم المرء بأن التاريخ مليء بأمثلة لقوى عظمى تتصرف بطريقة عدوانية، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذا السلوك لا يمكن تفسيره بمنطق الواقعية الهجومية. ويكمن أساس هذا الادعاء الشائع بين الواقعيين الدفاعيين في أن التوسع خاطئ، بل يعتبرونه

وصفة للانتحار الوطني. وتذهب حجتهم إلى أن الغزو لا يجزي، لأن الدول التي تحاول التوسع تلحقها الهزيمة في النهاية. ومن الحكمة أن تحافظ الدول على الوضع الراهن باتباع سياسات "خفض النفقات، أو الاسترضاء الانتقائي، أو تقوية المناطق الحيوية وليس المحيطية، أو التجاهل فحسب"^{١٠٩}. وفعل الدولة لغير ذلك يكون دليلاً على سلوك غير عقلاني أو غير إستراتيجي لا تستحثة أولويات النظام الدولي، بل يتج في المقام الأول عن قوى سياسية محلية خيثة^{١١٠}.

ينطوي هذا الخط الفكري على مشكلتين. فالسجل التاريخي، كما عرضت قبل قليل، لا يدعم الادعاء بأن الغزو لا يجزي وأن المعتدين ينتهي بهم الحال دائماً أسوأ مما كانوا قبل الحرب. فالتوسع يجزي أحياناً عوائد كبيرة، ولا يجزي في أحيان الأخرى. علاوة على أن الادعاء بأن القوى العظمى تتصرف بطريقة عدوانية بسبب سياسات داخلية خيثة يصعب إقامة البينة عليه، لأن كل الدول ذات النظم السياسية المختلفة تبنت سياسات عسكرية هجومية. ولا يمكن المحاججة بأن نوعاً واحداً من النظام السياسي أو الثقافة السياسية - بما في ذلك الديمقراطية - يتجنب العدوان دائماً ويعمل بدلاً من ذلك على الدفاع عن الوضع الراهن. ولا يشير السجل التاريخي إلى وجود فترات خطرة على نحو استثنائي، كالعصر النووي مثلاً، قلصت القوى العظمى خلالها ميولها الهجومية. والدفع بأن التوسع خاطئ في ذاته يشير ضمناً إلى أن كل القوى العظمى خلال الأعوام الثلاثمائة وخمسين الماضية فشلت في فهم الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي. وتلك حجة غير قابلة للتصديق أصلاً.

لمة سقطة أكثر تعقيداً يمكن التعرف عليها في كتابات الواقعيين الدفاعيين^{١١١}. ورغم أنهم يدافعون عادة بأن الغزو لا يجزي، يعترفون أيضاً في مواقف أخرى بأن العدوان ينتج كثيراً. ومن خلال البناء على ذلك المنظور المرقش، نجد أنهم يقسمون كون المعتدين إلى "توسعيين" و"توسعيين مفرطين" overexpanders. والتوسعيون هم

المعتدون الأذكياء الذين يربحون الحروب. يدرك هؤلاء أن التوسع المحدود فقط هو الذي يجزي إستراتيجيا، وأن محاولات السيطرة على منطقة كاملة يحتمل أن يلحق ضررا بفاعليه، لأن تحالفات فرض التوازن تتشكل دائما ضد الدول ذات الشهية الكبيرة، ويتهيأ الحال بهذه الدول إلى تكبد هزائم مدمرة. قد يبدأ التوسعون من حين لآخر حربا خاسرة، لكن بمجرد أن تتضح لهم علامات الفشل حتى يتراجعوا خوفا من الهزيمة. والتوسعيون في الحقيقة "متعلمون جيدون"^{١١٣}. ويرى الواقعيون الدفاعيون أن بسمارك هو النموذج الأصلي للمعتدي الذكي، لأنه ربح سلسلة من الحروب بدون الوقوع في الخطأ القاتل المتضمن في محاولة جعل بلاده دولة مهيمنة أوروبية. ويتخذون الاتحاد السوفيتي السابق أيضا مثالا للمعتدي الذكي، وذلك بالدرجة الأولى لأنه كان لديه من الحس الجيد ما منعه من محاولة غزو أوروبا كلها.

أما التوسعيون المفرطون فهم المعتدون غير العقلانيين الذين يبدؤون حروبا خاسرة ولا يتمتعون بالحس الجيد للخروج حين يتأكد أنهم سيخسرون. يتمثل هؤلاء تحديدا في القوى العظمى التي تسعى بتهور وراء الهيمنة الإقليمية، بما يلحق بهم دائما هزائم كارثية. ويذهب الواقعيون الدفاعيون إلى أن هذه الدول يجب أن تتعلم على نحو أفضل، لأن التاريخ يوضح أن السعي وراء الهيمنة يفشل دائما. وتذهب هذه الحجة أيضا إلى أن هذا السلوك المضر للذات self-defeating behavior ينتج عادة عن سياسات داخلية مشوهة. ويشير الواقعيون الدفاعيون عادة إلى ثلاث دول توسعية مفرطة بارزة، هي ألمانيا القبلهلمية من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤، وألمانيا النازية من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٤١، واليابان الإمبراطورية من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤١. كل هؤلاء المعتدين بدؤوا حروبا جرّت عليهم هزائم مدمرة. ولا نبالغ إن قلنا إن الادعاء بأن السياسات العسكرية الهجومية تؤدي إلى السلوك المضر للذات يستند في الأساس إلى هذه الحالات الثلاث.

تكمن المشكلة الرئيسة في منظور "الاعتدال جيد" *moderation is good* الذي يقول به الواقعيون الدفاعيون في أنه يساري على نحو خاطئ بين التوسع غير العقلاني والهزيمة العسكرية. مع أن خسارة قوة عظمى لحرب لا يعني بالضرورة أن قرار بدء الحرب كان نتيجة لعملية صنع قرار غير عقلانية أو غير مبنية على معلومات. فالدول بالطبع يجب ألا تبدأ حروبا تعرف أنها ستخسرها، لكن يصعب التنبؤ بدرجة عالية من اليقين بما ستؤول إليه الحروب. فبعد أن تنتهي الحرب يفترض المثقفون والدارسون غالبا أن النتيجة كانت واضحة منذ البداية، وهو شكل من الإدراك المتأخر للأحداث. لكن التنبؤ صعب على أرض الواقع، وتصنع الدول تقديرات خاطئة أحيانا، وتُعاقب عليها. ولذلك يمكن لدولة عقلانية أن تبدأ حربا تخسرها في النهاية.

وأفضل طريقة لتحديد ما إذا كان معتد مثل اليابان أو ألمانيا تورط في سلوك مضر للذات تتمثل في التركيز على عملية صنع القرار التي أدت إلى بدء الحرب، وليس نتيجة النزاع. ويكشف التحليل الدقيق للحالتين اليابانية والألمانية أن قرار الحرب كان استجابة معقولة لظروف معينة واجهتها كل دولة. فهذه القرارات، كما توضح المناقشة التالية، لم تكن قرارات غير عقلانية دفعتها قوى سياسية خبيثة تنصدر عملية صنع القرار في الداخل.

لثة مشكلات أيضا في الحجة المرتبطة التي تقول إن السعي وراء الهيمنة الإقليمية يشبه محاربة طواحين الهواء أو الأعداء الوهميين. مؤكداً أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي حاولت أن تُخضع منطقتها ولجحت في ذلك. وقد حاولت فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية جميعها أن تبلغ الهدف نفسه، لكنها فشلت. ولا يعد واحد من خمسة معدل نجاح جيدا. لكن الحالة الأمريكية تثبت مع ذلك أن إنجاز الهيمنة الإقليمية ممكن. وهناك أيضا أمثلة للنجاح من الماضي البعيد: الإمبراطورية الرومانية في أوروبا (من عام ١٣٣ قبل الميلاد إلى عام ٢٣٥ بعد

(الميلاد)، وإمبراطورية المغول الهندية في شبه قارة جنوب آسيا (١٥٥٦-١٧٠٧) وإمبراطورية شينج في آسيا (١٦٨٣-١٨٣٩) على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة على ذلك فرغم أن نابليون والقيصر فيلهلم وهتلر خسروا جميعا في محاولاتهما للهيمنة على أوروبا، فقد ربحوا جميعا انتصارات كبرى في ساحات المعارك وفتحوا مناطق شاسعة واقتربوا من إنجاز أهدافهم. واليابان فقط كانت فرصتها ضعيفة في تحقيق الهيمنة على ساحات المعارك. لكن صناع السياسة اليابانيين كانوا يعرفون، كما سنرى، أنهم يمكن أن يخسروا، ودخلوا الحرب فقط؛ لأن الولايات المتحدة لم تترك لهم بديلا معقولا.

يدعي نقاد السياسات الهجومية أن تحالفات فرض التوازن تشكل لهزيمة الدولة المهيمنة الطموحة، في حين يوضح التاريخ أن هذه التحالفات يصعب جمعها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وتفضل إحدى الدول المهددة تمرير المسؤولية إلى الأخرى، بدلا من تشكيل تحالفات ضد خصومهم الخطرين. على سبيل المثال التأمّت تحالفات فرض التوازن التي قضت على فرنسا النابليونية وألمانيا النازية بعد أن غزا هؤلاء المعتدين معظم أوروبا. فضلا عن أن التحالفات الدفاعية، في الحالتين، لم تشكل إلا بعد تعثر عملية الهيمنة بفعل هزيمة عسكرية كبيرة في روسيا التي حاربت كلا من نابليون وهتلر بدون حلفاء تقريباً^{١١٣}. بل إن صعوبة بناء تحالفات دفاعية فعالة تقدم للدول القوية أحيانا فرصا للعنوان.

وأخيرا، فإن الادعاء بأن القوى العظمى كان يجب أن تتعلم من السجل التاريخي أن محاولات الهيمنة الإقليمية محكوم عليها بالفشل، ليس ادعاء مقنعا. والحالة الأمريكية تناقض هذا الادعاء، ويصعب أيضا تطبيق هذه الحجة على الدول الأولى التي سعت للهيمنة الإقليمية. فهذه الدول لم يكن متاحا لها سوابق كثيرة، وكانت الأدلة المستمدة من الحالات المبكرة مختلطة. فكان يمكن لألمانيا الفيلهلمية، على سبيل المثال، أن تنظر إلى فرنسا النابليونية التي فشلت، والولايات المتحدة التي نجحت. ومن

الصعب الدفع بأن صناع السياسة الألمان كان يتحتم عليهم أن يقرؤوا التاريخ ليخلصوا إلى أن الخسارة مؤكدة إذا حاولوا غزو أوروبا. وإذا كان يمكن أن نسلم بتلك النقطة، فعاداً يمكن أن يقال عن هتلر الذي كانت معرفته جيدة بالتأكيد، لأنه رأى أن ألمانيا الفيللمية وفرنسا النابليونية فشلتا في غزو أوروبا. لكن ما تعلمه هتلر من تلك الحالات، كما سنرى، لم يكن أن العدوان لا يجزي، لكن بالأحرى ألا يكرر أخطاء سلفه حين حاول الرايخ الثالث أن يهيمن على القارة. معنى ذلك أن التعلم لا يؤدي دائماً إلى اختيار النتيجة الداعمة للسلام.

وعلى ذلك فإن السعي وراء الهيمنة الإقليمية ليس طموحاً خيالياً، رغم أننا لا نكرر صعوبة إنجازها. ونظراً لضخامة الفوائد الأمنية المترتبة على الهيمنة تجدد الدول القوة دائماً إغراء لمحاكاة الولايات المتحدة ومحاولة السيطرة على منطقتها من العالم.

ألمانيا الفيللمية (١٨٩٠-١٩١٤)

يتكون اتهام قياصرة ألمانيا بالضلوع في السلوك المضر للذات من فقرتين اتهاميتين. أولاهما أن أفعالهم العدوانية دفعت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا لتشكيل تحالف - الحلف الثلاثي - ضد ألمانيا. وهم بذلك مدانون بتطويق الذات. وثانيتهما أن ألمانيا بدأت حرباً مع ذلك التحالف في عام ١٩١٤، كان مؤكداً تقريباً أنها ستخسرهما. ولم تضطر ألمانيا إلى خوض حرب على جبهتين نتيجة لتطويق الذات الذي فعلته بنفسها وحسب، بل أيضاً لم يكن لديها إستراتيجية عسكرية جيدة لهزيمة خصومها سريعاً ونهائياً.

لكن هذه التهم لا تصمد أمام التفحص الدقيق. لا شك في أن ألمانيا نفذت تحركات معينة ساعدت في تشكيل الحلف الثلاثي. لكن كثيرها من القوى العظمى كانت لدى ألمانيا أسباب إستراتيجية وجيهة لمحاولة توسيع حدودها، وكانت أحياناً تثير منافسيها، خاصة بعد عام ١٩٠٠. لكن النظرة المدققة للطريقة التي تشكل بها التحالف تكشف

أن القوة الدافعة الرئيسة وراء تشكله كانت قوة ألمانيا الاقتصادية والعسكرية المتزايدة، وليس سلوكها العدواني.

لننظر ما الذي دفع فرنسا وروسيا للتقارب بين عامي ١٨٩٠ و ١٨٩٤، ثم ما دفع المملكة المتحدة للانضمام إليهما بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧. أشرنا في مواضع سابقة إلى أن فرنسا وروسيا كانتا تنظران بعين القلق إلى قوة ألمانيا المتزايدة في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر. وخشي بسمارك نفسه من أنهما قد يشكلان تحالفا ضد ألمانيا. وبعد أن هددت روسيا بمساعدة فرنسا في أثناء "أزمة الحرب على الأبواب" (١٨٧٥)، أقام بسمارك تحالفا يستهدف عزل فرنسا عن القوى العظمى الأوروبية الأخرى. ورغم أنه نجح في إعاقة التحالف بين فرنسا وروسيا ضد ألمانيا في أثناء وجوده في السلطة، فلم يكن من المتوقع أن تقف روسيا مكتوفة اليدين وهي تشاهد هزيمة ألمانيا لفرنسا، كما فعلت في عامي ١٨٧٠-١٨٧١. فقد كان واضحا بنهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر أن فرنسا وروسيا يمكن أن يشكلتا تحالفا ضد ألمانيا في المستقبل القريب، سواء بنهي بسمارك في السلطة أم رحل. وبعد أن ترك بسمارك السلطة مباشرة، في مارس ١٨٩٠، بدأت فرنسا وروسيا التفاوض لإنجاز التحالف الذي أصبح نافذ المفعول بعد أربعة أعوام. لكن ألمانيا لم تتصرف بطريقة عدوانية في الأعوام التي سبقت خروج بسمارك من السلطة أو تلتها مباشرة. فلم يتسبب خلفاؤه في أية أزمات مؤثرة بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠^(١١). ولذلك يصعب القول في هذه الحالة بأن السلوك الألماني العدواني هو الذي تسبب في تطويق الذات^(١٢).

ويمكن القول بأن خلفاء بسمارك دفعوا روسيا للانضمام إلى فرنسا، ليس بسلوكهم العدواني، بل بالفشل الأحق في تجديد معاهدة الطمأنينة بين ألمانيا وروسيا. وقد تفاوض بسمارك على ذلك الترتيب في ١٨٨٧ في تحرك مستमित لإبعاد روسيا عن

فرنسا. وهناك اتفاق واسع بين الدارسين على أن المعاهدة كانت غير نافذة في عام ١٨٩٠ وأنه لم تكن هناك إستراتيجية دبلوماسية بديلة. بل يذهب مدليكوت W. N. Medlicott إلى أنه رغم وجود معاهدة الطمأنة، "تخطت سياسة بسمارك الروسية" بحلول عام ١٨٨٧^{١١٦}. وحتى لو بقي بسمارك في السلطة فيما بعد عام ١٨٩٠، ربما لم يتمكن من إحباط التحالف الفرنسي-الروسي بالدبلوماسية الذكية. فـ"لا بسمارك ولا أية عبقرية سياسية أكبر منه على رأس السياسة الخارجية الألمانية"، كما يدفع إيمانويل جيس Immanuel Geiss، "كانت تستطيع أن تمنع ... تحالفا بين روسيا وفرنسا"^{١١٧}. فقد التقت فرنسا وروسيا، لأنهما كانتا خائفتين من قوة ألمانيا المتزايدة، وليس لأن ألمانيا تصرفت بطريقة عدوانية أو حمقاء.

لقد تصرفت ألمانيا بطريقة عدوانية في أوائل القرن العشرين، حين انضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وروسيا لتشكيل الحلف الثلاثي. لكن حتى هنا، كانت المملكة المتحدة مدفوعة بقوة ألمانيا المتزايدة أكثر منها بسلوكها العدواني^{١١٨}. فقرار ألمانيا في عام ١٨٩٨ ببناء أسطول قادر على تحدي الأسطول البريطاني أفسد العلاقات بين المملكة المتحدة وألمانيا بالتأكيد، لكنه لم يؤد بالمملكة المتحدة إلى التحالف مع فرنسا وروسيا. فالطريقة المثلى لتعامل المملكة المتحدة مع سباق التسلح البحري من هذا النوع هو أن تريح السباق نفسه، وليس أن تورط نفسها في خوض حرب برية ضد ألمانيا تقتضي إنفاق أموال الدفاع الثمينة على الجيش وليس الأسطول. صحيح أن الأزمة المغربية في عام ١٩٠٥، وهي الحالة الأولى للسلوك الألماني العدواني العلني، لعبت دورا مهما بالتأكيد في إقامة الحلف الثلاثي بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، لكن العامل الرئيس وراء قرار المملكة المتحدة بتشكيل ذلك التحالف الثلاثي كان هزيمة روسيا المدمرة في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) التي لم يكن لها علاقة من قريب

أو بعيد بسلوك ألمانيا^(١١١). أخرجت هذه الهزيمة روسيا عمليا من توازن القوة الأوروبي، ما شكل تحسنا مفاجئا ومثيرا في قوة ألمانيا في القارة^(١١٢). فادرك القادة البريطانيون أن فرنسا وحدها لا تستطيع أن تصمد في حرب ضد ألمانيا، ولذلك تحالفوا مع فرنسا وروسيا لتصحيح التوازن واحتواء ألمانيا. بإيجاز كان التغير في بنية النظام الأوروبي، وليس سلوك ألمانيا، هو السبب الرئيس للحلف الثلاثي.

ولم يكن القرار الألماني بالدفع في اتجاه الحرب في عام ١٩١٤ مثالا للانكار الإستراتيجية الحمقاء التي تدفع دولة لبدء حرب ستخسرها بالتأكيد. بل كان، كما رأينا، مخاطرة محسوبة يدفعها في الأساس رغبة ألمانيا في كسر الطوق الذي فرضه عليها الحلف الثلاثي ومنع نمو القوة الروسية وبلوغ مكانة الدولة المهيمنة في أوروبا. وكان الحدث الذي عجل بالحرب أزمة في البلقان بين النمسا-المجر وصربيا، حيث كانت ألمانيا تؤيد الأولى وروسيا تؤيد الأخيرة.

كان القادة الألمان يفهمون بوضوح أنهم سيضطرون للحرب على جبهتين وأن خطة شليفين لم تكن تضمن النصر. لكنهم رغم ذلك رأوا أن المخاطرة تستحق المحاولة، خاصة لأن ألمانيا كانت أقوى كثيرا من فرنسا أو روسيا في ذلك الوقت، وكان هناك مبرر جيد للاعتقاد بأن المملكة المتحدة قد تبقى على الحياد^(١١٣). وقد ثبت صدق ذلك كله تقريبا. فأتتجت خطة شليفين نصرا سريعا وحاسما في عام ١٩١٤^(١١٤). وكما يقول العالم السياسي سكوت ساجان Scott Sagan، فقد كان ذلك مبررا جيدا لأن يسمي الفرنسيون نصرهم الثاني والأخير بالقرب من باريس في سبتمبر ١٩١٤ "معجزة المارن"^(١١٥). فضلا عن أن ألمانيا ربحت حرب الاستنزاف التالية بين عامي ١٩١٥ و١٩١٨. وأخرجت جيوش ألمانيا روسيا من الحرب في خريف عام ١٩١٧، كما دمرت

(٨) وقعت هذه المعركة على نهر المارن للترجم.

الجيشين البريطاني والفرنسي، خاصة الأخير، في ربيع عام ١٩١٨، ولولا التدخل الأمريكي في اللحظة الأخيرة، لربحت ألمانيا الحرب العالمية الأولى^{١٢٤}.

تشير هذه المناقشة للسلوك الألماني قبل الحرب العالمية الأولى إلى حالة شاذة لنظرية الواقعية الهجومية. فقد أتاحت لألمانيا فرصة ممتازة لتحقيق الهيمنة في أوروبا في صيف عام ١٩٠٥. فلم تكن ألمانيا حينذاك دولة مهيمنة كامنة وحسب، بل كانت روسيا تترنح من هزيمتها في الشرق الأقصى وليست في وضع يمكنها من الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم ألماني. ولم تكن المملكة المتحدة قد تحالفت بعد مع فرنسا وروسيا. ولذلك كانت فرنسا عمليا تقف وحيدة أمام الألمان الأقوياء الذين أتاحت لهم فرصة لا نظير لها لتغيير التوازن الأوروبي لصالحهم^{١٢٥}. ومع ذلك كله لم تفكر ألمانيا جديا في دخول الحرب في عام ١٩٠٥، بل انتظرت إلى عام ١٩١٤، حين تعافت روسيا من هزيمتها وانضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وروسيا^{١٢٦}. وفقا للواقعية الهجومية كان يجب أن تدخل ألمانيا الحرب في عام ١٩٠٥؛ لأنها كانت ستربح النزاع بالتأكيد.

ألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤١)

إن التهمة الموجهة لهتلر هي أنه كان يجب أن يتعلم من الحرب العالمية الأولى أن ألمانيا إذا تصرفت بطريقة عدوانية، فسوف يتشكل ضدها تحالف لفرض التوازن ويسحقها مرة أخرى في حرب دعوية على جبهتين. وتجاهل هتلر لهذا الدرس الواضح وتهوره بدخول الهاوية، كما يرى أصحاب هذا الرأي، كان ناتجا بالتأكيد عن عملية صنع قرار غير عقلانية.

غير أن هذا الاتهام لا يصمد هو الآخر أمام التقصي الدقيق. فرغم أن هتلر يستحق بلا شك مكانا خاصا في مقبرة القتلة المحترفين، إلا أن شره يجب ألا يحجب مهارته كمخطط إستراتيجي داهية حقق نجاحات كثيرة قبل أن يقع في الخطأ القاتل بنزو

الاتحاد السوفيتي في صيف عام ١٩٤١. لقد تعلم هتلر فعلا من الحرب العالمية الأولى، واستتج أن ألمانيا لا بد أن تتجنب الحرب في جبهتين في الوقت نفسه، وأنها تحتاج إلى طريقة لتحقيق انتصارات عسكرية سريعة وحاسمة. أدرك هتلر تلك الأهداف في الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية، ولهذا السبب استطاع الرايخ الثالث أن ينشر الموت والدمار عبر أوروبا. توضح هذه الحالة نقطتي السابقة حول التعلم، وهي أن الدول المهزومة لا تستتج عادة أن الحرب عمل لا جدوى منه، بل تناضل لتأكد من أنها لن تكرر الأخطاء في الحرب التالية.

وكانت دبلوماسية هتلر محسوبة بعناية لمنع خصومه من تشكيل تحالف ضد ألمانيا، بحيث يتمكن الفيروماخت من هزيمتهم واحدا تلو الآخر^(١٢٧). كان أساس النجاح يكمن في منع الاتحاد السوفيتي من الانضمام إلى المملكة المتحدة وفرنسا، بما يكرر الحلف الثلاثي. وقد نجح في ذلك، حيث ساعد الاتحاد السوفيتي الفيروماخت في ابتلاع بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، رغم أن المملكة المتحدة وفرنسا أعلنتا الحرب على ألمانيا لفزوها بولندا. وفي الصيف التالي (١٩٤٠) وقف الاتحاد السوفيتي على الحياد، فيما كان الجيش الألماني يمتاح فرنسا ويطرده الجيش البريطاني من القارة في دنكيرك. وحين غزا هتلر الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١، كانت فرنسا قد خرجت من الحرب، والولايات المتحدة لم تدخلها بعد، ولم تكن المملكة المتحدة تمثل تهديدا خطيرا لألمانيا. ولذلك استطاع الفيروماخت عمليا أن يخوض حربا على جبهة واحدة ضد الجيش الأحمر في عام ١٩٤١^(١٢٨).

كان نجاح هتلر في معظمه ناتجا عن مكائده خصومه، لكن لا شك في أنه تصرف بمهارة. فلم يوقع خصومه في بعضهم وحسب، بل نجح طويلا في إقناعهم بأن ألمانيا النازية حسنة النية. يشير نورمان ريتش Norman Rich إلى أن "هتلر عول كثيرا على

مهارته الدبلوماسية والدعائية ، حين أخفى نواياه الحقيقية وحجبها. ففي خطاباته العامة ومحادثاته الدبلوماسية كان يكرر بلا ملل رغبته في السلام ، كما وقّع معاهدات صداقة ومواثيق عدم اعتداء ، حيث كان سخيا في تأكيدات حول النية الحسنة^{١٢٩}. فقد فهم هتلر بالتأكيد أن الخطابات العاصفة للقيصر قیلهم والقادة الألمان الآخرين قبل الحرب العالمية الأولى كانت خطأ.

أدرك هتلر أيضا الحاجة إلى تصميم آلة عسكرية تستطيع أن تحقق انتصارات سريعة وتتجنب المعارك الدامية التي وقعت في الحرب العالمية الأولى. ولذلك شجع بناء الفرق المدرعة ولعب دورا مهما في وضع إستراتيجية الحرب الخاطفة التي ساعدت ألمانيا في تحقيق أحد أكثر الانتصارات العسكرية إعجازا في التاريخ على فرنسا (١٩٤٠)^{١٣٠}. كما أنجز جيش هتلر انتصارات مذهلة أيضا ضد قوى صغرى مثل بولندا والترويج ويوغسلافيا واليونان. وكما يلاحظ سيباستيان هافنر Sebastian Haffner فإن "هتلر نجح من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٤١ في كل شيء فعله تقريبا ، في السياسة الداخلية والخارجية ، وكذلك في المجال العسكري ، لدرجة أذهلت العالم"^{١٣١}. ولو قُدر لهتلر أن يموت في يوليو ١٩٤٠ بعد أن استسلمت فرنسا ، لربما اعتبر "أحد أعظم رجال الدولة الألمان"^{١٣٢}.

لكن لحسن الحظ وقع هتلر في خطأ خطير أدى إلى تدمير الرايخ الثالث ، حيث أطلق الفيرماخت على الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ ، وهذه المرة فشلت إستراتيجية الحرب الخاطفة الألمانية في إحداث نصر سريع وحاسم. وبدلا من ذلك بدأت حرب استنزاف وحشية على الجبهة الشرقية خسرها الفيرماخت في النهاية أمام الجيش الأحمر. وما زاد الأمور تعقيدا دخول الولايات المتحدة الحرب في ديسمبر ١٩٤١ ، وفتحت مع المملكة المتحدة جبهة ثانية في الغرب. وفي ضوء العواقب الوخيمة من

مهاجمة الاتحاد السوفيتي يستطيع الواحد منا أن يعتقد أنه كانت هناك أدلة كافية مقدما على أن الاتحاد السوفيتي كان سيربح الحرب، وأن مساعدي هتلر حذروه كثيرا من أن شن عملية بارباروسا Operation Barbarossa كان يعادل الانتحار الوطني، وأنه فعلها لأنه لم يكن ماهرا في الحسابات العقلانية.

غير أن الأدلة لا تدعم هذا التفسير. فلم تكن هناك مقاومة تذكر بين النخبة الألمانية لقرار هتلر بغزو الاتحاد السوفيتي، بل حماسة كبيرة للمناورة^{١٣٣}. مؤكد أن بعض الجنرالات الألمان لم يكونوا راضين عن جوانب مهمة من الخطة النهائية، وأن بضعة مخططين وساسة رأوا أن الجيش الأحمر قد لا يستسلم للحرب الخاطفة الألمانية. لكن كان هناك إجماع قوي داخل النخبة الألمانية على أن الفيرماخت سيدحر السوفيت سريعا، كما هزم الجيشين البريطاني والفرنسي قبل عام. وكان من المعتقد على نطاق واسع في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن ألمانيا ستهزم الاتحاد السوفيتي في ١٩٤١^{١٣٤}. وكانت هناك بالفعل أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الجيش الأحمر سينهار أمام الهجوم الألماني. فقد أدت حملات التطهير الواسعة التي نفذها ستالين في جيشه في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين إلى خفض قدرته القتالية بدرجة كبيرة، ومما يبرهن على تلك النقطة أن الجيش الأحمر كان أداؤه سيئا في حربه على فنلندا (١٩٣٩-١٩٤٠)^{١٣٥}. فضلا عن أن الفيرماخت كان قوة قتالية منظمة في شهر يونيو ١٩٤١. وفي النهاية أخطأ هتلر ومساعدوه في حساب نتيجة عملية بارباروسا. فقد اتخذوا قرارا خاطئا، وليس قرارا غير عقلاني، وهذا يحدث أحيانا في السياسة الدولية.

لغة نقطة أخيرة حول محاولتي ألمانيا الفاشلتين لتحقيق الهيمنة. كتب هانتر في أثناء الحرب الباردة حول الاعتماد الواسع بأنه كان "خطأ من البداية" أن تحاول ألمانيا الهيمنة

على أوروبا^{١٣٦}. وأكد كيف أن أعضاء "الجبل الأصفر" فيما كان يسمى حينذاك ألمانيا الغربية "يصدقون كثيرا في آباؤهم وأجدادهم كما لو كانوا مجانين لأن يضعوا لأنفسهم هذا الهدف". ويضيف أننا مع ذلك "يجب أن نذكر أن غالبية أولئك الآباء والأجداد، أي جيل الحرب العالمية الأولى وجيل الحرب العالمية الثانية كان يعتبر هذا الهدف معقولا وسهل المنال. وقد ألهمهم هذا الهدف وماتوا كثيرا من أجله".
اليابان الإمبراطورية (١٩٣٧-١٩٤١)

يرجع اتهام اليابان بالتوسع المفرط إلى قرارها بيده الحرب على الولايات المتحدة التي كانت تمتلك ثمانية أضعاف قوة اليابان تقريبا في عام ١٩٤١ (انظر الجدول رقم ٦-٢)، ما ألحق هزيمة مدمرة بالمعتدين اليابانيين.

صحيح أن اليابان حاربت الجيش الأحمر في عام ١٩٣٨ وفي عام ١٩٣٩ وخسرت في المرتين. ونتيجة لذلك توقفت اليابان عن إثارة الاتحاد السوفيتي وظلت الحدود بينهما هادئة حتى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، حين كان مصير اليابان قد تقرر فعلا. وصحيح أيضا أن اليابان غزت الصين في عام ١٩٣٧ وتورطت في حرب طويلة لم تستطع أن ترحبها. لكن اليابان كانت مترددة في دخول ذلك النزاع، مع أن قادتها كانوا واثقين من أن الصين التي لم تكن قوة عسكرية هائلة حينذاك ستهزم أمامهم بسهولة. ورغم أنهم كانوا معطشين في ذلك، فإن فشل اليابان في الانتصار في الصين لم يكن فشلا كارثيا. ولم تكن الحرب الصينية-اليابانية المحفز الذي وضع الولايات المتحدة في حالة صدام مع اليابان^{١٣٧}. كان صناع السياسة الأمريكيون غير راضين بالتأكيد عن العدوان الياباني على الصين، لكن الولايات المتحدة ظلت على الحياد مع تصاعد الحرب، ولم تبدل جهدا لمساعدة الصين حتى أواخر عام ١٩٣٨، وحتى حينها لم تقلم للصينيين المحاصرين إلا حزمة صغيرة من المساعدات الاقتصادية^{١٣٨}.

الجدول رقم (٩-٣)، التصيب النسبي من الثورة العالمية، ١٨٣٠-١٩٤٠.

	١٩٤٠	١٩٣٠	١٩٢٠	١٩١٣	١٩١٠	١٩٠٠	١٨٩٠	١٨٨٠	١٨٧٠	١٨٦٠	١٨٥٠	١٨٤٠	١٨٣٠
الملكة المتحدة	٨١١	٧١١	٦١٦	٤١٤	٧١٥	٧٢٣	٧٣٧	٤٤٥	٥٥٣	٧٥٩	٧٥٩	٤٥٧	٤٤٧
الدنيا	٤١٧	٧١٤	٦١٤	٧٢١	٧٢٠	٧٢١	٧١٦	٦١٦	١١٣	٨٩	٧٣	٤٤	٧٤
فرنس	٤٤	٤٩	٧٥	٧٦	٦٦	٨٧	٧٨	٤١٠	٤١١	٧١٧	١١٠	٤١٤	٤١٨
روسيا	٤١٣	٦١	٤١	٧٦	٤٥	٦١	٧٣	١٧	٧٣	٨٣	٦١	٤٨	٤١٣
النمسا-المجر	-	-	-	٧٤	٤٤	٤٤	٧٤	٣	٧٤	٧٤	٦١	٧٦	٧٦
إيطاليا	٧٣	٧١	٧١	٧١	٨١	٧١	٧١	١٠	٧٠	٧٠	-	-	-
الولايات المتحدة	٤٤٩	٤٥٤	٧١٧	٤٤٧	٤٤٨	٤٣٨	٤٣٥	٤٣٣	١١٦	٤١٣	١١٥	٤١٢	٤١٧
اليابان	٧٦	٧٤	٧٧	٧٨	٧١	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	-	-	-

ملاحظة: تقاس الثورة بنفس المؤشر المركب المستخدم في الجدول رقم (٣-٢). لاحظ أن حسابات الثورة التالية المستخدمة هنا تستند إلى أرقام القوى العظمى المحددة.

ولا تذكر القوى العظمى، باستثناء الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، حينما لم تكن بعد قوة عظمى.

SOURCES: All data are from J. David Singer and Melvin Small, *National Material Capabilities Data, 1816-1985* (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993).

وقع حدثان مدهلان في أوروبا - سقوط فرنسا في يونيو ١٩٤٠ والأهم منه غزو ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ - دفعا الولايات المتحدة لمواجهة اليابان، وأديا في النهاية إلى بيرل هاربر. وكما يلاحظ بول شرودر Paul Schroeder فإن "الولايات المتحدة لم تكن تفكر جديا في إيقاف التقدم الياباني بقوة السلاح أو تعتبر اليابان عدوا حقيقيا، إلى أن أصبحت حرب الشرق الأقصى مرتبطة بوضوح بالحرب الأكبر (والأهم لأمريكا) في أوروبا". وعلى وجه التحديد كانت "مقاومة الولايات المتحدة لهتلر هي التي بدأت تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأقصى أكثر من أي عامل آخر"^{١٢٩}.

أدى انتصار الغيرماخت في الغرب إلى إخراج فرنسا وهولندا من الحرب، وكذلك أجبر المملكة المتحدة الضعيفة على التركيز على الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الألماني من الجو والبحر. وحيث إن تلك القوى الأوروبية الثلاث كانت تسيطر على معظم جنوب شرق آسيا، فقد باتت هذه المنطقة الغنية بالموارد مفتوحة للتوسع الياباني. وإذا غزت اليابان جنوب شرق آسيا، فإنها كانت تستطيع بذلك أن توقف قدرا كبيرا من المساعدات التي توجه إلى الصين، ما يزيد فرص اليابان في الفوز بالحرب الدائرة فيها^{١٣٠}. وإذا سيطرت اليابان على الصين وجنوب شرق آسيا فضلا عن كوريا ومنشوريا، فإنها ستسيطر بذلك على معظم آسيا. وقد كانت الولايات المتحدة مصممة على منع تلك النتيجة، ولذلك بدأت في صيف عام ١٩٤٠ العمل جديا لردع التوسع الياباني.

كانت اليابان حريصة على تفادي الحرب مع الولايات المتحدة، ولذلك أخذت تتحرك بحذر في جنوب شرق آسيا. وبحلول أوائل صيف ١٩٤١ كان شمال الهند الصينية فقط يخضع لسيطرة اليابان، رغم أن طوكيو كانت تستطيع أن تدفع المملكة المتحدة إلى غلق طريق بورما بين يوليو وأكتوبر ١٩٤٠ ودفع الهولنديين إلى تزويد

اليابان بمزيد من النفط. وقد بدا في منتصف شهر يونيو ١٩٤١ أنه "حتى وإن لم يكن ثمة أمل للتوصل إلى اتفاق" بين اليابان والولايات المتحدة، "فقد ظلت هناك فرصة للتوصل إلى نوع من التسوية المؤقتة والمحدودة بينهما"^(١٦). فلم يكن واضحا في ذلك الوقت أنهما يمكن أن يتحاربا في غضون ستة أشهر.

غير أن غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١ أحدث تغييرا في العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة ودفعهما إلى الطريق إلى الحرب"^(١٧). فقد رأى معظم صنّاع السياسة الأمريكيين، كما لاحظنا، أن الفيرماخت سيهزم الجيش الأحمر، ما يجعل ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا. وكان الانتصار النازي يعني أيضا أن تصبح اليابان الدولة المهيمنة في آسيا، لأن الاتحاد السوفيتي كان القوة العظمى الوحيدة في آسيا ذات الجيش القادر على كبح اليابان"^(١٨). وهكذا، فإذا خسر السوفييت أمام الألمان، فإن الولايات المتحدة كانت ستجد نفسها في مواجهة دولة مهيمنة معادية في آسيا وفي أوروبا. ليس غريبا- إذن- أن تصمم الولايات المتحدة على تفادي ذلك السيناريو المرعب، ما يعني أن الاتحاد السوفيتي كان لا بد أن ينجو من الهجوم الألماني في عام ١٩٤١ وأي هجوم ألماني في المستقبل.

وقد كان من سوء طالع اليابان أنها في عام ١٩٤١ كانت في وضع يمكنها من التأثير على فرص بقاء الاتحاد السوفيتي. وتحديدًا كان صنّاع السياسة الأمريكيون قلقين بشدة من أن تهاجم اليابان الاتحاد السوفيتي من الشرق وتساعد الفيرماخت في القضاء على الجيش الأحمر. ولم تكن ألمانيا واليابان متحالفتين رسميا في الحلف الثلاثي وحسب، بل توفرت للولايات المتحدة أيضا معلومات وفيرة على أن اليابان كانت تفكر في الهجوم على الاتحاد السوفيتي المحاصر الذي حارته اليابان قبل عامين فقط"^(١٩). وبفرض منع ذلك الاحتمال مارست الولايات المتحدة ضغوطا اقتصادية ودبلوماسية شديدة على اليابان في النصف الأخير من عام ١٩٤١، ليس فقط بهدف

ردع اليابان عن ضرب الاتحاد السوفيتي، بل أيضا لإجبار اليابان على التخلي عن الصين والهند الصينية، وربما حتى منشوريا، وأي طموح لديها للهيمنة على آسيا^(١٤٥). خلاصة القول إن الولايات المتحدة مارست ضغوطا إكراهية هائلة على اليابان لتحويلها إلى قوة من الدرجة الثانية.

وكانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من إكراه اليابان. ففي عشية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تستورد ٨٠٪ من منتجات الوقود وأكثر من ٩٠٪ من الغازولين وأكثر من ٦٠٪ من الآلات الصناعية وحوالي ٧٥٪ من الحديد الخردة من الولايات المتحدة^(١٤٦). جعلت هذه التبعية اليابان عرضة لحظر أمريكي من شأنه أن يلحق اقتصاد اليابان ويهدد بقاءها. وفي السادس والعشرين من يوليو ١٩٤١، ومع ازدياد موقف الجيش الأحمر سوءا على الجبهة الشرقية وانتهاء اليابان من غزو جنوب الهند الصينية، جمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأصول اليابانية، ما أدى إلى حظر شامل ومدمر على اليابان^(١٤٧). وأكدت الولايات المتحدة لليابان أنها يمكن أن تتفادى الخلق الاقتصادي لو تخلت عن الصين والهند الصينية، وربما أيضا منشوريا.

وضع الحظر اليابان أمام خيارين عسيرين لا ثالث لهما: إما أن تستسلم للضغط الأمريكي وتقبل هذا الانقراض الكبير من قوتها، أو أن تحارب الولايات المتحدة، رغم أن الانتصار الأمريكي كان نتيجة مؤكدة^(١٤٨). ولذلك حاول قادة اليابان أن يتوصلوا إلى صفقة مع الولايات المتحدة في أواخر صيف وخريف عام ١٩٤١. قالوا إنهم مستعدون لإجلاء قواتهم عن الهند الصينية بعد التوصل إلى "سلام عادل" في الصين، وأكدوا أنهم مستعدون لسحب كل القوات اليابانية من الصين خلال خمسة وعشرين عاما من تحقيق السلام بين الصين واليابان^(١٤٩). لكن صناعات السياسة الأمريكيين رفعوا أسلحتهم ورفضوا تقديم أية تنازلات لليابانيين اليائسين إلى حد التهور^(١٥٠). ولم تكن الولايات

المتحدة تنوي السماح لليابان بتهديد الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤١ أو بعده في الحرب. وقد كان من الممكن كسر شوكة اليابانيين سلما أو حربا، وكان الاختيار لهم^(١٥١).

واختارت اليابان مهاجمة الولايات المتحدة، رغم تيقنها من أنها قد تخسر، لكن على أمل أنها قد تتمكن من إدخال الولايات المتحدة في حرب طويلة وإجبارها في النهاية على الخروج من النزاع. فقد يتمكن القيرماخت الذي كان واقفا على أبواب موسكو في شهر نوفمبر ١٩٤١ من هزيمة الاتحاد السوفيتي هزيمة حاسمة، ما يجبر الولايات المتحدة على تركيز معظم انتباهها ومواردها في أوروبا وليس آسيا. علاوة على أن الجيش الأمريكي الذي كان آلة قتالية عديمة الكفاءة في خريف عام ١٩٤١ ربما كان يمكن إضعافه أكثر بهجوم ياباني مفاجئ^(١٥٢). وبعبارة أخرى، لم يكن مؤكدا أن الولايات المتحدة ستكون لديها الإرادة للحرب إذا هوجمت. والولايات المتحدة -على كل- لم تفعل شيئا لوقف التوسع الياباني في العقد الرابع من القرن العشرين، وكانت الانعزالية لا تزال أيديولوجيا قوية في أمريكا، حتى أنه في أواخر أغسطس ١٩٤١ أقر مجلس النواب بفارق صوت واحد فقط مد فترة خدمة العام الواحدة لأولئك الذين جرى الاقتراح عليهم في عام ١٩٤٠، بمعنى استمرار سياسة العزلة^(١٥٣).

لم يكن اليابانيون حمقى، فقد كانوا يعرفون أنه من المرجح أن تدخل الولايات المتحدة الحرب وأن تربحها. لكنهم كانوا مستعدين لخوض تلك المقامرة الخطرة جدا، لأن الاستسلام للمطالب الأمريكية كان بديلا أسوأ بكثير. وقد عبّر ساجان عن هذه النقطة بتلك الطريقة الجيدة: "إن موضوع اللاعقلانية اليابانية المتواتر خاطئ تماما... إذ يبدو أن القرار الياباني بالحرب كان عقلانيا. فلو تفحصنا القرارات التي اتخذتها طوكيو في عام ١٩٤١ عن كتب لما وجدنا اندفاعا طائشا إلى الانتحار الوطني، بل جدلا مطولا ومتعبا بين بديلين أحلاهما مر^(١٥٤)".

سباق التسلح النووي

يتمثل اختباري الأخير للواقعية الهجومية في فحص صحة تنبؤها بسمي القوى العظمى وراء التفوق النووي. يقول الموقف المقابل الذي يتفق كثيرا مع موقف الواقعيين الدفاعيين إن المتنافسين النوويين ما إن يجدوا أنفسهم يعملون في عالم التدمير المتبادل المؤكد، ذلك العالم الذي يمتلك فيه كل طرف القدرة على تدمير الطرف الآخر بعد امتصاص الضربة الأولى، حتى يقبلوا طائعين بالوضع الراهن ولا يبحثوا عن ميزة نووية. وعلى ذلك فلن تصنع الدول أسلحة مضادة أو نظما دفاعية من شأنها أن تحيد القدرة الانتقامية للطرف الآخر وتقوض التدمير المتبادل المؤكد. ويقدم فحص سياسات القوى العظمى النووية في أثناء الحرب الباردة حالة مثالية لتقييم هذين المنظورين الواقعيين المتنافسين.

يوضح السجل التاريخي أن الواقعية الهجومية تقدم تفسيراً أفضل للسياسات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. فلم تقبل أي من القوتين العظميين نصيحة الواقعيين الدفاعيين حول فضائل التدمير المتبادل المؤكد، بل طور الجانبان ونشرا ترسانات مضادة ضخمة ومتطورة، سواء لكسب ميزة نووية أو لمنع الجانب الآخر من اكتسابها. فضلا عن أن الجانبين دأبا على تطوير دفاعات ضد الأسلحة النووية للجانب الآخر وكذلك إستراتيجيات ذكية مفصلة لخوض حرب نووية والغوز فيها.

السياسة النووية الأمريكية

لم يصبح سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين جدليا إلا في حوالي عام ١٩٥٠. كانت الولايات المتحدة تتمتع باحتكار نووي في الأعوام الأولى من الحرب الباردة، ولم يفجر الاتحاد السوفيتي سلاحه النووي الأول إلا في أغسطس ١٩٤٩.

ولذلك فإن مفاهيم مثل القوة المضادة^(٩) كانت غير ذات صلة في أواخر الأربعينات ، لأن السوفييت لم تكن لديهم أسلحة نووية لكي تستهدفها الولايات المتحدة. وكان الشاغل الرئيس للمخططين الإستراتيجيين الأمريكيين في تلك الفترة هو الطريقة الممكنة لإيقاف الجيش الأحمر عن اجتياح أوروبا الغربية ، ورأوا أن الطريقة المثلى للتعامل مع ذلك التهديد تتمثل في شن حملة قصف نووي على القاعدة الصناعية السوفيتية^(١٠). كانت هذه الإستراتيجية في جوهرها "امتداداً" لحملة القصف الإستراتيجي الأمريكية على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، رغم أنها "مضغوطة زمنياً وأعظم تأثيراً وأقل تكلفة"^(١١).

وبعد أن طور السوفييت القنبلة الذرية ، سعت الولايات المتحدة إلى تطوير القدرة الحاسمة على الضربة الأولى ، أي الضربة التي تدمر وقائياً كل القدرات النووية السوفيتية في ضربة واحدة. كانت السياسة النووية الأمريكية في الخمسينات تسمى "الانتقام البائل" ، رغم أن هذا الاسم لم يكن صادقا ، لأن كلمة الانتقام تشير ضمناً إلى أن الولايات المتحدة كانت تخطط لأن تنتظر ولا تضرب الاتحاد السوفيتي إلا بعد أن تمتص ضربة نووية سوفيتية^(١٢). في حين أن هناك أدلة وفيرة على أن الولايات المتحدة كانت تخطط لأن تبدأ هي بإطلاق أسلحتها النووية في أية أزمة لكي تزيل القوة النووية السوفيتية الصغيرة قبل أن تقلع من الأرض. وقد أوضح الجنرال كيرتس ليماي Curtis LeMay رئيس القيادة الجوية الإستراتيجية تلك النقطة في منتصف الخمسينات ، حين

(٩) في مجال الإستراتيجية النووية ، تشير القوة المضادة *counterforce* إلى الأسلحة التي تستطيع أن تضرب الترسنة النووية للطرف الآخر في مواقعها ، وتشير أهداف القوة المضادة إلى الأهداف ذات القيمة العسكرية مثل قواعد إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أو القواعد الجوية التي تركز فيها القاذفات النووية أو موانئ غواصات الصواريخ الباليستية أو نظم قيادة والسيطرة ، وتشير النظم الدفاعية إلى الأسلحة التي تستطيع أن تسقط الرؤوس الحربية النووية القادمة من الخصم للترجم.

أعلن أن ضعف القاذفات المتوفرة لدى القيادة الإستراتيجية الجوية ، الذي كان مصدرا للقلق حينذاك ، لا يشغله كثيرا ؛ لأن خطته للحرب النووية تطالب الولايات المتحدة بالبدء بالضرب ونزع سلاح الاتحاد السوفيتي. وقال "لو رأيت أن الروس يحشدون طائراتهم للهجوم ، فسوف أدمرهم قبل أن يقلعوا من الأرض"^{١٠٨}. ولذلك يكون من الأدق أن نسمي السياسة النووية الأمريكية في الخمسينات "الاستباق الهائل" وليس "الانتقام الهائل". ويفض النظر عن التسمية ، فإن النقطة الأساسية هي أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة في خمسينات القرن العشرين بتحقيق التفوق النووي على الاتحاد السوفيتي.

يبد أن الولايات المتحدة لم تنجز قدرة الضربة الأولى على الترسانة النووية السوفيتية في خمسينات أو أوائل ستينات القرن العشرين. وعلى فرض أنها بدأت بالضربة الأولى في أي تبادل نووي خلال تلك الفترة فرما توقع دمارا بالاتحاد السوفيتي أكثر بكثير مما يستطيع الأخير أنه يلحقه بها. وكان المخططون الأمريكيون لا يحدون سيناريو أفضل الحالات الذي تقوم الضربة الأولى الأمريكية فيه بالقضاء على كل القوة النووية الانتقامية السوفيتية تقريبا ، ما يثير الشكوك في قدرة موسكو على التدمير المؤكد"^{١٠٩}. معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت قريبة من امتلاك قدرة الضربة الأولى. لكن معظم صناع السياسة الأمريكيين في ذلك الوقت كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة يحتمل أن تتكبد دمارا غير مقبول في حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي ، حتى وإن لم يصل ذلك الدمار إلى حد التدمير الكامل للولايات المتحدة"^{١١٠}.

وقد اتضح في أوائل الستينات أن الحجم والتنوع الكبيرين للترسانة النووية السوفيتية أشارا بوضوح إلى أنه سيكون من المستحيل قريبا ، في ضوء التقنية الحالية ، أن تفكر الولايات المتحدة جديا في نزع سلاح الاتحاد السوفيتي بضربة أولى نووية"^{١١١}. فقد

كانت موسكو على وشك تطوير قدرة منيعة ومتمينة على تنفيذ الضربة الثانية ، ما يدخل القوتين العظميين مباشرة في عالم التدمير المتبادل المؤكد. كيف نظر صناع السياسة الأمريكيون إلى هذا التطور وكيف تجاوبوا معه ؟ لقد أزعجهم ذلك كثيرا ، وقضوا ما بقي من الحرب الباردة يكرسون موارد ضخمة للإفلات من وضعية التدمير المتبادل المؤكد وتحقيق ميزة نووية على الاتحاد السوفيتي.

إننا عند النظر إلى عدد الأهداف السوفيتية التي كانت الولايات المتحدة تخطط لضربها في أي حرب نووية ، نجد أنه يتجاوز كثيرا مطالب التدمير المتبادل المؤكد. فقد كان من المتفق عليه عموما أن الولايات المتحدة لكي تمتلك قدرة التدمير المؤكد بعد أن تمتص الضربة الأولى السوفيتية لا بد أن تكون قادرة على تدمير حوالي ٣٠٪ من سكان الاتحاد السوفيتي وحوالي ٧٠٪ من قاعدته الصناعية^(١٠). كان هذا المستوى من التدمير يمكن أن يتحقق بتدمير أكبر ٢٠٠ مدينة في الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه المهمة تتطلب حوالي ٤٠٠ قنبلة نووية ، الواحدة منها بقوة انفجارية قدرها واحد ميغاطن^(١١) ، أو ما يساويها من مزيج الأسلحة والميغاطن (أصبحت تعرف بعد ذلك باسم ٤٠٠ ميغاطن). لكن العدد الفعلي للأهداف السوفيتية الذي خططت الولايات المتحدة لتدميرها كان يتجاوز الـ ٢٠٠ مدينة المطلوبة للتدمير المؤكد. على سبيل المثال كانت الخطة العسكرية الفعلية لاستخدام الأسلحة النووية التي أصبحت سارية المفعول في الأول من يناير ١٩٧٦ المعروفة باسم الخطة العملية المتكاملة -٥ (SIOP-5) تتضمن ٢٥٠٠٠ هدف محتمل^(١٢). فيما احتوت الخطة العملية المتكاملة -٦ التي أقرتها إدارة ريغان في الأول من أكتوبر ١٩٨٣ على ٥٠٠٠٠ هدف محتمل ، وهو عدد مذهل حقا.

(١٠) الميغاطن megaton قوة انفجارية تعادل قوة انفجار مليون طن من ثلاث نترات التولين للترجم.

ورغم أن الولايات المتحدة لم تمتلك أبدا القدرة على ضرب كل تلك الأهداف المحتملة مرة واحدة، فقد نشرت ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، ظل حجمها ينمو باطراد من أوائل الستينات حتى انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. علاوة على أن معظم تلك الأسلحة كانت تتضمن قدرة القوة المضادة، لأن المخططين الإستراتيجيين الأمريكيين لم يقنعوا بمجرد حرق ٢٠٠ مدينة سوفيتية، بل كانوا مصممين على تدمير جزء كبير من القدرة الانتقامية للاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال كان المخزون الأمريكي يضم ٣١٢٧ قنبلة ورأس حربي نووي في ديسمبر ١٩٦٠ حين أقرت الخطة العملية المتكاملة-٦٢ (الخطة العملية المتكاملة الأولى)^(١١)، وبعدها بثلاثة وعشرين عاما، حين وضعت الخطة العملية المتكاملة-٦ موضع التنفيذ، كانت الترسانة النووية الإستراتيجية قد نمت إلى ١٠٨٠٢ قنبلة. ورغم أن الولايات المتحدة كانت تحتاج إلى قوة انتقامية كبيرة لأغراض التدمير المؤكد، لأنها لا بد أن تفترض أنها قد تخسر جزءا من أسلحتها في الضربة الأولى السوفيتية، فلا شك في أن حجم الترسانة النووية الأمريكية في الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من الحرب الباردة تجاوزت كثيرا الـ ٤٠٠ ميفاطن المطلوبة لتدمير أكبر ٢٠٠ مدينة سوفيتية.

سعت الولايات المتحدة بقوة أيضا لتطوير تقنيات تعطيها ميزة على المستوى النووي. فقد قطعت أشواطاً بعيدة على طريق تحسين القدرة التدميرية لأسلحتها المضادة. واهتمت الولايات المتحدة على وجه خاص بتحسين دقة القنبل، وهو القلق الذي هدأ مصممو الأسلحة بنجاح كبير. وكانت الولايات المتحدة أيضا رائدة في تطوير أسلحة القذف المتعدد مستقلة الاستهداف^(١٢) التي أدت إلى زيادة ملحوظة في

(١١) أسلحة القنفل المتعدد مستقلة الاستهداف (MIRVs) multiple independently targeted re-entry vehicles

عبارة عن رؤوس حربية نووية تحملها الصواريخ الباليستية عابرة القارات ICBM أو الصواريخ الباليستية المطلق

عدد الرؤوس الحربية الإستراتيجية في مخازنها. وبنهاية الحرب الباردة كانت "قدرة القتل جيدة التوجيه" للقذائف الباليستية الأمريكية- أي قدرة القوة المضادة الأمريكية- قد وصلت نقطة أصبحت معها نجاة مستودعات الصواريخ السوفيتية المتمركزة على الأرض مشكوكا فيها. واستثمرت واشنطن بغزارة أيضا في حماية نظم القيادة والسيطرة من الهجوم، ما زاد قدرتها على شن حرب نووية خاضعة للسيطرة. كما دفعت الولايات المتحدة بقوة، وإن كان بلا نجاح، في اتجاه تطوير دفاعات صاروخية باليستية فعالة. وكان صناع السياسة الأمريكيون يقولون أحيانا إن الغرض النهائي من الدفاع الصاروخي هو الانتقال من عالم نووي يضمن الهجوم إلى عالم أكثر أمنا يهيمن عليه الدفاع، لكنهم في الحقيقة أرادوا الدفاعات بهدف تسهيل الانتصار في الحرب النووية بتكلفة معقولة^(١٦٥).

وأخيرا توصلت الولايات المتحدة إلى بديل لإستراتيجية الانتقام الهائل، أرادت به أن يملكها من شن حرب نووية على الاتحاد السوفيتي والانتصار فيها. كانت إدارة كينيدي أول من صاغ هذه الإستراتيجية البديلة في عام ١٩٦١ وأصبحت تعرف باسم "الخيارات النووية المحدودة"^(١٦٦). افترضت السياسة الجديدة أنه لا يمكن لإحدى القوتين العظميين أن تزيل قدرة التدمير المؤكد لدى الجانب الآخر، لكنها تستطيع أن تشتبك في تبادلات نووية محدودة بالأسلحة المضادة. ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تجنب ضرب المدن السوفيتية لتقليل عدد القتلى المدنيين وأن تركز بدلا من ذلك على تحقيق الانتصار بالسيطرة على الاتحاد السوفيتي في التبادلات المحدودة على أهداف القوة المضادة التي كانت تقع في القلب من الإستراتيجية، على أمل أن يحارب

من الغواصات SLBM، يستطيع الصاروخ الواحد باستخدام هذه الرؤوس أن يضرب عدة أهداف وليس هذا واحدا للترجم.

السوفييت وفقا للقواعد نفسها. أخذت هذه السياسة اسم الخطة العملية المتكاملة- ٦٣ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من أغسطس ١٩٦٢. تلا هذه الخطة أربع خطط بنفس الاسم خلال ما بقي من الحرب الباردة، كانت الواحدة منها تحدد أهدافا من خيارات القوة المضادة أصغر وأدق وأكثر انتقائية من سابقتها، فضلا عن تحسين نظم القيادة والسيطرة التي من شأنها أن تسهل خوض حرب نووية محدودة^(١٧٦). وكان الهدف النهائي من هذه التحسينات بالطبع هو ضمان أن تمتلك الولايات المتحدة ميزة على الاتحاد السوفيتي في الحرب النووية^(١٧٧).

خلاصة القول إنه توجد أدلة دامغة على أن الولايات المتحدة لم تتخل عن جهودها لتحقيق التفوق النووي في أثناء الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة من عمر الحرب الباردة^(١٧٨). لكنها مع ذلك لم تحقق ميزة حقيقية على السوفييت، بل ولم تقترب من إنجاز ذلك الهدف كما حدث في الخمسينات وأوائل الستينات.

السياسة النووية السوفيتية

رغم أننا نعرف عن الجانب السوفيتي من القصة أقل مما نعرف عن الجانب الأمريكي، فليس من الصعب تحديد ما إذا كان السوفييت قد سعوا إلى تحقيق ميزة نووية على الولايات المتحدة أم قنعوا بالعيش في عالم التدمير المتبادل المؤكد. فلدينا تفاصيل حول حجم وتكوين الترسانة النووية السوفيتية على مدار الحرب الباردة، فضلا عن كم كبير من الأدبيات السوفيتية تعرض تفكير موسكو حول الإستراتيجية النووية.

شيد الاتحاد السوفيتي، كما فعلت الولايات المتحدة، ترسانة نووية هائلة ذات قدرة كبيرة على القوة المضادة^(١٧٩). لقد وصل السوفييت متأخرين، فلم يفجروا أول أسلحتهم النووية إلا في أغسطس ١٩٤٩، ولمت ترسانتهم ببطء في الخمسينات. كان الاتحاد السوفيتي خلال ذلك العقد متخلفا عن الولايات المتحدة في تطوير ونشر

الأسلحة النووية، فضلا عن نظم توصيلها. وفي عام ١٩٦٠ كان المخزون السوفيتي يضم ٣٥٤ سلاحا نوويا إستراتيجيا فقط، مقارنة بـ ٣١٢٧ سلاحا أمريكيا^(١٧١). لكن القوة السوفيتية نمت سريعا في الستينات، فبلغت ٢٢١٦ سلاحا في عام ١٩٧٠، وبعد عشرة أعوام أصبحت ٧٤٨٠ سلاحا. ورغم "التفكير الجديد" للرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، أضاف الاتحاد السوفيتي حوالي ٤٠٠٠ قنبلة ورأس حربي لمخزونه النووي في الثمانينات، ليصل هذا المخزون إلى ١١٣٢٠ سلاحا نوويا إستراتيجيا في عام ١٩٨٩ الذي انهار فيه جدار برلين.

كان معظم المخططين الإستراتيجيين السوفيت يعتقدون أن بلدهم يجب أن يكون مستعدا لخوض حرب نووية والانتصار فيها^(١٧٢). لا يعني ذلك القول بأن القادة السوفيت كانوا متلهفين لخوض مثل هذه الحرب، أو أنهم كانوا واثقين أنهم سيحققون نصرا حقيقيا. فقد أدرك المخططون الإستراتيجيون السوفيت أن الحرب النووية تتضمن دمارا هائلا^(١٧٣). لكنهم كانوا مصممين على تقليل الدمار الذي قد يلحق بالاتحاد السوفيتي وأن تكون لهم الغلبة في أي تبادل نووي بين القوتين العظميين. ولا توجد أدلة تقترح أن القادة السوفيت تبنا حجج الواقعيين الدفاعيين حول فوائد التدمير المتبادل المؤكد وأخطار القوة المضادة.

فيما اختلف المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون والسوفيت حول السؤال المتعلق بالطريقة المثلى للانتصار في حرب نووية. فمن الواضح أن المخططين السوفيت لم يتقبلوا التفكير الأمريكي حول الخيارات النووية المحدودة^(١٧٤). بل كانوا يفضلون، على ما يبدو، سياسة استهداف تشبه سياسة الانتقام الهائل الأمريكية في الخمسينات. وذهبوا تحديدا إلى أن الطريقة المثلى لشن حرب نووية وتقليل دمارها على الاتحاد السوفيتي كانت تتمثل في ضربة سريعة وهائلة للقوة المضادة والقضاء نهائيا على قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على خوض الحرب. صحيح أن السوفيت لم يؤكدوا على

استهداف المدنيين الأمريكيين كأحد مطالب التدمير المؤكد، إلا أن الضربة النووية الشاملة على الولايات المتحدة كانت ستقتل بالتأكيد ملايين الأمريكيين.

وهكذا يبدو أن القوتين العظميين كليهما قطعنا أشواطاً طويلة في أثناء الحرب الباردة على طريق بناء ترسانات قوة مضادة نووية ضخمة لكي يحقق هذا الجانب أو ذاك ميزة نووية على الآخر. ولم يقنع أحد من الطرفين بمجرد بناء قدرة التدمير المؤكد والحفاظ عليها.

سوء فهم الثورة النووية

قد يعترف أحدهم بأن القوى العظمى تسعى دوماً إلى التفوق النووي، لكنه يدفع مع ذلك بأن هذا السلوك كان خاطئاً، إن لم يكن غير عقلاني، وأنه لا يمكن تفسيره بمنطق توازن القوة. فعلى كل لم يتمكن أحد الطرفين من اكتساب ميزة نووية حقيقية على الآخر، والأهم من ذلك أن التدمير المتبادل المؤكد يجعل العالم أكثر استقراراً. ومن المؤكد - بالتالي - أن السعي وراء التفوق النووي نتج عن سياسة يبروقراطية أو سياسة داخلية معيبة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يتبنى هذا المنظور معظم الواقعيين الدفاعيين الذين يعترفون بأن أيّاً من القوتين العظميين لم تقبل ادعاءاتهم حول مزايا التدمير المتبادل المؤكد وشرور القوة المضادة^(١٧٥).

ليس من السهل تطبيق هذا الخط الفكري على خمسينات وأوائل ستينات القرن العشرين، لأن الحجم الصغير للترسانة النووية السوفيتية خلال تلك الفترة أعطى الولايات المتحدة فرصة حقيقية لتحقيق التفوق النووي. بل يعتقد بعض الخبراء أن الولايات المتحدة كانت تمتلك حينئذ قدرة "الضربة الأولى الحاسمة" على الاتحاد السوفيتي^(١٧٦). لكنني أختلف مع هذا التقييم، مع أنني لا أشكك في أنه في السنوات الأولى من الحرب الباردة كان يمكن للولايات المتحدة أن تتكبد دماراً أقل كثيراً من خصمها في أي تبادل نووي. وعلى ذلك فإن المثال الأفضل للواقعيين الدفاعيين يغطي

الأعوام الخمسة وعشرين الأخيرة من عمر الحرب الباردة، حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمتلكان قدرة واضحة على التدمير المؤكد. ومع ذلك فحتى في أثناء هذه الفترة التي هيمن عليها التكافؤ الإستراتيجي كانت كل قوة عظمى تسعى إلى تحقيق ميزة نووية على الأخرى.

أقول ابتداءً إن الخطوط العريضة للسياسة النووية الإستراتيجية تنفق مع تنبؤات الواقعية الهجومية. وتحديدًا فقد عملت الولايات المتحدة بكل طاقتها لتحقيق التفوق النووي في الخمسينات، حين كانت قدرة الضربة الأولى - جدياً - في متناولها. لكن حينما اقترب الاتحاد السوفيتي من ضمان القدرة الانتقامية، وهتّت الجهود الأمريكية لتحقيق التفوق، مع أنها لم تحتف. ورغم أن صناع السياسة الأمريكيين ظلوا يتبنون منطق التدمير المؤكد، فقد تراجعت النسبة المخصصة من الإنفاق العسكري الأمريكي للقوات النووية الإستراتيجية باطراد بعد عام ١٩٦٠^{١٣٧}. علاوة على أن الطرفين اتفقا على عدم نشر دفاعات صاروخية بالسّتية كبيرة وأيضاً وضع قيود نوعية وكمية على قدرتهما الهجومية. لكن سباق التسلح النووي استمر بعدة طرق مختلفة، عرضنا بعضها فيما سبق، لكن أحداً من الطرفين لم يبذل جهداً شاملاً لتحقيق التفوق منذ أن حل التدمير المتبادل المؤكد.

وعلاوة على ذلك فإن استمرار سباق التسلح لم يكن خاطئاً، رغم أن التفوق النووي ظل هدفاً مراوفاً. فمن المعقول إستراتيجياً أن تتنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشدة في العالم النووي، لأن التقنية العسكرية تتطور سريعاً وبطرق غير متوقعة. على سبيل المثال كانت قلة من الناس فقط في عام ١٩١٤ تفهم أن الغواصة ستصبح سلاحاً مدمراً وفعالاً في الحرب العالمية الأولى، وقلة أصغر في عام ١٩٦٥ كانت تتوقع التأثير العميق للثورة الأولية في تقنية المعلومات على الأسلحة التقليدية مثل الطائرات المقاتلة والدهابات. والنقطة الأساسية هي أن أحداً لم يكن يستطيع أن

يحدد جازما في عام ١٩٦٥ ما إذا كانت بعض التقنيات الثورية الجديدة قادرة على أن تغير التوازن النووي وتعطي ميزة واضحة لأحد الجانبين.

فضلا عن أن المناظرات العسكرية تتميز عادة بما يسميه روبرت ييب "الانتشار المتباين للتقنية العسكرية"^(١٧٨). فالدول لا تكتسب التقنيات الجديدة في الوقت عينه، ما يعني أن الابتكر يكتسب غالبا مزايا كبيرة، وإن كانت مؤقتة، على المتأخر. فعلى امتداد الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تحافظ على ميزة كبيرة في تطوير تقنيات اكتشاف غواصات الجانب الآخر وإخفاء غواصاتها.

وتفضل القوى العظمى دائما أن تكون الأولى في تطوير التقنيات الجديدة، ولا بد أن تتأكد من أن خصمها لن يضربها ضربة الموت وأن تحقق لنفسها ميزة عليه. ولذلك فمن المفهوم أن تحاول كل قوة عظمى جديا أن تطور تقنية القوة المضادة والدفاعات الصاروخية البالسية. ففي أفضل الأحوال قد يؤدي الاختراق الناجح إلى تحقيق تفوق واضح، وفي أسوأها ستمنع هذه الجهود الجانب الآخر من تحقيق ميزة أحادية الجانب. ويمكن القول بإيجاز في ضوء الفوائد الإستراتيجية التي تنتج عن التفوق النووي وصعوبة معرفة إمكانية تحقيق هذا التفوق في أثناء الحرب الباردة، إنه لم يكن من غير المنطقي ولا المفاجئ أن تجري القوتان العظميان وراء هذا الهدف.

خاتمة

يوضح سباق التسلح النووي بين القوى العظمى وسلوك السياسة الخارجية لليابان (١٨٦٨-١٩٤٥) وألمانيا (١٨٦٢-١٩٤٥) والاتحاد السوفيتي (١٩١٧-١٩٩١) وإيطاليا (١٨٦١-١٩٤٣) أن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لتغيير توازن القوة لصالحها وعادة ما تفتتح تلك الفرص حين تظهر. كما تدعم هذه الحالات ادعاءاتي بأن الدول لا تفقد شهيتها للقوة حين تكتسب المزيد منها، وأن الدول القوية

جدا تسمى غالبا لتحقيق الهيمنة الإقليمية. فقد وضعت اليابان وألمانيا والاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، أهدافا أكثر طموحا للسياسة الخارجية وتصرفت بطريقة أكثر عدوانية عندما زادت قوتها. وخاضت اليابان وألمانيا حروبا لكي يهيمن كل منهما على منطقتهما من العالم. ورغم أن الاتحاد السوفيتي لم يحل حذوهما، فإن ذلك كان بسبب ردع القوة العسكرية الأمريكية له، وليس لأنه كان قوة عظمى مشبعة.

والحجة الاحتياطية التي تسلم بأن الدول الكبرى كانت في الماضي تبحث دوما عن القوة، لكن تصف هذا المسمى بأنه نوع من السلوك المضر للذات ينتج عن سياسات داخلية مدمرة، حجة ليست مقنعة. فالعدوان لا تكون نتائجه سلبية دائما، حيث إن الدول التي تبدأ الحرب تربح غالبا وتحسن وضعها الإستراتيجي كثيرا من خلال ذلك. علاوة على أن سعي القوى العظمى ذات النظم السياسية المختلفة لاكتساب ميزة على منافسيها على مدار تلك الفترات التاريخية الطويلة يكذب الادعاء بأن ذلك كله كان سلوكا أحق أو غير عقلاني نتج عن أمراض داخلية. والنظرة عن كتب للحالات التي قد يبدو أنها أمثلة للسلوك الإستراتيجي المنحرف- الأعرام الخمسة وعشرين الأخيرة من سباق التسلح النووي واليابان الإمبراطورية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية- تكشف غير ذلك. فرغم أن السياسات الداخلية لعبت دورا في تلك الحالات كافة، إلا أن كل دولة كان لديها مبرر وجيه لمحاولة اكتساب ميزة على منافسيها ومبرر وجيه للاعتقاد بأنها ستنتجح في هذا المسمى.

تتضمن الحالات التي نوقشت في هذا الفصل في معظمها قوى عظمى اتخذت إجراءات نشطة لاكتساب ميزة على خصومها، وهذا بالضبط هو ما تتنبأ به الواقعية الهجومية. سنتحول في الفصل التالي إلى الحالتين الأمريكية والبريطانية اللتين يبدو للوهلة الأولى أنهما يقدمان أدلة على أن القوى العظمى تهمل الفرص التي تسنح لها لزيادة قوتها. وهاتان الحالتان، كما سترى، تقدمان دعما إضافيا للنظرية.

فأرضو التوازن من وراء البحار

The Offshore Balancers

لقد أرجأت مناقشة الحائزين الأمريكية والبريطانية لفصل مستقل ؛ لأنه قد يبدو أنهما تقدمان أقوى الأدلة ضد ادعائي بأن القوى العظمى مجبولة على تعظيم نصيبها من القوة العالمية. إذ ينظر كثير من الأمريكيين إلى دولتهم باعتبارها قوة عظمى استثنائية حقاً، تسترشد بالدرجة الأولى بالتوايا النبيلة ، وليس منطلق توازن القوة. بل ويعتقد مفكرون واقعيون بارزون من أمثال نورمان جرينر Norman Graebner وجورج كينان ووالتر ليبمان Walter Lippmann أن الولايات المتحدة كثيراً ما تتجاهل أولويات سياسة القوة وتتصرف بدلاً من ذلك بموجب القيم المثالية^(١). ويتضح هذا المنظور نفسه في المملكة المتحدة، ولهذا السبب كتب كار كناه "أزمة العشرين عاماً" في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، ليحذر مواطنيه من مثاليته المفرطة في أمور السياسة الخارجية ويذكرهم بأن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية^(٢).

لثمة ثلاث حالات محددة قد يبدو فيها أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة فوتت فرصاً لزيادة قوتها. أولاً ، يقال عادة إن الولايات المتحدة بلغت مكانة القوة العظمى في حوالي عام ١٨٩٨ ، حين ربحت الحرب الأسبانية- الأمريكية التي أعطتها السيطرة

على مصير كوبا وغوام Guam والفلبين وبيورتوريكو، وأيضاً حين بدأت في بناء آلة عسكرية ضخمة^{٣١}. لكن الولايات المتحدة كانت بحلول عام ١٨٥٠ قد امتدت فعلاً من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي، وأصبحت تمتلك بوضوح، كما يبين الجدول رقم (٦-٢)، الموارد الاقتصادية اللازمة لكي تصبح قوة عظمى وتتنافس حول العالم مع القوى الكبرى في أوروبا. لكنها لم تشيد قوات عسكرية قوية بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٨، ولم تحاول أن تغزو الأقاليم الواقعة في نصف الكرة الأرضية الغربي، ناهيك عن الواقعة خارجه. يصف فريد زكريا Farcoed Zakaria هذه الفترة بأنها "التمدد الإمبراطوري الأقل"^{٣٢}. وعلى ذلك فقد يبدو أن فشل الولايات المتحدة الظاهر في أن تصبح قوة عظمى وتتبع سياسة الغزو في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يتناقض مع الواقعة الهجومية.

ثانياً، لم تكن الولايات المتحدة قوة عظمى عادية بحلول عام ١٩٠٠. فقد كان اقتصادها الأقوى في العالم، وكانت قد حققت هيمنة واضحة في نصف الكرة الأرضية الغربي (راجع الجدول رقم ٦-٢). ورغم أن أياً من هذين الشرطين لم يتغير على مدار القرن العشرين، فلم تحاول الولايات المتحدة احتلال أراضٍ في أوروبا أو شمال شرق آسيا أو تسيطر على المناطق المنتجة للثروة في العالم. وكانت الولايات المتحدة حريصة على تجنب إرسال قوات إلى أوروبا وشمال شرق آسيا، وحينما كانت تضطر إلى ذلك، كانت تحرص عادة على إعادتهم إلى الوطن بأسرع ما يمكن. قد يبدو أن تلك المقاومة للتوسع في أوروبا وآسيا مناقضة لادعائي بأن الدول تحاول أن تعظم قوتها النسبية.

ثالثاً، كانت المملكة المتحدة تمتلك فعلياً قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى طوال معظم القرن التاسع عشر، حتى أنها كانت تسيطر بين عامي ١٨٤٠

١٨٦٠ على ٧٠٪ تقريباً من القوة الصناعية الأوروبية، أي حوالي خمسة أضعاف فرنسا، وهي منافسها الأقرب (راجع الجدول رقم ٣-٣). ورغم ذلك لم تترجم المملكة المتحدة ثروتها الوفيرة إلى قوة عسكرية فعلية وتحاول السيطرة على أوروبا. ففي عالم يفترض فيه أن شهوة القوى العظمى لا تشبع عن طلب القوة والسعي في النهاية إلى الهيمنة الإقليمية، يتوقع المرء أن تتصرف المملكة المتحدة مثل فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي وتعمل بقوة لكي تصبح الدولة المهيمنة في أوروبا، لكنها لم تفعل.

تبدو فكرة أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تكونا من الساعين إلى تعظيم قوتهما على مدى معظم القرنين الماضيين جذابة حدسيا للوهلة الأولى. لكن الحقيقة هي أن الدولتين تصرفنا دائماً على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية.

لقد هيمن على السياسة الخارجية الأمريكية على امتداد القرن التاسع عشر هدف واحد رئيس، وهو إبحار الهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وهي مهمة كانت تسترشد في الأساس بالمنطق الواقعي، وتضمنت بناء دولة قوية تستطيع أن تهيمن على الدول المستقلة الأخرى في أمريكا الشمالية والجنوبية وتمنع القوى العظمى الأوروبية من إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلنطي. وقد نجحت الجهود الأمريكية للهيمنة، بل إن الولايات المتحدة، كما أكدنا في موضع سابق، هي الدولة الوحيدة في الأزمنة الحديثة التي حققت الهيمنة الإقليمية. وهذا الإنجاز الرائع، وليس شلرات السلوك النبيل المزعوم نحو العالم الخارجي، هو الأساس الحقيقي للتفرد الأمريكي في مجال السياسة الخارجية.

لم يكن هناك سبب إستراتيجي وجيه لأن تضم الولايات المتحدة مزيداً من الأراضي في نصف الكرة الأرضية الغربي بعد عام ١٨٥٠، إذ إنها كانت قد ضمت

بالفعل مساحة شاسعة كانت في حاجة إلى تدعيم حكمها لها. وحين ألمجزت ذلك أصبحت الولايات المتحدة قوية لدرجة كبيرة في الأمريكيتين. ولم تعر الولايات المتحدة اهتماما لتوازن القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ليس لأنها كانت تركز على زيادة الهيمنة الإقليمية وحسب، لكن أيضا لأنه لم يكن هناك منافس ند لها تقلق منه في منطقتها. وأخيرا فإن الولايات المتحدة لم تبين قوات عسكرية كبيرة وهائلة بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٩٨ لأنه لم تكن هناك مقاومة كبيرة لنمو القوة الأمريكية في تلك الأعوام^{١٥}. حيث كانت المملكة المتحدة تحتفظ بقوات قليلة في أمريكا الشمالية، ولم يكن الأمريكيون الأصليون يمتلكون قوة عسكرية تذكر. معنى ذلك أن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق الهيمنة الإقليمية بلا من.

ولم تحاول الولايات المتحدة أن تحتل أراضي في أوروبا أو شمال شرق آسيا في القرن العشرين بسبب صعوبة إظهار القوة العسكرية عبر المحيطين الأطلنطي والهادي ضد القوى العظمى الواقعة في هاتين المنطقتين^{١٦}. فكل القوى العظمى ترغب في الهيمنة على العالم، لكن لا أحد منها يمكن أن يمتلك القدرة العسكرية ليصبح دولة مهيمنة عالمية. ولذلك يقتصر الهدف النهائي للقوى العظمى في إنجاز الهيمنة الإقليمية ومنع ظهور منافسين أنداد في المناطق البعيدة من الكرة الأرضية. والدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية تعمل عادة كفارضى للتوازن من وراء البحار offshore balancers في المناطق الأخرى. ورغم ذلك تفضل تلك الدول المهيمنة البعيدة عادة أن تترك القوى العظمى الإقليمية تكبح الدولة المهيمنة الطموحة، فيما تراقب هي من بعيد. لكن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من هذا النوع لا تكون عملية أحيانا، ولذلك تضطر الدولة المهيمنة البعيدة لأن تتدخل وتفرض التوازن على القوة الصاعدة.

أرسل الأمريكيون قواتهم العسكرية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا في أوقات مختلفة في القرن العشرين، ويتبع نمط إرسال هذه القوات المنطق الذي عرضناه قبل قليل. وهو على وجه التحديد أنه حين كان يظهر منافس ند محتمل في أي من هاتين المنطقتين، كانت الولايات المتحدة تسعى لكبحه والحفاظ على وضعية أمريكا الفريدة باعتبارها الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم. والدول المهيمنة، كما أكدنا، تكون في الأساس قوى وضع راهن، والولايات المتحدة ليست استثناء لذلك. كما حاول صناع السياسة الأمريكيون تمرير المسؤولية إلى القوى العظمى الأخرى يجعلهم يفرضون التوازن على الدولة المهيمنة الكامنة. لكن حين كانت تلك المقاربة تفضل، كانت الولايات المتحدة تستخدم قواتها العسكرية لإزالة التهديد واستعادة توازن القوة التقريبي في المنطقة، وبعدها تعيد قواتها إلى الوطن. بإيجاز، تصرفت الولايات المتحدة كفرض للتوازن من وراء البحار طوال القرن العشرين لضمان أن تظل الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة.

لم تحاول المملكة المتحدة أيضا أن تهيمن على أوروبا، وهو أمر مفاجئ بالنظر إلى أنها استخدمت جيشها لبناء إمبراطورية شاسعة خارج أوروبا. فضلا عن أنها قوة أوروبية، على خلاف الولايات المتحدة. ولذلك كان من المتوقع أن تترجم المملكة المتحدة ثروتها الهائلة في منتصف القرن التاسع عشر إلى قوة عسكرية بغرض تحقيق الهيمنة الإقليمية. أما السبب الذي منعها عن ذلك فهو السبب نفسه الذي منع الولايات المتحدة، وهي القوة المانعة للمياه. فالمملكة المتحدة، مثلها مثل الولايات المتحدة، قوة جزيرية تفصلها مساحة مائية كبيرة (القنال الإنجليزي) عن القارة الأوروبية، تجعل من المستحيل عمليا على المملكة المتحدة أن تغزو كل أوروبا أو تسيطر عليها.

ورغم ذلك كانت المملكة المتحدة تتصرف دائما كفارض توازن من وراء البحار في أوروبا، كما تنبأ الواقعية الهجومية. وتحديدا كانت المملكة المتحدة ترسل قواتها العسكرية إلى القارة، حين تهدد قوة عظمى منافسة بالهيمنة على أوروبا، حينما يثبت تمرير المسؤولية إلى الآخرين أنه خيار غير فعال. أما حين كان يسود توازن قوة تقريبي في أوروبا، فكان الجيش البريطاني يقى غالبا خارج القارة^(١). معنى ذلك بإيجاز أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تحاولا احتلال أراض في أوروبا في الأزمنة الحديثة، وتصرفتا في تلك المنطقة باعتبارهما فارضي توازن في الملاذ الأخير^(٢).

سيبحث هذا الفصل عن كذب التطابق بين الواقعية الهجومية والسلوك الماضي للمملكة المتحدة والولايات المتحدة. يركز الفصل -أولا- على الجهود الأمريكية للهيمنة الإقليمية في القرن التاسع عشر، ويتعامل القسمان اللاحقان مع إرسال القوات العسكرية الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا في القرن العشرين، ويتعامل القسم التالي مع دور المملكة المتحدة كفارض للتوازن من وراء البحار في أوروبا، ويقدم القسم الأخير بعض نتائج ومضامين التحليل السابق.

صعود القوة الأمريكية (١٨٠٠-١٩٠٠)

لغة اعتقاد واسع بأن الولايات المتحدة كانت مشغولة بالسياسة الداخلية على مدى معظم القرن التاسع عشر وأنها لم تكن تهتم بالسياسة الدولية. لكن هذا المنظور يصبح مقبولا فقط، إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية تُعرف بأنها التدخل في

(١) لاحظ أن المملكة المتحدة تقع على جزيرة أر مجموعة جزر خارج كتلة اليابسة الأوروبية، ولذلك يتم التمييز دائما بين أوروبا القارية Continental Europe التي تعني أوروبا بدون إنجلترا، وأوروبا ككل التي تعني أوروبا بما فيها إنجلترا المترجمة.

مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، خاصة أوروبا. مؤكداً أن الولايات المتحدة تجنبت التورط في تحالفات في أوروبا خلال تلك الفترة، لكنها مع ذلك كانت مهتمة بشدة بالمسائل الأمنية والسياسة الخارجية في نصف الكرة الأرضية الغربي بين عامي ١٨٠٠ و ١٩٠٠. بل كانت الولايات المتحدة مصممة على تأسيس هيمنة إقليمية، وكانت قوة توسعية من الطراز الأول في الأمريكتين^{١٨}. وقد عبّر هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge عن تلك النقطة بطريقة جيدة حين قال إن الولايات المتحدة تمتلك "سجلاً للغزو والاستعمار والتوسع الإقليمي لم يضاهه أي شعب آخر في القرن التاسع عشر"^{١٩}، أو القرن العشرين في ذلك الخصوص. فحينما نتأمل سلوك أمريكا العدوانية في نصف الكرة الأرضية الغربي، خاصة نتائجه، تبدو الولايات المتحدة النموذج الأصلي للواقعية الهجومية.

ولكي تتصور توسع القوة العسكرية الأمريكية انظر الوضع الإستراتيجي الأمريكي في بداية القرن التاسع عشر وفي نهايته. كانت الولايات المتحدة في وضع إستراتيجي غير مستقر في عام ١٨٠٠ (انظر الخريطة ٧-١). على الجانب الإيجابي كانت الولايات المتحدة الدولة المستقلة الوحيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وكانت تمتلك كل الأراضي الواقعة بين المحيط الأطلنطي ونهر الميسيسيبي، ما عدا فلوريدا التي كانت تحت السيطرة الأسبانية. وعلى الجانب السلبي كانت معظم الأراضي الواقعة بين جبال الأبالاش ونهر الميسيسيبي لا يوجد فيها إلا قليل من الأمريكيين البيض، وكانت خاضعة في معظمها لسيطرة القبائل المحلية المعادية. كما كانت بريطانيا العظمى وأسبانيا تمتلكان إمبراطوريات ضخمة في أمريكا الشمالية، وكانت لهما السيطرة على كل الأراضي الواقعة غرب نهر الميسيسيبي ومعظم الأراضي شمال وجنوب الولايات المتحدة. بل كان عدد سكان الأراضي الأسبانية التي ستعرف

فيما بعد باسم المكسيك أكبر قليلا من عدد سكان أمريكا في عام ١٨٠٠ (انظر الجدول رقم ٧-١).



الخرائط (٧-١).

الجدول رقم (٧-١). عدد السكان في نصف الكرة الأرضية الغربي ١٨٠٠-١٩٠٠.

السكان بالآلاف					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
الولايات المتحدة	٥٣٠٨	١٢٨٦٦	٢٣١٩٢	٥٠١٥٦	٧٥٩٩٥
كندا	٣٦٢	١٠٨٥	٢٤٣٦	٤٣٢٥	٥٣٧١
المكسيك	٥٧٦٥	٦٣٨٢	٧٨٥٣	٩٢١٠	١٣٦٠٧
البرازيل	٢٤١٩	٣٩٦١	٧٦٧٨	٩٩٣٠	١٧٤٣٨
الأرجنتين	٤٠٦	٦٣٤	٩٣٥	١٧٣٧	٣٩٥٥
الإجمالي	١٤٢٦٠	٢٤٩٢٨	٤٢٠٩٤	٧٥٣٥٨	١١٦٣٦٦
النسبة المئوية من الإجمالي السابق					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
الولايات المتحدة	%٣٧	%٥٢	%٥٥	%٦٧	%٦٥
كندا	%٣	%٤	%٦	%٦	%٥
المكسيك	%٤٠	%٢٦	%١٩	%١٢	%١٢
البرازيل	%١٧	%١٦	%١٨	%١٣	%١٥
الأرجنتين	%٣	%٣	%٢	%٢	%٣

ملحوظة: كانت إحصاءات السكان توخذ عادة في أوقات مختلفة في هذه الدول، لكن الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة هي الوحيدة المثبتة في التواريخ التي أدخلت فيها. كما كانت الولايات المتحدة أيضا الدولة الوحيدة ذات السيادة طوال القرن التاسع عشر. أما أعوام إحصاء السكان وعام الاستقلال للدول الأخرى فكانت كالتالي: كندا (استقلت في عام ١٨٦٧)، ١٨٠١، ١٨٣١، ١٨٥١، ١٨٨١، ١٩٠١، والمكسيك (استقلت في عام ١٨٢١)، ١٨٠٣، ١٨٣١، ١٨٥٤، ١٨٧٣، ١٩٠٠، والبرازيل (استقلت في عام ١٨٢٢)، ١٨٠٨، ١٨٢٣، ١٨٥٤، ١٨٧٢، ١٩٠٠، والأرجنتين (استقلت في عام ١٨١٦)، ١٨٠٩، ١٨٢٩، ١٨٤٩، ١٨٦٩، ١٨٩٥.

SOURCES: All figures are from B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas, 1750-1988*, 2d ed. (New York: Stockton, 1993), pp. 1, 3-5, 7-8.

لكن بحلول عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة الدولة المهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فلم تكتسب السيطرة على الأراضي الترابية الممتدة من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي وحسب، بل أيضا انهارت الإمبراطوريات الأوروبية وتركت مكانها هناك. صحيح أنه كانت هناك دول مستقلة مثل الأرجنتين والبرازيل وكندا والمكسيك، لكن أحدا منها لم يكن يمتلك حجم السكان أو الثروة اللازمين لتحدي الولايات المتحدة التي كانت أغنى دولة على الكوكب في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر (راجع الجدول رقم ٦-٢). ولا أظن أن أحدا يختلف مع ما قاله وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أولني Richard Olney حين أخبر رئيس الوزراء البريطاني اللورد سالسبيري Lord Salisbury بلفظة في رسالته الشهيرة في العشرين من يوليو ١٨٩٥: "اليوم تقف الولايات المتحدة دولة ذات سيادة على هذه القارة وأمرها قانون على الرعايا الذين يخضعون لسلطانها. ... ومواردها اللانهائية جنبا إلى جنب مع موقعها المنزلة يجعلانها سيدة الموقف ومنيرة عمليا ضد أي من القوى الأخرى أو جميع القوى الأخرى".^(١)

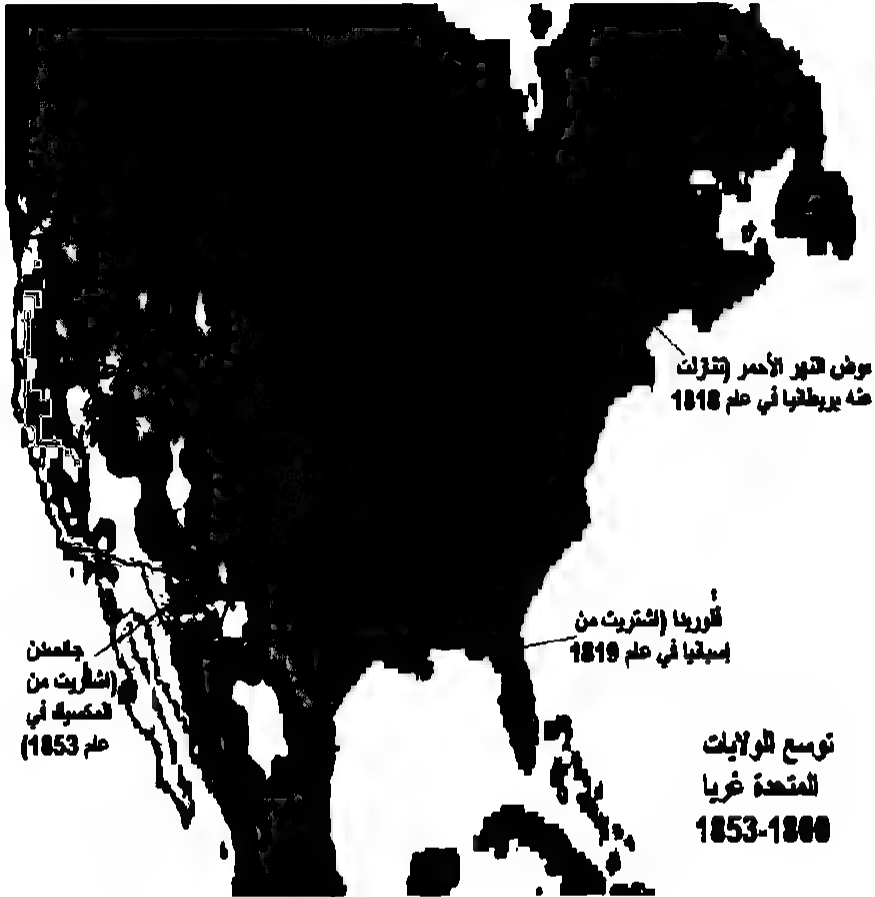
حققت الولايات المتحدة الهيمنة الإقليمية في القرن التاسع عشر باتباع سياستين مرتبطتين: (١) التوسع عبر أمريكا الشمالية وبناء أقوى دولة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهي السياسة التي عرفت باسم "القدر المحتوم"، (٢) تقليص تأثير المملكة المتحدة والقوى العظمى الأوروبية الأخرى في الأمريكيتين، وهي السياسة المعروفة باسم "مبدأ مونرو" Monroe Doctrine.

القدر المحتوم

بدأت الولايات المتحدة في عام ١٧٧٦ كاتحاد ضعيف من المستعمرات الثلاث عشرة الممتدة على طول ساحل الأطلنطي. وكان الهدف الرئيس لقادة أمريكا على مدى الأعوام ١٢٥١ التالية هو أن يحققوا ما يسمى "القدر المحتوم" Manifest Destiny

للبلاد^{١١١}، وكما أشرنا قبل قليل، فقد مدّت الولايات المتحدة سيطرتها إلى نهر الميسيسيبي بحلول عام ١٨٠٠، رغم أنها لم تسيطر حيثل على فلوريدا. وعلى مدى الأعوام الخمسين التالية توسعت الولايات المتحدة غربا عبر القارة إلى المحيط الهادي. ركزت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على دمج مكاسبها الإقليمية وبناء دولة غنية ومتماسكة.

تضمن توسع الولايات المتحدة بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٥٠ خمس خطوات رئيسة (انظر الخريطة ٧-٢). أولا، اشترت من فرنسا إقليم لويزيانا الشاسع على الجانب الغربي لنهر الميسيسيبي في عام ١٨٠٣ في مقابل ١٥ مليون دولار. وكانت فرنسا لنابليونية قد حصلت على هذا الإقليم مؤخرا من أسبانيا، رغم أنه كان تحت السيطرة لفرنسية من عام ١٦٨٢ حتى عام ١٧٦٢. وكان نابليون في حاجة إلى العائد من البيع لتمويل حروبه في أوروبا، فضلا عن أن فرنسا لم تكن في وضع يمكنها من منافسة المملكة المتحدة في أمريكا الشمالية، لأن البريطانيين كانوا يمتلكون أسطولا أقوى كثيرا، ما صعب على فرنسا إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلسي. وتمكنت الولايات المتحدة من خلال شراء إقليم لويزيانا الشاسع من زيادة مساحتها أكثر من ضعفين. ثم قامت الولايات المتحدة بخطواتها التالية في عام ١٨١٩، حين أخذت فلوريدا من أسبانيا^{١١٢}. كان القادة الأمريكيون يخططون منذ أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر لضم فلوريدا، ونفذت القوات الأمريكية عددا من الاجتياحات. وأخيرا تنازلت أسبانيا عن الإقليم كاملا بعد أن استولت القوات الأمريكية على بنساقولا Pensacola في عام ١٨١٨.



الخريطة (٧-٢)

حدثت التوسعات الثلاثة الأخيرة المهمة في الفترة القصيرة من عام ١٨٤٥ إلى عام ١٨٤٨^{١٣}. نالت تكساس استقلالها عن المكسيك في عام ١٨٣٦ ، وبعدها بوقت قصير قدمت طلبا للانضمام إلى الولايات المتحدة. رُفض الطلب في البداية ، بسبب مقاومة الكونجرس للاعتراف بتكساس كولاية تجيز العبودية^{١٤}. وأخيرا ، تم التغلب على ذلك

العائق، وضُمّت تكساس في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٨٤٥. وبعدها بستة أشهر، في يونيو ١٨٤٦، سوّت الولايات المتحدة نزاعاً إقليمياً مع المملكة المتحدة على إقليم أوريغون، وحصلت بمقتضى التسوية على مساحة كبيرة في شمال غرب المحيط الهادي. وفي أوائل مايو ١٨٤٦، وقبل أسابيع قليلة من اتفاقية أوريغون Oregon، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على المكسيك واحتلت كاليفورنيا ومعظم ما يسمى اليوم جنوب غرب أمريكا. وفي غضون عامين زادت مساحة الولايات المتحدة ١,٢ مليون ميل مربع، أي حوالي ٦٤٪. وأصبحت مساحة الولايات المتحدة حينئذ، وفقاً لرئيس مكتب الإحصاء، "حوالي عشرة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والدنمارك مجتمعة ... ومساوية لمساحة الإمبراطورية الرومانية أو إمبراطورية الإسكندر الأكبر".^{١١٣}

اكتمل التوسع عبر القارة تقريباً في أواخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر، رغم أن الولايات المتحدة أخذت مساحة صغيرة من المكسيك في عام ١٨٥٣ (شراء غادزدين Gadsden) لضبط الحدود بين البلدين، واشترت ألاسكا من روسيا في عام ١٨٦٧. لكن الولايات المتحدة لم تحصل على كل الأراضي التي أرادت، حيث كانت تريد أن تضم كندا، حين حاربت المملكة المتحدة في عام ١٨١٢، وظل كثير من قادتها يطالبون بضم كندا طوال القرن التاسع عشر^{١١٤}. وكانت هناك ضغوط لكي تتوسع الولايات المتحدة جنوباً إلى الكاريبي، حيث كانت كوبا هي الهدف المطلوب^{١١٥}. لكن التوسع في الشمال والجنوب لم يتحقق، وبدلاً من ذلك توسعت الولايات المتحدة غرباً نحو المحيط الهادي، وأقامت في أثناء ذلك دولة إقليمية مترامية الأطراف^{١١٦}.

لم تكن الولايات المتحدة في حاجة إلى مزيد من الأراضي فيما بعد عام ١٨٤٨ ، ولو فقط لأسباب أمنية. لذلك ركز قادتها بدلا من ذلك على بناء دولة قوية داخل حدودها الحالية. اشتملت عملية التعزيز والدمج التي تميزت أحيانا بالوحشية والدموية على أربع خطوات رئيسية : خوض الحرب الأهلية للقضاء على العبودية وتهديد تفكك الاتحاد، وإزاحة السكان الأصليين الذين كانوا يسيطرون على معظم الأراضي التي ضمتها الولايات المتحدة مؤخرا، وجلب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة ليعمروا أراضيها الشاسعة، وبناء أكبر اقتصاد في العالم.

شهدت العقود الستة الأولى من القرن التاسع عشر احتكاكا متواصلا بين الشمال والجنوب على مسألة العبودية، خاصة وأن العبودية كانت مطبقة في الأراضي التي ضمتها الولايات المتحدة حديثا غرب الميسيسيبي. وقد كانت هذه المسألة من الخطورة بحيث شكلت تهديدا على بقاء الولايات المتحدة أمة موحدة، وهي نتيجة كانت ستؤثر بشدة على توازن القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وبلغت الأمور ذروتها أخيرا في عام ١٨٦١، حين اندلعت الحرب الأهلية. كانت كفة الحرب في بادئ الأمر في غير صالح الشمال الذي كان يحارب من أجل الحفاظ على وحدة الولايات المتحدة، لكنه تعافى في النهاية وريح انتصارا حاسما، وألغيت العبودية سريعا من كل أنحاء الولايات المتحدة، ورغم النوايا السيئة التي ولّتها الحرب، خرجت البلاد منها موحدة ومتماسكة، وظلت كذلك إلى يومنا هذا. أما لو كان النصر من نصيب الانفصاليين، فما أصبحت الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية نتيجة لوجود قوتين عظميين على الأقل في أمريكا الشمالية. وقد كان من شأن هذا الموقف أن يوجد فرصا للقوى العظمى الأوروبية لزيادة حضورها وتأثيرها السياسيين في نصف الكرة الأرضية الغربي^(١١).

كانت القبائل الأمريكية الأصلية تسيطر حتى وقت متأخر، تحديداً عام ١٨٠٠، على مساحات كبيرة من الأراضي في أمريكا الشمالية، كان على الولايات المتحدة أن تضمها إذا أردت أن تحقق "القدر المحتوم"^{١٢٠}. ولم تكن القبائل الأصلية مهياً لمنع الولايات المتحدة من الاستيلاء على أراضيها، حيث كانوا يعانون عدداً من النقائص أمام الدولة الوليدة، من أهمها نقصهم العددي الكبير أمام الأمريكيين البيض، وقد أخذ موقفهم يزداد سوءاً مع الوقت. ففي عام ١٨٠٠، على سبيل المثال، كان يعيش حوالي ١٧٨٠٠٠ من السكان الأصليين داخل حدود الولايات المتحدة التي امتدت حينئذ إلى نهر الميسيسيبي^{١٢١}. وفي المقابل كان عدد سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت حوالي ٥,٣ مليون نسمة (انظر الجدول رقم ٧-١). لذلك لم يجد الجيش الأمريكي مشكلة في سحق السكان الأصليين شرق الميسيسيبي والاستيلاء على أراضيهم ودفع كثيرين منهم إلى غرب الميسيسيبي في العقود القليلة الأولى من القرن التاسع عشر^{١٢٢}.

وبحلول عام ١٨٥٠، حين وصلت الولايات المتحدة القارية إلى حدودها الحالية تقريباً، كان هناك حوالي ٦٦٥٠٠٠ أمريكي أصلي يعيشون ضمن حدودها، منهم حوالي ٤٨٦٠٠٠ في غرب الميسيسيبي. وفي المقابل زاد عدد سكان الولايات المتحدة إلى حوالي ٢٣,٢ مليون نسمة بحلول عام ١٨٥٠. ليس غريباً إذن أن تتمكن وحدات الجيش الأمريكي الصغيرة ومنخفضة الكفاءة من دحر السكان الأصليين غرب الميسيسيبي والاستيلاء على أراضيهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^{١٢٣}. وبحلول عام ١٩٠٠ اكتمل الانتصار على السكان الأصليين، وأصبحوا يعيشون في عدد صغير من المحميات، وتقلص عددهم الكلي إلى حوالي ٤٥٦٠٠٠ شخص، منهم

٢٩٩٠٠٠ شخص كانوا يعيشون غرب الميسيسيبي، في حين بلغ عدد سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت ٧٦ مليون نسمة.

تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة أكثر من ثلاث مرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك في الأساس بسبب الأعداد الغفيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين عبروا المحيط الأطلسي. فقد دخل الولايات المتحدة بين عامي ١٨٥١ و ١٩٠٠ حوالي ١٦.٧ مليون مهاجر^{١٢١}. وفي عام ١٩٠٠ كان ٣٤.٢٪ من كل ستة وسبعين مليون أمريكي إما ولدوا خارج الولايات المتحدة أو وُلد أحد والديهم على الأقل خارجها^{١٢٢}. جاء كثير من أولئك المهاجرين بحثا عن وظائف كانت متوفرة فعلا في الاقتصاد الأمريكي المتنامي. لكنهم أسهموا في الوقت نفسه في قوة ذلك الاقتصاد الذي نما بسرعة فائقة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. ولك أن تعلم على سبيل المثال أن المملكة المتحدة كانت أغنى دولة في العالم في عام ١٨٥٠ وتمتلك قوة صناعية أربعة أضعاف نظيرتها الأمريكية، وفي خلال خمسين عاما فقط أصبحت الولايات المتحدة أغنى دولة على الكرة الأرضية وتمتلك قوة صناعية أكبر بـ ١.٦ من المملكة المتحدة (راجع الجدول رقم ٦-٢).

وضعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة حدا لثنافسهما الطويل في أمريكا الشمالية في الأعوام الأولى من القرن العشرين. فتراجعت المملكة المتحدة إلى ما وراء المحيط الأطلسي تاركة الولايات المتحدة تدبر نصف الكرة الأرضية الغربي. ومن التفسيرات الشائعة لهذا التقارب أن المملكة المتحدة كانت في حاجة إلى تعزيز قوتها العسكرية في أوروبا لكبح ألمانيا الصاعدة، ولذلك توصلت إلى صفقة مع الولايات المتحدة كانت مرضية لها؛ لأن الأخيرة كانت لها مصلحة في إبعاد البريطانيين عن أمريكا الشمالية، فضلا عن تركهم يفرضون توازن القوة في أوروبا^{١٢٣}. يتطوي هذا

التفسير على قدر من الحقيقة، لكن لمة سبب أهم لانتهاؤ التنافس البريطاني-الأمريكي في عام ١٩٠٠، وهو أن المملكة المتحدة لم تعد تمتلك القوة لتحدي الولايات المتحدة في نصف الكرة الأرضية الغربي^{٣٧}.

إن المؤشرين الرئيسين للقوة العسكرية الكامنة هما عدد السكان والقوة الصناعية، وقد كانت الولايات المتحدة متقلعة كثيرا على المملكة المتحدة في المؤشرين كليهما بحلول عام ١٩٠٠ (انظر الجدول رقم ٧-٢). علاوة على أن المملكة المتحدة كان عليها أن تظهر القوة عبر المحيط الأطلنطي في نصف الكرة الأرضية الغربي، في حين كانت الولايات المتحدة تقع بشحمها ولحمها فيه. وبذلك انتهى التنافس الأمني البريطاني-الأمريكي. وحتى لو لم يكن التهديد الألماني قائما في أوائل القرن العشرين لتخلت المملكة المتحدة بالتأكيد عن نصف الكرة الأرضية الغربي لابتها التي بلغت سن الرشد في ذلك الوقت.

الجدول رقم (٧-٢). المملكة المتحدة والولايات المتحدة ١٨٠٠-١٩٠٠.

التصيب النسبي من الثروة العالمية					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
المملكة المتحدة	غ م	٪٤٧	٪٥٩	٪٤٥	٪٢٣
الولايات المتحدة	غ م	٪١٢	٪١٥	٪٢٣	٪٣٨
عدد السكان بالآلاف					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
المملكة المتحدة	١٥٧١٧	٢٤٠٢٨	٢٧٣٦٩	٣٤٨٨٥	٤١٤٥٩
الولايات المتحدة	٥٣٠٨	١٢٨٦٦	٢٣١٩٢	٥٠١٥٦	٧٥٩٩٥

ملحوظة: غ م = غير متوفر

SOURCES: B. R. Mitchell, Abstract to British Historical Statistics (Cambridge: Cambridge University Press, 1962), pp. 6-8; Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, p. 4.

مبدأ مونرو

لم يكن صناع السياسة الأمريكيون في القرن التاسع عشر مهتمين بجعل الولايات المتحدة دولة إقليمية قوية وحسب، بل ألزموا أنفسهم أيضا بإبعاد القوى الأوروبية عن نصف الكرة الأرضية الغربي^{١٢٨}. فبذلك فقط كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تجعل من نفسها الدولة المهيمنة في المنطقة وتأمين من تهديدات القوى العظمى. وكانت الولايات المتحدة كلما توغلت في أمريكا الشمالية التهمت أراضي كانت تابعة سابقا للمملكة المتحدة أو فرنسا أو أسبانيا، ما أضعف تأثير هذه الدول في نصف الكرة الأرضية الغربي. لكنها استخدمت أيضا مبدأ مونرو لذلك الغرض عينه.

ظهر مبدأ مونرو Monroe Doctrine لأول مرة في الرسالة السنوية للرئيس جيمس مونرو إلى الكونجرس في الثاني من ديسمبر ١٨٢٣ التي حدد فيها ثلاث نقاط رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية^{١٢٩}. أولا، اشترط مونرو ألا تتورط الولايات المتحدة في حروب أوروبا التزاما منها بنصيحة جورج واشنطن في "خطاب الوداع" الشهير (لم تتبع أمريكا هذه السياسة بالتأكيد في القرن العشرين)^{١٣٠}. ثانيا، أبلغ مونرو القوى الأوروبية أنها غير مسموح لها باحتلال أراض جديدة في نصف الكرة الأرضية الغربي لزيادة مساحة إمبراطورياتها التي كانت كبيرة فعلا. وقال في ذلك إن "القارتين الأمريكيتين لن تكونا بعد الآن فريسة للاستعمار المستقبلي من جانب أية قوة أوروبية". لكن هذه السياسة لم تدع إلى نزع الإمبراطوريات الأوروبية التي كانت مؤسسة فعلا في نصف الكرة الأرضية الغربية^{١٣١}. ثالثا، أن الولايات المتحدة ينبغي أن تحول دون أن تقيم القوى الأوروبية تحالفات مع الدول المستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي أو تسيطر عليها بأية طريقة. وقال مونرو في ذلك إنه "في حالة الحكومات التي أعلنت استقلالها وحافظت عليه ... لن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وهي ترى أية

قوة أوروبية تتدخل في شئونها بغرض اضطهادها أو السيطرة على مصيرها بأية طريقة أخرى، تماماً كما لو كان هذا التدخل يُمارَس على الولايات المتحدة.

إن قلق الولايات المتحدة في أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر من الاستعمار الأوروبي الجديد أمر مفهوم. فقد كانت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، دولة قوية لها تاريخ غني في بناء الإمبراطوريات حول العالم، ولم تكن الولايات المتحدة قوية بما يكفي في ذلك الوقت لكبح البريطانيين في كل مكان على نصف الكرة الأرضية الغربي. بل إن الولايات المتحدة لم تكن تمتلك قوة عسكرية كافية لفرض مبدأ مونرو في العقود الأولى من إعلان هذا المبدأ. ولذلك كانت تلك المشكلة وهمية ولا أساس لها، لأن الإمبراطوريات الأوروبية انكمشت كثيراً على مدار القرن التاسع عشر ولم تظهر إمبراطوريات جديدة مكانها^{٣٢١}. ولم تتدخل الولايات المتحدة حقيقة في انهيار تلك الإمبراطوريات التي انهارت من الداخل بالدرجة الأولى بسبب النزعة القومية^{٣٢٢}. فقد حذا البرازيليون والكنديون والمكسيكيون حذو المستوطنين الأمريكيين، وأرادوا التخلص من الأوروبيين وبناء دول مستقلة، كما فعل المستوطنون الأمريكيون في عام ١٧٧٦.

كان الخطر الحقيقي الذي واجهته الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وظل قائماً طوال القرن العشرين، هو إمكانية قيام تحالف معاد لأمريكا بين إحدى القوى العظمى الأوروبية ودولة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فقد كان من شأن تحالف من هذا النوع أن يقوض الهيمنة الأمريكية في الأمريكتين، ما يضر بأمن الدولة الأمريكية. ولذلك فحينما أرسل وزير الخارجية أولني رسالته الشهيرة إلى اللورد سالسبيري في صيف ١٨٩٥، أكد على أن "أمن الولايات المتحدة ورخاءها يتوقفان على صون

استقلال كل الدول الأمريكية ضد أية قوة أوروبية إلى الدرجة التي تبرر للولايات المتحدة وتفرض عليها التدخل حين يكون ذلك الاستقلال في خطر^{٣١٥}.

كانت الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع هذا التهديد حين ظهرت إلى الوجود في القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، وضعت فرنسا إمبراطورا على عرش المكسيك في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، لكن القوات الفرنسية والمكسيكية معا لم تمثلا تهديدا جديا للولايات المتحدة، رغم أن الأخيرة كانت متورطة في حرب داخلية دموية. وحين انتهت تلك الحرب، تمكنت القوات القومية لبنينو جواريز Benito Juarez والجيش الأمريكي من إجبار فرنسا على سحب قواتها من المكسيك. وأصبحت الولايات المتحدة أقوى بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٠٠، ما صعب أكثر على أية قوة عظمى أوروبية أن تشكل تحالفا معاديا لأمريكا مع أية دولة مستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي. لكن المشكلة لم تنته، حيث كان على الولايات المتحدة أن تتعامل معها ثلاث مرات في القرن العشرين: التدخل الألماني في المكسيك في أثناء الحرب العالمية الأولى، والمخططات الألمانية في أمريكا الجنوبية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحالف الاتحاد السوفيتي مع كوبا في أثناء الحرب الباردة^{٣١٦}.

الأولوية الإستراتيجية

كان النمو المنهل للولايات المتحدة في الأعوام المائة التالية لعام ١٨٠٠ يسترشد في الأساس بالمنطق الواقعي^{٣١٧}. وفي ذلك كتب أولني Olney في نهاية القرن التاسع عشر أن "الشعب في الولايات المتحدة تعلم أن علاقات إحدى الدول مع الأخرى لا تعتمد على العواطف أو المبادئ، بل على المصلحة الأنانية"^{٣١٨}. كما فهم القادة الأمريكيون أنه كلما زادت قوة دولتهم زاد أمنها في العالم الخطر للسياسة الدولية. وقد عبّر الرئيس فرانكلين بيرس Franklin Pierce عن تلك الفكرة في خطاب تنصيبه في الرابع من مارس ١٨٥٣ حين قال: "لا يخفى أن اتجاهنا كأمة ومكانتنا على الكرة

الأرضية يجعلان حيازتنا لبعض الممتلكات خارج دولتنا أمرا على درجة كبيرة من الأهمية لحماية^{٣٨}.

كانت هناك بالطبع دوافع أخرى تحض الأمريكيين على التوسع عبر القارة. منها على سبيل المثال أن بعض الأمريكيين سيطر عليهم إحساس قوي بأنهم أصحاب رسالة أيديولوجية^{٣٩}. اعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة أقامت جمهورية مستقيمة أو فاضلة غير مسبوقه في التاريخ العالمي وأن مواطنيها يقع عليهم واجب أخلاقي يتمثل في نشر قيمها ونظامها السياسي في كل مكان. في حين كان غيرهم تحركه المكاسب الاقتصادية التي شكلت محركا قويا للتوسع^{٤٠}. على أن تلك الدوافع الأخرى لم تكن تتناقض مع الأولوية الأمنية، بل كانت تتممها عادة^{٤١} ينطبق ذلك بوجه خاص على الدافع الاقتصادي، فلأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، كان أي عمل يزيد الثروة النسبية للولايات المتحدة يحسُن أيضا فرص بقائها. وعلى جانب المثاليين، لا شك في أن كثيرا من الأمريكيين آمنوا بحماس بأن التوسع مُبرّر أخلاقيا. لكن الخطابات المثالية وفرت أيضا قناعا ملائما للسياسات الوحشية التي قام عليها النمو الكبير للقوة الأمريكية في القرن التاسع عشر^{٤٢}.

تحتل سياسة توازن القوة مكانة كبيرة في تاريخ نصف الكرة الأرضية الغربي، حتى قبل أن تعلن الولايات المتحدة استقلالها في عام ١٧٧٦^{٤٣}. فقد خاض البريطانيون والفرنسيون تنافسا أمنيا حادا في أمريكا الشمالية في منتصف القرن الثامن عشر، كان منه حرب الأعوام السبعة المهلكة (١٧٥٦-١٧٦٣). فضلا عن أن الولايات المتحدة انجزت استقلالها بالدخول في حرب على بريطانيا العظمى والتحالف مع فرنسا، منافس بريطانيا الرئيس. ولذلك كان جيمس هتسون James Hutson محقا حين قال إن "العالم الذي وجد القادة الثوريون الأمريكيون أنفسهم فيه كان ميدانا

وحشيا وغير أخلاقي. ... فكان قبل كل شيء عالما تحتل القوة فيه المكانة العليا^(١٤١). وهكذا فإن النخب التي أدارت سياسة الأمن القومي الأمريكي في عقود ما بعد استقلال الدولة كانت غارقت في التفكير الواقعي حتى الأذقان.

قدمت سياسة نصف الكرة الأرضية الغربي في عام ١٨٠٠ مبررات وجيهة لتلك النخب لكي تواصل التفكير من منظور توازن القوة. فكانت الولايات المتحدة لا تزال تعيش داخل محيط خطر، حيث تحيط الإمبراطوريتان البريطانية والأسبانية بها من ثلاثة جوانب، ما جعل الخوف من التطويق موضوعا شائعا بين صناع السياسة الأمريكيين الذين كانوا قلقين أيضا من أن تحاول فرنسا النابليونية، وهي أقوى دولة في أوروبا آنذاك، أن تشيد إمبراطورية جديدة في أمريكا الشمالية. لكن الإمبراطورية الفرنسية لم تر النور قط، بل باعت فرنسا إقليم لويزيانا الشاسع للولايات المتحدة في عام ١٨٠٣.

يبد أن الأوروبيين، خاصة البريطانيين، كانوا مصممين على عمل كل ما يستطيعون لاحتواء الولايات المتحدة ومنعها من مواصلة توسيع حدودها^(١٤٢). وقد نجحت المملكة المتحدة فعلا في منع الولايات المتحدة من ضم كندا في حرب عام ١٨١٢. في حين لم يكن متاحا للمملكة المتحدة خيارات جيدة لمنع توسع الولايات المتحدة غربا، مع أنها شكلت تحالفات قصيرة مع الأمريكيين الأصليين في منطقة البحيرات العظمى بين عامي ١٨٠٧ و ١٨١٥، ولاحقا مع تكساس حين كانت دولة مستقلة^(١٤٣). لكن تلك الجهود لم تفلح في منع الولايات المتحدة من الوصول إلى المحيط الهادي.

بل يبدو أن أي تحرك من جانب أية دولة أوروبية لاحتواء الولايات المتحدة كان ينتج تأثيرا عكسيا، حيث كان يقوي أولوية التوسع الأمريكي. على سبيل المثال بدأ الأوروبيون في أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر يتحدثون صراحة حول

الحاجة إلى الحفاظ على "توازن القوة" في أمريكا الشمالية، وهو تعبير مخفف عن احتواء التوسع الأمريكي الجديد مع زيادة القوة النسبية للإمبراطوريات الأوروبية^(٧٧). أثير هذا الموضوع قبل أن تتوسع الولايات المتحدة غرباً إلى ما بعد إقليم لويزيانا. وسرعان ما أصبح هذا الموضوع قضية رئيسة في السياسة الأمريكية، رغم عدم وجود خلاف كبير بين الأمريكيين عليه. وكان الرئيس جيمس بولك James Polk يتحدث باسم معظم الأمريكيين بالتأكيد حين قال إن مفهوم توازن القوة "لا يمكن السماح بتطبيقه بأي شكل على قارة أمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة. وينبغي أن نحافظ دائماً على مبدأ أن يملك الشعب الذي يعيش على هذه القارة وحده حق تقرير مصيره"^(٧٨). وبعد فترة قصيرة من حديث بولك ضُمت تكساس إلى الولايات المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٨٤٥، تلتها بعد فترة قصيرة أقاليم أوريغون وكاليفورنيا والأراضي الأخرى التي أُدخلت من المكسيك في عام ١٨٤٨.

أوجز المؤرخ فريدريك ميرك Frederick Merk السياسة الأمنية الأمريكية في القرن التاسع عشر بإيجاز مفيد حين كتب: "كانت المشكلة الدفاعية الرئيسة هي البريطانيون الذين كانوا يطمحون إلى تطويق الأمة. فكانوا أعداء محتملين خطرين على محيط الولايات المتحدة. وكانت الطريقة المثلى لردهم تتمثل في ضم المحيط. كان ذلك هو معنى مبدأ مونرو في عصر "القدر المحتوم"^(٧٩).

الولايات المتحدة وأوروبا ١٩٠٠-١٩٩٠

تنبأ الواقعية الهجومية بأن ترسل الولايات المتحدة جيشها عبر الأطلنطي حين تظهر في أوروبا دولة مهيمنة كامنة تفشل القوى العظمى الإقليمية وحدها في احتوائها. وفيما عدا ذلك ستأى الولايات المتحدة بنفسها عن أي التزام نحو هذه القارة. تندرج

حركة القوات الأمريكية إلى أوروبا ومنها بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٩٠ ضمن هذا النمط العام لفرض التوازن من وراء البحار. ومن الطرق الجيدة للإمساك بالخطوط الواسعة للسياسة العسكرية الأمريكية نحو أوروبا أن نستعرضها في أواخر القرن التاسع عشر وفي خمس فترات متميزة في القرن العشرين.

لم تفكر الولايات المتحدة مطلقاً في إرسال قوات إلى أوروبا بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٠٠، جزئياً لأن النأي عن حروب أوروبا كان عقيدة راسخة في النفسية الأمريكية في عام ١٨٥٠. أكد ذلك الرئيسان جورج واشنطن وجيمس مونرو وآخرون^(٥٠). علاوة على أن الولايات المتحدة كانت مهتمة بالدرجة الأولى بترويض الهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن الأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة لم تفكر في إرسال قوات عبر الأطلنطي؛ لأنه لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا في ذلك الوقت، حيث ساد توازن قوة تقريبي^(٥١). ففرنسا التي سعت للهيمنة بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥ دخلت في حالة تراجع على امتداد القرن التاسع عشر، في حين لم تكن ألمانيا التي ستصبح دولة مهيمنة كامنة في أوائل القرن العشرين، قوية بما يكفي لاجتياح أوروبا قبل عام ١٩٠٠. وحتى إذا ظهرت دولة مهيمنة أوروبية طموحة فقد كان بإمكان الولايات المتحدة بالتأكيد أن تتبنى إستراتيجية ترميز المسؤولية إلى الآخرين، على أمل أن تتمكن القوى العظمى الأخرى في أوروبا من احتواء التهديد.

تغطي الفترة الأولى في القرن العشرين الأعوام من ١٩٠٠ إلى أبريل ١٩١٧. كان واضحاً في الأعوام الأولى من القرن الجديد أن ألمانيا لم تكن أقوى دولة في أوروبا وحسب، بل كانت تشكل تهديداً متزايداً بالهيمنة على المنطقة^(٥٢). وبالفعل دفعت ألمانيا عدداً من الأزمات الدبلوماسية الخطيرة خلال تلك الفترة بلغت ذروتها باندلاع الحرب

العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤. ومع أن الولايات المتحدة لم ترسل قوات إلى أوروبا لإجباط العدوان الألماني، فقد اتبعت إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين، واعتمدت على الحلف الثلاثي -المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا- لاحتواء ألمانيا^(٥٧).

تمتد الفترة الثانية من أبريل ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣ وتغطي المشاركة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى التي كانت المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي ترسل فيها قوات للقتال في أوروبا. أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في السادس من أبريل ١٩١٧، لكنها تمكنت من إرسال أربع فرق فقط إلى فرنسا في نهاية ذلك العام^(٥٨). فيما أخذت أعداد كبيرة من القوات الأمريكية تندفق على القارة في أوائل عام ١٩١٨، وحين انتهت الحرب في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨ كان حوالي مليوني جندي أمريكي يتمركزون في أوروبا، وكان كثيرون غيرهم في الطريق إلى أوروبا، حيث كان الجنرال جون بيرشنج John Pershing رئيس الحملة العسكرية الأمريكية يتبأ بأن يكون تحت إمرته أكثر من أربعة ملايين جندي بحلول شهر يوليو ١٩١٩. وقد أعيدت معظم القوات التي أرسلت إلى أوروبا إلى وطنها بعد الحرب مباشرة، وبقيت قوة احتلال صغيرة في ألمانيا حتى يناير ١٩٢٣^(٥٩).

دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في الأساس؛ لأنها رأت أن ألمانيا كانت لها اليد العليا على الحلف الثلاثي وكان من الممكن أن تريح الحرب وتصبح دولة مهيمنة في أوروبا^(٦٠). وقد اتضح عدم جدوى إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين بعد عامين ونصف من الحرب. فالجيش الروسي الذي سُحِقَ تقريباً في كل اشتباك له مع الجيش الألماني كان على حافة التفكك في الثاني عشر من مارس ١٩١٧، حين اندلعت الثورة وأطيح بالقصر من السلطة^(٦١). وكان الجيش الفرنسي أيضاً في حالة سيئة، وكان

يعاني من حالات تمرد واسعة في مايو ١٩١٧، بعد فترة قصيرة من دخول الولايات المتحدة الحرب^(١٥٨). وكان الجيش البريطاني هو الأفضل حالا بين جيوش الحلفاء الثلاثة، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنه قضى العامين الأولين من الحرب يتوسع إلى جيش ضخم ولم يستنزف حتى النخاع كما حدث مع الجيشين الفرنسي والروسي. لكن المملكة المتحدة كانت في ضائقة شديدة في شهر أبريل ١٩١٧ لأن ألمانيا شنت حملة غواصات واسعة ضد السفن البريطانية في فبراير ١٩١٧، وكانت على وشك إخراج المملكة المتحدة من الحرب في أوائل الخريف^(١٥٩). ولذلك كانت الولايات المتحدة مجبرة على دخول الحرب في ربيع ١٩١٧ لتعزيز الحلف الثلاثي والحيلولة دون الانتصار الألماني^(١٦٠).

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٢٣ إلى صيف ١٩٤٠ التي لم ترسل الولايات المتحدة فيها قوات إلى أوروبا، وكانت الانعزالية هي الغالبة على السياسة الأمريكية^(١٦١). كانت عشرينات وأوائل ثلاثينات القرن العشرين أعواما يعمها السلام نسبيًا في أوروبا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن قيود معاهدة فيرساي كانت لا تزال تكبل ألمانيا. لكن أدولف هتلر وصل إلى السلطة في الثلاثين من يناير ١٩٣٣ وسرعان ما عادت أوروبا إلى الاضطراب. وفي نهاية الثلاثينات أدرك صناع السياسة الأمريكيون أن ألمانيا النازية أصبحت دولة مهيمنة كامنة وأنه من المرجح أن يقدم هتلر على غزو أوروبا. بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، حين هاجمت ألمانيا بولندا والمملكة المتحدة وردت فرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا. لم تسرع الولايات المتحدة إلى إرسال قوات إلى القارة حين اندلعت الحرب، واعتمدت، كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، على القوى العظمى الأخرى الأوروبية في احتواء التهديد الألماني^(١٦٢).

تغطي الفترة الرابعة الأعوام الخمسة من صيف ١٩٤٠، حين ألحقت ألمانيا هزيمة ساحقة بفرنسا وطردت الجيش البريطاني من القارة عبر دنكيرك، حتى انتهى النصف

الأوروبي من الحرب العالمية الثانية في أوائل مايو ١٩٤٥. توقع صناع السياسة الأمريكيون أن الجيشين البريطاني والفرنسي سيوقفان هجوم الفيرماخت على الجبهة الغربية ويدخلانه في حرب استنزاف مطولة تستنزف قوة ألمانيا العسكرية^{١٣٦}. وتوقع جوزيف ستالين النتيجة نفسها، لكن الفيرماخت صدم العالم بانتصاره السريع والحاسم في فرنسا^{١٣٧}. وبهذا الانتصار كانت ألمانيا في وضع يمكنها من تهديد المملكة المتحدة.

والأهم من ذلك كله أن هتلر كان يستطيع أن يستخدم معظم جيشه لغزو الاتحاد السوفيتي لعدم وجود جبهة غربية يقلق منها. وساد اعتقاد واسع في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأن الفيرماخت سيتمكن من هزيمة الجيش الأحمر وتأسيس الهيمنة في أوروبا^{١٣٨}. فقد تمكنت ألمانيا من إخراج روسيا من الحرب العالمية الأولى، وكانت ساعتها تحارب على جبهتين، وكانت فرقها التي تحارب الجيشين البريطاني والفرنسي أكثر من التي كانت تحارب الجيش الروسي^{١٣٩}. في حين كان الألمان في الحرب العالمية الثانية يحاربون على جبهة واحدة. فضلا عن أن حملة التطهير التي نفذها ستالين داخل الجيش الأحمر بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤١ أضعفت قوته القتالية بدرجة كبيرة. وكان هذا الضعف جليا في شتاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ حين تعثر الجيش الأحمر في هزيمة الجيش الفنلندي الأقل منه عددا. بإيجاز كانت هناك في صيف ١٩٤٠ مبررات كافية للاعتقاد بأن ألمانيا كانت على أعتاب الهيمنة على قارة أوروبا.

أحدث انهيار فرنسا تغيرا مثيرا في التفكير الأمريكي بشأن إرسال قوات إلى أوروبا^{١٤٠}. فانتشر سريعا تأييد واسع لمساعدة المملكة المتحدة التي كانت تقف حينذاك وحيدة أمام ألمانيا ولإعداد الجيش الأمريكي لحرب محتملة مع ألمانيا. وفي بداية خريف ١٩٤٠ أوضحت استطلاعات الرأي العام أنه للمرة الأولى منذ وصول هتلر إلى

السلطة كانت غالبية الأمريكيين تعتقد أن ضمان هزيمة بريطانيا لألمانيا أهم من تجنب الحرب في أوروبا^{١٢٨}. وكذلك رفع الكونغرس الأمريكي الإنفاق العسكري بشدة في صيف ١٩٤٠، ما مكن من البدء في بناء حملة عسكرية لأوروبا، ففي الثلاثين من يونيو ١٩٤٠ كان حجم الجيش الأمريكي ٢٦٧٧٦٧ فرداً، وبعدها بعام واحد تقريباً، وقبل خمسة أشهر من بيرل هاربر، نما هذا العدد إلى ١٤٦٠٩٩٨^{١٢٩}.

ومع إصدار قانون الإقراض والإيجار في الحادي عشر من مارس ١٩٤١ بدأت الولايات المتحدة ترسل كميات كبيرة من المعدات الحربية إلى البريطانيين. ولا مجال للاختلاف مع قول إدوارد كوروين Edward Corwin بأن هذه الخطوة كانت ترقى إلى إعلان حرب^{١٣٠} على ألمانيا^{١٣١}. وفي صيف عام ١٩٤١ وخريفه أصبحت الولايات المتحدة أكثر تورطاً في مساعدة البريطانيين في الانتصار على ألمانيا، حتى جاءت اللحظة من منتصف شهر سبتمبر التي أمر فيها الرئيس فرانكلين روزفلت الأسطول الأمريكي بإطلاق النار على الغواصات الألمانية في المحيط الأطلنطي. على أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب على ألمانيا رسمياً إلا في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٤١، حين أعلن هتلر الحرب على الولايات المتحدة، بعد أربعة أيام من الهجوم الياباني على بيرل هاربر. ولم تضع القوات الأمريكية قدماً على القارة الأوروبية إلا في سبتمبر ١٩٤٣، حين نزلت في إيطاليا^{١٣٢}.

تغطي الفترة الخامسة الحرب الباردة التي امتدت من صيف ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠. خططت الولايات المتحدة لإعادة معظم قواتها إلى الوطن فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم تترك غير قوة احتلال صغيرة لمراقبة ألمانيا لبضعة أعوام، كما فعلت بعد الحرب العالمية الأولى^{١٣٣}. وفي عام ١٩٥٠ لم يكن يوجد على أرض أوروبا غير حوالي ٨٠٠٠٠ جندي أمريكي، كانوا في الأساس في مهمة احتلال ألمانيا^{١٣٤}. لكن مع

اشتداد الحرب الباردة في أواخر الأربعينات، شكلت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسي (١٩٤٩) والتزمت بالبقاء في أوروبا وزيادة قواتها القتالية على القارة (١٩٥٠). لذلك زاد عدد القوات الأمريكية في أوروبا في عام ١٩٥٣ إلى ٤٢٧,٠٠٠ جندي، ما شكّل علامة واضحة على الحرب الباردة. كما نشرت الولايات المتحدة حوالي سبعة آلاف قبيلة نووية على الأراضي الأوروبية في الخمسينات وأوائل الستينات. ورغم الاختلاف في مستويات القوات الأمريكية في أوروبا من وقت لآخر، فلم ينخفض هذا العدد أبداً عن ٣٠٠,٠٠٠ جندي.

أبقت الولايات المتحدة على مخصص قوات عسكرية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لأن الاتحاد السوفيتي كان يسيطر على الثلثين الشرقيين من القارة ويمتلك قوة عسكرية تمكّنه من غزو بقية أوروبا^{١٧}. ولم تكن هناك قوة عظمى إقليمية تستطيع أن تحوي الاتحاد السوفيتي، حيث كانت ألمانيا في حالة خراب، ولم تكن فرنسا أو المملكة المتحدة تمتلك الموارد العسكرية اللازمة لإيقاف الجيش الأحمر الهائل الذي تمكّن من سحق الفيرماخت نفسه الذي هزم الجيشين البريطاني والفرنسي بسهولة في عام ١٩٤٠. معنى ذلك أن الولايات المتحدة وحدها كانت تمتلك القوة العسكرية الكافية لمنع الهيمنة السوفيتية بعد عام ١٩٤٥، ولذلك بقيت القوات الأمريكية في أوروبا طوال سنوات الحرب الباردة.

الولايات المتحدة وشمال شرق آسيا ١٩٠٠-١٩٩٠

اتبعت حركة القوات الأمريكية عبر المحيط الهادي في القرن العشرين نمط فرض التوازن من وراء البحار الذي رأيناه في أوروبا. ويمكن فهم السياسة العسكرية الأمريكية نحو شمال شرق آسيا من خلال تقسيم الأعوام من ١٩٠٠ إلى ١٩٩٠ إلى أربع فترات وعرض عماراتها في كل منها.

تغطي الفترة الأولى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وخلالها لم تُرسل قوات أمريكية كبيرة إلى شمال شرق آسيا^(٧٥)، وكانت هناك فرق صغيرة من القوات الأمريكية في آسيا في تلك الفترة، حيث احتفظت الولايات المتحدة بفرقة عسكرية صغيرة في جزر الفلبين^(٧٦)، كما أرسلت خمسة آلاف جندي إلى الصين في عام ١٩٠٠ للمساعدة في إخماد ثورة الملاكمين والإبقاء على سياسة "الباب المفتوح" سيئة السمعة. وكما قال جون هاي John Hay وزير الخارجية الأمريكي صراحة في ذلك الوقت، فإن "ضعفنا المتأصل يكمن في أننا لا نريد سرقة الصين، كما أن الرأي العام لدينا لن يسمح لنا بالتدخل بجيش لمنع الآخرين من سرقتها. فضلا عن أننا لا نمتلك جيشا هناك. وكلام الصحف حول 'مكانتنا الأخلاقية البارزة التي تعطينا السلطة' لأن تأمر العالم 'بجرد هراء'^(٧٧). وكانت هناك أيضا قوة أمريكية مكونة من حوالي ألف جندي تنتشر في تientsin بالصين من يناير ١٩١٢ إلى مارس ١٩٣٨. وأخيرا بدأت سفن البحرية الأمريكية تقوم بدوريات في المنطقة في تلك الفترة^(٧٨).

لم ترسل الولايات المتحدة جيشا كبيرا إلى شمال شرق آسيا، لأنه لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في المنطقة. كانت الصين تلعب دورا مهما في سياسة المنطقة، لكنها لم تكن قوة عظمى ولم تهدد بالهيمنة على شمال شرق آسيا. صحيح أن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا فاعلين مهمين في آسيا في أوائل القرن العشرين، لكنهما متطفلان من قارة بعيدة بكل ما يستتبعه ذلك الدور من مشكلات في إظهار القوة. فضلا عن أنهما كانتا معنيتين باحتواء ألمانيا في معظم تلك الفترة، ولذلك كان معظم انتباههما مركزا على أوروبا على حساب شمال شرق آسيا. في حين كانت اليابان وروسيا مرشحتين لدور الدولة المهيمنة الكامنة في شمال شرق آسيا؛ لأنهما قوتان عظميان تقعان في المنطقة. لكن إحداهما لم تكن مهيئة لهذا الدور.

كانت اليابان تمتلك أقوى جيش في المنطقة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٣٠، جيشا هزم الجيش الروسي هزيمة ساحقة في الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)^{٧٩}. وكان حال الجيش الروسي يزداد سوءا يوما بعد يوم في أثناء الحرب العالمية الأولى، وانهار أخيرا في عام ١٩١٧. وكان الجيش الأحمر الذي تشكل حديثا مجرد ثمر من ورق على مدار العقد التالي. وفي تلك الأثناء ظل الجيش الياباني قوة قتالية متفوقة^{٨٠}. لكن اليابان لم تكن دولة مهيمنة كامنة؛ لأن روسيا كانت أغنى دولة في المنطقة. فكانت روسيا، على سبيل المثال، تسيطر على ٦٪ من القوة الصناعية العالمية في عام ١٩٠٠، فيما لم تكن اليابان تسيطر حتى على ١٪ فقط (راجع الجدول رقم ٦-٢). وبحلول عام ١٩١٠ انكمش نصيب روسيا إلى ٥٪، فيما نما نصيب اليابان إلى ١٪، وظلت كفة روسيا راجحة تماما. وكانت إيطاليا المنافس الاقتصادي الأقرب لليابان في تلك الأعوام. ثم تفوقت اليابان على الاتحاد السوفيتي بفارق طفيف في عام ١٩٢٠، بامتلاك ٢٪ من القوة الصناعية العالمية في مقابل امتلاك الاتحاد السوفيتي ١٪، لكن ذلك نتج في الأساس عن وقوع الأخير فريسة لحرب أهلية دموية. ولذلك كانت روسيا في عام ١٩٣٠ تسيطر على ٦٪ من القوة الصناعية العالمية، في مقابل ٤٪ لليابان. بإيجاز لم تكن اليابان قوية بما يكفي في تلك العقود الأولى من القرن العشرين للسمي إلى الهيمنة في شمال شرق آسيا.

تغطي الفترة الثانية العقد الرابع من القرن العشرين، حين دخلت اليابان في حالة هياج على اليابسة الآسيوية. فاحتلت منشوريا في عام ١٩٣١ وحوّلتها إلى دولة مانشوكو النمية، ودخلت في عام ١٩٣٧ حربا على الصين بهدف غزو شمال الصين ومناطق ساحلية رئيسة فيها. وبدأت اليابان أيضا سلسلة من النزاعات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، بغرض الاستيلاء على أراض تابعة لموسكو. أوضح ذلك أن اليابان كانت عازمة على الهيمنة على آسيا.

لم تحرك الولايات المتحدة قوات إلى آسيا في العقد الرابع من القرن العشرين، فاليابان رغم طموحاتها الكبيرة لم تكن دولة مهيمنة كامنة، وكانت الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة قادرة على احتواء الجيش الياباني. بل إن الاتحاد السوفيتي كان يمتلك ميزة قوة كبيرة على اليابان خلال ذلك العقد، بالدرجة الأولى لأن الاتحاد السوفيتي مر بعملية تصنيع سريعة بعد أن دخلت الخطة الخمسية الأولى حيز التنفيذ في عام ١٩٢٨. فارتفع نصيب الاتحاد السوفيتي من الثروة العالمية من ٦٪ في عام ١٩٣٠ إلى ١٣٪ في عام ١٩٤٠، فيما ارتفع نصيب اليابان من ٤٪ إلى ٦٪ فقط في الفترة نفسها (راجع الجدول رقم ٦-٢). علاوة على أن الجيش الأحمر كان قد تطور إلى قوة قتالية تسم بالكفاءة في العقد الرابع من القرن العشرين. وأخذ يلعب دورا مهما في احتواء اليابان، وأنزل هزائم بالجيش الياباني في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩^(٨١).

كما ساعدت المملكة المتحدة والصين في كبح اليابان في العقد الرابع من القرن العشرين. كانت المملكة المتحدة مبالغة إلى سحب معظم قواتها من آسيا وعقد صفقة مع اليابان في أواخر هذا العقد لتمكين من التركيز على احتواء ألمانيا النازية التي كانت تشكل تهديدا مباشرا وخطيرا للمملكة المتحدة أكبر من اليابان^(٨٢). لكن الولايات المتحدة باتت سياسة تمرير المسؤولية إلى الآخرين أخبرت المملكة المتحدة بأن أي خفض لمستويات قوتها في آسيا غير مقبول وأن المملكة المتحدة يجب أن تظل موجودة في آسيا وتفرض التوازن على اليابان، وإلا فإن الولايات المتحدة قد لا تساعد في التعامل مع التهديد الألماني المتزايد في أوروبا. فبقي البريطانيون في آسيا. ورغم أن الصين لم تكن قوة عظمى، فقد استطاعت أن تورط الجيش الياباني في حرب مكلفة وطويلة لم تتمكن اليابان من حسمها^(٨٣). وهناك تشابه كبير بين تجربة اليابان في الصين بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥ وتجربة الولايات المتحدة في فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٢) والتجربة السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩).

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥، حين أصبحت اليابان فجأة دولة مهيمنة كامنة بسبب الأحداث في أوروبا. فقد أدى انهيار فرنسا في يونيو ١٩٤٠ والغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ إلى تغيير توازن القوة في شمال شرق آسيا. فانتصار ألمانيا السريع والحاسم على فرنسا في أواخر ربيع ١٩٤٠ قلل التأثير الفرنسي على الملوك الياباني في آسيا، إن لم يكن أزاله تماما. فضلا عن أن هزيمة فرنسا وهولندا تركت إمبراطورتيهما في جنوب شرق آسيا عرضة للهجوم الياباني. ومع خروج فرنسا من الحرب، أصبحت المملكة المتحدة تقف وحيدة ضد ألمانيا النازية في الغرب. لكن الجيش البريطاني كان متعثرا بعد دنكيرك، وبدأت القوات الجوية الألمانية تقصف المدن البريطانية في منتصف يوليو ١٩٤٠. وكان على المملكة المتحدة أيضا أن تحارب إيطاليا الفاشية في البحر الأبيض المتوسط وحوله. بإيجاز كان البريطانيون يتعلقون بقشة في أوروبا، ولم يكونوا بالتالي مهيتين لاحتواء اليابان في آسيا.

لم تتحرك الولايات المتحدة، مع ذلك، لإرسال قوات إلى آسيا في عام ١٩٤٠، في المقام الأول؛ لأن (١) اليابان كانت متورطة في حربها مع الصين، (٢) الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن مشاركا في النصف الأوروبي من النزاع عند تلك النقطة كان يشكل قوة توازن هائلة ضد اليابان. لكن ذلك الموقف تغير بشدة حين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١. وعلى مدار الأشهر الستة التالية ألحق الفيرماخت سلسلة هزائم قوية بالجيش الأحمر. وبدا في أواخر صيف ١٩٤١ أن الاتحاد السوفيتي سينهار، كما حدث مع فرنسا قبل عام. وساعتها كانت اليابان ستصبح مهيأة للهيمنة على شمال شرق آسيا؛ لأنها ستكون القوة العظمى الوحيدة الباقية في المنطقة. فالنصف الأوروبي من الحرب العالمية الثانية أوجد فراغ قوة في آسيا، وكانت اليابان جاهزة لملئه.

كان صناع السياسة الأمريكيون قلقين جدا من أن تتحرك اليابان شمالا وتهاجم الاتحاد السوفيتي من المؤخرة وتساعد ألمانيا في القضاء على الاتحاد السوفيتي. حينئذ ستكون ألمانيا الدولة المهيمنة في أوروبا، في حين لا يقف في طريق الهيمنة اليابانية في شمال شرق آسيا غير الصين. وعلى نحو ما تنبأ الواقعية الهجومية، بدأت الولايات المتحدة تحريك قوات عسكرية إلى آسيا في خريف ١٩٤١ للتعامل مع التهديد الياباني^{٨٨}. وبعد وقت قصير هاجمت اليابان الولايات المتحدة في بيرل هاربور، ما أدى إلى تحريك أكبر قوات عسكرية أمريكية عبر المحيط الهادي في تاريخها بهدف سحق اليابان قبل أن تنجز الهيمنة الإقليمية.

تغطي الفترة الرابعة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)، وفيها أبقت الولايات المتحدة على قوات عسكرية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية للسبب نفسه الذي جعلها تقبل إرسال قوات إلى أوروبا، وهو أن الاتحاد السوفيتي التي أحرز انتصارا عسكريا مدويا على جيش كوانتونج الياباني في منشوريا في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية أصبح دولة مهيمنة كامنة في كل من شمال شرق آسيا وأوروبا، فيما لم تكن هناك قوى عظمى إقليمية لاحتوائه^{٨٩}. كانت اليابان في حالة من الدمار، ولم تكن للصين قوة عظمى، فضلا عن وقوعها في براثن حرب أهلية وحشية. ولم تكن المملكة المتحدة وفرنسا في وضع يمكنهما من كبح الاتحاد السوفيتي في أوروبا، ناهيك عن آسيا. ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار غير تولي عبء احتواء الاتحاد السوفيتي في الشرق الأقصى^{٩٠}. وانتهى الحال بالولايات المتحدة إلى خوض حربين دمويتين في آسيا في أثناء الحرب الباردة، في حين لم تطلق طلقة واحدة في أوروبا.

الإستراتيجية البريطانية الكبرى ١٧٩٢-١٩٩٠

تفصل المملكة المتحدة عن القارة الأوروبية مساحة مائية واسعة، وهي في ذلك تشبه الولايات المتحدة، ولها أيضا تاريخ في إرسال قواتها إلى القارة. وكانت المملكة المتحدة هي الأخرى تتبع إستراتيجية فرض التوازن من وراء البحار^{١٨٧}. وفي ذلك ذكر السير آير كرو Eyre Crowe في مذكرته الشهيرة في عام ١٩٠٧ حول السياسة الأمنية البريطانية أنه "قد أصبح في عداد البديهيات التاريخية أن سياسة إنجلترا العالمية تتمحور على صيانة هذا التوازن (الأوروبي) من خلال الإلقاء بثقلها ... في الجانب المعارض للدكتاتورية السياسية لأقوى دولة^{١٨٨}". كما حاولت المملكة المتحدة دائما أن تُحْمَل قوى عظمى أخرى عبء احتواء الدول المهيمنة الكامنة في أوروبا، فيما تبقى هي خارج النزاع لأطول فترة ممكنة. وقد حُصص اللورد بولنجبروك Lord Bolingbroke طريقة التفكير البريطانية حول توقيت التدخل في القارة بإيجاز مفيد في عام ١٧٤٣ حين قال: "ينبغي أن تقلل عدد الاشتباكات على القارة، ولا ندخل أبدا في حرب برية، إلا إذا كان ثقل بريطانيا وحده يستطيع أن يمنع قلب موازين القوة^{١٨٩}". يفسر هذا الالتزام بتعمير المسئولية إلى الآخرين السبب وراء وصف الدول الأوروبية الأخرى للمملكة المتحدة بأنها كانت "أليون الغادر"^{١٩٠} خلال القرون القليلة الماضية.

سنعرض فيما يلي السياسة العسكرية البريطانية نحو القارة من عام ١٧٩٢ حين اندلعت الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية، حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠^{١٩١}. ويمكن تقسيم هذين القرنين إلى ست فترات.

تمتد الفترة الأولى من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥ وتغطي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية جميعها. كانت فرنسا في تلك الفترة أقوى دولة على القارة وكانت

(٢) أليون Albion هو الاسم اليوناني القديم للمملكة المتحدة للمترجم).

مصممة على الهيمنة على أوروبا^{١٩١}. وكانت فرنسا قوة عظمى عدوانية وهائلة، خاصة بعد أن وصل نابليون إلى السلطة في أواخر عام ١٧٩٩. وحين دخلت جيوش نابليون موسكو في خريف عام ١٨١٢، كانت فرنسا تسيطر على معظم قارة أوروبا. وأخيرا أحبطت المحاولة الفرنسية للهيمنة، وكان للجيش البريطاني دور بارز في إسقاط نابليون. نشرت بريطانيا العظمى جيشا صغيرا على القارة في عام ١٧٩٣، لكنها أجبرت على سحب تلك القوات في عام ١٧٩٥، حين اصطفت التحالف ضد فرنسا وانهارت. ووضعت بريطانيا جيشا آخر في هولندا في أغسطس ١٧٩٩، لكنه هُزم أمام الجيش الفرنسي واستسلم له في غضون شهرين. ثم وضعت في عام ١٨٠٨ جيشا في البرتغال وأسبانيا ساعد أخيرا في إنزال هزيمة حاسمة بالقوات الفرنسية الرئيسة في أسبانيا. وذلك الجيش البريطاني نفسه ساعد في توجيه الضربة النهائية لنابليون في وترو (١٨١٥).

تمتد الفترة الثانية من عام ١٨١٦ إلى عام ١٩٠٤ حين تبنت المملكة المتحدة سياسة تعرف عموما باسم "العزلة الرائعة" *splendid isolation*^{١٩٢}، وفيها لم ترسل أية قوات للقارة، رغم حروب القوى العظمى الكثيرة التي اجتاحت القارة. والأهم من ذلك أن المملكة المتحدة لم تتدخل في الحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦) ولا الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) اللتين أنتجتا ألمانيا الموحدة. لم ترسل المملكة المتحدة أية قوات إلى أوروبا في تلك العقود التسعة لوجود توازن قوة تقريبي على القارة^{١٩٣}. ففرنسا التي كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥ أخذت تتراجع قوتها النسبية على مدار القرن التاسع عشر، في حين أن ألمانيا التي ستصبح الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوائل القرن العشرين لم تكن قوية بما يكفي للهيمنة على أوروبا. وفي ظل غياب دولة مهيمنة كامنة، لم يكن للمملكة المتحدة مبرر إستراتيجي جيد لتحريك قوات إلى البابسة الأوروبية.

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٠٥ إلى ١٩٣٠، وسعت المملكة المتحدة خلالها لاحتواء ألمانيا الفيلهلمية التي ظهرت كدولة مهيمنة كامنة في أوائل القرن العشرين^{١٩٨}. فقد كان جليا في عام ١٨٩٠ أن ألمانيا يجيشها الهائل وعدد سكانها الكبير وقاعدتها الصناعية الدينامية ستصبح سريعا أقوى دولة في أوروبا. وبالفعل شكلت فرنسا وروسيا تحالفا في عام ١٨٩٤ لاحتواء التهديد المتزايد الواقع بينهما. وفضلت المملكة المتحدة أن تترك فرنسا وروسيا تعاملان مع ألمانيا. لكن اتضح في عام ١٩٠٥ أنهما لن تتمكنتا من إنجاز المهمة وحدهما وأنهما تحتاجان إلى المساعدة البريطانية. فقد كانت الفروق في القوة بين ألمانيا ومنافسيها القارين تتسع باطراد لصالح ألمانيا، فضلا عن تكبد روسيا هزيمة عسكرية كبرى في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) تركت جيشها في حالة سيئة وغير مهيا للاشتباك مع الجيش الألماني. وأخيرا دفعت ألمانيا أزمة مع فرنسا حول المغرب في مارس ١٩٠٥ بهدف عزل فرنسا عن المملكة المتحدة وروسيا، بما يمكن ألمانيا من الهيمنة على أوروبا.

استجابت المملكة المتحدة لهذه البيئة الإستراتيجية المتهورة بالتحالف مع فرنسا وروسيا بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، حيث شكلوا الحلف الثلاثي. وبذلك أعلنت بريطانيا التزاما نحو القارة للتعامل مع التهديد الألماني. وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤ أرسلت المملكة المتحدة حملة عسكرية فورا إلى القارة لمساعدة الجيش الفرنسي في إحباط خطة شليفين. ومع تقدم الحرب أخذ حجم الحملة العسكرية البريطانية يزداد حتى أصبحت أقوى جيش بين الحلفاء في صيف ١٩١٧. وبعدها لعبت الدور الرئيس في هزيمة الجيش الألماني في عام ١٩١٨^{١٩٩}. وخرج معظم الجيش البريطاني من القارة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، فيما بقيت قوة احتلال صغيرة في ألمانيا حتى عام ١٩٣٠^{٢٠٠}.

تمتد الفترة الرابعة من عام ١٩٣٠ إلى صيف عام ١٩٣٩ وتغطي الأعوام التي اتبعت المملكة المتحدة فيها سياسة أوروبية عرفت عموماً باسم "المسئولية المحدودة". فلم ترسل قوات إلى القارة في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين؛ لأن أوروبا كان يحكمها السلام نسبياً وساد توازن قوة تقريبي في المنطقة. وحتى بعد أن وصل هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣ وشرع في إعادة تسليح ألمانيا، لم تتحرك المملكة المتحدة لإرسال قوات برية للحرب على القارة. وقررت بدلاً من ذلك، وبعد نقاش مطول، في ديسمبر ١٩٣٧ أن تترك لفرنسا مسئولية احتواء ألمانيا. وأخيراً أدرك صناع السياسة البريطانيون أن فرنسا وحدها لم تكن تمتلك القوة العسكرية لردع هتلر وأنه في حال اندلاع الحرب ستضطر المملكة المتحدة لأن ترسل قوات لمحاربة ألمانيا النازية، كما فعلت مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية.

وأخيراً، قبلت المملكة المتحدة أن ترسل قوات إلى القارة في اليوم الأخير من شهر مارس ١٩٣٩، وكان ذلك مؤشراً على بداية الفترة الخامسة، وفيها ألزمت المملكة المتحدة نفسها بأن تتحالف مع فرنسا ضد ألمانيا إذا هاجم الفيرماخت بولندا. وبعد أسبوع أعطت المملكة العهد نفسه لليونان ورومانيا. وحين اندلعت الحرب العالمية الثانية بعد خمسة أشهر، أرسلت القوات البريطانية قوراً إلى فرنسا، كما حدث في الحرب العالمية الأولى. ورغم أن الجيش البريطاني طُرد من القارة في دنكيرك في يونيو ١٩٤٠، فقد عاد في سبتمبر ١٩٤٣ حين نزل مع الجيش الأمريكي في إيطاليا. كما نزلت القوات البريطانية أيضاً في نورماندي في يونيو ١٩٤٤ وشقت طريقها في النهاية إلى ألمانيا. وانتهت هذه الفترة باستسلام ألمانيا في أوائل مايو ١٩٤٥.

تمتد الفترة الأخيرة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٠ وتغطي الحرب الباردة^{١٧}. خططت بريطانيا بنهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة قواتها العسكرية إلى الوطن بعد

احتلال قصير لألمانيا. لكن ظهور التهديد السوفيتي ، وهو الدولة المهيمنة الكامنة الرابعة التي تواجه أوروبا في مائة وخمسين عاما ، أجبر المملكة المتحدة على قبول البقاء في القارة في ١٩٤٨ ، وبقيت القوات البريطانية مع القوات الأمريكية على الجبهة الوسطى طوال سنوات الحرب الباردة.

خاتمة

خلاصة القول إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تصرفنا في أوروبا دائما كفرضي توازن من وراء البحار. فلم نحاول أي من هاتين القوتين العظميين الجزيريتين أبدا أن تسيطر على أوروبا. ومن الواضح أيضا أن الأفعال الأمريكية في شمال شرق آسيا تندرج تحت النمط عينه. يتفق هذا السلوك وكذلك السعي الأمريكي للهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

يشير هذا الفصل قضيتين تستحقان وقفة تأملية. أولا ، قد يبدو أن غزو اليابان الجزيرية لمساحات واسعة من قارة آسيا في النصف الأول من القرن العشرين يتناقض مع ادعائي بأن القوة المانعة للمياه جعلت من شبه المستحيل على المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين أن تحتل أراضي في القارة الأوروبية. فإذا كانت اليابان قادرة على إظهار القوة عبر البحار التي تفصلها عن القارة الآسيوية ، فلماذا لم تتمكن المملكة المتحدة والولايات المتحدة من فعل الشيء نفسه في أوروبا؟

والإجابة هي أن القارتين الآسيوية والأوروبية كانتا تضمّان أهدافا مختلفة في الفترات التي ناقشناها. فكانت القارة الأوروبية تضم قوى عظمى هائلة خلال القرنين الماضيين ، وتلك الدول كانت تمتلك كلا من الدافع والموارد اللازمة لمنع المملكة المتحدة والولايات المتحدة من الهيمنة على منطقتهما. في حين كان الموقف الذي واجه اليابان في

آسيا بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٤٥ مختلفا تماما ، حيث كانت روسيا القوة العظمى الوحيدة الواقعة في قارة آسيا ، لكنها كانت عادة أكثر اهتماما بالأحداث في أوروبا منها في آسيا. علاوة على أنها كانت قوة عظمى ضعيفة عسكريا على مدار معظم تلك الفترة. وكان جيران روسيا المباشرون دولا ضعيفة مثل كوريا والصين ، كانت هي نفسها أهدافا ثير العدوان الياباني. بإيجاز كانت القارة الآسيوية مفتوحة للاختراق من الخارج ، ولهذا السبب أقامت القوى العظمى الأوروبية إمبراطوريات هناك. وفي المقابل كانت القارة الأوروبية قلعة عملاقة مغلقة في وجه الغزو من جانب القوى العظمى البعيدة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ثانيا ، دفعتُ في موضع سابق بأن القوى العظمى لا تتعهد جديا بالحفاظ على السلام ، بل تحاول أن تزيد نصيبها من القوة العالمية. وفيما يتعلق بتلك النقطة لا بد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة في أية لحظة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٩٠ لإرسال قوات لأغراض حفظ السلام في أوروبا. فلم ترسل قوات أمريكية عبر الأطلنطي للمساعدة في منع الحرب العالمية الأولى أو لإيقاف القتال بعد أن اندلعت الحرب. ولم ترسل الولايات المتحدة قوات لردع ألمانيا النازية أو لإيقاف القتال بعد أن هوجمت هولندا في سبتمبر ١٩٣٩. وفي الحالتين دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وساعدت في تحقيق الانتصار ونشر السلام في أوروبا. لكن الولايات المتحدة لم تحارب من أجل السلام في أي من الحربين العالميتين ، بل حاربت لمنع خصم خطر من إنجاز الهيمنة الإقليمية. وكان السلام ناتجا ثانويا لا بأس به لتلك المساعي. وتنطبق تلك النقطة ذاتها على الحرب الباردة ، حيث بقيت القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا لاحتواء الاتحاد السوفيتي ، وليس للحفاظ على السلام. وما السلام الطويل الذي تلا ذلك إلا نتيجة مفرحة لسياسة ردع ناجحة.

لنا قصة مماثلة في شمال شرق آسيا. فلم تتدخل الولايات المتحدة بالقوة في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، ولم ترسل قوات إلى شمال شرق آسيا في القرن العشرين حين هاجمت اليابان قارة آسيا وغزت منشوريا وبييرة من الصين في سلسلة من الحملات العسكرية الوحشية. ولم تتحرك الولايات المتحدة عسكرياً في آسيا إلا في صيف ١٩٤١، ليس لأن القادة الأمريكيين لم يحققوا السلام في المنطقة، بل لأنهم خافوا من أن تتحد اليابان مع ألمانيا لحققا هزيمة ساحقة بالجيش الأحمر، ما يجعل من ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا. دولة مهيمنة في شمال شرق آسيا. وقد خاضت الولايات المتحدة حرباً في أقصى بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥ للحيلولة دون تلك النتيجة. وكما هي الحال الآن، وضعت القوات الأمريكية في شمال شرق آسيا في أثناء الحرب الباردة لمنع سوفيتي من السيطرة على المنطقة، وليس للحفاظ على السلام.

أكدت أن فارضو التوازن من وراء البحار، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة حين يواجهون دولة مهيمنة كامنة في أوروبا أو شمال شرق آسيا يفضلون تولى إلى القوى العظمى الأخرى بدلا من مواجهة التهديد بأنفسهم. على أن يترك المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن شائع بالطبع بين كل القوى وليس فارضو التوازن من وراء البحار وحدهم. سيبعث الفصل الثامن الدول بين هاتين الإستراتيجيتين.

فرض التوازن في مقابل تمرير المسؤولية إلى الآخرين Balancing versus Buck-Passing

دفعْتُ في الفصل الخامس بأن فرض التوازن وتمرير المسؤولية إلى الآخرين هما الإستراتيجيتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما الدول للدفاع عن توازن القوة ضد المعتدين، وأن الدول المهددة تشعر باندفاع قوي إلى تمرير المسؤولية إلى الآخرين. ويُفضل تمرير المسؤولية إلى الآخرين على فرض التوازن؛ لأن من ينجح في تمرير المسؤولية إلى الآخرين لا يضطر إلى حرب المعتدي إذا فشل الردع. بل إن الدولة التي تنجح في ذلك تكتسب قوة إذا تورطت الدولة التي مرتت إليها المسؤولية والدولة المعتدية في حرب طويلة ومكلفة. ورغم هذه السمة الهجومية لتمرير المسؤولية إلى الآخرين، يظل هناك دائما احتمال لأن يربح المعتدي انتصارا سريعا وحاسما ويغير توازن القوة لصالحه وضد الدولة التي مرتت المسؤولية إلى غيرها.

لقد حددتُ لهذا الفصل أهدافا ثلاثة. أولا، أن أفسر متى تلجأ الدول المهددة إلى فرض التوازن ومتى تلجأ إلى تمرير المسؤولية إلى الآخرين. وذلك الاختيار يكون بالدرجة الأولى دالة لبنية النظام الدولي. فالقوة العظمى المهددة التي تعيش في نظام ثنائي القطبية ينبغي عليها أن تفرض التوازن على منافسها، وذلك لعدم وجود قوة

عظمى أخرى تمرر إليها المسؤولية. أما في النظم متعددة الأقطاب فتستطيع الدولة المهددة أن تمرر المسؤولية إلى غيرها، بل إن ذلك هو ما يحدث غالباً. ويتوقف القدر الذي يحدث من تمرير المسؤولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى على حجم التهديد والجغرافيا، إذ يتشر تمرير المسؤولية إلى الآخرين عادة في النظم متعددة الأقطاب حين لا تكون هناك دولة مهيمنة كامنة، وحين لا تشترك الدولة المهددة في حدود مع المعتدي. لكن حتى عندما يلوح تهديد في الأفق، يبحث الخصوم المهددون عن فرص لتمرير المسؤولية إلى الآخرين. وكقاعدة عامة أقول إنه كلما زادت القوة النسبية التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة الكامنة زاد احتمال أن تتخلى الدول المهددة في النظام عن تمرير المسؤولية إلى الآخرين وأن تشكل تحالفاً لفرض التوازن على الدولة المهيمنة الكامنة.

ثانياً، سأفحص الحالات الخمس الأكثر حدة للتنافس الأمني في أوروبا خلال القرنين الماضيين لاختبار ادعاءاتي حول احتمال لجوء الدول المهددة إلى تمرير المسؤولية إلى غيرها. وسأبحث تحديداً كيف تجاوزت القوى العظمى مع الدول المهيمنة الكامنة الأربع في التاريخ الأوروبي الحديث: فرنسا الثورية والناپليونية (١٧٨٩-١٨١٥) وألمانيا الفيلهللمية (١٨٩٠-١٩١٤) وألمانيا النازية (١٩٣٣-١٩٤١) والاتحاد السوفيتي (١٩٤٥-١٩٩٠)^{١١}. وسأبحث أيضاً كيف تجاوزت القوى العظمى الأوروبية مع جهود أوتو فون بسمارك لتوحيد ألمانيا بمحد السيف بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٧٠. لكن بروسيا البسماركية على أية حال لم تكن دولة مهيمنة كامنة. وقد كان النظام متعدد الأقطاب في هذه الحالات كلها، ما عدا التنافس ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أن تلك الحالات من التنافس الأمني أدت جميعها إلى حروب قوى عظمى، باستثناء النزاع بين القوتين العظميين.

تتفق الأدلة المستمدة من هذه الحالات الخمس مع نظريتي حول اختيار الدول بين تمرير المسؤولية إلى الآخرين وفرض التوازن على المعتدين. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يكن أمامها اختيار آخر غير فرض التوازن على الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة؛ لأن النظام كان ثنائي القطبية. وليس غريباً - إذن - أن يأتي فرض التوازن في هذه الحالة دون تأخير وأكفاً منه في الحالات متعددة الأقطاب. فثمة اختلاف كبير بين الحالات الأربع متعددة الأقطاب التي فُضِّل فيها تمرير المسؤولية إلى الآخرين. فكان تمرير المسؤولية إلى الآخرين أكثر وضوحاً مع بروسيا البسماركية، وذلك ليس مفاجئاً لنا؛ لأن بروسيا هي المعتدي الوحيد بين القوى العظمى الواردة الذي لم يكن دولة مهيمنة كامنة. فيما كان تمرير المسؤولية إلى الآخرين أقل وضوحاً مع ألمانيا الفيلهلمية التي تشكل ضدها تحالف لفرض التوازن قبل حوالي سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما حدث قدر كبير من تمرير المسؤولية إلى الآخرين ضد فرنسا الثورية وألمانيا النازية في الأعوام التي سبقت دخولهما الحرب في عام ١٧٩٢ وعام ١٩٣٩ على التوالي، وحتى بعد أن دخلتا الحرب. ويمكن إرجاع الفرق بين هذه الحالات في الأساس إلى توزيع القوة والجغرافيا اللذين سهلا تمرير المسؤولية إلى الآخرين ضد نابليون وأدولف هتلر، وليس ضد القيصر فيلهلم.

ثالثاً، سأحاول أن أعطي أمثلة لادعائي بأن الدول المهددة تميل لتمرير المسؤولية إلى الآخرين أكثر منها إلى فرض التوازن على المعتدين. صحيح أن المناقشة الواردة في الفصل السابع حول بحث المملكة المتحدة والولايات المتحدة الدائم عن تمرير المسؤولية إلى الآخرين عند مجابهة دولة مهيمنة كامنة في أوروبا (أو شمال شرق آسيا) تقدم أدلة وافية على هذا الميل لدى الدول. لكنني أعالج تلك القضية بطريقة مباشرة في هذا الفصل بالتركيز على خمس دول أوروبية عدوانية وطرق تعامل الخصوم معها.

سيعرض القسم التالي تفسيري للمواقف التي تختار فيها الدول تمرير المسؤولية إلى الآخرين. وبعدها سأناقش الحالات الخمس بالترتيب الزمني، بدءاً من فرنسا الثورية والناپليونية وانتهاء بالحرب الباردة. وفي القسم الأخير سأجري مقابلة ومقارنة بين النتائج التي توصلتُ إليها من الحالات المختلفة.

مضى تلجأ الدول إلى تمرير المسؤولية إلى الآخرين؟

حين يلوح معتد في الأفق، تتولى دولة واحدة على الأقل المسؤولية المباشرة عن كبجه. معنى ذلك أن فرض التوازن يحدث كثيراً، لكنه لا ينجح دائماً. تنفق هذه النقطة مع منطق تمرير المسؤولية إلى الآخرين الذي يتعلق أساساً بالدولة التي تمارس فرض التوازن، وليس بممارسة فرض التوازن نفسه. فالدولة التي تمرر المسؤولية إلى الآخرين تريد دولة أخرى تتحمل عنها هذا العبء الثقيل وحسب، لكنها تريد قطعاً احتواء التهديد. وفي المقابل لا يحدث تمرير المسؤولية إلى الآخرين دائماً حين يهدد المعتدي بزعزعة توازن القوة. فتمرير المسؤولية إلى الآخرين قد يكون الإستراتيجية المفضلة من جانب القوى العظمى المهتدة، لكنه لا يكون دائماً خياراً فعالاً. وتتمثل مهمتي هنا في تحديد متى يكون تمرير المسؤولية إلى الآخرين خياراً إستراتيجياً جيداً.

تعتمد فرص تمرير المسؤولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى على بنية النظام. فالمهم هنا هو توزيع القوة بين الدول الكبرى والجغرافيا^{١٣}. وعادة ما تكون القوة موزعة بين القوى العظمى بطرق ثلاث^{١٤}. هناك -أولاً- النظم ثنائية القطبية التي تهيمن عليها قوتان عظيمتان تمتلكان قوة عسكرية متكافئة تقريباً. وهناك -ثانياً- النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة التي تضم ثلاث قوى عظمى أو أكثر، إحداها دولة مهيمنة كاملة. وهناك -أخيراً- النظم متعددة الأقطاب المتوازنة التي لا توجد فيها دولة مهيمنة

طموحة ، بل تكون القوة مقسمة بالتساوي بين القوى العظمى أو على الأقل بين أقوى دولتين في النظام.

لا يحدث تمرير المسؤولية إلى الآخرين بين القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية لعدم وجود طرف ثالث تُمرّر المسؤولية إليه. ولذلك لا يكون أمام القوة العظمى المهتدة اختيار غير فرض التوازن على القوة العظمى المعادية. وليس من الممكن أيضا تشكيل تحالفات فرض توازن مع قوى عظمى أخرى في العالم الذي توجد فيه قوتان عظيمتان فقط. وبدلا من ذلك يكون على القوة المهتدة أن تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الخاصة وربما التحالفات مع دول أصغر لاحتواء المعتدي. ونظرا لأن تمرير المسؤولية إلى الآخرين وتحالفات فرض التوازن من القوى العظمى الأخرى غير ممكنة في النظم ثنائية القطبية ، فلا بد أن نتوقع أن يكون فرض التوازن في هذا النوع من النظم سريعا وكفوا. وفي المقابل ، يكون تمرير المسؤولية إلى الآخرين ممكنا دائما في النظم متعددة الأقطاب لوجود دولة واحدة على الأقل في النظام يمكن تمرير المسؤولية إليها. ويرجع أن يحدث تمرير المسؤولية إلى الآخرين بكثرة في النظم متعددة الأقطاب المتوازنة ، بالدرجة الأولى لعدم وجود معتد قوي بما يكفي لهزيمة كل القوى العظمى الأخرى والهيمنة على النظام ككل. معنى ذلك أن القوى العظمى لا يحتمل أن تكون جميعها واقعة تحت تهديد مباشر من المعتدي في النظم المتوازنة ، وأن أولئك الذين لا يكونون معرضين لخطر وشيك سيختارون بالتأكيد تمرير المسؤولية إلى الآخرين. ومن المحتمل أن تحاول الدول المهتدة بطريقة مباشرة أن تجعل دولة أخرى مهتدة تتعامل مع المشكلة لكي تبقى هي سالمة ، فيما تقوم الدولة التي تلقت المسؤولية بالدفاع عن توازن القوة. بإيجاز ، يكون من غير المحتمل أن تتشكل تحالفات فرض التوازن على المعتدي حين تكون القوة موزعة بالتساوي بين الدول الكبرى في النظام متعدد الأقطاب.

وفي المقابل يحدث تمرير المسؤولية إلى الآخرين بدرجة أقل في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة ؛ لأن الدول المهددة يكون عندها دافع قوي للعمل معا لمنع الدولة المهيمنة الكامنة من الهيمنة على منطقتها. فالدولة المهيمنة الكامنة- أي القوة العظمى التي تمتلك بوضوح قوة كامنة أكبر وجيشا أقوى من كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها- تمتلك الموارد اللازمة لتعديل توازن القوة لصالحها، ولذلك تشكل تهديدا مباشرا لكل الدول في النظام. وفي ذلك يدفع المورخ الألماني لودويج دير Ludwig Dehio بأن الدول "تسارع للوقوف معا في حالة واحدة فقط، وهي حين يحاول عضو من دائرتها الخاصة أن يحقق الهيمنة". ويشير باري بوزين إلى أن "تلك الدول المعروفة عنها أنها كانت الأقرب في التاريخ إلى مكانة الدولة المهيمنة كانت تستحث من جيرانها سلوك فرض التوازن الأشد".

لكن تمرير المسؤولية إلى الآخرين يحدث كثيرا في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة، حيث تتردد الدول المهددة في تشكيل تحالفات لفرض التوازن على دولة مهيمنة كامنة ؛ لأن تكاليف احتوائها يحتمل أن تكون باهظة، وإذا أمكن تحميل تلك التكاليف لدولة أخرى، فلن تتردد الدولة المهددة في فعل ذلك. وكلما زادت قوة الدولة المهيمنة نسبة إلى خصومها، قل احتمال أن يتمكن ضحاياها المحتملون من تمرير المسؤولية فيما بينهم وزاد احتمال أن يضطروا لتشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. فعند نقطة ما ستكون الجهود الجماعية من كل القوى العظمى المهددة مطلوبة لاحتواء الدولة القوية جدا. ولا يكون لتمرير المسؤولية معنى في هذا الظرف ؛ لأن من تمرر إليهم المسؤولية يحتمل أن يعجزوا عن كبح الدولة المهيمنة الكامنة بدون مساعدة.

وإذا كان توزيع القوة يبنينا بمقدار تمرير المسؤولية الذي يمكن أن يحدث بين القوى العظمى، فإن الجغرافيا تساعد في تحديد الدول التي تمرر المسؤولية وتلك التي تمرر إليها

المسئولية في النظم متعددة الأقطاب. والمسألة الحاسمة فيما يتعلق بالجغرافيا هي ما إذا كانت الدولة المهددة لها حدود مشتركة مع المعتدي أم كان هناك حاجز -سواء أراضي دولة أخرى أو مساحة مائية واسعة- يفصل أولئك المتنافسين. وهنا تشجع الحدود المشتركة فرض التوازن، في حين تشجع الموانع تمرير المسؤولية إلى الآخرين.

تسهّل الحدود المشتركة فرض التوازن بطريقتين. أولاً، توفر للدول المهددة وصولاً مباشراً وسهلاً نسبياً إلى أراضي المعتدي، ما يعني أن تكون الدول المهددة في وضع يمكنها من ممارسة الضغط العسكري على الخصم الخطر. وإذا كانت كل القوى العظمى المهددة تشارك في حدود مع خصمها المشترك، فيمكنها في هذه الحالة أن تثير شبح الحرب متعددة الجبهات التي تكون غالباً أنجح طريقة لردع المعتدي القوي^(١٠). أما إذا كانت الدولة المهددة يفصلها عن خصمها مياه أو منطقة حاجزة، فسوف يكون من الصعب على الدولة المعرضة للخطر أن تستخدم جيشها لممارسة الضغط على الدولة المعتدية. فإذا كانت لمة قوة صغرى تقع بين الدولة المعتدية والدولة المهددة، على سبيل المثال، فإنها تكون في الغالب غير مستعدة لدعوة القوة العظمى المهددة إلى أراضيها، ما يضطر الدولة المهددة إلى غزو تلك القوة الصغرى للوصول إلى المعتدي. علاوة على أن إظهار القوة عبر المياه مهمة صعبة كما ورد في الفصل الرابع.

ثانياً، يرجح أن تشعر القوى العظمى التي تشارك في حدود مع المعتدي بأنها عرضة للهجوم، ولذلك يرجح أن تقوم بنفسها بفرض التوازن على خصمها الخطر، حيث لا تكون في وضع يمكنها من تمرير المسؤولية إلى الآخرين، رغم أن إغراء تجريب تلك الإستراتيجية لا يغيب أبداً. وفي المقابل يرجح أن يكون شعور الدولة المهددة التي تفصلها موانع عن المعتدي بخطر الاجتياح أقل، ولذلك تكون أميل إلى تمرير المسؤولية إلى دولة أخرى مهددة لها حدود مشتركة مع الدولة المعتدية. وعلى ذلك فإن الدولة

المجاورة للمعتدي هي التي تتحمل المسؤولية عادة من بين الدول المهددة، في حين تكون الدول الأبعد جغرافيا عن المعتدي أبعد عن المسؤولية أيضا. مودى ذلك أن القول بالمأثور بأن الجغرافيا قدر محتوم قول لا يخلو من الصحة.

يمكن القول بإيجاز بأن تمرير المسؤولية إلى الآخرين بين القوى العظمى يكون مستحيلا في النظم ثنائية القطبية، فيما يكون ممكنا، بل شائعا في النظم متعددة الأقطاب. ولا يحدث تمرير المسؤولية إلى الآخرين في النظم متعددة الأقطاب حينما تكون هناك دولة مهيمنة قوية جدا وحينما لا توجد موانع بين المعتدي والقوى العظمى المهددة. وفي حال غياب الدولة المهيمنة القوية والحدود المشتركة يكون تمرير المسؤولية إلى الآخرين مرجحا في النظم متعددة الأقطاب.

سنبحث فيما يلي قدرة هذه النظرية على تفسير السجل التاريخي، وسوف نركز أولا على تعامل القوى العظمى الأوروبية مع السلوك العدواني لفرنسا الثورية والناپليونية قبل حوالي قرنين.

فرنسا الثورية والناپليونية (١٧٨٩-١٨١٥)

خلفية

كانت القوى العظمى الأوروبية في حالة حرب دائمة تقريبا من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٨١٥. وفي القلب من ذلك القدر كانت توجد فرنسا القوية والعدوانية جدا التي خاضت حروبا ضد مجموعات مختلفة من القوى العظمى الإقليمية الأخرى، وهي النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا وروسيا. وصلت فرنسا المصممة على أن تصبح الدولة المهيمنة في أوروبا أوج توسعها في منتصف شهر سبتمبر ١٨١٢، حين دخلت جيوش نابليون موسكو. كانت فرنسا عند تلك النقطة تسيطر على كل قارة أوروبا تقريبا من المحيط الأطلنطي إلى موسكو ومن بحر البلطيق إلى البحر الأبيض المتوسط.

وبعدما بأقل من عامين كانت فرنسا قوة عظمى مهزومة ونُفي نابليون إلى جزيرة إلبا .Elba

لم يحدث فرض التوازن على فرنسا فيما بين قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ واندلاع حرب القوى العظمى في عام ١٧٩٢. صحيح أن النمسا وبروسيا حاربتا فرنسا الثورية في عام ١٧٩٢، لكن ذلك كان بفرض استغلالها وليس احتوائها. وسرعان ما كوّنت فرنسا جيشاً قوياً وأصبحت دولة مهيمنة كامة في أواخر عام ١٧٩٣. فيما لم تتكفل القوى العظمى الأربعة المنافسة لفرنسا في تحالف لفرض التوازن وإلحاق هزيمة حاسمة بفرنسا إلا في عام ١٨١٣، أي بعد أكثر من عشرين عاماً من اندلاع الحروب. وعلى مدار هذين العقدين حدث قدر كبير من تمرير المسؤولية إلى الآخرين وقدر غير فعال من فرض التوازن بين أعداء فرنسا. ومن ذلك أنه تشكلت خمسة تحالفات منفصلة لفرض التوازن على فرنسا بين عامي ١٧٩٣ و ١٨٠٩، لكن أحداً منها لم يضم كل خصوم فرنسا وانهارت جميعها بعد الأداء السيئ على ساحات المعارك. ومرت فترات طويلة كانت بريطانيا فيها تحارب فرنسا وحدها.

يمكن تفسير سلوك خصوم فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و ١٨١٥ بتوزيع القوة والجغرافيا. فلم يحدث فرض توازن على فرنسا قبل عام ١٧٩٣ لأنها لم تكن دولة مهيمنة كامة. ورغم أن فرنسا أصبحت تشكل تهديداً باليمنة على أوروبا في أواخر عام ١٧٩٣، فقد حدث قدر كبير من تمرير المسؤولية بين النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا على مدى الأعوام الاثني عشر التالية، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا كانت قوية لكن ليس إلى الدرجة التي تتطلب مشاركة خصومها الأربعة جميعهم لمنعها من اجتياح القارة. لكن بحلول عام ١٨٠٥ كان الجيش الفرنسي قد أصبح قوة قتالية هائلة بقيادة نابليون للدرجة أنه لم يعد هناك بد من الجهود الجماعية لكل القوى

العظمى الأوروبية الأخرى لاحتوائها. ومع ذلك فإن تلك القوى لم تحتوها إلا في عام ١٨١٣، وذلك جزئياً بسبب سيادة دافع تمرير المسؤولية إلى الآخرين، وبالدرجة الأولى بسبب فرض التوازن غير الفعال. فقد تمكن نابليون سريعاً من إخراج النمسا من توازن القوة في عام ١٨٠٥، ثم فعل الشيء نفسه مع بروسيا في عام ١٨٠٦، ما جعل من المستحيل على خصومه أن يشكلوا تحالفاً موحداً لفرض التوازن. لكن ذلك الموقف تغير في أواخر عام ١٨١٢، حين تكبدت فرنسا هزيمة هائلة في روسيا. ومع الضعف المؤقت لفرنسا تمكنت النمسا والمملكة المتحدة وبروسيا وروسيا من التكاتف معاً في عام ١٨١٣ ووضع حد لسمي فرنسا للهيمنة.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

من الطرق الجيدة لتحليل سلوك القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥ أن نبدأ بوصف موجز للأهداف المختلفة للعدوان الفرنسي، ثم نبحث بعدها المضاعلات بين فرنسا وخصومها في أربع فترات متميزة: ١٧٨٩-١٧٩١ و١٧٩٢-١٨٠٤ و١٨٠٥-١٨١٢ و١٨١٣-١٨١٥.^{٣٧}

لقد أرادت فرنسا أن تحتل كل أراضي أوروبا، بدءاً من الغرب في اتجاه الشرق. وكانت أهدافها الرئيسة في أوروبا الغربية هي بلجيكا التي كانت خاضعة للنمسا في عام ١٧٩٢، والجمهورية الهولندية، والكيانات السياسية الألمانية الكثيرة المقابلة لحدود فرنسا الشرقية مثل بافاريا وهانوفر وساكسوني التي سأسير إليها طوال هذا الفصل باسم "ألمانيا الثالثة"^{٣٨}، وسويسرا، وشبه الجزيرة الإيطالية خاصة جزءها الشمالي، والبرتغال وأسبانيا على شبه الجزيرة الأيبيرية، وبريطانيا العظمى. وقد احتلت فرنسا كل تلك المناطق عند نقطة أو أخرى في الصراع، ما عدا بريطانيا التي خطط نابليون لغزوها، لكنه لم يفعل. وكانت أهداف فرنسا الرئيسة في أوروبا الوسطى هي النمسا،

وسيا، وبولندا التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للنمسا وبروسيا وروسيا. وكان لها الكبير الوحيد في أوروبا الشرقية هو روسيا (انظر الخريطة ٨-١).



الخريطة (٨-١)

لم تكن الثورة الفرنسية التي اندلعت في صيف ١٧٨٩ السبب في دفع فرنسا للحرب بغرض نشر أيديولوجيتها. ولم تكن السبب أيضا في دفع القوى العظمى الأوروبية الأخرى لحرب فرنسا بغرض سحق الثورة وإعادة الحكم الملكي. فقد ساد السلام بين القوى العظمى حتى ربيع ١٧٩٢، حين أثارت النمسا وبروسيا حربا مع فرنسا. كان هذا النزاع مدفوعا بالدرجة الأولى باعتبارات توازن القوة، رغم أنه لم يكن حالة دولتين مهددتين تفرضان التوازن على فرنسا القوية^{١٨}. بل على النقيض من ذلك تحالفت النمسا وبروسيا لمهاجمة فرنسا الضعيفة لزيادة قوتيهما على حسابها. فيما فضلت بريطانيا أن تكون على الحياد وتراقب ما يحدث، وقامت روسيا بتشجيع النمسا وبروسيا لمحاربة فرنسا لكي تتمكن من تحقيق مكاسب في بولندا على حسابهم.

كان أداء الجيش الفرنسي سيئا في الأشهر الأولى من الحرب، ما دفع إلى إعادة تنظيمه وتوسيعه في صيف ١٧٩٢. وبعدها ربحت فرنسا انتصارا مذهلا على البروسيين الغزاة في فالمي Valmy في العشرين من سبتمبر ١٧٩٢. وسرعان ما تحولت فرنسا إلى الهجوم وظلت معتديا عنيدا وقويا حتى هزيمة نابليون النهائية في وترلو في يونيو ١٨١٥.

لم تحاول فرنسا في الفترة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٠٤ أن تغزو كل أوروبا، بل أن تحقق الهيمنة في أوروبا الغربية وحسب. وقد نجحت في ذلك فعلا، حيث سيطرت بطريقة مباشرة على بلجيكا وأجزاء كبيرة من إيطاليا وجزء من ألمانيا الثالثة، وهيمنت على الجمهورية الهولندية وسويسرا. فيما ظلت البرتغال وأسبانيا وبريطانيا خارج السيطرة الفرنسية. لم تحقق فرنسا هذه المكاسب في أوروبا الغربية سريعا وسهولة. فقد ربحت السيطرة على بلجيكا بهزيمة النمساويين في معركة جيمابيس Jemappes في السادس من نوفمبر ١٧٩٢، لكن النمساويين استعادوها بهزيمة فرنسا في معركة

نيرويندين Neerwinden في السادس عشر من مارس ١٧٩٣، ثم استعادتها فرنسا ثانية في معركة فلوروز Fleurus في السادس والعشرين من يونيو ١٧٩٤.

وحدثت قصة مماثلة في إيطاليا، حيث قاد نابليون الجيوش الفرنسية بين مارس ١٧٩٦ وأبريل ١٧٩٧ للانتصار على النمساويين في شمال إيطاليا. وبعدها ضمت فرنسا أراضي لها في إيطاليا وزادت نفوذها السياسي فيها بمعاهدة كامبو فورميو Campo Formio (في الثامن عشر من أكتوبر ١٧٩٧) التي أنهت القتال بين النمسا وفرنسا. لكنهما عادا للحرب في الثالث عشر من مارس ١٧٩٩ وبحلول خريف ذلك العام كانت كل القوات الفرنسية قد طُردت فعليا من إيطاليا. ثم عاد نابليون إلى إيطاليا في ربيع عام ١٨٠٠ وهزم النمساويين في سلسلة من المعارك واستعاد السيطرة على معظم إيطاليا بمعاهدة لونفيل Luneville (في الثامن من فبراير ١٨٠١) التي أنهت تلك الجولة من القتال.

قلصت فرنسا طموحاتها الإقليمية بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤ ولم تحاول جدليا أن تغزو أيا من منافسيها من القوى العظمى. صحيح أن فرنسا شنت حملات عسكرية ناجحة على النمسا وبريطانيا وروسيا وروسيا، لكنها لم تهدد جدليا بإخراج أي منهم من توازن القوة. بل إن حروب فرنسا قبل عام ١٨٠٥ كانت محدودة النطاق وتشبه كثيرا "الحروب المحدودة" المقبولة التي ميزت القرن السابق والتي نادرا ما كانت تنتج انتصارات حاسمة تؤدي إلى غزو قوة عظمى لأخرى^{١١}.

شكل خصوم فرنسا تحالفين لفرض التوازن بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، ومع ذلك فقد حدث قدر كبير من تمرير المسؤولية بين تلك الدول المهددة. دخل التحالف الأول حيز التنفيذ في الأول من فبراير ١٧٩٣ حين انضمت بريطانيا إلى النمسا وروسيا لكبح التوسع الفرنسي في بلجيكا وهولندا^{١٢}. لكن روسيا لم تنضم إلى الحرب على

فرنسا، وفضلت بدلا من ذلك اتباع إستراتيجية الاستنزاف، بأن تنهك النمسا وبروسيا نفسيهما في حرب فرنسا^{١١}. وبالفعل أنهكت بروسيا من الحرب وخرجت من التحالف في الخامس من أبريل ١٧٩٥، في محاولة منها لتحرير المسؤولية إلى النمسا وبريطانيا. وبالفعل وقعت المسؤولية على النمسا، لأن جيش بريطانيا الصغير لم يكن يستطيع أن يناقش الجيش الفرنسي جديا على القارة، في حين كان الجيش النمساوي يمتلك ميزة قتالية على ذلك المعتدي القوي. ولم تصب النمسا لمجاحا في معاركها اللاحقة مع فرنسا، وخرجت من الحرب مؤقتا في خريف ١٧٩٧ تاركة بريطانيا تحارب فرنسا وحدها.

دخل التحالف الثاني لفرض التوازن حيز التنفيذ في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٧٩٨ وضم النمسا وبريطانيا وروسيا، فيما فضلت بروسيا أن تواصل تحرير المسؤولية إلى الآخرين. ربح التحالف بعض المعارك ضد فرنسا بين مارس وأغسطس ١٧٩٩، لكن فرنسا استطاعت أن تقلب المد وتربح انتصارات رائعة على التحالف في سبتمبر وأكتوبر ١٧٩٩. فخرجت روسيا من التحالف في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٧٩٩ تاركة للنمسا وبريطانيا مهمة احتواء فرنسا. وهنا أيضا وقع العبء في معظمه على النمسا دون بريطانيا. وبعد عدد من الهزائم في ساحات المعارك أمام الجيش الفرنسي، وقّعت النمسا معاهدة سلام مع فرنسا في التاسع من فبراير ١٨٠١. وأخيرا خرجت المملكة المتحدة من الحرب في الخامس والعشرين من مارس ١٨٠٢ حين وقّعت معاهدة أمينز Treaty of Amiens. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ ربيع ١٧٩٢ التي تخلو فيها أوروبا من حروب القوى العظمى. لكن السلام الذي لم يكن أكثر من هدنة مسلحة لم تدم غير أربعة عشر شهرا، واندلع القتال مجددا في السادس عشر من مايو ١٨٠٣ حين أعلنت المملكة المتحدة الحرب على فرنسا.

لقد حطم نابليون بين عامي ١٨٠٥ و ١٨١٢ قالب الحرب المحدودة الذي شكّل النزاعات الأوروبية على مدار القرن السابق^(١١). لقد أراد غزو أوروبا كلها وتحويل فرنسا إلى دولة مهيمنة. وفي صيف ١٨٠٩ كانت فرنسا تسيطر بقوة على أوروبا الوسطى كلها وتحارب لغزو أسبانيا والهيمنة على شبه الجزيرة الأيبيرية، وهي المنطقة الوحيدة من غرب القارة التي لم تهيمن عليها فرنسا^(١٢). وفي يونيو ١٨١٢ اجتاحت فرنسا روسيا على أمل السيطرة على أوروبا الشرقية أيضا. بفرض الهيمنة الأوروبية، غزا نابليون قوى عظمى أخرى وأخرجها من توازن القوة، وهو شيء لم يحدث في الحروب التي وقعت بين عامي ١٧٩٢ و ١٨٠٤. من ذلك على سبيل المثال أن فرنسا أنزلت هزيمة حاسمة بالنمسا وغزتها في عام ١٨٠٥. وواجهت بروسيا المصير نفسه بعد عام في ١٨٠٦. وأفادت النمسا سريعا في عام ١٨٠٩، لكن جيوش نابليون هزمتها مرة ثانية. ولذلك كانت المملكة المتحدة وروسيا هما القوتان العظيمتان الوحيدتان المنافستان لفرنسا على مدى معظم الفترة الممتدة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٢.

تشكّلت ثلاثة تحالفات أخرى لفرض التوازن على فرنسا في هذه الفترة. وحدث بالتأكيد قدر من تمرير المسؤولية إلى الآخرين، لكن ليس بكثرة بين عامي ١٧٩٢ و ١٨٠٤. كانت المشكلة الرئيسة التي واجهها خصوم نابليون بعد عام ١٨٠٥ هي أنهم كانوا غير أكفاء في تشكيل تحالف قوي لفرض التوازن، ما سمح لنابليون بهزيمتهم تدريجيا وإخراج بعضهم من توازن القوة. بإيجاز كانت الدبلوماسية أبطأ كثيرا من السيف^(١٣).

تشكّل التحالف الثالث في التاسع من أغسطس ١٨٠٥ بين النمسا والمملكة المتحدة وروسيا. أثرت بروسيا في البداية أن تمرر المسؤولية إلى الآخرين وتبقى خارج التحالف، حيث اتضح في ذلك الحين أن القوة المجمعة لأعضاء التحالف الثلاثة كانت

كافية لاحتواء فرنسا التي لم تخضع معركة برية كبرى في أوروبا منذ أواخر عام ١٨٠٠^{١٦١}. كان نابليون في حالة سلام مع خصومه الثلاثة القارين منذ أوائل عام ١٨٠١، رغم أنه كان عدوانيا جدا على الجبهة الدبلوماسية. فقد كان "السلام بالنسبة لنابليون"، كما يشير بول شرودر، "بمجرد مواصلة للحرب، لكن بوسائل أخرى"^{١٦٢}. علاوة على أنه بعد أن عادت المملكة المتحدة وفرنسا إلى الحرب في ربيع عام ١٨٠٣ كان نابليون قد بنى جيشا قويا لعبور القنال الإنجليزي وغزو المملكة المتحدة. لكن "الجيش الكبير" La Grande Armee، كما سُمي حينذاك، لم يهاجم المملكة المتحدة أبدا، بل استخلمه نابليون لمهاجمة التحالف الثالث في خريف عام ١٨٠٥. وفي الدورة الأولى من القتال أوقع هذا الجيش هزيمة كبرى بالنمساويين في أولم Ulm (في العشرين من أكتوبر ١٨٠٥)^{١٦٣}. واتخذت بروسيا خطوات للانضمام إلى التحالف إدراكا منها أن فرنسا كانت تشكل حيثئذ تهديدا خطيرا على بقائها. لكن قبل أن يحدث ذلك كان نابليون قد هزم الجيوش النمساوية والروسية في أوسترليتز Austerlitz في الثاني من ديسمبر ١٨٠٥^{١٦٤}. وبعد أن تلقت النمسا هزيمة كبرى ثانية في غضون أقل من ثلاثة أشهر خرجت من توازن القوة العظمى.

شكلت المملكة المتحدة وبروسيا وروسيا تحالفا رابعا بعد أقل من عام، وتحديدًا في الرابع والعشرين من يوليو ١٨٠٦. لم يكن ثمة مجال لتسريع المسؤولية إلى الآخرين في ذلك الوقت؛ لأن النمسا كانت غير مهية للانضمام إلى التحالف. لكن التحالف لم يقو على صد نابليون الذي غزا بروسيا بعد معارك في جينا Jena وأورستات Auerstadt في الرابع عشر من أكتوبر ١٨٠٦. وبذلك خرجت النمسا وبروسيا من مصاف القوى العظمى. وواجه نابليون مازقا دمويا مع الجيش الروسي في إيلاو Eylau (في الثامن من فبراير ١٨٠٧)، لكنه سحقه في ساحة المعركة في فريدلاند Friedland

(في الرابع عشر من يونيو ١٨٠٧). وبعدها بوقت قصير وقعت روسيا المهزومة مع نابليون معاهدة تيلسيت Tilsit التي أنهت القتال بين فرنسا وروسيا وأعطت لفرنسا المجال لشن حرب على المملكة المتحدة الجزيرية. كانت روسيا تمارس إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين عمليا بدفع فرنسا للتركيز على قتال البريطانيين حتى تتعافى روسيا من هزائمها وتعمل على تحسين موقفها في أوروبا الوسطى.

تفسر انتصارات نابليون العسكرية البارزة بعد عام ١٨٠٥ جزئيا استخدام روسيا لتمرير المسؤولية، وهي الحالة الوحيدة لتمرير المسؤولية في العقد السابق على عام ١٨١٥. فقد مرت روسيا المسؤولية إلى المملكة المتحدة من عام ١٨٠٧ حتى عام ١٨١٢، ليس لأن فرنسا غزت النمسا وبروسيا وحسب، وبالتالي كانتا غير موجودتين للانضمام إلى تحالف لفرض التوازن، بل أيضا لأن الهزائم الكبرى التي تكبدها الجيش الروسي في عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٧ تركته غير مهين للاشتباك مع الجيش الفرنسي بدون حلفاء على القارة. ومن الأفضل لروسيا أن تترك بريطانيا وفرنسا تستنزف إحداهما الأخرى، فيما تتعافى هي انتظارا لتغيير موازن في توازن القوة.

استعادت النمسا بعض قوتها في ربيع عام ١٨٠٩ وانضمت إلى المملكة المتحدة في تحالف خامس ضد فرنسا. في حين فضلت روسيا التي كانت لا تزال تلملم جراح هزائمها في عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٧ أن تبقى على الحياد. خاضت النمسا معارك كبرى ضد جيوش نابليون في أسبيرن-إيسلنج Aspern-Essling (في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من مايو ١٨٠٩) وواجرام Wagram (في الخامس والسادس من يوليو ١٨٠٩)، لكن نابليون هزمها وغزاها مرة ثانية. وبعد خروج كل من النمسا وروسيا من توازن القوة، كانت روسيا القوة العظمى الوحيدة المنافسة لفرنسا على القارة. ورغم معاهدة تيلسيت Tilsit تحول نابليون إلى روسيا في يونيو ١٨١٢ على أمل

غزوها وإخراجها هي الأخرى من توازن القوة. لكن الجيش الفرنسي تكبد هزيمة هائلة في روسيا بين يونيو وديسمبر ١٨١٢^{١١٩}. وفي غضون ذلك كان موقف فرنسا في أسبانيا يتدهور سريعا. ومن أوائل شهر يناير ١٨١٣ بدأ نابليون مهزوما وليس منيعا.

تشكل التحالف السادس لفرض التوازن على فرنسا في عام ١٨١٣. وجلت بروسيا متفلسا كانت في أمس الحاجة إليه في كارثة نابليون في روسيا، فشكلت تحالفا مع روسيا في السادس والعشرين من فبراير ١٨١٣، ثم دخلت الحرب ضد فرنسا بعد أقل من شهر في السابع عشر من مارس ١٨١٣، وانضمت المملكة المتحدة إلى التحالف في الثامن من يونيو ١٨١٣، ثم تلتها النمسا مباشرة وأعلنت الحرب على فرنسا في الحادي عشر من أغسطس ١٨١٣. وللمرة الأولى منذ اندلاع القتال في عام ١٧٩٢ تتحالف القوى العظمى الأربعة المنافسة لفرنسا جميعها لفرض التوازن عليها^{١٢٠}.

صمم نابليون رغم هزيمته في روسيا واتباق تحالف قوي معاد له على مواصلة القتال. واندلعت الحرب في عام ١٨١٣ للسيطرة على ألمانيا الثالثة (التي أصبحت تسمى "اتحاد الراين" Confederation of the Rhine) التي كانت فرنسا تهيمن عليها منذ عقد تقريبا. رجمت القوات الفرنسية انتصارات رائعة في لوتزين Lutzen و بوتزين Bautzen في مايو ١٨١٣ وظلت لها اليد العليا حتى صيف عام ١٨١٣، حيث رجمت معركة كبرى في دريزدين Dresden في السادس والعشرين والسابع والعشرين من أغسطس ١٨١٣. لكن نجاحات فرنسا كانت ناتجة في الأساس عن كون التحالف السادس لا يزال في طور التكوين. وفي منتصف شهر أكتوبر ١٨١٣، حين أصبح التحالف أخيرا في حيز التنفيذ، واجه نابليون الجيوش الروسية والبروسية والنمساوية الهائلة في معركة ليبزيغ Leipzig. وتكبدت فرنسا هزيمة مدمرة أخرى وفقدت ألمانيا للأبد.

وفي نهاية عام ١٨١٣ كان خصوم فرنسا يغزون أراضيها ، وكانت المعركة في عام ١٨١٤ على فرنسا نفسها. وأبلى جيوش نابليون بلاء حسنا في بعض المعارك الكبرى في فبراير ١٨١٤ ، لكن رغم الإجهاد الذي نال من قوات التحالف ، إلا أنهم تمسكوا ودحروا الجيش الفرنسي في مارس ، ما جعل نابليون يتنازل عن السلطة في السادس من أبريل ١٨١٤^{١١١} ، ونُفي في النهاية إلى جزيرة إلبا التي هرب منها عائدا إلى فرنسا في أوائل مارس ١٨١٥. فأعاد التحالف السادس قورا تأسيس نفسه في الخامس والعشرين من مارس ١٨١٥ وهزم نابليون للمرة الأخيرة في وترولو في الثامن عشر من يونيو ١٨١٥. وبذلك قُضي على سعي فرنسا إلى الهيمنة.

حساب القوة

يصعب التثبت بحزم من أن فرنسا كانت تمتلك قوة كامنة أكبر من أي من القوى العظمى المنافسة لها ، بالدرجة الأولى لعدم وجود بيانات موثوقة كافية حول عدد السكان والثروة في فترة ما بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥. لكننا مع ذلك حين نضع في الحسبان ما هو معروف حول هاتين الدعامتين للقوة العسكرية ، نجد مبررا للاعتقاد بأن فرنسا كانت تمتلك قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى.

فرغم عدم وجود بيانات مقارنة حول الثروات الإجمالية للدول في الفترة النابليونية ، يتفق الدارسون عموما على أن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا أغنى دولتين في النظام الدولي. ومن المؤشرات الجيدة على ثروة بريطانيا الكبيرة أنها قدمت إعانات مالية كبيرة للنمسا وبروسيا وروسيا لكي تتمكن من بناء جيوش تهزم بها فرنسا ، وهو أمر لم يفعله أحد من قبل ، لا البريطانيون ولا غيرهم. ورغم صعوبة التثبت من الثروة النسبية لبريطانيا وفرنسا ، فمة أسباب للاعتقاد بأن فرنسا كانت أغنى من بريطانيا في الفترة موضع البحث ، إن لم تكن أغنى منها كثيرا بالتأكيد^{١١٢}. على سبيل المثال كان عدد سكان فرنسا أكبر كثيرا من عدد سكان بريطانيا في عام ١٨٠٠ (٢٨ في مقابل ١٦

مليون) (انظر الجدول رقم ٨-١)، وإذا كان الاقتصادان مزدهرين، فمن المرجح أن يكون الاقتصاد الأكثر سكانا بينهما هو الأكثر ثراء. علاوة على أن فرنسا حققت ثروة كبيرة من احتلالها لمعظم أوروبا واستغلالها، كما فعلت ألمانيا النازية لاحقا. وفي ذلك ذهب أحد الدارسين إلى أن "فتوحات نابليون قدمت للخزانة الفرنسية ما بين ١٠ و ١٥٪ من دخلها السنوي بداية من عام ١٨٠٥ فصاعدا"^[٢٢].

الجدول رقم (٨-١). عدد سكان القوى العظمى الأوروبية ١٧٥٠-١٨١٦ (بالملايين).

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨١٦
النمسا	١٨	٢٨	٢٩.٥
بريطانيا العظمى	١٠.٥	١٦	١٩.٥
فرنسا	٢١.٥	٢٨	٢٩.٥
روسيا	٦	٩.٥	١٠.٣
روسيا	٢٠	٣٧	٥١.٣

SOURCES: Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Vintage, 1987), p. 99.

وبالعودة إلى عدد السكان، يبدو أن فرنسا كانت تمتلك ميزة على منافسيها أيضا. تبين أعداد السكان في الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨١٦ الموضحة في الجدول رقم (٨-١) أن الفرنسيين كانوا أكثر عددا من البريطانيين بنسبة ١.٥ : ١، ومن البروسيين بنسبة ٣ : ١^[٢٣]، لكنهم لم يكونوا أكثر عددا من النمساويين أو الروس، فكان عدد سكان فرنسا مساويا تقريبا لنظيره النمساوي، وأصغر كثيرا من نظيره الروسي. لكن لمة عامل حاسم أدى إلى تغيير توازن السكان لصالح فرنسا في الحالتين النمساوية والروسية. يشكل عدد السكان، كما تأكد في الفصل الثالث، مقوما مهما للقوة العسكرية، لأنه يؤثر على الحجم الممكن لجيش الدولة^[٢٤]، حيث يسمح عدد السكان الكبير

بتكوين جيوش جرارة. لكن الدول المتنافسة تتبع أحيانا سياسات مختلفة تماما في تجنيد الأشخاص الذين يخدمون في الجيش، ولذلك فإن المقارنات البسيطة لعدد السكان لا تكون كاشفة كثيرا في الحالات التي نخضعها للدراسة. يتطبق ذلك على فرنسا ومنافسيها بين عامي ١٧٨٩ و ١٨١٥. قبل الثورة الفرنسية كانت الجيوش الأوروبية صغيرة جدا وتتكون في الأساس من مرتزقة أجنبي وحشالة المجتمع في هذه الدولة أو تلك. لكن بعد الثورة أصبحت النزعة القومية قوة هائلة في فرنسا وأدت إلى إدخال المفهوم المبتكر "الأمة المسلحة"^{٣٦}. حيث تبني الفرنسيون فكرة أن كل الأشخاص الذين يستطيعون الحرب من أجل فرنسا يجب أن يخدموا في الجيش، وبذلك ارتفعت كثيرا النسبة المئوية من السكان الذين كان باستطاعة القادة الفرنسيين أن يستدعواهم للخدمة العسكرية. ولم ترغب النمسا ولا روسيا في اقتفاء أثر فرنسا بتبني مفهوم الأمة المسلحة، ما كان يعني أن نسبة مئوية أصغر جدا من سكانهم كانت متاحة للخدمة العسكرية مقارنة بفرنسا. ولذلك تمكنت فرنسا من حشد جيوش أكبر كثيرا من النمسا وروسيا، كما سيرد لاحقا^{٣٧}.

سنبحث الآن القوة العسكرية الفعلية. لم تكن فرنسا تمتلك أقوى جيش في أوروبا من عام ١٧٨٩ إلى عام ١٧٩٢، ولذلك لم تكن دولة مهيمنة كامنة^{٣٨}. فمن حيث الأعداد وحدها كانت النمسا وبروسيا وروسيا تمتلك جيوشا أكبر من فرنسا (انظر الجدول رقم ٨-٢). وكانت بريطانيا فقط تمتلك جيشا أصغر من فرنسا^{٣٩}. علاوة على أن الجيش الفرنسي لم يكن يتمتع بميزة نوعية على منافسيه، بل كان في حالة من الفوضى في الأعوام التي تلت الثورة مباشرة للدرجة أنه كان واضحا أنه لا يستطيع أن يحمي فرنسا من الغزو^{٤٠}. يفسر هذا الضعف عدم ممارسة فرض التوازن على فرنسا قبل عام ١٧٩٣ وتحالف النمسا وبروسيا لمهاجمة فرنسا في عام ١٧٩٢.

الجدول رقم (٨-٢). القوة البشرية بالجيش الأوروبية ١٧٨٩-١٨١٥.

روسيا	بروسيا	بريطانيا العظمى	النمسا	فرنسا	
٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٧٨٩
↓	↓	↓	↓	١٣٠٠٠٠	١٧٩٠
↓	↓	↓	↓	١٥٠٠٠٠	١٧٩١
↓	↓	↓	↓	١٥٠٠٠٠ (في مطلع العام)	١٧٩٢
↓	↓	↓	↓	٤٥٠٠٠٠ (في نوفمبر)	
↓	↓	↓	↓	٢٩٠٠٠٠ (في فبراير)	١٧٩٣
↓	↓	↓	↓	٧٠٠٠٠٠ (في نهاية العام)	
↓	↓	↓	↓	٧٣٢٤٧٤	١٧٩٤
٤٠٠٠٠٠	↓	١٢٠٠٠٠	↓	٤٨٤٣٦٣	١٧٩٥
↓	↓	↓	↓	٣١٦٠١٦	١٧٩٦
↓	↓	↓	↓	٣٨١٩٠٩	١٧٩٧
↓	↓	↓	↓	٣٢٥٠٠٠	١٧٩٨
↓	↓	↓	↓	٣٣٧٠٠٠	١٧٩٩
↓	↓	↓	↓	٣٥٥٠٠٠	١٨٠٠
↓	↓	١٦٠٠٠٠	↓	٣٥٠٠٠٠	١٨٠١
↓	↓	↓	↓	٣٥٠٠٠٠	١٨٠٢
↓	↓	↓	↓	٤٠٠٠٠٠	١٨٠٣
↓	↓	↓	↓	٤٠٠٠٠٠	١٨٠٤
↓	↓	↓	↓	٤٥٠٠٠٠	١٨٠٥
↓	٤٢٠٠٠	↓	↓	٥٠٠٠٠٠	١٨٠٦
↓	↓	٢٥٠٠٠٠	↓	٦٣٩٠٠٠	١٨٠٧
↓	↓	↓	↓	٧٠٠٠٠٠	١٨٠٨
↓	↓	↓	١٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٨٠٩
↓	٢٧٠٠٠٠	↓	↓	٨٠٠٠٠٠	١٨١٠
↓	↓	↓	↓	٨٠٠٠٠٠	١٨١١
↓	↓	↓	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٨١٢
٥٠٠٠٠٠	↓	↓	↓	٨٥٠٠٠٠	١٨١٣
↓	↓	↓	↓	٣٥٦٠٠٠	١٨١٤
↓	↓	↓	↓	٣٠٠٠٠٠	١٨١٥

SOURCES: Jean-Paul Bertaud, *The Army of the Revolution* trans. R. R. Palmer (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 239. Chandler, *Campaigns of Napoleon* pp. 42, 666 75, *French Revolution/Napoleonic Era*, p. 268.

اتخذت فرنسا في صيف ١٧٩٢ خطوات لتحويل جيشها إلى أقوى قوة قتالية في أوروبا، لأنه لم يكن يلي بلاء حسنا في الحرب. وقد تحقق هذا الهدف مع بداية خريف ١٧٩٣، وعندها أصبحت فرنسا بوضوح دولة مهيمنة كامنة. وظل الجيش الفرنسي الجيش الأقوى في أوروبا من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٠٤. لكنك حين تضع في الاعتبار كلا من الحجم والتنوعية النسييين، لا تجده قويا إلى الدرجة التي تضطر منافسيه الأربعة إلى التحالف ضده. بل إن عيوبه سمحت بممارسة قدر كبير من تمرير المسؤولية بين خصوم فرنسا.

كان عدد الجيش الفرنسي ١٥٠٠٠٠ جندي قبل اندلاع الحرب في أبريل ١٧٩٢، ثم تضاعف ثلاث مرات إلى ٤٥٠٠٠٠ بحلول شهر نوفمبر من العام نفسه (انظر الجدول رقم ٨-٢)، وكان حينئذ أكبر جيش في أوروبا. لكن عدده بدأ ينكمش بعد ذلك، حيث إنخفض إلى ٢٩٠٠٠٠ بحلول شهر فبراير ١٧٩٣، ما جعله أصغر قليلا من الجيش النمساوي والجيش الروسي. ثم طُرقت فكرة التجنيد الجماعي *levee en masse* الشهيرة في الثالث والعشرين من أغسطس ١٧٩٣ لترفع عدد الجيش فجأة إلى ٧٠٠٠٠٠ بنهاية العام، ما جعله أكبر كثيرا من أي جيش أوروبي آخر. لكن فرنسا لم تستطع أن تنفق على تلك الأعداد الغفيرة، فانخفض عدد الجيش في عام ١٧٩٥ إلى حوالي ٤٨٤٠٠٠ فرد. لكنه ظل أكبر جيش في أوروبا. وبين عامي ١٧٩٦ و ١٨٠٤ تراوح حجم الجيش الفرنسي بين ٣٢٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠٠ فرد، ما جعله دائما أكبر من الجيش النمساوي (٣٠٠٠٠٠ فرد)، لكن أقل عادة من الجيش الروسي (٤٠٠٠٠٠ فرد).

لكن الأعداد لا تحكي إلا جانباً واحداً من القصة. فقد كان الجيش الفرنسي يتمتع بميزة نوعية مهمة على القوات البرية المنافسة، حين أصبحت فرنسا أمة مسلحة في

صيف ١٧٩٢^{٣١١}. فأصبحت الرتب يشغلها أفراد تملوهم الدافعية للقتال والموت في سبيل فرنسا، وكذلك حلت الجدارة محل حق المولد باعتبارها المعيار الرئيس لاختيار الضباط وترقيتهم. فضلا عن أن التحول إلى جيش المواطنين-الجنود المشرب بالروح الوطنية سمح بإدخال تكتيكات مبتكرة أعطت القوات الفرنسية ميزة على منافسيها في ساحات المعارك. وسمحت للجيش أيضا بقدرة حركية إستراتيجية أكبر من سلفه وأكبر من الجيوش المنافسة له في ذلك الحين.

ورغم أن الجيش الفرنسي كان يتمتع بميزة نوعية واضحة على خصومه (الذين ظلوا جميعا معادين لفكرة الأمة المسلحة) وأنه كان الجيش الأقوى في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ و ١٨٠٤، فقد كان يعاني بعض النقائص الخطيرة. وتحديدًا لم يكن الجيش الفرنسي جيد التدريب أو الانضباط، وكان يعاني من نسب هروب عالية. وفي ذلك وصف جيوفري بيست Geoffrey Best الجيوش التي حاربت فرنسا بها قبل عام ١٨٠٥ بأنها "جيوش جرارة غير منظمة"^{٣١٢}.

اتسعت فجوة القوة كثيرا بين الجيش الفرنسي ومنافسيه في الفترة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٣. وكان ناهليون المسئول الأول عن هذا التطور، حيث زاد حجم الجيش الفرنسي كثيرا بتحسين نظام التجنيد ودمج أعداد كبيرة من الجنود الأجانب في صفوف الجيش^{٣١٣}. ولذلك نما الجيش الفرنسي من ٤٥٠٠٠٠ في عام ١٨٠٥ إلى ٧٠٠٠٠٠ في عام ١٨٠٨ ثم إلى مليون في عام ١٨١٢ الذي قامت فيه فرنسا بغزو روسيا. وحتى بعد تلك الكارثة الروسية، كان عدد الجيش الفرنسي ٨٥٠٠٠٠ في عام ١٨١٣. وكما يبين الجدول رقم (٨-٢) فلم تحدث زيادات مشابهة في أحجام الجيوش الأوروبية الأخرى بين عامي ١٨٠٥ و ١٨١٣.

رفع نابليون أيضا نوعية الجيش الفرنسي بدرجة ملحوظة. لم يجر القائد الفرنسي تغييرات جلية في طريقة عمل الجيش، لكنه صحح كثيرا من "النقائص" في النظام القائم^{٣٤١}. فادخل تحسينات على التدريب والانضباط والتنسيق بين المشاة والمدفعية وسلاح الفرسان. بإيجاز كان الجيش الفرنسي بعد عام ١٨٠٥ أكثر احترافية وأكثر كفاءة من سلفه المباشر. وكان نابليون أيضا قائدا عسكريا فذا، ما أعطى فرنسا ميزة أخرى على خصومها^{٣٤٢}. وفي المقابل لم يُدخل خصوم فرنسا تعديلات جوهرية على جيوشهم ردا على نابليون، لكن بروسيا وحدها تبنت مفهوم الأمة المسلحة وحدثت جيشها بدرجة كبيرة^{٣٤٣}. ورغم ذلك لم يصبح الجيش البروسي الصغير ندا للجيش الفرنسي الأكبر في اشتباك فردي، أي بدون تحالفات.

تفسر ميزة فرنسا البارزة في القوة على كل من منافسيها من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨١٣ تحالف خصومها الأربعة جميعهم ضدها في عام ١٨١٣ وبقاء التحالف متماسكا حتى هزيمة فرنسا وغزوها في عام ١٨١٥. قد يتساءل أحدهم لماذا لم يتشكل تحالف فرض التوازن قبل ذلك، في عام ١٨٠٦ أو عام ١٨١٠ مثلا؟ والإجابة هي أن السبب الرئيس للتأخير، كما أكدنا في موضع سابق من هذا الفصل، هو أن انتصارات نابليون المذهلة على ساحات المعارك جعلت من المستحيل على كل خصومه الأربعة أن يشكلوا تحالفا. فبعد أن غزا نابليون النمسا في أواخر عام ١٨٠٥ لم يأت وقت قبل عام ١٨١٣ كان فيه كل خصوم فرنسا الأربعة لاعبين فعليين في توازن القوة. ففي خلال معظم تلك الفترة كانت النمسا وروسيا قوتين عظميين بالاسم فقط.

لمة كلمة أخيرة حول تأثير الجغرافيا على تمرير المسؤولية إلى الآخرين. كانت النمسا القوة العظمى الوحيدة التي تسيطر على أراض متاخمة لفرنسا. وتشترك كل من النمسا وفرنسا في حدود مع إيطاليا وألمانيا الثالثة اللتين كانتا أهدافا ثمينة لهاتين القوتين

العظميين: النمسا وفرنسا. ونتيجة لذلك كانت النمسا واقعة تحت تهديد فرنسي ثقیل للدرجة أنها كانت تختار الحرب نيابة عن الآخرين، بمعنى أنها كانت تقبل تمرير المسؤولية إليها. وكان موقعها يمكنها من لعب هذا الدور بنجاح تحسد عليه. ولعلها في ذلك كانت بالتأكيد أكثر خصوم فرنسا المخدوعين^{٣٧}. من أدلة ذلك أن ديفيد تشاندلر David Chandler وجد أن النمسا، من بين خصوم فرنسا على القارة، كانت في حالة حرب معها لمدة ١٣,٥ عام من الأعوام ٢٣، في حين كانت بروسيا وروسيا في حالة حرب مع فرنسا لمدة ٥,٥ عام فقط^{٣٨}.

كانت بريطانيا التي تفصلها عن القارة مساحة كبيرة من المياه هي الأقل عرضة للغزو بين خصوم فرنسا. ورغم ذلك كانت بريطانيا في حالة حرب مع فرنسا بشكل مستمر تقريبا من عام ١٧٩٣ فصاعدا. ويقدر تشاندلر أنهما كانا في نزاع لمدة ٢١,٥ عاما من الأعوام ٢٣^{٣٩}. لكن بريطانيا كانت تمرر المسؤولية إلى حلفائها القاريين؛ لأنها لم تحشد جيشا قويا للقتال على القارة ضد فرنسا. وفضلت بدلا من ذلك إرسال جيوش صغيرة للحرب إلى أماكن محيطية مثل أسبانيا، في حين تدعم حلفاءها بالإعانات ليتحملوا وطأة القتال ضد الجيش الفرنسي^{٤٠}. بإيجاز سمح موقع بريطانيا الجغرافي لها بالعمل كفارض توازن من وراء البحار.

كانت روسيا تقع على الطرف الآخر للقارة المقابل لفرنسا، وبينهما تقع النمسا وروسيا. مكن هذا الموقع الجغرافي المواتي روسيا أيضا من تمرير المسؤولية إلى الآخرين، خاصة بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، حين كانت فرنسا مهتمة بالدرجة الأولى بالهيمنة على أوروبا الغربية^{٤١}. ولذلك فليس غريبا أن روسيا كانت في حالة حرب مع فرنسا لأقل من عام فقط خلال تلك الفترة. كما مارست بروسيا أيضا قدرا كبيرا من تمرير المسؤولية إلى الآخرين، لكن هذا السلوك لا يمكن تفسيره بالجغرافيا، لأن بروسيا كان

تقع في قلب أوروبا وبجانب فرنسا. وقد نتج نجاح بروسيا في تحرير المسئولية إلى الآخرين بالدرجة الأولى عن أن النمسا المجاورة كانت عتازة في التقاط الطعم وتولي المسئولية نيابة عن الآخرين ، ومنهم بروسيا.

بإيجاز يمكن تفسير نمط فرض التوازن وتحرير المسئولية إلى الآخرين الذي أظهره خصوم فرنسا بين عامي ١٧٨٩ و ١٨١٥ إلى درجة كبيرة باستخدام نظريتي التي تؤكد على توزيع القوة والحظ الجغرافي.

دخلت أوروبا في حالة سلام نسبي لحوالي أربعين عاما بعد أن انتهت الحروب النابليونية في عام ١٨١٥. ولم تقع حرب بين أي من القوى العظمى حتى بدأت حرب القرم في عام ١٨٥٣. ثم اندلعت حرب توحيد إيطاليا في عام ١٨٥٩ التي كان الخصمان فيها هما النمسا وفرنسا. لكن أيا من هاتين الحربين لم تغير توازن القوة الأوروبي بدرجة كبيرة. وعلى النقيض من ذلك بدأ بسمارك سلسلة من الحروب في العقد السابع من القرن التاسع عشر حولت بروسيا إلى ألمانيا وغيرت توازن القوة في أوروبا بدرجة كبيرة. يبحث القسم التالي الطريقة التي تعاملت بها القوى العظمى الأخرى مع هذا التوسع البروسي.

بروسيا البسماركية (١٨٦٢-١٨٧٠)

خلفية

لم تصبح بروسيا قوة عظمى حتى منتصف القرن الثامن عشر، لكن حتى حينها رعا كانت أضعف قوة عظمى أوروبية^{٣١}. وكان السبب الرئيس لضعفها هو قلة عدد سكانها مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. ولك أن تعلم أن عدد سكان بروسيا في عام ١٨٠٠ كان حوالي ٩.٥ مليون نسمة، فيما كان عدد سكان النمسا وفرنسا حوالي ٢٨ مليون نسمة، وروسيا حوالي ٣٧ مليون نسمة (راجع الجدول رقم ٨-١). ثم تغير موقف بروسيا

الإستراتيجي بدرجة كبيرة بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٠، حين قادها بسمارك إلى الانتصار في ثلاث حروب. وبعد عام ١٨٧٠ لم يعد لبروسيا وجود كدولة ذات سيادة، حيث أصبحت قلب ألمانيا الموحدة التي كانت أقوى كثيرا من سلفها البروسي.

لم تكن هناك دولة تسمى "ألمانيا" حين عُيِّن بسمارك رئيسا لحكومة بروسيا في سبتمبر ١٨٦٢، بل مجموعة كيانات سياسية ناطقة بالألمانية، كانت مبعثرة في وسط أوروبا وترتبط معا بشكل فضفاض في الاتحاد الألماني German Confederation، تلك المنظمة السياسية غير المؤثرة التي تأسست بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥. كان هذا الاتحاد يضم قوتين عظميين، هما النمسا وبروسيا، فضلا عن ممالك متوسطة الحجم مثل بافاريا وساكسوني، وعددا من الولايات الصغيرة والمدن الحرة، تعرف جميعا باسم "ألمانيا الثالثة". كان واضحا بعد ثورات عام ١٨٤٨ أن النزعة القومية الألمانية تشكل قوة مؤثرة قد تدفع عددا من تلك الكيانات السياسية الألمانية لتتجمع معا في دولة ألمانية موحدة. وكان السؤال المطروح حينئذ هل تكون النمسا أم بروسيا قلب الدولة الجديدة، أي ما هي القوة العظمى التي يمكن أن تمتص ألمانيا الثالثة؟ وجاءت حروب أعوام ١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٧٠-١٨٧١ لتحل تلك المسألة لصالح بروسيا.

وإضافة إلى النمسا وبروسيا كانت هناك أربع قوى عظمى أخرى في أوروبا في العقد السابع من القرن التاسع عشر، هي المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبروسيا (انظر الخريطة ٨-٢). لكن إيطاليا لم يكن لها تأثير كبير على الأحداث المحيطة بتوحيد ألمانيا، رغم أنها حاربت مع بروسيا ضد النمسا في عام ١٨٦٦. فإيطاليا كانت دولة جديدة وكانت ضعيفة جدا مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. ولذلك تمثل القضية الرئيسة في رد فعل النمسا والمملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا على جهود بسمارك لتحويل بروسيا إلى ألمانيا. وكما سيتضح فإن تمرير المسؤولية إلى الآخرين كان

إستراتيجيتهم المفضلة ، ورغم أن النمسا وفرنسا فرضتا التوازن على بروسيا في أوقات مختلفة ، فإنهما فعلا ذلك فقط حين لم يكن أمامهما بديل آخر.



الخريطة (٨-٢)

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

كانت حرب بروسيا الأولى بقيادة بسمارك (١٨٦٤) مثالا مباشرا لقوتين عظميين- النمسا وبروسيا- تحالفان لمهاجمة قوة صغرى ، هي الدنمارك^(١٣) ، بهدف الاستيلاء على دوقيتي شليسفيغ Schleswig وهولشتاين Holstein منها. كانت هناك عاطفة سائدة داخل الاتحاد الألماني بأن هاتين المنطقتين يجب أن تكونا جزءا من الكيان السياسي الألماني وليس الدنمارك ، لأن كل سكان هولشتاين تقريبا وحوالي نصف سكان شليسفيغ كانوا يتحدثون الألمانية ، ولذلك وجب اعتبارهم من القومية الألمانية.

لم تجد النمسا وبروسيا صعوبة في هزيمة الدنمارك، لكنهما لم يتمكنوا من الاتفاق على أي منهما سيطر على شليسفيغ وهولشتاين. وفي هذا النزاع وقفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تتفرج على هزيمة الدنمارك.

حاربت بروسيا النمسا في عام ١٨٦٦، وتحالفت إيطاليا مع بروسيا في تلك المعركة؛ لأنها كانت خصما لدودا للنمسا^{١١٤}. نتجت الحرب جزئيا عن النزاع الطويل بين النمسا وبروسيا على تبعية شليسفيغ وهولشتاين. لكن القضية الأهم كانت الصراع بين هاتين القوتين العظميين حول الهيمنة على ألمانيا الموحدة. هزم الجيش البروسي الجيش النمساوي بسهولة وسيطرت بروسيا على الجزء الشمالي من ألمانيا الثالثة. ولم تتدخل القوى العظمى الأخرى لمساعدة النمسا. وأخيرا دخلت بروسيا الحرب مع فرنسا في عام ١٨٧٠^{١١٥}. أدار بسمارك هذه الحرب على فرض أن الانتصار العسكري يمكن أن يستخدم لإكمال الوحدة الألمانية. ودخلت فرنسا الحرب بالدرجة الأولى لتعويض الأراضي ولمعادلة مكاسب بروسيا في عام ١٨٦٦. هزم الجيش البروسي الجيش الفرنسي هزيمة ساحقة واستولت بروسيا على الألزاس وجزء من اللورين من فرنسا. والأهم من ذلك أن بروسيا سيطرت على النصف الجنوبي من ألمانيا الثالثة، ما يعني أن بسمارك أكمل ألمانيا الموحدة أخيرا. وهنا أيضا ظلت القوى العظمى الأوروبية الأخرى على الحياد وهي تتفرج على اندحار الجيش الفرنسي.

ليس غريبا ألا تتدخل القوى العظمى الأوروبية لفرض التوازن على النمسا وبروسيا في عام ١٨٦٤ لأن الغنيمة كانت صغيرة. ولم تكن النمسا أو بروسيا قوة عسكرية هائلة، ولم يكن واضحا أيهما سيطر على شليسفيغ وهولشتاين في النهاية، إن لم تذهب الدوقيتان إلى غيرهما. لكن النزاعين في عام ١٨٦٦ وعام ١٨٧٠ كانا مختلفين. فقد غيّر هذان النزاعان توازن القوة الأوروبي بدرجة كبيرة لصالح بروسيا.

يتوقع المرء للوهلة الأولى أن تمارس المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا فرض التوازن مع النمسا على بروسيا في عام ١٨٦٦ ، وأن تفعل النمسا والمملكة المتحدة وروسيا الشيء نفسه مع فرنسا في عام ١٨٧٠ . لكنهم جميعا مارسوا إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين ، وتركوا النمسا وحيدة أمام بروسيا في عام ١٨٦٦ ، ثم تركوا فرنسا وحيدة أمامها في عام ١٨٧٠ .

حدث تمرير المسؤولية إلى الآخرين في أوروبا بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ بدافعين مختلفين تماما. أولا ، رحبت المملكة المتحدة وروسيا بانتصارات بروسيا ، لأنهما اعتقدتا أن ألمانيا الموحدة تخدم مصالحهما الإستراتيجية^{١٤} . فكلاهما اعتبر فرنسا أكبر تهديد في أوروبا وأن ألمانيا القوية على أعتاب فرنسا ستساعد في كبجها. وهنا مارست المملكة المتحدة وروسيا تمرير المسؤولية إلى الآخرين ، لكن ليس بهدف جعل دولة أخرى تفرض التوازن على بروسيا التي لم تكونا تعتبرانها تهديدا ، لكن بالأحرى لكي تظهر ألمانيا قوية تستطيع أن تفرض التوازن على فرنسا التي كانت تشكل مصدر قلق لهما. وكذلك اعتقدت المملكة المتحدة أن ألمانيا الموحدة ستساعد في تركيز انتباه روسيا على أوروبا ، بعيدا عن آسيا الوسطى التي كان البريطانيون والروس يتنافسون بقوة عليها. علاوة على أن روسيا كانت ترى في ألمانيا القوية كابحا للنمسا التي أصبحت مؤخرا عدو روسيا اللدود. ومع ذلك فقد كان الخوف من فرنسا هو القوة الدافعة الرئيسة للتفكير البريطاني والروسي.

مارست النمسا وفرنسا تمرير المسؤولية إلى الآخرين لأسباب مختلفة. فقد كانتا ، على خلاف المملكة المتحدة وروسيا ، تخافان من ألمانيا الموحدة الواقعة على أعتابهما ، لأن من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا لبقائهما. لكنهما لم يتكاتفا لفرض التوازن على بروسيا ، وبدلا من ذلك أخذت إحدهما تمرران المسؤولية إلى الأخرى ، ما مكن

بسمارك من هزيمة كل منهما تباعا. وثمة أدلة على أن فرنسا رجبت بالاستنزاف بين النمسا وروسيا في عام ١٨٦٦، لأنها اعتقدت أنها تكسب قوة نسبية نتيجة لذلك^{١٧}. وكان السبب الرئيس لتمرير المسؤولية هنا هو اعتقاد كل دولة بأن الأخرى ستتمكن من إيقاف الجيش البروسي وإجباط طموحات بسمارك بدون مساعدة من القوة العظمى الأخرى. فكان السائد في أوروبا آنذاك هو أن النمسا وفرنسا تمتلك كل منهما على حدة الموارد العسكرية اللازمة للانتصار على بروسيا^{١٨}. وكان وراء فرنسا أيضا إرث نابليون المخيف، فضلا عن إحرازها انتصارات مؤخرا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) وحرب الوحدة الإيطالية (١٨٥٩).

لثمة أسباب أخرى لفشل النمسا وفرنسا في تشكيل تحالف لفرض التوازن على بروسيا. من هذه الأسباب أن بسمارك كان ماهرا جدا في استخدام الدبلوماسية لعزل أهدافه. علاوة على أن النمسا وفرنسا كانتا في حالة حرب في عام ١٨٥٩، وقد حالت العداوة المتبقية من ذلك النزاع دون قيام علاقات بينهما في العقد السابع من القرن التاسع عشر^{١٩}. وكانت النمسا أيضا تخشى في عام ١٨٧٠ من أنها إذا انحازت لفرنسا، فقد تهاجمها روسيا من الشرق^{٢٠}. وأخيرا، كان الجيش النمساوي في عام ١٨٧٠ لا يزال يتعافى من الضربة التي تلقاها في عام ١٨٦٦، وكان لذلك غير مهيئ لمواجهة الجيش البروسي مجددا. ورغم أن هذه الاعتبارات أسهمت في ممارسة النمسا وفرنسا تمرير إحداهما المسؤولية إلى الأخرى، فإنها ما كانت لتؤثر في شيء لو أن صناع السياسة الفرنسيين رأوا أن النمسا تحتاج إلى مساعدة ضد بروسيا، أو العكس. فالموكد أنهما كانتا ستعملان معا لإيقاف بسمارك عن تحقيق ألمانيا الموحدة.

حساب القوة

يمكن تفسير ممارسة تمرير المسؤولية إلى الآخرين في العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى درجة كبيرة بموقف بروسيا في توازن القوة الأوروبي. فلم تكن بروسيا دولة

مهيمنة كامنة، ورغم أن جيشها ازداد قوة على مدار العقد، فإنها لم تكن أبدا من القوة بحيث ترى القوى العظمى المنافسة أنها تحتاج إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. فالدولة المهيمنة الكامنة، كما تأكد في غير موضع من هذا الكتاب، لا بد أن تكون أغنى من أي من منافسيها الإقليميين ولا بد أن تمتلك أقوى جيش في المنطقة. وقد كانت المملكة المتحدة، وليس بروسيا البسماركية، تسيطر على النصيب الأكبر من القوة الكامنة في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت تسيطر على حوالي ٦٨٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٦٠، في مقابل ١٤٪ لفرنسا و ١٠٪ فقط لبروسيا (انظر الجدول رقم ٣-٣). وفي عام ١٨٧٠ كانت المملكة المتحدة لا تزال تسيطر على حوالي ٦٤٪ من القوة الصناعية الأوروبية، في حين كانت ألمانيا تسيطر على ١٦٪ وفرنسا ١٣٪^[٥١].

وفيما يتعلق بالتوازن العسكري في العقد السابع من القرن التاسع عشر، فلا شك في أن جيشي فرنسا وبروسيا كانا الأقوى في أوروبا. كانت فرنسا الأولى بالتأكيد بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٦٦، ولهذا السبب نظرت بريطانيا وروسيا باستحسان إلى جهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة. وكان جيش بروسيا من أضعف الجيوش الأوروبية في بداية العقد، لكنه كان الأقوى في عام ١٨٦٧ وظل كذلك حتى عام ١٨٧٠^[٥٢]. وكانت النمسا تمتلك جيشا قويا في النصف الأول من العقد، لكن قوته تراجعت بعد عام ١٨٦٦^[٥٣]. وكانت روسيا تحتفظ بجيش جرار لكنه غير كفؤ ولا يملك قدرة كبيرة على إظهار القوة، لكنه كان قادرا على الدفاع عن روسيا ضد أي هجوم كبير من أية قوة عظمى أخرى^[٥٤]. وأخيرا فإن المملكة المتحدة رغم امتلاكها قوة كامنة أكبر بكثير من أي من منافسيها، كانت تمتلك جيشا صغيرا وغير كفؤ، لم يكن يؤثر كثيرا على توازن القوة^[٥٥].

وبالطبع لم يؤثر الضعف العسكري النسبي للمملكة المتحدة وروسيا في كبح مارك ، لأن الدولتين أيدتا تحول بروسيا إلى ألمانيا. وكان العامل المؤثر فعلا في عام ١٨٦١ وعام ١٨٧٠ هو توزيع القوة بين النمسا وفرنسا وبروسيا^(٥٦). وبالنظر إلى أعداد وحدها في عام ١٨٦٦ ، سجد أن الجيش النمساوي كان ندا بالتأكيد للجيش البروسي (انظر الجدول رقم ٨-٣)^(٥٧). فقد كان جيش النمسا الدائم يمتلك ميزة نسبة ١: ١.٢٥ على الجيش البروسي ، وحتى بعد تعبئة القوات الاحتياطية للطرفين ، كانت النمسا تتمتع بميزة ماثلة. وفي معركة كونيجراتز Koniggratz الحاسمة في الثالث من يوليو ١٨٦٦ كان جيش نمساوي مكون من ٢٧٠٠٠٠ جندي يواجه جيشا بروسيا كونا من ٢٨٠٠٠٠ جندي^(٥٨). لكن الجيش البروسي كان أفضل نوعيا من الجيش النمساوي^(٥٩). فكان الجنود البروسيون يستخدمون بنادق تحشى من مؤخرتها ، ما يعطاهم ميزة مهمة على نظرائهم النمساويين الذين كانوا مسلحين ببنادق تحشى من رءسها. وكان للجيش البروسي كذلك هيئة أركان عامة متفوقة ، في حين كان كونين الجيش النمساوي متعدد الأعراق يعيق قوته القتالية ، رغم أن هذه المشكلة كان يمكن التغلب عليها في عام ١٨٦٦. وفي المقابل كان الجيش النمساوي يمتلك مدفعية وسلاح فرسان أفضل بكثير من الجيش البروسي. ومع أخذ الجانبين ككمي والنوعي في الاعتبار ، نخلص إلى أن الجيش البروسي كان يتمتع بميزة ليست كبيرة في القوة على الجيش النمساوي. وهذا التوازن التقريري في القوة بين النمسا وبروسيا هو الذي شجع فرنسا على إلقاء المسؤولية على كاهل النمسا في عام

	١٨٧٠	١٨٧١-١٨٧٠		١٨٦٦	١٨٦٤	١٨٦٢	
إجمالي القوات	المعيش بعد الخدمة	المعيش الدائم	المعيش بعد الخدمة	المعيش الدائم	المعيش الدائم	المعيش الدائم	
م	م	٧٥٢٠٠٠	٤٦٠٠٠	٧٧٥٠٠٠	٢١٨٠٠٠	٧٥٥٠٠٠	فرنسا
م	م	١٧٢١٥٨	٥٠	١٧١٧٣١	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	المملكة المتحدة
١٩٨٠٠٠٠	٥٢٠٨٧٠	٣٦٧٨٥٠	م	٤٥٨٠٠٠	٤٨٧٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	ألمانيا
١٤٥٠٠٠٠	١١٨٣٠٠٠	٣١٩٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٢١٤٠٠٠	٢١٢٠٠٠	٢١٣٠٠٠	روسيا
م	م	٧٣٨٠٠٠	م	٧٨٢٠٠٠	٧١٧٠٠٠	٦٨٢٠٠٠	روسيا
م	م	٢١٤٣٥٤	م	٢٠٠٠٠	١٩٦١٠٤	١٨٥٠٠٠	إيطاليا

ملاحظة: م - غير متوفرة

المصدر: أرقام فرنسا وروسيا وروسيا في عامي ١٨٦٢ و ١٨٦٤ مأخوذة من *National Material Capabilities Data*، رولاند ريسبا تويج ليدني، ١٨٦٢
و ١٨٦٥، حيث يذكر ستيفن ريسبول ضد الجيش الروسي بلا رفا ياكوف من مليون جندي في عام ١٨٦٤. رولاند الملكة المتحدة مأخوذة من *Michel Stephen Partridge*
Singer and Military Planning for the Defense of the United Kingdom, 1814-1870 (Westport, CT: Greenwood, 1989), p. 72
و *The Statesman's Year-Book* (London: Macmillan, 18٥٠), p. 312 مأخوذ من ١٨٦١. رولاند فرنسا ليدني، ١٨٦٦. رولاند الجيش ليدني، ١٨٦٢
و *Edward M. Spence*، *The Statesman's Year-Book* (London: Macmillan, 18٥٠), p. 312 مأخوذ من ١٨٦١. رولاند فرنسا ليدني، ١٨٦٦. رولاند الجيش ليدني، ١٨٦٢
و *Douglas Porch, Army and Revolution in France, 181٥*، *The Army and Society, 18١٥-19١٤* (London: Longman, 1980), p. 38
و *Geoffrey Warr*، *The Austro-Prussian War (Cambridge: The Army and Society, 18١٥-19١٤)* (London: Routledge and Kegan Paul, 1974), p. ٥٦
و *William McEwene, The Art of War*، *The Art of War*، *Cambridge University Press* (19٩٥), pp. 52-53

كانت فرنسا لا تزال تمتلك أقوى جيش في أوروبا في عام ١٨٦٦ وكان يمكنها أن تحتوي بسمارك بالتحالف مع النمسا. وعلى خلاف النمسا وبروسيا، كانت فرنسا تعتمد بشدة على جيشها الدائم ولا تعول كثيرا على قواتها الاحتياطية القابلة للتعبئة. ومع ذلك كان جيش فرنسا الدائم في عام ١٨٦٦ أكبر عددا من جيش بروسيا في حالة التعبئة: حوالي ٤٥٨٠٠٠ في مقابل ٣٧٠٠٠٠ لفرنسا وبروسيا على التوالي. فضلا عن أنه لم يكن هناك اختلاف في نوعية الجيشين عند تلك النقطة. لكن توازن القوة تغير في غير صالح الجيش الفرنسي ولصالح الجيش البروسي بين عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠، رغم أن ذلك التغير لم يكن مدركا على نطاق واسع في ذلك الوقت.

وحين رأت فرنسا نجاح بروسيا باحتياطياتها المعبئة في حرب عام ١٨٦٦، قلصت حجم جيشها الدائم وبدأت في بناء نظام احتياطي. وبعد أربعة أعوام كان الجيش الفرنسي يمتلك نظاما احتياطيا هائلا على الورق، لكنه كان غير كفؤ في القتال، على الأخص مقارنة بالنظام البروسي، وكان هذا الفرق مؤثرا حين أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا في التاسع عشر من يوليو ١٨٧٠^{١٧١}. عند تلك النقطة كان جيش فرنسا الدائم لا يزال أقوى من جيش بروسيا، لكن في حين كانت بروسيا قادرة على تعبئة ١١٨٣٠٠٠ جندي في بداية الحرب، تمكنت فرنسا من تعبئة ٥٣٠٨٧٠ جندي فقط. وفي النهاية عبأت فرنسا كل احتياطياتها، وعلى مدار الحرب عبأت أكثر من نصف مليون جندي أكثر من بروسيا. لكن بروسيا كانت تمتلك ميزة صغيرة في نوعية الجيش في عام ١٨٧٠، بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت تمتلك نظام أركان عامة متفوقا وكانت قواتها الاحتياطية أفضل تدريباً من نظيراتها الفرنسية^{١٧٢}. لكن جنود المشاة الفرنسيين كانوا أفضل تسليحا من نظرائهم البروسيين، رغم أن تلك الميزة حيدتها بنادق بروسيا التي تحشى من المؤخرة.

كان الجيش البروسي إجمالا أقوى كثيرا من الجيش الفرنسي في عام ١٨٧٠، بالدرجة الأولى بسبب التباين الحاد بينهما في القدرة على التعبئة قصيرة المدى. وكان يتحتم على النمسا، في ضوء عدم التوازن بين الجيشين الفرنسي والبروسي، أن تحالف مع فرنسا ضد بروسيا. لكن ذلك لم يحدث؛ لأن صناع السياسة النمساويين والفرنسيين أخطوا في حساب توازن القوة، حيث اعتقد خصما بروسيا خطأ أن الجيش الفرنسي سيتمكن من تعبئة قواته الاحتياطية بنفس سرعة وكفاءة الجيش البروسي^{١٣١}. واعتقد قادة فرنسا أنفسهم أن بروسيا ستواجه صعوبة في تعبئة قواتها الاحتياطية، ما يعطي لفرنسا ميزة عسكرية مهمة. في حين أدركت بروسيا عن حق أن عملية التعبئة في فرنسا ستكون غير متقنة في أحسن الأحوال، وأن الجيش البروسي سيكتسب بذلك ميزة مهمة على ساحة المعركة^{١٣٢}. ليس غريبا - إذن - أن بسمارك لم يتردد في دخول الحرب ضد فرنسا حين سنحت الفرصة في صيف ١٨٧٠.

وأخيرا، فإن إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين في هذه الحالة لم تتأثر كثيرا بالاعتبارات الجغرافية. فالمملكة المتحدة يفصلها عن بروسيا القتال الإنجليزي، لكن حتى تلك الحقيقة الجغرافية لم تؤثر على السياسة البريطانية نحو بروسيا، المدفوعة أساسا بالخوف البريطاني من فرنسا. وكانت النمسا وفرنسا وروسيا تشترك جميعها في حدود مع بروسيا، ولذلك لا تفيد الجغرافيا كثيرا في تفسير استجاباتهم المختلفة لجهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة. لقد كان خصوم بروسيا الأربعة المحتملون قادرين على اجتياح الأراضي البروسية، لو رأوا ضرورة لتشكيل تحالف لفرض التوازن عليها. لكنهم لم يفعلوا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن توزيع القوة في أوروبا بين عامي ١٨٦٢ و ١٨٧٠ شجع تمرير المسؤولية إلى الآخرين.

ألمانيا الفيلهلمية (١٨٩٠-١٩١٤)

عقلية

حين خرج بسمارك من السلطة في مارس ١٨٩٠ ، لم تكن ألمانيا قد أصبحت بعد دولة مهيمنة كاملة ، رغم عدد سكانها الكبير واقتصادها الدينامي وجيشها الهائل. وقد أثارت تلك الأصول المجموعة قلقا كبيرا بين القوى العظمى الأخرى في أوروبا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. لكن في أوائل القرن العشرين كانت ألمانيا دولة مهيمنة كاملة تامة النضج ، وكانت تكتسب مزيدا من القوة النسبية عاما بعد آخر. ولذلك هيمن الخوف من ألمانيا على السياسة الأوروبية بين عام ١٩٠٠ واندلاع الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤.

كانت توجد إلى جانب ألمانيا خمس قوى عظمى أخرى في أوروبا في تلك الفترة ، هي النمسا-المجر والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا (انظر الخريطة ٦-٢). كانت النمسا-المجر وإيطاليا وألمانيا أعضاء في التحالف الثلاثي. وكانت النمسا-المجر قوة عظمى ضعيفة جدا ومستقبلها غير مبشر^{١٧٥}. وقد تفككت في نهاية الحرب العالمية الأولى. كانت النزعة القومية المصدر الرئيس لضعف النمسا-المجر ، حيث كانت دولة متعددة الأعراق ، وهيمنت على الجماعات العرقية المكونة لها الرغبة في إنشاء دول مستقلة لكل منها. وكانت النمسا-المجر وألمانيا حليفين وثيقين قبل الحرب العالمية الأولى. في حين كانت النمسا-المجر في نزاعات إقليمية جدية مع روسيا في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان ، وكانت في حاجة إلى مساعدة ألمانيا لحمايتها من جيوش القيصر. وفي المقابل كان من مصلحة ألمانيا الحفاظ على وحدة النمسا-المجر لكي تساعد في منع التوسع الروسي.

كانت إيطاليا هي الأخرى قوة عظمى ضعيفة جدا. غير أن المشكلة في إيطاليا لم تكن النزعة القومية التي ساعدت في توحيد البلاد في عام ١٨٦٠ ، بل كانت تكمن في

أن إيطاليا لم تكن تمتلك قاعدة صناعية كبيرة أو جيشاً قوياً^{١٦٦}. ولم يكن أحد كبار الدبلوماسيين البريطانيين يمزح حين قال في عام ١٩٠٩ "ليست لدينا رغبة لإغواء إيطاليا للخروج من التحالف الثلاثي؛ لأنها لن تكون عوناً لفرنسا ولنا، بل شوكة في جانبنا"^{١٦٧}. ولم تكن إيطاليا ملتزمة جدياً نحو التحالف الثلاثي في أوائل القرن العشرين لأن مشكلاتها مع فرنسا التي دفعتها في الأصل للتحالف مع ألمانيا والنمسا-المجر كانت قد انتهت، فيما تدهورت علاقاتها مع النمسا-المجر^{١٦٨}. وبالفعل كانت إيطاليا دولة محايدة قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك فحين بدأت الحرب ظلت إيطاليا على الحياد، ثم دخلت الحرب في مايو ١٩١٥ في صف الحلفاء وضد حلفائها السابقين: النمسا-المجر وألمانيا.

كانت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا جميعها أقوى كثيراً من النمسا-المجر وإيطاليا، وكانوا مصممين على إيقاف ألمانيا عن تأسيس الهيمنة في أوروبا. ولذلك كانت القضية الرئيسة هي كيف ترد هذه القوى العظمى الثلاث على القوة المتزايدة لألمانيا الفيلهلمية بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤. وكما سيتضح هنا، فلم يحدث قدر كبير من تمرير المسؤولية إلى الآخرين بين خصوم ألمانيا القيصرية، بل سارعت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن-الحلف الثلاثي-قبل سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى.

السلوك الاستراتيجي للقوى العظمى

أجزت فرنسا وروسيا -وهما القوتان القاريتان المجاورتان لألمانيا من الغرب والشرق- التحالف بين عامي ١٨٩٠ و١٨٩٤ بهدف احتواء ألمانيا^{١٦٩}. لكن أحداً منهما لم يكن يعتقد أن ألمانيا ستهاجمه في ذلك الوقت أو في المستقبل القريب. لكن فرنسا وروسيا كانتا حريصتين على ضمان ألا تسبب ألمانيا مشكلات في أوروبا، بحيث تتمكن كل منهما من متابعة أهدافها المهمة في المناطق الأخرى من العالم. ومع أن العلاقات بين

المملكة المتحدة وألمانيا شهدت تعثرا ملحوظا في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فإن المملكة المتحدة لم تبد ميلا كبيرا للتحالف مع فرنسا وروسيا ضد ألمانيا^(١٧٠). بل كانت المملكة المتحدة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في خلاف دائم مع حلفائها المستقبلين ودخلت حربا مع فرنسا في عام ١٨٩٨ على حصن فاشودة الواقع في أعالي النيل^(١٧١).

لم يحدث تغير كبير بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠٤ في التعامل مع التهديد الألماني من جانب الأعضاء المستقبلين في الحلف الثلاثي. فقد ظلت فرنسا وروسيا متحلفتين وملتزمتين باحتواء ألمانيا القيصرية من خلال تهديدها بشبح الحرب على جبهتين. وكانت العلاقات الإنجليزية-الألمانية قد ساءت كثيرا مع مطلع القرن بسبب جهود ألمانيا لبناء أسطول هائل، فضلا عن نسختها الخاصة من الإمبراطورية البريطانية (المسماة السياسة العالمية). لكن المملكة المتحدة لم تنضم إلى التحالف مع فرنسا وروسيا لفرض التوازن على ألمانيا، رغم أن الخوف من ألمانيا دفع تحسنا ملحوظا في العلاقات الإنجليزية-الفرنسية بين عامي ١٩٠٣ و ١٩٠٤^(١٧٢)، حيث وقعت الدولتان على الوفاق الودي Entente Cordiale في الثامن من أبريل ١٩٠٤ الذي وضع حدا لتنافسهما المبرر خارج أوروبا. لكن هذا الاتفاق لم يكن تحالفا مقنعا ضد ألمانيا، رغم أنه بالتأكيد جعل ذلك التحالف أسهل في إنجازه بعد عام ١٩٠٥. وقد ظلت المملكة المتحدة تتصرف كخارص توازن من وراء البحار وتمارس تمرير المسؤولية إلى الآخرين، حيث كانت تعتمد على فرنسا وروسيا في احتواء التوسع الألماني على القارة الأوروبية. وبالطبع كان رفض الالتزام القاري يعني أن المملكة المتحدة لم تكن مضطرة لبناء جيش قوي، ما مكنها من التركيز على بناء أقوى أسطول في العالم.

حدث تحول عاصف في مجموعة القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، وحين استقر القبار تحالفت المملكة المتحدة مع فرنسا وروسيا في الحلف الثلاثي^{١٧٧}. كان دافع المملكة المتحدة لقبول الالتزام القاري يتمثل في أن ألمانيا كانت تمتلك مقومات الدولة المهيمنة الكامنة في عام ١٩٠٥^{١٧٨}. لكن لمة اعتبارات أخرى أثرت على الحسابات البريطانية، منها أن اليابان أنزلت بروسيا هزيمة ساحقة في عام ١٩٠٥، ما أخرج روسيا عمليا من توازن القوة الأوروبي وترك فرنسا بدون حليفها الأساسي^{١٧٩}. وبما زاد الأمر سوءا أنه في الوقت الذي كانت روسيا فيه تهوي إلى الهزيمة، دفعت ألمانيا أزمة دبلوماسية حادة مع فرنسا حول المغرب، بهدف عزل فرنسا وإذلالها، بعد أن انهار حليفها الروسي وقبل أن تتحالف مع المملكة المتحدة.

وسرعان ما أدرك صناع السياسة البريطانيون أن تمرير المسؤولية إلى الآخرين لم يعد سياسة فعالة؛ لأن فرنسا وحدها لن تتمكن من احتواء ألمانيا^{١٨٠}. ولذلك بدأت المملكة المتحدة في أواخر ١٩٠٥ بالتحرك نحو الالتزام القاري. وتحديدًا بدأت في تنظيم حملة عسكرية صغيرة للقتال بجانب الجيش الفرنسي على القارة وبدأت محادثات هيئة الأركان بين الجيشين البريطاني والفرنسي لتنسيق الخطط لكي يحاربا ألمانيا معا^{١٨١}. وبدأت المملكة المتحدة في غضون ذلك العمل على تحسين علاقاتها مع روسيا التي كانت متوقرة جدا بسبب تنافسهما في آسيا. فوقمت الاتفاقية الإنجليزية-الروسية، وهي الدعامة الثالثة والأخيرة للحلف الثلاثي، في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٠٧^{١٨٢} بهدف ضمان ألا تتورط المملكة المتحدة وروسيا في نزاع جدي خارج أوروبا (خاصة في وسط آسيا) بحيث تتمكنان من العمل معا داخل أوروبا لاحتواء ألمانيا.

ورغم أن المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا شكّلت تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا بحلول صيف ١٩٠٧، فإن الدافع البريطاني لتمرير المسؤولية إلى الآخرين لم

يختلف تماما. من ذلك على سبيل المثال أن المملكة المتحدة لم تلزم نفسها صراحة بالحرب مع حلفائها إذا هاجمتهم ألمانيا^{١٩١}. فالحلف الثلاثي لم يكن تحالفا رسميا منظما ومحكما، كما ستكون منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أثناء الحرب الباردة. علاوة على أنه حين اتضح في عام ١٩١١ أن الجيش الروسي تعافى من هزيمته في الحرب الروسية-اليابانية، بات من الممكن مجددا تصور فرنسا وروسيا وهما تكبحان ألمانيا بدون مساعدة من الجيش البريطاني. ولذلك عادت العلاقات الإنجليزية-الروسية إلى سوتها المعتاد وتفكك الحلف الثلاثي قليلا^{١٩٢}. وأخيرا حين اندلعت الحرب، حاولت المملكة المتحدة أن تجعل فرنسا وروسيا تدفعان الثمن الباهظ بهزيمة الجيش الألماني الهائل وحدهما وتبقى هي في مأمن وتحافظ على نفسها لفترة ما بعد الحرب^{١٩٣}. لكن المملكة المتحدة رغم هذا التردد لم تتخلّ عن التزامها القاري بعد عام ١٩٠٧، ودخلت الحرب بجانب فرنسا وروسيا في الأيام الأولى من شهر أغسطس ١٩١٤. كما أرسلت جيشا كبيرا إلى الجبهة الغربية وأخذت نصيبها العادل من القتال ضد الجيش الألماني الهائل.

إننا بإيجاز أمام مستوى كفو نسبيا لاستخدام إستراتيجية فرض التوازن على ألمانيا في العقدين ونصف اللين سبقا الحرب العالمية الأولى، حيث تحالفت فرنسا وروسيا لكبح ألمانيا بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٥، في حين مارست بريطانيا تمرير المسؤولية إلى الآخرين. كما حدث قدر صغير من تمرير المسؤولية إلى الآخرين بعد عام ١٩٠٥، لكن المملكة المتحدة انضمت أخيرا إلى فرنسا وروسيا لكبح ألمانيا القيصريّة. وهذا النمط من السلوك من جانب خصوم ألمانيا يمكن تفسيره بدرجة كبيرة بالجغرافيا وموقف ألمانيا الصاعد في توازن القوة الأوروبي من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩١٤.

حساب القوة

لنبدأ بالفترة من عام ١٨٩٠ إلى ١٩٠٥. لم تكن ألمانيا دولة مهيمنة كامنة إلا في نهاية هذه الفترة، بالدرجة الأولى؛ لأن المملكة المتحدة كانت تسيطر على قوة كامنة أكبر من ألمانيا حتى عام ١٩٠٣. على سبيل المثال كانت المملكة المتحدة تسيطر على ٥٠٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٨٩٠، في مقابل ٢٥٪ لألمانيا (راجع الجدول رقم ٣-٣)، فيما كان نصيب فرنسا ١٣٪ وروسيا ٥٪. وظلت المملكة المتحدة تمتلك ميزة على ألمانيا في عام ١٩٠٠، وإن كان الفارق قد تقلص إلى ٣٧٪ و ٣٤٪ لبريطانيا وألمانيا على التوالي، وانكمش نصيب فرنسا إلى ١١٪، فيما زاد نصيب روسيا إلى ١٠٪. كانت ألمانيا تتقدم سريعا إلى النقطة التي تمتلك عندها قوة صناعية كافية لكي تكون دولة مهيمنة كامنة. وقد وصلت تلك النقطة في عام ١٩٠٣، حين وصل نصيبها من الثروة الأوروبية ٣٦,٥٪ وتراجع نصيب المملكة المتحدة إلى ٣٤,٥٪^(٨٣). ولم يكن ثمة شك مطلقا في أن ألمانيا ستمتلك بحلول أوائل القرن العشرين قوة كامنة أكثر من فرنسا وروسيا.

وفيما يتعلق بالقوة العسكرية الفعلية، كانت فرنسا وألمانيا يمتلكان بالتأكيد أقوى جيشين في أوروبا بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٥. وكما يشير ديفيد هيرمان David Hermann فإن "الجيشين الفرنسي والألماني كانا في صدارة تقديرات الخبراء العسكريين" في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى^(٨٤). لكن الجيش الألماني كان الأقوى بين القوتين المقاتلتين. وقد كان الجيشان الدائمان لفرنسا وألمانيا وكذلك كامل قواتهما المعبأة متساويين في الحجم تقريبا في تلك الفترة (انظر الجدولين رقمي ٦-١ و ٨-٤). في حين كان الاختلاف الرئيس يكمن في طريقة استخدام كل جيش لقواته الاحتياطية. فكان جزء كبير من القوات الاحتياطية الألمانية مدربا على القتال ومنظما في وحدات قتالية كان متوقعا لها أن تشارك في المعارك الأولى في أي حرب أوروبية كبرى. وكان

الفرنسيون في المقابل لا يؤمنون بتدريب القوات الاحتياطية للحرب بجانب الجيش الدائم. ولذلك فرغم عدم وجود فرق كبير في حجم الجيشين الفرنسي والألماني بعد التعبئة، كان بمقدور الجيش الألماني أن ينتج قوات مقاتلة أكبر. وإذا اندلعت الحرب في عام ١٩٠٥، فإن الألمان كانوا سيحركون حوالي ١.٥ مليون جندي في جيوشهم المقاتلة في مقابل ٨٤٠٠٠٠ لفرنسا، أي بنسبة ١.٨ : ١ لصالح ألمانيا^{٨٦}. وأخيرا كان الجيش الألماني يتمتع بميزة نوعية متوسطة على خصمه الفرنسي، بالدرجة الأولى بسبب أركانه العامة المتفوقة وميزته في المدفعية الثقيلة.

كانت روسيا تمتلك أكبر جيش في أوروبا بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٥، لكنه كان يعاني من مشكلات خطيرة، ما جعله في المرتبة الثالثة بعد الجيشين الألماني والفرنسي^{٨٧}. وقد استفاد الجيش الياباني من تلك النقائص في حرب ١٩٠٤-١٩٠٥ وأتزل به هزيمة ثقيلة. وكان الجيش البريطاني صغيرا وغير معد للحرب القارية قبل عام ١٩٠٥، وبالتالي لم يكن يؤثر كثيرا في توازن القوة. وكما يشير هيرمان، فإن الدراسات المسحية للجيش الأوروبي بقوتها وعتادها التي أجرتها هيئات الأركان العامة من باريس وبرلين إلى فيينا وروما كانت في الغالب تسقط الجيش البريطاني من الحساب^{٨٨}.

كان من الواضح في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى أن ألمانيا دولة مهيمنة كاملة. فمن حيث القوة الكامنة كانت ألمانيا تسيطر على ٤٠٪ من القوة الصناعية الأوروبية في عام ١٩١٣، في مقابل ٢٨٪ للمملكة المتحدة (راجع الجدول رقم ٣.٣)^{٨٩}. وكانت ألمانيا عند تلك النقطة تمتلك ميزة في القوة الكامنة أكبر من ٣ : ١ على فرنسا وروسيا اللتين كان نصيبهما من القوة الصناعية ١٢٪ و ١١٪ على التوالي. فضلا عن أن الجيش الألماني ظل الجيش الأقوى في أوروبا بعد عام ١٩٠٥. وبدأت ألمانيا

برنامجا توسعيا جديدا في أوائل عام ١٩١٢. وحين اندلعت الحرب في عام ١٩١٤، كانت ألمانيا قادرة على حشد ١.٧١ مليون جندي في الوحدات المقاتلة بالخط الأمامي، في حين لم تتمكن فرنسا إلا من حشد ١.٠٧ مليون فقط (راجع الجدول رقم ٨-٤). وبالطبع تمكّنت ألمانيا بفضل ميزتها الكبيرة في القوة الكامنة من تعبئة جنود أكثر بكثير من فرنسا على مدار الحرب: ١٣.٢٥ مليون جندي في مقابل ٨.٦ مليون جندي. وكان الجيش الروسي قد أصابته الهزيمة في الحرب الروسية-اليابانية بالشلل، وبدأ يُظهر علامات التعافي في عام ١٩١١ فقط، لكنه كان لا يزال أضعف كثيرا من الجيشين الفرنسي والألماني. وظل الجيش البريطاني فيما بعد عام ١٩٠٥ جيشا صغيرا، لكنه كان قوة قتالية عالية الجودة، خاصة حين يقارن بالجيش الروسي. وربما كان الجيش البريطاني الثالث في أوروبا في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، فيما تراجع الجيش الروسي إلى المركز الرابع، على عكس الموقف قبل عام ١٩٠٥.

وعلى اعتبار أن ألمانيا كانت أقوى دولة في القارة من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩٠٥، لكنها لم تكن دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٩٠٣، فقد كان من المعقول أن تفرض فرنسا وروسيا معا التوازن على ألمانيا، بينما تظل المملكة المتحدة فيما وراء البحار وتمارس إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. لكن بحلول عام ١٩٠٥ كان واضحا أن ألمانيا القيصرية دولة مهيمنة كامنة، وتفرض بالتالي تهديدا خطيرا على توازن القوة، خاصة بعد هزيمة روسيا في ذلك العام. ليس غريبا إذن- أن توقفت المملكة المتحدة عن تمرير المسؤولية إلى الآخرين وانضمت إلى فرنسا وروسيا لفرض التوازن على ألمانيا، وهو التزام لم تتحلل منه إلا بعد هزيمة ألمانيا أخيرا في نوفمبر ١٩١٨.

وأخيرا، لم تقف الجغرافيا عائقا أمام فرض التوازن على ألمانيا القيصرية. ففرنسا وروسيا كانتا تشتركان في حدود مع ألمانيا، ما سهّل عليهما مهاجمة الأراضي الألمانية أو التهديد بمهاجمتها. وبالطبع سهّل ذلك القرب نفسه على ألمانيا غزو فرنسا وروسيا، وهو ما دفعهما بالتأكيد لتشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا. أما المملكة المتحدة فيفصلها القنال الإنجليزي عن ألمانيا، ما جعل تمرير المسؤولية إلى الآخرين خيارا أكثر قابلية للمملكة المتحدة عن فرنسا وروسيا. لكن حين تخلت المملكة المتحدة عن تلك الاستراتيجية وقبلت الالتزام القاري، استطاعت أن تضغط على ألمانيا بنقل جيشها إلى فرنسا، وهو ما فعلته في عام ١٩١٤.

ألمانيا الثالثة (١٩٣٣-١٩٤١)

خلفية

كانت فرنسا أقوى دولة في أوروبا بين نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) وحين أصبح هتلر مستشارا لألمانيا في الثلاثين من يناير ١٩٣٣. فكانت تمتلك جيشا هائلا وتهتم جدليا بالدفاع عن حدودها الشرقية ضد أي هجوم ألماني (انظر الجدول رقم ٨-٥). ولم تشكل ألمانيا تهديدا على فرنسا في تلك الفترة، لأن جمهورية فايمار الألمانية كانت تستطيع بالكاد أن تدافع عن نفسها، ناهيك عن أن تهاجم فرنسا. كانت ألمانيا تمتلك بالتأكيد السكان والثروة الضروريين لبناء أقوى جيش في أوروبا، لكن معاهدة فيرساي كانت تعيقها عن ذلك (١٩١٩)، حيث نزعّت منها إقليم راينلاند المهم إستراتيجيا ووضعت تحت السيطرة الدولية، كما حظرت على ألمانيا بناء آلة عسكرية قوية.

كان الاتحاد السوفيتي أيضا قوة عظمى ضعيفة جدا في الأعوام الخمسة عشر التالية للحرب العالمية الأولى، ما يفسر إلى درجة كبيرة تعاون ألمانيا فايمار مع الاتحاد

السوفيتي على نطاق واسع قبل عام ١٩٣٣^{١١١}. وكان القادة السوفيت يواجهون مشكلات كثيرة في العقد الثالث من القرن العشرين وهم يحاولون إعادة بناء الدولة بعد الدمار الذي ألحقته بها الحرب العالمية الأولى والثورة والحرب الأهلية وخسارة الحرب على بولندا. لكن المشكلة الرئيسة التي واجهتهم كانت اقتصادهم المتخلف الذي لم يكن يستطيع أن يدعم مؤسسة عسكرية من الطراز الأول. وبدأ جوزيف ستالين برنامج تحديث ضخما في عام ١٩٢٨ للتغلب على هذه المشكلة. ونجح البرنامج في النهاية، لكن ثمار سياسة التصنيع لم تتحقق إلا بعد أن وصل النازيون إلى السلطة. وفي العقد الثالث من القرن العشرين كانت المملكة المتحدة تحتفظ بجيش صغير، كان معنيا بالدرجة الأولى بالقتال في الإمبراطورية البريطانية أكثر منه على القارة الأوروبية. وكانت إيطاليا التي وصل فيها بنيتو موسوليني إلى السلطة عام ١٩٢٢ أضعف قوة عظمى في أوروبا.

الجدول رقم (٨-٥). القوة البشرية بالجنود الأوروبية ١٩٢٠-١٩٣٠.

١٩٣٠	١٩٢٥	١٩٢٠	
٢٠٨٥٧٣	٢١٦١٢١	٤٨٥٠٠٠	المملكة المتحدة
٥٢٢٦٤٣	٦٨٤٠٣٩	٦٦٠٠٠٠	فرنسا
٩٩١٩١	٩٩٠٨٦	١٠٠٠٠٠	ألمانيا
٢٥١٤٧٠	٣٢٦٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	إيطاليا
٥٦٢٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠	الاتحاد السوفيتي

المصدر: كل الأرقام مأخوذة من The Statesman's Year-Book (various years) ما عدا أرقام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٠ فهي مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data.

سرعان ما أدرك القادة الأوروبيون بعد وصول هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا أن الأخيرة ستحرر من قيود معاهدة فيرساي وتحاول تغيير توازن القوة لصالحها. لكن لم يكن واضحاً في الأعوام الخمسة الأولى من حكم هتلر مدى السرعة التي سيتحرك بها، وفي أي اتجاه، ومدى عدوانية ألمانيا النازية. فلم يتمتع نظراء هتلر عبر أوروبا بميزة الإدراك المتأخر التي يتمتع بها دارسو العلاقات الدولية المعاصرون. بدأت الصورة تنجلي في عام ١٩٣٨، أولاً حين ضم هتلر النمسا إلى الرايخ الثالث، وبعدها حين أجبر المملكة المتحدة وفرنسا على تركه يأخذ سودتيلاند من تشيكوسلوفاكيا. وتجلت الصورة كاملة في عام ١٩٣٩. ففي مارس ١٩٣٩ غزا الفيرماخت تشيكوسلوفاكيا كلها، وهي المرة الأولى التي تضم فيها ألمانيا النازية أراضي لا تتكون في غاليتها من العرق الألماني. وبعدها بستة أشهر، في سبتمبر، هاجم النازيون بولندا، وبدأت الحرب العالمية الثانية. وبعد أقل من عام، في مايو ١٩٤٠، اجتاحت هتلر فرنسا، وبعدها بأقل من عام، في يونيو ١٩٤١، أرسل الفيرماخت إلى الاتحاد السوفيتي.

كانت الدول الثلاث نفسها التي عملت على احتواء ألمانيا الفيلهلمية قبل عام ١٩١٤ - المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا - هي الخصوم الرئيسيين لألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤١. ورغم أن مجموعة الشخصيات الحاكمة في تلك الدول لم تتغير كثيراً، حاول خصوم هتلر تمرير مسئولية التعامل مع سلوك الرايخ الثالث العدواني إلى بعضهم البعض بدلاً من تشكيل تحالف لفرض التوازن كما فعل أسلافهم.

السلوك الإستراتيجي للقوى العظمى

لم يكن هتلر في موقف جيد يمكنه من التصرف بطريقة عدوانية على جبهة السياسة الخارجية في أعوامه الأولى في الحكم. فقد كان عليه أولاً أن يعزز موقفه السياسي في الداخل وينعش الاقتصاد الألماني. علاوة على أن الجيش الألماني الذي ورثه لم يكن مهياً لخوض أي حرب كبرى في وقت قريب. ففي مقابل الجيش الألماني

في حالة التعبئة الذي دخل الحرب في عام ١٩١٤ الذي كان يتكون من ٢.١٥ مليون جندي و١٠٢ فرقة^{١٩٨}، كان ورثه في عام ١٩٣٣ يزيد قليلا عن ١٠٠٠٠٠٠ جندي وسبع فرق مشاة. فصمم هتلر وجنرالاته على تصحيح ذلك الخلل بالتححرر من معاهدة فيرساي وبناء آلة عسكرية هائلة. وقد استغرق ذلك حوالي ستة أعوام.

أعيد بناء الجيش الألماني عبر ثلاث خطط كبرى^{١٩٩}. فأمر هتلر في ديسمبر ١٩٣٣ بزيادة قوة الجيش في زمن السلم ثلاثة أضعاف إلى ٣٠٠٠٠٠ جندي و٢١ فرقة مشاة. كما شُكلت وحدات احتياط جديدة، وبذلك أصبح الجيش الميداني بعد التعبئة الكاملة مكونا من ٦٣ فرقة. وصدر قانون في مارس ١٩٣٥ يقضي بزيادة عدد الجيش في زمن السلم إلى ٧٠٠٠٠٠ و٣٦ فرقة مشاة. وأُقر التجنيد الإجباري في الوقت نفسه، رغم أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في الأول من أكتوبر ١٩٣٥، وهو الشهر نفسه الذي قرر فيه هتلر بناء ثلاث فرق مدرعة إضافة إلى فرق المشاة الستة وثلاثين. لكن ظل حجم الجيش الميداني "بدون تغيير ما بين ٦٣ و٧٣ فرقة"^{٢٠٠}. وأخيرا، دعا برنامج إعادة التسليح في أغسطس ١٩٣٦ إلى أن يكون الجيش في وقت السلم ٨٣٠٠٠٠ وحوالي ٤٤ فرقة بحلول شهر أكتوبر ١٩٤٠. وأصبح الجيش الميداني في حالة التعبئة الكاملة يضم ٤.٦٢ مليون جندي و١٠٢ فرقة. وحين بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، كان الجيش الألماني يتكون من ٣.٧٤ مليون جندي و١٠٣ فرقة.

دفع هتلر أيضا في اتجاه بناء قوات جوية وبحرية قوية في الثلاثينات^{٢٠١}. لكن تطوير الأسطول الألماني كان غير منظم، في حين يحكي بناء القوات الجوية قصة مختلفة. لم تكن ألمانيا تمتلك أسرابا جوية مقاتلة حين وصل هتلر إلى الحكم في عام ١٩٣٣، لأن معاهدة فيرساي كانت تحظر على ألمانيا امتلاك قوات جوية. وبحلول شهر أغسطس ١٩٣٩ كانت القوات الجوية تمتلك ٣٠٢ سرب مقاتل. وكما يشير فيلهلم ديست

Wilhelm Deist ، فإن "التطوير المدعش للقوات الجوية في الأعوام الستة من ١٩٣٣ حتى اندلاع الحرب أثار إعجابا غير محدود وكذلك تشاؤما أسود بين المعاصرين"^{١٣٣}.

لم يكن هتلر في وضع يمكنه من إعادة رسم خريطة أوروبا بالتهديد بالقوة أو باستخدامها فعليا قبل أن تمتلك ألمانيا جيشا قويا. ولذلك ظلت السياسة الخارجية النازية وديعة نسيا قبل عام ١٩٣٨. صحيح أن هتلر سحب ألمانيا من مؤتمر نزع السلاح بجنيف وعصبة الأمم في أكتوبر ١٩٣٣، لكنه وقع أيضا على معاهدة عدم اعتداء لعشرة أعوام مع بولندا في يناير ١٩٣٤ ومعاهدة بحرية مع المملكة المتحدة في يونيو ١٩٣٥. وصحيح أيضا أن الفيرماخت احتل إقليم راينلاند وأعاد عسكريته في مارس ١٩٣٦، لكن هذا الإقليم باعتراف الجميع كان ألمانيا، حتى وإن قضت معاهدة فيرساي بأن يظل دائما منزوع السلاح"^{١٣٤}. وصحيح أنه لم يحدث عدوان ألماني صريح في عام ١٩٣٨، لكن هتلر استخدم التهديدات مرتين في ذلك العام لضم أراض جديدة. فأرغم النمسا الناطقة بالألمانية على الانضمام إلى الرايخ الثالث في مارس ١٩٣٨، وبعدها في سبتمبر ١٩٣٨ استخدم التهديد والوعيد في ميونخ لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا على فصل منطقة سودتنلاند الناطقة بالألمانية عن تشيكوسلوفاكيا وضمها إلى ألمانيا النازية. وبحلول عام ١٩٣٩ كان هتلر قد امتلك أخيرا آلة عسكرية فعالة، وتحول إلى العدوان الصريح في العام نفسه.

كانت المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي جميعها خائفة من ألمانيا النازية، وعكف كل منها على وضع إستراتيجية فعالة لاحتوائها. لكن باستثناء الاتحاد السوفيتي لم تجمع ثلاثهم مصلحة واضحة لتشكيل تحالف لفرض التوازن، مثل الحلف الثلاثي، يستطيع أن يردع هتلر بتهديد ألمانيا بالحرب على جبهتين. وبدلا من ذلك أخذ كل منهم يمرر المسؤولية إلى الآخرين. ولذلك لم تشهد الفترة من عام ١٩٣٣

إلى مارس ١٩٣٩ تحالفا بين أي من خصوم هتلر من القوى العظمى. فكانت المملكة المتحدة تمرر المسؤولية إلى فرنسا التي حاولت دفع هتلر شرقا ضد الدول الأصغر في أوروبا الشرقية، وربما حتى ضد الاتحاد السوفيتي الذي حاول بدوره أن يمرر المسؤولية إلى المملكة المتحدة وفرنسا. وفي مارس ١٩٣٩ انضمت المملكة المتحدة أخيرا إلى فرنسا ضد الرايخ الثالث، لكن الاتحاد السوفيتي لم ينضم إلى حليفه السابقين. وبعد أن هزمت ألمانيا فرنسا وأخرجتها من الحرب في يونيو ١٩٤٠، حاولت المملكة المتحدة التحالف مع الاتحاد السوفيتي، لكنها فشلت؛ لأن السوفييت فضلوا مواصلة تمرير المسؤولية إلى الآخرين.

ورغم أن خصوم هتلر لم يهتموا كثيرا بتشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا، فقد فعلت فرنسا والاتحاد السوفيتي كل ما بوسعهما في العقد الرابع من القرن العشرين للحفاظ على جيوش تستطيع أن تواجه الفيرماخت. فعلتا ذلك لتزييدا إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين، لأنه كلما زادت قوة كل دولة منهما قل احتمال أن يهاجمها هتلر. كما كانت الجيوش القوية أيضا ضمانا لحمايتهم في حال (١) آلت الأمور لأن يتولى أي منهما المسؤولية ويواجه آلة الحرب النازية وحده، أو (٢) نجح تمرير المسؤولية إلى دولة أخرى لكنها فشلت في احتواء الفيرماخت.

كانت إستراتيجية المملكة المتحدة الأولى للتعامل مع هتلر هي تمرير المسؤولية إلى فرنسا التي كانت تمتلك أقوى جيش في أوروبا في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين^{١٥}. كما أدرك القادة البريطانيون أن فرنسا يمكن أن تحصل على دعم صغير من الاتحاد السوفيتي، وكانوا يترقبون ذلك ويرحبون به، لكنهم كانوا يأملون في أن تحالفت فرنسا مع القوى الصغرى بأوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا) يمكن أن تساعد فرنسا في احتواء هتلر. وكانت لدى المملكة المتحدة دوافع

قوية لتمرير المسؤولية إلى الآخرين في أوروبا ، لأنها كانت تواجه تهديدات من اليابان في آسيا ، ومن إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط ، وكان اقتصادها الضعيف لا يستطيع أن يتحمل التواجد العسكري الكبير في تلك المناطق الثلاث كافة.

ونظرا لهذه البيئة الخطرة رفعت المملكة المتحدة إنفاقها العسكري بشدة في عام ١٩٣٤ ، وضاعفت ميزانيتها الدفاعية أكثر من ثلاث مرات في عام ١٩٣٨^{١٧١}. لكنها قررت في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٣٧ ألا تبني جيشا لكي يقاتل بجانب فرنسا على القارة ، بل قررت الحكومة البريطانية أن تمتنع الأموال عن الجيش ، وهي خطوة كانت تتفق بالتأكيد مع إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. وركزوا بدلا من ذلك على الإنفاق على القوات الجوية لردع هتلر عن إطلاق قواته الجوية على الأراضي البريطانية.

غير أنه بات واضحا في أواخر عام ١٩٣٨ أن فرنسا كانت في حاجة إلى مساعدة المملكة المتحدة لاحتواء ألمانيا النازية. فالفيرماخت كان على وشك أن يصبح آلة عسكرية هائلة ، لكن حادثي النمسا وميونخ وجها ضربة عميقة لتحالفات فرنسا الضعيفة في أوروبا الشرقية. فتخلت المملكة المتحدة عن تمرير المسؤولية إلى الآخرين وشكلت أخيرا تحالفا لفرض التوازن مع فرنسا في مارس ١٩٣٩ بعد فترة قصيرة من غزو هتلر لتشيكوسلوفاكيا^{١٧٢}. وبدأت في الوقت نفسه تسابق الزمن لبناء جيش يقاتل في فرنسا في حالة الحرب. كما أبدت اهتماما متواضعا بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي ، لكنها في النهاية لم تجد أساسا لبعث الحلف الثلاثي^{١٧٣}.

أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا الحرب على ألمانيا في الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ ، بعد يومين من اجتياح الفيرماخت لبولندا. لكنهما لم يقاتلا الجيش الألماني إلا في ربيع ١٩٤٠ ، حين تحول هتلر إلى الغرب وأخرج فرنسا من الحرب. وبحلول صيف ١٩٤٠

كانت المملكة المتحدة الضعيفة تقف وحيدة ضد ألمانيا النازية. وحاول القادة البريطانيون تشكيل تحالف مع الاتحاد السوفيتي لفرض التوازن على هتلر، لكنهم فشلوا، بالدرجة الأولى؛ لأن ستالين واصل استخدام إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين، على أمل أن تشبك المملكة المتحدة وألمانيا في حرب طويلة ويظل الاتحاد السوفيتي سالماً^{١٩٩}. وأخيراً حدث التحالف بين المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد أن هاجم الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

مارست فرنسا هي الأخرى إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين^{٢٠٠}. ففي العقد الثالث من القرن العشرين، وقبل أن يصل هتلر إلى السلطة، شكلت فرنسا تحالفات مع بعض الدول الصغيرة في أوروبا الشرقية بفرض احتواء التهديد الألماني المستقبلي. وظلت تلك التحالفات قائمة بعد عام ١٩٣٣، ما يشير إلى أن فرنسا لم تكن تقرر المسؤولية إلى الآخرين، بل تبني تحالفاً لفرض التوازن على ألمانيا النازية. لكن تلك التحالفات كانت مية فعلاً في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا لم تكن تنوي مساعدة حلفائها الصغار، كما ثبت حين تخلت عن شيكوسلوفاكيا في أزمة ميونخ ١٩٣٨^{٢٠١}. فقد كانت ترغب في دفع هتلر شرقاً على أمل أن يتورط الفيرماخت في حرب في أوروبا الشرقية، أو ربما حتى مع الاتحاد السوفيتي. فـ"سياسة فرنسا العسكرية"، كما يشير أرنولد ولفرز Arnold Wolfers، تثبت أنها رغم التزاماتها القوية في منطقتي لستولا Vistula والدانوب كانت أكثر اهتماماً بالحصول على دعم منها بتقديم الدعم وأكثر انشغالاً بالدفاع عن أرضها منها بحماية الدول الصغيرة^{٢٠٢}.

وقطع القادة الفرنسيون أشواطاً بعيدة في العقد الرابع من القرن العشرين لتعزيز علاقاتهم مع الرايخ الثالث بفرض تشجيع هتلر على أن يضرب في الشرق أولاً.

وظلت تطبق هذه السياسة حتى بعد أزمة ميونخ^(١٠٣). ولم تسع فرنسا، في المقابل، لتشكيل تحالف لفرض التوازن مع الاتحاد السوفيتي. وكانت الجغرافيا بالتأكيد تعيق هذا التحالف (انظر الخريطة ٨-٣)، لأن الاتحاد السوفيتي لم يكن يشترك في حدود مع ألمانيا، ما يعني أنه في حالة هجوم الفيرماخت على فرنسا، سيكون على الجيش الأحمر أن يتحرك عبر بولندا لضرب ألمانيا. وكانت بولندا تعارض هذه الفكرة بكل قوة^(١٠٤). ولذلك كان التحالف الفرنسي-السوفيتي من شأنه أن يعزل القوى الصغرى في أوروبا الشرقية؛ لأنها كانت تخشى الاتحاد السوفيتي أكثر مما تخشى ألمانيا، وربما كان يدفعهم للتحالف مع هتلر، ما يقوض إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين التي تمارسها فرنسا.

وكان مما يحبط فرنسا عن الاقتراب من الاتحاد السوفيتي أيضا قلقها من أن يزيل التحالف الفرنسي-السوفيتي أية فرصة لتحالف المملكة المتحدة مع فرنسا ضد ألمانيا النازية. فقد كان القادة البريطانيون في معظمهم معادين للاتحاد السوفيتي لاحتقارهم للشيوعية وخوفهم منها، فضلا عن أن فرنسا إذا وجدت حليفا سوفيتيا موثوقا، لن تكون في حاجة إلى المملكة المتحدة التي ستكون حينها قادرة على مواصلة سعيها لتمرير المسؤولية إلى فرنسا^(١٠٥). وأخيرا، فإن فرنسا لم تشكل تحالفا مع ستالين، لأن القادة الفرنسيين أرادوا تشجيع هتلر على ضرب الاتحاد السوفيتي أولا وليس فرنسا، وفي حال حدوث ذلك، فإنهم لم يكونوا ينوون مساعدة موسكو. بإيجاز كانت فرنسا تقرر المسؤولية إلى الاتحاد السوفيتي والدول الأصغر في أوروبا الشرقية.

تعززت رغبة فرنسا في تمرير المسؤولية إلى الاتحاد السوفيتي بالاعتقاد الواسع بأن ستالين كان يحاول تمرير المسؤولية إلى فرنسا، الأمر الذي اتخذته كثير من صناعات السياسة الفرنسيين دليلا على أن السوفيت كانوا حلفاء غير موثوقين^(١٠٦). وبالطبع كان كثير من

نزع السياسة السوفيتية يدركون ما يفعله الفرنسيون، ما هزز رغبة متالين في تحرير
سنولية إلى فرنسا، وهو ما أكد بدوره الشكوك الفرنسية في أن السوفيت كانوا
يحون المسؤولية إليهم^(١٠٧). ونتيجة لكل تلك العوامل، لم تُبَلِّد فرنسا اهتماما بالتحالف
مع الاتحاد السوفيتي ضد هتلر في العقد الرابع من القرن العشرين.

أوروبا في عام 1925



الخريطة (٨-٣)

ورغم استخدام المملكة المتحدة لتمرير المسؤولية إلى الآخرين، سعى القادة الفرنسيون بقوة طوال العقد الرابع من القرن العشرين لإلزام المملكة المتحدة بالدفاع عن فرنسا^{١١٨}. وكانوا يثمنون التحالف الإنجليزي- الفرنسي، لأنه يزيد من إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. فالتحاد القوة العسكرية البريطانية والفرنسية كان من شأنه أن يقلل احتمال الهجوم الألماني في الغرب، ويزيد بالتالي احتمال أن يضرب الفيرماخت في الشرق أولا. وحتى إذا فشل تمرير المسؤولية إلى الآخرين، فإن قتال الفيرماخت بجانب المملكة المتحدة أفضل من أن تقاتله فرنسا وحدها. كما عبأت فرنسا مواردها أيضا لتسهيل تمرير المسؤولية إلى الآخرين ولحماية نفسها في حال فشل تمرير المسؤولية إلى الآخرين. ولم تزد فرنسا إنفاقها العسكري كثيرا في العامين الأولين لوجود هتلر في السلطة، ربما لأن فرنسا كانت تمتلك جيشا قويا نسبيا حين وصل هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣. لكن بداية من عام ١٩٣٥ أخذ حجم ميزانية الدفاع السنوية يتزايد باطراد، حيث كانت الحكومات الفرنسية المختلفة تريد الاحتفاظ بجيش قادر على إحباط هجوم الفيرماخت. من ذلك على سبيل المثال أن فرنسا أنفقت ٧,٥ بليون فرنك على الدفاع في عام ١٩٣٥، زادت إلى ١١.٢ بليون فرنك في عام ١٩٣٧، ثم إلى ٤٤,١ بليون فرنك في عام ١٩٣٩^{١١٩}.

يختلف الدارسون كثيرا حول السياسة السوفيتية للتعامل مع ألمانيا النازية بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٨. في حين أن إستراتيجية ستالين في الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤١ كانت أكثر وضوحا وأقل خلافية.

لثة ثلاث مدارس فكرية رئيسة حول السياسة السوفيتية في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين. يذهب البعض إلى أن ستالين، وليس هتلر، هو الذي كان يدفع الأحداث في أوروبا، وأن القائد السوفيتي كان يتبع إستراتيجية التحريض والاستنزاف.

ويقال تحديدًا إن ستالين تدخل في السياسة الألمانية لمساعدة هتلر في الوصول إلى منصب المستشار، لأنه اعتقد أن النازيون سيبدوون بالحرب على المملكة المتحدة وفرنسا، ما يصب في مصلحة السوفييت^{١١١}. ويدفع آخرون بأن ستالين كان مصمما على بناء تحالف لفرض التوازن مع المملكة المتحدة وفرنسا لمواجهة ألمانيا النازية، لكن ذلك الجهد في سبيل "الأمن الجماعي" فشل؛ لأن القوى الغربية رفضت أن تتعاون معه^{١١٢}. وأخيرا، يدفع البعض بأن ستالين كان يتبع إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين^{١١٣}، بهدف تعزيز التعاون مع هتلر وفي الوقت نفسه تقويض علاقات ألمانيا مع المملكة المتحدة وفرنسا لكي يكون هتلر أميل إلى مهاجمتهما أولا. وكانت هذه المقاربة تسهل تمرير المسؤولية إلى القوى العظمى الغربية، فضلا عن توفير فرص لهتلر وستالين لمهاجمة دول أوروبا الشرقية الصغيرة مثل بولندا.

ورغم أن ستالين كان بالتأكيد مخططا إستراتيجيا ماهرا في بعض الأحيان، لا توجد أدلة كافية تدعم أطروحة التحريض والاستنزاف. فيما توجد أدلة كثيرة على أنه كان يتبنى إستراتيجيتي الأمن الجماعي وتمرير المسؤولية إلى الآخرين بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٨^{١١٣}. ولا يجب أن يفاجئنا ذلك؛ لأن المشهد السياسي في أوروبا كان يحتاج تحولا سريعا وأساسيا في أعقاب وصول هتلر إلى السلطة، ولم يكن واضحا إلى أين تتجه الأحداث. يعبر المؤرخ آدم أولام Adam Ulam عن تلك النقطة على هلا النحو: "كان السوفييت المعرضون لخطر رهيب في أمس الحاجة إلى ترك كل الخيارات مفتوحة، على أمل أن يمكنهم أحدها من تأجيل الدخول الفعلي في الحرب أو تفاديه"^{١١٤}.

يبد أن الأدلة المتوفرة من منتصف العقد الرابع من القرن العشرين تشير إجمالا إلى أن تمرير المسؤولية إلى الآخرين كان إستراتيجية ستالين المفضلة للتعامل مع ألمانيا النازية. وهي بالطبع إستراتيجية جذابة، ولهذا السبب اتبعتها المملكة المتحدة وفرنسا

والاتحاد السوفيتي^{١١٥}. فإذا نجحت تلك الإستراتيجية، فإنها تجنب الدولة التكاليف الثقيلة لقتال المعتدي وربما حتى تزيد القوة النسبية للدولة. وعلى فرض أن إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين من جانب ستالين فشلت في النهاية حين انهارت فرنسا في يونيو ١٩٤٠، فإن ستالين لم يكن بمقدوره أن يعرف ما ستكشف عنه الأيام. وقد كان هناك مبرر وجيه في ذلك الوقت للاعتقاد بأن المملكة المتحدة وفرنسا ستصمدان أمام الفيرماخت. وكذلك كانت إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين في أوروبا جلابة؛ لأن السوفييت كانوا يواجهون تهديدا خطيرا من اليابان في الشرق الأقصى على مدار العقد الرابع من القرن العشرين^{١١٦}.

وكان ستالين، علاوة على ذلك، يدرك بالتأكيد أنه كانت هناك عوامل كثيرة في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين قد تصعب مهمة إحياء الحلف الثلاثي. على سبيل المثال كان الجيش الفرنسي غير مؤهل لعمليات هجومية على ألمانيا، خاصة بعد أن استرد هتلر إقليم راينلاند في مارس ١٩٣٦. ولذلك لم يكن بمقدور ستالين أن يعتمد على فرنسا في مهاجمة ألمانيا، إذا ضرب هتلر الاتحاد السوفيتي أولا. وكانت لدى ستالين أيضا أدلة كافية على أن كلا من المملكة المتحدة وفرنسا ملتزمان بتمرير المسؤولية إلى الآخرين، ما قلل الثقة فيهما كحليفين. وزاد هذه المشكلة تعقيدا العداء الأيديولوجي الدائم بين موسكو والقوى الغربية^{١١٧}. وأخيرا، وكما تأكد آنفا، فإن جغرافية أوروبا الشرقية كانت تقف عائقا أمام ما يسمى خيار الأمن الجماعي.

عبأ الاتحاد السوفيتي موارده أيضا لحماية نفسه من الهجوم الألماني وزيادة إمكانية نجاح إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. تذكر أننا أشرنا في الفصل السادس إلى أن إعداد الاقتصاد السوفيتي لحرب أوروبية مستقبلية كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت ستالين للبدء في عملية التحديث القاسية لهذا الاقتصاد في عام ١٩٢٨. فمما

حجم الجيش الأحمر كثيرا في العقد الرابع من القرن العشرين، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريبا بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٨ (انظر الجدول رقم ٨-٦). كما تحسن تسليح الجيش كما ونوعا بدرجة كبيرة. من ذلك على سبيل المثال أن الصناعة السوفيتية كانت تنتج ٩٥٢ قطعة مدفعية في عام ١٩٣٠، ارتفعت إلى ٤٣٦٨ في عام ١٩٣٣، ثم إلى ٤٣٢٤ في عام ١٩٣٦، ثم إلى ١٥٣٠٠ في عام ١٩٤٠^(١١٨). وفي حين صنع الاتحاد السوفيتي ١٧٠ دبابة في عام ١٩٣٠، صنع ٣٥٠٩ دبابة في عام ١٩٣٣، و ٤٨٠٠ دبابة في عام ١٩٣٦، ثم انخفض هذا العدد إلى ٢٧٩٤ دبابة في عام ١٩٤٠ وذلك لأن السوفييت بدأوا في إنتاج الدبابات المتوسطة والثقيلة في عام ١٩٣٧ بدلا من الدبابات الخفيفة التي كانت أسهل في إنتاج أعداد كبيرة منها في خطوط التجميع. وكانت جودة القوات المقاتلة تتحسن باطراد في منتصف الثلاثينات، لدرجة أنه بحلول عام ١٩٣٦ كان الجيش الأحمر يمتلك العقيدة الأكثر تقدما والقدرة الأكبر على حرب المدرعات في العالم^(١١٩). لكن حملات التطهير التي نفذها ستالين في الجيش في صيف ١٩٣٧ أضعفته وأضررت بقدرته القتالية خلال الأعوام الأولى من الحرب العالمية الثانية^(١٢٠).

لا يوجد جدل كبير حول سياسة ستالين بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤١، وهي الجمع بين تمرير المسؤولية إلى الآخرين والبحث عن فرص للتعاون مع هتلر على حساب الدول الأصغر في أوروبا الشرقية. أخذت هذه السياسة شكلها الرسمي في معاهدة مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Ribbentrop سيئة السمعة في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٣٩ التي قسمت معظم أوروبا الشرقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، فضلا عن أنها أعطت لهتلر ضمانا بأن يدخل الحرب ضد المملكة المتحدة وفرنسا وأن يظل الاتحاد السوفيتي على الحياد. وكان من المتوقع أن يتخلى ستالين عن إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين بعد انهيار فرنسا في صيف ١٩٤٠ وأن يتحد مع المملكة

المتحدة ضد هتلر. لكن ستالين، كما سبق أن أشرنا، واصل اتباع إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين، على أمل أن تدخل ألمانيا النازية وبريطانيا في حرب طويلة ومكلفة. لكن تلك المقاربة فشلت، حين غزا الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١. وحينها فقط تحالف البريطانيون والسوفييت ضد الرايخ الثالث.

الجدول رقم (٨-٦). القوة البشرية بالجنود الأوروبية ١٩٣٣-١٩٣٨.

١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٣
٢١٢٣٠٠	١٩٠٨٣٠	١٩٢٣٢٥	١٩٦١٣٧	١٩٥٨٤٥	١٩٥٢٥٦
المملكة المتحدة					
٦٩٨١٠١	٦٩٢٨٦٠	٦٤٢٧٨٥	٦٤٢٨٧٥	٥٥٠٦٧٨	٥٥٨٠٦٧
٧٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	١٠٢٥٠٠
٣٧٣٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣٤٣٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٢٨١٨٥٥	٢٨٥٠٨٨
١٥١٣٠٠٠	١٤٢٣٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	٩٤٠٠٠٠	٥٣٤٦٥٧
الاتحاد السوفيتي					

المصدر: أرقام الولايات المتحدة مأخوذة من: League of Nations Armaments Year-Book (Geneva: League of Nations, June 1940), pp. 58-59. وبالنسبة لفرنسا، انظر الأعداد السنوية من مجلة League of Nations Armaments Year-Book of Nations Armaments Year-Book Rearmament, 1919-1939: Dec?rri?K and Misperception (Frederick, MD: University Press of America, 1984), p. 69; Herbert Rosinski, The German Army (London: Hogarth, 1939), p. 244; Wilhelm Deist, The Wehrmacht: and German Rearmament (Toronto: University of Toronto Press, 1981), p. 44: and The Statesman's Year-Book, 1938, p. 968. انظر The Statesman's Year-Book. 1934, p. 1043; 1935, pp. 1051-52; 1936, p. 1062; 1938, pp. 1066-67; 1939, p. 1066; and Singer and Small. National Material Capabilities Data League of Nations Armaments Year-Book, 1934, p. 720; June 1940, p. 348; Singer and Small, National Material Capabilities Data; and David M. Glantz, The Military Strategy of the Soviet Union: A History (London: Frank Cass, 1992), p. 92.

حساب القوة

يفسر توزيع القوة بين القوى العظمى الأوروبية والجغرافيا إلى درجة كبيرة سلوك تقرير المسؤولية إلى الآخرين من جانب خصوم هتلر في العقد الرابع من القرن العشرين. كانت ألمانيا تسيطر على قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٤٤ (انظر الجدولين رقمي ٣-٣ و ٣-٤). ففي عام ١٩٣٠ كانت ألمانيا فائما تسيطر على ٣٣٪ من الثروة الأوروبية، وكانت المملكة المتحدة هي منافسها الأقرب بسيطرتها على ٢٧٪. وكانت فرنسا والاتحاد السوفيتي يمتلكان ٢٢٪ و ١٤٪ على التوالي. وبحلول عام ١٩٤٠ أصبح نصيب ألمانيا من القوة الصناعية ٣٦٪، لكن منافسها الأقرب أصبح الاتحاد السوفيتي، إذ غدا يسيطر على ٢٨٪، حيث تراجعت المملكة المتحدة إلى المركز الثالث بسيطرتها على ٢٤٪.

قد تفيد المقارنة بين قوة ألمانيا قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية. كانت ألمانيا تسيطر في عام ١٩١٣ قبل الحرب العالمية الأولى على ٤٠٪ من الثروة الأوروبية، في مقابل ٢٨٪ للمملكة المتحدة التي كانت تحتل المركز الثاني، ثم فرنسا وروسيا اللتين كانتا تسيطران على ١٢٪ و ١١٪ على التوالي. واستنادا إلى القوة الكامنة وحدها كان واضحا أن ألمانيا مهيأة لأن تكون دولة مهيمنة كامنة في العقد الرابع من القرن العشرين، تماما كما كانت في أوائل القرن. ومن الواضح أيضا أن الاتحاد السوفيتي زاد نصيبه من القوة الصناعية الأوروبية بدرجة ملحوظة في العقد الرابع من القرن العشرين، ما يعني أنه كان يمتلك الموارد اللازمة لبناء جيش أقوى كثيرا من جيشه في عام ١٩١٤ أو عام ١٩٣٠^{١١١}.

لم تكن ألمانيا رغم كل قوتها الكامنة دولة مهيمنة كامنة حتى عام ١٩٣٩ لأنها لم تكن تمتلك أقوى جيش في أوروبا قبل ذلك العام. فقد ورث هتلر جيشا صغيرا واستغرق وقتا في تحويله إلى قوة مقاتلة جيدة التنظيم والتجهيز قادرة على الهجوم على

القوى العظمى الأخرى. ولم يكن متوقعا أن يكتمل برنامج إعادة التسليح الحيوي الذي بدأ في أغسطس ١٩٣٦ قبل أكتوبر ١٩٤٠. لكن أهداف هذا البرنامج تحققت في معظمها قبل عام من ذلك الموعد (في صيف عام ١٩٣٩) بسبب دفع عملية إعادة التسليح بسرعة مذهلة وبسبب الموارد التي تحصلت عليها ألمانيا من ضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا^{١٣٣}. لكن إعادة التسليح بهذه السرعة الكبيرة سببت مشكلات تنظيمية كثيرة، جعلت الفيرماخت غير مهين لخوض حروب القوى العظمى قبل عام ١٩٣٩^{١٣٤}. وكانت تلك الحالة من عدم الجاهزية العامة السبب الرئيس لاختلاف قادة الجيش مع هتلر في أثناء أزمة ميونخ في عام ١٩٣٨، حيث كانوا يخشون من جر ألمانيا إلى حرب قوى عظمى كانت غير مستعدة لخوضها^{١٣٥}.

وفيما كان الفيرماخت يواجه مخاضا صعبا بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩، كانت فرنسا والاتحاد السوفيتي توسعان جيشيهما لموازنة الحشد الألماني. وكان الجيش الأحمر والجيش الفرنسي أقوى من الجيش الألماني حتى عام ١٩٣٧، فيما تأكلت ميزتهما على مدار العامين التاليين، وأصبحت ألمانيا القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا في منتصف عام ١٩٣٩. ولهذا السبب يعتقد كثير من الدارسين الآن أن خصوم هتلر كان يجب أن يقاتلوا الفيرماخت في عام ١٩٣٨ بدلا من عام ١٩٣٩^{١٣٦}.

كان الجيش الفرنسي، كما يبين الجدول رقم (٨-٦)، أكبر كثيرا من نظيره الألماني في أواخر عام ١٩٣٧. كما تمتع بميزة نوعية، ليس لأن الجيش الفرنسي كان قوة قتالية كفوة (فهو لم يكن كذلك)، لكن لأن توسيع الفيرماخت المستمر أضرب بقدرة القتالية بشدة. وبحلول عام ١٩٣٨ أصبحت ألمانيا أخيرا تمتلك جيشا في زمن السلم أكبر من جيش فرنسا، لكن كما يبين الجدول رقم (٨-٧)، كان لا يزال بمقدور فرنسا أن تعبئ جيشا أكبر في زمن الحرب: ١٠٠ فرقة فرنسية في مقابل ٧١ فرقة ألمانية. وبحلول عام ١٩٣٩ قضت ألمانيا على تلك الميزة الفرنسية، وأصبح بمقدورهما أن يعبأ العدد

نفسه من الوحدات للحرب. علاوة على أن الجيش الألماني كان أفضل نوعيا من الجيش الفرنسي وكان يمتلك قوات جوية مساندة أكثر تفوقا^{١٢٦}. وعلى اعتبار أن ألمانيا كانت تمتلك ثروة وعدد سكان أكبر كثيرا من فرنسا، فليس من المستغرب أن تزداد فجوة القوة العسكرية بينهما اتساعا في عام ١٩٤٠.

الجدول رقم (٨-٧). حجم الجيشين الفرنسي والألماني بعد التعبئة ١٩٣٨-١٩٤٠ (عدد الفرق).

	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
فرنسا	١٠٠	١٠٢	١٠٤
ألمانيا	٧١	١٠٣	١٤١

SOURCES: Williamson Murray, *The Change in the European Balance of Power, 1938-1939: The Path to Ruin* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 242.

كان الجيش الأحمر هو الآخر متفوقا نوعيا وكميا على الجيش الألماني بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٧. ومؤكد أن ديفيد جلانتز David Glantz كان محقا في قوله بأن "الألمان والسوفييت لو دخلوا الحرب في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين لكان الجيش الأحمر يتمتع بميزة كبيرة على خصمه"^{١٢٧}. لكن تلك الميزة تبددت في أواخر العقد، ليس فقط بسبب زيادة قوة الجيش الألماني، بل أيضا بسبب حملات التطهير التي نفذها ستالين (انظر الجدول رقم ٨-٨).

وعلى اعتبار أن ألمانيا لم تكن دولة مهيمنة كامنة قبل عام ١٩٣٩ وأن الجيش الفرنسي والجيش الأحمر كان كل منهما يضاهي الجيش الألماني حتى عام ١٩٣٨، فمن المعقول ألا يتشكل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا، مثل الحلف الثلاثي، قبل عام ١٩٣٩ وأن يلجأ خصوم هتلر بدلا من ذلك إلى تمرير أحدهم المسئولية إلى الآخر. ويصبح من المفهوم أيضا أن تشكل المملكة المتحدة وفرنسا تحالفا ضد هتلر في مارس ١٩٣٩، لأن اليوم الذي سيتفوق فيه الجيش الألماني على الجيش الفرنسي كان يقترب سريعا، وحينها سيحتاج الجيش الفرنسي إلى مساعدة لصد الغيرة ماخت.

1960-1974

133

● ● ● ●

1999

5A.7.1.1

4449.00

2.

1444.11

.....

五三

٢٦ المراجعة

22-

二

2-


 UNIVERSITY OF TORONTO

12

—

5

.....

.....

•

***A12

1001A

... 3

3.

2

22

3

33

†



1533

•

100

—

—

●

كثير من اجنود الاذن كانوا في الغرف المقاتلة ، ليس مواقع الدعم ، مما اعطى كيانا مبدئي في القوة القتالية.

^٤عبدلر : ارقام دوليات المتحدة متحركة في The Oxford League of Nations Year-book (*Oxford League of Nations*, June 1900), p. 59; I.C.B. Dear, ed., *The Oxford Companion to World War II* (Oxford, Oxford University Press, 1995), p. 1148, and John Ellis, *World War II. A Statistical Survey* (New York, Facts on File, Ellis, *World War II*, p. 327; Pierre Monmagnon, *Histoire de l'Armée Française Des Milices Royales à l'Armée de Materie* (Paris: Laffont, 1993), p. 228.

^٥Editions Pygmalion, 1997), p. 230; Phillip A. Katcher et al., Assessing the Correlation of Forces: France 1940. Report No. BDM/W-79-560-TR (Natick, MA: US Army Research Institute, 1979), table i; and Dear, ed., *Oxford Companion to World War II*, p. 401.

^٦Dear, ed., *Oxford Companion to World War II*, p. 468; Matthew Cooper, *The German Army, 1933–1945: Its Political and Military Failure* (New York, Stein and Day, 1978), pp. 214, 270; and Ellis, *World War II*, p. 227.

^٧Claudio, *Military Strategy*, p. 92; Louis Romano, "The Creation of Soviet," *Daily Worker*, 19(1 Jan. 1985), p. 23; Ellis, *World War II*, p. 228; and Jonathan R. Alderman, *Revolution, Armies, Reserves and the 1941 Campaign*, "Military Affairs 50, No. 1 (January 1985), p. 73.

^٨Singer, "and Small National Material Unpopularity Dated Dear." عبدلر : ارقام دوليات المتحدة و War. A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1983), p. 174.

^٩ed., CxM 1, *University of World War II*, p. 228; and Hills, *World War II*, p. 228.

يمكن تفسير عدم انضمام القوى الغربية إلى الاتحاد السوفيتي لإحياء الحلف الثلاثي بأنه لم يكن ثمة ما يخيف المملكة المتحدة وفرنسا على بقاء الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٩، في حين كان هناك ما يخيفهما على بقاء روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. فلم يكن أمام القوى الغربية خيار غير التحالف مع روسيا قبل عام ١٩١٤، لأنها كانت غير قادرة على مواجهة أي هجوم ألماني. وفي المقابل كان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة صناعية وعسكرية أكبر كثيرا من سلفه الروسي، ولذلك لم تكن المملكة المتحدة وفرنسا مضطرتين للدفاع عنه. وستالين من جانبه أدرك أن المملكة المتحدة وفرنسا مجتمعتين كانتا في قوة ألمانيا، إن لم تكونا أقوى منه، ما يعطيه مجالا لتمرير المسؤولية إليهما^{١١٨}. وأخيرا فإن عدم وجود حدود مشتركة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي من عام ١٩٣٣ إلى سبتمبر ١٩٣٩ حال بشدة دون إنشاء جبهة موحدة ضد الرايخ الثالث. وكان يعني أيضا أن فرنسا (التي كانت مجاورة لألمانيا النازية) هي التي ستتحمل المسؤولية، وليس الاتحاد السوفيتي.

ولا تحتاج الرغبة البريطانية في التحالف مع الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٤٠ إلى تفسير، لأن المملكة المتحدة كانت في حالة حرب مع ألمانيا النازية وتحتاج إلى أية مساعدة من أي طرف. لكن السؤال الأهم هو لماذا رفض الاتحاد السوفيتي عروض المملكة المتحدة وواصل تمرير المسؤولية إليها. فقد كان الجيش الألماني أكثر تفوقا على ما تبقى من الجيش البريطاني بعد دنكيرك، ما كان يسمح لألمانيا بهزيمة المملكة المتحدة بسهولة ثم تحويل أسلحتها إلى الاتحاد السوفيتي. هنا تتدخل القوة المانعة للمياه، حيث إنقذت المملكة المتحدة وجعلت إستراتيجية تمرير المسؤولية إليها جذابة لستالين. فقد كان القتال الإنجليزي يحول دون غزو القيماخت للمملكة المتحدة واحتلالها، ما يعني أن البريطانيين كان من الممكن أن يخوضوا حربا طويلة مع الألمان في الجو وفي البحر وفي

المناطق المحيطة مثل شمال أفريقيا والبلقان. وهذا بالضبط هو ما حدث بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٥. كما كان التحالف مع المملكة المتحدة غير جذاب لستالين؛ لأن الاتحاد السوفيتي كان يمكن أن ينجر إلى الحرب مع الرايخ الثالث، وقبل ذلك؛ لأنه لو تحالف معها سيضطر الجيش الأحمر لخوض معظم القتال ضد الفيرماخت؛ لأن المملكة المتحدة لم تكن في وضع يمكنها من إرسال جيش كبير إلى القارة. ورغم كل هذه الاعتبارات، كان تفكير ستالين تبييه قيصمة مهمة، وهي أنه افترض خطأ أن هتلر لن يفزو الاتحاد السوفيتي حتى لو هزم البريطانيون هزيمة نهائية وقوى جناحه الغربي^(١٢٩).

أود أن أختتم هذا القسم بكلمة أخيرة حول السلوك المتناقض لخصوم ألمانيا في الأعوام السابقة للحررين العالميتين. ثمة اختلافات ثلاثة رئيسة تفسر ميل المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي إلى تمرير إحداهم المسؤولية عن كبج الرايخ الثالث إلى إحداهم الأخرى قبل الحرب العالمية الثانية وإسراعهم إلى تشكيل تحالف لفرض التوازن على ألمانيا القيصرية قبل سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. أولا، لم تكن ألمانيا النازية تشكل تهديدا عسكريا هائلا حتى عام ١٩٣٩، في حين كان الجيش القيصري أقوى قوة مقاتلة في أوروبا من عام ١٨٧٠ على الأقل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي مقابل ألمانيا النازية التي لم تصبح دولة مهيمنة كامنة إلا في عام ١٩٣٩، أنجزت ألمانيا الفيلهللمية تلك المكانة في ١٩٠٣. ثانيا، كان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة كامنة وقوة عسكرية فعلية في الثلاثيات أكبر كثيرا من روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك كان خوف المملكة المتحدة وفرنسا على بقاء الاتحاد السوفيتي أقل من خوفهما على بقاء روسيا القيصرية. ثالثا، كانت ألمانيا وروسيا تشتركان في الحدود قبل عام ١٩١٤، وهو ما لم يكن قائما قبل عام ١٩٣٩، وقد شجع عدم وجود حدود مشتركة استخدام إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين.

الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)

خلفية

حين انهار الرايخ الثالث أخيرا في أبريل ١٩٤٥ ، أصبح الاتحاد السوفيتي أقوى دولة في أوروبا. وانهارت اليابان الإمبراطورية بعد أربعة أشهر (في أغسطس ١٩٤٥) تاركة الاتحاد السوفيتي أيضا ليصبح الدولة الأقوى في شمال شرق آسيا. فلم تعد قوة عظمى أخرى في أوروبا أو شمال شرق آسيا تستطيع أن توقف الجيش الأحمر الهائل عن اجتياح هاتين المنطقتين وتأسيس الهيمنة السوفيتية. وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على احتواء التوسع السوفيتي.

يبد أنه كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد لا تفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة ليست دولة أوروبية ولا آسيوية ، ولها تاريخ طويل في تجنب الدخول في تحالفات في هاتين المنطقتين. بل إن فرانكلين روزفلت أخبر ستالين في يالطا في فبراير ١٩٤٥ بأنه يتوقع عودة كل القوات الأمريكية من أوروبا خلال عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية^{١٣٠}. علاوة على أن تحالف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المعركة ضد ألمانيا النازية من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٥ جعل من الصعب على صناع السياسة الأمريكيين القيام بتغيير مفاجئ وكامل والقول للجمهور بأن الاتحاد السوفيتي أصبح عدوا للدودا بعد أن كان دولة صديقة. وكانت هناك كذلك ضرورة قوية لأن يعمل ستالين وهاري ترومان معا بعد الحرب للتعامل مع قوى المحور المهزومة ، خاصة ألمانيا.

ورغم هذه الاعتبارات ، عملت الولايات المتحدة على كبح التوسع السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة واتبعت سياسة احتواء هائلة حتى اختفى التهديد السوفيتي بعد حوالي خمسة وأربعين عاما. يعبر مارك تراختنبرج Marc Trachtenberg عن هذه الفكرة بالقول بأن "سياسة الاحتواء ، كما سميت

لاحقاً، تبنتها الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٤٦، بمعنى أنها تبنتها قبل سك المصطلح نفسه، وقبل أن يطور مُنظرها الرئيس جورج كينان مبرر السياسة وأساسها النظري^{١٣١}. عمدت الولايات المتحدة إلى فرض التوازن بهذه السرعة والفعالية، لأنه كان من المصلحة القومية لأمريكا أن تمنع الاتحاد السوفيتي من الهيمنة على أوروبا وشمال شرق آسيا، ولأنه لم تكن هناك قوة عظمى أخرى تستطيع أن تحتوي الجيش السوفيتي في العالم ثنائي القطبية الذي تبلور في منتصف الأربعينات. معنى ذلك أن الولايات المتحدة لم يكن متاحاً أمامها خيار تمرير المسؤولية إلى الآخرين، ولذلك كان عليها أن تتحمل العبء الثقيل بنفسها^{١٣٢}.

السلوك الإسعرائجي للقوى العظمى

كانت إيران وتركيا هدفين مهمين للتوسع السوفيتي في الأيام الأولى للحرب الباردة^{١٣٣}. احتل الاتحاد السوفيتي شمال إيران في أثناء الحرب العالمية الثانية، لكنه وعد بسحب قواته منها في موعد أقصاه ستة أشهر من انتهاء الحرب في المحيط الهادي. وحين لم تتضح أدلة في أوائل عام ١٩٤٦ على رحيل الجيش السوفيتي، ضغطت الولايات المتحدة على السوفييت للالتزام بوعدهم. ولجمع الضغط، وجلت القرات السوفيتية عن إيران في أوائل شهر مايو ١٩٤٦.

كان ستالين مهتماً أيضاً بالتوسع في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وكان هدفه الرئيس فيها هو تركيا. لذلك طلب في صيف ١٩٤٥ أرضاً في الجزء الشرقي من تركيا والحق في بناء قواعد عسكرية في الدردنيل تمكّنه من الوصول البحري إلى البحر الأبيض المتوسط. كما عمّ اليونان تمرد شيوعي قوي بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٩، حين عمّت الحرب الأهلية هذه الدولة. لم يدعم ستالين الشيوعيين اليونانيين بطريقة مباشرة، لكنه بالتأكيد كان سيسعى لو انتصروا في الحرب الأهلية وحكموا اليونان^{١٣٤}. واعتمدت الولايات المتحدة على المملكة المتحدة في البداية لحماية اليونان

وتركيا من الاتحاد السوفيتي، لكنها خافت في عام ١٩٤٦ من أن يفشل البريطانيون في تلك المهمة. وحين تأكد في أواخر فبراير ١٩٤٧ أن الاقتصاد البريطاني أضعف من أن يقدم الدعم الاقتصادي والعسكري الضروري لليونان وتركيا، سارعت الولايات المتحدة إلى ملء الفراغ.

وقف الرئيس ترومان أمام جلسة مشتركة للكونجرس في الثاني عشر من مارس ١٩٤٧ وعرض المبدأ الشهير الذي يحمل اسمه. دفع الرئيس بقوة بأن الوقت قد حان لأن تتصدى الولايات المتحدة لتهديد الشيوعية، ليس في البحر الأبيض المتوسط فقط، بل في كافة أرجاء الكرة الأرضية. وطلب ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا. كان السيناتور آرثر فاندنبرج Arthur Vandenberg قد أخبر ترومان مقدما بأنه إذا أراد ذلك المال فعليه أن "يثير الذعر في البلاد"^{١٣٥}. وقد فعل، وأقر الكونجرس طلبه. ثم هُزم الشيوعيون اليونانيون، ولم يحصل السوفييت على أية أراض تركية أو أية قواعد في اللدردنيل. وأخيرا انضمت اليونان وتركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في فبراير ١٩٥٢.

انتاب القلق صناعات السياسة الأمريكيين في عام ١٩٤٦ وأوائل عام ١٩٤٧ من أن الاتحاد السوفيتي سيهيمن قريبا على أوروبا الغربية. على أن خوفهم لم يكن من أن يشق الجيش السوفيتي طريقه إلى المحيط الأطلسي، بل من أن تصل الأحزاب الشيوعية القوية ذات الروابط القوية بموسكو إلى السلطة في فرنسا وإيطاليا؛ لأن اقتصاديهما كانا متعثرين وسكانهما كانوا ساخطين تماما على حالتهم المعقدة. ردت الولايات المتحدة على هذه المشكلة في أوائل يونيو ١٩٤٧ بمشروع مارشال الشهير الذي صُمم بوضوح لمكافحة "الجوع والفقر والبؤس والفوضى" في أوروبا الغربية^{١٣٦}.

وكانت الولايات المتحدة قلقة أيضا حول مستقبل ألمانيا. فلم يكن لدى الأمريكيين، ولا السوفييت حتى، رؤية واضحة حول هذا الموضوع حين انتهت الحرب العالمية الثانية^(١٣٧). وفي الأعوام الأولى للحرب الباردة لم يبد الغرب خوفا من أن يحاول السوفييت غزو ألمانيا بالقوة. بل كانت هناك أدلة على أن ستالين كان قانعا بالعيش مع ألمانيا المقسمة دائما، بشرط ألا تندمج المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة المناطق التي تحتلها من ألمانيا وتخلق دولة ألمانية غربية مستقلة. لكن صناع السياسة الأمريكيين توصلوا على مدار عام ١٩٤٧ إلى قناعة بأنهم إذا أرادوا منع الشيوعية من دخول أوروبا الغربية (بما في ذلك المناطق التي يحتلها الحلفاء من ألمانيا)، فلا بد من بناء دولة ألمانية غربية مزدهرة وقوية تكون على صلات وثيقة بدول أوروبا الغربية الأخرى. وقد أقرت هذه النتيجة في مؤتمر لندن في ديسمبر ١٩٤٧، ووضعت الخطة موضع التنفيذ على مدى العامين التاليين. وظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الوجود في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٤٩. بإيجاز أرادت الولايات المتحدة احتواء التوسع السوفيتي ببناء حصن قوي في أوروبا الغربية يتمحور حول ألمانيا الغربية.

ليس مستغربا - إذن - أن ينظر السوفييت إلى القرار الأمريكي حول مستقبل ألمانيا بوصفه هجوما مباغتاً. وكما يشير ميلفن ليفلر Melvyn Leffler فإن أكثر ما أغضب الكرملين كان المبادرات الإنجليزية-الأمريكية في ألمانيا الغربية. فقد كان شبح ألمانيا الغربية المستقلة يخيف الروس، تماما مثل احتمال الاندماج الألماني في الكتلة الاقتصادية الغربية^(١٣٨). وردا على ذلك سهّل السوفييت الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨ وجعلوا تلك الدولة جزءا من حصنهم ضد الغرب. والأهم من ذلك أن السوفييت بدؤوا أزمة كبرى في أواخر يونيو ١٩٤٨ بمحاصرة برلين وإغلاق الطرق البرية والبحرية المائتة التي تربطها بالمناطق التي يحتلها الغرب من ألمانيا.

وسرعان ما ردت الولايات المتحدة بقوة على هذه الأفعال السوفيتية. ففي أعقاب الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا بدأت الولايات المتحدة تفكر جدبا في إنشاء تحالف عسكري غربي لردع التهديد العسكري السوفيتي المستقبلي لأوروبا الغربية^{١٣٣}. وبدأ التخطيط جدبا في مايو ١٩٤٨ وأدى في النهاية إلى إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الرابع من أبريل ١٩٤٩^{١٣٤}. ورغم أن كثيرين في الغرب رأوا أن برلين كانت عائقا إستراتيجيا ويجب التخلي عنها، بدأت الولايات المتحدة جسا جويا لتوصيل المون إلى المدينة المحاصرة^{١٣٥}. فأدرك السوفييت أن الولايات المتحدة أفضلت خططهم ورفعوا الحصار في مايو ١٩٤٩.

دفع ستالين أيضا في اتجاه توسيع النفوذ السوفيتي في شمال شرق آسيا في أوائل الحرب الباردة^{١٣٦}. كان السوفييت قد وعدوا في أثناء الحرب العالمية الثانية بسحب قواتهم من منشوريا بحلول الأول من فبراير ١٩٤٦، لكنهم ظلوا هناك حتى ذلك التاريخ، فاحتجت الولايات المتحدة، وانسحب الجيش السوفيتي في أوائل شهر مايو ١٩٤٦. وخشي صناع السياسة الأمريكيون أيضا من أن يتصر الشيوعيون بقيادة ماو تسي تونج على القوميين بقيادة شيان كاي شيك في الحرب الأهلية الطويلة ويجعلوا من الصين حليفا للاتحاد السوفيتي. كانت العلاقات بين ماو وستالين معقدة، لكن السوفييت قلموا مساعدات متواضعة للشيوعيين الصينيين. والولايات المتحدة من جانبها قلعت مساعدات محدودة للقوميين. لكن الولايات المتحدة لم يكن يوسعها أن تنفذ قوات شيان من هزيمتها النهائية في عام ١٩٤٩ لأنهم كانوا فاسدين وغير أكفاء. صاغ وزير الخارجية دين آتشيسون Dean Acheson هذه النقطة في رسالة وزارة الخارجية في الثلاثين من يوليو ١٩٤٩ إلى الرئيس ترومان المصاحبة "للكتاب الأبيض" الشهير حول الصين، حيث قال: "لا شيء مما فعلته دولتنا أو كان يمكن أن تفعله ضمن

الحدود المعقولة لقدراتها كان من شأنه أن يغيّر تلك النتيجة، فلم تترك دولتنا شيئا لم تفعله. إنها نتيجة القوى الصينية الداخلية التي حاولت دولتنا التأثير عليها، لكنها لم تفعل^(١١٣).

لما اعتقاد واسع بأن غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٥٠ حدث بموافقة ستالين ودعمه. فردت إدارة ترومان فورا على الهجوم وخاضت حربا لثلاثة أعوام ضد كوريا الشمالية والصين لاستعادة الوضع السابق. وكان من نتائج هذا النزاع أن احتفظت الولايات المتحدة بعدد كبير من القوات في كوريا الجنوبية طوال أعوام الحرب الباردة. لكن الأهم من ذلك أن الحرب الكورية دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة إنفاقها العسكري كثيرا وإلى مزيد من اليقظة في جهودها لاحتواء الاتحاد السوفيتي. فشّدت الولايات المتحدة أبنية ردع هائلة في أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي أهدت السوفييت عن تلك المناطق المهمة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠. وكان المكان الوحيد الذي استطاع السوفييت أن يتوسعوا فيه خلال تلك العقود الأربعة هو العالم الثالث، وفيه كانت المكاسب ملتبسة وكانت الولايات المتحدة تظهر للسوفييت في كل مناسبة^(١١٤).

لكن الدافع الأمريكي لتمرير المسؤولية إلى الآخرين لم يخف تماما في أثناء الحرب الباردة^(١١٥). من ذلك على سبيل المثال أن وزير الخارجية آنشيسون لكي يضمن موافقة مجلس الشيوخ على معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩ كان عليه أن يؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن تنوي إرسال قوات عسكرية كبيرة إلى أوروبا بشكل دائم. وعلى مدار الخمسينات كان الرئيس دوايت آيزنهاور مهتما بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن وإجبار الأوروبيين الغربيين على الدفاع عن أنفسهم ضد التهديد السوفيتي^(١١٦). يفسر هذا الدافع الدعم الأمريكي القوي للتكامل الأوروبي في أوائل

الحرب الباردة. وكان هناك أيضا تأييد قوي في مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات لخفض الوجود الأمريكي في أوروبا، إن لم يكن محو تماما. وحتى في أثناء رئاسة رونالد ريغان دعت أصوات مؤثرة إلى خفض كبير في مستويات القوات الأمريكية في أوروبا^{١١٧}. لكن تمرير المسؤولية إلى الآخرين لم يكن خيارا جديا للولايات المتحدة في العالم ثنائي القطبية الذي ساد بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة اتبعت الولايات المتحدة سياسة قوية لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي، وقد حققت نجاحا رائعا. **حساب القوة**

إن نظرة سريعة إلى توزيع القوة في أعقاب الحرب العالمية الثانية توضح عدم وجود قوة عظمى أو اتحاد من القوى العظمى في أوروبا أو شمال شرق آسيا قادر على منع الجيش السوفيتي من اجتياح هاتين المنطقتين، ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار غير كبح التوسع السوفيتي بنفسها. ففي شمال شرق آسيا كانت اليابان منزوعة السلاح ومدمرة، في حين كانت الصين ذات القوة الكامنة الضئيلة أصلا غارقة في حرب أهلية وحشية. وفي أوروبا كانت ألمانيا خارجة لنورها من هزيمة ساحقة على يدي الجيش السوفيتي وكانت في حالة من الخراب، وكانت بالتأكيد في وضع لا يمكنها من بناء جيش في المستقبل المنظور. وكان جيش إيطاليا مدمرا ومن غير المتوقع أن يتعافى قريبا، حتى أنه في حال سلامته كان من أضعف القوات المقاتلة في التاريخ الأوروبي الحديث. وكانت فرنسا قد أخرجت من الحرب في عام ١٩٤٠ وظلت ألمانيا تنهبها حتى أواخر صيف ١٩٤٤، حين حررها أخيرا الجيشان الأمريكي والبريطاني. وكانت فرنسا تمتلك جيشا صغيرا جدا حين انتهت الحرب في ربيع عام ١٩٤٥، لكنها لم تكن مستعدة اقتصاديا أو سياسيا لبناء جيش كبير، كما كانت قبل عام ١٩٤٠^{١١٨}. وكانت المملكة المتحدة قد بنت جيشا كبيرا في أثناء الحرب العالمية الثانية، لعب دورا مهما في

هزيمة الفيرماخت. لكن كان واضحا للتقصي الدقيق أن المملكة المتحدة لم تكن تمتلك بعد عام ١٩٤٥ الموارد الاقتصادية والعسكرية اللازمة لقيادة تحالف لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي. معنى ذلك أن الولايات المتحدة وحدها كانت قوية بما يكفي لتولي تلك المهمة الصعبة.

توضح الأحجام النسبية للمؤسسات العسكرية الأمريكية والبريطانية والسوفيتية في الحرب العالمية الثانية الأسباب التي جعلت المملكة المتحدة دون مستوى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فقد عبأت المملكة المتحدة بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٥ حوالي ٥.٩ مليون جندي، في حين عبأت الولايات المتحدة حوالي ١٤ مليون جندي، وعبأ الاتحاد السوفيتي حوالي ٢٢.٤ مليون جندي^(١٤٨). وحين انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ كانت القوات البريطانية التي تحمل السلاح حوالي ٤.٧ مليون جندي، في مقابل حوالي ١٢ مليون جندي للولايات المتحدة، وحوالي ١٢.٥ مليون جندي للاتحاد السوفيتي^(١٥٠). وفيما يتعلق بحجم الجيش، حشدت المملكة المتحدة ٥٠ فرقة على مدار الحرب العالمية الثانية، فيما حشدت الولايات المتحدة ٩٠ فرقة، وحشدت السوفييت ٥٥٠ فرقة، رغم أن الأخيرة كانت أصغر كثيرا من الفرق الأمريكية والبريطانية^(١٥١).

انكمشت المؤسسات العسكرية الثلاث بدرجة حادة بالطبع بعد الحرب العالمية الثانية. لكن ظلت المملكة المتحدة أضعف من الاتحاد السوفيتي. فكان الجيش السوفيتي يضم ٢.٨٧ مليون جنديا في عام ١٩٤٨، في مقابل ٨٤٧٠٠٠ جندي بالجيش البريطاني، و١.٣٦ مليون جندي بالجيش الأمريكي^(١٥٢). فضلا عن أن المؤسستين العسكريتين الأمريكية والسوفيتية نما حجمهما بدرجة ملحوظة بعد عام ١٩٤٨، فيما انكمش حجم الجيش البريطاني^(١٥٣). فقد كان اقتصاد المملكة المتحدة ضعيفا جدا في

أوائل عام ١٩٤٧، كما رأينا في موضع سابق، لدرجة أنه لم يستطع أن يقدم مساعدات لليونان وتركيا، ما دفع الولايات المتحدة إلى إعلان مبدأ ترومان. خلاصة القول إن المملكة المتحدة لم تكن بالتأكيد مهية للدفاع عن أوروبا الغربية ضد الجيش السوفيتي.

غير أن مشكلة المملكة المتحدة لم تتمثل في الفشل في إدراك التهديد السوفيتي ولا عدم الرغبة في احتوائه، بل على العكس، لم يكن القادة البريطانيون أقل حرصاً من الأمريكيين على إحباط التوسع السوفيتي^(١٥٤). كل ما هنالك هو أن البريطانيين لم تكن لديهم الموارد المادية الكافية للتنافس مع السوفييت. من ذلك على سبيل المثال أن الناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ بلغ ١٢٦ بليون دولار، كان ينفق منها ١٥.٥ بليون دولار على الدفاع. وفي المقابل كان الناتج القومي الإجمالي للمملكة المتحدة ٧١ بليون دولار، كانت تنفق منها ٢.٣ بليون دولار على الدفاع^(١٥٥). وبما زاد الأمور سوءاً أن المملكة المتحدة كانت لا تزال تمتلك إمبراطورية مترامية الأطراف كانت تتطلب نسبة كبيرة من ميزانية الدفاع الضخمة أصلاً. ليس مستغرباً إذن أن القادة البريطانيين أدركوا منذ بداية الحرب الباردة أن الغرب سيحتاج إلى العم سام ليقود احتواء الاتحاد السوفيتي ويوجهه.

خاتمة

وبعد أن حللنا كل حالة بالتفصيل، أريد أن أعود إلى الوراء لأخص النتائج. تتنبأ الواقعية الهجومية بأن الدول حساسة جداً لتوازن القوة وتبحث عن فرص لزيادة قوتها أو إضعاف خصومها. يعني ذلك في الظروف العملية أن تتبنى الدول إستراتيجيات دبلوماسية تعكس القرص والقيود الناتجة عن توزيع القوة في هذا الطرف أو ذاك. وتتنبأ النظرية تحديداً بأن الدولة المهددة من المرجح أن تفرض التوازن بسرعة وقوة في النظم

ثنائية القطبية، حيث لا وجود هنا لتمرير المسؤولية إلى الآخرين ولا لتحالفات فرض التوازن بين القوى العظمى، إذ لا يضم النظام إلا قوتين عظميين. تؤيد حالة الحرب الباردة ذلك الادعاء. فقد خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة في أوروبا (وشمال شرق آسيا)، وكانت الولايات المتحدة فقط هي القادرة على احتوائه.

أما عند مواجهة دولة مهيمنة كامنة أوروبية في وقت سابق من القرن -مثل ألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية- فقد كان رد الفعل الأمريكي الأول هو تمرير المسؤولية إلى القوى العظمى الأوروبية الأخرى، وتحديدًا المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا. لكن تمرير المسؤولية إلى الآخرين لم يكن خيارًا متاحًا في الحرب الباردة لعدم وجود قوة عظمى في أوروبا قادرة على احتواء الاتحاد السوفيتي. ولذلك فبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة تحركت الولايات المتحدة بسرعة وقوة لفرض التوازن على التهديد السوفيتي، واستمرت على ذلك حتى انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩٠. ورغم ذلك كان الدافع الأمريكي لتمرير المسؤولية إلى الآخرين واضحًا على امتداد تلك الفترة.

وفيما يتعلق بالنظم متعددة الأقطاب تنبأ النظرية بأن تمرير المسؤولية إلى الآخرين يكون مرجحًا جدًا في حال عدم وجود دولة مهيمنة كامنة، ويحتمل أن يحدث حتى حين تكون في النظام دولة قوية جدًا. والأدلة تؤكد هذه الادعاءات. فمن بين الحالات الأربع للنظم متعددة الأقطاب كانت بروسيا بسمارك المعتدي الوحيد الذي لم يكن دولة مهيمنة كامنة. وربما كان جيش فرنسا أقوى جيش في أوروبا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٦٦، في حين كان جيش بروسيا الأقوى من عام ١٨٦٧ إلى عام ١٨٧٠. لكن أحدهما لم يهدد باجتياح القارة. وعلى نحو ما تنبأ نظرتي استُخيم تمرير المسؤولية إلى الآخرين في هذه الحالة أكثر كثيرًا من الحالات التي تضمنت دولة مهيمنة كامنة

أوروبية. بل ولم يتشكل تحالف لفرض التوازن، ولو حتى من دولتين فقط، ضد بروسيا مع أنها انتصرت في ثلاث حروب على مدى ثمانية أعوام. بل إن المملكة المتحدة وروسيا رحبتا بجهود بسمارك لبناء ألمانيا الموحدة على أمل أن تخدعهما في المستقبل في تحمل المسؤولية! وقد شكل الجيش البروسي تهديدا مباشرا لكل من النمسا وفرنسا، ما جعلهما مرشحين محتملين لبناء تحالف لفرض التوازن على بروسيا. لكن كلا منهما أخلت تزيج المسؤولية إلى الأخرى، ما مكن جيش بسمارك من هزيمة جيش النمسا في عام ١٨٦٦ فيما كانت فرنسا تتفرج، ثم هزيمة جيش فرنسا في عام ١٨٧٠، فيما كانت النمسا تتفرج.

لقد تشكلت تحالفات لفرض التوازن على الدول المهيمنة الكامنة: فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية. ومع ذلك جُرب تمرير المسؤولية إلى الآخرين في كل حالة، وإن كان باختلافات كبيرة. تنص نظرتي على أن توازن القوة والجغرافيا يفسران الاختلافات بين تلك الحالات. وتحديدًا كلما زادت القوة النسبية التي تسيطر عليها الدولة المهيمنة، قل احتمال تمرير المسؤولية إلى الآخرين، كما تقلل الحدود المشتركة تمرير المسؤولية إلى الآخرين. تفسر هذه الحجج الأنماط المختلفة لتمرير المسؤولية إلى الآخرين في هذه الحالات الثلاث للنظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة.

لقد رأينا أقل قدر من تمرير المسؤولية مع ألمانيا الفيلهلمية، حيث تشكل الحلف الثلاثي الذي ضم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، بهدف احتواء ألمانيا، في عام ١٩٠٧، أي قبل حوالي سبعة أعوام من اندلاع الحرب العالمية الأولى. بل شكلت فرنسا وروسيا الدعامة الأولى لذلك التحالف في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، قبل حوالي عشرين عاما من الأزمة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى. ومع أن المملكة المتحدة كانت في البداية تزيج المسؤولية إلى فرنسا وروسيا، فقد انضمت إلى

التحالف بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧. تفسر حسابات القوة تشكيل الحلف الثلاثي بدرجة كبيرة. فألمانيا كانت تمتلك جيشا قويا في أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، جيشا أجبر فرنسا وروسيا على التحالف. لكن ألمانيا لم تكن رغم ذلك دولة مهيمنة كامنة، وكان الجيشان الفرنسي والروسي قادرين معا على احتواء الجيش الألماني. ولذلك تمكنت المملكة المتحدة من البقاء خارج التحالف. لكن تغير ذلك كله في الأعوام الخمسة الأولى من القرن العشرين، حين أصبحت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة (١٩٠٣) وتعرضت روسيا لهزيمة ساحقة من اليابان (١٩٠٤-١٩٠٥). وردا على ذلك توقفت المملكة المتحدة عن تمرير المسؤولية إلى الآخرين وظهر الحلف الثلاثي إلى الوجود.

حدث قدر من تمرير المسؤولية إلى الآخرين مع ألمانيا النازية أكبر بكثير مما حدث مع ألمانيا الفيلهلمية. فقد وصل هتلر إلى السلطة في يناير ١٩٣٣ وشرع على الفور في بناء جيش قوي. لكن خصوم الرايخ الثالث الأساسيين - المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي - لم يشكلوا تحالفا لفرض التوازن على ألمانيا النازية. بل استخدم ثلاثهم إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين على امتداد العقد الرابع من القرن العشرين. وفي مارس ١٩٣٩ فقط تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا لمواجهة هتلر. ورغم ذلك واصل السوفييت تمرير المسؤولية إلى الآخرين. وحين أخرج الفيرماخت فرنسا من الحرب في ربيع عام ١٩٤٠ ووقف البريطانيون وحدهم أمام آلة الحرب النازية، عمل ستالين على تشجيع حرب طويلة بين المملكة المتحدة وألمانيا، على أمل أن يظل هو خارجها. وجاءت عملية بارباروسا في صيف ١٩٤١ لتجمع المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي أخيرا، ثم انضمت الولايات المتحدة إلى التحالف الإنجليزي-السوفيتي في

ديسمبر ١٩٤١. واستمر ذلك التحالف على مدى الأعوام الثلاثة ونصف التالية لهزيمة الرايخ الثالث.

كانت غلبة تمرير المسئولية إلى الآخرين في العقد الرابع من القرن العشرين ناتجة في معظمها عن أن ألمانيا لم تكن تمتلك جيشا هائلا حتى عام ١٩٣٩، وبذلك لم يكن هناك مبرر مقنع لكي يتحالف خصوم هتلر قبل ذلك العام. وحين أصبحت ألمانيا النازية دولة مهيمنة كاملة في عام ١٩٣٩، تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا، بالدرجة الأولى؛ لأن البريطانيين أدركوا أن فرنسا لن تتمكن وحدها من الصمود أمام الفيرماخت. ومع ذلك فلم يتحالف البريطانيون أو الفرنسيون مع الاتحاد السوفيتي، بالدرجة الأولى؛ لأن الاتحاد السوفيتي كان أقوى كثيرا من روسيا قبل عام ١٩١٤، ما أعطى السوفييت فرصة جيدة للبقاء بدون مساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا. وبعد سقوط فرنسا، رفض ستالين التحالف مع المملكة المتحدة ضد الرايخ الثالث، لأنه اعتقد أن القوة المانعة للمياه ستصعب على ألمانيا هزيمة المملكة المتحدة بشكل سريع وحاسم، الأمر الذي كان يضمن له حربا طويلة بينهما، تزيد ميزة السوفييت.

كان تمرير المسئولية إلى الآخرين أكثر انتشارا في حالة فرنسا الثورية والناپليونية التي كانت تواجه أربع قوى عظمى منافسة، هي النمسا وبريطانيا وروسيا وروسيا. لم تصبح فرنسا دولة مهيمنة كاملة إلا في عام ١٧٩٣، أي قبل عام واحد من اندلاع الحرب. ظل خصوم فرنسا يزيج أحدهم المسئولية إلى الآخر بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٤، بالدرجة الأولى؛ لأن فرنسا لم تكن قوية إلى الدرجة التي تضطر كل خصومها لأن يعملوا معا لمنع اجتياحها للقارة. لكن بحلول عام ١٨٠٥ كان نابليون يمتلك جيشا قادرا على أن يجعل فرنسا الدولة المهيمنة الأولى في أوروبا. لكن قبل أن يتحرك كل خصوم نابليون لتشكيل تحالف لفرض التوازن، كان نابليون قد أخرج

النمسا وروسيا من توازن القوة وأجبر روسيا على ترك الحرب وتوقيع معاهدة سلام. وقد سمح فرض التوازن غير الكفو السائد في النظم متعددة الأقطاب لنابليون بأن يربح سلسلة انتصارات مذهلة بين عامي ١٨٠٥ و ١٨٠٩، ما جعله يسيطر على معظم أوروبا. وحصل خصوم فرنسا على راحة لالتقاط الأنفاس في أواخر عام ١٨١٢، حين تلقى نابليون هزيمة كبرى في روسيا. ومارسوا بعدها فرض التوازن بكفاءة وألقوا بفرنسا هزيمة حاسمة بين عامي ١٨١٣ و ١٨١٥.

عملت الجغرافيا أيضا على إعاقة تمرير المسؤولية إلى الآخرين في حالة ألمانيا الفيلهلمية، لكنها شجعت في حالة ألمانيا النازية وفرنسا النابليونية. حاربت المملكة المتحدة الدول المهيمنة الكامنة الثلاث، لكن القتال الإنجليزي كان يفصلها عنهم جميعا. ولذلك لم يكن هناك اختلاف في الجغرافيا فيما يتعلق ببريطانيا، ولذلك يمكن استبعادها من التحليل. وكان الموقف على القارة مختلفا لدرجة كبيرة في الحالات الثلاث. فكانت ألمانيا الفيلهلمية تشارك في حدود طويلة مع كل من فرنسا وروسيا، ما صعب تمرير المسؤولية إلى الآخرين وسهل تشكيل تحالف لفرض التوازن من الدولتين لأنهما كانتا في وضع يمكنهما من ضرب ألمانيا مباشرة. فكانت فرنسا تشارك في حدود مع ألمانيا النازية، فيما كان الاتحاد السوفيتي تفصله عن الرايخ الثالث قوى صغرى مثل بولندا على امتداد معظم العقد الرابع من القرن العشرين. شجعت هذه المنطقة الحاجة ممارسة تمرير المسؤولية إلى الآخرين وصعبت على فرنسا والاتحاد السوفيتي تشكيل تحالف لاحتواء ألمانيا. ورغم أن خريطة أوروبا تغيرت كثيرا بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥، فإن خصوم نابليون لم تكن لهم في الغالب حدود مشتركة مع فرنسا، وهو موقف سهل تمرير المسؤولية إلى الآخرين وصعب تشكيل تحالف فعال لفرض التوازن.

بإيجاز، لعبت الجغرافيا وتوزيع القوة دورا رئيسا في اختيار القوى العظمى المهددة بين تشكيل تحالفات لرفض التوازن وتمرير المسؤولية إلى الآخرين عن كبج المعتدين الخطرين. سيبحث الفصل التالي الطريقة التي يتصرف بها المعتدون، مع التركيز على الأسباب التي تدفعهم لبده حرب مع دولة أخرى. وسوف يتضح أن توزيع القوة مهم أيضا في تفسير اندلاع حروب القوى العظمى.

أسباب حروب القوى العظمى

The Causes of Great Power War

يتخلل التنافس الأمني كل جوانب النظام الدولي، لكن الحرب ليست كذلك. فنادرا ما يؤدي التنافس الأمني إلى الحرب. يقدم هذا الفصل نظرية نبوية تفسر ذلك التحول القاتل. وتحديدًا تسعى هذه النظرية إلى تفسير أسباب حروب القوى العظمى التي تُعرف بأنها أي نزاع يضم قوة عظمى واحدة على الأقل.

قد يظن المرء أن الفوضى الدولية هي العامل البيوي الأساسي الذي يدفع الدول لخوض الحروب. وعلى كل فإن الذهاب إلى الحرب، وليس تجنبها، هو الطريقة المثلى لبقاء الدول في نظام فوضوي تمتلك فيه دول أخرى قدرات هجومية ونوايا عدوانية. يدفع هذا المنطق الدول، كما عرضنا في الفصل الثاني، إلى العمل من أجل تعظيم نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أحيانًا الدخول في حروب ضد دول منافسة. ولا شك في أن تلك الفوضى أحد الأسباب العميقة للحرب. وقد عبّر لويس ديكنسون عن هذه الفكرة بطريقة جيدة في تفسيره لأسباب الحرب العالمية الأولى حين قال: "قد تكون دولة واحدة في أية لحظة هي المعتدي المباشر، لكن الاعتداء الرئيس والدائم يسري على الدول كافة. إنها الفوضى التي يسهمون جميعهم في تأييدها".^{١٢}

غير أن الفوضى لا تفسر وحدها لماذا يشعل التنافس الأمني الحرب أحيانا، ولا يشعلها في أحيان أخرى. والمشكلة في هذا التفسير هي أن الفوضى دائمة، بمعنى أن النظام فوضوي دائما، في حين أن الحرب ليست كذلك. وتفسير هذا الاختلاف المهم في سلوك الدول يستلزم أن نأخذ في الحسبان متغيرا بنويا آخر، هو توزيع القوة بين الدول القيادية في النظام. وكما أوردنا في الفصل الثامن، فإن القوة في النظام الدولي تتوزع عادة بثلاث طرق مختلفة: النظم ثنائية القطبية، والنظم متعددة القطبية المتوازنة، والنظم متعددة القطبية غير المتوازنة. ولذلك فإن بحث تأثير توزيع القوة على إمكانية نشوب الحرب يستلزم منا أن نحدد ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب، وإذا كان متعدد الأقطاب، فهل ثمة دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى؟ وتذهب نظرتي إلى أن النظم ثنائية القطبية تكون الأقرب إلى السلام، والنظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة تكون الأقرب إلى الحرب، فيما تقع النظم متعددة الأقطاب المتوازنة في منزلة وسط بين الاثنين.

لا تفيد النظريات البنوية، مثل الواقعية الهجومية، كثيرا في التنبؤ بالحالات التي يؤدي فيها التنافس الأمني إلى الحرب. فهي لا تستطيع أن تفسر بدقة كم مرة ستحدث الحرب في هذا النظام مقارنة بالنظامين الآخرين. ولا تستطيع أن تتنبأ بدقة بالوقت الذي ستحدث فيه الحروب. تنص الواقعية الهجومية، على سبيل المثال، على أن ظهور ألمانيا كدولة مهيمنة كامنة في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، يزيد احتمال أن تقع حرب تضم القوى العظمى الأوروبية كافة. لكن هذه النظرية لا تستطيع أن تفسر لماذا وقعت الحرب في عام ١٩١٤ وليس في عام ١٩١٢ أو في عام ١٩١٦.^{١٧}

تنشأ هذه القيود عن أن العوامل غير البنوية تلعب أحيانا دورا مهما في قرار الدول بدخول الحرب. فالدول لا تحارب عادة لأسباب أمنية فقط. ذكرنا في الفصل

الثاني، على سبيل المثال، أن أوتو فون بسمارك رغم أنه كان يسترشد بالدرجة الأولى بالحسابات الواقعية حين أدخل بروسيا الحرب ثلاث مرات بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٧٠، فإن قراراته الثلاثة لدخول الحرب تأثرت أيضا بالنزعة القومية وحسابات سياسية داخلية أخرى. ومع ذلك تمارس القوى البنيوية تأثيرا قويا على سلوك الدولة، كأن تكون الدولة قلقة جدا على بقائها. وعلى ذلك فإن التركيز على البنية حصرا يمكن أن يقول لنا الكثير حول جذور حروب القوى العظمى.

قُبِعت نظريات كثيرة لأسباب الحروب، وذلك لا يجب أن يفاجئنا؛ لأن هذا الموضوع يقع دائما في بؤرة اهتمام دارسي السياسة الدولية. تتعامل بعض هذه النظريات مع الطبيعة البشرية بوصفها أصل النزاع، فيما تركز نظريات أخرى على القادة الفرديين والسياسات الداخلية والأيدولوجيا السياسية والرأسمالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل وبنية النظام الدولي^{٣١}. وينظر عدد من النظريات البارزة إلى توزيع القوة باعتباره المدخل والأساس إلى فهم النزاعات الدولية. فيذهب كينيث ولتز، على سبيل المثال، إلى أن النظم ثنائية القطبية تكون أقل عرضة للحروب من النظم متعددة الأقطاب، في حين يدفع كارل دويتش Karl Deutsch وديفيد سينجر J. David Singer بعكس ذلك^{٣٢}. ولغة دارسون آخرون لا يركزون على حالة استقطاب النظام، بل على وجود قوة متفوقة في النظام من عدمه. فيدفع الواقعيون الكلاسيكيون من أمثال هانز مورجنثاؤ بأن السلام يكون أرجح حينما لا تكون هناك قوة مهيمنة، بل توازن قوة تقريبي بين الدول القيادية. وعلى النقيض من ذلك، يدفع روبرت جيلبن Robert Gilpin وأورجانسكي A.F.K. Organski بأن وجود قوة متفوقة يعزز الاستقرار^{٣٣}.

وتتفق الواقعية الهجومية التي تأخذ في الحسبان حالة الاستقطاب وتوازن القوة بين الدول القيادية في النظام على أن النظم ثنائية القطبية تكون أكثر استقرارا من النظم

متعددة الأقطاب، لكنها تتجاوز ذلك بالتمييز داخل النظم متعددة الأقطاب بحسب وجود دولة مهيمنة كامنة من عدمه. وأنا أدفع بأن هذا التمييز بين النظم متعددة الأقطاب المتوازنة وغير المتوازنة مهم لفهم تاريخ حروب القوى العظمى. وتتفق الواقعية الهجومية أيضا مع زعم الواقعيين الكلاسيكيين بأن السلام يكون أرجح إذا لم تكن هناك قوة متفوقة في النظام، لكنها تتجاوز ذلك المنظور بالتأكيد على أن الاستقرار يعتمد أيضا على ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب.

يتكون عرض رؤية الواقعية الهجومية لحروب القوى العظمى من عملية من خطوتين. سأعرض في الأقسام الثلاثة التالية نظريتي وأوضح سلامة المنطق السببي الذي تستند إليه. وفي القسمين اللاحقين أختبرُ النظرية لأرى مدى قدرتها على تفسير اندلاع حروب القوى العظمى وفترات السلام النسبي في أوروبا بين عامي ١٧٩٢ و١٩٩٠. معنى ذلك أنني سأقصي تحديدا عدد حروب القوى العظمى التي وقعت في الفترات التي كانت أوروبا فيها تهيمن عليها الثنائية القطبية أم التعددية القطبية المتوازنة أم التعددية القطبية غير المتوازنة. وأخيرا ستناقش الخاتمة تأثير وجود الأسلحة النووية في أثناء الحرب الباردة على هذا التحليل.

البينة والحرب

تكمن الأسباب الأساسية للحرب في بنية النظام الدولي. والأمر الأهم هنا هو عدد القوى العظمى ومقدار القوة التي تسيطر عليها كل منها. والنظام إما أن يكون ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، والقوة إما أن تكون موزعة بالتساوي أو بلا تساوي بين الدول القيادية. تؤثر نسب القوة بين القوى العظمى على فرص الاستقرار، لكن النسبة الأساسية هي نسبة أقوى دولتين في النظام. فإذا كانت هناك فجوة كبيرة في القوة، فإن الدولة الأولى تصبح دولة مهيمنة كامنة^{١٤}. والنظام الذي يضم دولة مهيمنة طموحة

يسمى نظاما غير متوازن، والنظام الذي لا توجد فيه مثل هذه الدولة المهيمنة يسمى نظاما متوازنا. ولا يشترط أن تكون القوة موزعة بالتساوي بين كل الدول الكبرى في النظام المتوازن، رغم أنها يمكن أن تكون كذلك. فالمطلب الأساسي للتوازن هو ألا يكون هناك فارق كبير في القوة بين الدولتين القياديتين، وإلا فإن النظام يكون غير متوازن.

يتج الجمع بين هذين البعدين للقوة أربعة أنواع ممكنة من النظم: (١) الثنائية القطبية غير المتوازنة، (٢) الثنائية القطبية المتوازنة، (٣) التعددية القطبية المتوازنة، (٤) التعددية القطبية غير المتوازنة. والثنائية القطبية غير المتوازنة ليست تصنيفا مفيدا، لأن هذا النوع من النظام غير وارد في العالم الواقعي. وأنا لا أعرف مثالا له في الأزمنة الحديثة. من الممكن بالتأكيد أن يوجد في منطقة ما قوتان عظميان، إحداهما أقوى من الأخرى بدرجة كبيرة. لكن هذا النظام يرجح أن يخضع سريعا، لأن الدولة الأقوى يرجح أن تقهر منافستها الأضعف التي لن تجد قوة عظمى أخرى تلجأ إليها طلبا للمساعدة، إذ لا توجد قوة عظمى أخرى. بل إن القوة الأضعف قد تستسلم بدون قتال، ما يجعل الدولة الأقوى دولة مهيمنة إقليمية. بإيجاز تكون الثنائية القطبية غير المتوازنة نظاما غير مستقر جدا لدرجة أنه لا يدوم طويلا.

وعلى ذلك فإن القوة تكون موزعة غالبا بين الدول القيادية وفقا لأحد أنماط ثلاثة. تسيطر على النظم ثنائية القطبية (المتوازنة بالطبع) قوتان عظميان متساويتان في القوة تقريبا، أو على الأقل لا تكون إحداهما أقوى من الأخرى بصورة واضحة. وتسيطر على النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة ثلاث قوى عظمى أو أكثر، إحداها دولة مهيمنة كاملة. وتسيطر على النظم متعددة الأقطاب المتوازنة ثلاث قوى عظمى أو أكثر، لا توجد بينها دولة مهيمنة طموحة، بمعنى أنه لا توجد فجوة كبيرة في القوة

العسكرية بين الدولتين القياديتين بالنظام، وإن كان يمكن أن يكون هناك تفاوت في القوة بين القوى العظمى.

كيف يؤثر هذا التوزيع المختلف للقوة على فرص الحرب والسلام؟ تكون النظم ثنائية القطبية دائما الأكثر استقرارا بين أنواع النظم الثلاثة، وتندر فيها حروب القوى العظمى، وإن حدثت تكون بين إحدى القوتين العظميين وقوة صغرى، وليس القوة العظمى المنافسة. وتمثل النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة أخطر توزيع للقوة، بالدرجة الأولى؛ لأن الدولة المهيمنة الكامنة يحتمل أن تحارب كل القوى العظمى الأخرى في النظام، ودائما ما تكون هذه الحروب طويلة ومكلفة جدا. وتحتل النظم متعددة الأقطاب المتوازنة منزلة وسط بين الاثنين، حيث تكون حروب القوى العظمى فيها أكثر منها في النظم ثنائية القطبية، وإن كانت أقل منها في النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة. فضلا عن أن الحروب بين القوى العظمى تكون في الغالب بين قوة واحدة وقوة أخرى أو بين قوتين وقوة واحدة، وليست حروبا تشمل النظام كله، كما يحدث حينما تكون هناك دولة مهيمنة كامنة.

سنبحث الآن الأسباب التي تجعل النظم ثنائية القطبية أكثر استقرارا من النظم متعددة الأقطاب، بغض النظر عن وجود دولة مهيمنة كامنة من عدمه. وبعدها سنفسر الأسباب التي تجعل النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أكثر استقرارا من غير المتوازنة.

الثنائية القطبية في مقابل التعددية القطبية

تكون الحرب أكثر احتمالا في النظم متعددة الأقطاب عنها في النظم ثنائية القطبية لثلاثة أسباب^{٣١}. أولا، توجد فرص أكثر للحرب بسبب وجود عدد من النزاعات الثنائية في النظم متعددة الأقطاب أكبر منه في النظم ثنائية القطبية. ثانيا، يكون عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في العالم متعدد الأقطاب، ولذلك يزداد احتمال أن تمتلك

القوى العظمى القدرة على الانتصار في الحرب، ما يجعل الردع أكثر صعوبة والحرب أكثر احتمالا. ثالثا، تكون إمكانية الخطأ في الحساب أكبر في النظم متعددة الأقطاب، إذ قد تعتقد الدول أنها تمتلك القدرة على إجبار دولة أخرى أو قهرها، في حين أنها ليست كذلك.

فرض الحرب

يحتوي النظام متعدد الأقطاب على عدد من مواقف النزاع المحتملة أكبر منه في النظام ثنائي القطبية، ولو فقط بسبب أزواج الحروب المحتملة بين القوى العظمى الكثيرة. ففي النظم ثنائية القطبية لا يكون هناك إلا قوتان عظيمتان وحيدتان، ولذلك لا يكون هناك إلا زوج واحد محتمل من النزاع يشملهما مباشرة. مثال ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان القوة العظمى الوحيدة التي كان يمكن للولايات المتحدة أن تحاربها في أثناء الحرب الباردة. لكن في المقابل، يشتمل النظام متعدد الأقطاب المكون من ثلاث قوى عظمى على ثلاثة أزواج يمكن أن تندلع الحرب عبرها بين القوى العظمى: "ص" ضد "ص"، و"س" ضد "ع"، و"ص" ضد "ع". والنظام المكون من خمس قوى عظمى يشتمل على عشرة أزواج من حروب القوى العظمى.

ويمكن أن ينشأ النزاع أيضا عبر أزواج تضم قوى عظمى وقوى صغرى. وعند وضع سيناريو افتراضي يكون من المعقول أن نفترض وجود العدد نفسه من القوى الصغرى في كل من النظم ثنائية القطبية والنظم متعددة الأقطاب، لأن عدد القوى العظمى لا يؤثر كثيرا في عدد القوى الصغرى. ولذلك فإن وجود عدد أكبر من القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب ينتج أزواجا أكثر من القوى العظمى-الصغرى. انظر الأمثلة التالية: في العالم ثنائي القطبية الذي توجد فيه عشر قوى صغرى، يكون هناك عشرون زوجا من القوى العظمى-الصغرى، وفي النظام متعدد الأقطاب الذي

يضم خمس قوى عظمى والقوى الصغرى العشر نفسها يكون هناك خمسون زوجا من أزواج القوى العظمى-الصغرى.

يميل هذا التفاوت في عدد أزواج القوى العظمى-الصغرى في النظامين لصالح النظم ثنائية القطبية ؛ لأنها تكون عموما أقل مرونة من النظم متعددة الأقطاب. فالنظم ثنائية القطبية يحتمل أن تكون أبنية صارمة ، حيث تسيطر عليها قوتان عظيميان ويكون منطق التنافس الأمني واضحا بين القوتين العظيمين ، وتجد معظم القوى الصغرى صعوبة في البقاء بعيدا عن إحدى القوتين ، لأنهما تطلبان الولاء من الدول الأصغر. ينطبق هذا الترتيب الصارم على المناطق الجغرافية الرئيسة أكثر منه على المناطق المحيطة. وانجذاب القوى الصغرى إلى فلك إحدى القوتين العظيمين يقلل احتمال أن تبدأ إحدى القوتين العظيمين حربا على قوى صغرى متحالفة مع القوة العظمى المنافسة ، ولذلك تكون أعداد مواقف النزاع المحتملة قليلة جدا. من ذلك أنه في أثناء الحرب الباردة ، على سبيل المثال ، لم يكن واردا أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد المجر أو هولندا اللتي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتي. ولذلك يكون هناك أزواج قوى عظمى - صغرى أقل كثيرا من عشرين في عالمنا الافتراضي ثنائي القطبية.

وعلى النقيض من ذلك تكون النظم متعددة الأقطاب أقل صرامة. حتى أن الشكل المحدد الذي تتخذه التعددية القطبية يمكن أن يختلف كثيرا بناء على عدد القوى العظمى والصغرى في النظام والترتيب الجغرافي لتلك الدول. وتجد كل من القوى العظمى والصغرى عادة مرونة كبيرة في تحديد الحلفاء ، وتكون القوى الصغرى أقل ارتباطا بإحدى القوى العظمى منها في النظام ثنائي القطبية. غير أن هذه الاستقلالية تجعل القوى الصغرى عرضة للهجوم من القوى العظمى. وعلى ذلك فإن أزواج

القوى العظمى-الصغرى الخمسين في نظامنا الافتراضي متعدد الأقطاب يكون عددا معقولا.

إن الدراسة الحالية غير معنية بالحروب بين القوى الصغرى ؛ لأن هدفها هو وضع نظرية لحروب القوى العظمى. غير أن حروب القوى الصغرى تتسع أحيانا ونجر قوى عظمى إلى القتال. ورغم أن موضوع التصعيد خارج مجال اهتمام هذه الدراسة ، فلا بد من كلمة موجزة حول تأثير حالة الاستقطاب على إمكانية المجرار القوى العظمى إلى الحروب بين القوى الصغرى ، وهي أن هذه الإمكانية تكون أكبر في النظم متعددة الأقطاب منها في النظم ثنائية القطبية ، بسبب كثرة فرص الحروب بين القوى الصغرى في النظم متعددة الأقطاب ، وبالتالي كثرة فرص تدخل القوى العظمى.

تذكر أن عالمنا الافتراضي ثنائي القطبية ومتعدد الأقطاب يضم كل منهما عشر قوى صغرى ، ما يعني وجود خمسة وأربعين زوجا من القوى الصغرى-الصغرى في كل منهما. لكن ذلك العدد ينخفض كثيرا في الاستقطاب الثنائي ؛ لأن الصرامة العامة في النظم ثنائية القطبية تصعب على القوى الصغرى أن تدخل إحداها في حروب ضد الأخرى. وتحديدا تسعى كل واحدة من القوتين العظميين إلى منع الحرب بين حلفائها الصغار ، وكذلك الحروب التي تتضمن قوى صغرى من المعسكر المنافس خوفا من التصعيد. فالقوى الصغرى تتمتع بمجال أكبر للمناورة في النظام متعدد الأقطاب ، ولذلك تتمتع إحداها بحرية أكثر لقتال الأخرى. فاليونان وتركيا ، على سبيل المثال ، خاضتا حربا بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٤ حينما كانت أوروبا متعددة الأقطاب. لكنهما لم تستطيعا أن تفعل ذلك في أثناء الحرب الباردة ، حين كانت أوروبا ثنائية القطبية ، لأن الولايات المتحدة لم تكن تتسامح مع أي حرب بين حلفائها الأوروبيين خوفا من أن تضعف منظمة حلف شمال الأطلسي أمام الاتحاد السوفيتي.

عدم التوازن في القوة

يكون التفاوت بين القوى العظمى أكثر شيوعاً في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية، ويكون من الصعب ردع الأقوياء حين تكون القوة غير متوازنة لأنهم يمتلكون قدرة كبيرة على الانتصار في الحروب^{٨٠}. لكن حتى لو افترضنا أن القوة العسكرية للقوى العظمى متساوية تقريباً، يظل عدم توازن القوة الذي يؤدي إلى النزاع أكبر في النظم متعددة الأقطاب عنه في النظم ثنائية القطبية.

نميل النظم متعددة الأقطاب نحو التفاوت، فيما تميل النظم ثنائية القطبية نحو التساوي لسبب واحد رئيس، هو أنه كلما زاد عدد القوى العظمى في النظام زاد احتمال أن تكون الثروة وعدد السكان - دعامتاً القوة العسكرية - موزعين بشكل غير متساو بينهم. لنفترض مثلاً أننا نعيش في عالم - بغض النظر عن عدد القوى العظمى في النظام - توجد فيه فرصة بنسبة ٥٠٪ لأن تمتلك أية قوتين عظميين مقدار القوة الكامنة نفسه تقريباً. فإذا كانت هناك قوتان عظميان وحيدتان في ذلك العالم (الثنائية القطبية)، فمن المؤكد أنه ستكون هناك فرصة بنسبة ٥٠٪ لأن تكون كل منهما تسيطر على مقدار القوة الكامنة نفسه. لكن إذا كانت هناك ثلاث قوى عظمى في ذلك العالم (التعددية القطبية)، فسوف تكون هناك فرصة بنسبة ١٢,٥٪ لأن تمتلك كل منها مقدار القوة الكامنة نفسه. وفي حالة وجود أربع قوى عظمى (التعددية القطبية)، ستخفض هذه الفرصة إلى ٢٪ فقط.

ويمكن أن نستخدم عدداً مختلفاً لاحتفال أن تمتلك أية دولتين مقداراً متساوياً من القوة الكامنة، كأن يكون مثلاً ٢٥٪ أو ٦٠٪ بدلاً من ٥٠٪، لكن الاتجاه العام لا يتغير. معنى ذلك أن التفاوت في القوة الكامنة يكون احتمال وجود أكبر بين القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب عنه في النظم ثنائية القطبية، وكلما زاد عدد القوى العظمى في النظم متعددة الأقطاب قلت احتمالات التساوي بينها. لا يعني ذلك

استحالة وجود نظام متعدد الأقطاب تمتلك فيه القوى العظمى نسبا متساوية من القوة الكامنة، بل يعني فقط أن هذا الاحتمال أقل كثيرا منه في النظام ثنائي القطبية. والسبب وراء هذا الاهتمام بالقوة الكامنة يتجلى بالطبع عن أن الاختلافات الكبيرة في الثروة وعدد السكان بين الدول القيادية يمكن أن تؤدي إلى تفاوت في القوة العسكرية الفعلية، ببساطة لأن بعض الدول ستكون أقدر على مواصلة سباق التسلح عن غيرها^{١٤}.

وحتى إذا افترضنا أن كل الدول الكبرى تمتلك مقدار القوة نفسه، يظل عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية. إذ يمكن لقوتين عظميين في النظام متعدد الأقطاب، على سبيل المثال، أن تتحدا لمهاجمة قوة عظمى ثالثة، كما فعلت المملكة المتحدة وفرنسا مع روسيا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٦٥)، وكما فعلت إيطاليا وبروسيا مع النمسا في عام ١٨٦٦. لكن هذا النوع من التعاون مستحيل في النظم ثنائية القطبية، لأن التنافس يكون بين قوتين عظميين فقط. ويمكن أيضا أن تتحد قوتان عظيميان لقهر قوى صغرى، كما فعلت النمسا وبروسيا مع الدنمارك في عام ١٨٦٤، وكما فعلت ألمانيا والاتحاد السوفيتي مع بولندا في عام ١٩٣٩. ومع أن التكتل من هذا النوع ممكن منطقيا في العالم ثنائي القطبية، إلا أنه يكون مستبعدا جدا؛ لأن القوتين العظميين تكونان أميل إلى الخصومة والحرب منهنما إلى التحالف. ويمكن أيضا لقوة عظمى أن تستخدم قوتها المتفوقة لإجبار قوة صغرى أو قهرها. واحتمال حدوث هذا السلوك أكبر في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية بسبب وجود عدد أكبر من أزواج القوى العظمى-الصغرى في النظام متعدد الأقطاب.

قد يدفع أحدهم بأن ديناميات توازن القوة يمكن أن تعادل أو تعوض عدم التوازن في القوة الذي يظهر في النظم متعددة الأقطاب. فلا يمكن لدولة أن تهيمن على

أخرى إذا تجمعت الدول الأخرى بحزم ضد الدولة الأولى^(١١). لكن هذا الاحتمال نفسه يبدو ميزة للنظم متعددة الأقطاب عن النظم ثنائية القطبية، لأن تحالفات فرض التوازن المكونة من قوى عظمى غير ممكنة في عالم لا توجد فيه إلا قوتان عظيمتان فقط. لكن الدول المهتدة نادرا ما تشكل تحالفات فرض التوازن في الوقت المناسب لاحتواء المعتدي. فالدول المهتدة، كما أوضح الفصل الثامن، تفضل إحداها تحرير المسؤولية إلى الأخرى عن فرض التوازن، وتحرير المسؤولية يقوِّض جهود بناء تحالفات قوية لفرض التوازن.

لكن حتى حين تتحالف الدول المهتدة لفرض التوازن في النظم متعددة الأقطاب، تكون الدبلوماسية عملية غير مؤكدة. فبناء التحالفات الدفاعية يمكن أن يستغرق وقتا، خاصة إذا كان عدد الدول المطلوبة لتشكيل التحالف كبيرا. ويمكن أن تستتج الدولة المعتدية أنها تستطيع أن تحقق أهدافها قبل أن يكتمل تشكيل التحالف المعادي. وأخيرا، فإن الجغرافيا تمنع الدول التي تفرض التوازن أحيانا من الضغط بقوة على المعتدين. فيمكن لقوة كبرى، على سبيل المثال، أن تعجز عن ممارسة ضغط عسكري فعال على دولة تهدد بإحداث مشكلات؛ لأن مساحة مائية واسعة أو دولة أخرى تفصل بينهما^(١٢).

إسكافية الخطأ في التقدير

لغة مشكلة أخيرة في النظم متعددة الأقطاب تكمن في تعزيز هذا النظام للخطأ في التقدير أو الحساب. فالتعددية القطبية تقود الدول إلى الاستخفاف بعزيمة الدول المنافسة وقوة التحالفات المعادية. وعندئذ تخطفى الدول في التقدير وتستتج أنها تمتلك القدرة العسكرية على إكراه خصمها، أو هزيمته في المعركة إذا فشل الإكراه.

واحتمال اندلاع الحروب يكون أكبر حين تستخف دولة باستعداد الدولة المعادية للصمود في القضايا الخلافية. وعندئذ قد تضغط أكثر من اللازم على الدولة الأخرى

وهي تتوقع أن الدولة الأخرى ستدعن، في حين تختار الأخيرة الحرب. يكون هذا الخطأ في التقدير أرجح في النظم متعددة الأقطاب، لأن شكل النظام الدولي يظل مائئاً نتيجة لتغير التحالفات. ونتيجة لذلك تتغير دائماً طبيعة "علامات الطريق" الدولية المتفق عليها، أي معايير سلوك الدول والتقسيمات المتفق عليها للحقوق الإقليمية والامتيازات الأخرى. فما أن تتضح علامات العداوة، حتى تتحول إلى صداقة، ثم تنبثق خصومة جديدة مع صديق سابق أو دولة محايدة في السابق، ما يعني ضرورة تأسيس علامات طريق جديدة. في هذه الظروف قد تضغط دولة دون قصد على دولة أخرى، لأن الغموض في الحقوق والالتزامات الوطنية يترك مدى واسعاً من القضايا التي قد نسيئ الدولة فيها تقدير عزيمة دولة أخرى. ويمكن أن تصبح معايير سلوك الدولة مفهومة ومقبولة على نطاق واسع من جانب الدول كافة حتى في النظم متعددة الأقطاب، تماماً كما أصبحت المعايير الأساسية للسلوك الدبلوماسي مقبولة عموماً من جانب القوى الأوروبية في القرن الثامن عشر. ورغم ذلك يظل التقسيم الواضح للحقوق أكثر صعوبة عموماً حين يكون عدد الدول كبيراً وتكون العلاقات بينها مائعة، كما هي الحال في النظم متعددة الأقطاب.

تكون الحرب مرجحة أيضاً حين تستخف الدول بالقوة النسبية للتحالف المعادي، إما لأنها تستخف بعدد الدول المعادية أو تبالغ في تقدير عدد الحلفاء الذين سيحاربون إلى جانبها^{١١٢}. وتلك الأخطاء تقع أكثر في النظم التي تضم دولاً كثيرة، لأن الدول في هذه الحالة تكون مضطرة لأن تتبأ بدقة بسلوك دول أخرى كثيرة لكي تحسب توازن القوة بين التحالفات. وحتى على افتراض أن الدولة تعرف الذين سيحاربون معها والذين سيحاربون ضدها، فإن قياس القوة العسكرية للتحالفات المكونة من دول متعددة يكون أصعب كثيراً من تقييم قوة خصم واحد.

وفي المقابل يكون الخطأ في التقدير أقل في العالم ثنائي القطبية. فلا تخطئ الدول كثيرا في تقدير عزيمة الدول الأخرى ؛ لأن علامات الطريق مع الخصم الرئيس تستقر بمرور الوقت ، ما يجعل كل طرف يعرف الحدود القصوى للضغط على الطرف الآخر ، فضلا عن أن الدول لا يمكن أن تخطئ في تقدير عضوية التحالف المعادي ، لأن كل طرف له عدو رئيس واحد. وهنا تولد البساطة اليقين ، ويعزز اليقين السلام.

العددية القطبية المتوازنة في مقابل غير المتوازنة

تكون النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة أكثر عرضة للحروب لأسباب ، منها أن الدولة المهيمنة الكامنة ، وهي السمة الحاسمة لهذا النوع من النظام ، تمتلك ميزة واضحة في القوة على القوى العظمى الأخرى ، ما يعني أنها تمتلك فرصا جيدة للفوز في الحرب على خصومها الأضعف. قد يعتقد المرء أن التفاوت الواضح في القوة يقلل فرص الحرب ، لأن القوة الفارقة للدولة المهيمنة الكامنة ستجعلها تشعر بالأمان ، ما يقلل حاجتها لشن الحروب لزيادة قوتها. علاوة على أن القوى الأصغر ستدرك أن الدولة القيادية قوة وضع راهن ، ما يهدأ مخاوفها. وحتى إذا فشلت هذه الدول في إدراك النوايا الحميدة للقوة المهيمنة ، فإنها لا تملك القدرة العسكرية لتحديها. ولذلك يرى أصحاب هذا المنطق أن وجود دولة مهيمنة كامنة في النظام متعدد الأقطاب يحسن فرص السلام.

غير أن ذلك لا يحدث حين تظهر دولة مهيمنة كامنة على المشهد. فهذه الدولة رغم قوتها العسكرية الكبيرة لا تنفخ عادة بتوازن القوة. وتسعى بدلا من ذلك إلى اكتساب مزيد من القوة ، وفي الأخير تحقيق الهيمنة الإقليمية ؛ لأن الهيمنة هي الشكل المطلق للأمن ، ولأن التهديدات الأمنية الحقيقية تنعدم بالنسبة للقوة المهيمنة في النظام أحادي القطبية. وبالطبع يكون لدى الدولة المهيمنة الكامنة دافع قوي لأن تحكم

منطقتها، فضلا عن امتلاكها القدرة على تعظيم تفوقها، ما يعني أنها تكون تهديدا خطيرا للسلام.

تستدعي الدولة المهيمنة الكامنة الحرب أيضا بزيادة مستوى الخوف بين القوى العظمى^{١٣٧}. والخوف مزمّن لدى الدول في النظام الدولي ويدفعها للتنافس على القوة لكي تزيد فرص بقائها في عالم خطر. وظهور دولة مهيمنة كامنة يجعل القوى العظمى الأخرى أكثر خوفا ويدفعها للبحث عن طرق لتصحيح عدم توازن القوة واتباع سياسات خطيرة من أجل تلك الغاية. والسبب وراء ذلك بسيط، وهو أنه حين تهدد دولة واحدة بالهيمنة على الباقين، تراجع القيمة بعيدة المدى للأمن عند الدول المهتدة، فتتحين الفرص لتحسين أمنها.

ولا تحتاج الدولة المهيمنة الكامنة لأن تفعل الكثير لتوليد الخوف بين الدول الأخرى في النظام. فقدراتها الهائلة وحدها تخيف القوى العظمى المجاورة وتدفع بعضها على الأقل لتشكيل تحالف لفرض التوازن في مقابل خصمهم الخطر. ونظرا لصعوبة معرفة نوايا الدول، ولأن هذه النوايا يمكن أن تتغير سريعا، تميل القوى العظمى المنافسة إلى افتراض الأسوأ حول نوايا الدولة المهيمنة الكامنة، ما يبرز دافع الدول المهتدة لاحترائها أو إضعافها إن أمكن.

ومن المؤكد أن الدولة المستهدفة بإستراتيجية الاحتواء ستعتبر تحالف فرض التوازن الذي يتشكل ضدها محاولة من خصومها لتطويرها، وحينها ستكون الدولة المهيمنة محقة في هذا الاعتقاد، حتى وإن كان غرض القوى العظمى الأصغر دفاعيا في طبيعته. وهنا تشعر الدولة القيادية بأنها مهتدة ويتأهبها الخوف وتتخذ بالتالي خطوات لتحسين أمنها، ما يجعل القوى العظمى المجاورة أكثر خوفا ويضطرها لاتباع خطوات إضافية لتحسين أمنها، ما يزيد خوف الدولة المهيمنة، وهكذا دواليك. بإيجاز تولّد

الدولة المهيمنة الكامنة دوامات من الخوف يصعب السيطرة عليها. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا بامتلاكها لقوة كبيرة تجعلها تعتقد أنها تستطيع أن تحل مشكلاتها الأمنية بالحرب.

الخلاصة

يمكن القول بناء على ما تقدم بأن الثنائية القطبية هي الأكثر استقرارا بين الأبنية المختلفة لتوزيع القوة لأربعة أسباب. أولا، تكون فرص النزاع أقل نسبيا في النظم ثنائية القطبية، حيث يوجد زوج نزاع محتمل واحد فقط يتضمن القوى العظمى. وحين تحارب القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية، فإن ذلك يكون غالبا مع قوى صغرى، وليس مع القوة العظمى المنافسة. ثانيا، يكون احتمال تكافؤ القوة أكبر بين القوى العظمى في النظم ثنائية القطبية، وهو مصدر بنوي مهم للاستقرار. علاوة على أن الفرصة تكون محدودة لتعاون القوى العظمى ضد دول أخرى أو استغلال القوى الصغرى. ثالثا، تقلل الثنائية القطبية الخطأ في التقدير، ما يقلل احتمال دخول القوى العظمى في الحرب. رابعا، ورغم أن الخوف يعيش دائما في السياسة الدولية، فإن الثنائية القطبية لا تضخم المخاوف التي تطارد الدول.

وتكون النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أكثر عرضة للحرب من الثنائية القطبية لثلاثة أسباب. أولا، تقدم التعددية القطبية فرصا أكثر للنزاع، خاصة بين القوى العظمى ذاتها. لكن الحروب التي تتضمن القوى العظمى كلها في الوقت عينه تكون غير واردة. ثانيا، يرجح أن تكون القوة موزعة بشكل غير متساو بين الدول القيادية، ويحتمل أن تكون الدول ذات القدرة العسكرية الأكبر أميل لشن الحروب لاعتقادها بأنها قادرة على الانتصار. كما تكون هناك فرص كثيرة لتعاون القوى العظمى على مهاجمة طرف ثالث، أو إكراه القوى الصغرى أو قهرها. ثالثا، يعد الخطأ في التقدير مشكلة خطيرة في النظم متعددة الأقطاب المتوازنة، رغم أن مستويات الخوف العالية

بين القوى العظمى غير واردة، لعدم وجود فجوات واضحة في القوة بين الدول القيادية في النظام.

وتعد النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة نمط توزيع القوة الأخطر على الإطلاق. فهي إلى جانب احتوائها على كل مشكلات النظم متعددة الأقطاب المتوازنة، تعاني من أسوأ نوع من عدم التكافؤ، وهو وجود دولة مهيمنة كامنة. تمتلك تلك الدولة قدرة كبيرة على خلق المشكلات وتثير مستويات عالية من الخوف بين القوى العظمى. وتلك القدرة وذلك الخوف يزيدان احتمال الحرب التي يمكن أن تتضمن كل القوى العظمى في النظام وأن تكون مكلفة جدا.

وبعد أن عرضتُ نظريتي حول أسباب الحرب، سأبحث فيما يلي قدرتها على تفسير الأحداث في أوروبا بين عامي ١٧٩٢ و ١٩٩٠.

حروب القوى العظمى في أوروبا الحديفة ١٧٩٢-١٩٩٠

إن اختبار ادعاءات الواقعية الهجومية حول تأثير الأنماط المختلفة لتوزيع القوة على احتمالات حروب القوى العظمى يتطلب تحديد الفترات بين عامي ١٧٩٢ و ١٩٩٠ التي كانت أوروبا فيها ثنائية القطبية أم متعددة الأقطاب، والفترات التي كان يوجد فيها دولة مهيمنة كامنة في تلك النظم متعددة الأقطاب، ولا بد أن نحدد حروب القوى العظمى في تلك الفترات كلها.

إننا نعلم أن بنية النظام دالة لعدد القوى العظمى فيه وتوزيع القوة فيما بينها. تتضمن قائمة القوى العظمى الأوروبية على مدى القرنين اللذين نخضعهما للمناقشة: النمسا وبريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا وروسيا^{١١}. ومن بين هذه القوى جميعا، كانت روسيا التي عرفت باسم الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩١٧ و ١٩٩٠ القوة

العظمى الوحيدة التي ظلت موجودة على امتداد هذه الفترة كاملة. وكانت النمسا التي أصبحت تعرف باسم النمسا-المجر في عام ١٨٦٧ قوة عظمى من عام ١٧٩٢ حتى زوالها في عام ١٩١٨. وكانت بريطانيا العظمى وألمانيا قوتين عظميين من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٩٤٥، رغم أن ألمانيا كان اسمها بروسيا قبل عام ١٨٧١. وكانت إيطاليا قوة عظمى من عام ١٨٦١ حتى انهيارها في عام ١٩٤٣.

لكن ماذا عن اليابان والولايات المتحدة اللتين لا تقمان في أوروبا، لكنهما كانتا قوتين عظميين لجزء من الفترة التي نخضعها للدراسة؟ كانت اليابان قوة عظمى من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٤٥، لكننا سنستبعدا من التحليل التالي، لأنها لم تكن يوما لاعبا رئيسيا في السياسة الأوروبية. صحيح أن اليابان أعلنت الحرب على ألمانيا في بداية الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تفعل شيئا غير الاستيلاء على بضعة ممتلكات ألمانية في آسيا. كما أرسلت اليابان قوات إلى الاتحاد السوفيتي في العام الأخير من الحرب العالمية الأولى بالاتفاق مع المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة لمحاولة إعادة الاتحاد السوفيتي إلى الحرب على ألمانيا^{٥٥}. لكن اليابان كانت تهتم بالدرجة الأولى بضم أراض في الشرق الأقصى الذي تقع فيه روسيا، ولا تهتم بالأحداث في أوروبا، ناهيك عن فشلها في التدخل.

لكن الوضع مختلف بالنسبة للولايات المتحدة. فرغم أنها تقع في نصف الكرة الأرضية الغربي، فقد أرسلت قوات عسكرية للحرب في أوروبا في الحربين العالميتين واحتفظت بوجود عسكري كبير في المنطقة منذ عام ١٩٤٥. وفي الحالات التي قبلت فيها الولايات المتحدة الالتزام القاري تعتبر فاعلا رئيسا في توازن القوة الأوروبي. لكن للأسباب التي ناقشناها في الفصل السابع، لم تكن أمريكا أبدا دولة مهيمنة كامنة في أوروبا، وتصرفت بدلا من ذلك كخاضع توازن من وراء البحار. وقد قمنا في الفصل

الثامن بمعظم العمل المطلوب لتقييم القوة النسبية للقوى العظمى في الأعوام من ١٧٩٢ إلى ١٩٩٠ ، خاصة فيما يتعلق بالسؤال المهم حول ما إذا كانت هناك في أوروبا دولة مهيمنة كامنة. وسوف تكمل الأجزاء المفقودة من تلك القصة فيما يلي.

يمكن تقسيم التاريخ الأوروبي منذ اندلاع الحروب الثورية الفرنسية والناپليونية في عام ١٧٩٢ حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠ إلى سبع فترات بناء على توزيع القوة بين الدول الكبرى :

- (١) الفترة النابليونية الأولى ١٧٩٢-١٧٩٣ (عام واحد): تعددية قطبية متوازنة.
- (٢) الفترة النابليونية الثانية ١٧٩٣-١٨١٥ (٢٢ عاما): تعددية قطبية غير متوازنة.
- (٣) القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩٠٢ (٨٨ عاما): تعددية قطبية متوازنة.
- (٤) فترة ألمانيا القيصرية ١٩٠٣-١٩١٨ (١٦ عاما): تعددية قطبية غير متوازنة.
- (٥) أعوام ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٨ (٢٠ عاما): تعددية قطبية متوازنة.
- (٦) الفترة النازية ١٩٣٩-١٩٤٥ (٦ أعوام): تعددية قطبية غير متوازنة.
- (٧) الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٩٠ (٤٦ عاما): ثنائية قطبية.

لقد اعتمدت في قائمة الحروب لكل من هذه الفترات السبع على قاعدة البيانات الجيدة التي أعدها جاك ليفي Jack Levy لحروب القوى العظمى^(١١)، مع إدخال تعديل بسيط على تلك القاعدة، وهو أنني أتعامل مع الحرب الروسية-البولندية (١٩١٩-١٩٢٠) والحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١) كنزاعين منفصلين، فيما يتعامل ليفي معهما على أنهما حرب واحدة. ويقتصر التحليل على الحروب التي تضمنت قوة عظمى أوروبية واحدة على الأقل وبين دول أوروبية، مع استبعاد الحروب التي تضمنت قوة عظمى أوروبية ودولة غير أوروبية. ولذلك تستبعد حرب عام ١٨١٢ بين

المملكة المتحدة والولايات المتحدة والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) والحرب السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩)^{١٧}. كما تستبعد الحروب الأوروبية التي تضمنت قوى صغرى فقط، وكذلك الحروب الأهلية إلا إذا شهدت تدخلا خارجيا كبيرا من دولة أوروبية واحدة أو أكثر، كما حدث في الحرب الأهلية الروسية. ولذلك تستبعد الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، رغم أنها لم تخلُ من تدخل.

وقد صنفتُ حروب القوى العظمى إلى ثلاث فئات. الفئة الأولى هي "الحروب المركزية" التي تضمنت كل القوى العظمى في النظام وشهدت قتالا شديدا^{١٨}. والثانية هي "حروب القوى العظمى ضد قوى عظمى" التي تضمنت حروب قوة عظمى واحدة ضد أخرى أو قوتين ضد واحدة. ولا بد أن نلاحظ أنه ليس همه اختلاف بين الفئتين السابقتين سواء وقعت في نظام ثنائي القطبية أم نظام متعدد الأقطاب مكون من ثلاث قوى عظمى، وإن كان لا توجد حالات من هذا النوع الأخير في التاريخ الأوروبي الحديث. والفئة الأخيرة هي "حروب القوى العظمى ضد القوى الصغرى". وقد اشتملت فترة الـ ١٩٩٠ عاما من التاريخ الأوروبي التي نغطيها الدراسة على إجمالي ٢٤ حربا من حروب القوى العظمى، منها ثلاث حروب مركزية، وست حروب قوى عظمى ضد قوى عظمى، وخمس عشرة حربا بين قوى عظمى وقوى صغرى.

الفترة النابليونية ١٧٩٢ - ١٨١٥

كانت أوروبا تضم خمس قوى عظمى بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥، هي النمسا وبريطانيا/المملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا وروسيا. ورغم أن فرنسا كانت أقوى دولة في تلك الفترة، فإنها لم تكن دولة مهيمنة كاملة حتى أوائل خريف عام ١٧٩٣، لأنها لم تكن تمتلك أقوى جيش في أوروبا قبل ذلك التاريخ^{١٩}. تذكر أن النمسا وبروسيا

شتا حربا على فرنسا في عام ١٧٩٢ لأنها كانت ضعيفة عسكريا وكانت بالتالي هدفا للغزو. واحتفظت فرنسا بمكانتها العالية كدولة مهيمنة كامنة حتى هُزم نابليون أخيرا في ربيع عام ١٨١٥. وهكذا فقد شهدت أوروبا تعددية قطبية متوازنة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٧٩٣ وتعددية قطبية غير متوازنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥.

شهدت الفترة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥ الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية. يصنف العام الأول من ذلك النزاع في فئة حروب القوى العظمى ضد قوى عظمى أخرى، لأنها تضمنت ثلاث قوى عظمى فقط، هي النمسا وفرنسا وبروسيا. في حين لم تشارك بريطانيا العظمى وروسيا في عام ١٧٩٢ وأوائل عام ١٧٩٣. وتُصنف فترة الاثنى عشرين عاما الباقية من ذلك النزاع في فئة الحروب المركزية. فرنسا التي كانت تحاول أن تصبح دولة مهيمنة في أوروبا حاربت النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا، وإن كان في مجموعات مختلفة في الأوقات المختلفة.

وقعت ثلاث حروب قوى عظمى ضد قوى صغرى في الفترة النابليونية. كانت الحرب الروسية-التركية (١٨٠٦-١٨١٢) محاولة من روسيا للاستيلاء على بيسارابيا ومولدوفيا وولاشيا من تركيا التي كانت تسمى حينئذ الإمبراطورية العثمانية. أدت الانتصارات الروسية في العام الأخير من تلك الحرب إلى استيلاء روسيا على بيسارابيا، دون المنطقتين الأخريين. ونتجت الحرب الروسية-السويدية (١٨٠٨-١٨٠٩) عن غضب فرنسا وروسيا من تحالف السويد مع المملكة المتحدة. وشتت روسيا والدنمارك حربا على السويد وانتصرا فيها، واضطرت السويد للتنازل لروسيا عن فنلندا وجزر ألاند Aland. ووقعت الحرب النابولية (١٨١٥) بين النمسا ونابولي، حيث كانت النمسا مصممة في أعقاب رحيل نابليون عن إيطاليا على إعادة تأكيد هيمنتها في المنطقة فيما كانت القوات النابولية مصممة على طرد النمسا من إيطاليا، ووجعت النمسا الحرب.

القرن الخامس عشر ١٨١٥-١٩٠٢

كان النظام الأوروبي يضم ست قوى عظمى على مدار هذه الفترة التي تغطي ثمانين عاما، من الهزيمة النهائية لفرنسا النابليونية إلى صعود ألمانيا الفيلهلمية، هي النمسا/النمسا-المجر والمملكة المتحدة وفرنسا وبروسيا/ألمانيا وروسيا، ثم انضمت إيطاليا إلى هذا النادي في عام ١٨٦١. لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و ١٩٠٢. وكانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا خلال تلك الفترة (راجع الجدول رقم ٣-٣)، لكنها لم تترجم ثروتها الوفيرة إلى قوة عسكرية، بل احتفظت بجيش صغير وضعيف على مدى معظم تلك الفترة. وكانت الجيوش الأكبر في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و ١٨٦٠ هي جيوش النمسا وفرنسا وروسيا، لكن أحدا منها لم يكن قويا بما يكفي لاجتياح أوروبا (انظر الجدولين رقمي ٩-١ و ٩-٢)^(١)، ولم يقترب أي من هذه الدول من امتلاك القوة الكامنة الكافية للتأهل كدولة مهيمنة كامنة.

الجدول رقم (٩-١). القوة البشرية بالجيوش الأوروبية ١٨٢٠-١٨٥٨.

١٨٥٨	١٨٥٠	١٨٤٠	١٨٣٠	١٨٢٠	
٤٠٣٠٠٠	٤٣٤٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٢٥٨٠٠٠	النمسا
٢٠٠٠٠٠	١٣٦٩٣٢	١٢٤٦٥٩	١٠٤٠٦٦	١١٤٥١٣	المملكة المتحدة
٤٠٠٠٠٠	٣٩١١٩٠	٢٧٥٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	فرنسا
١٥٣٠٠٠	١٣١٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	بروسيا
٨٧٠٠٠٠	٨٧١٠٠٠	٦٢٣٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٧٧٢٠٠٠	روسيا

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, *National Material Capabilities Data, 1816-1985* (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Edward Spiers, *The Army and Society, 1815-1914*

(London: Longman, 1980), p. 36. وأرقام فرنسا مأخوذة من Edward Spiers, *The Army and Society, 1815-*

(London: Longman, 1980), p. 36.

الجدول رقم (٧-٩). القوة البشرية بالجيش الأوروبية ١٨٥٣-١٩٥٦ (حرب القرم).

١٨٥٦	١٨٥٥	١٨٥٤	١٨٥٣	
٤٢٧٠٠٠	٤٢٧٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٥١٤٠٠٠	النمسا
١٦٨٥٥٢	١٦٨٥٥٢	١٥٢٧٨٠	١٤٩٠٨٩	المملكة المتحدة
٥٢٦٠٥٦	٥٠٧٤٣٢	٣١٠٢٦٧	٣٣٢٥٤٩	فرنسا
١٤٢٠٠٠	١٤٢٠٠٠	١٣٩٠٠٠	١٣٩٠٠٠	بروسيا
١٧٤٢٠٠٠	١٨٤٣٤٦٣	١١٠٠٠٠٠	٧٦١٠٠٠	روسيا

المصدر: أرقام النمسا وبروسيا مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام المملكة المتحدة مأخوذة من Hew Strachan, Wellington's Legacy: The Reform of the British Army, 1830-54 (Manchester: Manchester University Press, 1984), p. 182: 1855-56, Spiers, Army and Society, p. 36. وأرقام فرنسا مأخوذة من Corvisier, ed., Histoire Militaire. p. 413. Figures for Russia, 1853-54 are from Singer and Small, National Material Capabilities Data.

وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر أصبح الجيش البروسي قوة مقاتلة هائلة وأخذ يتنافس الجيشين النمساوي والفرنسي على المركز الأول في أوروبا^{٢١١}. احتل الجيش الفرنسي ذلك المركز في النصف الأول من العقد، واحتله الجيش البروسي في النصف الثاني منه. وكانت ألمانيا بلا شك تمتلك الجيش الأقوى في أوروبا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٢، لكنه لم يكن مع ذلك قويا إلى الدرجة التي يهدد معها القارة كاملة. فضلا عن أن ألمانيا لم تكن حتى ذلك الحين تمتلك ثروة تكفي لكي تصبح دولة مهيمنة كاملة. ولذلك يبدو من المعقول القول بأن أوروبا شهدت في القرن التاسع عشر تعددية قطبية متوازنة.

وقعت أربع حروب قوى عظمى ضد قوى عظمى بين عامي ١٨١٥ و١٩٠٢. كانت حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) في البداية بين روسيا والإمبراطورية العثمانية، حيث كانت الأولى تحاول أن تحقق مكاسب إقليمية على حساب الأخيرة، ودخلت

المملكة المتحدة وفرنسا الحرب إلى جانب الإمبراطورية العثمانية، وهزمت روسيا وأجبرتها على تقديم تنازلات إقليمية صغيرة. وفي حرب الوحدة الإيطالية (١٨٥٩) تحالفت فرنسا مع يدمونت Piedmont لإبعاد النمسا عن إيطاليا وبناء الدولة الإيطالية الموحدة، وخسرت النمسا الحرب وظهرت إيطاليا إلى الوجود بعد ذلك بقليل. وفي الحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦) اصطفت بروسيا وإيطاليا ضد النمسا، حيث كانت بروسيا والنمسا تتقاتلان على الهيمنة على ألمانيا الموحدة، فيما كانت إيطاليا تريد أن تستولي على أراض من النمسا. وخسرت النمسا الحرب وحققت بروسيا مكاسب إقليمية كبيرة على حسابها. لكن الوحدة الألمانية لم تكتمل. ووقعت الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) بذريعة التدخل البروسي في سياسة أسبانيا. كان بسمارك في الحقيقة يريد هذه الحرب ليكمل الوحدة الألمانية، في حين أرادت فرنسا منها تعويض الأراضي التي ضمتها بروسيا في عام ١٨٦٦، وفيها ربح الجيش البروسي انتصارا حاسما.

شهد القرن التاسع عشر أيضا لماني حروب قوى عظمى ضد قوى صغرى. نتجت الحرب الفرنسية-الأسبانية (١٨٢٣) عن اندلاع ثورة في أسبانيا أطاحت بالملك الحاكم، وتدخلت فرنسا لإعادة السلام والحكم الملكي. وكانت حرب خليج نافارينو^(١) (١٨٢٧) اشتباكا بحريا قصيرا بين المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا من جانب والإمبراطورية العثمانية ومصر على الجانب الآخر، نتجت عن مساعدة القوى العظمى لليونانيين في نيل استقلالهم عن الإمبراطورية العثمانية. وفي الحرب الروسية-التركية (١٨٢٨-١٨٢٩) خاض الروس حربا ضد الإمبراطورية العثمانية لدعم

(١) تُعرف هذه المعركة البحرية في التاريخ العربي - الإسلامي باسم معركة نوارين البحرية، وفيها دُمر الأسطول المصري والعثماني على أيدي القوى الأوروبية التي تحالفت لانتزاع استقلال اليونان من الدولة العثمانية للترجم.

استقلال اليونان وللحصول على مكاسب إقليمية في القوقاز وأماكن أخرى على حساب الإمبراطورية العثمانية. وكانت حرب شليسفيغ-هولشتاين الأولى (١٨٤٨-١٨٤٩) محاولة فاشلة من جانب بروسيا لأخذ هاتين الدوقيتين من الدنمارك وبناء دولة ألمانية.

وفي الحرب النمساوية-الساردينية (١٨٤٨) حاولت مملكة بيدمونت-ساردينيا إخراج النمسا من إيطاليا وبناء دولة إيطاليا الموحدة تحت رعايتها، لكن محاولة التحرير فشلت. واندلعت حرب الجمهورية الرومانية (١٨٤٩) حين أرسلت فرنسا جيشا إلى روما لإعادة البابا إلى السلطة وسحق الجمهورية الوليدة التي أسسها هناك جيوسيب مائزيني Giuseppe Mazzini. وفي حرب شليسفيغ-هولشتاين الثانية (١٨٦٤) تعاونت النمسا وبروسيا ونزعت هاتين الدوقيتين أخيرا من الدنمارك. وأخيرا، في الحرب الروسية-التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) تحالفت روسيا وصربيا مع البوسنة والهرسك وبلغاريا في جهد الأخيرتين لنيل الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية.

فترة ألمانيا المهيمنة ١٩٠٣-١٩١٨

لم يحدث تغيير في قائمة القوى العظمى بعد عام ١٩٠٣، حيث ظلت القوى العظمى الست نفسها في بؤرة السياسة الأوروبية، باستثناء أن الولايات المتحدة أصبحت لاعبا رئيسا بداية من عام ١٩١٨، حين بدأت القوات الأمريكية تتوافد على القارة بأعداد كبيرة. كانت ألمانيا القيملهية، كما أكدنا في الفصل الثامن، دولة مهيمنة كاسنة في هذه الفترة، حيث كانت تمتلك أقوى جيش وأكبر ثروة في المنطقة. ولذلك كانت هناك تعددية قطبية غير متوازنة في أوروبا من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨.

شهدت هذه الفترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) التي كانت حربا مركزية تضمنت القوى العظمى كافة وكثيرا من القوى الصغرى في أوروبا. وشهدت أيضا حربا واحدة بين قوتين عظميين، هي الحرب الأهلية الروسية (١٩١٨-١٩٢١)

التي أرسلت فيها المملكة المتحدة وفرنسا واليابان والولايات المتحدة قوات إلى الاتحاد السوفيتي في وسط الحرب الأهلية لإرغامه على العودة إلى حرب ألمانيا، وانتهى بهم الحال إلى خوض معارك قصيرة وعنيفة ضد البلاشفة الذين رحبوا بالحرب الأهلية رغم ذلك. وأخيراً، وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى في تلك الفترة، وهي الحرب الإيطالية-التركية (١٩١١-١٩١٢)، التي احتلت فيها إيطاليا الساعية إلى تأسيس إمبراطورية في المنطقة المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط إقليمي طرابلس وبرقة في شمال أفريقيا اللذين كانا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (كلاهما جزء من ليبيا المعاصرة).

فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٨

كانت هناك خمس قوى عظمى في النظام الأوروبي بين الحربين العالميتين. اخضت النمسا-المجر مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبقيت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي. ولم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا في هذين العقدتين. كانت المملكة المتحدة أغنى دولة في أوروبا في الأعوام القليلة التالية للحرب، لكن ألمانيا استعادت ريادتها بنهاية العشرينات (راجع الجدول رقم ٣-٣). لكن لا المملكة المتحدة ولا ألمانيا كانتا تمتلكان أقوى جيش في المنطقة بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٨^{١٧١}. بل كان جيش الدولتين ضعيفاً، خاصة طوال العشرينات وفي أوائل الثلاثينات. صحيح أن الجيش الألماني ازداد قوة بالتأكيد في أواخر الثلاثينات، لكنه لم يصبح أقوى جيش في أوروبا حتى عام ١٩٣٩. ورغم أن الأمر يبدو صعباً في تصديقه بالنظر إلى هزيمة فرنسا الساحقة في عام ١٩٤٠، فإنها كانت تمتلك الجيش الأول في أوروبا في فترة ما بين الحربين. لكن فرنسا كانت من حيث الثروة وعدد السكان بعيدة عن أن تكون دولة مهيمنة كامنة. ولذلك هيمنت التعددية القطبية المتوازنة على أوروبا في تلك الفترة.

لم تشهد فترة ما بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٨) حروباً بين القوى العظمى، لكن وقعت حرب واحدة بين قوة عظمى وقوة صغرى، هي الحرب الروسية-البولندية

(١٩١٩-١٩٢٠) التي غزت فيها بولندا الاتحاد السوفيتي الذي كان ضعيفا جدا في أعقاب الحرب العالمية الأولى بهدف فصل بيلاروسيا وأوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي وضمهما إلى اتحاد تقوده بولندا. ورغم أن بولندا أخفقت في تحقيق ذلك الهدف، فقد استولت على بعض الأراضي في بيلاروسيا وأوكرانيا.

الفترة الثالثة ١٩٣٩-١٩٤٥

بدأت هذه الفترة بالقوى العظمى الخمس نفسها التي هيمنت على فترة ما بين الحربين. لكن فرنسا أخرجت من مصاف القوى العظمى في ربيع عام ١٩٤٠، وتبعها إيطاليا في عام ١٩٤٣. وظلت المملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي قوى عظمى حتى عام ١٩٤٥. كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر تورطا في السياسة الأوروبية بعد أن دخلت الحرب العالمية الثانية في ديسمبر ١٩٤١. وكما أكدنا في الفصل الثامن، فإن ألمانيا النازية كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٩٣٩ حتى هزيمتها النهائية في ربيع عام ١٩٤٥. ولذلك هيمنت على أوروبا تعددية قطبية غير متوازنة في تلك الفترة.

كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، تلك الحرب المركزية، الحدث الأهم في أوروبا في تلك الفترة. ووقعت أيضا حرب قوة عظمى ضد قوة صغرى، هي الحرب الروسية-الفنلندية (١٩٣٩-١٩٤٠). فقد طالب ستالين، تحسبا من هجوم نازي محتمل على الاتحاد السوفيتي، بتنازلات إقليمية من فنلندا في خريف عام ١٩٣٩، وحين رفض الفنلنديون، اجتاحت الجيوش الأحمر فنلندا في أواخر نوفمبر ١٩٣٩، واستسلمت فنلندا في مارس ١٩٤٠، وأخذ الاتحاد السوفيتي الأراضي التي أرادها.

الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٩٠

بقيت قوة عظمى واحدة فقط في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، هي الاتحاد السوفيتي^{١٣١}. لكن الولايات المتحدة كانت مصممة على منع السوفييت من الهيمنة على المنطقة، ولذلك احتفظت بتواجد عسكري كبير في أوروبا طوال سنوات الحرب

الباردة. وكانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة التى تنشر فيها أعدادا كبيرة من القوات فى أوروبا فى زمن السلم. ولذلك هيمنت على أوروبا الثنائية القطبية فى الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠.

لم تقع حرب بين القوتين العظمى فى تلك الفترة، لكن وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى، هى الحرب الروسية-المجرية (١٩٥٦) التى تدخل فيها الاتحاد السوفيتى بنجاح لقمع ثورة مضادة للشيوعية فى المجر.

تحليل

سنصنف الآن هذه المعلومات لنرى عدد حروب القوى العظمى التى وقعت فى أوروبا حين سادت الثنائية القطبية والتعددية القطبية المتوازنة والتعددية القطبية غير المتوازنة، مع التركيز على عدد الحروب وتكرار الحروب وفترتها فى ظل كل نظام. لقد جمعتُ عدد حروب القوى العظمى فى كل فترة وفقا لأنواع الحروب الثلاثة السابقة: الحروب المركزية، وحروب القوى ضد قوى عظمى، وحروب القوى العظمى ضد قوى صغرى. وحسبتُ التكرار بجمع الأعوام من كل فترة التى شهدت حروب قوى عظمى، وإذا وقعت حرب فى جزء من العام اعتبر العام كله عام حرب. على سبيل المثال امتدت حرب القرم من أكتوبر ١٨٥٣ حتى فبراير ١٨٥٦، ولذلك اعتبرتُ أعوام ١٨٥٣ و ١٨٥٤ و ١٨٥٥ و ١٨٥٦ أعوام حرب. وأخيرا، قمت بقياس فتك الحرب بعدد الوفيات بين العسكريين، دون المدنيين.

يبدو أن الثنائية القطبية هى أكثر النظم ميلا إلى السلام وأقلها فى شدة الحرب (انظر الجدول رقم ٩-٣). فلم تشهد الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠ حربا بين القوى العظمى، وهى الفترة الوحيدة التى كانت أوروبا فيها ثنائية القطبية. لكن وقعت حرب بين قوة عظمى وقوة صغرى لم تدم لأكثر من شهر. وبذلك وقعت حرب فى

أوروبا في عام واحد فقط من الـ ٤٦ عاما التي كانت القارة فيها ثنائية القطبية. ومن حيث فتك الحرب، وقعت ١٠٠٠٠ وفاة في ذلك النزاع.

تعد التعددية القطبية غير المتوازنة الأكثر عرضة للحرب والأشد فتكا بين نظم توزيع القوة الثلاثة. ففي الفترات التي ظهرت فيها دولة مهيمنة كامنة في أوروبا متعددة الأقطاب (١٧٩٣-١٨١٥ و ١٩٠٣-١٩١٨ و ١٩٣٩-١٩٤٥) وقعت ثلاث حروب مركزية وحرب واحدة بين قوتين عظميين وخمس حروب بين قوى عظمى وقوى صغرى. ووقعت الحرب في ٣٥ عاما من الأعوام الـ ٤٤، وفي ١١ عاما منها وقعت حربان في الوقت نفسه. وأخيرا فقد قتل حوالي ٢٧ مليون عسكري في تلك النزاعات (وربما عدد مماثل من المدنيين حين توضع في الاعتبار كل الوفيات والإصابات التي وقعت في الحرب العالمية الثانية).

تقع التعددية القطبية المتوازنة في مكانة وسط بين الثنائية القطبية والتعددية القطبية المتوازنة. ففي الفترات التي كانت أوروبا فيها متعددة الأقطاب، لكن بدون دولة مهيمنة كامنة (١٧٩٢-١٧٩٢ و ١٨١٥-١٩٠٢ و ١٩١٩-١٩٣٨)، لم تحدث حروب مهيمنة ووقعت خمس حروب بين قوى عظمى وتسع حروب بين قوى عظمى وقوى صغرى. ومن حيث التكرار وقعت الحرب في مكان ما في أوروبا في ٢٠ عاما من الأعوام الـ ١٠٩. معنى ذلك أن الحرب شغلت ١٨,٣٪ من الوقت في ظل التعددية القطبية غير المتوازنة، في مقابل ٢,٢٪ في الثنائية القطبية، ٧٩,٥٪ في التعددية القطبية غير المتوازنة. ومن حيث الفتك وقع حوالي ١,٢ مليون وفاة عسكرية في الحروب المختلفة التي حدثت في ظل التعددية القطبية المتوازنة، في مقابل ٢٧ مليون في التعددية القطبية غير المتوازنة، ١٠٠٠٠ فقط في الثنائية القطبية.

الجدول رقم (٩-٣) ملخص المحرّب الأرمينية وفقا لنبأ القلم: ١٧٩٢-١٩٩٠

فلك المحرّب	تكرار المحرّب			عدد المحرّب		
	لولايات العسكرية	نسبة ادموم	ادموم	إسمائلي	حزب القوى العظمى - الشيوعي	حزب القوى العظمى - الشيوعي
القطر	المحرّب	المحرّب	الأخوية			
١٠٠٠٠	٢٢,٦	١	١٩	١	٠	٠
١٩ مليون	١٧٨٣	٦٠	٩٠٩	٩		
٢٧ مليون	٤٧٩٥	٢٤	٤٤	٥	١	٣

ملحوظة: لم أستطيع أن أتم عمل بيانات الإرسابات في المحرّب الأرمينية - التركية (١٨٠٦-١٨١٣) والمحرّب الأرمينية - الروسية (١٨٠٨-١٨٠٩) وكذلكها وقت في المحرّب الأرمينية، وذلك لشقيها من العظمى لكي مؤكد أن أعداد الولايات التي تمسكون في هاتين المرحلتين كانت صغيرة جدا ولا تؤثر على تيمدها فجميع الولايات التي تمسكون التي وصلت حين وصلت على كردية ارمينية عظمى هو القوزية

المصدر: بيانات محل الخريز-الإعداد الإسطيع الميرت-أرمينية ١٩٥١، بوكينغتون، *Prison of Kurdistan*، ١٩٥٤، ١٩٥٦، *Wine on the Modern Great Power System*، دوما ٢٠١٥

خاتمة

تقدم هذه النتائج تأكيدا قويا للواقعية الهجومية. لكن ثمة تحذير مهم لا بد أن يقال، وهو أن الأسلحة النووية التي نشرت لأول مرة في عام ١٩٤٥ كانت موجودة طوال فترة هيمنة الثنائية القطبية على أوروبا، لكنها لم تكن موجودة في أي من النظم متعددة الأقطاب السابقة. يتسبب ذلك في مشكلة لحجتي؛ لأن الأسلحة النووية قوة داعمة للسلام وتساعد بالتأكيد في تفسير غياب حروب القوى العظمى في أوروبا بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠. لكن من غير الممكن تحديد التأثير النسبي للثنائية القطبية والأسلحة النووية في إنتاج تلك الفترة الطويلة من الاستقرار.

قد يفيدنا في التعامل مع هذه المشكلة الاستعانة ببعض الدراسات التجريبية التي تقدم أدلة موثوقة على تأثيرات الثنائية القطبية والتعددية القطبية على إمكانية الحرب في غياب الأسلحة النووية. لكن لا توجد دراسات في هذا الموضوع. فقد كان النظام الرسمي الأوروبي من بدايته حتى عام ١٩٤٥ متعدد الأقطاب، ولذلك يخلو هذا التاريخ من المقارنات التي من شأنها أن تكشف التأثيرات المختلفة للتعددية القطبية والثنائية القطبية. يقدم التاريخ الأقدم أمثلة واضحة للنظم ثنائية القطبية، منها نظم كانت مولعة بالحرب - أثينا في مقابل أسبرطة وروما في مقابل قرطاج - لكن هذا التاريخ لا يمكن الخلوص منه إلى استنتاجات؛ لأنه لا تتوفر حوله بيانات كاملة.

لكن تلك المشكلة لا تظهر حين نقارن نوعي التعددية القطبية؛ لأنه لم تكن هناك أسلحة نووية قبل عام ١٩٤٥. لقد اتضح من التحليل السابق أن وجود دولة مهيمنة كامنة في النظام متعدد الأقطاب، مثل فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية، يؤثر بشدة على فرص السلام. فمتى تظهر في النظام متعدد الأقطاب قوة تمتلك

أقوى جيش وأكبر قدر من الثروة ، يكون من المرجح أن تقع حرب فتاكة بين القوى العظمى.

لم نقل شيئاً حتى الآن حول السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة. سيبحث الفصل التالي والأخير العلاقات بين القوى العظمى في تسعينات القرن العشرين وكذلك إمكانية اندلاع حروب القوى العظمى في القرن التالي.

سياسة القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين Great Power Politics in the Twenty-first Century

ثمة رأي شائع في الغرب يقول إن السياسة الدولية اجتازت تحولاً جذرياً مع نهاية الحرب الباردة. فقد غدا التعاون هو السمة الدامغة للعلاقات بين القوى العظمى، وليس التنافس الأمني والنزاع. وليس غريباً أن يقول المثاقبلون أصحاب هذا الرأي بأن الواقعية فقدت كثيراً من قوتها التفسيرية. فقد أصبحت، في رأيهم، فكرة قديماً ومنقطع الصلة بالحقائق الجديدة في السياسة الدولية. وقد اختفى الواقعيون كما اختفت الديناميكيات، وهم فقط الذين لا يدركون ذلك. وأفضل ما يمكن أن يقال عن نظريات مثل الواقعية الهجومية إنها تساعد في فهم سلوك القوى العظمى قبل عام ١٩٩٠، لكنها عديمة الجدوى الآن وفي المستقبل المنظور. ونحن لذلك في حاجة إلى نظريات جديدة لفهم العالم من حولنا.

عبر الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عن هذا المنظور على مدار تسعينات القرن العشرين. فقد أعلن في عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، أنه "في العالم الذي تزايد فيه الحرية، وليس الاستبداد، لم يعد ثمة مكان للحساب المتشائم لسياسة القوة الخالصة. فهذا الحساب لا يناسب العصر الجديد". كما عبّر عن الرأي نفسه بعد خمسة أعوام

حين دافع عن توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم بعض دول حلف وارسو الشيوعي السابق. ودفع كلتون بأن الاتهام بأن هذه السياسة التوسعية قد تعزل روسيا يستند إلى الاعتقاد بأن "السياسة الإقليمية للقوى العظمى في القرن العشرين سنسود في القرن الحادي والعشرين"، وهو أمر رفضه كلتون، وأكد عوضا عن ذلك اعتقاده بأن "المصلحة الخاصة المستتيرة والقيم المشتركة ستجبر الدول على تعريف عظمتها بطرق بناءة ... وستجبرنا على التعاون بطرق بناءة".^{١٣}

إن ادعاء المتفائلين بأن التنافس الأمني والحرب بين القوى العظمى قد غادرا النظام بلا رجعة ادعاء خاطئ. فلا تزال كل الدول الكبرى حول العالم يهيمن عليها منطق توازن القوة ولا تزال عازمة على التنافس على القوة فيما بينها في المستقبل المنظور. وبالتالي متقدم الواقعية أقوى التفسيرات للسياسة الدولية على مدى القرن التالي، حتى لو هيمنت على النقاش بين الأكاديميين والنخب السياسية نظريات غير الواقعية. بإيجاز، لا يزال العالم الواقعي عالم النظرية الواقعية.

فلا تزال إحدى الدول تخشى الأخرى وتسعى لزيادة قوتها على حساب الأخرى، لأن الفوضى الدولية، وهي القوة الدافعة لسلوك القوى العظمى، لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة، وليس ثمة علامات على أن هذا التغيير وارد في المدى المنظور. فلا تزال الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، ولم يأت الحارس الليلي ليحييهم من بعضهم البعض. لقد أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي بالتأكيد تحولاً أساسياً في التوزيع العالمي للقوة. لكنه لم يحدث تغييراً في البنية الفوضوية للنظام، وبدون ذلك التغيير العميق، ليس ثمة مبرر لأن نتوقع أن تتصرف القوى العظمى في القرن الجديد بطريقة مختلفة عما كانت تتصرف به في القرون السابقة.

بل إن هناك أدلة كثيرة من التسمينات تشير إلى أن سياسة القوة لم تخف من أوروبا وشمال شرق آسيا، وهما المنطقتان اللتان توجد فيهما قوتان عظميان أو أكثر

وكذلك قوى عظمى ممكنة مثل ألمانيا واليابان. لكن لا جدال في أن التنافس على القوة كان محدودا خلال العقد الماضي. لكن لا تزال هناك إمكانية لحدوث تنافس أمني حاد بين القوى العظمى، قد يؤدي إلى حرب كبرى. ولعل أفضل دليل على تلك الإمكانية هو أن الولايات المتحدة تحتفظ بحوالي مائة ألف جندي في أوروبا وشمال شرق آسيا لغرض واضح، وهو إجبار الدول الكبرى في المنطقتين على العيش في سلام.

تتج هذه الظروف التي يعمها السلام نسبيا بالدرجة الأولى عن التوزيع الحميد للقوة في المنطقتين. فلا تزال أوروبا ثنائية القطبية (حيث إن روسيا والولايات المتحدة هما القوتان العظيمتان)، وهو النوع الأكثر استقرارا بين أبنية القوة. وشمال شرق آسيا متعدد الأقطاب (حيث الصين وروسيا والولايات المتحدة)، وهي بنية أكثر عرضة لعدم الاستقرار، لكن لحسن الحظ لا توجد دولة مهيمنة كاملة في ذلك النظام. فضلا عن أن الاستقرار يتعزز في المنطقتين بالأسلحة النووية واستمرار وجود القوات الأمريكية والضعف النسبي للصين وروسيا. لكن من المرجح أن تتغير هاتان البنيتان للقوة في أوروبا وشمال شرق آسيا على مدى العقدين القادمين، ما قد يؤدي إلى تنافس أمني شديد وربما حرب بين القوى العظمى.

سيكون الجزء الباقي من هذا الفصل منظما على النحو التالي. سأحلل في القسم التالي الادعاءات بأن السياسة الدولية تغيرت أو على وشك أن تتغير جذريا، بما يقوض النظرية الواقعية. ونظرا لضيق المكان فلن أتمكن من التعامل مع كل حجة بالتفصيل. لكن تحليلي سيوضح أن البنية الأساسية للنظام الدولي لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة، وأنه ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هذا التغيير وشيك. وأحاول أن أعرض في القسم التالي الأدلة الكثيرة من العقد الأخير من القرن العشرين على أن التنافس الأمني بين القوى العظمى لم ينقرض، سواء في أوروبا أو في شمال شرق آسيا. وأدفع في الأقسام الأربعة التالية بأن من الوارد أن نشهد مزيدا من عدم الاستقرار في هاتين المنطقتين المهمتين على

مدى العقدين التاليين. وأخيراً، سادف في الخاتمة بأن الصين الصاعدة هي أخطر تهديد ممكن للولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين.

الفوضى الدائمة

تحدد بنية النظام الدولي، كما تأكد في الفصل الثاني، بخمس فرضيات حول طريقة تنظيم العالم: (١) الدول هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية وهي تعمل في نظام فوضوي، (٢) تمتلك القوى العظمى دائماً قدراً من القدرة العسكرية الهجومية، (٣) لا سبيل لأن تثبت الدول من أن الدول الأخرى تحمل نوايا عدائية نحوها، (٤) تهتم القوى العظمى كثيراً بالبقاء، (٥) الدول فاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في تصميم إستراتيجيات تزيد من فرص بقائه.

يبدو أن هذه الخصائص للنظام الدولي لم يطلها تغيير ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. فلا يزال العالم يتكون من دول تعمل في بيئة فوضوية. ولا تملك الأمم المتحدة ولا أية مؤسسة دولية أخرى قوة إجبارية كبيرة على القوى العظمى. فضلاً عن أن كل الدول تقريباً تمتلك قدراً من القدرة العسكرية الهجومية، وليس ثمة أدلة على أن نزع السلاح العالمي وشيك. بل على العكس تشهد تجارة السلاح العالمية ازدهاراً، ومن الوارد أن يكون الانتشار النووي مصدر قلق لصناع السياسة المستقبلين، وليس الإلغاء النووي. ولم تتوصل إحدى القوى العظمى بعد إلى طريقة للتكهن بنوايا الأخرى. من ذلك على سبيل المثال أن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ بأية درجة من اليقين بأهداف السياسة الخارجية الصينية أو الألمانية في عام ٢٠٢٠. وليس ثمة ما يؤكد أن البقاء أصبح اليوم هدفاً أقل أهمية للدول منه قبل عام ١٩٩٠، ولا ما يبرر الاعتقاد بأن قدرة القوى العظمى على التفكير الإستراتيجي قد تراجعت منذ انتهاء الحرب الباردة.

يلقى هذا الوصف لاستمرارية سياسة القوة العظمى رفض خبراء يعتقدون أن ثمة تغييرات كبيرة تبشر بالسلام بين القوى العظمى حدثت مؤخراً في بنية النظام الدولي.

ورغم وجود اختلافات حادة بين هؤلاء المتفائلين حول الأسباب الأساسية لهذا التحول المزعوم، فإن كل حجة من حججهم تمثل تحدياً مباشراً لإحدى الفرضيات الواقعية التي عرضتها قبل قليل. والادعاء الوحيد الذي لا يتحده المتفائلون هو الادعاء بأن الدول فاعل عقلاني. لكنهم يركزون نيرانهم بدلاً من ذلك على المعتقدات الواقعية الأربعة الأخرى حول النظام الدولي. سنعرض فيما يلي أفضل حججهم ضد تلك الفرضيات الأساسية تباعاً.

السيادة تهاوى

يرى البعض أن المؤسسات الدولية يزداد عددها وتنمو قدرتها على الضغط على الدول لكي تتعاون فيما بينها^(٣١). ويمكن للمؤسسات تحديداً أن تكبح التنافس الأمني وتعزز السلام العالمي؛ لأنها تستطيع أن تجعل الدول ترفض سلوك تعظيم القوة وتتوقف عن حساب كل تحرك مهم وفقاً لمدى تأثيره على مكانتها في توازن القوة والمؤسسات، كما ترى هذه الحجة، لها تأثير مستقل على سلوك الدول يقلل الفوضى، وربما حتى يضع حداً لها.

لكن رغم الحديث حول القوة المتنامية للمؤسسات الدولية، لا توجد أدلة على أنها قادرة على أن تجعل القوى العظمى تتصرف خلافاً لما تملبه الواقعية^(٣٢). ولا أعرف دراسة تقدم أدلة تدعم ذلك الادعاء. والأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي يُرجى أن تستخدم مثل هذه القوة، لكنها لم تستطع أن توقف الحرب في البوسنة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، فما بالك بإجبار القوى العظمى. بل إن التأثير الضعيف الذي تمارسه الأمم المتحدة على الدول ربما يتآكل أكثر في القرن الجديد؛ لأن هيئة صنع القرار الرئيسة بها، وهي مجلس الأمن، سينمو حجمها بالتأكيد. فإيجاد مجلس أكبر، خاصة مع زيادة عدد الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون حق النقض على سياسة الأمم المتحدة، من شأنه أن يزيد صعوبة صياغة السياسات التي تستهدف تقييد أعمال القوى العظمى وفرض هذه السياسات.

لا توجد أية مؤسسة ذات قوة حقيقية في آسيا. ورغم وجود عدد من المؤسسات الرائعة في أوروبا، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فلا توجد أدلة على أنها تستطيع أن ترغم الدول الأعضاء على التصرف خلافا لمصالحها الإستراتيجية. ولعل الشيء اللافت للنظر في المؤسسات الدولية هو عجزها عن التأثير المستقل على سلوك القوى العظمى.

تعمل الدول أحيانا من خلال المؤسسات وتستفيد من ذلك. لكن الدول الأقوى في النظام تخلق المؤسسات وتشكلها بحيث تتمكن من الحفاظ على نصيبها من القوة العالمية، إن لم تزد. وما المؤسسات في حقيقتها غير "ميادين لاستعراض علاقات القوة"^(١). فحين قررت الولايات المتحدة أن ترفض إعادة انتخاب بطرس بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة، أخرجته من المنظمة، على الرغم من أن كل الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن كانوا يريدون إعادة انتخابه. فالولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم وتفرض رأيها عادة في القضايا التي تعتبرها مهمة. وإذا لم تستطع، تتجاهل المؤسسة تماما وتفعل ما تعتبره في مصلحتها الوطنية^(٢).

(١) وقعت حالة تؤكد هذا الرأي للمؤلف بعد عامين من نشر هذا الكتاب، حين أصرت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ على ضرب العراق وإسقاط نظامه الحاكم، بدون غطاء من الشرعية الأمية مثلة في الأمم المتحدة. فعلى خلاف حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١ التي حاضنها تحالف دولي بقرار من مجلس الأمن (القرار رقم ٦٦٠ الصادر في الثاني من أغسطس ١٩٩٠)، عجزت الولايات المتحدة عن استصدار قرار من المجلس يبيح الحرب على العراق بسبب معارضة فرنسا والصين وروسيا على الحرب. ولذلك تجاهلت الولايات المتحدة وحليفها بريطانيا المجلس تماما وشكلتا "كتلاف الراغبين"، في إشارة إلى أن المشاركة فيه اختيارية، لأنه لا يعمل تحت مظلة أممية، الذي غزا العراق وأطاح بنظام صدام حسين. وبعد أن أتمت الولايات المتحدة ما أرادت رغم أنف الأمم المتحدة، عادت الأخيرة إلى المشهد العراقي بعد الغزو بالقرار رقم ١٤٨٣ الذي نظم إدارة المراق كدولة واقعة تحت الاحتلال للترجم.

ويدفع آخرون بأن الدولة أصبحت عاجزة بفعل العولمة أو المستويات الحالية غير المسبوقة للاعتماد الاقتصادي المتبادل. ويقولون تحديداً بأن الدول العظمى غدت عاجزة عن التعامل مع القوى الهائلة التي تطلقها الرأسمالية العالمية وأن هذه الدول تحول إلى لاعبين هامشين في السياسة الدولية^{١٩}. فـ"في حين كانت الدول هي سيدة الأسواق فيما سبق، غدت الأسواق الآن سيدة على حكومات الدول في كثير من القضايا المهمة"^{٢٠}. بل ويرى البعض أن الفاعل الرئيس في السوق هو الشركات متعددة الحدود multinational corporation التي يرون أنها تهدد باكتساح الدولة^{٢١}.

لكننا نجد، في مقابل هذا الادعاء، أن مستويات التعاملات الاقتصادية بين الدول اليوم، حين تُقَارَنُ بالتعاملات الاقتصادية المحلية، ربما ليست أكبر مما كانت عليه في أوائل القرن العشرين^{٢٢}. فالاقتصاد الدولي يقارع الدول منذ قرون، وقد أثبتت الدول قدرتها على صد الضغوط. والدول المعاصرة ليست استثناء لذلك، فلم تكتسحها قوى السوق أو الشركات متعددة الحدود، بل تتخذ التعديلات اللازمة لضمان بقائها^{٢٣}.

ثمة سبب آخر للشك في هذه الادعاءات حول زوال الدولة الوشيك، وهو أنه لا يلوح بديل معقول في الأفق. فإذا اختفت الدولة، فمن المفترض أن يحل مكانها سياسي جديد محلها، لكن أحداً لم يحدد ذلك البديل. وحتى إذا اختفت الدولة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة نهاية التنافس الأمني والحرب. لقد كتب ثوسيديديس وميكيافيللي حول الفوضى قبل وقت طويل من مولد نظام الدول. ولا تتطلب الواقعية غير الفوضى، ولا يهم نوع الوحدات السياسية التي تؤلف النظام، كأن تكون دولا أم دولا مدينية أم طوائف أم إمبراطوريات أم قبائل أم عصابات أم إمارات إقطاعية أم غير ذلك. فنحن بغض النظر عن هذا الخطاب لا نتجه نحو نظام دولي هرمي، بمعنى نوع من الحكومة العالمية. بل يبدو أن الفوضى ستظل معنا لوقت طويل.

وأخيراً، فإن ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن مستقبل الدولة سيكون مشرقاً. فلا تزال النزعة القومية هي الأيديولوجيا السياسية الأقوى في العالم، وهي تمجد الدولة^(١١). ومن الواضح أن هناك عدداً كبيراً من الأمم حول العالم تريد دولها أو بالأحرى دولها القومية ولا تبدي اهتماماً بأي ترتيب سياسي بديل. انظر مثلاً كيف يصر الفلسطينيون باستماتة على دولتهم، وكيف كان اليهود يسعون باستماتة قبل عام ١٩٤٨ من أجل دولتهم. ويعد أن حصل اليهود على دولتهم، فمن غير المتخيل أن يتنازلوا عنها. وإذا حصل الفلسطينيون على دولتهم، فسوف يفعلون كل ما في وسعهم بالتأكيد لضمان بقائها.

يتمثل الرد المعتاد على هذا المنظور في الدفع بأن تاريخ الاتحاد الأوروبي يناقضه. فقد تخلت دول أوروبا الغربية كثيراً عن النزعة القومية وفي طريقها نحو إنجاز الوحدة السياسية، ما يقدم دليلاً قوياً على أن أيام نظام الدول باتت معدودة. ورغم أن أعضاء الاتحاد الأوروبي أنجزوا التكامل الاقتصادي، فلا توجد دلائل على أن ذلك سيؤدي إلى خلق دولة فوق الدول *superstate*. بل إن كلا من النزعة القومية والدول الحالية في أوروبا الغربية لا تزال حية وبصحة جيدة. انظر مثلاً التفكير الفرنسي في الأمر، كما انعكس في انتخابات الرئيس الفرنسي جاك شيراك على البوندستاج الألماني في يونيو ٢٠٠٠ حين قال إنهم يتصورون "أوروبا الموحدة وليس اتحاد الدول الأوروبية"^(١٢)، وأضاف "لا أنتم ولا نحن نتصور خلق دولة أوروبية أعلى تحمل محل دولنا القومية وتنتهي دورها كفاعل على الساحة الدولية ففي المستقبل ستظل أمنا النقطة المرجعية الأولى لشعوبنا". لكن حتى إذا ثبت أن شيراك مخطئ وأن أوروبا الغربية ستصبح دولة كبرى، فإنها تظل دولة، وإن كانت دولة قوية، تعمل في نظام من الدول.

لا شيء يبقى على حاله، لكن ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن زمن الدولة ذات السيادة قد ولى.

لا جدوى الهجوم

يرى البعض أن إحدى القوى العظمى لم تعد تمتلك قدرة عسكرية هجومية حقيقية ضد الأخرى، لأن حروب القوى العظمى أصبحت مكلفة لدرجة تمنعها من الأصل. ولم تعد الحرب أداة مفيدة بين أدوات إدارة الدولة. ويذهب جون مولر John Mueller إلى أن الهجوم أصبح مكلفا جدا للقادة العقلانيين حتى من قبل وصول الأسلحة النووية^{١١}. ويدفع بأن الحرب العالمية الأولى كانت برهانا حاسما على أن الحرب التقليدية بين القوى العظمى انحطت قيمتها إلى الدرجة التي أصبحت عندها مذابح لا معنى لها. لكن العيب الرئيس في هذا الخط الفكري هو أن حروب القوى العظمى التقليدية لا يشترط أن تكون طويلة ودامية. فالانتصارات السريعة والحاسمة ممكنة، كما أظهرت حرب ألمانيا على فرنسا في عام ١٩٤٠، ما يعني أن إحدى القوى العظمى لا تزال تمتلك قدرة هجومية فعالة ضد الأخرى.

ثمة شكل أكثر إقناعا لهذه الحجة يقول إن الأسلحة النووية تجعل من المستحيل على القوى العظمى أن تهاجم إحداها الأخرى. فمن الصعب أن نتخيل الفوز بانتصار حقيقي في حرب نووية شاملة. لكن هذه الحجة تتبدد هي الأخرى أمام التقصي الدقيق. صحيح أن الأسلحة النووية تقلل بالتأكيد احتمال حروب القوى العظمى بدرجة كبيرة، لكن الحرب بين القوى العظمى النووية لا تزال احتمالا قائما، كما دفعنا في الفصل الرابع. نذكر أن الولايات المتحدة وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي كانوا خائفين جدا في أثناء الحرب الباردة من هجوم تقليدي سوفيتي في أوروبا الغربية، وكانوا يتحسبون بعد عام ١٩٧٩ من غزو سوفيتي لإيران. فامتلاك القوتين العظميين لترسانات نووية هائلة لم يقنع أيا من الجانبين على ما يبدو بأن الجانب الآخر لم يكن يمتلك قدرة عسكرية هجومية.

النوايا المؤكدة

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على مسلمة أن إحدى الدول الديمقراطية تستطيع أن تتأكد من نوايا الأخرى، وأن هذه النوايا تكون حميدة عموماً، ولذلك لا تحارب إحداها الأخرى^{١٣١}. وإذا أصبحت كل القوى العظمى دولاً ديمقراطية، فإن كلا منها ستأكد من أن القوى الأخرى تضمحلها نوايا ودية، وبالتالي لا يكونون في حاجة إلى التنافس على القوة أو الاستعداد لحرب كبرى. وبالنظر إلى أن الديمقراطية آخذة في الانتشار عبر الكرة الأرضية، فمن المعقول أن نفترض أن العالم سيصبح منطقة سلام عملاقة في نهاية المطاف.

يرى أنصار هذه الحجة أن نظرية السلام الديمقراطي تعد من أقوى التحديات للنظرية الواقعية. لكنها مع ذلك تنطوي على مشكلات جدية تجعلها غير مقنعة في النهاية. يزعم أنصار هذه النظرية أن الأدلة المتوفرة توضح أن الدول الديمقراطية لا تحارب دولاً ديمقراطية أخرى. لكن الدارسين الآخرين الذين فحصوا السجل التاريخي يفندون هذا الادعاء. وربما كان أقوى الأدلة ضد هذه النظرية التحليل الدقيق الذي أجراه كريستوفر لاين Christopher Layne لأربع أزمنة كادت فيها دول ديمقراطية أن تدخل حروباً مع دول ديمقراطية أخرى^{١٣٢}. وحين ننظر إلى الطريقة التي تم التوصل بها إلى قرار عدم الحرب في كل حالة، نجد أن كون الطرفين دولاً ديمقراطية لم يؤثر في شيء. ولا تتوفر أدلة على أن إحدى الدول الديمقراطية المنافسة تضمحل نوايا حميدة للأخرى. وتقررت النتيجة بالدرجة الأولى في الحالات جميعها بفعل اعتبارات توازن القوة.

ثم سبب آخر يدعو للشك في نظرية السلام الديمقراطي، وهو مشكلة الارتداد backsliding. فلا سبيل لأن تتأكد الدولة الديمقراطية من أن الدولة الديمقراطية الأخرى لن تتحول يوماً إلى دولة استبدادية، وحينها لن تكون الدولة الديمقراطية

الباقية في أمان^{١٥١}. تقضي الحكمة بأن تستعد الدول الديمقراطية لذلك الاحتمال، ما يعني أن تمتلك أكبر قدر من القوة تحسباً لتحول الجارة الصديقة إلى بلطجي الحي. لكن حتى إذا رفض الواحد منا تلك الانتقادات وبنى نظرية السلام الديمقراطي، فليس ثمة ما يضمن أن تتحول كل القوى العظمى إلى الديمقراطية وأن تظل كذلك على المدى البعيد. وإلى أن تتحول الصين وروسيا إلى الديمقراطية، لن تبرح سياسة القوة مكانها، ومن المرجح أن تظل هاتان الدولتان غير ديمقراطيتين لجزء من القرن الحادي والعشرين على الأقل^{١٥٢}.

يقدم النيويون الاجتماعيون منظورا آخر لخلق عالم يتكون من دول ذات نوايا حميدة يسهل على الدول الأخرى التعرف عليها^{١٥٣}. فيزعمون أن الطريقة التي تتصرف بها إحدى الدول نحو الأخرى ليست دالة لطريقة تنظيم العالم المادي، على نحو ما يدفع الواقعيون، بل تتحدد بالدرجة الأولى بالطريقة التي يتحدث بها الأفراد حول السياسة الدولية ويفكرون فيها. يتجسد هذا المنظور بطريقة جيدة في ادعاء ألكساندر ويندت Alexander Wendt الشهير بأن "الفوضى تصنعها الدول"^{١٥٤}. ما يعني بإيجاز أن الخطاب هو المحرك الذي يدفع السياسة الدولية. لكن لسوء الحظ، كما يقول النيويون الاجتماعيون، كانت الواقعية هي الخطاب المهيمن على مدار القرون السبعة الماضية على الأقل، والواقعية تقول للدول أن ترتب في الدول الأخرى وأن تستغلها متى أمكن. وما نحتاجه لخلق عالم أكثر سلماً هو خطاب بديل يؤكد على الثقة والتعاون بين الدول، بدلا من الشك والعداوة.

يتمثل أحد أسباب الشك في هذا المنظور في هيمنة الواقعية على خطاب العلاقات الدولية على مدى القرون السبعة الماضية أو أكثر. فتلك القدرة على البقاء لهذه الفترة الطويلة التي شهدت تغييرات عميقة في كل الجوانب الأخرى للحياة اليومية تكشف أن

البنية الأساسية للنظام الدولي، التي ظلت فوضوية على مدار تلك الفترة كاملة، هي التي تحدد بالدرجة الأولى كيف تفكر إحدى الدول وتتصرف نحو الأخرى. وحتى إذا رفضنا تفسير المادي، فما هو ذلك الذي يستطيع أن يغير الخطاب السائد حول السياسة الدولية؟ وما هي الآلية السببية التي ستزع الشرعية عن الواقعية بعد سبعمئة عام وتضع بديلا أفضل مكانها؟ وما الذي يحدد ما إذا كان الخطاب البديل سيكون حميدا أم مؤذيا؟ وما الذي يضمن ألا تعود الواقعية إلى الحياة وتصبح الخطاب المهيمن مرة أخرى؟ لا يقدم النيويون الاجتماعيون أية إجابات لتلك الأسئلة المهمة، ما يجعل من الصعب علينا أن نصدق أن تغيرا ملحوظا في خطابنا حول السياسة الدولية على الأبواب.

ويدفع النيويون الاجتماعيون أحيانا بأن نهاية الحرب الباردة تمثل انتصارا كبيرا لمنظورهم ودليلا على مستقبل أكثر إشراقا^{١٧}. ويزعمون تحديدا بأن مجموعة من المثقفين الغربيين المؤثرين ومحبي السلام قاموا في الثمانينات بإقناع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بالتخلي عن التفكير الواقعي والعمل بدلا من ذلك على تعزيز علاقات سلمية مع الولايات المتحدة ومع جيرانه في أوروبا، ونتيجة لذلك حدث الانسحاب السوفيتي من أوروبا الشرقية، وجاءت نهاية الحرب الباردة، وظهر اتحاد سوفييتي ذو سياسة خارجية مستتيرة، كما حدث تغير أساسي في المعايير التي تقوم عليها سياسة القوى العظمى.

ورغم أن جورباتشوف لعب بالتأكيد الدور الرئيس في إنهاء الحرب الباردة، فإن ثمة أسبابا وجيهة تدعو للشك في أن أفعاله غيرت السياسة الدولية جذريا. فقراره بتصفية الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية، كما ورد في الفصل السادس، يمكن تفسيره بالواقعية. فقد كان واضحا في منتصف الثمانينات أن الاتحاد السوفيتي كان

يخسر الحرب الباردة وأنه لا أمل أمامه للحاق بالولايات المتحدة التي كانت منخرطة في عملية هائلة لحشد الأسلحة. وتحديدًا كان الاتحاد السوفيتي يعاني أزمة اقتصادية وسياسية في الداخل جعلت تكاليف الإمبراطورية معوّقة وأوجدت دوافع قوية للتعاون مع الغرب للوصول إلى التقنية التي يمتلكها الأخير.

لقد انهارت إمبراطوريات كثيرة وتفككت دول كثيرة قبل عام ١٩٨٩، حاول كثير منها أن يُلَبَسَ الضرورة ثوب الفضيلة. لكن الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية لم تتغير. ويبدو أن ذلك هو النمط الذي ساد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد خرج جورباتشوف من السلطة في أوائل التسعينات وليس له تأثير يذكر في روسيا، ولا توجد أدلة على أن "تفكيره الجديد" في السياسة الدولية له ثقل كبير داخل روسيا اليوم^{٣١}. بل إن القادة الروس المعاصرين ينظرون إلى العالم بالدرجة الأولى من منظور سياسة القوة، كما سيتأكد فيما يلي. علاوة على أن القادة الغربيين وجيران روسيا في أوروبا الشرقية لا يزالون يخافون من أن تكون روسيا الناهضة دولة توسعية، وهو ما يفسر جزئياً توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً. معنى ذلك بإيجاز أنه ليس صحيحاً أن انهيار الاتحاد السوفيتي حدث غير مسبوق، أو أنه خرق للمفاهيم الواقعية، أو أنه يبشر بنظام دولي جديد ما بعد واقعي.

البقاء في المشاعات العالمية

لقد تعرض التفكير الواقعي بشأن البقاء للتحدي بطريقتين. يدفع أنصار العولمة دائماً بأن الدول اليوم تهتم بإيجاز الرخاء أكثر منها بالقلق حول بقائها^{٣٢}. فالثراء هو الهدف الرئيس للدول ما بعد الصناعية. والمنطق الأساسي هنا هو أنه إذا كانت كل القوى العظمى تحقق ازدهاراً، فلن يكون لدى أي منها الدافع لبداية الحروب، لأن النزاع في الاقتصاد العالمي الحالي القائم على الاعتماد المتبادل سيلحق الضرر بجميع الدول. ولماذا ننسف نظاماً يجعل الجميع أغنياء؟ وإذا قدّدت الحرب معناها، فإن البقاء

لن يحظى بالاهتمام الكبير الذي يريد الواقعيون منا أن نصدقه ، وسترکز الدول بدلا من ذلك على تراكم الثروة.

لا يخلو هذا المنظور أيضا من العيوب^{١٢٣}. وتحديدًا يلوح دائما احتمال أن تقع أزمة اقتصادية جديّة في منطقة مهمة أو في العالم بأسره تقوض الرخاء الذي نحتاجه هذه النظرية لكي نعمل. على سبيل المثال من المعتقد على نطاق واسع أن المعجزة الاقتصادية" بآسيا عملت على كبح التنافس الأمني في تلك المنطقة قبل عام ١٩٩٧ ، في حين جاءت الأزمة المالية في آسيا في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ لتروّج "لجيوستاسية جديدة"^{١٢٤}. ومما تجدر ملاحظته أن الولايات المتحدة قادت جهودا ناجحة لاحتراف تلك الأزمة المالية ، وقد حدثت النجاة بأعجوبة ، وليس ثمة ما يضمن ألا تعم الأزمة التالية العالم بأسره. لكن حتى في حال عدم وجود أزمة اقتصادية كبرى ، قد لا تكون دولة واحدة أو أكثر مزدهرة ، ولن يكون لدى هذه الدولة ما تخسره اقتصاديا من بدء الحرب ، بل قد يكون لديها ما تكسبه. وقد كان السبب الرئيس الذي دفع الدكتاتور العراقي صدام حسين لغزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ هو أن الأخيرة كانت تتجاوز حصصها في إنتاج النفط (التي تحددها منظمة الدول المصدرة للبترول) وتقلل بالتالي أرباح النفط العراقية ، الأمر الذي أضرب بالاقتصاد العراقي^{١٢٥}.

ثمة سببان آخران يدعوان للشك في الادعاء بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يبعد شبح حروب القوى العظمى. أولا ، تدخل الدول الحرب عادة ضد خصم وحيد بهدف تحقيق انتصار سريع وحاسم. وتسعى الدول دائما لثني الدول الأخرى عن الانضمام إلى الجانب الآخر في المعركة. لكن الحرب ضد خصم واحد أو اثنين لا يحتمل أن تلحق ضررا كبيرا باقتصاد الدولة ، لأن نسبة صغيرة جدا من ثروة أية دولة تكون عادة مرتبطة بالتبادل الاقتصادي مع أية دولة أخرى. بل ومن الممكن ، كما ورد في الفصل الخامس ، أن يحقق ذلك الغزو فوائد اقتصادية كبيرة.

وأخيراً، ثمة حالة تاريخية مهمة تناقض هذا المنظور. فكما أوضحنا قبل ذلك شهدت أوروبا بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٤ قلداً من الاعتماد الاقتصادي المتبادل ربما لا يقل عما يوجد فيها اليوم. وكانت تلك الأعوام أيضاً فترة ازدهار للقوى العظمى الأوروبية. ورغم ذلك وقعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. معنى ذلك أن الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد المتبادل لا يبعد شبح حروب القوى العظمى. فلا بد أن تظل القوى العظمى يقظة دائماً وألا تضع هدفاً آخر قبل البقاء، بما في ذلك الرخاء.

ثمة تحد آخر للمنظور الواقعي حول البقاء يؤكد أن الأخطار التي تواجهها الدول اليوم لا تأتي من النوع التقليدي من التهديدات العسكرية الذي يخشاه الواقعيون، بل من تهديدات غير تقليدية مثل الاليز وتلعبير البيئة والنمو السكاني المنفلت وارتفاع درجة حرارة الكوكب^(١٧٦). ويرى أصحاب هذا المنظور أن المشكلات الضخمة من هذا النوع لا يمكن أن تحل إلا بالعمل الجماعي من جانب كل الدول الكبرى في النظام، في حين أن السلوك الأناني المرتبط بالواقعية يقوض جهود تحييد هذه التهديدات. وسوف تترك الدول هذه الحقيقة بالتأكيد وتتعاون لإيجاد حلول عملية.

يشير هذا المنظور مشكلتين. فرغم أن هذه الأخطار مبرر للقلق، فليس ثمة أدلة على أن أيًا منها خطير إلى درجة أنه يهدد بقاء القوى العظمى. وقد يتغير ثقل هذه التهديدات مع الوقت، لكنها في الوقت الراهن مشكلات من الدرجة الثانية^(١٧٧). فضلاً عن أنه إذا أصبح أي من هذه التهديدات خطيراً للدرجة قاتلة، فليس من المؤكد أن القوى العظمى ستصرف بطريقة جماعية. فقد تكون هناك حالات تتعاون فيها الدول للتصدي لمشكلة بيئية محددة، لكن توجد أدبيات تؤكد أن مثل هذه المشكلات ربما تؤدي أيضاً إلى الحرب بين الدول^(١٧٨).

بإيجاز لا أجدني مقتنعا تماما بالادعاءات بأن نهاية الحرب الباردة كانت فاتحة لتحول شامل في بنية النظام الدولي. وعلى التقبيض من ذلك لا تزال القوضى الدولية لم بمسها تغيير، ما يعني أنه لم تحدث أية تغييرات كبرى في سلوك القوى العظمى خلال العقد الماضي.

سلوك القوى العظمى في التسعينات

ينطبق زعم المتفائلين بأن السياسة الدولية اجتازت تحولا كبيرا بالدرجة الأولى على العلاقات بين القوى العظمى التي يفترض أنها لن تدخل مجددا في تنافس أمني أو تشن إحداها حروبا على الأخرى أو على القوى الصغرى في مناطقها. ولذلك ستكون أوروبا وشمال شرق آسيا- المنطقتان اللتان تضمنان مجموعات من القوى العظمى - منطقتين يعمهما السلام أو ما يسميه كارل دويتش بتعبيره الشهير "جماعات أمنية متعددة"^(١).

لكن المتفائلين لا يدفعون بأن تهديد النزاع المسلح قد زال من المناطق التي لا توجد بها قوى عظمى، مثل (١) شبه قارة جنوب آسيا التي يوجد فيها العدوان اللودان الهند وباكستان اللذان يمتلكان أسلحة نووية وبينهما نزاع مرير حول كشمير، أو (٢) الخليج العربي الذي توجد فيه العراق وإيران المصممتان على حيازة أسلحة نووية ولا تُظهران أية علامات على أنهما ستصبحان من قوى الوضع الراهن^(٢)، أو

(٢) زعمت الولايات المتحدة طوال الفترة الممتدة من حرب تحرير الكويت (١٧ يناير حتى ٢٨ فبراير ١٩٩١) حتى حرب غزو العراق (٢٠ مارس حتى ٩ أبريل ٢٠٠٣) أن العراق كان يتابع برنامجا لتطوير الأسلحة النووية والبيولوجية، وانحذت الولايات المتحدة هذا الزعم ذريعة لحصار العراق وفرض منطقتي حظر طيران في شمال العراق وجنوبه وتفضيل ضربات جوية وصاروخية متكررة على للواقع والمدن العراقية على مدى فترة ما بين الحزين، وكان هذا الزعم السبب "المعلن" للحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، ورغم أن لجنتي التحقيق من الأسلحة البيولوجية والأسلحة النووية أعلنتا قبل الحرب أن العراق كان غالبا من نوعي الأسلحة، وحتى بعد الغزو لم تتمكن قوات الاحتلال الأمريكية من العثور على أية أدلة على أن العراق كان يطور أو يمتلك أيًا من نوعي الأسلحة للترجمه

(٣) أفريقيا التي تخوض فيها سبع دول مختلفة حرباً في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسميها البعض "الحرب العالمية الأولى الأفريقية"^{٣٠٣}. ولا يدعي المقاتلون أن القوى العظمى لن تخوض حروباً مع الدول في تلك المناطق المثقلة بالمشكلات، ولذلك لا تعد الحرب بقيادة الولايات المتحدة على العراق في أوائل عام ١٩٩١ دليلاً ضد موقفهم. بإيجاز لم تنفض القوى العظمى يدها من الحرب تماماً، بل في أوروبا وشمال شرق آسيا فقط.

ولا شك في أن التنافس الأمني بين القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا تراجع في التسعينات، وبإستثناء النزاع المحتمل في عام ١٩٩٦ بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان، لم يظهر التلميح بالحرب بين أي من القوى العظمى. لكن فترات السلام النسبي من هذا النوع ليست غير مسبقة في التاريخ. فلم يحدث نزاع مفتوح بين القوى العظمى في أوروبا من عام ١٨١٦ حتى نهاية عام ١٨٥٢، أو من عام ١٨٧١ حتى نهاية عام ١٩١٣. لكن ذلك لم يكن يعني حينئذ، ولا يعني الآن، أن القوى العظمى توقفت عن التفكير والتصرف وفقاً للمنطق الواقعي. بل توجد أدلة كثيرة على أن الدول الكبرى في أوروبا وشمال شرق آسيا لا تزال تخاف إحداها من الأخرى ولا تزال تهتم بمقدار القوة النسبية الذي تسيطر عليه الدول الأخرى. فضلاً عن أنه يوجد تحت السطح في المنطقتين إمكانية كبيرة لتنافس أمني حاد، وربما حتى حروب بين الدول القيادية.

العنافس الأمني في شمال شرق آسيا

في الأدبيات الوفيرة حول القضايا الأمنية في شمال شرق آسيا بعد الحرب الباردة يعترف المؤلفون جلهم تقريباً بأن سياسة القوة لا تزال حية وقوية في المنطقة، وأن هناك أسباباً وجيهة للقلق من اندلاع نزاع مسلح يتضمن القوى العظمى^{٣٠٤}.

تقدم الخبرة الأمريكية في المنطقة منذ عام ١٩٩١ أدلة كثيرة تدعم هذا المنظور المشائم. فقد اقترمت الولايات المتحدة من شن حرب على كوريا الشمالية في يونيو ١٩٩٤ لمنعها من امتلاك أسلحة نووية^{٣٣}. ولا تزال نذر الحرب قائمة بين كوريا الشمالية والجنوبية، وفي هذه الحالة ستورط الولايات المتحدة ألياً لأن لها ٣٧٠٠٠ جندي متمركزين في كوريا الجنوبية للمساعدة في صد أي غزو كوري شمالي. وإذا وقعت مثل هذه الحرب، فمن المؤكد أن القوات الأمريكية والكورية الجنوبية ستهزم الجيش الكوري الشمالي الغازي، ما يعطيهم فرصة للضرب شمال خط ٣٨ وتوحيد الكوريتين^{٣٤}. وهذا ما حدث في عام ١٩٥٠ ودفع الصين التي تشترك في الحدود مع كوريا الشمالية للشعور بالتهديد والدخول في حرب ضد الولايات المتحدة. ويمكن أن يحدث ذلك مرة ثانية إذا وقعت حرب كورية ثانية.

قد يدفع البعض بأن المشكلة الكورية قد تنتهي قريباً، لأن العلاقات تحسن بين الكوريتين وتوجد فرصة معقولة لأن تتوحدا في العقد التالي. ورغم أن العلاقات المستقبلية بين كوريا الشمالية والجنوبية بصعب التنبؤ بها، فإن الجانبين لا يزالان مستعدين لخوض حرب كبرى على طول الحدود الفاصلة بينهما التي لا تزال أكثر شريط أرضي تسليحاً في العالم. كما لا توجد أدلة، على الأقل عند هذه النقطة، على أن كوريا الشمالية تنوي التنازل عن استقلالها وتصبح جزءاً من كوريا الموحدة. لكن حتى إذا حدثت إعادة التوحيد، فليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأنه سيحسن الاستقرار في شمال شرق آسيا؛ لأنه سيخلق بالتأكيد ضغوطاً لإجلاء القوات الأمريكية عن كوريا وسيحيي أيضاً التنافس بين الصين واليابان وروسيا على النفوذ في كوريا.

تشكل تايوان مكاناً خطراً آخر يمكن أن يدفع الصين والولايات المتحدة إلى الحرب^{٣٥}. ويبدو أن تايوان مصممة على الحفاظ على استقلالها الفعلي عن الصين

ونيل الاستقلال القانوني، في حين لا تبدو الصين أقل تصميمًا على ضم تايوان. بل إن الصين لم تترك شكًا في أنها مستعدة للحرب لمنع استقلال تايوان. والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها إذا هاجمتها الصين، وهو سيناريو يمكن أن يؤدي إلى حرب بين الولايات المتحدة وتايوان من جانب والصين من جانب آخر. وقد أطلقت الصين بين يوليو ١٩٩٥ ومارس ١٩٩٦ قذائف صاروخية في المياه المحيطة بتايوان وأجرت تدريبات عسكرية على ساحل مقاطعة فوجيان Fujian عبر مضيق تايوان. معنى ذلك أن الصين لوحت بسيفها، لأنها اعتقدت أن تايوان كانت تتخذ خطوات حقيقية نحو الاستقلال. وردت الولايات المتحدة على ذلك بإرسال مجموعتين من حاملات الطائرات إلى مياه تايوان. ولحسن الحظ مرت الأزمة بسلام.

ولا يبدو أن مشكلة تايوان ستنتهي. فالصين تنشر أعدادًا كبيرة من الصواريخ (الباليستية وكرورز) في مقاطعة فوجيان، وتحصل على طائرات وسفن حربية من روسيا، ما قد يجعل نشر الولايات المتحدة قوات بحرية في المنطقة أمرًا محفوفًا بالمخاطر في حال اندلاع أزمة. كما أصدرت الصين وثيقة في فبراير ٢٠٠٠ قالت فيها إنها مستعدة لأن تدخل حربًا قبل أن تسمح "لقضية تايوان بأن تؤول إلى مالا نهاية"^{٣٥}. وبعدها مباشرة تبادلت الصين والولايات المتحدة تهديدات نووية خافتة^{٣٦}. وتايوان من جانبها تشتري أسلحة جديدة لمواجهة الترسانة الصينية المتنامية، ولا تزال مصممة على الحفاظ على استقلالها عن الصين. ولذلك سيكون على الولايات المتحدة أن تخوض حربًا على الصين بسبب كل من كوريا وتايوان.

لغة ما يجب أن يقال أكثر حول الصين، القوة العظمى الرئيسة المنافسة للولايات المتحدة في شمال شرق آسيا. قد يعتقد كثير من الأمريكيين أن الواقعة أصبحت طريقة تفكير قديمة، لكن قادة الصين لا ينظرون إلى العالم بالطريقة نفسها. فالصين بحسب

أحد المتخصصين البارزين في شئونها ربما تكون معقل السياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة^{٣٣٧}. ولا يجب أن يفاجئك ذلك حين تضع في الاعتبار تاريخ الصين خلال الأعوام المائة وخمسين الماضية وبيئتها الحالية المليئة بالتهديدات. فهي تشترك في الحدود مع ثلاث عشرة دولة مختلفة، ولا يزال عدد من هذه الحدود محل نزاع. وقد دخلت الصين حرباً على الحدود مع الهند في عام ١٩٦٢، ومع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٩، ومع فيتنام في عام ١٩٧٩. ولا تزال كل هذه الحدود محل نزاع. كما تدعي الصين ملكيتها لتايوان وجزر سينكاكيو/دياوياتاي Senkaku/Diaoyutai ومجموعات جزر أخرى في بحر الصين الجنوبي، لا ينخفض كثير منها الآن لسيطرة الصين^{٣٣٨}.

وتقبل الصين، علاوة على ما سبق، إلى اعتبار كل من اليابان والولايات المتحدة عدوين محتملين. ويهيمن على القادة الصينيين خوف عميق من أن تصبح اليابان دولة عسكرية مرة أخرى، كما كانت قبل عام ١٩٤٥. ولدى هؤلاء القادة أيضاً قلق كبير من أن الولايات المتحدة مصممة على منع الصين من أن تصبح قوة عظمى مهيمنة في شمال شرق آسيا. ويشير أحد الدارسين إلى أن كثيراً من محلي السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية الصينيين يعتقدون أن التحالفات الأمريكية مع الدول الآسيوية، خاصة مع اليابان، تفرض تحدياً، إن لم يكن تهديداً جدياً طويل المدى للأمن القومي للصين ووحدة الوطن والتحديث فيها^{٣٣٩}.

ومن الجدير بالذكر أن علاقات الصين مع اليابان والولايات المتحدة ازدادت سوءاً، وليس تحسناً، منذ نهاية الحرب الباردة^{٣٤٠}. فقد كانت الدول الثلاث متحدة ضد الاتحاد السوفيتي في الثمانينات، ولم يكن هناك مبرراً للخوف فيما بينها. وحتى تايوان لم تكن مصدراً رئيساً للخلاف بين الصين والولايات المتحدة في العقد الأخير من الحرب الباردة. لكن الأمور تغيرت نحو الأسوأ منذ عام ١٩٩٠، وأصبحت الصين

تخشى اليابان والولايات المتحدة اللتين بدورهما تخشيان الصين. على سبيل المثال كانت اليابان بعد الحرب الباردة واثقة من أن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل في آسيا سيسمح بإقامة علاقات سلمية مع الصين في المستقبل البعيد^{١١٨}. لكن في منتصف التسعينات تصلبت وجهات النظر اليابانية حول الصين بشدة وأظهرت أدلة على "واقعية قلقه حول نوايا الصين الإستراتيجية"^{١١٩}.

لم تسرع الصين بالتأكيد في استخدام القوة العسكرية خلال العقد الماضي، رغم أنها أظهرت أكثر من مرة أنها مستعدة لاستخدام السيف لتحقيق أهداف سياسية محددة. فإضافة إلى إطلاق القذائف الصاروخية والمناورات العسكرية في أثناء أزمة تايوان، استولت قوات عسكرية صينية في أوائل عام ١٩٩٥ على جزيرة مسشيف Mischief Reef وهي إحدى جزر سبراتلي Spratly المتنازع عليها مع الفلبين. ورغم هذه الحوادث، لا يمتلك الجيش الصيني قدرة كبيرة على إظهار القوة، ولذلك لا يمكن أن يكون عدوانيا جدا نحو الدول الأخرى في المنطقة^{١٢٠}. فالصين، على سبيل المثال، لا تمتلك الموارد اللازمة لهزيمة تايوان وغزوها بالحرب. ولكي تغلب الصين على تلك المشكلة، بدأت برنامج تحديث عسكري كبير، حيث قررت الصين في ذلك العام (٢٠٠١) أن تزيد إنفاقها العسكري بنسبة ١٧.٧٪، وهي أكبر زيادة من نوعها في العقدين الأخيرين^{١٢١}.

لغة مؤشر آخر للتنافس الأمني في شمال شرق آسيا يتمثل في سباق التسلح المتنامي في تقنية الصواريخ في المنطقة^{١٢٢}. كانت كوريا الشمالية تطور صواريخ باليستية وتختبرها على مدار التسعينات، وأطلقت في أغسطس ١٩٩٨ قذيفة صاروخية على اليابان. وردا على التهديد المتزايد للقذائف الكورية الشمالية، تسعى كوريا الجنوبية إلى زيادة مدى صواريخها الباليستية، فيما تتجه اليابان والولايات المتحدة إلى بناء نظام

"الدفاع الصاروخي عن المسرح" theater missile defense (TMD) لحماية اليابان والقوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة. وتسمى الولايات المتحدة أيضا إلى بناء نظام "الدفاع الصاروخي القومي" national missile defense (NMD) لحماية الأراضي الأمريكية من الهجمات النووية من جانب قوى صغيرة مثل كوريا الشمالية. وقد أوضحت الصين أنه إذا نشرت اليابان والولايات المتحدة دفاعات صاروخية من أي نوع، فإنها ستزيد ترسانتها من الصواريخ الباليستية لكي تتمكن من التغلب عليها.

وبعيدا عن هذه التطورات، تنشر الصين أعدادا كبيرة من القذائف الصاروخية في مواجهة تايوان التي تحاول الآن بدورها أن تحصل على نظم دفاعية من الولايات المتحدة. وإذا ساعدت الولايات المتحدة تايوان، خاصة إذا ساعدتها في تطوير نظام دفاع صاروخي، فمن المؤكد أن الصين ستزيد ترسانتها من القذائف الصاروخية، ما يجبر الولايات المتحدة على تحديث نظام الدفاع الصاروخي في المنطقة، ما يفرض على الصين أن تبني مزيدا من القذائف الصاروخية، وهكذا. ومن الصعب التنبؤ بما سيؤدي إليه هذا السباق في القذائف الصاروخية بمرور الوقت، لكن النقطة الأساسية هي أن سباق تسلح يمتحور على الصواريخ الباليستية يجري في آسيا ولا يبدو أنه سيتراجع قريبا.

وأخيرا فإن احتفاظ الولايات المتحدة بمائة ألف جندي في شمال شرق آسيا يناقض الادعاء بأن المنطقة "يعمها السلام"^{٧٧}. فلو كانت كذلك، لما كانت هناك حاجة لتلك القوات الأمريكية، ولأمكن إعادتها إلى الوطن وتسريحها، بما يوفر على دافعي الضرائب الأمريكيين قدرا كبيرا من المال. لكن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بها هناك لحفظ السلام في منطقة قلقة فعلا.

لقد عبّر جوزيف ناي Joseph Nye أحد المهندسين الرئيسيين للسياسة الأمريكية في شمال شرق آسيا فيما بعد الحرب الباردة ومُنظّر العلاقات الدولية الليبرالي (وليس

الواقعي)، عن هذه النقطة في مقالة مهمة له في مجلة الشؤون الخارجية في عام ١٩٩٥^{١٧١}. يقول ناي "لقد أصبح من الشائع أن نقول إن عالم ما بعد الحرب الباردة تجاوز عصر سياسة القوة إلى عصر الجيو-اقتصاد gcoconomics. لكن هذه الكليشيات تعكس تحليلاً ضيقاً. فالسياسة والاقتصاد مرتبطان. والنظم الاقتصادية الدولية تعتمد على النظام السياسي الدولي". ثم يصوغ الحجة التالية حول "الحفاظ على السلام"، فيقول إن "الوجود الأمريكي (في آسيا) عامل استقرار، يقلل الحاجة إلى حشد الأسلحة وردع ظهور قوى مهيمنة". ف"القوات المنتشرة على الخطوط الأمامية في آسيا تضمن الاستقرار الإقليمي الواسع، وتسهم في التقدم السياسي والاقتصادي الكبير الذي تحققه أمم المنطقة". بإيجاز "تعد الولايات المتحدة المتغير المهم في المعادلة الأمنية في شرق آسيا"^{١٧٢}.

التنافس الأمني في أوروبا

قد تبدو أوروبا مكاناً أفضل من شمال شرق آسيا لدعم حجة المتفائلين، لكن التخصي الدقيق للأدلة يوضح أن التنافس الأمني وتهديد حروب القوى العظمى لا تزال حقائق ملموسة في أوروبا أيضاً. انظر مثلاً سلسلة الحروب التي وقعت في منطقة البلقان في التسعينات، حيث خاضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون الحرب مرتين. فقد استخدمت القوات الجوية الأمريكية ضد القوات البرية الصربية في البوسنة في صيف عام ١٩٩٥ للمساعدة في إنهاء القتال في ذلك البلد الممزق. وفي ربيع عام ١٩٩٩ شن حلف شمال الأطلسي حرباً على صربيا من أجل كوسوفو. كان ذلك نزاعاً صغيراً بالتأكيد، لكن يبقى أنه في الأعوام التي تلت انتهاء الحرب الباردة خاضت الولايات المتحدة حرباً في أوروبا، وليس في شمال شرق آسيا.

يقدم تطور السياسة الخارجية الروسية في التسعينات مزيداً من الأدلة على أن الواقعية لا تزال تقول الكثير حول العلاقات بين الدول في أوروبا. فبعد أن انهار الاتحاد السوفيتي، ساد اعتقاد واسع بأن قادة روسيا الجدد سيتبعون خطى ميخائيل

جورباتشوف ويتجنبون السعي الأناني وراء القوة؛ لأنهم أدركوا أنه جعل روسيا أقل أمنا، وليس أكثر أمنا. وبدلا من ذلك سيعملون مع الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي لبناء نظام جديد ينشر السلام عبر أوروبا.

لكن ذلك لم يحدث. فأعمال حلف شمال الأطلسي في منطقة البلقان وتوسع الحلف شرقا أغضبت الروس وأخافتهم، فأخذوا ينظرون إلى العالم بوضوح من خلال عدسات الواقعية ولا يتشددون حتى بفكرة التعاون مع الغرب لبناء ما أسماه جورباتشوف "البيت الأوروبي المشترك"^{١٤٩}. وتتجلى رؤية روسيا العنيدة لبيتها الخارجية في "مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي"، تلك الوثيقة السياسية المهمة التي وقعها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاشر من يناير ٢٠٠٠. جاء في هذه الوثيقة أن "بناء العلاقات الدولية يلزمه التناقص وكذلك تطلع عدد من الدول إلى تقوية تأثيرها على السياسة الدولية، بما في ذلك بناء أسلحة الدمار الشامل. فلا تزال القوة العسكرية والعنف جانبين أساسيين للعلاقات الدولية"^{١٥٠}.

كما أوضحت روسيا في عام ١٩٩٣ أنها يمكن أن تبدأ حربا نووية في حال تهديد سلامتها الإقليمية، وبذلك تخلت عن تعهد الاتحاد السوفيتي الطويل بالألا يكون الدولة التي تبدأ باستخدام الأسلحة النووية في الحرب"^{١٥١}. لكن الضعف العسكري الذي تعانيه روسيا يقيد ما يمكن أن تفعله خارج حدودها لتحدي الولايات المتحدة في قضايا مثل توسيع حلف شمال الأطلسي وسياسته في منطقة البلقان. ومع ذلك فإن أفعال روسيا في جمهورية الشيشان الانفصالية توضح أنها مستعدة لخوض حرب وحشية حال تعرض مصالحها الحيوية للتهديد"^{١٥٢}.

وتتوفر أدلة أكثر على أن حروب القوى العظمى لا تزال تشكل تهديدا خطيرا في أوروبا، منها احتفاظ الولايات المتحدة بمائة ألف جندي في المنطقة وتأكيد قادتها الدائم

على أهمية الحفاظ على حلف شمال الأطلسي. ويرى كثيرون أن أوروبا إذا أريد أن يعمها السلام، فيجب حل منظمة حلف شمال الأطلسي وعودة القوات الأمريكية إلى بلادها. لكن الحلف لا يزال في مكانه. بل توسع شرقا وضم جمهورية التشيك والمجر وبولندا. لماذا؟ بسبب إمكانية حدوث تنافس أمني خطر في أوروبا، ولأن الولايات المتحدة مصممة على إخماد المشكلات. وإلا فلماذا تنفق عشرات بلايين الدولارات سنويا للحفاظ على تواجد عسكري كبير في أوروبا؟

ثمة أدلة كثيرة على أن حجة صانع السلام تحظى بقبول واسع بين صناع السياسة والدارسين على جانبي الأطلسي. على سبيل المثال قال الرئيس كلنتون في حفل تخرج مدرسة ويست بوينت West Point في عام ١٩٩٧ إن "البعض يقولون إنه لم تعد هناك حاجة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي لعدم وجود تهديد قوي لأمنا الآن. ولهؤلاء أقول إن عدم وجود تهديد قوي يرجع جزئيا إلى وجود الحلف"^{١٥٧}. وفي العام نفسه قالت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لمجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة تعيينها: "إن لنا مصلحة في الأمن الأوروبي، لأننا نريد تفادي عدم الاستقرار الذي اضطر خمسة ملايين أمريكي لعبور الأطلسي للقتال في حربين عالميتين"^{١٥٨}. ويبدو أن كثيرا من الأوروبيين يؤمنون بحجة صانع السلام أيضا. فبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ أجرى روبرت آرت Robert Art أكثر من مائة مقابلة مع النخب السياسية-العسكرية الأوروبية، ووجد أن غالبيتهم يعتقدون أنه "إذا سحب الأمريكيون مظلتهم الأمنية عن أوروبا... فقد تعود الدول الأوروبية الغربية إلى سياسة القوة المدمرة التي قضوا الأعوام الخمسة وأربعين الأخيرة في محاولة إبعاد شبحتها عن القارة"^{١٥٩}. وربما يكون ذلك المنظور أشد صرامة اليوم، حيث كانت أوائل التسعينات تمثل عنفوان التفاوض حول فرص السلام في أوروبا.

وأخيرا لا ينبغي أن يفوتنا أن دارسين بارزين من أمثال آرت ومايكل ماندلبوم Michael Mandelbaum وستيفن فان إيفيرا يعتقدون أن أوروبا يعمها السلام بفضل وجود القوات الأمريكية والإبقاء على منظمة حلف شمال الأطلسي. تُرى هل يسترشد هؤلاء فعلا بمنطق حارس السلام، وليس اعتقادهم المقرر بأن حروب القوى العظمى لم تعد تشكل خطرا في أوروبا؟^{٥٩}

البنية والسلام في التسعينات

ليس لمة شك في أن وجود القوات الأمريكية في أوروبا وشمال شرق آسيا لعب دورا مهما في تهدئة التنافس الأمني ودعم الاستقرار خلال العقد الماضي. لكن فترات السلام النسبي في هاتين المنطقتين لا يمكن تفسيرها بمجرد وجود القوات الأمريكية أو غيابها. فلم تكن هناك قوات أمريكية في أوروبا في القرن التاسع عشر، ومع ذلك شهدت فترات طويلة من السلام النسبي. علاوة على أنه حتى لو أرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى أوروبا في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، لحدث رغم ذلك تناقص أمني حاد بين القوى العظمى، ولبدأت ألمانيا النازية حربا كبرى.

ولكي نفهم لماذا كانت القوى العظمى مسالمة في التسعينات، لا بد أن نضع في الاعتبار التوزيع العام للقوة في المنطقتين، أي مقدار القوة الذي تسيطر عليه كل دولة كبرى في المنطقة والولايات المتحدة. وينبغي تحديدا أن نعرف ما إذا كان النظام ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وإن كان متعدد الأقطاب، فلا بد أن نحدد ما إذا كان غير متوازن بوجود دولة مهيمنة كامنة. وتكون النظم ثنائية القطبية، كما رأينا في الفصل التاسع، الأقرب إلى السلام، فيما تكون النظم متعددة الأقطاب غير المتوازنة الأقرب إلى النزاع، وتقع النظم متعددة الأقطاب المتوازنة في مكانة وسط بين الاثنين.

ظلت أوروبا ثنائية القطبية في أعقاب الحرب الباردة، حيث كانت روسيا والولايات المتحدة المتنافسين الرئيسيين في المنطقة. وهناك ثلاثة جوانب محددة

للاستقطاب الثنائي في أوروبا تجعله أقرب إلى الاستقرار. أولاً، تمتلك روسيا والولايات المتحدة أسلحة نووية، وتلك قوة داعمة للسلام. ثانياً، تنصرف الولايات المتحدة كفرض توازن من وراء البحار في أوروبا، حيث تعمل في المقام الأول ككابح لأية قوة عظمى إقليمية تحاول الهيمنة على المنطقة، فضلاً عن أن الولايات المتحدة ليس لها تطلعات للهيمنة خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، ما يقلل التهديد الذي تفرضه على دول أوروبا^{١٥٧}. ثالثاً، قد يكون للقوة العظمى الإقليمية -روسيا- طموحات إقليمية، لكنها أضعف عسكرياً من أن تسبب في مشكلات جدية خارج حدودها^{١٥٨}.

أما شمال شرق آسيا، في المقابل، فتعد الآن نظاماً متعدد الأقطاب متوازناً، تتنافس فيه القوى العظمى الثلاث الصين وروسيا والولايات المتحدة، ولا تتوفر في أي منها علامات الدولة المهيمنة الكاملة. تكون النظم متعددة الأقطاب المتوازنة أقل استقراراً من الثنائية القطبية، لكن العوامل الثلاثة التي عززت فرص السلام في أوروبا ثنائية القطبية تتوفر هي نفسها في شمال شرق آسيا متعددة الأقطاب. أولاً، تمتلك الصين وروسيا والولايات المتحدة جميعها ترسانات نووية، ما يصعب على أي منها أن تبدأ حرباً مع الأخرى. ثانياً، تعد الولايات المتحدة الفاعل الأقوى في المنطقة، لكنها مجرد فاض توازن من وراء البحار ليست له تطلعات إقليمية. ثالثاً، لا يمتلك الجيشان الصيني والروسي قدرة كبيرة على إظهار القوة، ما يصعب عليهما التصرف بطريقة عدوانية نحو الدول الأخرى في المنطقة.

لغة اعتراضان محتملان على توصيفي لتوزيع القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا. فقد يدفع البعض بأن عالم ما بعد الحرب الباردة أحادي القطبية، ما يعني القول بأن الولايات المتحدة دولة مهيمنة عالمية^{١٥٩}. وإذا كان ذلك صحيحاً، فلن يكون لغة تنافس

أمني في أوروبا وشمال شرق آسيا لعدم وجود قوى عظمى في هاتين المنطقتين تتحدى الولايات المتحدة الهائلة. وذلك هو الواقع بالتأكيد في نصف الكرة الأرضية الغربي، حيث تعد الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، فهي ليست منخرطة في تنافس أمني مع أي من جيرانها. فلا تفرض كندا أو المكسيك أي تهديد عسكري على الولايات المتحدة. وحتى كوبا تلك القوة الصغرى المهيبة سياسيا لا تشكل تهديدا خطيرا للأمن الأمريكي.

لكن النظام الدولي ليس أحادي القطبية^{١٧١}. فالولايات المتحدة رغم أنها دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، فإنها ليست دولة مهيمنة عالمية. صحيح أن الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية والعسكرية المتفوقة في العالم، لكن هناك قوتين عظميين آخرين في النظام الدولي، هما الصين وروسيا. وصحيح أن أيًا منهما لا تضاهي القوة العسكرية الأمريكية، لكن كليهما تمتلكان ترسانات نووية والقدرة على صد الغزو الأمريكي لأراضيها وربما إحباطه، وقدرة محدودة على إظهار القوة^{١٧٢}. فهما على كل الأحوال ليسا ككندا أو المكسيك.

وعلاوة على ما تقدم، لا توجد أدلة على أن الولايات المتحدة على وشك أن تحاول تحقيق الهيمنة العالمية. لكنها مصممة بالتأكيد على أن تبقى دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، لكن بالنظر إلى صعوبة إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة، لن تستخدم الولايات المتحدة جيشها للأغراض الهجومية في أوروبا أو شمال شرق آسيا. بل إن حلفاء أمريكا يقلقون بالدرجة الأولى من أن تسحب الولايات المتحدة قواتها وتعيد لها إلى الوطن، وليس من أن تستخدمها للاحتلال. وغياب الدافع إلى الهيمنة خارج حدود نصف الكرة الأرضية الغربي يفسر عدم تشكل تحالف لفرض التوازن على الولايات المتحدة منذ أن انتهت الحرب الباردة^{١٧٣}.

قد يدفع آخرون بأن حلفاء أمريكا من الحرب الباردة، وهم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، يمكن اعتبارهم قوى عظمى، وهو الاعتبار الذي يتجوزع قوة مختلفا تماما في أوروبا وشمال شرق آسيا. صحيح أن تلك الدول، خاصة ألمانيا واليابان، تمتلك الإمكانيات من حيث عدد السكان والثروة لأن تصبح قوى عظمى (انظر الجدولين رقمي ١٠-١ و ١٠-٢)، لكنها غير مؤهلة لتلك المكانة؛ لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة في أمنها، فهي دول منقوصة السيادة عمليا، وليست قوى عظمى. ينطبق ذلك تحديدا على ألمانيا واليابان اللتين لا تمتلكان أسلحة نووية، وتعتمدان بدلا من ذلك على الردع النووي الأمريكي في توفير الحماية لهما.

الجدول رقم (١٠-١). توازن القوة في آسيا في عام ٢٠٠٠.

القوة الكامنة		القوة الفعلية	
الناتج القومي الإجمالي	عدد السكان	حجم الجيش	عدد الرؤوس الحربية النووية
الصين ١.١٨ تريليون دولار	١.٢٤ بليون نسمة	٢٢٠٠٠٠٠	٤١٠
اليابان ٤.٠٩ تريليون دولار	١٢٦ مليون نسمة	١٥١٨٠٠	٠
روسيا ٠.٣٣ تريليون دولار	١٤٧ مليون نسمة	٣٤٨٠٠٠	١٠٠٠

ملحوظة: تم تحليلان لا بد من ذكرهما بخصوص الناتج القومي الإجمالي للصين. أولا، وكما أكدنا في الفصل الثالث، يتركز قدر من الناتج القومي الإجمالي للصين في الزراعة أكثر بكثير من اليابان أو الولايات المتحدة (١٨٪ في مقابل ٢٪). ولذلك يكون توازن القوة الكامنة في صالح اليابان أكثر كثيرا مما تشير إليه الأعداد الواردة في هذا الجدول. ثانيا، يتم حساب مقياس البنك الدولي للناتج القومي الإجمالي الذي استخدمناه هنا بتحويل الوحدات النقدية الوطنية إلى دولارات بأسعار الصرف السائدة. لكن هناك طريقة أخرى لقياس الناتج القومي الإجمالي وهي استخدام تعادل القوة الشرائية، وتعطي تلك الطريقة الصين ناتجا قويا إجماليا أكبر كثيرا. للحصول على مناقشة للمقارنتين، انظر World Development Indicators, 2000 (Washington, DC: World Bank, March 2000), pp. 10-13, 224, 283; World Bank Atlas 2000, pp. 14-15; and Murray Weidenbaum and Samuel Hughes, The Bamboo Network: How Expatriate Entrepreneurs Are Creating a New Economic Superpower in Asia (New York: Free Press, 1996), pp. 95-100. وأنا هنا استخدم مقياس البنك الدولي؛ لأنه الأفضل في الإفصاح عن مستوى الدخل في التطور التقني الذي يعد مقوما رئيسا للقوة العسكرية.

SOURCES: World Bank Atlas 2000 (Washington, DC: World Bank, April 2000), pp. 24-25, 42-13; Robert S. Norris and William M. Aitkin, "Russian Nuclear Forces, 2000," Bulletin of the Atomic Scientists 56, No. 4 (July-August 2000), pp. 70-71.

الجدول رقم (١٠-٢). توازن القوة في أوروبا في عام ٢٠٠٠.

القوة الفعلية		القوة الكامنة	
عدد الرؤوس الحرية النووية	حجم الجيش	عدد السكان	الناتج القومي الإجمالي
١٨٥	٣٠١١٥٠	٥٩ مليون نسمة	١,٢٦ تريليون دولار
٤٧٠	٤١١٨٠٠	٥٩ مليون نسمة	١,٤٧ تريليون دولار
٠	٥١٦٥٠٠	٨٦ مليون نسمة	٢,٢٠ تريليون دولار
٠	١٦٤٩٠٠	٥٨ مليون نسمة	١,١٦ تريليون دولار
١٠٠٠٠	٣٤٨٠٠٠	١٤٧ مليون نسمة	٠,٣٣ تريليون دولار

المصدر: بيانات الناتج القومي الإجمالي وأعداد السكان مأخوذة من نفس مصدر الجدول رقم (١٠-١).

وبيانات أحجام الجيوش مأخوذة من IISS, Military Balance, 2000/2001, pp. 58, 61, 67, 80, 120-21.

وبيانات الترسانات النووية مأخوذة من Robert S. Norris and William M. Arkin, "French and British Nuclear Forces, 2000," Bulletin of the Atomic Scientists 56, No. 5 (September-October 2000), pp. 69-71; and Norris and Arkin, "Russian Nuclear Forces, 2000," pp. 70-71.

علاوة على أن حلفاء أمريكا لا يتوفر لهم مجال كبير للمناورة في سياساتهم الخارجية بسبب وجود القوات الأمريكية على أراضيهم. فالولايات المتحدة لا تزال تحتل أوروبا الغربية وتهيمن على صنع القرار في حلف شمال الأطلسي، تماماً كما كانت الحال في أثناء الحرب الباردة، ليس من أجل إبعاد شبح الحرب بين أعضائه وحسب، بل أيضاً لضمان ألا تثير أي من تلك الدول (خاصة ألمانيا) مشكلات مع روسيا^{١٣١}. وأخيراً، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري هائل في اليابان لضمان ألا تحاول تلك الدولة القوية فعلاً أن تدخل في تنافس أمني جدي مع الصين.

بإيجاز تشير الأدلة إلى أن سياسة القوة لم تُستأصل من أوروبا وشمال شرق آسيا وأن هناك إمكانية لحدوث مشكلات خطيرة تتضمن القوى العظمى. ورغم ذلك فقد ظلت المنطقتان خاليتين تقريباً من التنافس الأمني الحاد وحروب القوى العظمى في

التسعينات. ويكمن أصل الاستقرار في توزيع القوة المحدد الذي انبثق في كل منطقة منذ أن انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي. والسؤال الذي يجب أن نطرحه الآن هو عما إذا كانت بنية القوة في هاتين المنطقتين ستظل على ما هي عليه في العقدين التاليين.

مشكلات في النظارنا

ينطوي التنبؤ بما سيصير إليه توزيع القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا في عام ٢٠٢٠ على مهمتين مرتبطتين: (١) تقدير مستويات القوة لدى الفاعلين الأساسيين الواقعيين في المنطقتين مع التركيز على ما إذا كانت هناك بينهم دولة مهيمنة كامنة، (٢) تقسيم إمكانية بقاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقتين الذي يعتمد بالدرجة الأولى على وجود دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى الإقليمية لا يمكن احتواؤها إلا بمساعدة أمريكية. ومن الصعب التنبؤ بتوازن القوة في المنطقة؛ لأنه يعتمد بدرجة كبيرة على تحديد سرعة نمو اقتصاد كل دولة وحيويتها السياسية طويلة المدى. لكننا لسوء الحظ لا نمتلك نظريات تستطيع أن تتنبأ بالتطورات الاقتصادية والسياسية بدرجة عالية من الثقة. فمن الصعب، على سبيل المثال، أن نعرف القوة التي سيلبغها الاقتصادان الصيني والروسي في عام ٢٠٢٠، أو ما إذا كانت الصين ستبقى كيانا سياسيا واحدا أم تتفكك مثل الاتحاد السوفيتي.

يبد أنه من الممكن مع ذلك أن نصنع أحكاما مستتيرة حول الأهمية التي يمكن أن تنبثق في أوروبا وشمال شرق آسيا على مدى الأعوام العشرين التالية. ونستطيع أن نبدأ بالفرضية المحافظة التي تقول إن تغيرا أساسيا لن يحدث في الثروة النسبية أو الحظوظ السياسية للدول الكبرى في المنطقتين، بمعنى أن توزيع القوة الحالي سيبطل كما هو تقريبا على مدى العقدين التاليين. ويمكن أن نفترض بدلا عن ذلك أن تغيرا كبيرا

سيحدث في قدرات الدول، مع التركيز على أخطر السيناريوهات في المنطقتين، مثل الانهيار الكامل للقوة الروسية أو تحول الصين إلى قوة عظمى اقتصادية. وسيعتمد مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في المنطقتين على ظهور دولة مهيمنة كامنة من علمه.

أعتقد أن أبنية القوة الحالية في أوروبا وشمال شرق آسيا لن تدوم إلى عام ٢٠٢٠. ثمة مستقبلاً بديلان يلوحان في الأفق، كلاهما يحتمل أن يكونا أقل سلاماً من التسعينات. فإذا لم يحدث تغيير كبير في الثروة النسبية أو الوحدة السياسية للدول الكبرى الواقعة في المنطقتين فمن الوارد أن تعيد الولايات المتحدة قواتها إلى الوطن، حيث لن تكون هناك حاجة إليها لاحتواء أية دولة مهيمنة كامنة. على أن سحب القوات الأمريكية من أي من المنطقتين من شأنه أن يغيّر بنية القوة بطرق قد تجعل النزاع أرجح منه اليوم. وقد يكون التغيير البيئي في أوروبا أكبر منه في شمال شرق آسيا، وكذلك احتمال التنافس الأمني الشديد.

لكن إذا حدث تغيير اقتصادي أو سياسي أساسي في أي من المنطقتين وظهرت دولة مهيمنة كامنة لا تستطيع القوى الإقليمية أن تحتويها، فإن القوات الأمريكية يمكن أن تبقى في المنطقة أو تعود إليها لفرض التوازن ضد ذلك التهديد. وإذا حدث ذلك، فسوف يتبعه بالتأكيد تنافس أمني حاد بين الدولة المهيمنة الكامنة وخصومها، ومنهم الولايات المتحدة. مودى ذلك بإيجاز أن الولايات المتحدة إما أن تترك أوروبا وشمال شرق آسيا لعدم وجود خصم صاعد تحتويه، وفي هذه الحالة ستكون المنطقتان أقل استقراراً، أو أنها ستبقى لاحتواء خصم قوي، وما يؤدي إليه ذلك من موقف خطر. وفي الحالتين كليهما ستكون العلاقات بين القوى العظمى أقل سلماً مما كانت عليه في تسعينات القرن العشرين.

ولزمنا قبل أن نحلل أبنية القوة المستقبلية في أوروبا وشمال شرق آسيا أن ننظر عن كثب لادعاء أن وجود دولة مهيمنة كامنة وحده من شأنه أن يُقيّم الولايات المتحدة منخرطة عسكرياً في هاتين المنطقتين. ثمة منظور بديل واسع الانتشار يرى أن القوات الأمريكية ستبقى في حال عدم وجود دولة مهيمنة كامنة؛ لأن السلام في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجياً يمثل مصلحة أمريكية حيوية وسيكون من الصعب تحقيقه بدون صانع السلام الأمريكي. لكن هذا الادعاء يحتاج إلى فحص.

مستقبل صانع السلام الأمريكي

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية، كما تأكد في الفصل الخامس، في أن تكون دولة مهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وألا تكون هناك دولة مهيمنة منافسة في أوروبا أو شمال شرق آسيا. فالولايات المتحدة لا تريد منافساً نداً لها. وقد ظل صناع السياسة الأمريكيون ملتزمين بحزم بذلك الهدف بعد الحرب الباردة. انظر الاقتباس التالي من خطة مهمة لوزارة الدفاع الأمريكية سُـرِيت إلى الصحافة في عام ١٩٩٢: "إن هدفنا الأول هو أن نمنع إعادة ظهور خصم جديد ... يشكل تهديداً على غرار ذلك الذي شكله الاتحاد السوفيتي في السابق.... يجب أن تركز إستراتيجيتنا الآن على منع ظهور أي منافس عالمي ممكن في المستقبل".^{١٦٥}

ومن أجل هذا الهدف تصرفت الولايات المتحدة تاريخياً كفارض للتوازن من وراء البحار في أوروبا وشمال شرق آسيا. فكما أشرنا في الفصل السابع، فإن الولايات المتحدة لم ترسل قوات إلى هاتين المنطقتين إلا حين ظهرت فيهما دولة مهيمنة كامنة ليس بمقدور القوى العظمى الإقليمية أن تحتويها وحدها. بل واتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين حين كانت تواجه خصماً محتملاً. ولذلك فإن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا يتوقف على ظهور

دولة مهيمنة كامنة في أي من هاتين المنطقتين لا يمكن احتواؤها إلا بمساعدة أمريكية. وإذا لم تظهر مثل هذه الدولة، فمن الوارد أن يترك المائة ألف جندي أمريكي المنطقتين في المستقبل القريب. وكما سنؤكد فيما يلي فليس من المحتمل أن تظهر قوة عظمى قادرة على اجتياح أوروبا أو شمال شرق آسيا في وقت قريب، باستثناء الصين. ومن الممكن لذلك أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من المنطقتين في العقد الأول أو الثاني من القرن الجديد^(٣٧).

أمريكا حارس السلام

غير أن هناك مبررا مختلفا انبثق للحفاظ على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقتين. تلعب هذه الحجة إلى أن الولايات المتحدة لها مصلحة ثابتة في الحفاظ على السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا، وسحب قواتها منهما قد يؤدي إلى عدم استقرار وربما حتى حروب قوى عظمى فيهما^(٣٨). يقول أصحاب هذه الحجة إن السلام في هاتين المنطقتين مهم جدا للولايات المتحدة لسببين. أولا قد يتقوض الازدهار الاقتصادي الأمريكي بفعل أي حرب كبرى في أي من المنطقتين، فبالنظر إلى المستويات العالية للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين القوى الأغنى في العالم، فإن حروب القوى العظمى لن تدمر اقتصادات الدول المتحاربة فقط، بل ستلحق أيضا أضرارا بالغة بالاقتصاد الأمريكي، حتى لو استطاعت الولايات المتحدة أن تبقى خارج النزاع.

علاوة على أن الولايات المتحدة تنجر دائما إلى حروب القوى العظمى البعيدة، ما يعني أن اعتماد الأمريكيين أنهم يمكن أن يظلوا خارج حرب كبرى في أوروبا أو شمال شرق آسيا ليس إلا وهما. ولذلك ستحرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقوات في هاتين المنطقتين والحفاظ على السلام لكي لا تموت أعداد كبيرة من الأمريكيين في حرب مستقبلية. ويؤدي هذا المنظور جدلا إلى إرسال القوات الأمريكية عبر المحيطين الأطلنطي والهادي بلا قيود.

لا شك في أن السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا هدف مواتٍ للولايات المتحدة. لكن القضية الأساسية هي عما إذا كانت أهمية السلام في المنطقتين تكفي لتبرير تعريض القوات الأمريكية للخطر في حال وضعها في هاتين المنطقتين. كما أن السلام في هاتين المنطقتين النيتين لا يشكل في حقيقة الأمر مصلحة أمريكية حيوية، والأساس المنطقي لهذا المنظور البديل غير مقنع ولا يحظى بدعم قوي من السجل التاريخي.

لننصّب الآن الادعاء بأن الحرب في أوروبا أو شمال شرق آسيا قد تقوض الرخاء الأمريكي. يقوم هذا الادعاء على الزعم وليس التحليل. بل إن الدراسة الوحيدة التي أعرفها حول الموضوع تناقض ذلك الادعاء، حيث تستتبع أن "التأثير الأساسي لحروب ما وراء البحار على اقتصادات الدول المحايدة يتمثل في إعادة توزيع الثروة من المحاربين إلى غير المحاربين، ما يثري الدول المحايدة ولا يفقرها"^{١٧٣}. معنى ذلك أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح أكثر رخاءً في حال نشوب حرب آسيوية أو أوروبية، ويمكن أيضاً أن تكتسب قوة نسبية على حساب القوى العظمى المتحاربة. وذلك نفسه هو ما حدث للولايات المتحدة حين ظلت على الحياد في الحرب العالمية الأولى، حيث واجه الاقتصاد الأمريكي بعض المشكلات الأولية ثم ازدهر، بينما تدهورت اقتصادات القوى العظمى الأوروبية^{١٧٤}. وليس لمة ما يبرر الاعتقاد بأن حرباً كبرى اليوم في أوروبا أو شمال شرق آسيا ستلحق أضراراً بالغة بالاقتصاد الأمريكي، حيث إن "تأثيره بنشوب حرب قوى عظمى في آسيا لن يزيد عن تأثيره بالحرب العالمية الأولى، وسيكون تأثيره بالاضطرابات في أوروبا اليوم نصف تأثيره بها في أوائل القرن العشرين"^{١٧٥}.

لكن حتى لو كان هذا التحليل خاطئاً وألحقت حروب القوى العظمى في أوروبا أو شمال شرق آسيا أضراراً بالاقتصاد الأمريكي، فمن غير المرجح أن تخوض الولايات المتحدة حرباً كبرى من أجل ضمان الرخاء الاقتصادي المستمر وحسب. لمة

حالتان بارزتان حدثتا مؤخرا توليدان هذه النقطة. أولا، لم تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية، أو تفكر جديا في استخدامها ضد أي من أعضاء منظمة الأوبك في أثناء أزمة النفط في منتصف السبعينات، مع أن أفعال المنظمة في ذلك الوقت قوضت الرخاء الأمريكي^{٧١}. وفي خريف عام ١٩٩٠ حاولت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لفترة قصيرة أن تبرر حرب الخليج الوشيكة على أساس أن غزو العراق للكويت لا بد أن يُزال؛ لأنه هدد الوظائف في أمريكا. لكن سرعان ما لاقى هذه الحجة انتقادات عنيفة وتم التخلي عنها^{٧٢}. وإذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة لشن حرب على الدول الضعيفة المنتجة للنفط من أجل الرخاء الاقتصادي، فمن الصعب أن نتخيل أن تشترك في حرب قوى عظمى للفرض نفسه.

كما أن الادعاء بأن الولايات المتحدة تنجر دائما إلى حروب القوى العظمى في أوروبا وشمال شرق آسيا ليس مقنعا. فكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة فاضلي توازن من وراء البحار لا ينجران إلى نزاعات القوة العظمى إلا حين تكون هناك دولة مهيمنة كامنة في المنطقة وتعجز القوى العظمى الإقليمية وحدها عن احتوائها. على سبيل المثال ظلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة قانتعتين بالبقاء خارج الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) لأن أي منهما لم تكن حرب هيمنة. وما كانت الولايات المتحدة أيضا لتدخل الحرب العالمية الأولى أو الثانية لو تمكنت القوى العظمى الأوروبية وحدها من احتواء ألمانيا. لكن في أوائل عام ١٩١٧ ومجدا في صيف عام ١٩٤٠ هددت ألمانيا باجتياح أوروبا، ما اضطر الولايات المتحدة لقبول الالتزام القاري.

قد يرد أحدهم بأن الولايات المتحدة إذا أبقت على قواتها في أوروبا وشمال شرق آسيا، فلن تقع حروب قوى عظمى وبالتالي لن يتكلف الأمريكيون تكاليف الحرب

المروعة. لكن هذا الخط الفكري ينطوي على مشكلتين. فرغم أن الوجود العسكري الأمريكي يقلل احتمالات نشوب الحرب، فليس ثمة ما يضمن عدم اندلاع نزاعات القوى العظمى. فإذا بقي الجيش الأمريكي في شمال شرق آسيا، على سبيل المثال، فقد ينتهي به الحال إلى حرب مع الصين حول تايوان. فضلا عن أنه إذا اندلعت حرب قوى عظمى، فسوف تشتبك فيها الولايات المتحدة بالتأكيد منذ البداية، وهو أمر غير مفيد إستراتيجيا. فقد يكون من الأفضل للولايات المتحدة إما ألا تشتبك في القتال أصلا، أو إذا اشتركت فيه ألا يحدث ذلك في بداية الحرب. وبذلك الطريقة تدفع الولايات المتحدة لمنا أصغر كثيرا من الدول التي اشتركت في النزاع من البداية إلى النهاية وتكون مهياة في نهاية الحرب لأن تريح السلام وتشكل عالم ما بعد الحرب بما فيه مصلحتها.

وبعيدا عن هذه المبررات المختلفة، ماذا يجبرنا السجل التاريخي عن الاستعداد الأمريكي للعب دور صانع السلام أو حارس السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا؟ لقد رأينا في الفصل السابع أنه لا توجد أدلة قبل عام ١٩٩٠ توضح أن الولايات المتحدة مستعدة لإرسال قوات إلى هاتين المنطقتين للحفاظ على السلام. فقد أرسلت الجيوش الأمريكية إلى هناك لمنع ظهور منافسين أنداد، وليس للحفاظ على السلام. قد يسلم أحدهم بهذا التاريخ، لكن يدفع بأن الأدلة الأكثر صلة هي تلك التي حدثت في التسعينات، حين بقيت القوات الأمريكية في أوروبا وشمال شرق آسيا رغم عدم ظهور قوة عظمى تهدد بالهيمنة على أي من المنطقتين.

السميات: حالة شاذة أم سابقة؟

كل ذلك صحيح، وما حدث حتى الآن يبدو أنه يتناقض مع تنبؤات الواقعية الهجومية. لكن نظرة عن قرب للموقف تكشف أنه لم يمض على انتهاء الحرب الباردة وقت طويل يسمح بإصدار حكم حول ما إذا كانت القوات الأمريكية ستبقى في أوروبا

وشمال شرق آسيا بعد غياب الاتحاد السوفيتي أو تهديد أية قوة عظمى مكافئة. لقد تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١، أي قبل عشرة أعوام فقط، وانسحبت آخر القوات الروسية من ألمانيا الشرقية السابقة في عام ١٩٩٤، أي قبل سبعة أعوام فقط. وبالنظر إلى الانهيار السوفيتي المفاجئ وكذلك تأثيره العميق على توازن القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا، فلا شك في أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بعض الوقت لفهم انعكاس البنية الجديدة في كل منطقة على المصالح الأمريكية. ثمة منظور تاريخي يلقي الضوء حول هذه المسألة، وهو أن الحرب العالمية الأولى رغم أنها انتهت في عام ١٩١٨، فإن القوات الأمريكية لم تنسحب من أوروبا بالكامل حتى عام ١٩٢٣، وبقيت القوات البريطانية في القارة حتى عام ١٩٣٠ (بعد اثني عشر عاما من انتهاء الحرب).

يرجع تأخر الانسحاب الأمريكي أيضا إلى مجرد التراخي. فقد نشرت الولايات المتحدة قوات عسكرية واسعة النطاق في أوروبا منذ عام ١٩٤٣ حين غزت إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي شمال شرق آسيا منذ عام ١٩٤٥ حين احتلت اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية. فضلا عن أن كلا من منظمة حلف شمال الأطلسي وبنية التحالفات الأمريكية في شمال شرق آسيا مؤسستان راسختان ساعدتا في تحقيق انتصار مذهل في الحرب الباردة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عنهما بين عشية وضحاها^{١٧}. علاوة على أن الإبقاء على القوات في أوروبا وشمال شرق آسيا منذ التسعينات كان غير مكلف وغير مؤلم نسبيا للولايات المتحدة. فقد ازدهر الاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وولد فائضا كبيرا في الموازنة، وكان من السهل أيضا احتواء الصين وروسيا؛ لأنهما أضعف كثيرا من الولايات المتحدة.

وبعيدا عن مسألة التأخر الزمني، توجد أدلة كثيرة على أن الولايات المتحدة وحلفاءها في الحرب الباردة "يُفترقون"^{٧٣٣}. نُجلى هذا الاتجاه بوضوح في أوروبا، حيث أُلحقت حرب حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩ على صربيا ونتائجها الكارثية أضرارا بالعلاقات عبر الأطلسي ودفعت الاتحاد الأوروبي للبدء في بناء قوة عسكرية قادرة على العمل باستقلالية عن حلف شمال الأطلسي، أي باستقلالية عن الولايات المتحدة^{٧٣٤}. فقد أخذت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا تدرك بجلاء أنها يجب أن توفر الأمن لنفسها وأن تسيطر على مصيرها، وأصبحت أقل تقبلا لتلقي الأوامر من الولايات المتحدة منها في أثناء الحرب الباردة. وتُظهر اليابان أيضا علامات على السلوك المستقل^{٧٣٥}. كما تظهر علامات الوهن على الالتزام الأمريكي بالدفاع عن أوروبا وشمال شرق آسيا. وتشير استطلاعات الرأي العام واتجاه الكونجرس إلى أن الولايات المتحدة تمثل في أحسن الأحوال "شُرطيا متقاعسا" على المسرح العالمي وأن دور أمريكا العسكري في هاتين المنطقتين المهمتين إستراتيجيا سيتراجع ولن يزيد بمرور الزمن^{٧٣٦}.

وبالنظر إلى الاعتراف الواسع بالولايات المتحدة كقوة داعمة للسلام في أوروبا وشمال شرق آسيا، قد يتساءل المرء لماذا يؤكد حلفاؤها على استقلاليتهم عنها، وهو تحرك من شأنه أن يُحدث خلافا، إن لم يكن طلاقا عبر المحيط الأطلسي. قد يقول البعض إن ذلك دليل على أن حلفاء أمريكا السابقين يفرضون التوازن على الولايات المتحدة القوية. لكن ذلك الرد ليس مقنعا؛ لأن الولايات المتحدة ليست راغبة في الغزو والهيمنة خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، فضلا عن أن فائزي التوازن من وراء البحار لا يشيرون تحالفات لفرض التوازن ضدهم. فمهمتهم الرئيسة هي فرض التوازن ضد الخصوم الخطرين.

لقد شرع حلفاء أمريكا في الحرب الباردة في التصرف بمزيد من الاستقلالية عن أمريكا وأخذوا يؤكدون على سيادة دولهم ؛ لأنهم يخافون من أن يتحول فارض التوازن من وراء البحار الذي ولر لهم الحماية لفترة طويلة إلى دولة غير موثوق بها في أية أزمة مستقبلية. فلم تكن مصداقية الولايات المتحدة موضع شك في أثناء الحرب الباردة ؛ لأن التهديد السوفيتي كان دافعا قويا لأن تحمي الولايات المتحدة حلفاءها الذين كانوا أضعف من أن يدافعوا عن أنفسهم ضد أي هجوم من حلف وارسو. لكن بعد زوال ذلك التهديد الموجد، بدأت أمريكا تظهر كحليف لا يعتمد عليه كثيرا لدول مثل ألمانيا واليابان التي أصبحت قادرة على حماية أنفسها من أي تهديد في منطقتها.

يتمثل أحد مصادر القلق بين حلفاء أمريكا في أوروبا وشمال شرق آسيا في الاعتقاد الواسع بأنها ستسحب قواتها حتما من هاتين المنطقتين، ويثير هذا الاعتقاد شكوكا حول جدية الالتزام الأمريكي وقدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن حلفائها في أية أزمة^(٧٧). مؤكدا أن الولايات المتحدة تتبع سياسات تثير شكوكا حول كونها حليفا حكيما وموثوقا به، ولو فقط لعدم تطابق المصالح الأمريكية مع مصالح حلفائها. على سبيل المثال قام الرئيس كلتون بهدف تحسين العلاقات الصينية-الأمريكية بزيارة الصين لتسعة أيام في عام ١٩٩٨ دون أن يتوقف في اليابان. ولذلك اتخذ القادة اليابانيون تلك الزيارة كدليل على ضعف تحالفهم مع الولايات المتحدة^(٧٨). وفي أوروبا أثارت أزمة كوسوفو المستمرة شكوكا حول القيادة الأمريكية. كما تختلف رؤى الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول سياسة الشرق الأوسط وحول استخدام قوات حلف شمال الأطلسي خارج أوروبا، خاصة حول تطوير نظام الدفاع الصاروخي الوطني. وبمرور الوقت ستدفع هذه الاختلافات حلفاء أمريكا إلى الاعتماد على أنفسهم في توفير أمنهم، بدلا من الاعتماد على الحماية الأمريكية^(٧٩). فالنظام الدولي، كما نؤكد في الفصل الثاني، يقوم على الاعتماد على الذات.

بإيجاز، لا تقدم فترة التسعينات القصيرة مؤشرا جيدا على ما يحمله المستقبل للتدخل العسكري الأمريكي في أوروبا وشمال شرق آسيا. وهذه القضية ستُحسَم في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، وسيكون العامل الحاسم هو ظهور دولة مهيمنة كامنة في أي من المنطقتين تضطر الولايات المتحدة للمساعدة في احتوائها. وكما نؤكد مرارا، فإن التهديد من منافس قوي من شأنه وحده أن يقدم دافعا كافيا للولايات المتحدة للمخاطرة بالتدخل في حروب القوى العظمى البعيدة. فالولايات المتحدة تفترض توازن من وراء البحار وليست شرطي العالم.

البنية والنزاع في أوروبا في المستقبل القريب

تمتلك خمس دول أوروبية في الوقت الراهن الثروة وعدد السكان الكافيين لكي تصبح قوى عظمى، وهي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا. كما تُظهر ألمانيا خصائص الدولة المهيمنة الكامنة، فهي الأغنى بين الدول الأوروبية كافة وهي الأكثر سكانا- بعد روسيا- وتمتلك أقوى جيش في المنطقة (راجع الجدول رقم ١٠-٢). لكن ألمانيا ليست قوة عظمى اليوم، ناهيك عن أن تكون دولة مهيمنة كامنة، لأنها لا تمتلك أسلحة نووية ولأنها تعتمد بشدة على الولايات المتحدة في أمنها. لكن إذا سُحِبت القوات الأمريكية من أوروبا وأصبحت ألمانيا مسئولة عن أمنها، فربما تحصل على ترسانة نووية وتزيد حجم جيشها وتحول إلى دولة مهيمنة كامنة.

لتصور قوة ألمانيا العسكرية الكامنة انظر الفارق في الثروة والسكان بين ألمانيا وروسيا في القرن العشرين. فرغم أن روسيا كانت تتمتع دائما بميزة سكانية كبيرة على ألمانيا، فقد تراجعت هذه الميزة لأدنى درجاتها على مدى الأعوام المائة الماضية. على سبيل المثال كان عدد سكان روسيا حوالي ٢.٦ سكان ألمانيا في عام ١٩١٣ (١٧٥ مليون في مقابل ٦٧ مليون) قبل عام واحد من اندلاع الحرب العالمية الأولى، وضعف

سكانها تقريبا في عام ١٩٤٠ (١٧٠ مليون في مقابل ٨٥ مليون) قبل عام واحد من اجتياح ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي^{١٨٠}. ورغم هذه النقيصة السكانية كانت ألمانيا دولة مهيمنة كامنة في هذين العامين. وفي عام ١٩٨٧، ذلك العام الممثل للحرب الباردة، كان سكان الاتحاد السوفيتي حوالي ٤.٧ سكان ألمانيا الغربية (٢٨٥ مليون في مقابل ٦١ مليون). فيما لا يزيد سكان روسيا اليوم عن ١.٨ سكان ألمانيا (١٤٧ مليون في مقابل ٨٢ مليون)^{١٨١}.

كانت ألمانيا رغم صغر عدد سكانها دولة مهيمنة كامنة في أوروبا من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨ ومن عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥، بالدرجة الأولى بسبب ميزتها الواضحة في الثروة على روسيا. على سبيل المثال كانت ألمانيا تتمتع بميزة قدرها حوالي ١ : ٣.٦ في القوة الصناعية على روسيا في عام ١٩١٣ وحوالي ١.٣ : ١ على الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٠. واليوم تمتلك ألمانيا ميزة في الثروة قدرها ١ : ٦.٦ على روسيا^{١٨٢}. ولذلك تمتلك ألمانيا الآن ميزة كبيرة في القوة العسكرية الكامنة على روسيا، كما كانت في أوائل القرن العشرين، حين كانت القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا.

وفيما يتعلق بالقوة العسكرية الفعلية يعد الجيش الألماني أكثر نفوذا من الجيش الروسي. يتكون جيش ألمانيا الدائم من ٢٢١١٠٠ جندي وتستطيع أن تزيده سريعا بقوات الاحتياط البالغ عددها ٢٩٥٤٠٠ جندي، ما يخلق قوة قتالية فعالة جدا مكونة من أكثر من نصف مليون جندي^{١٨٣}. وتمتلك روسيا حوالي ٣٤٨٠٠٠ جندي في جيشها الدائم، ورغم أنها تمتلك مخزونا أكبر من القوات الاحتياطية، إلا أنه سيئ التدريب، وتواجه روسيا صعوبة كبيرة في تعبئتهم بسرعة وكفاءة في أية أزمة. ولذلك لا تسهم تلك القوات الاحتياطية كثيرا في القوة القتالية لروسيا، ولذلك تمتلك ألمانيا جيشا أكبر كثيرا من روسيا. ومن حيث النوعية يمتلك الجيش الألماني قوات جيدة التدريب والقيادة، فيما يفتقد الجيش الروسي إلى الميزتين. ولا تمتلك روسيا ميزة إلا على الجبهة

النوية، لكن ألمانيا تمتلك الموارد اللازمة لتصحيح هذا التفاوت إذا قررت أن تمتلك ردعا نوويا.

ورغم أن ألمانيا يمكن أن تصبح دولة مهيمنة كامنة إذا اضطرت لأن توفر الأمن لنفسها، فلا يزال من الوارد أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من أوروبا. ورغم القدرة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها ألمانيا، فإن القوى الأوروبية الأخرى تستطيع أن تمنعها من الهيمنة على أوروبا بدون مساعدة من الولايات المتحدة. فالمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا تمتلك حوالي ثلاثة أضعاف سكان ألمانيا وحوالي ثلاثة أضعاف ثروتها. فضلا عن أن المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا تمتلك أسلحة نووية تشكل ردعا قويا لألمانيا التوسعية، حتى وإن امتلكت الأخيرة أسلحة نووية خاصة بها. بيد أن السلام قد لا يدوم في أوروبا بدون صانع السلام الأمريكي. فرمما يحدث تنافس أمني حاد بين القوى العظمى، مع الإمكانية الدائمة لوقوع حرب فيما بينها، لأن أوروبا بعد الانسحاب الأمريكي ستتحول من الثنائية القطبية الحميدة إلى التعددية القطبية غير المتوازنة، وهو النوع الأخطر بين أبنية القوة، حيث سيكون على المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا أن تعزز قواتها العسكرية وتوفر الأمن لنفسها. بل ويمكن أن تتحول جميعها إلى قوى عظمى، ما يجعل أوروبا متعددة الأقطاب. وكما رأينا سابقا، فإن ألمانيا يمكن أن تصبح دولة مهيمنة كامنة وبالتالي مصدرا رئيسا للمشكلات في أوروبا الجديدة.

فقد اتخذت ألمانيا إجراءات بهدف تحسين أمنها، يمكن أن تؤدي بدورها إلى عدم الاستقرار، كأن تتحرك ألمانيا، كما ورد سابقا، لاكتساب ترسانة نووية، إذا سحبت الولايات المتحدة مظلتها الأمنية من أوروبا الغربية. تشكل الأسلحة النووية ردعا ممتازا، وهي نقطة كانت تحظى بتقدير واسع بين لخب ألمانيا الحاكمة في أثناء الحرب الباردة، فضلا عن أن ألمانيا تحيطها ثلاث دول نووية- المملكة المتحدة وفرنسا

وروسيا— ما يتركها عرضة للإكراه النووي^(٨٤). لكن في أثناء ذلك قد يفكر جيوران ألمانيا في استخدام القوة لمنعها من امتلاك الأسلحة النووية.

علاوة على أن ألمانيا في حال سحب القوات الأمريكية من أراضيها قد تزيد حجم جيشها وستكون بالتأكيد أكثر ميلا لمحاولة الهيمنة على أوروبا الوسطى. لماذا؟ لأن ألمانيا قد تخشى من السيطرة الروسية على المنطقة الحاجزة المهمة بينهما، وهو موقف يشكل تهديدا مباشرا لألمانيا. وبالطبع يسيطر على روسيا الخوف نفسه من ألمانيا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تنافس أمني خطير بينهما للسيطرة على أوروبا الوسطى. ولا شك في أن فرنسا ستعتبر هذا السلوك من جانب ألمانيا إنذارا وتتخذ إجراءات لحماية نفسها من ألمانيا. فقد تزيد فرنسا إنفاقها العسكري وتقيم علاقات أوثق مع روسيا. وقد تنظر ألمانيا إلى تلك الأفعال على أنها عدائية وترد عليها بإجراءات مقابلة.

وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة يمكن أن تسحب قواتها عبر المحيط الأطلسي في الأعوام التالية، إذا لم يحدث تغير كبير في التوزيع الحالي للقوة الكامنة، لكن ذلك التحرك يمكن أن يؤدي إلى تنافس أمني في أوروبا يبدد فرص السلام.

لكن مستقبل أوروبا يمكن أن يأتي على خلاف ذلك تماما. تبرز روسيا في السيناريوهين المهمين. في السيناريو الأول ستصبح روسيا، وليس ألمانيا، الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوروبا. ولكي يحدث ذلك لا بد أن تصبح روسيا أغنى من ألمانيا، فضلا عن عدد سكانها الأكبر. ورغم صعوبة التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الروسي، فمن الصعب تخيل أن تصبح روسيا أغنى من ألمانيا في الأعوام العشرين التالية. لكن في حال حدوث ذلك غير المتوقع وتحول روسيا مرة أخرى إلى دولة مهيمنة كامنة، فإن القوى الأوروبية الأخرى— المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا— ستكون قادرة على احتوائها بدون مساعدة من الولايات المتحدة. فقد غدت ألمانيا موحدة وغنية، ولا تمتلك روسيا إلا نصف سكان الاتحاد السوفيتي السابق، ما يصعب على روسيا بناء آلة

عسكرية بقوة الجيش السوفيتي في أيام عنفوانه^{١٨٥}. وبالطبع لن تكون روسيا الغنية غمرا من ورق، لكنها لن تكون من القوى بما يوجب اشتراك القوات الأمريكية لاحتوائها. في السيناريو الآخر، ينهار الاقتصاد الروسي مسببا اضطرابا سياسيا حادا، وتخرج روسيا عمليا من مصاف القوى العظمى. وبذلك لن تكون قادرة على المشاركة في احتواء ألمانيا. هذا المستقبل البديل غير متوقع هو الآخر، لكنه إذا حدث سيطلب بالتأكيد بقاء القوات الأمريكية في أوروبا لمساعدة المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا في كبح التوسع الألماني. يتضمن السيناريوهان كلاهما دولة مهيمنة كامنة (روسيا أو ألمانيا) في أوروبا متعددة الأقطاب، وهو موقف من شأنه أن يؤدي إلى تنافس أمني خطر بين القوى العظمى.

البيئة والنزاع في شمال شرق آسيا في المستقبل القريب

توجد ثلاث دول في شمال شرق آسيا تمتلك في الوقت الحاضر السكان والثروة الكافيين لكي تكون قوى عظمى، وهي الصين واليابان وروسيا. لكن أيا منها لا تعد دولة مهيمنة كامنة. واليابان هي الدولة الأغنى في المنطقة، ويبلغ إنتاجها القومي الإجمالي حوالي ٣,٥ أضعاف ناتج الصين، وأكثر من ١٢ ضعف ناتج روسيا (راجع الجدول رقم ١٠-١). غير أن اليابان ليست في وضع يمكنها من تحويل ثروتها الكبيرة إلى ميزة عسكرية حاسمة يمكن استخدامها لتهديد بقية شمال شرق آسيا^{١٨٦}. ورغم أن اليابان تمتلك ثروة أكبر كثيرا مما تمتلك الصين أو روسيا، فإنها تمتلك عدد سكان صغيرا نسبيا، خاصة مقارنة بالصين. ويبلغ عدد سكان الصين حوالي عشرة أضعاف سكان اليابان، ويبدو أن الفجوة بينهما ستتسع أكثر في الأعوام الخمسين التالية^{١٨٧}. ولذلك سيكون من شبه المستحيل أن تبني اليابان جيشا أقوى من جيش الصين. يمكن بالتأكيد أن تبني اليابان جيشا منضوقا نوعيا على الجيش الصيني، لكن ليس إلى الدرجة التي تقلب الميزة البالغة ١٠ : ١ في الأعداد التي تتمتع بها الصين بفضل عدد سكانها الضخم.

قد تواجه اليابان أيضا مشكلة جدية في إظهار القوة، إذا حاولت أن تتجتاح شمال شرق آسيا. فهي دولة جزيرية تفصلها عن البر الآسيوي مساحة مائية واسعة. وإذا لم تضمن اليابان موطن قدم لها على القارة الآسيوية، وهو أمر غير وارد، ستضطر لأن تغزو قارة آسيا من البحر. لم يكن ذلك يمثل مشكلة بين عامي ١٨٩٥ و ١٩٤٥ لأن الصين وكوريا كانتا ضعيفتين إلى درجة لا تصعب على اليابان وضع جيش كبير على القارة. لكن الصين وكوريا خصمان قويان اليوم ويمكن أن تستخدم جبهتهما بالتأكد لمقاومة الغزو الياباني لقارة آسيا. وقد تكون العمليات البرمائية ضد الأراضي الخاضعة لسيطرة الصين وكوريا مهمة صعبة جدا. بإيجاز إذا افترقت اليابان عن الولايات المتحدة وأصبحت قوة عظمى في غضون العقد التالي، فمن المرجح أن تكون أقرب إلى وضعية المملكة المتحدة في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر منها إلى اليابان في النصف الأول من القرن العشرين.

ليس ثمة إمكانية كبيرة لأن تصبح روسيا دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٠. ومن الصعب تخيل أن تبني روسيا اقتصادا أقوى من اليابان قريبا. لكن حتى إذا شهدت روسيا نموا اقتصاديا مذهلا، فإنها ستظل تواجه مشكلة السكان نفسها قياسا إلى المشكلة التي تواجه اليابان مع الصين. وتحديدًا تمتلك الصين أكثر من ثمانية أضعاف سكان روسيا، ويمكن أن تتسع الفجوة بينهما بمرور الوقت^{١٨٨}. ولذلك فمن غير الوارد أن تمتلك روسيا الغنية جيشا أقوى من الصين. وتزداد مشكلات روسيا تعقيدا بسبب مخاوفها الأمنية الواضحة في أوروبا وعلى حدودها الجنوبية، ما يحدّ الموارد العسكرية التي يمكن أن تخصصها لشمال شرق آسيا^{١٨٩}.

تعد الصين المفتاح إلى فهم التوزيع المستقبلي للقوة في شمال شرق آسيا^{١٩٠}. فالصين مع أنها لا تعد اليوم دولة مهيمنة كامنة، لأنها ليست في غنى اليابان. لكن إذا واصل اقتصاد الصين نموه في العقدين التاليين أو قريبا من المعدل الذي يتمو به منذ

أوائل الثمانينات، فإن الصين ستفوق على اليابان وتصبح أغنى دولة في آسيا. وبسبب الحجم الكبير لسكان الصين، يمكن أن تصبح أغنى كثيرا من اليابان وأغنى حتى من الولايات المتحدة.

لغة سيناريوهات تتعلق بإمكانية نمو الصين. يبلغ الناتج القومي الإجمالي الياباني لكل فرد في الوقت الراهن أكثر من ٤٠ ضعف نظيره الصيني. وإذا واصلت الصين التحديث إلى أن تصل مستوى الناتج القومي الإجمالي لكوريا الجنوبية، فإن الصين سيكون ناتجها القومي الإجمالي ١٠.٦٦ تريليون دولار، أي أكبر من اقتصاد اليابان البالغ ٤.٠٩ تريليون دولار (انظر الجدول رقم ١٠-٣). وإذا نما الناتج القومي الإجمالي الصيني لكل فرد إلى نصف الناتج القومي الإجمالي الياباني الحالي لكل فرد، فسيكون الناتج القومي الإجمالي للصين ٢٠.٠٤ تريليون دولار، ما يجعل الصين أغنى من اليابان بحوالي خمسة أضعاف. وأخيرا فإذا بلغت الصين الناتج القومي الإجمالي لليابان، فإنها ستكون أغنى من اليابان بعشرة أضعاف، لأن الصين تضم حوالي عشرة أضعاف سكان اليابان.

الجدول رقم (١٠-٣). النمو المتوقع للاقتصاد الصيني.

٧.٩٠ تريليون	الناتج القومي الإجمالي الأمريكي (١٩٩٨)
٤.٠٩ تريليون	الناتج القومي الإجمالي الياباني (١٩٩٨)
١.١٨ تريليون	الناتج القومي الإجمالي الصيني (١٩٩٨)
١٠.٦٦ تريليون	الناتج القومي الإجمالي الصيني إذا بلغ مستوى الناتج القومي الإجمالي الكوري الجنوبي لكل فرد
٢٠.٠٤ تريليون	الناتج القومي الإجمالي الصيني إذا بلغ نصف مستوى الناتج القومي الإجمالي الياباني لكل فرد
٤٠.٠٨ تريليون	الناتج القومي الإجمالي الصيني إذا بلغ مستوى الناتج القومي الإجمالي الياباني لكل فرد

المصدر: كل البيانات مأخوذة من World Bank Atlas 2000.

لغة طريقة أخرى لتصوير القوة التي ستصير عليها الصين إذا واصل اقتصادها نموه السريع وهي أن نقرانه باقتصاد الولايات المتحدة. يبلغ الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة ٧.٩ تريليون دولار. فإذا بلغ الناتج القومي الإجمالي للصين نظيره الكوري الجنوبي، فإنه سيكون حوالي ١٠.٦٦ تريليون دولار، أي حوالي ١.٣٥ ضعف الناتج القومي الإجمالي الأمريكي. وإذا بلغ الناتج القومي الإجمالي الصيني نصف نظيره الياباني، فإنه سيكون حوالي ٢.٥ ضعف نظيره الأمريكي. ومن باب المقارنة كان الاتحاد السوفيتي في نصف ثراء الولايات المتحدة تقريباً طوال معظم سنوات الحرب الباردة (راجع الجدول رقم ٣-٥). معنى ذلك بإيجاز أن الصين يمكن أن تصبح أقوى حتى من الولايات المتحدة.

يصعب التنبؤ بما سيصير إليه الاقتصاد الصيني في القرن الحادي والعشرين، وما إذا كانت الصين ستجاوز اليابان وتصبح دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا^{١٩١}. لكن من المرجح أن تتوزع المقومات الرئيسة للقوة العسكرية في تلك المنطقة بإحدى طريقتين في العقود التالية.

أولاً، إذا توقف اقتصاد الصين عن النمو بسرعة كبيرة وظلت اليابان أغنى دولة في شمال شرق آسيا، فإن أحداً منهما لن يصبح دولة مهيمنة كامنة، وسيكون من الممكن عندئذ أن تعيد الولايات المتحدة جنودها إلى الوطن. وإذا حدث ذلك، فإن اليابان يمكن أن تؤسس نفسها كقوة عظمى وتصنع ردها النووي وتزيد حجم قوتها التقليدية بدرجة كبيرة. لكن ستظل هناك تعددية قطبية متوازنة في المنطقة، حيث ستحل اليابان محل الولايات المتحدة إلى جانب الصين وروسيا كقوى عظمى في المنطقة. بإيجاز يمكن ألا يغير الخروج الأمريكي البنية الأساسية للقوة في شمال شرق آسيا ولن يغير احتمالات الحرب في المنطقة.

يبد أن حلول اليابان محل الولايات المتحدة يزيد إمكانية عدم الاستقرار في شمال شرق آسيا. ففي حين تمتلك الولايات المتحدة ردعا نوويا قويا يدعم السلام، لا تملك اليابان أسلحة نووية وسيكون عليها أن تبني ترسانتها النووية. وعملية الانتشار ستكون محفوفة بالمخاطر، لأن ذلك سيفري الصين، وربما روسيا أيضا، باستخدام القوة لمنع اليابان النووية. فضلا عن أن الخوف الراسخ من اليابان في آسيا الناتج عن سلوكها بين عامي ١٩٣١ و١٩٤٥ سيزداد إذا اكتسبت اليابان ردعا نوويا، ما يزيد التافس الأمني في المنطقة. علاوة على أن الولايات المتحدة كفارض توازن من وراء البحار ليست لها مصلحة في التوسع الإقليمي في شمال شرق آسيا. وكما أشرنا آنفا فإن اليابان ستواجه قيودا قوية على قدرتها على إظهار القوة على البر الآسيوي طالما بقيت الصين قوة عظمى. ولا تزال اليابان في حالة نزاع إقليمي مع الصين حول جزر سينكاكيو/دياوييتاي، ومع كوريا حول جزر تاكيشيما/توكسو، ومع روسيا حول جزر كوريل. وأخيرا، فرغم أن الصين أضعف عسكريا من أن تخوض حربا كبرى مع الولايات المتحدة ذات القوة الهائلة، فليس من المرجح أن تتفوق اليابان على الصين عسكريا بقدر تفوق أمريكا عليها، لأن اليابان لا تمتلك عدد السكان ولا الثروة الكافيين لأن تحل محل قوة أمريكا العسكرية.

يستج التوزيع الممكن الثاني للقوة إذا واصل اقتصاد الصين النمو بسرعه القوة وأصبحت في النهاية دولة مهيمنة كامنة. قد تبقى الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا أو تعود إليها يوما لضممان ألا تصبح الصين منافسا ندا. فالإيابان وروسيا لا تمتلكان مجتمعين الموارد اللازمة لاحتواء الصين، حتى إذا انضمت الهند وكوريا الجنوبية وفيتنام إلى تحالف فرض التوازن. ستكون الصين في هذا السيناريو أغنى كثيرا من أي من خصومها الآسيويين، وستمكنها ميزتها السكانية الضخمة من بناء جيش أقوى كثيرا من الجيش الذي يمكن أن تبنيه اليابان أو روسيا. وقد تمتلك الصين أيضا الموارد

اللازمة لامتلاك ترسانة نووية فائقة. وحينها ستسود في شمال شرق آسيا تعددية قطبية غير متوازنة إذا هددت الصين بالهيمنة على كامل المنطقة، وعندئذ ستكون المنطقة أخطر كثيرا منها الآن. فالصين، كغيرها من الدول المهيمنة الكامنة السابقة، ستحاول بقوة أن تصبح دولة مهيمنة فعلية، وكل خصومها، ومنهم الولايات المتحدة، سيطلقون الصين لمحاولة منعها من التوسع. ولن تقلح سياسات الإشراف وما شابهها في لجم شهية الصين إلى القوة التي يمكن أن تكون نعمة.

وأخيرا يمكن القول بإيجاز بأن أبنية القوة القائمة الآن في أوروبا وشمال شرق آسيا مع أنها حميدة، فإنها لن تدوم في الأعوام العشرين التالية. والسيناريو الأرجح في أوروبا هو خروج أمريكا مقترنا بظهور ألمانيا كدولة مهيمنة. ستستقل المنطقة بالتأكيد من الاستقطاب الثنائي الحالي إلى تعددية قطبية غير متوازنة، ما قد يؤدي إلى تنافس أمني أكثر حدة بين القوى العظمى الأوروبية. ويمكن أن تتطور في شمال شرق آسيا بنية القوة يأخذى طريقتين: (١) إذا لم تصبح الصين دولة مهيمنة كامنة، فمن الوارد أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من المنطقة، ما يجعل اليابان قوة عظمى هائلة. لكن النظام سيظل متعدد الأقطاب ومتوازنا. وسيكون التنافس الأمني أكثر حدة منه اليوم بسبب المشكلات المصاحبة لحلول اليابان محل الولايات المتحدة في مجموعة القوى العظمى الإقليمية. (٢) إذا تطورت الصين إلى دولة مهيمنة كامنة، فإن التعددية القطبية في شمال شرق آسيا ستصبح غير متوازنة وستبقى الولايات المتحدة قواتها في المنطقة لاحتواء الصين.

خاتمة

ما مضامين التحليل السابق على سياسة الأمن القومي الأمريكية المستقبلية؟ من الواضح أن السيناريو الأخطر الذي يمكن أن تواجهه الولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين هو أن تصبح الصين دولة مهيمنة كامنة في شمال شرق آسيا. يعتمد

تحول الصين إلى دولة مهيمنة كامنة بالدرجة الأولى على ما إذا كان اقتصادها سيواصل مساره التحديثي السريع. فإذا حدث ذلك، فإن الصين لن تصبح متجا قياديا للتقنيات المتقدمة وحسب، بل أيضا القوة العظمى الأغنى في العالم، وستستخلم ثروتها بالتأكيد لبناء آلة عسكرية هائلة. كما ستسعى بالتأكيد لأسباب إستراتيجية وجيهة إلى تحقيق هيمنة إقليمية، كما فعلت الولايات المتحدة في نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر. ولذلك يمكن أن نتنبأ للصين بأن تحاول الهيمنة على اليابان وكوريا والفاعلين الإقليميين الآخرين ببناء قوة عسكرية لا تجرؤ الدول الأخرى على تحديها. ونتنبأ لها أيضا بأن تطور نسختها من مبدأ مونرو في مواجهة الولايات المتحدة. فكما أوضحت الولايات المتحدة للقوى العظمى البعيدة بأنها غير مسموح لها بالتدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي، ستعلن الصين أن التدخل الأمريكي في آسيا غير مقبول. إن ما يجعل التهديد الصيني المستقبلي مثيرا للقلق هو أنها يمكن أن تكون أقوى وأخطر كثيرا من أية دولة مهيمنة كامنة واجهت الولايات المتحدة في القرن العشرين. فلم تكن ألمانيا الفيلهلمية ولا اليابان الإمبراطورية ولا ألمانيا النازية ولا الاتحاد السوفيتي تمتلك القوة الكامنة التي كانت الولايات المتحدة تمتلكها في أثناء هذه المواجهات (راجع الجدولين رقمي ٣-٥ و ٦-٢). لكن إذا كانت الصين ستصبح هونج كونج عملاقة، فإنها ستمتلك أربعة أضعاف القوة الكامنة التي تمتلكها الولايات المتحدة، ما يمكن الصين من اكتساب ميزة عسكرية حاسمة على الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا^{٢٢}. ومن الصعب في تلك الحالة أن نعرف كيف ستمنع الولايات المتحدة الصين من أن تصبح منافسا ندا. فضلا عن أن الصين قد تكون قوة عظمى أقوى كثيرا من الولايات المتحدة في التنافس العالمي التالي فيما بينهما.

يقترح هذا التحليل أن الولايات المتحدة لها مصلحة حقيقية في إبطاء النمو الاقتصادي الصيني في الأعوام التالية. في حين أنها على مدار معظم العقد الماضي

اتبعت إستراتيجية كانت تستهدف تحقيق عكس ذلك، حيث كانت الولايات المتحدة ملتزمة "بإشراك" الصين وليس "احتوائها". تقوم سياسة الإشراك engagement على الاعتقاد الليبرالي بأنه في حال تحول الصين إلى دولة ديمقراطية مزدهرة، فإنها ستكون قوة وضع راهن ولن تدخل في تنافس أمني مع الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك سعت السياسة الأمريكية إلى دمج الصين في الاقتصاد العالمي وتسهيل نموها الاقتصادي السريع بحيث تصبح دولة غنية، على أمل أن تقنع بمكانتها الحالية في النظام الدولي.

تلك السياسة الأمريكية تجاه الصين خاطئة. فالصين الغنية لن تكون قوة وضع راهن، بل ستكون دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية، ليس لأن الصين الغنية ستكون دوافعها شريرة، لكن لأن الطريقة المثلى لكي تعظم أية دولة فرص بقائها تكمن في أن تصبح دولة مهيمنة في منطقتها من العالم. ورغم أنه من مصلحة الصين بالتأكيد بأن تكون دولة مهيمنة في شمال شرق آسيا، فليس من مصلحة أمريكا أن يحدث ذلك.

لا تزال الصين بعيدة عن امتلاك القوة الكامنة الكافية لممارسة الهيمنة الإقليمية. ولذلك فإن الأوان لم يفت لكي تقلب الولايات المتحدة المسار وتفعل ما بوسعها لإبطاء صعود الصين. بل إن الضرورات البنيوية القوية للنظام الدولي ربما تجبر الولايات المتحدة على التخلي عن سياسة الإشراك في المستقبل القريب. وتوجد إشارات على أن إدارة بوش الجديدة قد أخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه.

تتجاهل الدول من حين لآخر العالم الفوضوي الذي تعمل فيه، وتختار بدلا من ذلك أن تتابع إستراتيجيات تتناقض مع منطق توازن القوة. والولايات المتحدة مرشح جيد للتصرف بتلك الطريقة؛ لأن الثقافة السياسية الأمريكية ليبرالية حتى النخاع، وبالتالي تعادي الأفكار الواقعية. لكن سيكون خطأ جسيما من الولايات المتحدة أن تدبر ظهرها للمبادئ الواقعية التي خلمتها كثيرا منذ تأسيسها.

دوامش الكتاب

Notes

المصادر

- C. Wright Mills, *The Sociological Imagination* (New York: Oxford University Press, 1959), p. 221. [١]

الفصل الأول

- [١] تكسب عبارة "السلام الدائم" شهرتها من إيمانويل كانط. انظر: Hans Reiss, ed., *Kant's Political Writings*, trans. H. B. Nisbet (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 93-130. Also see John Mueller, *Retreat from Domsday: The Obsolescence of Major War* (New York: Basic Books, 1989); Michael Mandelbaum, "Is Major War Obsolete?" *Survival* 40, No. 4 (Winter 1998-99), pp. 20-38; and Francis Fukuyama, "The End of History?" *The National Interest*, No. 16 (Summer 1989), pp. 3-18, which was the basis of Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).
- [٢] Charles L. Glaser, "Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help," *International Security* 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 50-90.
- [٣] Iris L. Claude, Jr., *Power and International Relations* انظر: توازن القوة. انظر: (New York: Random House, 1962), chap. 2; and Ernst B. Haas, "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda?" *World Politics* 5, No. 4 (July 1953), pp. 442-77. I use it to mean the actual distribution of military assets among the great powers in the system.
- [٤] Lothar Gall, *Bismarck: The White Revolutionary*, vol. 1, 1851-1871, trans. J. A. عن Underwood (London: Unwin Hyman, 1986), p. 59.
- [٥] تنطبق هذه النظرية أيضا على القوى الأصغر، وإن كان على بعضها دون البعض الآخر. يعبر كينيث ولتر عن تلك النقطة بطريقة جيدة حين يكتب "لمة نظرية عامة للسياسة الدولية ... تنطبق أيضا على الدول الأصغر التي تتفاعل وتؤثر طالما أن تفاعلاتها تجري بمعزل عن تدخل القوى العظمى في النظام، سواء بسبب الامبالاة النسبية من جانب هذه القوى أو صعوبات الاتصال والنقل".
- [٦] Jack S. Levy, *War in the Modern Great Power System, 1495-1975* (Lexington: University Press of Kentucky, 1983), pp. 10-19.

[٧] ليس لمة اتفاق واسع بين الدارسين حول الدول المؤهلة كقوى عظمى بين عامي ١٧٩٢ و ١٩٩٠. انظر Levy, War, chap. 2; and J. David Singer and Melvin Small, *The Wages of War*, 1816-1963: A Statistical Handbook (New York: Wiley, 1972), p. 23. وقد تبينَ التصنيف التقليدي لأنه يبدو متسقاً عموماً مع تعريفه للقوة العظمى، ولأن تحليل كل القوى العظمى المحتملة "حالة بحالة يستلزم وقتاً وجهلاً كبيرين ولن يؤثر كثيراً في النهاية". Levy, War, p. 26. وروسيا (الاتحاد السوفيتي من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٩١) هي الدولة الوحيدة التي كانت قوة عظمى على مدى كامل تلك الفترة، فيما كانت المملكة المتحدة وألمانيا (بروسيا قبل عام ١٨٧٠) قوتين عظميين من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٩٤٥، وكانت فرنسا قوة عظمى من عام ١٧٩٢ إلى أن هزمتها ألمانيا النازية واحتلتها في عام ١٩٤٠. يعتبر بعض الدارسين المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا قوى عظمى بعد عام ١٩٤٥ ويصفون الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأقوى كثيراً من القوى السابقة على أنهما قوتان عظميتان فائقتان superpowers. وإن كنت أرى أن تلك التصنيفات لا تعجدي نقماً. ورغم أنني أشير أحياناً إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بوصفهما قوتين عظميين فائقتين، فإنها كانتا القوتين العظميين في النظام في أثناء الحرب الباردة، في حين كانت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا (وكذلك الصين واليابان) تنظر إلى القدرة العسكرية التي توليها كقوى عظمى. وتعامل إيطاليا كقوة عظمى من عام ١٨٦١ إلى عام ١٩٤٣ حين انهارت في الحرب العالمية الثانية. وكانت النمسا- المجر (النمسا قبل عام ١٨١٧) قوة عظمى من عام ١٧٩٢ إلى أن تفككت في عام ١٩١٨. وتعتبر اليابان قوة عظمى من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٤٥، والولايات المتحدة من عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق بالفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ تعتبر الصين (التي تعد قوة عظمى بداية من عام ١٩٩١) وروسيا والولايات المتحدة قوى عظمى للأسباب التي عُرضت في الفصل العاشر.

[٨] قلا من: Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), p. 2.

[٩] William J. Clinton, "Commencement Address," United States Military Academy, West Point, NY, May 31, 1997. Also see A National Security Strategy of Engagement and Enlargement (Washington, DC: The White House, February 1996).

[١٠] Strobe Talbott, "Why NATO Should Grow," *New York Review of Books*, August 10, 1995, pp. 27-28. Also see Strobe Talbott, "Democracy and the National Interest," *Foreign Affairs* 75, No. 6 (November-December 1996), pp. 47-63.

[١١] Madeleine Albright, "A Presidential Tribute to Gerald Ford," speech at Ford Museum Auditorium, Grand Rapids, MI, April 16, 1997. Also see Madeleine Albright, "Commencement Address," Harvard University, Cambridge, MA, June 5, 1997; and Richard Holbrooke, "America, A European Power," *Foreign Affairs* 74, No. 2 (March-April 1995), pp. 38-51.

[١٢] Stephen Van Evera, *Guide to Methods for Students of* النظر حول مقومات النظرية الصحيحة: *Political Science* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), pp. 17-21.

[١٣] Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace: The العمل الأساسي حول هذا الموضوع هو Making of the European Settlement, 1945-1963* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

- ١١٤] رغم أن منظمة حلف شمال الأطلسي استخدمت استراتيجية دفاعية ضد حلف وارسو طوال فترة الحرب الباردة، دفع صمويل هنتجتون بدلا من ذلك باستراتيجية هجومية في مقالة أحدثت خلالها كثيرا داخل الجماعة الأمنية. انظر Samuel P. Huntington, "Conventional Deterrence and Conventional Retaliation in Europe," *International Security* 8, No. 3 (Winter 1983-84), pp. 32-56.
- ١١٥] وردت هذه الفكرة في Michael W. Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism* (New York: Norton, 1997); and Brian C. Schmidt, *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations* (Albany: State University of New York Press, 1998).
- ١١٦] E. H. Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2d ed. (London: Macmillan, 1962; the first edition was published in 1939); Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed. (New York: Knopf, 1973; the first edition was published in 1948); and Waltz, *Theory of International Politics*.
- ١١٧] Carr, *Twenty Years' Crisis*, chap. 4; Kenneth Waltz, "The Myth of National Interdependence," in Charles P. Kindleberger, ed., *The International Corporation* (Cambridge, MA: MIT Press, 1970), pp. 205-223; and Waltz, *Theory of International Politics*, chap. 7.
- ١١٨] See Morgenthau, *Politics among Nations*, chaps. 14, 21; and Kenneth N. Waltz, "The Stability of a Bipolar World," *Daedalus* 93, No. 3 (Summer 1964), pp. 881-909.
- ١١٩] للمزيد من الأدلة حول تلك الاختلافات، انظر Security Studies 5, No. 2 (Winter 1995-96, special issue on "Roots of Realism," ed. Benjamin Frankel); and Security Studies 5, No. 3 (Spring 1996, special issue on "Realism: Restatements and Renewal," ed. Benjamin Frankel).
- ١٢٠] F. H. Kinsley, *Power and the Pursuit of Peace: Theory and Practice in the History of Relations between States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), pt. I; Torbjorn L. Knutsen, *A History of International Relations Theory: An Introduction* (New York: Manchester University Press, 1992), chap. 5; and P. Parkinson, *The Philosophy of International Relations: A Study in the History of Thought* (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1977), chap. 4.
- ١٢١] Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization* 51, No. 4 (Autumn 1997), pp. 513-53.
- ١٢٢] Michael Howard, *War and the Liberal Conscience* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1978).
- ١٢٣] انظر من بين أعمال أخرى Norman Angell, *The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power in Nations to Their Economic and Social Advantage*, 3d rev. and enl. Ed. (New York: G. P. Putnam's, 1912); Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive tree Understanding Globalization* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999); Edward J. Mansfield, *Power, Trade, and War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991); Susan M. McMillan, "Interdependence and Conflict," *Mershon International Studies Review* 41, Suppl. 1 (May 1997), pp. 33-58; and Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).
- ١٢٤] Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds., *Debating the Democratic Peace* (Cambridge, MA: MIT Press,

1996), pts. I and III; Michael Doyle, "Liberalism and World Politics," *American Political Science Review* 80, No. 4 (December 1986), pp. 1151-69; Fukuyama, "End of History?"; John M. Owen IV, *Liberal Peace, Liberal War: American Politics and International Security* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); James L. Ray, *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition* (Columbia: University of South Carolina Press, 1995); and Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993). يدافع بعض الدارسين بأن الدول الديمقراطية تكون أميل للسلام من الدول غير الديمقراطية، بنقض النظر عن نوع النظام المتنافس. لكن الأدلة الداعمة لهذا الرأي ضعيفة، فيما تؤكد الأدلة أن دور الديمقراطية في دعم السلام ينحصر في العلاقات بين الدول الديمقراطية.

David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The* أخرى (1981) *Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993); Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984); *International Organization* 36, No. 2 (Spring 1982, special issue on "International Regimes," ed. Stephen D. Krasner); Lisa L. Martin and Beth A. Simmons, "Theories and Empirical Studies of International Institutions," *International Organization* 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 729-57; and John G. Ruggie, *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization* (New York: Routledge, 1998), chaps. 8-10. على أن النظم والقانون الدولي مرادفة للمؤسسات،

حيث تعد جميعها لواعد تتوافق عليها الدول.

Carr, *Twenty Years' Crisis*, p. 10. (1916)

(1916) رغم أن الواقعيين يعتقدون أن النظام الدولي لا يسمح باختلاف كبير في السلوك الخارجي للقوى العظمى، فإنهم يمتثلون بأن ثمة اختلافات عميقة توجد أحياناً في الطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع شعوبها. فزعم أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان يتصرف أحدهما بالطريقة نفسها نحو الآخر في أثناء الحرب الباردة، فلا شك أن قادة كل منهما كانوا يعاملون مواطنيهم بطرق مختلفة تماماً. وهكذا نستطيع أن نميز بسهولة بين الدول الطيبة والشريرة عند تقييم السلوك الداخلي. لكن تلك التمييزات لا تقول لنا الكثير حول السياسة الدولية.

(1918) يعد مورجنتاو أحياناً اشتاء لهذا الاعتقاد الثاني، إذ لا يميز، كشأن الواقعيين الآخرين، بين الدول الطيبة والشريرة، ويقر بوضوح أن البيئة الخارجية هي التي تشكل سلوك الدولة. على أن الرغبة في القوة التي يعتبرها القوة الدافعة الرئيسة لسلوك الدولة، خاصة داخلية للدول.

Carl von Clausewitz, *On War*, trans. and ed. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), esp. books 1, 8. Also see Richard K. Betts, "Should Strategic Studies Survive?" *World Politics* 50, No. 1 (October 1997), pp. 7-33, esp. p. 8; and Michael I. Handel, *Masters of War: Classical Strategic Thought*, 3d ed. (London: Frank Cass, 2001).

(1901) يشير مايكل سميث Michael J. Smith في كتابه "التفكير الواقعي من فير إلى كينجر" *Realist* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986) *Thought from Weber to Kissinger* إلى أن كار لا "يفسر لماذا تنطوي السياسة دائماً على القوة، وهو تفسير ضروري لأية محاولة لتعريف

ممارسة القوة عبر خطوط تتوافق مع وجود اجتماعي منظم. هل شهوة القوة أساسية في الطبيعة البشرية - رؤية نيور ومورجنتاو ... (أم) تراها تتج عن المسئلة الأمنية؟ (ص ١٢).

George F. Kennan, *American Diplomacy, 1900-1950* (Chicago: University of Chicago Press, 1951).

يكتب سميت أن كينان لا يقدم تفسيراً منظماً لمقارنته للسياسة الدولية أو فلسفته السياسية عموماً، فهو دبلوماسي تحول إلى مؤرخ، وليس عالم لاهوت أو مُنظّر سياسي، وليس معنياً بالقترح ملعب في الطبيعة البشرية ولا صياغة الحقائق المتواترة بالسياسة الدولية بطريقة تشبه المذاهب. Smith, *Realist Thought*, p. 166

١٣٧١ فقدت واقعية الطبيعة البشرية كثيراً من جاذبيتها في أوائل السبعينات لأسباب مختلفة. أسهم رد الفعل

على حرب فيتنام بالتأكيد في تراجع هذه النظرية، لأن أية نظرية تعتبر السعي وراء القوة العسكرية أمراً حتمياً أصبحت غير مقبولة في الجامعات بحلول عام ١٩٧٠. (ومن المقارقات أن مورجنتاو كان من

أوائل النقاد الموهين لحرب فيتنام. Hans J. Morgenthau, *Vietnam and the United States* (Washington, DC: Public Affairs, 1965); and "Bernard Johnson's Interview with Hans J. Morgenthau," in Kenneth Thompson and Robert J. Myers, eds., *Truth and Tragedy: A Tribute to Hans J. Morgenthau* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1984), pp. 382-84. علاوة على أن انهيار اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods في عام ١٩٧١ وصلمة النقط في

عام ١٩٧٣ والثوة المتنامية للشركات متعلمة الحدود قادت الكثيرين إلى الاعتقاد بأن القضايا الاقتصادية أصبحت أهم كثيراً من القضايا الأمنية وأن الواقعية، خاصة نسخة مورجنتاو، لم يكن لديها ما تقوله حول أسئلة الاقتصاد السياسي الدولي. بل ودلع البعض في أوائل السبعينات بأن الشركات متعددة الحدود والقوى الأخرى العابرة للحدود تهدد سلامة الدولة نفسها. وكانت عبارة "السيادة في خطر" متواترة في ذلك الوقت. وأخيراً كانت واقعية الطبيعة البشرية نظرية فلسفية في الأساس مغايرة للثورة السلوكية التي هيمنت على دراسة السياسة الدولية في أوائل السبعينات. كان مورجنتاو يمتثل لنظريات علم الاجتماع الحديثة بشدة، لكنه خسر في حرب الأفكار وفقدت نظريته كثيراً من شرعيتها. للمزيد حول رؤية مورجنتاو حول علم الاجتماع، انظر Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power*

(Politics) (Chicago: University of Chicago Press, 1946). ومن أجل مثال حديث وإن كان نادراً

لواقعية الطبيعة البشرية، انظر Samuel P. Huntington, "Why International Primacy Matters," *International Security* 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 68-71. Also see Bradley A. Thayer, "Bringing in Darwin: Evolutionary Theory, Realism, and International Politics," *International Security* 25, No. 2 (Fall 2000), pp. 124-51.

١٣٣١ انظر Morgenthau, *Politics among Nations*; and Morgenthau, *Scientific Man*.

مورجنتاو هو أشهر أنصار واقعية الطبيعة البشرية، فإن رينولد نيور Reinhold Niebuhr أيضاً كان قوة فكرية كبرى في هذه المدرسة الفكرية. انظر Niebuhr's *Moral Man and Immoral Society* (New

York: Scribner's, 1932). كما دافع فريدريك مينكي Friedrich Meinecke عن واقعية الطبيعة البشرية طويلاً قبل أن يبدأ مورجنتاو في نشر رواه حول السياسة الدولية في منتصف الأربعينات. انظر Meinecke's *Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and Its Place in Modern*

- History, trans. Douglas Scott (Boulder, CO: Westview, 1984) الذي نشر أصلاً في ألمانيا في عام ١٩٢٤، لكنه لم ينشر باللغة الإنجليزية حتى عام ١٩٥٧. كان مورجنتاؤ الذي تعلم في ألمانيا ملماً بالمكيافيلية وفقاً لتلميذه السابق كينيث تومسون Kenneth W. Thompson. مراسلة مع المؤلف في التاسع من أغسطس ١٩٩٩. انظر Christoph Frei, Hans J. Morgenthau: An Intellectual Biography (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 2001), pp. 207-26. Morgenthau, Scientific Man, p. 194. Also see Morgenthau, Politics among Nations, p. ٢٤١ 208.
- Morgenthau, Scientific Man, p. 192 (٢٥) رغم ادعاء مورجنتاؤ "بأن الرغبة في بلوغ أقصى حد من القوة سمة عامة بين الدول" (Politics among Nations, p. 208)، فإنه يميز في كتاباته بين قوى الوضع الراهن والقوى التمديلية. Politics among Nations, pp. 40-44, 64-73. لكن له مشكلة واضحة هنا، فإذا كانت كل الدول تتميز "بلموح غير محدود للقوة" (Politics among Nations, p. 208)، كيف تكون هناك قوى وضع رامن في العالم إذن؟ ورغم تأكيد مورجنتاؤ على أن الدافع إلى القوة يكمن في الطبيعة البشرية، فإنه يعترف أيضاً بأن بنية النظام الدولي تخلق حوافز قوية تدفع الدول إلى الهجوم. فهو يكتب على سبيل المثال: "نظراً لأن... كل الأمم تعيش في خوف دائم من أن يجرمها خصومها من لوتهما، في أول فرصة تواترهم، فإن كل الأمم لها مصلحة حيوية في الاستباق إلى هذا التطور وأن تفرض على الآخرين ما لا تقبل من الآخرين أن يفرضوه عليها" (Politics among Nations, p. 208). لكن إذا كانت كل دولة لها مصلحة حيوية في استغلال الأخرى حينما تحين الفرصة، كيف تكون هناك قوى وضع رامن في النظام؟ فهذه البنية المحفزة يبدو أنها لا تترك مجالاً لوجود القوى المشبعة. ومجدداً لا يقدم مورجنتاؤ تفسيراً لهذا التناقض الواضح. انظر Wolfers's Collaboration: Essays on International Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), pp. 84-86.
- ٢٦١ من أعمال ولتر الرئيسة الأخرى حول الواقعية Man, the State, and War: A Theoretical Analysis (New York: Columbia University Press, 1959); "Theory of International Relations," in Fred I. Greenstein and Nelson W. Polaby, eds., The Handbook of Political Science, vol. 8, International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1975), pp. 1-85; "The Origins of War in Neorealist Theory," in Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, eds., The Origin and Prevention of Major Wars (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 39-52; and "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics," in Robert Keohane, ed., Neorealism and Its Critics (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 322-45. Unlike Morgenthau's Politics among Nations, Waltz's Theory of International Politics clearly qualifies as a work of modern social science (esp. its chap. 1).
- ٢٧١ تؤكد النظريات البنيوية أن بنية النظام الدولي تقيد بشدة سلوك القوى العظمى وتجبرها على التصرف بطرق متماثلة. ولذلك يجب أن نوقع وجود أنماط مشتركة لسلوك القوى العظمى في النظم القوضوية. ورغم ذلك فإن النظم القوضوية ذاتها يمكن أن تتشكل بطرق مختلفة تأسيساً على عدد القوى العظمى

وتوزيع القوة فيما بينها. تتسبب تلك الاختلافات البنوية أحيانا، كما سيرد في الفصول التالية، في اختلافات مهمة في سلوك الدول.

Waltz, *Theory of International Politics*, p. 126. Also see *ibid.*, pp. 118, 127; and Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," *International Organization* 42, No. 3 (Summer 1988), pp. 485-507 الذي يني مباشرة على ادعاء ولتز بأن الدول تُعنى بالدرجة الأولى بالحفاظ على نصيبها من القوة المالية.

Randall L. Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies* 5, No. 3 (Spring 1996, special issue), pp. 90-121. Also see Keith L. Shimko, "Realism, Neorealism, and American Liberalism," *Review of Politics* 54, No. 2 (Spring 1992), pp. 281-301.

Waltz, *Theory of International Politics*, chaps. 6, 8 (١٤٠) العمل الرئيس الآخر الذي يؤكد أن الدول

تميز بميل قوي لفرض التوازن على المتعين هو Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

Waltz, *Theory of International Politics*, chap. 8; and Waltz, "Origins of War." انظر (١٤١)

Waltz, "Origins of War," p. 40 (١٤٢)

Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics* 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-214; Jack L. Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), esp. chaps. 1-2; and Van Evera, *Causes of War*, esp. chap. 6. Also see Glaser, "Realists as Optimists"; and Robert Powell, *In the Shadow of Power. States and Strategies in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), esp. chap. 3. George Quester's *Offense and Defense in the International System* (New York: Wiley, 1977). والكتاب الأخير عمل مهم حول التوازن الدفاعي - الهجوم، رغم أن مؤلفه لا يعد

عموما من الواقعيين الدفاعيين. من أجل مراجعة عامة للأدبيات حول الموضوع، انظر - Sean M. Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and its Critics," *Security Studies* 4, No. 4 (Summer 1995), pp. 660-91.

Snyder, *Myths of Empire*. انظر (١٤٣) لـ جيفريس رؤية حول هذه النقطة أفضل من رؤية سنيدر أو فان إيفيرا. انظر (١٤٤) Empire, pp. 22-24; Van Evera, *Causes of War*, pp. 118, 191, 255

Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation," p. 500. (١٤٥)

(١٤٦) يؤكد بعض الواقعيين الدفاعيين أن القوى العظمى تسعى لتعظيم أمنها، وليس قوتها النسبية. وفي ذلك يكتب ولتز أن "لهم الأخير للدول ليس القوة، بل الأمن." Waltz, "Origins of War," p. 40. ولا شك في أن القوى العظمى تزيد أمنها، لكن ذلك الادعاء في ذاته مبهم ولا يقدم استبصارا كافيا حول سلوك الدول الفعلي. والسؤال المهم هو كيف تزيد الدول أمنها؟ وإجابتي هي: بتعظيم نصيبها من القوة المالية. أما إجابة الواقعيين الدفاعيين فهي: بالحفاظ على توازن القوة الحالي. يصوغ سنيدر تلك النقطة بطريقة جيدة في كتابه "أساطير الإمبراطورية" حين يكتب أن كلا من الواقعيين الهجوميين

والدفاعيين "يقولون أن الأمن بشكل عادة الدافع الأقوى للدول في الفوضى الدولية، لكنهم يتميزون بوجهات نظر متعارضة حول أنفع الطرق لإنجاز الأمن" (ص ١١ - ١٢).

G. Lowes Dickinson, *The European Anarchy* (New York: Macmillan, 1916). Also see G. [٤٧]
Lowes Dickinson, *The International Anarchy, 1904-1914* (New York: Century Company,
1926), esp. chap. 1.

Dickinson, *European Anarchy*, pp. 14, 101. [٤٨]

[٤٩] يروج إيريك لابس ونيقولا سبائكمان أيضا للواقعية الهجومية في كتابتهما، رغم أن أحدا منهما لم

يمرض النظرية بالتفصيل. انظر Eric J. Labs, "Offensive Realism and Why States Expand Their War Aims," *Security Studies* 6, No. 4, pp. 1-49; Nicholas J. Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace, 1942), Introduction and chap. 1; and Martin Wight, *Power Politics*, eds. Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), chaps. 2, 3, 9, 14, 15.

Herbert Butterfield, *Christianity and History* (New York: Scribner's, 1950), pp. 89-91; Dale C. Copeland, *The Origins of Major War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), passim; Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), pp. 87-88; John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," *World Politics* 2, No. 2 (January 1950), p. 157; John H. Herz, *Political Realism and Political Idealism* (Chicago: University of Chicago Press, 1951), pp. 14-15, 23-25, 206; A.F.K. Organski, *World Politics*, 2d ed. (New York: Knopf, 1968), pp. 274, 279, 298; Frederick L. Schuman, *International Politics: An Introduction to the Western State System* (New York: McGraw-Hill, 1933), pp. 512-19; and Farouk Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princeton, NJ: Princeton University Press,

1998), passim. وأخيرا تنق جواتب من أعمال راندل شويلر المهمة مع الواقعية الهجومية. انظر Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias"; Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security* 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 72-107; and Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998). لكن كما

يوضح جلدين، فمن الصعب إدراج شويلر ضمن الواقعيين الهجوميين. انظر Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theorics of Foreign Policy," *World Politics* 51, No. 1 (October 1998), pp. 144-72.

Inis L. Claude, *Power and International Relations* (New York: Random House, 1962); August Heckscher, ed., *The Politics of Woodrow Wilson: Selections from His Speeches and Writings* (New York: Harper, 1956); and James Brown Scott, ed., *President Wilson's Foreign Policy: Messages, Addresses, Papers* (Oxford: Oxford University Press, 1918).

[٥١] انظر Wight, *Power Politics*, p. 29.

William J. Clinton, "American Foreign Policy and the Democratic Ideal," campaign speech, Pabst Theater, Milwaukee, WI, October 1, 1992. [٥٢]

[٥٣] "نص كلمات كلتون هي: 'بناء خطوط الشراكة وجسور إلى المستقبل'، New York Times, July 10, 1997.

[٥٤] انظر Shimko, "Realism, Neorealism, and American Liberalism".

Seymour Martin Lipset, *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword* (New York: Norton, 1996), pp. 51-52, 237. Also see Gabriel A. Almond, *The American People and Foreign Policy* (New York: Praeger, 1968), pp. 50-51.

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. II, trans. Henry Reeve (New York: Schocken Books, 1972), p. 38.

Morgenthau, *Scientific Man*, p. 201. [١٥٧]

Reinhold Niebuhr, *The Children of Light and the Children of Darkness: A Vindication of Democracy and a Critique of Its Traditional Defense* (New York: Scribner's, 1944), esp. pp. 153-90.

Lipset, *American Exceptionalism*, p. 63. [١٥٩]

Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Practice of Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957).

[١٦١] على سبيل المثال توضح الدراسات الأرضية للسنوات الأولى من الحرب الباردة أن صناع السياسة الأمريكيين كانوا يفكرون بالدرجة الأولى من منظور سياسة القوة وليس الأيديولوجيا، حين كانوا

يتعاملون مع الاتحاد السوفيتي. انظر H. W. Brands, *The Specter of Neutralism: The United States and the Emergence of the Third World, 1947-1960* (New York: Columbia University Press, 1989); Thomas J. Christensen, *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992); and Trachtenberg, *Constructed Peace*. Also see Keith Wilson, "British Power in the European Balance, 1906-14," in David Dilks, ed., *Retreat from Power: Studies in Britain's Foreign Policy of the Twentieth Century*, vol. 1, 1906-1939 (London: Macmillan, 1981), pp. 21-41.

البريطانيون "يستخدمون دائما مفهوم توازن القوة" (ص ٢٢) في السر، فيما استخدموا خطابات أكثر مثالية في تصريحاتهم العامة.

[١٦٢] Kennan, *American Diplomacy*, p. 82. من أجل أمثلة لواقعين آخرين يؤكدون على هذا

الموضوع، انظر Walter Lippmann, *U.S. foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown, 1943); Hans Morgenthau, *In Defense of the National Interest: A Critical Examination of American Foreign Policy* (New York: Knopf, 1951); Norman A. Graebner, *America as a World Power: A Realist Appraisal from Wilson to Reagan* (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1984); and Norman A. Graebner, *Cold War Diplomacy: American Foreign Policy, 1945-1975*, 2d ed. (New York: Van Nostrand, 1977).

[١٦٣] Carr, *Twenty Years' Crisis*, p. 79. للمزيد من الأدلة على أن هذا النوع من التفاهل لا يقتصر على

الأنجلوسكسونيين، انظر Markus Fischer, "Feudal Europe, 800-1300: Communal Discourse and Confictual Practices," *International Organization* 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 427-66.

[١٦٤] Ido Oren, "The Subjectivity of the 'Democratic' Peace: حول هذا الموضوع هو Changing U.S. Perceptions of Imperial Germany," *International Security* 20, No. 2 (Fall 1995), pp. 147-84. للمزيد من الأدلة حول الأمثلة التي عرضت في هذه الفقرة وال فقرات التالية،

Konrad H. Jarausch, "Huns, Krauts, or Good Germans? The German Image in America, 1800-1980," in James F. Harris, ed., *German-American Interrelations: Heritage and Challenge* (Tubingen: Tubingen University Press, 1985), pp. 145-59; Frank Trommler, "Inventing the Enemy: German-American Cultural Relations, 1900-1917," in Hans-Jürgen Schröder, ed., *Confrontation and Cooperation: Germany and the United States in the Era of World War I, 1900-1924* (Providence, RI: Berg Publishers, 1993), pp. 99-125; and John L. Gaddis, *The United States and the Origins of the Cold War, 1941-1947* (New York: Columbia University Press, 1972), chap. 2. ومن أجل مناقشات للطرق التي

عمل من خلالها صناع السياسة البريطانيون على تحميل صورة روسيا في أثناء الحربين العالميتين، انظر Keith Neilson, *Britain and the Last Tsar: British Policy and Russia, 1894-1917* (Oxford: Clarendon, 1995), pp. 342-43; and P.M.H. Bell, *John Bull and the Bear: British Public Opinion, Foreign Policy and the Soviet Union, 1941-1945* (London: Edward Arnold, 1990).

[٦٥] يمثل البيان الكلاسيكي حول التأثير العميق للأفكار الليبرالية على التفكير الأمريكي في عمل لويس

هارتز Louis Hartz, *The Liberal Tradition in America: An Interpretation of American Political Thought since the Revolution* (New York: Harcourt, Brace and World, 1955).

الفصل الثاني

[١] ينسح معظم الدارسين الواقعيين مكاناً في نظرياتهم لقوى الوضع الراهن التي لا تحاول أن تصير دولة مهمة. ويدعمون في ذلك بأن بعض الدول تكون راضية عن توازن القوة، ولا تسعى بالتالي إلى تغييره.

انظر Randall L. Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies* 5, No. 3 (Spring 1996, special issue on "Realism: Restatements and Renewal," ed. Benjamin Frankel), pp. 98-101; and Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), pp. 84-86, 91-92, 125-26.

[٢] Milton Friedman, *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 1953), p. 14. Also see Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. 5-6, 91, 119.

[٣] يميز تيري مو بين الفرضيات التي تكون مجرد تبسيط مفيد للواقع (بمعنى أنها واقعية في ذاتها لكن مع إسقاط التفاصيل غير الضرورية) والفرضيات التي تكون مناقضة للواقع (بمعنى أنها حقائق راسخة وإن

كانت متفجرة). انظر Moe, "On the Scientific Status of Rational Models," *American Journal of Political Science* 23, No. 1 (February 1979), pp. 215-43.

[٤] كان لويس ديكسون أول من عالج مفهوم القوضى وتأثيرها على السياسة الدولية G. Lowe (Dickinson, *The European Anarchy* (New York: Macmillan, 1916). توجد مناقشة أحدث

وأكثر تفصيلاً للقوضى في Robert J. Art and Robert Jervis, eds., *International Politics: Anarchy, Force, Imperialism* (Boston: Little, Brown, 1973), pt. 1; and Helen Milner, "The Assumption of Anarchy in International Relations Theory: A Critique," *Review of International Studies* 17, No. 1 (January 1991), pp. 67-85.

- [٥] رغم أن تركيز هذه الدراسة ينصب على نظام الدول *state system*، فإن المنطق الواقعي يمكن أن يُطبق على الأنواع الأخرى من النظم القوضوية. على أن ما يدفع الدول للتنافس على القوة هو غياب السلطة المركزة، وليس أية خاصية مميزة للدول. على سبيل المثال يطبق ماركوس فيشر هذه النظرية على أوروبا في المصور الوسطى قبل أن يظهر نظام الدول في عام ١٦٤٨. انظر Fischer, "Feudal Europe, 800-1300: Communal Discourse and Conflictual Practices," *International Organization* 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 427-66. يمكن استخدام هذه النظرية أيضا لتفسير سلوك الأفراد، وأهم عمل في هذا الخصوص هو Thomas Hobbes, *Leviathan*, ed. C. B. Macpherson (Harmondsworth, UK: Penguin, 1986). انظر أيضا Elijah Anderson, "The Code of the Streets," *Atlantic Monthly*, May 1994, pp. 80-94; Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," *Survival* 35, No. 1 (Spring 1993), pp. 27-47; and Robert J. Spitzer, *The Politics of Gun Control* (Chatham, NJ: Chatham House, 1995), chap. 6.
- [٦] Inis L. Claude, Jr., *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization*, 4th ed. (New York: Random House, 1971), p. 14.
- [٧] الادعاء بأن الدول ربما تكون نوابها حميدة مجرد فرضية أولية للانطلاق. وسأدفع بعد ذلك بأننا حين نجمع الفرضيات الخمس للنظرية، تكون إحدى الدول في وضعية تجعلها تميل بقوة لأن تضم نوابا عدوانية نحو الأخرى.
- [٨] تلعب نظريتي إجمالاً بأن إحدى القوى العظمى تتصرف بطريقة عدوانية نحو الأخرى لأن هذه هي الطريقة المثلى لضمان أمنها في عالم فرضوي. والفرضية هنا هي أن هناك أسبابا كثيرة إضافة إلى الأمن تجعل الدولة تتصرف بطريقة عدوانية نحو الدول الأخرى. وعدم اليقين حول تأثير تلك الأسباب غير الأمنية للحرب هو ما يدفع القوى العظمى للقلق حول بقائها وبالتالي التصرف بطريقة عدوانية. فالمخاوف الأمنية وحدها لا تدفع القوى العظمى للتصرف بطريقة عدوانية. واحتمال أن تكون دولة واحدة على الأقل تسترشد بمحاسبات غير أمنية يمد شرطا ضروريا للواقعية الهجومية وأية نظرية بنوية أخرى في السياسة الدولية تتبأ بالتنافس الأمني. يبرشويلر عن هذه النقطة على هذا النحو: "إننا كان من المفترض أن الدول لا تريد شيئا غير بقائها، فلماذا تشمر بالتهديد؟ ولماذا تتخط في سلوك فرض التوازن؟ ففي عالم افتراضي لم يشهد جريمة من قبل، يكون مفهوم الأمن بلا معنى." Schweller, "Neorealism's Status-Quo Bias," p. 91. ويعبر هيرت بترفيلد عن النقطة نفسها حين يكتب "من غير الوارد عموما أن تحدث الحروب إذا كان كل البشر من القديسين المسيحيين ولا يتنافسون فيما بينهم على أي شيء غير إنكار الذات." C. T. McIntire, ed., Herbert Butterfield: *Writings on Christianity and History* (Oxford: Oxford University Press, 1979), p. 73. Also see Jack Donnelly, *Realism and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), chap. 2.
- [٩] Jon Jacobson, *When the Soviet Union Entered World Politics* (Berkeley: University of California Press, 1994), p. 271.

[١٠] Elizabeth Pond, *Beyond the Wall: Germany's Road to Unification* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1993), chap. 12; Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (New York: HarperCollins, 1993), chaps. 25-26; and Philip Zelikow and Condoleezza Rice, *Germany Unified and Europe Transformed: A Study in Statecraft* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), chap. 4.

[١١] لدم فريدريك شومان Frederick Schuman مفهوم الاعتماد على الذات في السياسة الدولية في كتابه *International Politics: An Introduction to the Western State System* (New York: Theory of International Politics, McGraw-Hill, 1933), pp. 199-202, 514. رغم أن ولتر هو الذي نشر المفهوم بكتابه *Stephen M. Walt, The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

[١٢] نقلًا من Martin Wight, *Power Politics* (London: Royal Institute of International Affairs, 1946), p. 40.

[١٣] إذا أُنجزت إحدى الدول البيمنة، يتحول النظام من الفوضى ويصير هرميا. غير أن الواقعة الهجومية التي تفرض الفوضى الدولية لا تقول الشيء الكثير حول السياسة في ظل الهرمية. لكن كما سنؤكد لاحقا فمن غير الوارد تماما أن تتحول أية دولة إلى دولة مهيمنة عالمية، رغم أن البيمنة الإقليمية ممكنة. وهكذا تقدم الواقعة استبصارات مهمة حول السياسة الدولية في المستقبل المنظور، باستثناء ما يحدث داخل منطقة تسيطر عليها دولة مهيمنة.

[١٤] رغم أن القوى العظمى تضمر دائما نوايا عدوانية، فإنها لا تكون مستعدة دائما، في المقام الأول لأنها لا تمتلك أحيانا القدرة على التصرف بطريقة عدوانية. وأنا استخدم مصطلح "معتدي" aggressor طوال الكتاب للإشارة إلى القوى العظمى التي تمتلك الموارد المادية للتصير عن نواياها العدوانية.

[١٥] يلعب كينيث ولتر إلى أن القوى العظمى لا تسعى إلى البيمنة، بل إلى السيطرة على قدر "ملائم" من القوة العالمية. انظر Waltz, "The Origins of War in Neorealist Theory," in Robert I. Rothberg and Theodore K. Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 40.

[١٦] يصور المثال الافتراضي التالي هذه النقطة. افترض أن صناع السياسة الأمريكيين اضطروا للاختيار بين حالتين مختلفتين لتوازن القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي. الحالة الأولى هي التوزيع الحالي للقوة الذي تشكل الولايات المتحدة فيه دولة مهيمنة لا تجرؤ دولة أخرى في المنطقة على تحدّيها عسكريا. وفي السيناريو الثاني محل الصين محل كندا وألمانيا محل المكسيك، فرغم أن الولايات المتحدة تحتل ميزة عسكرية كبيرة على كل من الصين وألمانيا، فمن الصعب أن نتخيل غخطا استراتيجيا أمريكيا يختار هذا السيناريو على البيمنة الأمريكية في نصف الكرة الأرضية الغربي.

[١٧] John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," *World Politics* 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-80. رغم أن ديكسون لم يستخدم مصطلح "المعضلة الأمنية"، فإن

منطق هذا المفهوم يتجلى بوضوح في كتابه *European Anarchy*, pp. 20, 88.

Herz, "Idealist Internationalism," p. 157. [١٨]

- [١٩] Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," *International Organization* 42, No. 3 (Summer 1988), pp. 485-507; Stephen D. Krasner, "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier," *World Politics* 43, No. 3 (April 1991), pp. 336-66; and Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory," *American Political Science Review* 85, No. 4 (December 1991), pp. 1303-20.
- [٢٠] Michael Mastanduno, "Do Relative Gains Matter? America's Response to Japanese Industrial Policy," *International Security* 16, No. 1 (Summer 1991), pp. 73-113.
- [٢١] يلهم ولتر إلى أن الدول في نظرية هانز مورجنتاو تسعى وراء القوة باعتبارها غاية في ذاتها، ولذلك فإنها تهتم بالقوة المطلقة وليس القوة النسبية. انظر Waltz, "Origins of War," pp. 40-41; and Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 126-27.
- [٢٢] لاخر يبدو أنها تدعم الاتهام الذي يثيره ولتر، توجد أدلة كافية في Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed. (New York: Knopf, 1973) على أن الدول تهتم بالدرجة الأولى بالبحث عن القوة النسبية.
- [٢٣] Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 36.
- [٢٤] إن القضية الأساسية في تقييم الواقعية الهجومية ليست ما إذا كانت الدولة تحاول باستمرار أن تغزو الدول الأخرى أو تغالي في الإنفاق العسكري، لكن ما إذا كانت القوى العظمى تنوِّث الفرص المواتية لزيادة قوتها على حساب خصومها.
- [٢٥] Richard K. Betts, *Surprise Attack: Lessons for Defense Planning* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1982); James D. Fearon, "Rationalist Explanations for War," *International Organization* 49, No. 3 (Summer 1995), pp. 390-401; Robert Jervis, *The Logic of Images in International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970); and Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 45-51, 83, 137-42.
- [٢٦] Joel Achenbach, "The Experts in Retreat: After-the-Fact Explanations for the Gloomy Predictions," *Washington Post*, February 28, 1991; and Jacob Weisberg, "Gulfballs: How the Experts Blew It, Big-Time," *New Republic*, March 25, 1991.
- [٢٧] يلهم جاك سنيدر وستيفن فان إيفيرا بهذه الحجة في أوضح صورها. انظر Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), esp. pp. 1, 307-8; and Van Evera, *Causes of War*, esp. pp. 6, 9.
- [٢٨] مما يرتبط بذلك أن بعض الواقعيين الدفعاين يفسرون المعضلة الأمنية بالقول بأن الإجراءات الهجومية التي تتخذها الدولة لتحسين أمنها تضطر الدول المنافسة للتصرف بالطريقة عينها، ما لم يترك لكل الدول مجال آخر. انظر Charles L. Glaser, "The Security Dilemma Revisited," *World Politics* 50, No. 1 (October 1997), pp. 171-201.
- [٢٩] وفي ضوء هذا الفهم للمعضلة الأمنية، فليس من الوارد أن تنشأ تنافس أمني بين الدول العقلانية، لأنه من غير المفيد، إن لم يكن من الضار أن تسعى لأن تكتسب ميزة على القوى المنافسة. بل من الصعب أن نفهم لماذا يتهي الحال بالدول التي تعمل في عالم

يتساوى فيه السلوك العدواني مع السلوك المضر للذات إلى مواجهة "معضلة أمنية". إذ يبدو من المعقول أن تتخلى كل الدول عن الحرب وأن تعيش في سلام. وبالطبع لم يصف هيرز المعضلة الأمنية بهذه الطريقة حين قنعها لأول مرة في عام ١٩٥٠. وكما أشرنا فإن عرضه الأصلي للمفهوم يمثل بياناً عاماً للواقعية الهجومية.

٢٨) رغم أن الدول المهذبة تبرح أحياناً في فرض التوازن على المتعدين، فإنها لا تفعل ذلك غالباً، مما يوجد فرصاً للهجوم الناجح. ستناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصلين الثامن والتاسع. ويبدو أن سنايدر يدرك هذه المشكلة، حيث يضيف القيد المهم "في المدى البعيد على الأقل" إلى ادعائه بأن "الدول تشكل عادة تحالفات فرض التوازن للتصدي للمتعددين". *Myths of Empire*, p. 11. لكن سيكون هناك دائماً ما يخزي المتعدين لتحقيق انتصار في المدى القريب، على أمل أن يستخدما لمحاوهم في تشكيل المدى البعيد لصالحهم. وفيما يتعلق بالتوازن الدفاعي - الهجوم، فإنه مفهوم مبهم يصعب على الدارسين وصناع السياسة تعريفه ولياسه. "Correspondence: Taking Offense at Offense-Defense Theory," *International Security* 23, No. 3 (Winter 1998-99), pp. 179-206; Jack S. Levy, "The Offensive/Defensive Balance of Military Technology: A Theoretical and Historical Analysis," *International Studies Quarterly* 28, No. 2 (June 1984), pp. 219-38; Kier A. Lieber, "Grasping the Technological Peace: The Offense-Defense Balance and International Security," *International Security* 25, No. 1 (Summer 2000), pp. 71-104; Sean M. Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and Its Critics," *Security Studies* 4, No. 4 (Summer 1995), pp. 672-74; John J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), pp. 24-27; and Jonathan Shimshoni, "Technology, Military Advantage, and World War I: A Case for Military Entrepreneurship," *International Security* 15, No. 3 (Winter 1990-91), pp. 187-215. والأهم من ذلك أنه لا توجد أدلة على أن الدفاع يتمتع دائماً بميزة كاسحة على الهجوم. وكما سيأتي في بقية هذه الفقرة، فإن الدول تهاجم أحياناً وتخسر، وفي أحيان أخرى تهاجم وتربح.

John Arquilla, *Dubious Battles: Aggression, Defeat, and the International System* (199) (Washington, DC: Crane Russak, 1992), p. 2. Also see Bruce Bueno de Mesquita, *The War Trap* (New Haven, CT: Yale University Press, 1981), pp. 21-22; and Kevin Wang and James Ray, "Beginners and Winners: The Fate of Initiators of Interstate Wars Involving Great Powers since 1495," *International Studies Quarterly* 38, No. 1 (March 1994), pp. 139-54.

٣٠) يلعب سنايدر وفان ليفيرا إلى أن الفوز لا يجزي، لكنهما يسلمان مع ذلك بأن العنوان يجزي أحياناً. فسنايدر على سبيل المثال يميز بين التوسع (الهجوم الناجح) والتوسع المقروط (*overexpansion* الهجوم المضر للذات) وهو السلوك الذي يريد أن يفسره. انظر على سبيل المثال مناقشته للتوسع الياباني بين عامي ١٨٦٨ و ١٩٤٥ في *Myths of Empire*, pp. ١٩٤٥. ويضع ليفيرا مجالاً للاختلاف في التوازن الدفاعي - الهجوم لينرد مجالاً لبضع فترات كان الفوز فيها مفيداً. انظر *Causes of War*, chap. 6. والقبول بفكرة العدوان الناجح يتعارض مع ادعائهما الأساسي بأن الهجوم لا يجزي.

٣١) انظر Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 29; and William C. Wohlforth, *The Elusive Balance: Power*

and Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 12-14.

(٣٢) في الفصول التالية ستؤخذ مشكلات إظهار القوة في حالة المساحات المائية الكبيرة في الحسيان عند قياس توزيع القوة (راجع الفصل الرابع). يُعامل كل من هذين العاملين على حدة هنا لإبراز التأثير الشديد للمحيطات على سلوك القوى العظمى.

(٣٣) من أجل وجهة نظر معارضة، انظر David M. Edelstein, "Choosing Friends and Enemies: Perceptions of Intentions in International Relations," Ph.D. diss., University of Chicago, August 2000; Andrew Kydd, "Why Security Seekers Do Not Fight Each Other," Security Studies 7, No. 1 (Autumn 1997), pp. 114-54; and Walt, Origins of Alliances. (٣٤) انظر الهاش (٨) في هذا الفصل.

(٣٥) Jacob Viner, "Power versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries," World Politics 1, No. 1 (October 1948), p. 10.

(٣٦) Mark Bowden, Black Hawk Down: A Story of Modern War (London: Penguin, 1999); Alison Des Forges, "Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda (New York: Human Rights Watch, 1999), pp. 623-25; and Gerard Prunier, The Rwanda Crisis: History of a Genocide (New York: Columbia University Press, 1995), pp. 274-75.

(٣٧) انظر Scott R. Feil, Preventing Genocide: How the Early Use of Force Might Have Succeeded in Rwanda (New York: Carnegie Corporation, 1998); and John Mueller, "The Banality of Ethnic War," International Security 25, No. 1 (Summer 2000), pp. J8-62.

رؤية أقل تفاؤلاً لعدد الأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو تدخلت الولايات المتحدة في رواندا في Rupertman, "Rwanda in Retrospect," Foreign Affairs 79, No. 1 (January-February 2000), pp. 94-118.

(٣٨) Right-Wing David F. Schmitz, Thank God They're on Our Side: The United States and Dictatorships, 1921-1965 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1999), chaps. 4-6; Gaddis Smith, The Last Years of the Monroe Doctrine, 1945-1993 (New York: Hill and Wang, 1994); Tony Smith, America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994); and Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," Journal of Strategic Studies 13, No. 2 (June 1990), pp. 25-30.

(٣٩) John M. Carroll and George C. Herring, eds., Modern American Diplomacy, rev. ed. (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1996), p. 122.

(٤٠) عبر نيكيتا خروشوف عن نقطة مماثلة حول سياسة ستالين نحو القائد القومي الصيني شيان كاي شيك Chiang Kai-shek في أثناء الحرب العالمية الثانية: كان شيان كاي شيك رغم نزاعه مع الحزب الشيوعي الصيني يحارب ضد الإمبريالية اليابانية. ولذلك اعتبره ستالين، وبالتالي الحكومة السوفيتية، قوة تقدمية. وكانت اليابان عدونا الأول في الشرق، ولذلك كان من مصلحة الاتحاد السوفيتي أن يدعم شيان. وقد دعمنا، بالطبع فقط لأننا لم نرد له أن يُهزم من اليابانيين، تماماً كما فعل تشرشل الذي كان عدونا منذ الأيام الأولى للاتحاد السوفيتي حينما كان ذكياً بما يكفي لدعمنا في الحرب ضد هتلر. Khrushchev Remembers: The Last Testament, trans. and ed. Strobe Talbott (Boston: Little, Brown, 1974), pp. 237-38.

(٤١) انظر Walt, Origins of Alliances, pp. 5, 266-68.

Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, ed. Edwin Cannan (Chicago: University of Chicago Press, 1976), Vol. 1, p. 487. All the quotes in this paragraph are from pp. 484-87 of that book.

[٤٣] من أجل مراجعة عامة للتألف الإنجليزي - الهولندي، انظر Jack S. Levy, "The Rise and Decline of the Anglo-Dutch Rivalry, 1609-1689," in William R. Thompson, ed., *Great Power Rivalries* (Columbia: University of South Carolina Press, 1999), pp. 172-200; and Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of British Naval Mastery* (London: Allen Lane, 1976), chap. 2. لهذا المثال تأثير مباشر على المناقشة السابقة للقوة النسبية في مقابل القوة المطلقة. وتحديداً فبدون قانون الملاحة كان من الممكن أن تحقق إنجلترا وهولندا زيادات مطلقة أكبر؛ لأن اقتصادهما كانا مستغنيين من التجارة المفتوحة. وربما لم تكن إنجلترا تكسب ميزة نسبية كبيرة على هولندا. ومع قانون الملاحة اكتسبت إنجلترا ميزة نسبية كبيرة على هولندا، لكن الطرفين خسرا من حيث المكاسب المطلقة. معنى ذلك أن اعتبارات القوة النسبية هي التي توجه سلوك القوى العظمى.

[٤٤] William J. Clinton, "Address by the President to the 48th Session of the United Nations General Assembly," United Nations, New York, September 27, 1993. Also see George Bush, "Toward a New World Order: Address by the President to a Joint Session of Congress," September 11, 1990.

[٤٥] فحص برايلي ثاير ما إذا كانت القوى المتصرة قادرة على بناء نظم أمنية مستقرة والحفاظ عليها بعد الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، أو ما إذا كانت تتنافس على القوة فيما بينها كما تنبأ الواقعية. وتحديداً نظر إلى أعمال التجمع الأوروبي Concert of Europe وعصبة الأمم والأمم المتحدة التي صُممت كما قيل لتقليل السلوك الواقعي من جانب القوى العظمى، إن لم يكن القضاء عليه تماماً. ويخلص ثاير إلى أنه على الرغم من خطابات القوى المتصرة، فإن كل قوة ظلت ملتزمة بحزم باكتساب القوة على حساب الأخرى. انظر Bradley A. Thayer, "Creating Stability in New World Orders," Ph.D. diss., University of Chicago, August 1996. Also see Korina Kagan, "The Myth of the European Concert," *Security Studies* 7, No. 2 (Winter 1997-98), pp. 1-57. ضعيفة وغير مؤثرة لدرجة أن القوى العظمى لم تكن تأبه به " (ص ٣).

[٤٦] Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992).

[٤٧] من أجل مناقشة حول الجهد الأمريكية لتقويض السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية، انظر Peter Grose, *Operation Rollback: America's Secret War behind the Iron Curtain* (Boston: Houghton Mifflin, 2000); Walter L. Hixson, *Parting the Curtain: Propaganda, Culture, and the Cold War, 1945-1961* (New York: St. Martin's, 1997); and Gregory Mitrovich, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Bloc, 1947-1956* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000).

[٤٨] من أجل مناقشة عامة للسياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات نتشهد بمعظم

المصادر الرئيسة حول الموضوع، انظر Randall L. Schweller and William C. Wohlforth, "Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War," *Security Studies* 9, No. 3 (Spring 2000), pp. 91-97.

- [٤٩] يكتب محررو أحد الكتب الأساسية حول معاهدة فرساي أن "إعادة التقييم الناتجة، كما يوثقها هذا الكتاب، تشكل توكباً جديداً لدراسات مؤثر السلام. تلفت النتائج الانتباه إلى أهداف السلام المتابعة داخل المعسكر الأمريكي ومعسكر الحلفاء، وتؤكد إلى أي درجة نظر المفاوضون أنفسهم إلى معاهدة فرساي على أنها ليست نهاية المطاف، بل خطوة على الطريق". Manfred F. Boemeke, Gerald D. Feldman, and Elisabeth Glaser, eds., *The Treaty of Versailles: A Reassessment after 75 Years* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 1.
- [٥٠] تعتمد هذه الفقرة في الأساس على Trachtenberg, *Constructed Peace*; and Marc Trachtenberg, *History and Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), Chaps. 4-5. Also see G. John Ikenberry, "Rethinking the Origins of American Hegemony," *Political Science Quarterly* 104, No. 3 (Autumn 1989), pp. 375-400.
- [٥١] يقدم تراختنبرج تلخيصاً لفشل صناع السياسة الأمريكيين في أوائل الحرب الباردة في فهم إلى أين يقود التنافس الأمني في أوروبا، وي طرح السؤال التكاليف: "هل تبدأ أحد بأن نظاماً من هذا النوع سينتق وأنه سيوفر الأساس لسلام قوي؟" وجاءت إجابته: "كانت التنبؤات تشير إلى الاتجاه المعاكس: أنه لا يمكن كبح ألمانيا إلى الأبد، وأن الجمهورية الفيدرالية ستسمى في النهاية ... إلى امتلاك قدرات نووية، وأن القوات الأمريكية من غير المتوقع أن تبقى في ... أوروبا. ... ومع ذلك فقد ثبت أن كل هذه التنبؤات خاطئة". Trachtenberg, *History and Strategy*, pp. 231-32. انظر أيضاً Trachtenberg, *Constructed Peace*, pp. vii-viii.
- [٥٢] لمناقشة حول مزايا الأمن الجماعي، انظر John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security* 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 26-37.
- [٥٣] انظر Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation," pp. 498, 500.
- [٥٤] من أجل أدلة حول اعتبارات المكاسب النسبية التي تحيط بالتعاون بين الدول، انظر Paul W. Schroeder, *The Transformation of European Politics, 1763-1848* (Oxford: Clarendon, 1994), chap. 3.
- [٥٥] Charles Lipson, "International Cooperation in Economic and Security Affairs," *World Politics* 37, No. 1 (October 1984), p. 14.
- [٥٦] انظر Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security* 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 72-107.
- المذكورة في الهامش [٥٩] بهذا الفصل.
- [٥٧] Misha Glenny, *The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War*, 3d rev. ed. (New York: Penguin, 1996), p. 149; Philip Sherwell and Alina Petric, "Tudjman Tapes Reveal Plans to Divide Bosnia and Hide War Crimes," *Sunday Telegraph* (London), June 18, 2000; Laura Silber and Allan Little, *Yugoslavia: Death of a Nation*, rev. ed. (New York: Penguin, 1997), pp. 131-32, 213; and Warren Zimmerman, *Origins of a Catastrophe: Yugoslavia and Its Destroyers - America's Last Ambassador Tells What Happened and Why* (New York: Times Books, 1996), p. 116-17.
- [٥٨] John Maynard Keynes, *The Economic Consequences of the Peace* (New York: Penguin, 1988), chap. 2; and J. M. Roberts, *Europe, 1880-1945* (London: Longman, 1970), pp. 239-41.

[١٥٩] من أجل معلومات حول معاهدة مولوتوف- ريبنتروب في أغسطس ١٩٣٩ والتعاون الناتج بين تلك

الدول، انظر Alan Bullock, *Hitler and Stalin: Parallel Lives* (London: HarperCollins, 1991), chaps. 14-15; L.C.B. Dear, ed., *The Oxford Companion to World War II* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 780-82; Anthony Read and David Fisher, *The Deadly Embrace: Hitler, Stalin, and the Nazi-Soviet Pact, 1939-1941* (New York: Norton, 1988); Geoffrey Roberts, *The Unholy Alliance: Stalin's Pact with Hitler* (Bloomington: Indiana University Press, 1987), chaps. 8-10; and Adam B. Ulam, *Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917-1973*, 2d ed. (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1974), chap. 6.

[١٦٠] يذهب ولتر إلى أن النظريات البنوية تستطيع أن تفسر النتائج الدولية - أي ما إذا كانت الحروب أكثر

ترجيحا في النظم ثنائية القطبية أو متعددة الأقطاب - لكنها لا تستطيع أن تفسر سلوك السياسة الخارجية

للدول بعينها. ويقول إن لغة حاجة إلى نظرية منفصلة للسياسة الخارجية. انظر *Theory of International*

Politics, pp. 71-72, 121-23. ويتحدا كولن إلمان في هذه النقطة دافعا بعدم وجود سبب منطقي لعدم

إمكانية استخدام النظريات الشاملة كنظرية للسياسة الخارجية. والقضية الأساسية، كما يلاحظ إلمان،

هي ما إذا كانت النظرية البنوية المحددة تساعدنا في فهم قرارات السياسة الخارجية التي تتخذها الدول.

سأوضح أن الواقعية الهجومية يمكن أن تستخدم لتفسير كل من السياسة الخارجية للدول الفردية

والنتائج الدولية. انظر Colin Elman, "Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of

Foreign Policy?"; Kenneth N. Waltz, "International Politics Is Not Foreign Policy"; and

Colin Elman, "Cause, Effect, and Consistency: A Response to Kenneth Waltz," in *Security Studies* 6, No. 1 (Autumn 1996), pp. 7-61.

الفصل الثالث

[١٦١] يمكن تعريف القوة بطرق مختلفة، ما يثير السؤال حول ما هو التعريف الصحيح. على أن النظرية التي

يتبناها الدارس هي التي تحدد التعريف الملائم للقوة. لذلك نعلم وجاهة تعريف على قدرة الواقعية

الهجومية على تفسير السياسة الدولية.

[١٦٢] لمزيد من التفاصيل حول هاتين الطريقتين للنظر إلى القوة، انظر Bruce Russett and Harvey Starr, *World Politics: The Menu for Choice* (New York: Freeman, 1989), chap. 6; and William

C. Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 3-5.

Bruce Russett and Harvey Starr, *World Politics: The Menu for Choice* (New York: Freeman, 1989), chap. 6; and William C.

Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), pp. 3-5.

علاوة على أن بعض الدارسين (منهم ولغورث)

يلهبون إلى وجود تمييز حاد بين الطريقة التي ينظر بها صناع السياسة إلى توازن القوة وتوازن القوة

الفعلي، وأن المهم لفهم السياسة الدولية هو صورة التوازن في أذهان صناع السياسة. لكنني أختلف مع

هذا الخط الفكري. فصناع السياسة، كما سيؤكد في فصول لاحقة، يتمتعون عادة بفهم جيد لتوازن

القوة الفعلي، رغم أنهم يخطئون من حين لآخر في حساب قوة الدول المنافسة. ولذلك فليس لغة ما

يلزمنا بالتركيز على تصورات القوة لتفسير الطرق التي تتصرف بها الدول.

- [٣] Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science* 2, No. 3 (July 1957), pp. 202-215. Robert J. Also see David A. Baldwin, *Paradoxes of Power* (New York: Basil Blackwell, 1989); and Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1988), chap. 3.
- [٤] A.F.K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* من الأمثلة الجيدة لهذه الأدبيات (Chicago: University of Chicago Press, 1980), chap. 3.
- Jacek Kugler and William Domke, "Comparing the Strength of Nations," *Comparative Political Studies* 19, No. 1 (April 1986), pp. 39-70; and Jacek Kugler and Douglas Lemke, eds., *Parity and War: Evaluations and Extensions of the War Ledger* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998).
- [٥] Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (New York: Free Press, 1973), chap. 8. The quote is from p. 119. Also see James D. Fearon, "Rationalist Explanations for War," *International Organization* 49, No. 3 (Summer 1995), pp. 379-414.
- [٦] Zeev Maoz, "Power, Capabilities, and Paradoxical Conflict Outcomes," *World Politics* 41, No. 2 (January 1989), pp. 239-66.
- انظر Zeev Maoz, "Power, Capabilities, and Paradoxical Conflict Outcomes," *World Politics* 41, No. 2 (January 1989), pp. 239-66.
- تضمن عدد القوات المقاتلة وكذلك نوعها.
- [٧] John J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), pp. 33-35, 58-60. Also see Mark Harrison, "The Economics of World War II: An Overview," in Mark Harrison, ed., *The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 1-2.
- [٨] Mearsheimer, *Conventional Deterrence*; T. V. Paul, *Asymmetric Conflicts: War Initiation by Weaker Powers* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994); and Dan Reiter, "Military Strategy and the Outbreak of International Conflict," *Journal of Conflict Resolution* 43, No. 3 (June 1999), pp. 366-87.
- [٩] Brian Bond, *France and Belgium, 1939-1940* (London: Davis-Poynter, 1975); Phillip A. Karber et al., *Assessing the Correlation of Forces: France 1940*, Report No. BDM/W-79-560-TR (McLean, VA: BDM Corporation, June 18, 1979); and Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), pp. 82-94.
- [١٠] Gerhard Ritter, *The Schlieffen Plan*, trans. Andrew and Eva Wilson (London: Oswald Wolff, 1958). Regarding the claim that Schlieffen's original version probably would have worked, see Gordon Craig, *The Politics of the Prussian Army, 1640-1945* (Oxford: Oxford University Press, 1975), pp. 279-80; Walter Goerlitz, *History of the German General Staff, 1657-1945*, trans. Brian Battershaw (New York: Praeger, 1953), p. 135; and L.C.F. Turner, "The Significance of the Schlieffen Plan," *Australian Journal of Politics and History* 8, No. 1 (April 1967), pp. 52-53, 59-63.
- [١١] في النصف الأخير من الحرب الباردة ساد اهتمام كبير بإجراء تقييمات صافية للتوازن التقليدي في أوروبا لتحديد ما إذا كان حلف وارسو يستطيع أن يحقق انتصارا سريعا وحاسما على حلف شمال الأطلسي. وقد كان من الشائع بين محللي هذا التوازن (وغيرهم) أن يركزوا على الأصول المادية المتاحة لكل طرف دون اهتمام كاف بالاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها الخصم. وكانت الفرضية الأساسية هي أن توازن القوة وحده يحدد النتيجة. في حين أن نتيجة أي حرب بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو كانت ستعتمد بالتأكيد على الاستراتيجية، فضلا عن الأعداد. ولذلك كان

يجب على تقييمات التوازن الأوروبي (وغيرها) أن تضع في الاعتبار كلا من الاستراتيجية وتوازن

الأصول المادية. انظر John J. Mearsheimer, "Numbers, Strategy, and the European Balance," *International Security* 12, No. 4 (Spring 1988), pp. 174-85.

David G. Chandler, *The Campaigns of Napoleon* (New York: Macmillan, 1996), pts. 13-M; Christopher Duffy, *Borodino and the War of 1812* (New York: Scribner's, 1971); Vincent J. Esposito and John R. Elting, *A Military History and Atlas of the Napoleonic Wars* (New York: Praeger, 1965); and Georges Lefebvre, *Napoleon: From Tilsit to Waterloo, 1807-1815*, trans. J. E. Anderson (New York: Columbia University Press, 1990), chap. 9.

Chandler, *Campaigns of Napoleon*, pp. 750, 754-55. في هذه الفقرة مأخوذة من 53-852. وانظر أيضا الأعداد حول حجم الجيشين الفرنسي والروسي في الجدول (٨-٢) بهذا الكتاب.

114 من الواضح أن استراتيجية روسيا لم تكن ناتجة عن قرار سياسي إرادي، بل اضطررتها إليها الحملة الوشيكية. انظر Chandler, *Campaigns of Napoleon*, pp. 764-65, 859; and Lefebvre, *Napoleon*, p. 313. وقد أثرت هذه الاستراتيجية جيدا بغض النظر عن الأسباب الكامنة خلفها.

Edward R. Tufte, *The Visual Display of Quantitative Information* (Cheshire, CT: Graphics Press, 1983), pp. 41, 176.

Jonathan Kirshner, "Rationalist Explanations for War?" *Security Studies* 10, No. 1 (Autumn 2000), pp. 153-61. Also see Alan Beyerschen, "Clausewitz, Nonlinearity, and the Unpredictability of War," *International Security* 17, No. 3 (Winter 1992-93), pp. 59-90 الذي يغالي في تقدير صعوبة التنبؤ بالطرف الذي سيربح الحرب، لكنه يقدم بعض النقاط المهمة حول المسألة.

Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. 191-92; and Wohlforth, *Elusive Balance*, p. 4.

Klaus Knorr, *The War Potential of Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956); and Klaus Knorr, *Military Power and Potential* (Lexington, MA: D. C. Heath, 1970).

Kingale Davis, "The Demographic Foundations of National Power," in Morroe Berger, Theodore Abel, and Charles H. Page, eds., *Freedom and Control in Modern Societies* (New York: Van Nostrand, 1954), pp. 206-42; Katherine Organski and A.F.K. Organski, *Population and World Power* (New York: Knopf, 1961); and Michael S. Teitelbaum and Jay M. Winter, *The Fear of Population Decline* (Orlando, FL: Academic Press, 1985).

World Bank Atlas, 2000 (Washington, DC: World Bank, April 2000), pp. 24-25. The U.S. figure is from the Census Bureau.

Simon Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), chap. 2.

Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of British Naval Mastery* (London: Allen Lane, 1976); Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall*

of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987); A.F.K. Organski, World Politics, 2d ed. (New York: Knopf, 1968); and Organski and Kupler, War Ledger.

Ernest L. Bogart, Direct and Indirect Costs of the الحرب العالمية الأولى، انظر [٢٣] Great World War (Oxford: Oxford University Press, 1919), p. 299; Roger Chickering, Imperial Germany and the Great War, 1914-1918 (Cambridge: Cambridge University Press, 1998) p. 195; Niall Ferguson, The Pity of War (New York: Basic Books, 1999), pp. 322-23; and Gerd Hardach, The First World War, 1914-1918 (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 153. يقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS تكلفة الحرب

المالية الأولى بسعر الدولار عام ١٩٩٥ بموالي ٤.٥ تريليون دولار وتكلفة الحرب العالمية الثانية بموالي

١٣ تريليون دولار. انظر "The 2000 Chart of Armed Conflict," insert to IISS, The Military Balance, 2000/2001 (Oxford: Oxford University Press, October 2000).

[٢٤] في عام ١٩٤٠ كان الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة ١٠١ بليون دولار. هذه الأرقام مأخوذة

من I.C.B. Dear, ed., The Oxford Companion to World War II (Oxford: Oxford University

Press, 1995), pp. 1059, 1182. مناقشة عامة حول تكاليف الحرب العالمية الثانية انظر Alan S.

Milward, War, Economy, and Society, 1939-1945 (Berkeley: University of California Press, 1979), chap. 3.

[٢٥] قد يحاول المرء أن يعالج هذه المشكلة بالاعتماد على الناتج القومي الإجمالي لكل فرد؛ لأنه يحدد تأثير

الاختلاف في عدد السكان بين الدول. لكن من الضروري كما أكدنا من قبل أن نضع عند السكان في

الاعتبار؛ لأنه مفهوم مهم للقوة الكامنة. يمكن للمرء على سبيل المثال بالاعتماد فقط على الناتج القومي

الإجمالي لكل فرد أن يستتبع أن سنغافورة تمتلك قوة كامنة أكبر كثيرا عما يملك الصين اليوم؛ لأن

الناتج القومي الإجمالي لكل فرد في سنغافورة أعلى من نظيره الصيني بكثير. لكن هذا الاستنتاج غير

معمول.

[٢٦] انظر Bernard Brodie, "Technological Change, Strategic Doctrine, and Political Outcomes," in Klaus Knorr, ed., Historical Dimensions of National Security Problems

(Lawrence: University Press of Kansas, 1976), pp. 263-306; Karl Lautenschlager, "Technology and the Evolution of Naval Warfare," International Security 8, No. 2 (Fall

1983), pp. 3-51; William H. McNeill, The Pursuit of War Technology, Armed Force, and Society since ad 1000 (Chicago: University of Chicago Press, 1982), chaps. 6-10; and Merritt Roe Smith, ed., Military Enterprise and Technological Change: Perspectives on

the American Experience (Cambridge, MA: MIT Press, 1987). إن الاختلافات في القوة

الصناعية ربما تكون لها أحيانا نتائج أخرى تؤثر على توازن القوة الكامنة. تستطيع الدول الصناعية

المتقدمة عادة أن تبني القدرة اللوجستية (الطرق والشاحنات والسكك الحديدية وسفن الشحن

وطائرات الشحن) لدعم قوات عسكرية ضخمة. ولا تستطيع الدول المتخلفة صناعتها عادة أن توفر هذه

القومات للنجاح العسكري. كما يتوفر للدول الصناعية الحديثة أيضا سكان أفضل تعليما من الدول

شبه الصناعية، وترتبط مستويات التعليم العالي عادة بالأداء العسكري الأفضل. وأخيرا فإن الجيوش

الحديثة عبارة عن منظمات كبيرة ومعقدة تحتاج لإدارة، وهنا تكمن أهمية الأركان العامة. وغالبا ما

تمتلك الدول الصناعية المنظمة خبرة كبيرة في إدارة المنظمات الكبيرة، لأنها تضم مؤسسات التصديعية ضخمة. من ذلك على سبيل المثال أن روسيا في أثناء الحرب العالمية الأولى كانت دولة شبه صناعية تعاني مشكلات لوجستية مؤثرة وجنودها متواضعي التعليم وأركانها العامة غير كفوة. وفي المقابل كانت ألمانيا المنظمة صناعياً تمتلك قدرات لوجستية ممتازة وجنوداً ذوي تعليم جيد وأفضل هيئة أركان عامة بين القوى المتحاربة.

[٢٧] في مشكلة في كتاب "سجل الحرب" The War Ledger وهي أن أوجانسكي وكوجلر Organaki and Kugler يستخدمان الناتج القومي الإجمالي لقياس القوة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. انظر William B. Moul, "Measuring the 'Balances of Power': A Look at Some Numbers," Review of International Studies 15, No. 2 (April 1989), pp. 107-15. كما يصارحان بين القوة الكامنة والقوة الفعلية، مع أنهما يختلفان أحياناً، كما سيؤكد في مواضع لاحقة من هذا الفصل.

[٢٨] رغم أن المملكة المتحدة كانت عملاقاً اقتصادياً في تلك الفترة، فإنها لم تكن قوات عسكرية هائلة لأسباب ستناقش في موضع لاحق من هذا الفصل.

[٢٩] انظر William C. Fuller, Jr., Strategy and Power in Russia, 1600-1914 (New York: Free Press, 1992), chaps. 6-9.

[٣٠] الأعداد الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من World Bank Atlas, 2000, pp. 42-43; and World Bank, Knowledge for Development: World Development Report 1998/1999 (Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 212. يشير الرقم الوارد لعام ١٩٨٠ إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP الذي يقترب من الناتج القومي الإجمالي GNP في هذه الحالات.

[٣١] حول أهمية الطاقة في قياس الثروة، انظر Oskar Morgenstern, Klaus Knorr, and Klaus P. Heiss, Long Term Projections of Power: Political, Economic, and Military Forecasting (Cambridge, MA: Ballinger, 1973), esp. chap. 6. Regarding steel, see Ray S. Cline, World Power Assessment, 1977: A Calculus of Strategic Drift (Boulder, CO: Westview, 1977), pp. 68-69.

[٣٢] قد يبدو من غير العادي تحويل مؤشرات القوة الكامنة، لكن "اختبار النظرية في السياقات التاريخية والزمنية المختلفة"، كما يلاحظ مول، "يتطلب مقاييس مكافئة وليست متماثلة". Moul, "Measuring," p. 103.

[٣٣] William T. Hogan, Global Steel in the 1990s: Growth or Decline? (Lexington, MA: Lexington Books, 1991); Paul A. Tiffany, "The American Steel Industry in the Postwar Era: Dominance and Decline," in Etsuo Abe and Yoshitaka Suzuki, eds., Changing Patterns of International Rivalry: Some Lessons from the Steel Industry (Tokyo: University of Tokyo Press, 1991), pp. 245-65. وما يجدر ملاحظته أن كلاين حين حدّث كتابه

"تقييم القوة العالمية" (١٩٧٧) في أوائل التسعينات، كان الصلب لم يعد أحد المؤشرات الرئيسة للقوة الاقتصادية. انظر Ray S. Cline, The Power of Nations in the 1990s: A Strategic Assessment (Lanham, MD: University Press of America, 1994), pp. 51-68.

(٢٤) لا تتوفر بيانات مقارنة جيدة حول الناتج القومي الإجمالي الأمريكي والبولندي لكل أعوام الحرب الباردة. وبمجموعة البيانات التي استخدمها هنا التي تبدأ بعام ١٩٦٠ وتغطي الأعوام الباقية من الحرب الباردة مأخوذة من *World Military Expenditures and Arms Transfers Database of the former* (U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA)، وبالنسبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، استخدم أرقام الناتج القومي الإجمالي من البنك الدولي.

(٢٥) لم سبب وجيه للاعتقاد بأن تحويل المؤشرات في عام ١٩٦٠ لا يشوه تحليلي لتوازن القوة الكامنة بين القوى العظمى. ففي عام ١٩٦٨ ومجدداً في عام ١٩٧٦ نشرت اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس بيانات مقارنة حول الناتج القومي الإجمالي الأمريكي والبولندي لأعوام متفرقة من الحرب الباردة. تقدم دراسة عام ١٩٦٨ أرقام الناتج القومي الإجمالي لأعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ و تغطي دراسة عام ١٩٧٥ أرقام الناتج القومي الإجمالي لأعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٥. في كل هذه الدراسات لا يختلف النصيب النسبي من الناتج القومي الإجمالي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتلك الأعوام عن النسب المتوقعة الواردة في الجدول (٣-٥). انظر *U.S. Congress, Joint Economic Committee, Soviet Economic Performance, 1966-67, 90th Cong., 2d sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, May 1968), p. 16; U.S. Congress, Joint Economic Committee, Soviet Economy in a New Perspective, 94th Cong., 2d sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, October 14, 1976), p. 246.*

(٢٦) انظر *J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993), pp. 108-1, 132-1.*

(٢٧) هذه الأرقام مأخوذة من المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٢٨) *Steven T. Ross, European Diplomatic History, 1789-1815: France against Europe (Garden City, NY: Anchor Books, 1969), chap. 11.*

(٢٩) كان حوالي ٢٠٠٠٠٠ جندي فرنسي يحاربون في أسبانيا، حين هاجم نابليون روسيا في يونيو ١٨١٢.

ومع ذلك كان مع نابليون ٦٧٤٠٠٠ جندي للهجوم على روسيا. *Chandler, Campaigns of Napoleon, pp. 754-55.* كان حوالي ٧٠٪ من فرق الجيش الألماني يتواجدون على الجبهة الشرقية في يونيو ١٩٤١، بما في ذلك أفضل وحدات الفيرماخت جميعها. وقد ظلت هذه النسبة بلا تغيير حتى أواخر عام ١٩٤٢، حين بدأت ألمانيا في حشد قواتها في فرنسا تحسباً لغزو نورماندي الذي حدث في

السادس من يونيو ١٩٤٤. انظر *Jonathan R. Adelman, Prelude to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), pp. 130-31; and Jonathan R. Adelman, Revolution, Armies, and War: A Political History (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), pp. 71-72.*

(٣٠) *Adelman, Prelude, p. 40; and Adelman, Revolution, pp. 69-70.* قد يبالغ أحدهم بأن هذا

التحليل لا يأخذ في حسابه أن جيش النازي- المجر كان يقاتل في الشرق بجانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وهو ما لم يحدث في الحرب العالمية الثانية. لكن يتضح مما شهدته ساحات المعارك في الحرب

العالمية الأولى أن الجيش النمساوي- الهجري الضعيف كان عبثاً على الألمان وليس إضافة لهم. انظر Holger H. Herwig, *The First World War: Germany and Austria-Hungary, 1914-1918* (New York: Arnold, 1997). علاوة على أن أعداداً كبيرة من الهجريين والفنلنديين والإيطاليين والرومانيين كانوا يحاربون إلى جانب ألمانيا على الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية. انظر Adelman, *Revolution*, pp. 71-72

Norman Davies, *White Eagle, Red Star: The Polish-Soviet War, 1919-20* (New York: St. Martin's, 1972); Thomas C. Fiddick, *Russia's Retreat from Poland, 1920* (New York: St. Martin's, 1990); Piotr S. Wandycz, *Soviet-Polish Relations, 1917-1921* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969); and Adam Zamoyski, *The Battle for the Marchlands, Eastern European Monograph No. 88* (New York: Columbia University Press, 1981).

Francois Crouzet, "Wars, Blockade, and Economic Change in Europe, 1792-1815," انظر *Journal of Economic History* 24, No. 4 (December 1964), pp. 567-90; and Patrick O'Brien and Caglar Keyder, *Economic Growth in Britain and France 1780-1914: Two Paths to the Twentieth Century* (London: Allen and Unwin, 1978), chap. 3. Also see the figures for 1816 in Table 3.3.

Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," انظر *European Economic History* 11, No. 2 (Fall 1982), pp. 281, 292, 294, 296 (some of Bairoch's data is reprinted in Kennedy, *Great Powers*, p. 149); Fuller, *Strategy and Power*, pp. 151-53; Arcadius Kahan, *The Plow, the Hammer, and the Knot: An Economic History of Eighteenth-Century Russia* (Chicago: University of Chicago Press, 1985); and W. W. Rostow, "The Beginnings of Modern Growth in Europe: An Essay in Synthesis," *Journal of Economic History* 33, No. 3 (September 1973), p. 555.

David R. Jones, "The Soviet Defense Burden through the Prism of History," انظر G. Jacobsen, ed., *The Soviet Defense Enigma: Estimating Costs and Burdens* (Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 154-61; Walter M. Pintner, "Russia as a Great Power, 1709-1856: Reflections on the Problem of Relative Backwardness, with Special Reference to the Russian Army and Russian Society," Occasional Paper No. VI (Washington, DC: Kennan Institute for Advanced Russian Studies, July 18, 1978); and Walter M. Pintner, "The Burden of Defense in Imperial Russia, 1725-1914," *Russian Review*, No. 3 (July 1984), pp. 231-59.

D. N. Collina, "The Franco-Russian Alliance and Russian Railways, 1891-1914," *Historical Journal* 16, No. 4 (December 1973), pp. 777-88.

Raymond W. Goldsmith, "The Economic Growth of Tsarist Russia, 1860-1913," انظر *Economic Development and Cultural Change* 9, No. 3 (April 1961), pp. 441-75; Paul R. Gregory, *Russian National Income, 1885-1913* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), chap. 7; Alec Nove, *An Economic History of the USSR, 1917-1991*, 3d ed. (New York: Penguin, 1992), chap. 1; and Clive Trebilcock, *The Industrialization of the Continental Powers, 1780-1914* (New York: Longman, 1981), chaps. 4, 7.

Adelman, *Revolution*, pp. 88-92. كل الاقتباسات والأرقام الواردة في حله الفقرة مأخوذة من Adelman, *Revolution*, pp. 85-86; Adelman, *Prelude*, pp. 32-37, 44-45; and Peter Gatrell and Mark Harrison, "The Russian and Soviet Economies in Two World Wars: A Comparative View," *Economic History Review* 46, No. 3 (August 1993), pp. 425-52.

من أجل تصوير بياني لتأثيرات سياسات متالين الاقتصادية، انظر الجدول المعنون "ناتج الصناعات القليلة السوفيتية ١٩٢٨ - ١٩٤٥" في Mark Harrison, *Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 253. For a more general

discussion, see R. W. Davies, Mark Harrison, and S. G. Wheatcroft, eds., *The Economic Transformation of the Soviet Union, 1913-1945* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

Adelman, *Revolution*, p. 92; Adelman uses slightly different numbers in *Prelude*, p. 219. Also see David M. Glantz and Jonathan M. House, *When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler* (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), p. 306; Harrison, "Economics of World War II," pp. 15-17; and Richard J. Overy, *Why the Allies Won* (New York: Norton, 1996), pp. 331-32.

١٥٠ لم يهزم الاتحاد السوفيتي ألمانيا النازية بصناعة مزيد من الأسلحة وحسب، بل تحسنت كذلك المهارات القتالية للجيش الأحمر بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥. ففي العامين الأولين للنزاع، على سبيل المثال، فقد السوفييت ما بين ست وسبع عربات مدرعة في مقابل عربة ألمانية واحدة. وقد تحسنت

هذه النسبة في خريف عام ١٩٤٤ إلى حوالي ١:١. انظر Overy, *Why the Allies Won*, p. 212. Also see Glantz, *When Titans Clashed*, esp. pp. 286-89; and F. W. von Mellenthin, *Panzer Battles: A Study of the Employment of Armor in the Second World War*, trans. H. Betzler (New York: Ballantine, 1976), pp. 349-67.

١٥١ كان المتنافس الجدي الوحيد للاتحاد السوفيتي هو المملكة المتحدة التي كانت نتج صلباً أقل من الاتحاد السوفيتي وتستهلك طاقة أقل منه على مدى الأعوام من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠. انظر Singer and Small, *National Material Capabilities Data, 1816-1985*, pp. 91-1, 188-1 من هذا الكتاب.

١٥٢ قال خروشوف في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٥٦ وهو يخاطب الدبلوماسيين الغربيين: "إن التاريخ شتم أم أيتيم يقف بجانبنا، سنلتكّم." Quoted in William J. Tompson, *Khrushchev: A Political Life* (New York: St. Martin's, 1995), p. 171.

Gus Ofer, "Soviet Economic Growth: 1928-1985," *Journal of Economic Literature* 25, No. 4 (December 1987), pp. 1767-833.

William E. Odom, "Soviet Force Posture: Dilemmas and Directions," *Problems of Communism* 34, No. 4 (July-August 1985), pp. 1-14; and Notra Trulock III, "Emerging Technologies and Future War: A Soviet View," in Andrew W. Marshall and Charles Wolf, eds., *The Future Security Environment*, report submitted to the Commission on Integrated Long-Term Strategy (Washington, DC: U.S. Department of Defense, October 1988), pp. 97-163. من الشائع في عالم ما بعد الحرب الباردة التأكيد على تقاليس الاتحاد السوفيتي السابق، وقد كان هناك بالتأكيد الكثير منها. لكن لا يجب أن ننسى أن الاتحاد السوفيتي كان ماهراً في توظيف إجراءات قاسية لتسخير الموارد قليلة الاستخدام، كما أظهر ستالين في العقد الرابع من القرن العشرين، وكان ماهراً في تعبئة الموارد في ظروف الطوارئ كما حدث بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥.

١٥٣ صاغ هذه النقطة Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), pp. 273-81.

١٥٤ يشير دارسو الاقتصاد السياسي الدولي أحياناً إلى المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر بأنها دولة مهيمنة. انظر Stephen D. Krasner, "State Power and the Structure of International Trade," *World Politics* 28, No. 3 (April 1976), pp. 317-47.

القضايا الاقتصادية ولا يعمرون انتابها كاليا للقوة العسكرية. أما الدارسون الذين يؤكدون في المقابل على أهمية التانس الأمني فيصفون أوروبا في العقد الأول من القرن التاسع عشر عادة بأنها متعددة الالتباب.

J. M. Hobson, "The Military-Extraction Gap and the Wary Titan: The Fiscal-
Sociology of British Defence Policy, 1870-1913," *Journal of European Economic History* 22, No. 3 (Winter 1993), pp. 461-503; Paul M. Kennedy, "The Costs and Benefits of British Imperialism, 1846-1914," *Past and Present*, No. 125 (November 1989), pp. 186-92; Jacek Kugler and Marina Arbetman, "Choosing among Measures of Power: A Review of the Empirical Record," in Richard J. Stoll and Michael D. Ward, eds., *Power in World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1989), p. 76; and Quincy Wright, *A Study of War*, vol. 1 (Chicago: University of Chicago Press, 1942), pp. 670-71.

١٥٨١ كان بعض دارسي ألمانيا البارزون في أوائل القرن العشرين (مثل هانز دلبروك Hans Delbrück وأوتو هيتز Otton Hintze) يعتقدون خطأ أن ألمانيا الفيلهلمية يمكن أن تقود تحالفا لفرض التوازن ضد المملكة المتحدة، لأن المملكة المتحدة كانت غنية جدا وتمتلك أسطولا قويا. وبدلا من ذلك تحالفت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ضد ألمانيا. انظر Ludwig Dehio, *Germany and World Politics in the Twentieth Century*, trans. Dieter Pevsner (New York: Norton, 1967), pp. 45-47, 51-55. فكما سيرد في موضع لاحق من هذا الفصل، لقد تحالفت القوى العظمى الأوروبية ضد ألمانيا، وليس ضد المملكة المتحدة، لأن ألمانيا كانت تمتلك جيشا ضخما يتميز بقدرة هجومية كبيرة، بينما كانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا صغيرا يعلم القدرة الهجومية ضد أية قوة عظمى أخرى.

١٥٩١ يضم كتاب بول كندي "القوى العظمى" جداول عديدة (ص ١٤٩ و ١٥٤ و ١٩٩ - ٢٠٣ و ٢٤٣) تصور الثروة الكبيرة وكذلك الضعف العسكري للولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. انظر أيضا Hobson, "The Military-Extraction Gap," pp. 478-80 والجداول (٦ - ٢) في هذا الكتاب.

R.A.C. Parker, "Economics, Rearmament, and Foreign Policy: The United Kingdom before 1939—A Preliminary Study," *Journal of Contemporary History* 10, No. 4 (October 1975), pp. 637-47; G. C. Peden, *British Rearmament and the Treasury: 1932-1939* (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1979); and Robert P. Shay, Jr., *British Rearmament in the Thirties: Politics and Profits* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

Robert R. Bowie and Richard H. Immerman, *Waging Peace: How Eisenhower Shaped an Enduring Cold War Strategy* (Oxford: Oxford University Press, 1998), esp. chaps. 4, 6; Aaron L. Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State: America's Anti-Statism and Its Cold War Grand Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), pp. 93-98, 127-39; John L. Gaddia, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (Oxford: Oxford University Press, 1982), chaps. 5-6; and Glenn H. Snyder, "The 'New Look' of 1953," in Warner R. Schilling, Paul Y. Hammond, and Glenn H. Snyder, *Strategy, Politics, and Defense Budgets* (New York: Columbia University Press, 1962), pp. 379-524.

[٦٢] كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تقدر عادة أن النسبة من الناتج القومي الإجمالي التي كان السوفييت ينفقونها على الدفاع كانت ثلاثة أضعاف ما كانت الولايات المتحدة تنفقه، رغم أن البعض انتقد هذه النسبة لكونها منخفضة جداً، فيما انتقدوا آخرون لكونها مرتفعة جداً. ورغم ذلك يتفق كل الخبراء تقريباً على أن السوفييت كانوا ينفقون على الدفاع جزءاً من ناتجهم القومي الإجمالي أكبر مما كانت الولايات المتحدة تنفق.

[٦٣] انظر 91-289. Walt, *Origins of Alliances*, pp.

[٦٤] كان الناتج القومي الإجمالي لليابان في عام ١٩٧٩ هو ٢,٠٧٦ تريليون دولار، فيما كان الناتج القومي الإجمالي السوفيتي ٢,٤٤٥ تريليون دولار. أغلقت اليابان تلك الفجوة على مدى الأعوام السبعة التالية، حتى وصل ناتجها القومي الإجمالي في عام ١٩٨٧ إلى ٢,٧٧٢ تريليون دولار، فيما كان الناتج القومي الإجمالي السوفيتي ٢,٧٥ تريليون دولار. كل الأرقام مأخوذة من ACDA's World Military Expenditures and Arms Transfers Database.

[٦٥] Peter Liberman, *Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), chap. 3; and Milward, *War, Economy, and Society*, chap. 5.

[٦٦] Harrison, *Soviet Planning*, pp. 64, 125. Also see Overly, *Why the Allies Won*, pp. 182-83.

[٦٧] Mark Harrison, "Resource Mobilization for World War II: The USA, UK, USSR, and Germany, 1938-1945," *Economic History Review* 2d Ser., Vol. 41, No. 2 (May 1988), p. 185. Also see Dear, ed., *Oxford Companion to World War II*, p. 1218.

[٦٨] Overly, *Why the Allies Won*, p. 332.

[٦٩] Adelman, *Revolution*, pp. 106-7. يجب النظر إلى هذه الأرقام باعتبارها تقديرات تقريبية. من ذلك

أن أدلمان يكتب في مقدمته (ص 174) أن السوفييت كانوا يمثلون ٤٨٨ فرقة بحلول شهر يناير ١٩٤٥.

علاوة على أن مصدرين على الأقل ينسبان إلى الألمان أكثر من ٣٠٠ فرقة بحلول أوائل عام ١٩٤٥.

انظر Dear, ed., *Oxford Companion to World War II*, p. 471; and N. I. Anisimov, *Great Patriotic War of the Soviet Union, 1941-1945: A General Outline* (Moscow: Progress Publishers, 1970), p. 437.

R. I. DiNardo, *Mechanized Juggernaut or Military Anachronism? Horses and the German Army of World War II* (Westport, CT: Greenwood, 1991).

Harrison, "Economics of World War II," p. 21. IV-١

[٧١] تقدر دراسة سوفيتية بكثر الاستشهاد بها أن نظام الإعارة والتأجير كان يشكل ٤٪ من الناتج السوفيتي

في أثناء الحرب. لكن ربما يكون ذلك الرقم منخفضاً جداً، ويقدر أدلمان هذا الرقم بحوالي ١٠٪. انظر Adelman, *Prelude*, pp. 223-24; Mark Harrison, "The Second World War," in Davies et al., eds., *Economic Transformation*, pp. 250-52; and Boris K. Sokolov, "The Role of Lend-Lease in Soviet Military Efforts, 1941-1945," trans. David M. Glantz, *Journal of Slavic Military Studies* 7, No. 3 (September 1994), pp. 567-86.

[٧٢] Werner Abelshauser, "Germany: Guns, Butter, and Economic Miracles," in Harrison, ed., *Economics of World War II*, pp. 151-70; Alfred C. Mierzejewski, *The Collapse of the German War Economy, 1944-1945: Allied Air Power and the German*

National Railway (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), chap. 1; Richard J. Overy, *War and Economy in the Third Reich* (Oxford: Clarendon, 1994); and Overy, *Why the Allies Won*, chaps. 6-7.

١٧٣) انظر Wright, *A Study of War*, vol. 1, pp. 670-71 والجلولين (٥٨) و(٥٩). والملكة المتحدة،

كما لاحظنا، كانت تنفق على الأخرى على الدفاع نسبة من ثروتها أصغر من خصومها القاريين؛ لأنها كانت تفصلها عن القارة مساحة مائية كبيرة.

١٧٤) قلا عن Hobson, "The Military-Extraction Gap," p. 495. For general discussions of the

British army between 1870 and 1914, see Correlli Barnett, *Britain and Her Army, 1509-1970: A Military, Political, and Social Survey* (Harmondsworth, UK: Penguin Books, 1974), chaps. 13-15; David French, *The British Way in Warfare, 1688-2000* (London: Unwin Hyman, 1990), chaps. 5-6; and Edward M. Spiers, *The Late Victorian Army, 1868-1902* (New York: Manchester University Press, 1992). Also see A.J.P. Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford: Clarendon, 1954), introduction.

الفصل الرابع

١) Alfred T. Mahan, *The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783*, 12th ed. (Boston: Little, Brown, 1918).

٢) Giulio Douhet, *The Command of the Air*, trans. Dino Ferrari (New York: Coward-McCann, 1942).

٣) لا يعني ذلك إنكار أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يحتفظون بقوات برية ضخمة في أوروبا في أثناء

معظم الحرب الباردة، ولهذا السبب كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تتمتع بفرصة جيدة لإحباط

أي هجوم سوفيتي تقليدي. انظر John J. Mearsheimer, "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe," *International Security* 7, No. 1 (Summer 1982), pp. 3-39; and Barry R. Posen, "Measuring the European Conventional Balance: Coping with Complexity in Threat Assessment," *International Security* 9, No. 3 (Winter 1984-85), pp. 47-88.

على خلاف الجيش السوفيتي، لم يكن الجيش الأمريكي أبدا في وضع يمكنه من اجتياح أوروبا. بل إن جيشها ربما كان ثالث أقوى جيش دائم على القارة بعد جيشي الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية. وعلى الجبهة الوسطى للحرب الباردة أو بالقرب منها كان هناك حوالي ٢٦ فرقة سوفيتية و١٢ فرقة ألمانية غربية وأقل قليلا من ٦ فرق أمريكية. لكن الفرق الأمريكية كانت أضخم وأقوى من نظيراتها الألمانية الغربية والسوفيتية. لكن الجيش الأمريكي رغم هذه الاختلافات كان ثالث أقوى قوة قتالية في أوروبا.

فيما يتعلق بالقدرة القتالية النسبية للفرق السوفيتية والألمانية الغربية والأمريكية، انظر William P. Mako, *U.S. Ground Forces and the Defense of Central Europe* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1983), pp. 105-25.

٤) القوات البحرية في الأساس جيوش صغيرة تحمل اسما مختلفا.

٥) Julian S. Corbett, *Some Principles of Maritime Strategy* (1911; rpt, Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1988), p. 16.

الحرب بالعمل البحري وحده" وأن ذلك لا يحتاج إلى تأكيد (ص 15).

- [٦] John J. Mearnsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), esp. chap. 2.
- [٧] حول السيطرة على البحر، انظر 91-106. Corbett, *Principles of Maritime Strategy*, pp. 91-106.
- جوهيلي جيد حول الاستراتيجية البحرية، انظر Geoffrey Till et al., *Maritime Strategy and the Nuclear Age* (New York: St. Martin's, 1982).
- [٨] تستهدف الدول أيضا السيطرة على البحر والجو لكي تتمكن من حماية أراضيها من هجوم الأعداء.
- [٩] ليس من المستغرب إذن أن ماهان، وهو أحد المدافعين المخلصين عن القوة البحرية المشغلة، لم يكن يحب العمليات البرمائية التي كانت تتطلب الأسطول لدعم الجيش. انظر Jon T. Sumida, *Inventing Grand Strategy: The Classic Works of Alfred Thayer Mahan Reconsidered* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997), p. 45.
- [١٠] هذا التمييز بين الهجمات البرمائية والإزالة البرمائية مأخوذ من Jeter A. Isely and Philip A. Crowl, *The U.S. Marines and Amphibious War: Its Theory and Its Practice in the Pacific* (Princeton, NJ: Princeton University Press 1951), p. 8. رغم أنني أعرف المقاميم بطريقة مختلفة عن تعريفهم.
- [١١] الغارات نوع رابع من العمليات البرمائية، وفيها يضع الأسطول قوات لفترات قصيرة على ساحل العدو لتدمير أهداف محددة ثم يجلبهم بحرا حين تكتمل المهمة (أو تفشل). من أمثلة الغارات الإنزال الكارثي من جانب الحلفاء على طول الساحل الفرنسي في ديبى Dieppe في أغسطس ١٩٤٢. Brian L. Villa, *Unauthorized Action: Mountbatten and the Dieppe Raid* (Oxford: Oxford University Press, 1990). لمة مثال آخر هو العملية البريطانية في زيبروجي Zeebrugge في أبريل ١٩١٨. انظر Paul G. Halpern, *A Naval History of World War I* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1994), pp. 411-16. وأنا لم أذكر الغارات ليس لأنها لا تتجعب، بل لأنها تكون عادة عمليات تافهة لا تؤثر على نتائج الحروب.
- [١٢] Richard Harding, *Amphibious Warfare in the Eighteenth Century: The British Expedition to the West Indies, 1740-1742* (Woodbridge, UK: Boydell, 1991), p. 81.
- [١٣] نقلا عن Brian R. Sullivan, "Mahan's Blindness and Brilliance," *John Forces Quarterly*, No. 21 (Spring 1999), p. 116.
- [١٤] كثيرا ما كان جون ليهمان John Lehman الذي عمل وزيرا للبحرية في إدارة الرئيس رونالد ريفان يؤكد على أنه في حالة الحرب مع الاتحاد السوفيتي ستقرب حملات الطائرات الأمريكية من الأراضي السوفيتية، ومجهدا شبه جزيرة كولا Kola، وتضرب الأهداف العسكرية المهمة. لكن لا يوجد قائد بحري آخر يولد تلك الفكرة. فقد كتب الأميرال ستافيلد ترنر Stansfield Turner أن ليهمان "يدعو إلى استراتيجية لبحرية مناور ومبادرة وهجومية". ومن المفترض أنه بعيد تأكيد نصيحته العامة الكثيرة التي تقول إن أسطولنا سيكون قادرا على نقل الحرب إلى القواعد والمطارات الواقعة في الداخل السوفيتي. وذلك أمر يبلو مشرا ووطنيا. لكن المشكلة الوحيدة هي أنني لا أجد قائدا بحريا واحدا يعتقد أن الأسطول الأمريكي يستطيع حتى أن يحاول تنفيذ هذه الاستراتيجية." Letter to the editor,

Foreign Affairs 61, No. 2 (Winter 1982-83), p. 457. وقد أصبحت الغواصات الآن قادرة على

توصيل صواريخ كروز ذات التسليح التقليدي إلى داخل بلاد الخصم ذي الحصانة النسبية. انظر Owen R. Cote, Jr., Precision Strike from the Sea: New Missions for a New Navy, Security Studies Program Conference Report (Cambridge: MIT, July 1998); and Owen R. Cote, Jr., Mobile Targets from under the Sea: New Submarine Missions in the New Security Environment, Security Studies Program Conference Report (Cambridge: MIT, April 2000).

Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Allen Lane, 1976), p. 253. Also see Sumida, Inventing Grand Strategy, pp. 45-47; and Allan

Westcott, Mahan on Naval Warfare: Selections from the Writings of Rear Admiral Alfred T. Mahan (London: Sampson Low, Marston, 1919), pp. 91-99, 328-41. For Corbett's views on blockade, see Principles of Maritime Strategy, pp. 95-102, 183-208. ورغم أن

ماهان كان يعتقد أن القوة البحرية المستقلة، وليس القوة البرية، هي الآلة العسكرية الحاسمة، فمن المتعارف به على نطاق واسع أنه توجد عيوب قائمة في تحليله. انظر Philip A. Crowl, "Alfred Thayer Mahan: The Naval Historian," in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 444-77; Gerald S. Graham, The Politics of Naval Supremacy: Studies in British Maritime Ascendancy (Cambridge: Cambridge University Press, 1963); and Kennedy, British Naval Mastery, esp. introduction and chap. 7.

١١٦) فمة حالتان أخريان نادرا ما تُذكران في أدبيات الحصار، لكن يمكن تضمينهما في هذه القائمة، وهما جهود ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية لاستخدام ميزتها الجغرافية وأسطولها لمنع التجارة الروسية/السوفيتية مع العالم الخارجي. لكنني لم أضمن هاتين الحالتين؛ لأن ألمانيا لم تبذل جهودا كبيرة لعزل روسيا في النزاعين. كما أن الحصار الألماني لم يؤثر بشدة على نتيجة الحربين، وبالتالي يؤدي حاجتي حول الجدوى المحدودة للقوة البحرية المستقلة.

١١٧) من أفضل المصادر حول النظام في القارة الأوروبية Geoffrey Ellis, Napoleon's Continental Blockade: The Case of Alsace (Oxford: Clarendon, 1981); Eli F. Heckscher, The Continental System: An Economic Interpretation, trans. C. S. Fearenside (Oxford: Clarendon, 1922); Georges Lefebvre, Napoleon, vol. 2, From Tilsit to Waterloo, 1807-1815, trans. J. E. Anderson (New York: Columbia University Press, 1990), chap. 4; and Mancur Olson, Jr., The Economics of the Wartime Shortage: A History of British Food Supplies in the Napoleonic War and in World Wars I and II (Durham, NC: Duke University Press, 1963), chap. 3.

١١٨) فيما يتعلق بحصار المملكة المتحدة لفرنسا بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥، انظر Francois Crouzet, "Wars, Blockade, and Economic Change in Europe, 1792-1815," Journal of Economic History 24, No. 4 (December 1964), pp. 567-90; Kennedy, British Naval Mastery, chap. 5; and Herbert W. Richmond, Statesmen and Seapower (Oxford: Clarendon, 1946), pp. 170-257. كانت المملكة المتحدة في حروبها المختلفة مع فرنسا في القرن الثامن عشر تحاول أن تركز الأخيرة بقطع تجارتها الخارجية. انظر Graham, Politics of Naval Supremacy, pp. 19-20. لكن كما يلاحظ جراهام "لا توجد أدلة تقترح أن حرمان فرنسا من تجارتها الاستعمارية أثر على الاستراتيجي على القارة" (ص 19). انظر Michael Howard, The British Way in Warfare: A

Reappraisal, 1974 Neale Lecture in English History (London: Jonathan Cape, 1975), pp. 15-20.

Michael Howard, *The Franco-Prussian War: The German Invasion of France, 1870-1871* (London: Dorset Press, 1961), pp. 74-76; and Theodore Ropp, *The Development of a Modern Navy: French Naval Policy, 1871-1904*, ed. Stephen S. Roberts (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1987), pp. 22-25.

Olson, *Economics of the War* (1901) من أفضل المصادر حول حصار ألمانيا لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، *Wartime Shortage*, chap. 4; F. B. Potter and Chester W. Nimitz, *Sea Power: A Naval History* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1960), chap. 25; John Terraine, *The U-Boat War, 1916-1945* (New York: Putnam, 1989), part 1; and V. E. Tarrant, *The U-Boat Offensive, 1914-1945* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1989), pp. 7-76.

A. C. Bell, *A History of the Blockade of Germany, Austria-Hungary, Bulgaria, and Turkey, 1914-1918* (1937; rpt., London: Her Majesty's Stationery Office, 1961); Louis Guichard, *The Naval Blockade, 1914-1918*, trans. Christopher R. Turner (New York: Appleton, 1930); Holger H. Herwig, *The First World War: Germany and Austria-Hungary, 1914-1918* (London: Arnold, 1997), pp. 271-83; and C. Paul Vincent, *The Politics of Hunger: The Allied Blockade of Germany, 1915-1919* (Athens: Ohio University Press, 1985). وانظر أيضا Avner Offer, *The First World War: An Agrarian Interpretation* (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 23-78 الذي يقدم وصفا مفصلا لتأثيرات الحصار، لكنه يحزو أهمية أكبر من اللازم لتأثير الحصار على نتيجة الحرب.

Clay Blair, *Hitler's U-Boat War: The Hunters, 1939-1942* (New York: Random House, 1996); Clay Blair, *Hitler's U-Boat War: The Hunted, 1942-1945* (New York: Random House, 1998); Jurgen Rohwer, "The U-Boat War against the Allied Supply Lines," in H. A. Jacobsen and J. Rohwer, eds., *Decisive Battles of World War II: The German View*, trans. Edward Fitzgerald (New York: Putnam, 1965), pp. 259-312; Tarrant, *U-Boat Offensive*, pp. 81-144; and Terraine, *U-Boat Wars*, pt. 3.

Kennedy, *British Naval Mastery*, chap. 11; W. N. Medlicott, *The Economic Blockade*, 2 vols. (London: Her Majesty's Stationery Office, 1952, 1959); and Alan S. Milward, *War, Economy, and Society, 1939-1945* (Berkeley: University of California Press, 1979), chap. 9.

Born Anderson, *By Sea and by River: The Naval History of the Civil War* (New York: De Capo, 1989), pp. 26, 34-37, 65-66, 225-34; Richard E. Beringer et al., *Why the South Lost the Civil War* (Athens: University of Georgia Press, 1985), chap. 3; and Potter and Nimitz, *Sea Power*, chaps. 13-17.

Clay Blair, *Silent Victory: The U.S. Submarine War against Japan* (New York: Lippincott, 1975); U.S. Strategic Bombing Survey (USSBS), *The War against Japanese Transportation, 1941-1945*, Pacific War Report 54 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1947); and Theodore Roscoe, *United States Submarine Operations in World War II* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1956).

Robert A. Pappe, *Bombing to Win: Air Power and Coercion in War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), chap. 4 تحليلي لقرار اليابان بالاستسلام يعتمد أساسا على أني أعطي

أهمية أكبر مما يعطي ييب لإلقاء الفيلبين اللزتين. كما اعتمدت جزئياً على Barton J. Bernstein, "Compelling Japan's Surrender without the A-bomb, Soviet Entry, or Invasion: Reconsidering the US Bombing Survey's Early-Surrender Conclusions," *Journal of Strategic Studies* 18, No. 2 (June 1995), pp. 101-48; Richard B. Frank, *Downfall: The End of the Imperial Japanese Empire* (New York: Random House, 1999); and Leon V. Sigal, *Fighting to a Finish: The Politics of War Termination in the United States and Japan, 1945* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988).

Olson, *Economics of the Wartime Shortage*. Also see L. Margaret Barnett, *British Food Policy during the First World War* (Boston: Allen and Unwin, 1985); Gerd Hardach, *The First World War, 1914-1918* (Berkeley: University of California Press, 1977), chap. 5; and Milward, *War, Economy, and Society*, chap. 8.

Milward, *War, Economy, and Society*, p. 179 انظر

(١٢٩) الاتيائيات الواردة في هذه الفقرة والتالية مأخوذة من الصفحات ١٢٢-١٣٣ و ١٤٢ من

الكتاب Olson, *Economics of the Wartime Shortage*.

Pape, *Bombing to Win*, pp. 21-27. ١٣٠

Pape, *Bombing to Win*, p. 25. ١٣١

Pape, *Bombing to Win*, chap. 4; and USSR, *The Effects of Strategic Bombing on Japanese Morale*, Pacific War Report 14 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, June 1947). انظر (١٣٢)

Hein E. Goernans, *War and Punishment: The Causes of War Termination and the First World War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000). انظر حول هذا المطلق الأساسي، (١٣٣)

Wesley F. Craven and James L. Gate, *The Army Air Forces in World War II*, 7 vols. انظر (١٣٤) (Washington, DC: Office of Air Force History, 1983), Vol. 2, pp. 681-87, 695-714; Thomas M. Coffey, *Decision over Schweinfurt: The U.S. 8th Air Force Battle for Daylight Bombing* (New York: David McKay, 1977); and John Sweetman, *Schweinfurt: Disaster in the Skies* (New York: Ballantine, 1971).

Trevor N. Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974* (New York: Harper and Row, 1978), pp. 550-53, 555-56; Insight Team of the London Sunday Times, *The Yom Kippur War* (Garden City, NY: Doubleday, 1974), pp. 184-89; Chaim Herzog, *The War of Atonement, October 1973* (Boston: Little, Brown, 1975), pp. 256-61; Edward Luttwak and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (London: Allen Lane, 1975), pp. 347-52, 374; and Eliezer Cohen, *Israel's Best Defense: The First Full Story of the Israeli Air Force*, trans. Jonathan Cordis (New York: Orion, 1993), pp. 321-68, 386, 391. انظر (١٣٥)

(١٣٦) إن الخط الفاصل بين عمليات الحومان التي نعمل أعظم من الخطوط الأمامية للخصم (الحومان العميق) والقصف الاستراتيجي يكون غالباً أحياناً. ونستطيع القوات الجوية أيضاً أن تساعد القوات البحرية في تنفيذ الحصار.

Carl H. Builder, *The Icarus Syndrome: The Role of Air Power Theory in the Evolution and Fate of the U.S. Air Force* (New Brunswick, NJ: Transaction, 1994), passim; Morton H. Halperin, *Bureaucratic Politics and Foreign Policy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1974), pp. 28-32, 43-46, 52; and Perry M. Smith, *The Air Force Plans for Peace, 1943-1945* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970), chaps. 1-3.

(١٣٨) فة اختلافان رئيسان بين الحصار والقصف الاستراتيجي. أولا لا يميز الحصار بين واردات وصادرات العدو، حيث يقطعها جميعا، في حين أن القاذبات الاستراتيجية، كما لاحظنا في موضع سابق، يمكن أن تستخدم بطريقة انتقائية، حيث يمكن أن تستهدف صناعات محددة دون أخرى. ثانيا إذا كان الهدف هو معاقبة السكان المدنيين في دولة الخصم، فإن الحصار يمكن أن يفضل ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال تدمير اقتصاد العدو، مما يلحق الضرر بالسكان المدنيين في النهاية. وفي المقابل يمكن للقوات الجوية أن تؤدي تلك المهمة بطريقة مباشرة من خلال استهداف المدنيين.

(١٣٩) انظر على سبيل المثال John A. Warden III, "Employing Air Power in the Twenty-first Century," in Richard H. Schultz, Jr., and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., eds., *The Future of Air Power in the Aftermath of the Gulf War* (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, July 1992), pp. 57-82.

(١٤٠) من أجل مناقشة متميزة لتطور مهمة القصف الاستراتيجي منذ عام ١٩٤٥، انظر Mark J. Converstino, "The Changed Nature of Strategic Attack," *Parameters* 27, No. 4 (Winter 1997-98), pp. 28-41. وانظر أيضا Phillip S. Meilinger, "The Problem with Our Airpower Doctrine," *Airpower Journal* 6, No. 1 (Spring 1992), pp. 24-31.

(١٤١) حول الحرب العالمية الأولى، انظر H. A. Jones, *The War in the Air*, vol. 3 (Oxford: Clarendon, 1931), chaps. 2-3; H. A. Jones, *The War in the Air*, vol. 5 (Oxford: Clarendon, 1935), chaps. 1-2; and George H. Quester, *Deterrence before Hiroshima: The Airpower Background of Modern Strategy* (New York: John Wiley, 1966), chap. 3. The Allies mounted a minor bombing campaign against Germany late in World War I, but it was of no strategic consequence. See H. A. Jones, *The War in the Air*, vol. 6 (Oxford: Clarendon, 1937), chaps. 1-4; and Quester, *Deterrence before Hiroshima*, chap. 4. On World War II, see Matthew Cooper, *The German Air Force, 1933-1945: An Anatomy of Failure* (London: Jane's, 1981), chaps. 5-6; and John Terraine, *The Right of the Line: The Royal Air Force in the European War, 1939-1945* (London: Hodder and Stoughton, 1985), chaps. 16-25, 77.

Richard J. Overy, *Why the Allies Won* (New York: Norton, 1996), p. 124. (١٤٢)

(١٤٣) انظر Paul Kecskemeti, *Strategic Surrender: The Politics of Victory and Defeat* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1958), pp. 72-73; Barrie Pitt, *The Crucible of War: Western Desert 1941* (London: Jonathan Cape, 1980), *passim*; and Jonathan Steinberg, *All or Nothing: The Axis and the Holocaust, 1941-1943* (New York: Routledge, 1990), pp. 15-25.

(١٤٤) هذه الأرقام مأخوذة من Pape, *Bombing to Win*, pp. 254-55. In addition to Pape (chap. 8), see Craven and Gate, *Army Air Forces*, vol. 3, chaps. 20-22; Max Hastings, *Bomber Command* (New York: Touchstone, 1989); Ronald Schaffer, *Wings of Judgement: American Bombing in World War II* (Oxford: Oxford University Press, 1985), chaps. 4-5; and Charles Webster and Noble Frankland, *The Strategic Air Offensive against Germany, 1939-1945*, vols. 1-4 (London: Her Majesty's Stationery Office, 1961).

(١٤٥) Earl R. Beck, *Under the Bombs: The German Home Front, 1942-1945* (Lexington: University Press of Kentucky, 1986).

(١٤٦) انظر Craven and Cate, *Army Air Forces*, vol. 2, sec. 4, and vol. 3, secs. 1, 2, 4-6; Haywood S. Hansell, Jr., *The Strategic Air War against Germany and Japan: A Memoir* (Washington, DC: Office of Air Force History, 1986), chaps. 2-3; Alfred C. Mierzejewski, *The Collapse of the German War Economy, 1944-1945: Allied Air Power*

and the German National Railway (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988); and USSBS, *The Effects of Strategic Bombing on the German War Economy, European War Report 3* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, October 1945).

[٤٧] يؤكد أوفري أن الحرب الجوية لعبت دورا رئيسا في هزيمة ألمانيا النازية بإجبار هتلر على تحويل موارد

لمينة عن الحرب البرية ضد جيوش الحلفاء، خاصة الجيش الأحمر. انظر Overy, *Why the Allies*

Won, pp. 20, 127-33. لكن كان على الحلفاء أيضا أن يحولوا موارد ضخمة من الحرب البرية إلى

الحرب الجوية. انظر General Marshall's Report: *The Winning of the War in Europe and the*

Pacific, Biennial Report of the Chief of Staff of the United States Army to the Secretary of War, July 1, 1943, to June 30, 1945 (New York: Simon and Schuster, 1945), pp. 101-

7. لا توجد أدلة على أن الحلفاء حولوا موارد للحرب الجوية أقل مما حول الألمان. بل إنني أعتقد أن

الحلفاء حولوا موارد للحرب الجوية أكبر مما فعل الألمان.

Craven and Cate, *Army Air Forces*, vol. 2, chaps. 13-17; Keesommeti, *Strategic* [٤٨] *Surrender*, chap. 4; Pape, *Bombing to Win*, pp. 344-45; Philip A. Smith, "Bombing to Surrender: The Contribution of Air Power to the Collapse of Italy, 1943," thesis, School of Advanced Airpower Studies, Air University, Maxwell Air Force Base, AL, March 1997; and Peter Tompkins, *Italy Betrayed* (New York: Simon and Schuster, 1966).

[٤٩] ضاعفت قوات الحلفاء الجوية مشكلات الجيش الإيطالي بمحملة حرمات ضد شبكة النقل التي كانت

تدعم قوات الخطوط الأمامية.

Craven and Gate, *Army Air Forces*, vol. 5, pp. 507-614; Hansell, *Strategic Air War*, انظر [٥٠] chaps. 4-6; and Schaffer, *Wings of Judgement*, chap. 6.

Martin Caidin, *A Torch to the Enemy: The Fire Raid on Tokyo* (New York: انظر [٥١] Ballantine, 1960); Craven and Gate, *Army Air Forces*, Vol. 5, chaps. 1-5, 17-23 Schaffer, *Wings of Judgement*, chaps. 6-8; and Kenneth P. Werrell, *Blankets of Fire: U.S. Bombers over Japan during World War II* (Washington, DC: Smithsonian Institution Press, 1996).

[٥٢] يذكر القصف الاستراتيجي الأمريكي "أن كامل الحملة الجوية (التقليدية والنووية) دمرت حوالي

٤٣٪ من أكبر ٦٦ مدينة يابانية وقتلت حوالي ٩٠٠٠٠٠ مدني وأجبرت اليابانيين على إجلاء أكثر من

٨,٥ مليون شخص من المناطق الحضرية. USSBS, *Japanese Morale*, pp. 1-2. دُبرت اثنتان من تلك

المدن ٦٦ (هيروشيما وناغازاكي) بقنابل ذرية، وليس بهجمات تقليدية. وقد قتل حوالي ١١٥٠٠٠

مدني في الهجومين النوويين Pape, *Bombing to Win*, p. 105. كما أضر القصف بالانتماء الياباني

بعض الشيء، رغم أن الحصار كان قد دمره فعليا حين بدأت القاذفات في إحراق المدن اليابانية.

Angelo Del Boca, *The Ethiopian War, 1935-1941*, trans. P. D. Cummins (Chicago: [٥٣] University of Chicago Press, 1969); J.F.C. Fuller, *The First of the League Wars: Its Lessons and Omens* (London: Byre and Spottiswoode, 1936); and Thomas M. Coffey, *Lion by the Tail: The Story of the Italian-Ethiopian War* (London: Hamish Hamilton, 1974).

Takejiro Shiba, "Air Operations in the China Area, July 1937-August 1945," in Donald [٥٤] S. Detwiler and Charles B. Burdick, eds., *War in Asia and the Pacific, 1937-1949*, Vol. 9 (New York: Garland, 1980), pp. 1-220; and H. J. Timperley, ed., *Japanese Terror in China* (New York: Modern Age, 1938), chaps. 6-7.

Mark Clodfelter, *The Limits of Air Power: The American Bombing of North Vietnam* [٥٥] (New York: Free Press, 1989), chaps. 2-4; and Pape, *Bombing to Win*, pp. 176-95.

Scott R. McMichael, *Stumbling Bear: Soviet Military Performance in Afghanistan* [٥٦] (London: Brassey's, 1991), chap. 9; Denny R. Nelson, "Soviet Air Power: Tactics and Weapons Used in Afghanistan," *Air University Review*, January-February 1985, pp. 31-44; Marek Sliwinski, "Afghanistan: The Decimation of a People," *Orbis* 33, No. 1 (Winter 1989), pp. 39-56; and Edward B. Westermann, "The Limits of Soviet Airpower: The Bear versus the Mujahideen in Afghanistan, 1979-1989," thesis, School of Advanced Airpower Studies, Air University, Maxwell Air Force Base, AL, June 1997.

Eliot A. Cohen et al., *Gulf War Air Power Survey*, 5 vols. (Washington, DC: U.S. [٥٧]

Government Printing Office, 1993); and Pape, *Bombing to Win*, chap. 7.

القصف الاستراتيجي موجه لأهداف في العراق مثل مدينة بغداد وتمتازة عن الهجمات الجوية الموجهة ضد الأهداف العسكرية العراقية في الكويت. أوقعت الحملة الأخيرة خسائر جسيمة بالجيش العراقي وساعدت القوات البرية للتحالف في تحقيق انتصار سريع وحاسم في أواخر فبراير ١٩٩١.

[٥٨] خلصت دراسة للقوات الجوية الأمريكية لهجماتها على أهداف القيادة العراقية إلى أن "نتائج هذه الهجمات فشلت بوضوح في إنجاز الأمل الطموح الذي علق عليها بعض الطيارين، حيث كانوا يريدون من قصف مواقع القادة (L) leadership والسيطرة والاتصال، command control، and communications (CCC) أن يضغطوا على النظام إلى أن يسقط ويفطروا الاتصالات بالكامل بين القادة في بغداد وقواتهم العسكرية." Thomas A. Keaney and Eliot A. Cohen, *Gulf War Air Power Survey Summary Report* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), p. 70. Also see Pape, *Bombing to Win*, pp. 221-23, 226-40, 250-53.

Allen F. Chew, *The White Death: The Epic of the Soviet-Finnish Winter War* (East [٥٩] Lansing: Michigan State University Press, 1971), chap. 5; Eloise Engle and Lauri Paananen, *The Winter War: The Russo-Finnish Conflict, 1939-40* (New York: Scribner's, 1973), chaps. 3, 7, 8; and William R. Trotter, *A Frozen Hell: The Russo-Finnish Winter War of 1939-1940* (Chapel Hill, NC: Algonquin, 1991), chap. 15.

Pape, *Bombing to Win*, chap. 5. For detailed descriptions of the [٦٠] أفضل تحليل لهذه الحالة هو bombing campaign, see Conrad C. Crane, *American Airpower Strategy in Korea, 1950-1953* (Lawrence: University Press of Kansas, 2000); and Robert F. Futrell, *The United States Air Force in Korea, 1950-1953*, rev. ed. (Washington, DC: Office of Air Force History, 1983).

Clodfelter, *Limits of Air Power*, chaps. 5-6; Pape, *Bombing to Win*, pp. 195-210. [٦١]

John E. Mueller, "The Search for the 'Breaking Point' in Vietnam: The Statistics of a [٦٢] Deadly Quarrel," *International Studies Quarterly* 24, No. 4 (December 1980), pp. 497-519.

[٦٣] أفضل وصف متاح للحملة الجوية على كوسوفو هو الدراسة الرسمية للهجوم من جانب القوات

الجوية الأمريكية. انظر The Air War over Serbia: Aerospace Power in Operation Allied

Force, Initial Report (Washington, DC: U.S. Air Force, 2001).

حلف شمال الأطلسي القوات البرية اليوغوسلافية في البوسنة في أواخر صيف عام ١٩٩٥، لكنها لم

تكن حملة قصف استراتيجي. انظر Robert c. Owen, ed., *Deliberate Force: A Case Study in*

Effective Air Campaigning (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, January 2000).

[٦٤] Daniel A. Byman and M. I. Millhew C. Waxman, "Kosovo and the التاحة المصادر Debate," International Security 24, No. 4 (Spring 2000), pp. 5-38; Ivo H. Daalder and Michael E. O'Hanlon, Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000); Doyle McManus, "Clinton's Massive Ground Invasion That Almost Was; Yugoslavia: After 71 Days of Air War, White House Had in Place a Memo to Send in 175,000 NATO Troops," Los Angeles Times, June 9, 2000; and Barry R. Posen, "The War for Kosovo: Serbia's Political-Military Strategy," International Security 24, No. 4 (Spring 2000), pp. 39-84.

[٦٥] William H. Arkin, "Smart Bombs, Dumb Targeting?" Bulletin of the Atomic انظر Scientists 56, No. 3 (May-June 2000), p. 49. نزع الحكومة اليوغوسلافية أن عدد المدنيين الذين

قتلوا كان ٢٠٠٠. انظر Posen, "War for Kosovo," p. 81.

[٦٦] انظر Pape, Bombing to Win, p. 68. لمناقشة حول أسباب الفشل الدائم للعقاب الجوي، انظر ibid., pp. 21-27; Stephen T. Hosmer, Psychological Effects of U.S. Air Operations in Four Wars, 1941-1991: Lessons for U.S. Commanders, RAND Report MR-576-AF (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1996); and Irving L. Janis, Air War and Emotional Stress: Psychological Studies of Bombing and Civilian Defense (New York: McGraw-Hill, 1951).

[٦٧] هناك أيضا بعض الأدلة في المجال العام على أن استراتيجية فصل الرأس استُخدمت ضد يوغسلافيا في عام ١٩٩٩. ويبدو تحديدا من بعض الأهداف أن منظمة حلف شمال الأطلسي ضربت محطات التلفزيون ومنزل ميلوسوفيتش وبنيات حكومية مهمة ومقار الحزب ومقار عسكرية رفيعة المستوى والأعمال التجارية المملوكة لأصدقاء ميلوسوفيتش المقربين، إما بهدف قتله أو لإحداث انقلاب عليه. لكن لا تتوفر أدلة على أن تلك الاستراتيجية أثرت.

[٦٨] انظر Pape, Bombing to Win, pp. 79-86.

[٦٩] انظر Beck, Under the Bombs; Jeffrey Herf, Divided Memory: The Nazi Past in the Two Germanys (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997); and Ian Kershaw, The 'Hitler Myth': Image and Reality in the Third Reich (Oxford: Oxford University Press, 1987).

[٧٠] حول هذا الموضوع العام، انظر Kennedy, British Naval Mastery, chap. 7; Robert W. Komer, Maritime Strategy or Coalition Defense (Cambridge, MA: Abt Books, 1984); Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History," Geographical Journal 23, No. 4 (April 1904), pp. 421-37; Halford J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction (New York: Henry Holt, 1919); and Martin Wight, Power Politics, eds. Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), chap. 6.

[٧١] يقول كوربيت عن معركة ترالالجار "لغة إجماع عام على أن ترالالجار تعد إحدى المعارك العالمية الحاسمة، لكنها من بين كل الانتصارات الكبرى كانت عقيمة من حيث النتائج الفورية. لقد أدت إلى نهاية مظفرة لإحدى أعقد وأشرس الحملات البحرية في التاريخ، لكن طالما أنها كانت جزءا مكتملا من الحملة المشتركة بصعب تحديد نتائجها. فقد أعطت إنجلترا أخيرا السيادة على البحار، لكنها تركت

نابليون دكتاتور القارة. ورغم عدم جدواها الواضحة تحولت إلى أسطورة تقول إنها أقللت إنجلترا من

الغزو. Julian S. Corbett, *The Campaign of Trafalgar* (London: Longmans, Green, 1910), p. 408. Also see Edward Ingram, "Illusions of Victory: The Nile, Copenhagen, and Trafalgar Revisited," *Military Affairs* 48, No. 3 (July 1984), pp. 140-43.

١٧٢) في تقديري أن ٢٤ مليون سوفيتي تقريباً قتلوا في المارك ضد ألمانيا النازية، منهم ١٦ مليون مدني و٨

مليون عسكري. ومن بين الوفيات العسكرية ٨ مليون، كان ٣.٣ مليون أسير حرب ماتوا في الأسر،

فيما قُتل ٤.٧ مليون الباقيين إما في المارك أو نتيجة لإصابات القتال. من أفضل المصادر حول هذا

الموضوع Edwin Bacon, "Soviet Military Losses in World War II," *Journal of Slavic Military Studies* 6, No. 4 (December 1993), 1 pp. 613-33; Michael Ellman and S. Maksudov, "Soviet Deaths in the Great Patriotic War: A Note," *Europe-Asia Studies* 46, No. 4 (1994), pp. 671-80; Mark Harrison, *Accounting for War: Soviet Production, Employment, and the Defence Burden, 1941-1945* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 159-61; and Gerhard Hirschfeld, ed., *The Policies of Genocide: Jews and Soviet Prisoners of War in Nazi Germany* (Boston: Allen and Unwin, 1986), chaps.

1-2. من أجل أدلة على أن نسبة الإصابات الألمانية بين الجبهة الشرقية والجبهات الأخرى كانت أكبر من

٣ : ١، انظر Jonathan R. Adelstein, *Prelude to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), pp. 128-29, 171-73; and David M. Glantz and Jonathan M. House, *When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler* (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), p. 284.

١٧٣) انظر Lincoln Li, *The Japanese Army in North China, 1937-1941: Problems of Political and Economic Control* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

١٧٤) انظر Potter and Nimitz, *Sea Power*, chap. 19; and the works cited in Chapter 6, note 18 of this book.

١٧٥) كانت "الاستراتيجية البحرية" لإدارة ريشان تضم خططا لاستخدام البحرية الأمريكية للتأثير على

الأحداث على الجبهة الوسطى، لكن تلك العمليات كانت تتعلق بالدرجة الأولى بتغيير التوازن النووي

الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي. كانت البحرية الأمريكية تهتم بالطبع أيضا بتحقيق السيطرة على

البحر في زمن الحرب لكي تتمكن من نقل القوات واللون عبر المحيط الأطلسي. انظر John J. Mearsheimer, "A Strategic Misstep: The Maritime Strategy and Deterrence in Europe," *International Security* 11, No. 2 (Fall 1986), pp. 3-57; and Barry R. Posen, *Inadvertent Escalation: Conventional War and Nuclear risks* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), chaps. 4-5.

١٧٦) تحظى هذه النقطة بقبول واسع بين المخططين الاستراتيجيين البحريين البارزين. على سبيل المثال كتب

الادميرال هربرت ريتشموند، أحد المفكرين البحريين البريطانيين البارزين في النصف الأول من القرن

العشرين، أن "غزو جيش حديث كبير عن طريق البحر قد يكون عملاً غير واقعي، حتى إذا لم تكن

هناك مقاومة في البحر. فعدد الجنود الذين يمكن نقلهم لن يكفي أبداً لتنفيذ غزو في مقابل مقاومة من

قوات عسكرية لقوة عظيمة." Herbert Richmond, *Sea Power in the Modern World* (London: G. Bell, 1934), p. 17.

١٧٧) لا تتيج مشكلة إظهار القوة عبر المساحات المائية الكبيرة من العمل عبر مسافات طويلة وحسب، فثمة اختلاف كبير بين نقل جيش عبر المياه ونقله عبر البر. فالقوة العظمى التي يفصلها عن خصمها مساحة برية كبيرة تستطيع أن تغزو تلك الأراضي وتحتلها، ثم تنقل جيشها وقواتها الجوية إلى حدود الخصم، حيث تشن من هناك هجوما بریا هائلا. (انظر كيف غزت فرنسا النابليونية الدول المختلفة التي كانت تفصلها عن روسيا في مطلع العقد الأول من القرن التاسع عشر، ثم غزت روسيا بجيش ضخم في عام ١٨١٢). في حين لا تستطيع القوى العظمى، في المقابل، أن تغزو المياه أو أن تحتلها. فالحبر، كما يلاحظ كوريت، "ليس مجالا للولكية... فأن لا تستطيع أن تطعم قواتك المسلحة فوق المياه، كما تستطيع أن تطعمها على أراضي العدو". Corbett, *Principles of Maritime Strategy*, p. 93. (لم يستطع نابليون أن يستولي على القتال الإنجليزي وأن يضع قوات فيه، ما يفسر جزئيا السبب في عدم غزوه للمملكة المتحدة). وللملك تضطر الأساطيل لنقل الجيوش عبر البحار لضرب الخصم. لكن الأساطيل لا تستطيع عادة أن تنقل جيوشا كبيرة وقوة إلى أراضي العدو، وللملك تكون القوة الضاربة لقوات الغزو المنقولة بحرا محدودة بشدة.

١٧٨) انظر -Piers Mackesy, "Problems of an Amphibious Power: Britain against France, 1793-1815," *Naval War College Review* 30, No. 4 (Spring 1978), pp. 18-21. وانظر أيضا Richard Harding, "Sailors and Gentlemen of Parade: Some Professional and Technical Problems Concerning the Conduct of Combined Operations in the Eighteenth Century," *Historical Journal* 32, No. 1 (March 1989), pp. 35-55; and Potter and Nimitz, *Sea Power*, p. 67.

١٧٩) كانت الغارات، في المقابل، شائعة في حروب القوى العظمى في عصر الشراع. على سبيل المثال شنت بريطانيا العظمى أربع غارات على المدن الساحلية الفرنسية في عام ١٧٧٨ في حرب الأعوام السبعة. انظر Potter and Nimitz, *Sea Power*, p. 53. ورغم أن بريطانيا كانت مولعة بالغارات، فإنها لم تكن ناجحة غالبا. وبالنظر إلى لشبونة Lisbon (١٥٨٩) وكاديز Cadiz (١٥٩٥ و١٦٢٦) وبريست Brest (١٦٦٦) وطولون Toulon (١٧٠٧) ولورينت Lorient (١٧٤٦) وروشفورت Rochefort (١٧٥٧) ووالشين Walcheren (١٨٠٩)، يرى مايكل هاوارد "سجلا متواصلا تقريبا لحالات فشل مكلفة ومهينة". Howard, *British Way in Warfare*, p. 19. وحتى الغارات الناجحة يكون تأثيرها محدودا على توازن القوة.

١٨٠) من أجل مراجعات عامة حول تأثير التصنيع على الأساطيل، انظر Bernard Brodie, *Sea Power in the Machine Age*, 2d ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1943); Karl Lautenschlager, "Technology and the Evolution of Naval Warfare," *International Security* 8, No. 2 (Fall 1983), pp. 3-51; and Potter and Nimitz, *Sea Power*, chaps. 12, 18.

١٨١) قالا عن Drodif, *Sea Power*, p. 49.

١٨٢) حول تأثير السكك الحديدية على الحرب، انظر Arden Bucholz, Moltke, Schlieffen, and Prussian War Planning (New York: Berg, 1991); Edwin A. Pratt, *The Rise of Rail-Power in War and Conquest, 1833-1914* (London: P. S. King, 1915); Dennis E. Showalter, *Railroads and Rifles: Soldiers, Technology, and the Unification of Germany* (Hamden,

CT: Archon, 1975); George Edgar Turner, *Victory Rode the Rails: The Strategic Place of the Railroads in the Civil War* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1992); and John Westwood, *Railways at War* (San Diego, CA: Howell-North, 1981).

Arthur Hezlet, *Aircraft and Sea Power* (New York: Stein and Day, 1970); and انظر [٨٣] Norman Polmar, *Aircraft Carriers: A Graphic History of Carrier Aviation and Its Influence on World Events* (Garden City, NY: Doubleday, 1969).

USSBS, *Air Campaigns of the Pacific War*, Pacific War Report 71a (Washington, انظر [٨٤] DC: U.S. Government Printing Office, July 1947), sec. 1.

L.C.B. Dear, ed., *The Oxford Companion to World War II* (Oxford: Oxford University [٨٥] Press, 1995), pp. 46-50. Also see B. B. Schofield, *The Arctic Convoys* (London: Macdonald and Jane's, 1977); and Richard Woodman, *The Arctic Convoys, 1941-1945* (London: John Murray, 1994).

Arthur Hezlet, *The Submarine and Sea Power* انظر [٨٦] حول تأثير الفواصات على الحرب، (London: Peter Davies, 1967); and Karl Lautenschlager, "The Submarine in Naval Warfare, 1901-2001," *International Security* 11, No. 3 (Winter 1986-87), pp. 94-140.

Halpern, *Naval History of World War I*, p. 48. [٨٧]

Gregory K. Hartmann انظر [٨٨] من أجل مناقشة عامة للأفهام البحرية وتأثيرها على سلوك الحرب، and Scott C. Truver, *Weapons That Wait: Mine Warfare in the U.S. Navy*, 2d ed. (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1991).

Hartmann and Truver, *Weapons That Wait*, p. 15. [٨٩]

U.S. Department of Defense, *Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to* انظر [٩٠] Congress (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, April 1992), chap. 7; and Michael R. Gordon and Bernard E. Trainor, *The Generals' War: The Inside Story of the Conflict in the Gulf* (Boston, MA: Little, Brown, 1995), pp. 292-94, 343-45, 368-69.

[٩١] في معرض وصفه للاستراتيجية البريطانية ضد فرنسا في أثناء الحروب النابليونية، يكتب بيرز ماكسي "أنه لا يمكن التفكير في إنزال كبير في أوروبا الغربية ما لم تكن هناك جبهة حرب نشطة في الشرق لتوريط قوات كبيرى للفرنسيين." Mackesy, "Problems of an Amphibious Power," p. 21.

[٩٢] تعد محاولة اليابان لنقل تعزيزات عسكرية إلى الفلبين في أواخر عام ١٩٤٤، حين سيطرت الولايات المتحدة على سماء المحيط الهادي، مثالا لما يحدث للقوات المنقولة بحرا حينما لا تمتلك الدولة نفوذا

جويا. لقد دمرت الطائرات الأمريكية القوالب اليابانية. انظر [٩٣] M. Hamlin Cannon, *Leyte: The Return to the Philippines* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1954), pp.

92-102. وبالمطبع يجب أيضا على الأسطول الذي يطلق القوات المنقولة بحرا أن يكون قد حقق السيطرة على البحر. حول أهمية السيطرة البحرية للعمليات البرمائية، انظر [٩٤] P. H. Colomb, *Naval Warfare: Its Ruling Principles and Practice Historically* T'mili'il (London: W. H. Allen, 1891), chaps. 11-18.

Alfred Vagts, *Landing Operations: Strategy, Psychology, Tactics, Politics*, from انظر [٩٥] *Antiquity to 1945* (Harrisburg, PA: Military Service Publishing Company, 1946), pp. 509-16; and Samuel R. Williamson, Jr., *The Politics of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War, 1904-1914* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969), pp. 43-45.

Corbett, *Principles of Maritime Strategy*, p. 98. [٩٦]

Kennedy, *British Naval Mastery*, p. 201. قلا عن 19٥1

Mearsheimer, "A Strategic Missetop," pp. 25-27. انظر 1٩٦1

1٩٧1 يكتب ستيفن روس في معرض وصفه لخطط الحرب الأمريكية في الفترة من عام 1٩٤٥ إلى عام 1٩٥٠

أن "الخطط المبكرة كانت بالتالي تدعو إلى تراجع سريع من أوروبا ولم تكن تحتوي على فكرة نورماندي ثانية. ففي مقابل قوة الجيش الأحمر كانت لرمسة نجاح الهجوم المباشر ضئيلة أو معدومة".

Steven Ross, *American War Plans, 1945-1950* (New York: Garland, 1988), pp. 152-53.

Tiers Mackesy, *Statesmen at War: The Strategy of Overthrow, 1798-1799* (New York: Longman, 1974); and A. B. Rodger, *The War of the Second Coalition, 1797 to 1801: A Strategic Commentary* (Oxford: Clarendon, 1964).

David Gates, *The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War* (New York: Norton, 1986), chaps. 5-7; and Michael Glover, *The Peninsular War, 1807-1814: A Concise Military History* (Hamden, CT: Archon, 1974), chaps. 4-6.

1٠٠٠ كانت المملكة المتحدة تحتفظ بفرقة عسكرية صغيرة في البرتغال التي استعادت سيادتها في أعقاب الغزو البريطاني. ثم نقل الأسطول البريطاني قوات إضافية إلى البرتغال الصديقة في أبريل 1٨٠٩ وقد لعبت تلك القوات بقيادة اللورد ولينغتون Lord Wellington دورا مهما في كسب الحرب على شبه الجزيرة الأيبيرية.

Piers Mackesy, *British Victory in Egypt, 1801: The End of Napoleon's Conquest* (London: Routledge, 1995); Potter and Nimitz, *Sea Power*, chap. 7; and Rodger, *War of the Second Coalition*, chaps. 1-9, esp. chap. 16. Britain and France also conducted a handful of small-scale amphibious operations in the West Indies during the French Revolutionary Wars. See Michael Duffy, *Soldiers, Sugar, and Seapower: The British Expeditions to the West Indies and the War against Revolutionary France* (Oxford: Clarendon, 1987).

Winfried Baumgart, *The Crimean War, 1853-1856* (London: Arnold, 1999); John S. Curtiss, *Russia's Crimean War* (Durham, NC: Duke University Press, 1979); David M. Goldfrank, *The Origins of the Crimean War* (New York: Longman, 1994); Andrew J. Lambert, *The Crimean War: British Grand Strategy, 1853-1856* (New York: Manchester University Press, 1990); Norman Rich, *Why the Crimean War? A Cautionary Tale* (Hanover, NH: University Press of New England, 1985); and Albert Seaton, *The Crimean War: A Russian Chronicle* (London: B. T. Batsford, 1977).

Potter and Nimitz, *Sea Power*, p. 234; and Hew Strachan, "Soldiers, Strategy and Sebastopol," *Historical Journal* 21, No. 2 (June 1978), p. 321.

1٠٠٢ من أفضل الأعمال حول حرب القرم 1٨٥3-1856

1٠٠٣ الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من

1٠٠٤ قلا عن 411

1٠٠٥ من أفضل الأعمال حول حملة جاليبولي

Operations: Gallipoli, 2 vols., *Official British History of World War I* (London: Heinemann, 1929); Robert R. James, *Gallipoli* (London: B. T. Batsford, 1965); and (Michael Hickley, *Gallipoli* (London: John Murray, 1995).

كما نفذ الروس بعض العمليات

البرمائية المحدودة ضد الأتراك في منطقة البحر الأسود. انظر Halpern, *Naval History of World War I*, pp. 238-46.

١٠٦) همة عمليتان برمائيتان شهيرتان أخريان في أوروبا لم تكونا موجّهتين ضد أراضي قوة عظمى: الأولى

غزت فيها ألمانيا النرويج (قوة صغرى) واحتلتها في أبريل ١٩٤٠، والثانية شنت فيها قوات أمريكية بنجاح هجمات متفولة بحرا ضد شمال أفريقيا الواقع تحت السيطرة الفرنسية في نوفمبر ١٩٤٢، على أن فرنسا التي تلقت هزيمة حاسمة من ألمانيا النازية في ربيع عام ١٩٤٠ لم تكن دولة ذات سيادة ولم تكن

بالتالي قوة عظمى في عام ١٩٤٢. حول عملية النرويج، انظر Jack Adama, *The Doomed Expedition: The Norwegian Campaign of 1940* (London: Leo Cooper, 1989); and Maurice Harvey, *Scandinavian Misadventure* (Turnbridge Wells, UK: Spellmount, 1990). حول عملية شمال أفريقيا، انظر George F. Howe, *Northwest Africa: Seizing the Initiative in the West* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1991), pts. 1-3. علاوة على ذلك شن الألمان، والسوفييت خاصة، عمليات برمائية كثيرة محدودة النطاق على أراض

خاضعة لسيطرة الجانب الآخر على شواطئ بحر البلطيق والبحر الأسود. انظر W. I. Atschkassow, "Landing Operations of the Soviet Naval Fleet during World War Two," in Merrill L. Bertlett, ed., *Assault from the Sea: Essays on the History of Amphibious Warfare* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1983), pp. 299-307; and "Baltic Sea Operations," and "Black Sea Operations," in Dear, ed., *Oxford Companion to World War II*, pp. 106-8, 135-36. II, تقدّر إحدى الدراسات أن السوفييت نفذوا ١١٣ غزوا برمائيا بين عامي

١٩٤١ و١٩٤٥. انظر Atschkassow, "Landing Operations," p. 299. وقد فشل الكثير منها، لكن الأهم من ذلك أنها جميعا كانت عمليات صغرى وقمت على محيط جبهة القتال الرئيسة بين الفيرماخت والجيش الأحمر. وبالتالي لم تؤثر كثيرا على نتيجة الحرب. وأخيرا شن السوفييت عمليتين برمائيتين صغيرتين على أراض خاضعة للسيطرة الفنلندية في عام ١٩٤٤، فشلت إحداهما. انظر Waldemar Erfurth, *The Last Finnish War* (Washington, DC: University Publications of America, 1979), p. 190.

١٠٧) حول صقلية، انظر Albert N. Garland and Howard M. Smyth, *Sicily and the Surrender of Italy* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1965), chaps. 1-10.

الجزيرة الإيطالية، انظر Martin Blumenson, *Salerno to Cassino* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1969), chaps. 1-9.

١٠٨) حول أنزوي Anzio، انظر Blumenson, *Salerno to Cassino*, chaps. 17-18, 20, 22, 24.

١٠٩) حول نورماندي، انظر Gordon A. Harrison, *Cross-Channel Attack* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1951).

Jeffrey J. Clarke and Robert R. Smith, *Riviera to the Rhine* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), chaps. 1-7.

١١٠) كانت إيطاليا لا تزال قوة عظمى من حيث التعريف حين غزا الحلفاء صقلية في منتصف عام ١٩٤٣، وكانت القوات الإيطالية والألمانية موجودة على تلك الجزيرة. لكن الجيش الإيطالي، كما أشرنا، كان ممزقا وعاجزا عن فرض معركة جديفة على الحلفاء. بل كان الفيرماخت في واقع الأمر المستول بالدرجة

الأولى عن الدلاع عن إيطاليا في وقت عملية صقلية. فقد خرجت إيطاليا من الحرب فعليا حين غزا الحلفاء الجزيرة الإيطالية وألزيو.

Paul Kennedy, *Pacific Onslaught: 7th December 1941-7th February 1943* (New York: Ballantine, 1972); and H. P. Willmott, *Empires in the Balance: Japanese and Allied Pacific Strategies to April 1942* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1982).

Hezlet, *Aircraft and Sea Power*, chap. 8; Isely and Crowl, *U.S. Marines and Amphibious War*, pp. 74, 79; and Hans G. Von Lehmann, "Japanese Landing Operations in World War II," in Bartlett, ed., *Assault from the Sea*, pp. 195-201.

"Major U.S. Amphibious Operations- World War II," memorandum, U.S. Army (111) Center of Military History, Washington, DC, December 15, 1960

الانتان والخمسون في حجم كمية مقاتلة على الأقل. على أنني لم أضمن في ذلك العمليات التي ضمت وحدات أصغر. كما نفذ الجيش الأسترالي ثلاث عمليات برمائية ضد القوات اليابانية على بورنيو Borneo بين مايو ويوليو من عام ١٩٤٥. وقد نجحت تلك الحملات الكاسحة للأسباب نفسها

التي جمعت عمليات الغزو الأمريكية المتقولة بمرا تتجح في بلوغ أهدافها. انظر Peter Dennis et al., *The Oxford Companion to Australian Military History* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 109-16.

USSBS, *Air Campaigns of the Pacific War*, p. 19. (111)

George W. (115) تعد جودالكانال Guadalcanal وجزر الفلبين استثمارات رئيسة لهذه القاعدة. انظر Garand and Truman R. Strobebridge, *Western Pacific Operations: History of U.S. Marine Corps Operations in World War II*, vol. 4 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1971), pp. 320-21; and Isely and Crowl, *U.S. Marines and Amphibious War*, p. 588.

USSBS, *Air Campaigns of the Pacific War*, p. 61. (111)

Paul S. Dull, *A Battle History of the Imperial Japanese Navy, 1941-1945* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1978); Isely and Crowl, *U.S. Marines and Amphibious War*; Potter and Nimitz, *Power*, chaps. 35-43; and Ronald H. Spector, *Eagle against the Sun: The American War with Japan* (New York: Free Press, 1985).

Table 6.2; Adelman, *Prelude*, انظر (118) من أفضل المراجعات العامة لهذا النزاع Jonathan R. Adelman, *Revolution, Armies, and War: A Political History* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), p. 130-31.

Dear, ed., (119) في منتصف عام ١٩٤٥ كان هناك حوالي ٢ مليون جندي في جيش الداخل الياباني. Oxford Companion to World War II, p. 623

جندي في الصين و٢٥٠٠٠٠ جندي في كوريا و٧٥٠٠٠٠ جندي في منشوريا و٦٠٠٠٠٠ جندي في جنوب شرق آسيا. هذه الأعداد مأخوذة من Adelman, *Revolution*, p. 147; Saburo Hayashi and

Alvin D. Cook, *Kogun: The Japanese Army in the Pacific War* (Quantico, VA: Marine Corps Association, 1959), p. 173; and Douglas J. MacEachin, *The Final Months of the War with Japan: Signals Intelligence, U.S. Invasion Planning, and the A-Bomb Decision* (Langley, VA: Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, December 1998), attached document no. 4.

(١٢٠) رغم أن القوات الأمريكية الغازية كانت تستطيع بالتأكيد أن تحتل اليابان، لأنها كانت مستكبد بلا

شك خسائر كبيرة في أثناء ذلك. انظر Frank, Downfall; and MacBachin, Final Months.

(١٢١) لكن القوى الجزيرية يمكن أن تتعرض للهجوم برا من جانب قوة عظمى منافسة إذا تمكن ذلك الخصم

من نشر قوات على أراضي قوى صغرى في الفناء الخلفي للدولة الجزيرية. وكما سيرد في الفصل التالي

فإن القوى العظمى الجزيرية تخشى ذلك الاحتمال وتحاول أن تضمن عدم إمكانية حدوثه.

(١٢٢) Frank J. McLynn, Invasion: From the Armada to Hitler, 1588-1945 (London: انظر

Routledge and Kegan Paul, 1987); and Herbert W. Richmond, The Invasion of Britain:

An Account of Plans, Attempts and Counter-measures from 1586 to 1918 (London: Methuen, 1941).

(١٢٣) Felipe Fernandez-Armesto, The Spanish Armada: The Experience of War in 1588 انظر

(Oxford: Oxford University Press, 1988); Colin Martin and Geoffrey Parker, The Spanish

Armada (London: Hamish Hamilton, 1988); Garrett Mattingly, The Armada (Boston: Houghton Mifflin, 1959); and David Howarth, The Voyage of the Armada: The Spanish

Story (New York: Viking, 1981).

(١٢٤) Richard Glover, Britain at Bay: Defence against Bonaparte, 1803-14 انظر

(London: Allen and Unwin, 1973); J. Holland Rose and A. M. Broadley, Dumouriez and

the Defence of England against Napoleon (New York: John Lane, 1909); and H.F.B. Wheeler and A. M. Broadley, Napoleon and the Invasion of England: The Story of the

Frank Davis, "Sea Lion: The Great Terror (New York: John Lane, 1908

German Plan to Invade Britain, 1940," in Bartlett, ed., Assault from the Sea, pp. 228-35;

Egber Kieser, Hitler on the Doomstep, Operation 'Sea Lion': The German Plan to Invade Britain, 1940, trans. Helmut Bugler (Annapolis, MO: U.S. Naval Institute Press, 1997);

and Peter Schenk, Invasion of England 1940: The planning of Operation Sealion, trans.

Kathleen Bunten (London: Conway Maritime Press, 1990).

(١٢٥) لاحظ الضابط الألماني البارز الجنرال هانز فون سيكت Hans von Seeckt في عام ١٩١٦ أنهم "لا

يستطيعون أن يهاجموا أمريكا، ولا حتى إنجلترا نفسها، إلا إذا وفرت لنا التقنية أسلحة جديدة تماماً".

تقلا عن Vagts, Landing Operations, p. 506.

(١٢٦) أعدت المملكة المتحدة خططاً لغزو الولايات المتحدة حتى أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر،

لكنها تخلت عن تلك الفكرة بعد ذلك. انظر Aaron Friedberg, The Weary Titan Britain and the

Experience of Relative Decline, 1895-1905 (Princeton, NJ: Princeton University Press,

1988), pp. 162-65.

(١٢٧) غزا الحلفاء شمال غرب فرنسا في يونيو ١٩٤٤ وجنوب فرنسا في أغسطس ١٩٤٤. لكن فرنسا لم

تكن دولة ذات سيادة في تلك اللحظة، بل جزءاً من الإمبراطورية النازية.

(١٢٨) في حالة جدية بالذكر لم تذكر في هذا التحليل. ففي العام الأخير من الحرب العالمية الأولى أرسلت

المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة قوات إلى الاتحاد السوفيتي الذي

تأسس حديثاً في أركانجل Archangel (في الثاني من أغسطس ١٩١٨) وبأكو Bakou (في الرابع من

أغسطس ١٩١٨) ومورمانسك Murmansk (في السادس من مارس والثالث والعشرين من يونيو

١٩١٨) وفلاديفوستوك Vladivostok (في الخامس من أبريل والثالث من أغسطس ١٩١٨). خاضت

تلك القوات بعض المعارك ضد البلاشفة. لكن هذه الحالة غير ذات صلة؛ لأن دخول الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتي لم يكن غزوا بالمعنى الصحيح. فقد كان الاتحاد السوفيتي خارجا لنزو من هزيمة حاسمة على يد ألمانيا وكان متورطا في حرب أهلية. ولذلك لم يقاوم الجيش البلشفي وصول قوات الحلفاء. بل ورحبوا بالحلفاء في باكو وأركانجل. انظر John Swettenham, *Allied Intervention in Russia, 1918-1919* (Toronto: Ryerson, 1967); and Richard H. Ullman, *Intervention and the War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961).

انظر William Daugherty, Barbara Levi, and Frank von Hippel, "The Consequences of Limited Nuclear Attacks on the United States," *International Security* 10, No. 4 (Spring 1986), pp. 3-45; and Arthur M. Katz, *Life after Nuclear War: The Economic and Social Impacts of Nuclear Attacks on the United States* (Cambridge, MA: Ballinger, 1982).

١٣٠] استخلم قائد بحري هذه الكلمات لوصف ما خططت القيادة الجوية الاستراتيجية SAC لأن تفعله مع

الاتحاد السوفيتي في حالة الحرب بعد أن استمع لبيان للقيادة الجوية الاستراتيجية في الثامن عشر من مارس ١٩٥٤. David Alan Rosenberg, "A Smoking Radiating Ruin at the End of Two Hours: Documents on American Plans for Nuclear War with the Soviet Union, 1954-1955," *International Security* 6, No. 3 (Winter 1981-82), pp. 11, 25.

١٣١] ابتكر هيرمان كان Herman Kahn عبارة "الضربة الأولى البائلة" بمعنى الضربة الأولى التي تتزع سلاح العدو. انظر Kahn's *On Thermonuclear War: Three Lectures and Several Suggestions*, 2d ed. (New York: Free Press, 1969), pp. 36-37.

١٣٢] انظر Chiirk-s L. Glast-r, *Analyzing Strategic Nuclear Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990), chap. 5.

١٣٣] انظر Benjamin Frankel, "The Brooding Shadow: Systemic Incentives and Nuclear Weapons Proliferation," *Security Studies* 2, Nos. 3-4 (Spring-Summer 1993) pp. 37-78; and Bradley A. Thayer, "The Causes of Nuclear Proliferation and the Utility of the Nuclear Nonproliferation Regime," *Security Studies* 4, No. 3 (Spring 1995), pp. 463-519.

١٣٤] انظر Harry R. Borowski, *A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment before Korea* (Westport, CT: Greenwood, 1982); David A. Rosenberg, "The Origins of (Overkill): Nuclear Weapons and American Strategy, 1945-1960," *International Security* 7, No. 4 (Spring 1983), pp. 14-18; and Ross, *American War Plans*, passim, esp. pp. 12-15. يوجد جرد سنوي للترسانات النووية للقوى العظمى على مدار الحرب الباردة كاملة في Robert S. Norris and William M. Arkin, "Nuclear Notebook: Estimated U.S. and Soviet/Russian Nuclear Stockpile, 1945-94," *Bulletin of the Atomic Scientists* 50, No. 6 (November-December 1994), p. 59. Also see Robert S. Norris and William M. Arkin, "Global Nuclear Stockpiles, 1945-2000," *Bulletin of the Atomic Scientists* 56, No. 2 (March-April 2000), p. 79.

١٣٥] دفع بعض الخبراء في أثناء الحرب الباردة بأنه من الممكن إنجاز التفوق النووي حتى في عالم التدمير المتبادل المؤكد. وزعموا تحديدا أنه من الممكن أن تخوض القوى العظمى حربا نووية محدودة بأسلحتها المضادة (الأسلحة النووية المصممة لتدمير الأسلحة النووية الأخرى وليس المدن)، فيما تترك قدرة التدمير المؤكد للطرفين سليمة. وقد تحاول القوتان العظميان أيضا أن يتحلاا الوليات المدنية في الجانب الآخر. والفتوة العظمى التي ستخرج من هذا التبادل النووي المحدود مميزة في الأسلحة المضادة ستكون

Colin S. Gray, "Nuclear Strategy" A. لأنها اكتسبت قوة إجبارية على الدولة الخاسرة. Case for a Theory of Victory," *International Security* 4, No. 1 (Summer 1979), pp. 54-87; and Paul Nitze, "Deterring Our Deterrent," *Foreign Policy*, No. 25 (Winter 1976-77), pp. 195-210. لكن حالة الخيارات النووية المحدودة معية لسببين. أولا ليس من الوارد أن تظل هذه الحرب

محدودة. وسيكون الدمار الذي سيلحق بالاجتماع على الجانبين هائلا، ما يصعب التمييز بين ضربة محدودة للقوة المضادة والهجوم الشامل. فضلا عن أننا لا نعرف الكثير حول ديناميات التصعيد في الحرب النووية، خاصة حول أداء نظم القيادة والسيطرة في أي هجوم نووي. ثانيا حتى إذا كان من الممكن خوض حرب نووية محدودة وتقليل الإصابات، فإن الجانب الذي يمتلك ميزة في القوة المضادة لا يمكن أن يربح انتصارا حقيقيا كما يوضح المثال التالي. المفترض أن السوفيت ربما تبادلوا نوويا في القوة المضادة بين القوتين العظيمين وتبقى لهم ٥٠٠ رأس قوة مضادة وأن الولايات المتحدة لم يتبق لها شيء.

وتكبد الجانبان في أثناء الحرب ٥٠٠٠٠٠ قتيل وخرجت قدرات التدمير المتبادل للطرفين سليمة. من المفترض أن السوفيت هم المنتصرون؛ لأنهم يمتلكون ميزة في القوة المضادة قدرها ٥٠٠ : ٠. لكن هذه الميزة لا معنى لها، لأنه لم تبق أهداف في الولايات المتحدة يستطيع السوفيت أن يستعملوا أسلحة القوة المضادة الـ ٥٠٠ لديهم ضلعا، إلا إذا أرادوا ضرب مدن أمريكا أو قدرتها على التدمير المتبادل والقضاء المبرم عليها. ستكون نتيجة هذه الحرب النووية المحدودة بإيجاز هي أن يتكبد الجانبان خسائر متساوية وأن يخرج الجانبان بقدرات التدمير المتبادل لديهما سليمة وأن يخرج الاتحاد السوفيتي بـ ٥٠٠ سلاح قوة مضادة لا يستطيع استخدامها بطريقة عسكرية حقيقية. وذلك انتصار فارغ. من أفضل الأعمال التي تتخذ الخيارات النووية المحدودة. Glasco, *Analyzing Strategic Nuclear Policy*, chap. 7; and Robert Jervis, "Why Nuclear Superiority Doesn't Matter," *Political Science Quarterly* 94, No. 4 (Winter 1979-80), pp. 617-33.

Robert S. McNamara, "The Military Role of Nuclear Weapons: Perceptions and (١٣٦) Misperceptions," *Foreign Affairs* 62, No. 1 (Fall 1983), p. 79.

(١٣٧) كثيرا ما يطلق على فكرة أن الاستقرار القوي على المستوى النووي يسمح بعدم الاستقرار على

المستوى التقليدي اسم "مفارقة الاستقرار". انظر Glenn H. Snyder, "The Balance of Power and the Balance of Terror," in Paul Seabury, ed., *Balance of Power* (San Francisco: Chandler, 1965), pp. 184-201. Also see Robert Jervis, *The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospect of Armageddon* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 19-22.

Bruce G. Blair, *The Logic of Accidental Nuclear War* انظر (١٣٨) حول التصعيد النووي العرضي. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1993); and Scott D. Sagan, *The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons* (Princeton, NJ: Princeton Press, 1993). انظر Posen, *Inadvertent* حول التصعيد النووي غير المقصود، انظر

Herman Kahn, *On Escalation: Metaphors* انظر حول التصعيد النووي المقصود، *Escalation and Scenarios*, rev. ed. (Baltimore, MD: Penguin, 1968); and Thomas Schelling, *Arms and Influence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), chaps. 2-3. وأفضل كتاب

Richard Smoke, *War: Controlling Escalation* (Cambridge, حول ظاهرة التصعيد العامة هو

التقليدي إلى المستوى النووي أو حول التصعيد في الحرب النووية. (CMA: Harvard University Press, 1977) رغم أنه لا يقول الكثير حول التصعيد من المستوى

(١٣٩) ربما كان روبرت جارفيس النصير المقود لهذا المنظور. يكتب جارفيس أن "مضامين قدرة الضربة الثانية المتبادلة كثيرة وواسعة النطاق. فإذا كانت الأسلحة النووية لها التأثير الذي تتنبأ به نظرية الثورة النووية، فسوف يسود السلام بين القوى العظمى، ولن تقع أزمات، ولن يسعى أحد الطرفين للضغط بأقصى حد للحصول على مزايا في المساومة، وسيكون من السهل نسبياً الحفاظ على الوضع الراهن، ولن تكون النتائج السياسية مرتبطة بأي من التوازن النووي أو التقليدي. ورغم أن الأدلة غامضة، فإنها عموماً تؤكد هذه الفرضيات". Jervis, *Meaning of the Nuclear Revolution*, p. 45. Also see McGeorge Bundy, *Danger and Survival: Choice about the bomb in the First Fifty Years* (New York: Random House, 1988).

(١٤٠) افترض على سبيل المثال أن المكسيك أصبحت قوة عظمى تمتلك ردعاً نووياً نادراً على الإفلات من الضربة الأولى. وافترض أيضاً أن المكسيك أصبحت مهتمة بغزو مساحة كبيرة من الأراضي في جنوب غرب الولايات المتحدة، لكنها مع ذلك غير مهتمة بغزو الأراضي الأمريكية. قد يستتج صنع السياسة المكسيكيون أنهم يستطيعون أن يحققوا أهدافهم المحدودة دون أن يثيروا الولايات المتحدة لبدء حرب نووية. وقد يكونون على حق في هذه الحالة. لكن من الوارد أكثر أن يستخدم صنع السياسة الأمريكيون الأسلحة النووية إذا حاولت المكسيك أن تلتحق بالولايات المتحدة هزيمة حاسمة. قدم شاي فيلدمان Shai Feldman النقطة نفسها حول قرار مصر وسوريا بمهاجمة إسرائيل المسلحة نووياً في عام ١٩٧٣، حيث دفع بأن صنع السياسة العرب رأوا أن إسرائيل لن تستخدم أسلحتها النووية؛ لأن الجيوش العربية لم تكن تنوي غزو إسرائيل، بل كانت تستهدف استرداد الأراضي التي ضمتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ وحسب. Feldman, *Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980s* (New York: Columbia University Press, 1982), chap. 3. ويؤكد فيلدمان أيضاً أن الدولة التي تفقد شريحة من أراضيها قد تعتقد أن المتضرر سيرغب في أخذ شريحة ثانية ثم ثالثة ورابعة بما يؤدي إلى تدميرها في النهاية. Ibid., pp. 111-12. ولعل الطريقة المثلى لضادي هذا المازق هي امتلاك قوات تقليدية قوية تستطيع أن تردع الهجوم الأولي، وذلك يبرز مجدداً أهمية توازن قوة البرية.

(١٤١) على سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة على القوات التقليدية حوالي خمسة أضعاف ما أنفقت على القوات النووية في أوائل الثمانينات، وحوالي أربعة أضعاف في منتصف الثمانينات. انظر Harold Brown, *Department of Defense Annual Report for Fiscal Year 1982* (Washington, DC: U.S. Department of Defense, January 19, 1981), pp. C-4, C-5; and William W. Kaufmann, *A Reasonable Defense* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1986), pp. 21, 27. على مدى الحرب الباردة كاملة كان ٢٥٪ تقريباً من الإنفاق العسكري الأمريكي يذهب إلى القوى النووية. انظر Steven M. Kosiak, *The Lifecycle Costs of Nuclear Forces: A Preliminary Assessment* (Washington, DC: Defense Budget Project, October 1994), p. ii.

وتقتر دراسة أخرى أن حوالي ٢٩٪ من الإنفاق العسكري من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٩٦ كان يذهب إلى الأسلحة النووية. Stephen I. Schwartz, ed., *Atomic Audit: The Costs and Consequences of U.S. Nuclear Weapons since 1940* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 3. من أجل أدلة حول الأهمية النسبية للقوات التقليدية الأمريكية في أوروبا، انظر توزيع ميزانية الدفاع الأمريكية للسنة المالية ١٩٨٦ التي بلغت ٣١٢.٧ بليون دولار: حوالي ١٣٣ بليون دولار للدفاع التقليدي في أوروبا، ٥٤.٧ بليون دولار للقوات النووية، ٣٤.٦ بليون دولار للدفاع التقليدي في المحيط الهادي، ٢٠.٩ بليون دولار للدفاع التقليدي في الخليج العربي، ١٦.٢ بليون دولار للدفاع التقليدي في بنما والداخل الأمريكي. هذه الأرقام مأخوذة من Kaufmann, *Reasonable Defense*, p. 14. وانظر أيضا الأعمال المذكورة في الهامش (١٧٧) بالفصل السادس في هذا الكتاب.

[١٤٢] انظر 109 p. csp. 106-12, *Israeli Nuclear Deterrence*, Feldman,

[١٤٣] انظر Thomas W. Robinson, "The Sino-Soviet Border Conflict," in Stephen S. Kaplan, ed., *Diplomacy of Power: Soviet Armed Forces as a Political Instrument* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1981), pp. 265-313; Harrison F. Salisbury, *War between Russia and China* (New York: Norton, 1969); and Richard Wich, *Sino-Soviet Crisis Politics: A Study of Political Change and Communication* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980), chaps. 6, 9.

[١٤٤] انظر Sumantra Bose, "Kashmir: Sources of Conflict, Dimensions of Peace," *Survival* 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 149-71; Sumit Ganguly, *The Crisis in Kashmir: Portents of War, Hopes of Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999); and Devin T. Hagerty, "Nuclear Deterrence in South Asia: The 1990 Indo-Pakistani Crisis," *International Security* 20, No. 3 (Winter 1995-96), pp. 79-114.

[١٤٥] كما ورد في الهامش (١١١) بالفصل الثالث، فإن التقييمات الشاملة تتطلب أكثر من مجرد قياس حجم القوات المنافسة ونوعيتها. إذ يجب وضع الاستراتيجية التي يمكن أن يستلزمها الجانبان وما يمكن أن يحدث حين تشتبك القوات المتخاصمة في الاعتبار.

[١٤٦] انظر Mako, *U. S. ground Forces*, pp. 108-26; and *Weapons Effectiveness Indices/Weighted Unit Values III (WEI/WUVIII)* (Bethesda, MD: U.S. Army Concepts Analysis Agency, November 1979). انظر أيضا Phillip A. Karber et al., *Assessing the Correlation of Forces: France 1940*, Report No. BDM/W-79-560-TR (McLean, VA: BDM Corporation, June 18, 1979) الذي يستخدم هذه المنهجية لتقييم توازن القوات بين ألمانيا والحلفاء في ربيع عام ١٩٤٠.

[١٤٧] Posen, "Measuring the European Conventional Balance," pp. 51-54, 66-70.

[١٤٨] أمثلة لطرق تطبيق هذا النوع من التحليل في Joshua Epstein, *Measuring Military Power: The Soviet Air Threat to Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984); and Posen, *Inadvertent Escalation*, pp. 101-6.

[١٤٩] يمكن أن تتميز فرص السلام أيضا إذا كان سكان تلك الدول متجانسين عرقيا، إذ لن تقع حروب أهلية عرقية.

الفصل الخامس

- ١١) أذكر القارئ بأنني استعمل مصطلح "متدي" طوال الكتاب للإشارة إلى القوى العظمى التي تمتلك النافع والموارد اللازمة لاستخدام القوة بفرض زيادة قوتها. وكما تأكد في الفصل الثاني، فإن كل القوى العظمى تضم نوايا عدوانية، في حين لا تمتلك كل الدول القدرة على التصرف بطريقة عدوانية.
- ١٢) انظر Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987); and Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979). Also see Robert Powell, *In the Shadow of Power: States and Strategies in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), chap. 5 يؤكد التمييز بين الانحياز للطرف الأقوى وفرض التوازن، لكنه يدفع، على خلاف والت وولتر، بأن الدولة المهتدة يرجع أن تنحاز إلى الطرف الأقوى وليس فرض التوازن على خصومها.
- ١٣) من أجل أدلة تدعم فكريتي، انظر السجال بين روبرت كوفمان Robert Kaufman وستيفن والت Stephen Walt حول سياسة الحلفاء نحو ألمانيا النازية في العقد الرابع من القرن العشرين. يتأطر سجالهم بوضوح داخل الانقسام بين فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى، وهو التقابل الذي ساعد والت في ترويجه. توضح قراءة هذا السجال عن كتب أنه رغم خطاب المؤلفين يمثل الاختيار الحقيقي الذي واجه الحلفاء بين فرض التوازن وتحرير المسؤولية إلى الآخرين، وليس بين فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى. انظر Robert G. Kaufman, "To Balance or to Bandwagon? Alignment Decisions in 1930s Europe," *Security Studies* 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 417-47; and Stephen M. Walt, "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kaufman and Labs," *Security Studies* 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 448-8).
- ١٤) انظر Steven J. Valone, "Weakness Offers Temptation: Seward and the Reassertion of the Monroe Doctrine," *Diplomatic History* 19, No. 4 (Fall 1995), pp. 583-99. As discussed in Chapter 7, the United States has worried throughout its history about the threat of distant great powers forming alliances with other states in the Western Hemisphere. Also see Alan Dowty, *The Limits of American Isolation: The United States and the Crimean War* (New York: New York University Press, 1971); and J. Fred Rippy, *America and the Strife of Europe* (Chicago: University of Chicago Press, 1938), esp. chaps. 6-8.
- ١٥) هذه الكلمات ليست كلمات فير، بل شرح ولفجانج جي مومسن لرؤى فير. انظر Mommsen, Max Weber and German Politics, 1890-1920, trans. Michael S. Steinberg (Chicago: University of Chicago Press, 1984), p. 3).
- ١٦) Paul M. Kennedy, *The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914* (London: Allen and Unwin, 1980), chaps. 16, 2).
- ١٧) انظر Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," *Journal of Strategic Studies* 13, No. 2 (June 1990), pp. 1-51; and Stephen M. Walt, "The Case for Finite Containment: Analyzing U.S. Grand Strategy," *International Security* 14, No. 1 (Summer 1989), pp. 5-49. For an argument that areas with little intrinsic wealth are sometimes strategically important, see Michael C. Desch, *When the Third World Matters: Latin America and United States Grand Strategy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993). Also see Steven R. David, "Why the Third World Matters," *International Security* 14, No. 1 (Summer 1989),

- pp. 50-85; and Steven R. David, "Why the Third World Still Matters," *International Security* 17, No. 3 (Winter 1992-93), pp. 127-59.
- Barry R. Posen and Stephen Van Evera, "Defense Policy and the Reagan Administration: Departure from Containment," *International Security* 8, No. 1 (Summer 1983), pp. 3-45. [A]
- Charles L. Glaser, *Analyzing Strategic Nuclear Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990); Robert Jervis, *The Illlogic of American Nuclear Strategy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984); Robert Jervis, *The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospects of Armageddon* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989); and Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), chap. 8. [A]
- Norman Angell, *The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power in Nations to Their Economic and Social Advantage*, 3d rev. and enl. ed. (New York: Putnam, 1912). Also see Norman Angell, *The Great Illusion 1933* (New York: Putnam, 1933). For an early critique of Angell, see J. H. Jones, *The Economics of War and Conquest: An Examination of Mr. Norman Angell's Economic Doctrines* (London: P. S. King, 1915). [A]
- Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); and Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers. Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987). [A]
- Klaus Knorr, *On the Uses of Military Power in the Nuclear Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), pp. 21-34; Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986), pp. 34-37; and Van Evera, *Causes of War*, chap. 5. [A]
- Van Evera makes this argument in *Causes of War*, p. 115. [A]
- Ethan B. Kapstein, *The Political Economy of National Security: A Global Perspective* (Columbia: University of South Carolina Press, 1992), pp. 42-52. [A]
- [A] انظر المصادر المذكورة في الهامش (٥٧) بالفصل الثالث.
- [A] على سبيل المثال يدفع عدد من الدراسات بأن نظام السيطرة المركزية الصارمة على الاقتصاد بالاتحاد السوفيتي كان السبب الرئيس في خلق الإبداع والنمو. انظر Tatyana Zaslavskaya, "The Novosibirsk Report," *Survey* 28, No. 1 (Spring 1984), pp. 88-108; Abel Aganbegyan, *The Economic Challenge of Perestroika*, trans. Pauline M. Tiffin (Bloomington: Indiana University Press, 1988); Padma Desai, *Perestroika in Perspective: The Design and Dilemmas of Soviet Reform* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989); and Anders Aslund, *Gorbachev's Struggle for Economic Reform*, rev. ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991). وانظر أيضا Peter Rutland, *Politics of Economic Stagnation in the Soviet Union: The Role of Local Party Organs in Economic Management* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993) الذي يلقي اللائمة عن مشكلات الاتحاد السوفيتي الاقتصادية على الحزب الشيوعي.
- [A] انظر Peter Urban, *Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); and Peter Liberman, "The Spoils of Conquest," *International Security* 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 125-53. Also see David Kaiser, *Politics and War: European Conflict from Philip II to Hitler* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990), pp. 219-22, 246-55; and Alan S. Milward, *War,*

- Economy, and Society, 1939-1945 (Berkeley: University of California Press, 1977), chap. 5.
- 118) Lieberman, Does Conquest Pay? p. 28; and Lieberman, "Spoils of Conquest" من Jeffrey Rosen, The of Conquest," p. 126 حول البعد الأوروبي لثغرات المعلومات، انظر
- Unwanted Gaze: The Destruction of Privacy in America (New York: Random House, 2000). في مقالة حديثة حول تقييم ما إذا كان الفوز يجزي أم لا، يخلص ستيفن بروكس إلى أن ادعاء ليرمان بأن الفزاة القمعيين يمكن أن يتعاملوا بطريقة فعالة مع المقاومة الشعبية يعد ادعاء مقنعا، وكذلك
- Stephen G. Brooks, "The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest," Journal of Conflict Resolution 43, No. 5 (October 1999), pp. 646-70. يدفع بروكس مع ذلك بأنه من غير المرجح أن يعطي الفوز هوالد مجزية بسبب "التغيرات في عولة الإنتاج" (ص 653). إن هذه الحجة التي أجدها غير مقنعة هي نفسها النظرية الليبرالية التي تقول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز السلام بعد أن تم تحديتها- أي النظرية- لتتوسع العولة. سأتعامل مع هذه الفكرة بإيجاز في الفصل العاشر.
- 119) Lieberman, "Spoils of Conquest," p. 139.
- 120) Norman M. Naimark, The Russians in Germany: A History of the Soviet Zone of Occupation, 1945-1949 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995). Also see انظر
- Lieberman, Does Conquest Pay? chap. 7.
- 121) Joshua M. Epstein, Strategy and Force Planning: The Case of the Persian Gulf (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1987); Charles A. Kupchan, The Persian Gulf and the West: The Dilemmas of Security (Boston: Allen and Unwin, 1987); and Thomas L. McNaughton, Arms and Oil: U.S. Military Strategy and the Persian Gulf (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985). انظر
- John W. Wheeler-Bennett, Brest-Litovsk: The Forgotten Peace, March 1918 (New York: Norton, 1971); and Milward, War, Economy, and Society, chap. 8.
- Clive Emsley, Napoleonic Europe (New York: Longman, 1993), p. 146. 122)
- David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon (New York: Macmillan, 1966), pp. 754-56. 123)
- George H. Stein, The Waffen SS: Hitler's Elite Guard at War, 1939-1945 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1966), p. 137. 124)
- Edward Homze, "Nazi Germany's Forced Labor Program," in Michael Berenbaum, ed., A Mosaic of Victims: Non-Jews Persecuted and Murdered by the Nazis (New York: New York University Press, 1990), pp. 37-38. Also see Ulrich Herbert, Hitler's Foreign Workers: Enforced Foreign Labor in Germany under the Third Reich, trans. William Templar (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
- 125) Jere C. King, Foch versus Clemenceau: France and German Disemberment, 1918-1919 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960); Walter A. McDougal, France's Rhineland Diplomacy, 1914-1924: The Last Bid for a Balance of Power in Europe (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978); and David Stevenson, French war Aims against Germany, 1914-1919 (Oxford: Oxford University Press, 1982).
- 126) Max Jakobson, The Diplomacy of the Winter War. An Account of the Russo-Finnish War (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1961), pts. 1-3; Anthony F. Upton,

- Finland, 1939-1940 (London: Davis-Poynter, 1974), chaps. 1-2; and Carl Van Dyke, *The Soviet Invasion of Finland, 1939-1940* (London: Frank Cass, 1997), chap. I.
- ١٢٩) *Serge Lancel, Carthage: A History*, trans. Antonia Nevill (Cambridge: انظر Blackwell, 1995), esp. pp. 412-27. On Poland, see Jan T. Gross, *Polish Society under German Occupation: The Generalgouvernement, 1939-1944* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); and Richard C. Lukas, *Forgotten Holocaust: The Poles under German Occupation, 1939-1944* (Lexington: University Press of Kentucky, 1986).
- الاتحاد السوفيتي، انظر Alexander Dallin, *German Rule in Russia, 1941-1945 A Study of Occupation Policies* (London: Macmillan, 1957).
- David Weigall and Peter Stirk, eds., *The Origins and Development of the European Community* (London: Leicester University Press, 1992), pp. 27-28.
- ١٣٠) يكب مايكل هاندل أن "الفرضية الأساسية التي تقوم عليها العقيدة السياسية - العسكرية الإسرائيلية هي لهم أن الهدف الرئيس للدول العربية هو القضاء على إسرائيل متى توفرت لهم القدرة على فعل ذلك، فضلا عن لمل أي شيء يخطر حياثها الآمنة". Handel, *Israel's Political-Military Doctrine*, Occasional Paper No. 30 (Cambridge, MA: Center for International Affairs, Harvard University, July 1973), p. 64 (emphasis in original). Also see Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategic and Israel's Response* (New York: Free Press, 1977); Yehoshafat Harkabi, *Arab Attitudes to Israel*, trans. Misha Louvish (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972); and Asher Arian, *Israeli Public Opinion on National Security, 2000*, Memorandum No. 56 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, July 2000), pp. 13-16.
- ١٣١) كانت بولندا مقسمة في أعوام ١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥ بين النمسا وبروسيا وروسيا، وفي ١٩٣٩ بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ ستالين الثلث الشرقي من بولندا ودعاه في الاتحاد السوفيتي. يلاحظ أحد المؤلفين أنه "على النقيض من الحكمة التقليدية، حدث موت الدولة كثيرا على مدار القرنين الماضيين، حيث ماتت ٦٩ من ٢١٠ دولة (حوالي ٣٠٪)، ومات معظمها (٥١ من ٦٩ دولة) بطريقة قاسية". كان معظم الضحايا دولا صغيرة، إما أصبحت جزءا من قوى عظمى أو جزءا من إمبراطورية تابعة لقوى عظمى. عاد بعض الضحايا إلى الحياة أخيرا وأصبحوا دولا مستقلة مجددا.
- Tanisha M. Fazal, "Born to Lose and Doomed to Survive: State Death and Survival in the International System," paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, August 31-September 3, 2000, pp. 15-16.
- ١٣٢) Wilfried Loth, "Stalin's Plans for Post-War Germany," in Francesco Gori and Silvio Pons, eds., *The Soviet Union and Europe in the Cold War, 1943-53* (New York: St. Martin's, 1996), pp. 23-36; Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 57-60, 129-30; and Vladislav Zubok and Constantine Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), pp. 46-53.
- ١٣٣) انظر Warren F. Kimball, *Swords or Ploughshares? The Morgenthau Plan for Defeated Nazi Germany, 1943-1946* (Philadelphia: Lippincott, 1976); and Henry Morgenthau, Jr., *Germany Is Our Problem* (New York: Harper, 1945).

[١٣٤] كلمة موجزة حول مصطلحي "الإجبار" و"الابتزاز". يتضمن الإجبار coercion استخدام القوة أو التهديد بالقوة لجعل الخصم يغير سلوكه. وقد استخدم مصطلح "الإجبار" في الفصل الرابع لوصف الاستخدام الفعلي للقوة (الحصار البحري والقصف الاستراتيجي) لإخراج الخصم من الحرب قبل أن تُفزا بلاده. ومن أجل تجنب التشويش الممكن، فإنني استخدم مصطلح "الابتزاز" لوصف التهديد بالقوة

لتغيير سلوك الدولة. لكن الابتزاز مع ذلك مرادف للإجبار. حول الإجبار، انظر Daniel Ellsberg, "Theory and Practice of Blackmail," RAND Paper P-3883 (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1968); Alexander L. George, William E. Simons, and David K. Hall, *Limits of Coercive Diplomacy: Laos, Cuba, and Vietnam* (Boston: Little, Brown, 1971); Robert A. Pape, *Bombing to Win: Air Power and Coercion in War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Thomas Schelling, *Arms and Influence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966); and Thomas Schelling, *Strategy of Conflict* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960).

[١٣٥] فيما يتعلق بأزمات ما قبل الحرب العالمية الأولى، انظر Luigi Albertini, *The Origins of the War* of 1914, vol. I, *European Relations from the Congress of Berlin to the Eve of the Sarajevo Murder*, ed. and trans. Isabella M. Massey (Oxford: Oxford University Press, 1952), chaps. 3-10; Immanuel Geiss, *German Foreign Policy, 1871-1914* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), chaps. 8-17; David G. Herrmann, *The Arming of Europe and the Making of the First World War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); and L.C.F. Turner, *Origins of the First World War* (New York: Norton, 1970).

[١٣٦] Christopher Andrew, *Theophile Delcasse and the Making of the Entente Cordiale: A Reappraisal of French Foreign Policy, 1898-1905* (New York: St. Martin's, 1968), chap. 5; Darrell Bates, *The Fashoda Incident: Encounter on the Nile* (Oxford: Oxford University Press, 1984); and Roger G. Brown, *Fashoda Reconsidered: The Impact of Domestic Politics on French Policy in Africa, 1893-1898* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1969).

Herman Kahn, *On Thermonuclear War: Three Lectures and Several Suggestions*, 2d ed. (NY) (New York: Free Press, 1960), p. 231; and Henry S. Rowen, "Catalytic Nuclear War," in Graham T. Allison, Albert Carnesale, and Joseph S. Nye, Jr., eds, *Hawks, Doves, and Owls: An Agenda for Avoiding Nuclear War* (New York: Morion, 1985), pp. 148-63.

T.C.W. Blanning, *The Origins of the French Revolutionary Wars* (London: ١٩٨٨) نقلا عن

Longman, 1986), p. 186. لم أدلة على أن وزير خارجية المجر فكر في عام ١٩٠٨ في تخويز صربيا

وبلغاريا على الحرب لكي تستفيد النمسا- المجر من صربيا الضعيفة في منطقة البلقان. لكن هذه الفكرة

لم توضع موضع تنفيذ. Edmond Taylor, *The Fall of the Dynastic: The Collapse of the Old*

Order, 1905-1922 (Garden City, NY: Doubleday, 1963), pp. 128-29. ويدلع البعض أيضا بأن

ستالين مارس التحريض بين ألمانيا النازية والحلفاء لبده الحرب العالمية الثانية. لكن كما جاء في الفصل

الثامن، لا توجد أدلة كافية تدعم ذلك الادعاء.

[١٣٧] Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, 2d ed. (New York: St. Martin's, 1992), p. 164; and Michael Bar-Zohar, *Ben-Gurion: A Biography*, trans. Peretz Kidron (New York: Delacorte, 1978), pp. 209-16.

[١٣٨] David McCullough, *Truman* (New York: Touchstone, 1992), p. 262 نقلا عن

Wheeler-Bennett Brest-Litovsk, pp. 189-90, 385-91. (٤١)

Peter Schwelizer, Victory: The Reagan Administration's Secret Strategy that Hastened the Collapse of the Soviet Union (New York: Atlantic Monthly Press, 1994), pp. xviii, 9, 64-65, 100-101, 116-19, 151-53. Also see Robert P. Hager, Jr., and David A. Lake, "Balancing Empires: Competitive Decolonization in International Politics," Security Studies 9, No. 3 (Spring 2000), pp. 108-48.

Robert Jervis and Jack Snyder, eds., *Dominoes and Bandwagons: حول فرض التوازن*، انظر Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland (Oxford: Oxford University Press, 1991); Walt, *Origins of Alliances*; and Waltz, *Theory of International Politics*. يُعرّف بعض الدارسين سلوك فرض التوازن بأنه جهد مشترك من القوى العظمى للحفاظ على استقلال إحداها عن الأخرى. إذ تمتلك الدول "فهما للمصير المشترك" كما يشير إدوارد فوز جوليك، Edward Vose Gulick in *Europe's Classical Balance of Power* (New York: Norton, 1955), p. 10. تسعى كل القوى الكبرى لأن تضمن ألا يُقضى على أي مناس في النظام؛ لأن تلك هي الطريقة المثلى لكي تضمن كل دولة بقاءها. تلعب هذه الحجة إلى أن "الوعي الجماعي والفعل الجماعي" هما "الطريقة المثلى للحفاظ على كل الدول". Ibid., p. 297. إن الدول وفقاً لهذه النظرية لا تبدأ كثيراً بالدفاع عن الوضع الراهن وتقبل التغييرات في توزيع القوة، طالما أنها لا تقضي على قوة عظمى في النظام. ومن المتوقع أن تدخل الدول الحرب لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى. لكن الدول تخوض حروباً محدودة لحسب، لأنها تعتز أنه من الجائز تعديل توازن القوة، لكن مع الحفاظ على استقلال كل القوى الكبرى. ولذلك تُظهر الدول دائماً "ضبط النفس ونكران الذات ونكران المصلحة الذاتية القوية". Ibid., p. 33. ولذلك "توقف الدول القتال لكي لا تقضي على فاعل قومي أساسي"، لأنها تسترشد بنظرية الصالح العام. Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: John Wiley, 1957), p. 23; and Gulick, *Europe's Classical Balance*, p. 45. تتمثل نتيجة كل هذا "الاهتمام بالصالح الجماعي" في توازن مانع، لكنه مستقر. Ibid., p. 31. ورغم أن هذه النظرية تركز على توازن القوة ولا تسمح إلا بحروب عدوانية محدودة، فإنها ليست نظرية واقعية، لأن الدول فيها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على نسخة محددة من النظام العالمي. وليس السعي وراء القوة. لمزيد من المناقشة لهذه النظرية، انظر Iris L. Claude, Jr., *Power and International Relations* (New York: Random House, 1962), chap. 2; Ernst B. Haas, "The Balance of Power: f Prescription, Concept, or Propaganda?" *World Politics* 5, No. 4 (July 1953), pp. (442-77; Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th 8 ed. (New York: Knopf, 1973), chap. 11; and Quincy Wright, *A Study of War*, vol. 2 (Chicago: University of Chicago Press, 1942), chap. 20.

(٤٢) ستناقش أمثلة فرض التوازن وتحرير المسؤولية إلى الآخرين المذكورة في هذا القسم بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن.

(٤٣) ظهر مصطلحاً فرض التوازن "الخارجي" و"الداخلي" لأول مرة في Waltz in *Theory of International Politics*, pp. 118, 163.

- [١٦] "Preface" to Keith Neilson and Roy A. Prete, eds., *Coalition Warfare: An Uneasy* (Waterloo, ON: Wilfrid Laurier University Press, 1983), p. vii. تتنمى روى نابليون حول هذه المسألة في تعليق قاله للبلوماسي لمساوي: "كم عدد حلفائك؟ خمسة؟ عشرة؟ عشرين؟ كلما زاد عدد حلفائك كان ذلك أفضل بالنسبة لي." تولا عن Karl A. Roider, Jr., *Baron Thugut and Austria's Response to the French Revolution* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), p. 327. انظر أيضا Gordon A. Craig, "Problems of Coalition Warfare: The Military Alliance against Napoleon, 1813-14," in Gordon A. Craig, *War, Politics, and Diplomacy: Selected Essays* (New York: Praeger, 1966), pp. 22-45; and Neilson and Prete, *Coalition Warfare*, passim.
- [١٧] حول تمرير المسؤولية إلى الآخرين، انظر Mancur Olson, Jr., *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965); Mancur Olson and Richard Zeckhauser, "An Economic Theory of Alliances," *Review of Economics and Statistics* 48, No. 3 (August 1966), pp. 266-79; and Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca: Cornell University Press, 1984), esp. pp. 63, 74, 232.
- [١٨] يشير توماس كرسستمين وجاك سنايدر إلى ذلك باسم مشكلة "تكوين السلاسل" في Thomas J. Christensen and Jack Snyder "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization* 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-68.
- [١٩] انظر David French, *British Strategy and War Aims, 1914-1916* (Boston: Allen and Unwin, 1986), pp. 24-25; and David French, "The Meaning of Attrition, 1914-1916," *English Historical Review* 103, No. 407 (April 1988), pp. 385-405.
- [٢٠] تهتم الدول بشدة أيضا بضادى التكاليف البنيضة للحرب لأسباب لا ترتبط بتوازن القوة.
- [٢١] ورد في الفصل الرابع (الباش ١٧٢١) أن حوالي ٢٤ مليون سوفيتي قُتلوا في الحرب ضد ألمانيا النازية. فيما تكبدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة معا حوالي ٦٥٠٠٠٠ قتيلًا في كل ساحات القتال. يتضمن ذلك الرقم حوالي ٣٠٠٠٠٠ قتيل عسكري أمريكي وحوالي ٣٠٠٠٠٠ قتيل بريطاني و٥٠٠٠٠ قتيل مدني بريطاني. انظر L.C.B. Dear, ed., *The Oxford Companion to World War II* (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 290; and Robert Goralaki, *World War II Almanac: 1931-1945* (New York: Putnam, 1981), pp. 425-26, 428.
- [٢٢] يبدو أن ويستون تشرشل كان ملتزمًا باستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين. فلم يرد للحلفاء أن يفزوا فرنسا حتى في صيف ١٩٤٤، ولم يوافق على الموعد المحدد للفوز إلا تحت ضغط أمريكي شديد. فقد كان يفضل أن يترك للجيش الأحمر مهمة سحق قوات الفيرماخت الرئيسة، فيما يظل الجيشان البريطاني والأمريكي على محيط أوروبا، ويشتيكان مع فرق صغيرة نسبيا من القوات الألمانية. انظر Mark A. Stoler, *The Politics of the Second Front: American Military Planning and Diplomacy in Coalition Warfare, 1941-1943* (Westport, CT: Greenwood, 1977).
- [٢٣] انظر Isaac Deutscher, *Stalin: A Political Biography*, 2d ed. (Oxford: Oxford University Press, 1967) pp. 478-80; and John Erickson, "Stalin, Soviet Strategy and the Grand Alliance," in Ann Lane and Howard Temperley, eds., *The Rise and Fall of the Grand Alliance, 1941-45* (New York: St. Martin's, 1995), pp. 140-41.

يسترجع خبرته كسفير سوفيتي بالملكة المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية أنه كان من المثالي من منظور تشرشل أن تخرج كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي من الحرب مدمرتين ومستزفتين تماماً وتظلان تحتفظان بجيل كامل على الأقل، في حين تصل بريطانيا خط النهاية بأذى قدر من الخصائر وفي حالة لاقمة كملاكم أوردني". Ivan Maisky, *Memoirs of a Soviet Ambassador: The War*, 1939-1943, trans. Andrew Rothstein (London: Hutchinson, 1967), p. 271. وبالمثل لاحظ السفير الإيطالي إلى تركيا في أثناء الحرب العالمية الثانية أن "الهدف التركي المثالي هو أن يسقط آخر جندي ألماني فوق آخر جثة روسية". Selim Deringil, *Turkish Foreign Policy during the Second World War: An "Active" Neutrality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 134-35.

١٥٤ من الأعمال الرئيسة حول استراتيجية الانحياز للطرف الأقوى Eric J. Labs, "Do Weak States Bandwagon?" *Security Studies* 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 383-416; Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security* 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 72-107; Walt, *Origins of Alliances*; and Waltz, *Theory of International Politics*. لكن تعريف شويلر للانحياز للطرف الأقوى يختلف كثيراً عن ذلك الذي يستخدمه كل دارسي العلاقات الدولية الآخرين تقريباً، بما في ذلك مؤلف الكتاب الحالي (Schweller, "Bandwagoning for Profit," pp. 80-83). يُعرّف الانحياز للطرف الأقوى عادة بأنه استراتيجية توظفها الدول المهددة ضد خصومها وتتضمن تنازلات غير متكافئة للمعتدي. لكن الانحياز للطرف الأقوى وفقاً لمعجم شويلر ليس استراتيجية تستخدمها الدول المهددة، بل تستخدمها الدول التي تبحث عن فرص لتحقيق مكاسب من خلال العدوان. ويرى شويلر تحديداً أن الانحياز للطرف الأقوى يحدث حين تتكاتف دولة انتهازية مع معتد آخر لاستغلال دولة ثالثة، بالطريقة التي تكاتف بها الاتحاد السوفيتي مع ألمانيا النازية في عام ١٩٣٩ لتقسيم بولندا. هذا النوع من السلوك الذي لا يتناقض مع منطق توازن القوة ينفق تماماً مع استراتيجية الحرب التي قدمناها آنفاً.

١٥٥ Robert B. Strassler, ed., *The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to the Peloponnesian War* (New York: Simon and Schuster, 1998), p. 352.

١٥٦ يستنتج والت بعد دراسة سلوك فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى في الشرق الأوسط أن "فرض التوازن كان أكثر شيوعاً بكثير من الانحياز للطرف الأقوى، وأن الانحياز للطرف الأقوى كان ينحصر دائماً في الدول الضعيفة والمنزلة". Walt, *Origins of Alliances*, p. 263. Also see *ibid.*, pp. 29-33; and Labs, "Weak States".

١٥٧ Elizabeth Wiskemann, "The Subjugation of South-Eastern Europe, June 1940 to June 1941," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., *Survey of International Affairs, 1939-46: The Initial Triumph of the Axis* (Oxford: Oxford University Press, 1958), pp. 319-36; and Sidney Lowery, "Rumania" and "Bulgaria," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., *Survey of International Affairs, 1939-46: The Realignment of Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1955), pp. 285-90, 301-6.

١٥٨ هذا التعريف للاسترضاء يوجد في معظم المعاجم، ويكثر المؤرخون والدارسون السياسيون في استخدامه. انظر على سبيل المثال Gilpin, *War and Change*, pp. 193-94; and Bradford A. Lee,

Britain and the Sino-Japanese War, 1937-1939: A Study in the Dilemmas of British Decline (Stanford, CA: Stanford University Press, 1973), pp. vii-viii. لكن بعض الناصرين يستغلون تعريفاً مختلفاً للاسترضاء، حيث يعتبرونه سياسة تسهّل تقليل التوترات مع خصم خطر بإزالة سبب النزاع بينهما. انظر Stephen R. Rock, *Appeasement in International Politics* (Lexington: University Press of Kentucky, 2000), pp. 10-12. محالاً للتنازل عن القوة لصالح دولة منافسة، لكنه لا يوجب ذلك. فيما يتطلب تعريفي في مقابل ذلك أن يسمح المسترضي بتغيير توازن القوة ضده.

[٥٩] انظر الفصل السابع.

[٦٠] انظر الفصل الثامن.

[٦١] Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 127-28. Also see *ibid.*, pp. 74-77; Kenneth Waltz, "A Response to My Critics," in Robert O. Keohane, ed., *Neorealism and Its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 330-32; and Colin Elman, "The Logic of Emulation: The Diffusion of Military Practices in the International System," Ph.D. diss., Columbia University, 1999.

[٦٢] Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 127-28.

[٦٣] من ذلك على سبيل المثال أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قال في الثامن من نوفمبر ١٩٩٠ إن "عدوان العراق لا يشكل تحدياً لأمن الكويت ودول الخليج الأخرى وحسب، بل أيضاً للعالم الأفضل الذي نتمنى أن نبني بعد الحرب الیاردة. ولذلك فإن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يمكن أن يتخلوا عن مسؤولياتهم. ولا بد أن تعاد دولة الكويت، وإلا فلن تكون الأمم الأخرى آمنة، وسيستبد المستبّل الواحد الذي نحلم به." George Bush, "The Need for an Offensive Military Option," in Micah L. Sifry and Christopher Cerl, eds., *The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions* (New York: Times Books, 1991), p. 229. وانظر أيضاً Thomas L. Friedman, "Vital Interests," in *ibid.*, pp. 205-6. وهناك أيضاً احتمال أن تتحاز الدول (بالمعنى الذي يستخدم شويلر المصطلح به) إلى المعتدين الناجحين، ما يؤدي إلى مزيد من الحرب.

[٦٤] انظر Mathew Evangelista, *Innovation and the Arms Race: How the United States and the Soviet Union Develop New Military Technologies* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988); Williamson Murray and Allan R. Millet, eds., *Military Innovation in the Interwar Period* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Posen, *Sources of Military Doctrine*, pp. 29-33x54-57, 224-26; and Stephen P. Rosen, *Winning the Next War: Innovation and the Modern Military* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

[٦٥] انظر Richard K. Betts, *Surprise Attack: Lessons for Defense Planning* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1983).

[٦٦] انظر Michael I. Handel, *War, Strategy, and Intelligence* (London: Frank Cass, 1989), chaps. 3-8; and Dan Reiter, *Crucible of Beliefs: Learning, Alliances, and World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

الفصل السادس

- ١١) تناول دراسة واحدة فقط بطريقة مباشرة ادعاء الواقعية الهجومية بأن قوى الوضع الراهن نادرا ما توجد في النظام الدولي. لحسن إيريك لأيس أهداف بروسيا من الحرب النمساوية- البوسية (١٨٦٦) وروسيا من الحرب الفرنسية- البوسية (١٨٧٠- ١٨٧١) والملكة المتحدة من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) والولايات المتحدة من الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣). وأراد بدراسة أن يحدد ما إذا كانت المخاوف الأمنية هي التي قادت تلك الدول لاقتناص فرص الحرب لزيادة قوتها النسبية كما تنبأ الواقعية الهجومية، أو ما إذا كانت تقع بالحفاظ على الوضع الراهن. بمعنى هل تميل أهداف الحرب لأن تظل ثابتة على مدار الصراع، أم يحتمل أن تتوسع؟ وقد وجد أن الحالات الأربع جميعها تقدم دهما قويا للواقعية الهجومية. ودفع بأن "رجال الدولة وسعوا أهدافهم من الحرب ... وغيروا النظام الدولي برمتهم لأنهم اعتقدوا أن تعظيم قوتهم النسبية كان أفضل طريقة لضمان مصالحهم ... في عالم ما بعد الحرب". Bric J. Labs, "Offensive Realism and Why States Expand Their War Aims," *Security Studies* 6, No. 4 (Summer 1997), pp. 1-49. The quotes are from pp. 21, 46.
- ١٢) رغم أن الولايات المتحدة لم تكن قوة عظمى حتى نهاية القرن التاسع عشر، فقد كان سلوكها طوال ذلك القرن له صلة مباشرة بتقييم الواقعية الهجومية. واليابان أيضا لم تكن قوة عظمى حتى عام ١٨٩٥. لكنني مع ذلك ألخص سلوكها ما بين بداية فترة ميجي (في عام ١٨٦٨) وعام ١٨٩٥ لأن له تأثير مباشر على أحداث ما بعد عام ١٨٩٥. لكن لأسباب تتعلق بضيق المكان لن ألخص أفعال كل القوى العظمى التي عاشت بين عامي ١٧٩٢ و ١٩٩٠. وأسقط على وجه التحديد النمسا/النمسا- المجر (١٧٩٢- ١٩١٨) وفرنسا (١٧٩٢- ١٩٤٠) وبروسيا (١٧٩٢- ١٨٦٢) وروسيا (١٧٩٢- ١٩١٧). لكنني على يقين من أن تقصي سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول لا يتناقض مع المعتقدات الرئيسة للواقعية الهجومية.
- ١٣) هذه العبارة مأخوذة من Richard J.B. Bosworth, *Italy, The Least of the Great Powers: Italian Foreign Policy before the First World War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).
- ١٤) هذه الاقتباس مأخوذ من Nicholas Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace, 1942), p. 20.
- ١٥) نقلا عن Marius B. Jansen, "Japanese Imperialism: Late Meiji Perspectives," in Ramon H. Myers and Mark R. Peattie, eds., *The Japanese Colonial Empire, 1895-1945* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 64.
- ١٦) W. G. Beasley, *The Modern History of Japan*, 2d ed. (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973), chaps. 6-8; and Marius B. Jansen, ed., *The Cambridge History of Japan*, vol. 5, *The Nineteenth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), chaps. 5-11.
- ١٧) Akira Iriye, "Japan's Drive to Great-Power Status," in Jansen, ed., *Cambridge History*, vol. 5, pp. 721-82.

- W. G. Beasley, *Japanese Imperialism, 1894-1945* (Oxford: Clarendon, 1987); James B. Crowley, "Japan's Military Foreign Policies," in James W. Morley, ed., *Japan's Foreign Policy, 1868-1941: A Research Guide* (New York: Columbia University Press, 1974), pp. 3-117; Peter Duus, ed., *The Cambridge History of Japan*, vol. 6, *The Twentieth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), chaps. 5-7; and Ian Nish, *Japanese Foreign Policy, 1869-1942: Kasumigaeseki to Miyakezaka* (London: Routledge and Kegan Paul, 1977).
- Nobutaka Ike, "War and Modernization," in Robert E. Ward, ed., *Political Development in Modern Japan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968), p. 189.
- Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), p. 114.
- Prepares for Total War: *The Search for Economic Security, 1919-1941* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), p. 17.
- Mark R. Peattie, "Introduction," in Myers and Peattie, eds., *Japanese Colonial Empire*, p. 9.
- E. H. Norman, "Japan's Emergence as a Modern State," in John W. Dower, ed., *Origins of the Modern Japanese State: Selected Writings of E. H. Norman* (New York: Random House, 1975), p. 305. Also see Marius B. Jansen, "Japanese Imperialism: Late Meiji Perspectives," in Myers and Peattie, eds., *Japanese Colonial Empire*, p. 62; and Marius B. Jansen, "Modernization and Foreign Policy in Meiji Japan," in Ward, ed., *Political Development*, pp. 149-88.
- Hiroharu Seki, "The Manchurian Incident, 1931," trans. Marius B. Jansen, in *١١٣ نقل عن*
- James W. Morley, ed., *Japan Erupts: The London Naval Conference and the Manchurian Incident, 1928-1932* (New York: Columbia University Press, 1984), p. 143.
- Peattie, "Introduction," in Myers and Peattie, eds., *Japanese Colonial Empire*. *١١٤ نقل عن* 15.
- Hilary Conroy, *The Japanese Seizure of Korea, 1868-1910: A Study of Realism and Idealism in International Relations* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1960); and M. Frederick Nelson, *Korea and the Old Orders in Eastern Asia* (New York: Russell and Russell, 1945).
- Beasley, *Japanese Imperialism*, chaps. 4-5. *١١٦*
- Beasley, *Japanese Imperialism*, chap. 6. *١١٧*
- Committee of Imperial Defence, *The Japanese War, 1904-1905: Official History of the Russo-Japanese War*, 3 vols. (London: His Majesty's Stationery Office, 1910-20); R. M. Connaughton, *The War of the Rising Sun and Tumbling Bear: A Military History of the Russo-Japanese War, 1904-1905* (London: Routledge, 1988); A. N. Kuropatkin, *The Russian Army and the Japanese War*, trans. A. B. Lindsay, 2 vols. (London: John Murray, 1909); Ian Nish, *The Origins of the Russo-Japanese War* (London: Longman, 1985); J. N. Westwood, *Russia against Japan, 1904-1905: A New Look at the Russo-Japanese War* (Albany: State University of New York Press, 1986); and John A. White, *The Diplomacy of the Russo-Japanese War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964).
- Beasley, *Japanese Imperialism*, chap. 7. *١١٨*
- Beasley, *Japanese Imperialism*, chap. 8. *١١٩*
- James W. Morley, *The Japanese Thrust into Siberia, 1918* (New York: Columbia University Press, 1957). *١٢٠* وانظر أيضا الهامش [١٢٨] بالفصل الرابع من هذا الكتاب.

Emily O. Goldman, *Sunkon Treaties: Naval Arms Control between the Wars* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1994); and Stephen E. Pelz, *Race to Pearl Harbor: The Failure of the Second London Naval Conference and the Onset of World War II* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974).

Crowley, "Japan's Military Foreign Policies," pp. 39-54. [١٢٢]

Barnhart, *Japan Prepares for Total War*; Alvin D. Coon, *من أفضل الدراسات حول تلك الفترة* [١٢٣]

Coox, *Nomonhan: Japan against Russia, 1939*, 2 vols. (Stanford, CA: Stanford University Press, 1985); and James B. Crowley, *Japan's Quest for Autonomy: National Security and Foreign Policy, 1930-1938* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966).

Seki, "The Manchurian Incident"; Sadako N. Ogata, *Defiance in Manchuria: The Making of Japanese Foreign Policy, 1931-1932* (Berkeley: University of California Press, 1964); Mark R. Peattie, Ishiwara Kanji and Japan's Confrontation with the West (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), chaps. 4-5; and Toshihiko Shimada, "The Extension of Hostilities, 1931-1932," trans. Akira Iriye, in Morley, ed., *Japan Erupts*, pp. 233-335. [١٢٤]

Peter Duns, Raymond H. Myers, and Mark R. Peattie, eds., *The Japanese Formal Empire in China, 1895-1937* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989); and Shimada Toshihiko, "Designs on North China, 1933-1937," trans. James B. Crowley, in James W. Morley, ed., *The China Quagmire: Japan's Expansion on the Asian Continent, 1933-1941* (New York: Columbia University Press, 1983), pp. 3-230. [١٢٥]

George H. Blackslce, "The Japanese Monroe Doctrine," *Foreign Affairs* 11, No. 4 (July 1933), pp. 671-81. [١٢٦]

Ikuhiko Hata, "The Marco Polo Bridge Incident, 1937," trans. David Lu and Katsumi Usui, "The Politics of War, 1937-1941," trans. David Lu, in Morley, ed., *China Quagmire*, pp. 233-85, 289-435. [١٢٧]

Alvin D. Coon, *The Anatomy of a Small War: The Soviet-Japanese Struggle for Changkufeng-Khasan, 1938* (Westport, CT: Greenwood, 1977); Coon, *Nomonhan*, vols. 1-2; and Hata, "The Japanese-Soviet Confrontation, 1935-1939," trans. Alvin D. Coon, in James W. Morley, ed., *Deterrent Diplomacy: Japan, Germany, and the USSR, 1935-1940* (New York: Columbia University Press, 1976), pp. 113-78. [١٢٨]

١٢٩) ستاقلش هذه المرحلة من التوسع الياباني بالتفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل.

Bruce Waller, *Bismarck*, 2d ed. (Oxford: Blackwell, 1997), chaps. 2-4. [١٣٠]

ولعل أفضل سيرتين ناتيتين لبسمارك تماملان بالتفصيل مع هذه [١٣١]

الأمر هما Lothar Gall, *Bismarck: The White Revolutionary*, vol. I, 1851-1871, trans. J. A. Underwood (Boston: Unwin Hyman, 1986); and Otto Pflanze, *Bismarck and the Development of Germany: The Period of Unification, 1815-1871* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973).

Andreas Hillgruber, *Germany and the Two World Wars*, trans. William C. Kirby (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), chap. 2; and Eberhard Jäckel, *Hitler's World View: A Blueprint for Power*, trans. Herbert Arnold (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981), chaps. 2, 5. Also see Dale C. Copeland, *The Origins of Major War* (Ithaca, NY: Cornell University press, 2000), chap. 5; Gordon A. Craig, *Germany, 1866-1945* (Oxford: Oxford University Press, 1980), pp. 673-77; and Sebastian Haffner, *The Meaning of Hitler*, trans. Ewald Osers (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979), pp. 75-95. Hitler's most comprehensive writings on foreign policy are found not in *Mein Kampf*, but in *Hitler's Secret Book*, trans. Salvator Attanasio (New York: Bramhall House, 1986). [١٣٢]

David Calleo, *The German Problem Reconsidered: Germany and the World Order 1870 to the Present* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 119. Also see Ludwig Dehio, *Germany and World Politics in the Twentieth Century*, trans. Dieter Pevsner (New York: Norton, 1959); Fritz Fischer, *From Kaiserreich to Third Reich Elements of Continuity in German History, 1871-1945*, trans. Roger Fletcher (London: Allen and Unwin, 1986); Klaus Hildebrand, *The Foreign Policy of the Third Reich*, trans. Anthony Fothergill (Berkeley: University of California Press, 1973), pp. 1-11, 135-47; and Woodruff D. Smith, *The Ideological Origins of Nazi Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

Henry A. Turner, *Hitler's Thirty Days to Power, January 1933* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1996), pp. 173-74.

١٢٥) توجد أدلة على أهداف ألمانيا الطموحة في قائمة أهداف الحرب التي أعلنها المستشار ثيرولف فون ييشمان- هولويج Theobald von Bethmann-Hollweg بعد شهر واحد من اندلاع الحرب العالمية الأولى. انظر Fritz Fischer, *Germany's Aims in the First World War* (New York: Norton, 1967), pp. 103-6. Also see Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 202-3.

١٢٦) انظر الفصل الثامن.

١٢٧) من أفضل المراجعات العامة للسياسة الأوروبية بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٠٠ Luigi Albertini, *The Origins of the War of 1914*, vol. 1, *European Relations from the Congress of Berlin to the Eve of the Sarajevo Murder*, ed. and trans. Isabella M. Massey (Oxford: Oxford University Press, 1952), chaps. 1-2; Immanuel Geiss, *German Foreign Policy, 1871-1914* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), chaps. 3-9; William L. Langer, *European Alliances and Alignments, 1871-1890* (New York: Alfred A. Knopf, 1939); William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*, 2d ed. (New York: Knopf, 1956); Norman Rich, *Friedrich Von Holstein: Politics and Diplomacy in the Era of Bismarck and Wilhelm II*, 2 vols. (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), pts. 2-5; Glenn H. Snyder, *Alliance Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1977); and A.J.P. Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford: Clarendon, 1954), chaps. 10-17.

١٢٨) ترجع هذه العبارة إلى ميلنيكوت، رغم أنه يدّعي هو الآخر بأنها لا تقدم وصفا دقيقا لبسمارك. انظر W. N. Medlicott, *Bismarck and Modern Germany* (New York: Harper and Row, 1965), p. 180.

١٢٩) انظر George F. Kennan, *The Decline of Bismarck's European Order: Franco-Russian Relations, 1875-1890* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), pp. 11-23; and Taylor, *Struggle*, pp. 225-27.

١٣٠) Joseph V. Fuller, *Bismarck's Diplomacy at Its Zenith* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1922), chaps. 6-8; William D. Irvine, *The Boulanger Affair Reconsidered: Royalism, Boulangism, and the Origins of the Radical Right in France* (Oxford: Oxford University Press, 1989); and Langer, *European Alliances*, chap. 11.

Kennan, *Decline*, p. 338.

١٣١) Richard D. Challener, *The French Theory of the Nation in Arms, 1866-1939* (New York: Russell and Russell, 1965), chaps. 1-2; Allan Mitchell, *Victors and Vanquished: The German Influence on Army and Church in France after 1870* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), chaps. 1-5; Barry R. Posen, "Nationalism, the Mass Army, and Military Power," *International Security* 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 109-17; and David Stevenson, *Armaments and the Coming of War: Europe, 1904-1914* (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 56-58.

[٤٣] انظر الفصل الثامن.

[٤٤] من أفضل المراجعات العامة للسياسة الأوروبية بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٤ ما يلي: Albertini, *Origins of the War*, vol. I, chaps. 3-10; Geiss, *German Foreign Policy*, chaps. 8-17; David G. Herrmann, *The Arming of Europe and the Making of the First World War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Rich, *Holstein*, vol. 2, pts. 5-6; Snyder, *Alliance Politics*; Stevenson, *Armaments and the Coming of War*; and Taylor, *Struggle*, chaps. 17-22.

[٤٥] كانت ألمانيا في بداية الأزمة في يوليو ١٩١٤ تريد حرباً إقليمية في البلقان تتضمن النمسا- المجر وصربيا. وكانت ترغب في حرب قارية تضم النمسا- المجر وألمانيا ضد فرنسا وروسيا. لكنها لم ترد حرباً عالمية، ما يعني اشتراك البريطانيين في النزاع. انظر Jack S. Levy, "Preferences, Constraints, and Choices in July 1914," *International Security* 15, No. 3 (Winter 1990-91), pp. 154-61. وقد اتضح مع تطور الأزمة أن أوروبا كانت تتجه إما إلى حرب قارية أو حرب عالمية وليس حرب إقليمية. ولم تبدل ألمانيا التي لعبت الدور الرئيس في إثارة الأزمة منذ البداية جهداً يذكر لإنهائها حينما كانت الحرب تلوح في الأفق. بل إن ألمانيا رأت في وقوع حرب كبرى مع فرنسا وروسيا فرصة لكي (١) تكسر الطوق الذي فرضه عليها الحلف الثلاثي، (٢) وتسحق روسيا التي كانت تخشى من أن تصبح أقوى من ألمانيا في المستقبل القريب، (٣) تؤسس هيمنة في أوروبا. من أجل أدلة على أن هذه الأهداف سيطرت على التفكير الألماني، انظر على سبيل المثال Copeland, *Origins of Major War*, chaps. 3-4; Fritz Fischer, *War of Illusions: German Policies from 1911 to 1914*, trans. Marian Jackson (New York: Norton, 1975), chaps. 22-23; Immanuel Geiss, ed., *July 1914, The Outbreak of the First World War: Selected Documents* (New York: Norton, 1974); Konrad H. Jarausch, "The Illusion of Limited War: Chancellor Bethmann-Hollweg's Calculated Risk, July 1914," *Central European History* 2, No. 1 (March 1969), pp. 4H-76; Wayne C. Thompson, *In the of the Storm: Kurt Riezler and the Crises of Modern Germany* (Ames: University of Iowa Press, 1980), chaps. 2-3. في الهامش [٣٥] بهذا الفصل.

[٤٦] توجد أقسام معاهدة فيرساي التي تتعامل مع حجم الجيش الألماني وشكله في U.S. Department of State, *The Treaty of Versailles and After: Annotations of the Text of the Treaty* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1947), pp. 301-65.

[٤٧] حول خوف ألمانيا من بولندا، انظر Michael Geyer, "German Strategy in the Age of Machine Warfare, 1914-1945," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 19Kd), pp. 561-63; and Gaines Post, Jr., *The Civil-Military Fabric of Weimar Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1973), pp. 101-10. العالمية الأولى مباشرة دعماً إضافياً للواقعية الهجومية. فقد تمت تلك الدولة حطية النشأة لفترة وجيزة بميزة عسكرية على ألمانيا والاتحاد السوفيتي اللذين كانت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى قد دمروهما. ولما منحت لبولندا الفرصة لزيادة قوتها وتحسين أمنها، شرعت في تفكيك الاتحاد السوفيتي وبناء اتحاد قوي بقيادة بولندية تضمن ليتوانيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، حيث كان البولنديون يحملون بإعادة تأسيس الدولة القوية متراعية الأطراف التي كانت تعرف في الماضي باسم مملكة بولندا. Josef Korbel, *Poland*

between East and West: Soviet and German Diplomacy toward Poland, 1919-1933 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), p. 33. وانظر أيضا المصادر المذكورة في الهامش ١١ [٢١] بالفصل الثالث من هذا الكتاب.

Edward W. Bennett, *German Rearmament and the West, 1932-1933* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); Jon Jacobson, *Locarno Diplomacy: Germany and the West, 1925-1929* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1972); Christopher M. Kimmich, *The Free City: Danzig and German Foreign Policy, 1919-1933* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968); Post, *Civil-Military Fabric*; Marshall M. Lee and Wolfgang Michalka, *German Foreign Policy, 1917-1933: Continuity or Break?* (New York: Berg, 1987); and Smith, *Ideological Origins*, chap. 9.

١٢٩ [٢١] من أجل هذه الغاية وقعت ألمانيا فايمار والاتحاد السوفيتي في السادس عشر من أبريل ١٩٢٢ معاهدة رابالو Rapallo السرية، ذلك "الترتيب التعاوني بعيد المدى متعدد الجوانب" الذي سمح لألمانيا بتحسين

قدرتها العسكرية سررا بمنح معاهدة فرساي. Jiri Hochman, *The Soviet Union and the Failure of Collective Security, 1934-1938* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p. 17. Also see Hans W. Gatzke, "Russo-German Military Collaboration during the Weimar Republic," *American Historical Review* 63, No. 3 (April 1958), pp. 565-97; Aleksandr M. Nekrich, *Pariahs, Partners, Predators: German-Soviet Relations, 1922-1941* (New York: Columbia University Press, 1997), chaps. 1-2; and Kurt Rosenbaum, *Community of Fate: German-Soviet Diplomatic Relations, 1922-1928* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1965).

Henry L. Bretton, *Stresemann and the Revision of Versailles: A Fight for Reason* ١٥٠ [٢١] Manfred J. Emsle, *Stresemann's Territorial Revisionism: Germany, Belgium, and the Eupen-Malmedy Question, 1919-1929* (Wiesbaden, FRG: Franz Steiner, 1980); Hans W. Gatzke, *Stresemann and the Rearmament of Germany* (New York: Norton, 1969) وكذلك الأعمال

المذكورة في الهامش ١٨ [٢١] بهذا الفصل. حول تأثير سياسة القوة Machtpolitik في ألمانيا فايمار، انظر Civil-Military Fabric, pp. 81-82, 164-67, 311-12.

١٥١ [٢١] من أفضل المصادر حول العنوان النازي: Hildebrand, *Foreign Policy of the Third Reich*; Hillgruber, *Germany*, chaps. 5-9; Norman Rich, *Hitler's War Aims: Ideology, the Nazi State, and the Course of German Expansion* (New York: Norton, 1973); Telford Taylor, *Sword and Swastika: Generals and Nazis in the Third Reich* (New York: Simon and Schuster, 1952); Gerhard L. Weinberg, *The Foreign Policy of Hitler's Germany: Diplomatic Revolution in Europe, 1933-36* (Chicago: University of Chicago Press, 1970); and Gerhard L. Weinberg, *The Foreign Policy of Hitler's Germany: Starting World War II, 1937-39* (Chicago: University of Chicago Press, 1980).

١٥٢ [٢١] حول نمو الجيش الألماني في العقد الرابع من القرن العشرين، انظر الفصل الثامن.

Richard Pipes, *The Formation of the Soviet Union: Communism and Nationalism, 1917-1923* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957), p. 1. Fuller, Jr., *Strategy and Power in Russia, 1600-1914* (New York: Free Press, 1992); Geoffrey Hosking, *Russia: People and Empire, 1552-1917* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997), pt. 1; Barbara Jelavich, *A Century of Russian Foreign Policy, 1814-1914* (Philadelphia: J. B. Lippincott, 1964); and John P. LeDonne, *The Russian Empire and the World, 1700-1917: The Geopolitics of Expansion and Containment* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

- Fuller, *Strategy and Power*, p. 132. Also see pp. 34, 125-27, 134-39, 174-75; and (٥٤) Hoaking, *Russia*, pp. 3-4, 41.
- Stephen M. Walt, *Revolution and War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. 129. (٥٥)
- Jon Jacobson, *When the Soviet Union Entered World Politics* من (٥٦) هذه العبارة مأخوذة من (Berkeley: University of California Press, 1994), p. 3 الذي يصف إجماع الدارسين حول سياسة لينين الخارجية.
- Richard K. Debo, *Revolution and Survival: The Foreign Policy of Soviet Russia, 1917-* (٥٧) *Piero Melogran, Lenin and* انظر 18 (Toronto: University of Toronto Press, 1979), p. 416 the Myth of World Revolution: Ideology and Reasons of State, 1917-1920, trans. Julie (٥٨) Lerro (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1979) الذي يلمح بأن لينين لم يكن يريد ثورة عالمية لأن ذلك من شأنه أن يُوصل إلى السلطة في الدول الأخرى أحزابا شيوعية واشتراكية قد تهيم على اليسار الأوروبي على حساب البلاشفة.
- P.M.H. Bell, *The Origins of the Second World War in Europe*, انظر (٥٩) 2d ed. (London: Longman, 1997), pp. 136-37; David Holloway, *Stalin and the Bomb: The Soviet Union and Atomic Energy, 19W-1956* (New Haven, CT: Yale University Press, 1994), pp. 168-69; Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), chaps. 13-20; Vojtech Mastny, *Russia's Road to the Cold War Diplomacy, Warfare, and the Politics of Communism, 1941-1945* (New York: Columbia University Press, 1979), p. 223; Adam B. Ulam, *Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917-1973*, 2d ed. (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1974), p. 144; and Vladislav Zubok and Constantine Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War From Stalin to Khrushchev* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), pp. 18, 38 Vladimir O. Pechatnov, "The Big Three after World War II: New Documents on Soviet Thinking about Post War Relations with the United States and Britain," Cold War International History Project (CWIHP) Working Paper No. 13 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, July 1995) الذي يوضح أن ثلاثة على الأقل من مستشاري السياسة الخارجية الرئيسين لستالين كانوا يرون العالم من منظور السياسة الواقعية.
- حول التعاون النازي- السوفيتي بين أغسطس ١٩٣٩ ويونيو ١٩٤١، انظر الأعمال المذكورة في الهامش (٥٩) بالفصل الثاني في هذا الكتاب.

Zubok and Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War*, p. 139. (٥٩)

- Barrington Moore, Jr., *Soviet Politics— The Dilemma of Power: The Role of Ideas in* (٦٠) *Social Change* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1950), p. 408 *ibid.*, pp. 350-51, 382-83; 390-92; Francesca Gori and Silvio Pons, eds., *The Soviet Union and Europe in the Cold War, 1945-1953* (London: Macmillan, 1996); Walter Lippmann, *The Cold War: A Study in U.S. Foreign Policy* (New York: Harper and Brothers, 1947); Samuel L. Sharp, "National Interest: Key to Soviet Politics," in Erik P. Hoffmann and Frederic J. Fleron, Jr., eds., *The Conduct of Soviet Foreign Policy* (Chicago: Aldine-Atherton, 1971), pp. 108-17; Snyder, *Myths of Empire*, chap. 6; Ulam, *Expansion and Coexistence*; William C. Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and*

Perceptions during the Cold War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993); and Zubok and Plehakov, *Inside the Kremlin's Cold War*.

١٦١ من الأعمال التي تؤكد دور الأيديولوجيا في السياسة الخارجية السوفيتية Jacobson, *When the Soviet Union Entered*; Douglas J. Macdonald, "Communist Bloc Expansion in the Early Cold War: Challenging Realism, Refuting Revisionism," *International Security* 20, No. 3 (Winter 1995-96), pp. 152-88; Teddy J. Uldricks, *Diplomacy and Ideology: The Origins of Soviet Foreign Relations, 1917-1930* (London: Sage, 1979); and Walt, *Revolution and War*, chap. 4.

١٦٢ B. H. Carr, *The Bolshevik Revolution, 1917-1923*, vol. 3 (New York: Macmillan, 1961), chaps. 21-25; Debo, *Revolution and Survival*; Richard K. Debo, *Survival and Consolidation: The Foreign Policy of Soviet Russia, 1918-1921* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1992); Ulam, *Expansion and Coexistence*, chap. 3; and Walt, *Revolution and War*, chap. 4.

١٦٣ John W. Wheeler-Bennett, *Brest-Litovsk: The Forgotten Peace, March 1918* (New York: Norton, 1971).

١٦٤ انظر الهامش ١١٢٨ بالفصل الرابع من هذا الكتاب.

١٦٥ Debo, *Survival and Consolidation*, chaps. 13-14; James M. McCann, "Beyond the Bug: Soviet Historiography of the Soviet-Polish War of 1920," *Soviet Studies* 36, No. 4 (October 1984), pp. 475-93. والمصادر المذكورة بالهامش [٤١] بالفصل الثالث من هذا الكتاب.

تدعم هذه الحالة ادعاء إيريك لابس بأن الدول توسع أهدافها من الحرب حين تمنح فرص للغزو في أثناء القتال. انظر Labs, "Offensive Realism".

١٦٦ كانت اليابان، كما أوضحنا آنفاً، تحفظ بقوات في سيبيريا حتى عام ١٩٢٢ وفي شمال سخالين حتى عام ١٩٢٥.

١٦٧ Carr, *Bolshevik Revolution*, vol. 3, chaps. 26-34; R. Craig Nation, *Black Earth, Red Star: A History of Soviet Security Policy, 1917-1991* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1992), chap. 2; Jacobson, *When the Soviet Union Entered*; Teddy J. Uldricks, "Russia and Europe: Diplomacy, Revolution, and Economic Development in the 1920s," *International History Review* 1, No. 1 (January 1979), pp. 55-83; Ulam, *Expansion and Coexistence*, chap. 4; and Walt, *Revolution and War*, pp. 175-201.

١٦٨ انظر المصادر المذكورة في الهامش [٤١] بهذا الفصل.

١٦٩ ر. تولا عن Robert C. Tucker, *Stalin in Power: The Revolution from Above, 1928-1941* (New York: Norton, 1990), p. 9. لمناقشة مفصلة لسياسة التصنيع التي اتبعها ستالين في المقد

السابق على الحرب العالمية الثانية، انظر Alec Nove, *An Economic History of the USSR, 1917-1991*, 3d ed. (New York: Penguin, 1992), chaps. 7-9.

١٧٠ Jonathan Haslam, *The Soviet Union and the Threat from the East, 1933-1941: Moscow, Tokyo and the Prelude to the Pacific War* (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1992).

١٧١ انظر الفصل الثامن.

١٧٢ انظر المصادر المذكورة في الهامش [٢٨] بالفصل الخامس.

Nikita Khrushchev, *Khrushchev Remembers*, trans. and ed. Strobe Talbott (Boston: IVI Little, Brown, 1970), p. 134.

Mastny, *Russia's Road to the Cold War*; and Ulam, *Expansion and Coexistence*, chap. 7. IVI

Russell D. Buhite, *Decisions at Yalta: An Appraisal of Summit Diplomacy* (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1986), chap. 5; Diane S. Clemens, *Yalta* (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp. 58-62, 247-55; Herbert Feis, *Churchill Roosevelt, Stalin: The War They Waged and the Peace They Sought* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 505-18; and Odd Arne Westad, *Cold War and Revolution: Soviet-American Rivalry and the Origins of the Chinese Civil War, 1944-1946* (New York: Columbia University Press, 1993), chap. 1.

Bruce Cumings, *The Origins of the Korean War*, vol. I, *Liberation and the Emergence of Separate Regimes, 1945-1947* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981); and Kathryn Weathersby, "Soviet Aims in Korea and the Origins of the Korean War, 1945-1950: New Evidence from Russian Archives," CWHIP Working Paper No. 8 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, November 1993).

IVV كان صناع السياسة الأمريكيون يعتقدون في عام ١٩٤٨ أن أربعة ملايين شخص كانوا يملكون في

Matthew A. Evangelista, "Stalin's Postwar Army Reappraised," *International Security* 7, No. 3 (Winter 1982-83), pp. 110-38; and the articles by Phillip A. Karber and Gerald A. Combs, John S. Duffield, and Matthew Evangelista in "Assessing the Soviet Threat to Europe: A Roundtable," *Diplomatic History* 22, No. 3 (Summer 1998), pp. 399-449. ورغم هذه التقديرات المرتفعة للمخاطر

الأمريكية، كان صناع السياسة الغربيون يعتقدون في أواخر الأربعينات أن الجيش الأحمر يمكن أن يحتاج أوروبا الغربية. وأصبح الخوف من الحرب الخاطفة السوفيتية قلقاً شديداً بعد أن غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية في يونيو ١٩٥٠. انظر، Ulam, *Expansion and Coexistence*, pp. 404, 438.

[498]

IVVI يكتب دوغلاس ماكdonالد "تؤكد المذكرات الشفهية لكل من خروشوف ومولوتوف وكير من الأدلة الجديدة الأخرى أن خوف ستالين من القوة الأمريكية كان القيد الأهم للنزعة التوسعية السوفيتية." Macdonald, "Communist Bloc Expansion," p. 161

Werner Hahn, *Postwar Soviet Politics: The Fall of Zhdanov and the Defeat of Moderation, 1946-1953* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982); Holloway, *Stalin and the Bomb*, chap. 8; Vojtech Mastny, "The Cold War and Soviet Insecurity: The Stalin Years" (Oxford: Oxford University Press, 1996); Pechatnov, "The Big Three"; Ulam, *Expansion and Coexistence*, chaps. 8-13; and Zubok and Pleshakov, *Inside the Kremlin's Molotov and Cold War*, chaps. 1-3 and "Postmortem." Stalin in Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 19, 36.

Louise L. Fawcett, *Iran and the Cold War: The Azerbaijan Crisis of 1946* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); Bruce Kuniholm, *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), chaps. 3-6; and Natalia I. Yegorova, "The 'Iran Crisis' of 1945-1946: A View from the Russian Archives," CWHIP Working Paper No. 15 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, May 1996).

Kuniholm, *The Origins of the Cold War*, chaps. 1, 4-6; Melvyn P. Leffler, "Strategy, Diplomacy, and the Cold War: The United States, Turkey, and NATO, 1945-1952,"

Journal of American History 71, No. 4 (March 1985), pp. 807-25; and Eduard Mark, "The War Scare of 1946 and Its Consequences," *Diplomatic History* 21, No. 3 (Summer 1997), pp. 383-415.

١٨٢) توصل الاتحاد السوفيتي أيضا إلى اتفاق مع الغرب في عام ١٩٤٥ على سحب القوات السوفيتية

وقوات حلف شمال الأطلسي من النمسا وجعلها دولة محايدة في الصراع بين الشرق والغرب. لكن

كانت هناك أسباب استراتيجية وجهية تدفع السوفيت لخرق هذه الصفقة، كما يتضح في Audrey K. Cronin, *Great Power Politics and the Struggle over Austria, 1945-1955* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986).

١٨٣) من أفضل المصادر حول السياسة السوفيتية في آسيا Sergei N. Goncharov, John W. Lewis, and

Xue Litai, *Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993); Westad, *Cold War and Revolution*; and Michael M. Sheng, *Battling Western Imperialism: Mao, Stalin, and the United States* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997).

Goncharov, Lewis, and Litai, *Uncertain Partners*, chap. 5; Mastny, *The Cold War*, pp. ١٨٤) 85-97; Weathersby, "Soviet Aims in Korea"; and Kathryn Weathersby, "To Attack or Not to Attack: Stalin, Kim Il Sung, and the Prelude to War," *CWIHP Bulletin* 5 (Spring 1995), pp. 1-9.

١٨٥) انظر من بين أعمال أخرى Galia Golan, *The Soviet Union and National Liberation*

Movements in the Third World (Boston: Unwin Hyman, 1988); Andrzej Korbonski and Francis Fukuyama, eds., *The Soviet Union and the Third World: The Last Three Decades* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987); Bruce D. Porter, *The USSR in Third World Conflicts: Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars, 1945-1980* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); and Carol R. Saivetz, ed., *The Soviet Union in the Third World* (Boulder, CO: Westview, 1989).

١٨٦) انظر Jeffrey T. Checkel, *Ideas and International Political Change: Soviet/Russian*

Behavior and the End of the Cold War (New Haven, CT: Yale University Press, 1997); Matthew Evangelista, *Unarmed Forces: The Transnational Movement to End the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999); Robert G. Herman, "Identity, Norms and National Security: The Soviet Foreign Policy Revolution and the End of the Cold War," in Peter J. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996), pp. 271-316; and Richard Ned Lebow and Thomas W. Risse-Kappen, eds., *International Relations Theory and the End of the Cold War* (New York: Columbia University Press, 1995).

١٨٧) انظر Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, "Power, Globalization, and the End

of the Cold War: Reevaluating a Landmark Case for Ideas," *International Security* 25, No. 3 (Winter 2000-2001), pp. 5-53; William C. Wohlforth, "Realism and the End of the Cold War," *International Security* 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 91-129; and Randall L. Schweller and William C. Wohlforth, "Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War," *Security Studies* 9, No. 3 (Spring 2000), pp. 60-107

الفصلين الثالث والعاشر من هذا الكتاب، وتعليقات صناع السياسة السوفيت السابقين في William C. Wohlforth, ed., *Witnesses to the End of the Cold War* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), pt. 1.

١٨٨) Ronald G. Suny, *The Revenge of the Past: Nationalism, Revolution, and the Collapse of the Soviet Union* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993).

١٨٩) يمكن دحض الواقعة الهجومية إذا أثر الاتحاد السوفيتي القوي اقتصاديا التخلي عن أوروبا الشرقية لأن قاذبه صاروا على قناعة بأن التنافس الأمني لم يعد جانبا مهما من السياسة الدولية.

١٩٠) من أفضل المصادر حول السياسة الخارجية الإيطالية H. James Burgwyn, *Italian Foreign Policy in the Interwar Period, 1918-1940* (Westport, CT: Praeger, 1997); Bosworth, *Italy, the Least of the Great Powers*; Alan Cassels, *Mussolini's Early Diplomacy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970); MacGregor Knox, *Mussolini Unleashed, 1939-1941: Politics and Strategy in Fascist Italy's Last War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982); C. J. Lowe and F. Marzari, *Italian Foreign Policy, 1870-1940* (London: Routledge and Kegan Paul, 1987); Christopher Seton-Watson, *Italy from Liberalism to Fascism, 1870-1925* (London: Methuen, 1967); Denis Mack Smith, *Modern Italy: A Political History* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1997); Denis Mack Smith, *Mussolini's Roman Empire* (New York: Viking, 1976); and Brian R. Sullivan, "The Strategy of the Decisive Weight: Italy, 1882-1922," in Williamson Murray, MacGregor Knox, and Alvin Bernstein, eds., *The Making of Strategy: Rulers, States, and War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 307-51.

Bosworth, *Italy, the Least of the Great Powers*, p. viii. Also see Ottavio Barie, "Italian Imperialism: The First Stage," *Journal of Italian History* 2, No. 3 (Winter 1979), pp. 531-65; and Federico Chabod, *Italian Foreign Policy: The Statecraft of the Founders*, trans. William McCuaig (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

Maxwell H.H. Macartney and Paul Cremona, *Italy's Foreign and Colonial Policy, 1914-1937* (Oxford: Oxford University Press, 1938), p. 12.

Seton-Watson, *Italy*, p. 29. ١٩٣

John Gooch, *Army, State, and Society in Italy, 1870-1915* (New York: St. Martin's, 1989); "Italian Military Efficiency: A Debate," *Journal of Strategic Studies* 5, No. 2 (June 1982), pp. 248-77; MacGregor Knox, *Hitler's Italian Allies: Royal Armed Forces, Fascist Regime, and the War of 1940-1943* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Smith, *Mussolini's Roman Empire*, chap. 13; and Brian R. Sullivan, "The Italian Armed Forces, 1918-40," in Allan R. Millett and Williamson Murray, eds., *Military Effectiveness*, vol. 2, *The Interwar Period* (Boston: Allen and Unwin, 1988), pp. 169-217.

Gooch, *Army, State, and Society*, p. xi. نقل عن ١٩٥

Sullivan, "Strategy of Decisive Weight," ١٩٦

William A. Renzi, *In the Shadow of the Sword: Italy's Neutrality and Entrance into the Great War, 1914-1915* (New York: Peter Lang, 1987); and Seton-Watson, *Italy*, chap. 11. ١٩٧

Smith, *Modern Italy*, p. 89. ١٩٨

Seton-Watson, *Italy*, p. 430. ١٩٩

Rene Albrecht-Carrie, *Italy at the Paris Peace Conference* (New York: Columbia University Press, 1938), pp. 334-39. Also relevant is the February 7, 1919, "Italian Memorandum of Claims," presented at the Paris Peace Conference, a copy of which can be found in *ibid.*, pp. 370-87. ١٠٠

Taylor, *Struggle*, p. 544. ١٠١

Sullivan, "Strategy of Decisive Weight," p. 343. ١٠٢

Albrecht-Carrie, *Italy at the Paris Peace Conference*; and H. James Burgwyn, *The Legend of the Mutilated Victory: Italy, the Great War, and the Paris Peace Conference, 1915-1919* (Westport, CT: Greenwood, 1993). ١٠٣

Smith, *Mussolini's Roman Empire*, p. 60. Also see p. 16. ١٠٤

John F. Coverdale, *Italian Intervention in the Spanish Civil War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975), pp. 41, 53, 74-78, 127-50, 198-200, 388-89.

Knox, *Mussolini Unleashed*, p. 2. [١٠٦]

Mario Cervi, *The Hollow Legions: Mussolini's Blunder in Greece, 1940-1941*, انظر [١٠٧] trans. Eric Mosbacher (Garden City, NY: Doubleday, 1971); and I.S.O. Playfair, *The Mediterranean and Middle East*, vol. I, *The Early Successes against Italy* (London: Her Majesty's Stationery Office, 1954).

Snyder, *Myths of Empire*, p. 21. Also see *ibid.*, pp. 1-3, 61-62; and Van Evera, *Causes of War*, [١٠٨]

Snyder, *Myths of Empire*, p. 308. [١٠٩]

[١١٠] يلعب سنايدر، على سبيل المثال، في كتابه "أساطير الإمبراطورية" إلى أن السلوك العدواني للقوى العظمى يمكن تفسيره بالدرجة الأولى "بتبادل الخنعات" logrolling بين جماعات المصالح الخاصة على

الجهة الداخلية. ريمزو فان إينيرا سلوكها الطائش إلى النزعة العسكرية. انظر Stephen Van Evera, *Causes of War: Misperception and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, forthcoming).

Snyder, *Myths of Empire*; Van Evera, *Causes of War*; and Kenneth N. Waltz, انظر [١١١]

حول هذا الخط الفكري، انظر Charles A. Kupchan, *The Vulnerability of Empire* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994).

Farred انظر [١١٢] من أجل تلخيص وتقد ممتازين لهذا المنظور، انظر Zakaria, "Realism and Domestic Politics: A Review Essay," *International Security* 17, No. 1 (Summer 1992), pp. 177-98. وانظر أيضا الهامش (٣٠) بالفصل الثاني من هذا الكتاب.

Snyder, *Myths of Empire*, p. 8. [١١٣]

[١١٣] كما ورد في الفصل الثالث، تشكل تحالف فرض التوازن الذي هزم نابليون في عام ١٨١٣ بعد أن دُحر الجيش الفرنسي الذي غزا روسيا في عام ١٨١٢ ودُبر. وتشكل تحالف فرض التوازن الذي هزم هتلر في النهاية في ديسمبر ١٩٤١ في الوقت الذي كان فيه الجيش الأحمر يصدى للحرب الحاقطة الألمانية على أبواب موسكو. عند تلك النقطة كان عدد كبير من قادة الفيرماخت يرون أنهم خسروا الحرب ضد الاتحاد السوفيتي فعلا.

J. A. Nichols, *Germany after Bismarck: The Caprivi Era, 1890-1894* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958); Sidney B. Fay, *The Origins of the World War*, 2d ed. (New York: Macmillan, 1943), pp. 122-24; Geiss, *German foreign Policy*, chap. 7; and Rich, *Holstein*, vols. 1-2, chaps. 23-33. [١١٤]

[١١٥] إن تشارلز كوشان الذي يتهم ألمانيا الفيلهلمية بالتسبب في تطوير نفسها يعترف بأن ألمانيا لم تبدأ في التصرف بطريقة عدوانية حتى عام ١٨٩٧. 360. Kupchan, *Vulnerability of Empire*. لكن تطوري هذه الحجة على مشكلة وهي أن ألمانيا كانت تطوقها فرنسا وروسيا قبل عام ١٨٩٧. ولذلك لا يمكن تفسير السباق الأولى والأهم للحلف الثلاثي، وفقا للسلسلة الزمني لكوشان، بالسلوك الألماني العدواني. توجد المشكلة نفسها في Snyder, *Myths of Empire*, pp. 68, 72.

Medlicott, *Bismarck*, p. 172. Also see *ibid.*, pp. 164-66, 171-73; Fuller *Bismarck's* (١١٦) *Diplomacy*, *passim*; Geiss, *German Foreign Policy*, chaps. 6-7; Kennan *Decline*, chaps. 18-22; and Taylor, *Struggle*, pp. 317-19.

Geiss, *German Foreign Policy*, p. 52. Waller makes the same argument in *Bismarck*, p. (١١٧) 118.

Paul M. Kennedy, *The Rise of the Anglo-German* في الموضوع الأساسي (١١٨) *Antagonism, 1860-1914* (London: Allen and Unwin, 1980), esp. chaps. 16, 20 وانظر أيضا *Calleo, German Problem Reconsidered*، والفصل الثامن من هذا الكتاب.

(١١٩) يُعد كتاب Hillgruber, *Germany*, p. 13 مرجعا ممتازا حول هذه النقطة. وحتى لو لم تحدث الأزمة المغربية، فإن هزيمة روسيا في ذاتها كانت ستدفع تكوين الحلف الثلاثي. لكن هذه الأزمة لم تكفر وحدها لأن تدفع المملكة المتحدة للتكاتف مع فرنسا وروسيا.

Herrmann, *Arming of Europe*, chap. 2. (١٢٠)

(١٢١) لقد فشلت المملكة المتحدة في إظهار التزام واضح في الوقت المناسب لدعم حلفائها، وفي الوقت

نفسه حدث تحسن ملحوظ في العلاقات الإنجليزية- الألمانية بين عامي ١٩١١ و١٩١٤. انظر Levy "Preferences," p. 168; Sean M. Lynn-Jones, "Detente and Deterrence: Anglo-German Relations, 1911-1914," *International Security* 11, No. 2 (Fall 1986), pp. 121-50; Scott D. Sagan, "1914 Revisited: Allies, Offense, and Instability," *International Security* 11, No. 2 (Fall 1986), pp. 169-71

عن أن العلاقات الإنجليزية- الروسية سادت بعض الشيء بعد عام ١٩١١، ما أثار شكوكا حول نجاح الحلف الثلاثي. انظر Keith Neilson, *Britain and the Last Tsar: British Policy and Russia, 1894-1917* (Oxford: Clarendon, 1995), chaps. 10-11.

(١٢٢) على سبيل المثال يكتب سيريل فولز "كان الألمان قاب قوسين أو أدنى من وضع خطة مطولة مدروسة وتفعيلها لإبادة خصومهم." Falls, *The Great War* (New York: Capricorn, 1959), p. 70. وانظر

أيضا Trevor N. Dupuy, *A Genius for War: The German Army and General Staff, 1807-1945* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977), pp. 145-47; Herbert Rosinski, *The German Army* (New York: Praeger, 1966), pp. 134-37; and Sagan, "1914," pp. 159-61.

Sagan, "1914," pp. 159-60. (١٢٣)

Michael C. Deach, *When the Third World Matters: Latin America and United States Grand Strategy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993), pp. 39-44. وانظر أيضا المناقشة الواردة في الهامش (٦٠) من الفصل

السابع بهذا الكتاب.

Taylor, *Mastery*, p. 427. Regarding the balance of power in 1905, see Herrmann, (١٢٤) *Arming of Europe*, pp. 40-47.

(١٢٦) ساد ميل بين الجنرالات الألمان في عام ١٩٠٥ لشحن حرب وقائية، لكن يبدو أن المشير ألفريد فون شليفين (رئيس هيئة الأركان العامة) لم يكن من ضمنهم. وبعض النظر عن ذلك، فقد رفض القيصر النظر في الفكرة. انظر Geiss, "Origins of the First World War," in Geiss, ed., July 1914, pp. 39-40; Martin Kitchen, *A Military History of Germany: From the Eighteenth Century to*

the Present Day (Bloomington: Indiana University Press, 1975), pp. 174-75; and Gerhard Ritter, *The Schlieffen Plan: Critique of a Myth*, trans. Andrew and Eva Wilson (London: Oswald Wolff, 1958), pp. 103-28.

[١٢٧] قال هتلر في منتصف شهر فبراير ١٩٤٥: "أكلت مرارا أننا يجب أن نتجنب بأي ثمن خوض حرب

على جبهتين". Francois Genoud, ed., *The Last Testament of Adolf Hitler: The Hitler-Bormann Documents, February-April 1945*, trans. R. H. Stevens (London: Cassell, 1961), p. 63. كانت آراؤه حول هذا الموضوع غير معتادة في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى. انظر Post, *Civil-Military Fabric*, p. 151

[١٢٨] قال هتلر لجنرالاته في الثلاثين من مارس ١٩٤١: "توجد الآن إمكانية لضرب روسيا مع الحفاظ على

مؤخرتنا آمنة، وهي فرصة لن تتكرر قريباً". نقلًا عن Joachim C. Fest, *Hitler*, trans. Richard and Clara Winston (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1974), p. 646.

Rich, *Hitler's War Aims*, p. xii. Also see Craig, *Germany*, chap. 19, esp. pp. 677-78; [١٢٩] Wolfram Wette, "Ideology, Propaganda, and Internal Politics as Preconditions of the War Policy of the Third Reich," in Wilhelm Deist et al., eds., *Germany and the Second World War*, vol. 1, *The Build-up of German Aggression*, trans. P. S. Falla et al. (Oxford: Clarendon, 1990), pp. 83-124.

Matthew Cooper and James Lucas, Panzer: *The Armoured Force of the Third Reich* [١٣٠] (New York: St. Martin's, 1976), pp. 7-24; Kenneth Macksey, *Guderian: Creator of the Blitzkrieg* (New York: Stein and Day, 1976), chap. 5; Ernest R. May, *Strange Victory: Hitler's Conquest of France* (New York: Hill and Wang, 2000), pt. 3; John J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), chap. 4; and Barry R. Posen, *Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), chaps. 3, 6.

Haffner, *Meaning of Hitler*, p. 49. [١٣١]

[١٣٢] تلك عبارة جوكيم فيست الذي يستخلص العام ١٩٣٨ وليس ١٩٤٠ للمقطة نفسها. Fest, *Hitler*, p. 9

Robert Cecil, *Hitler's Decision to Invade Russia* (New York: David McKay, 1975), [١٣٣] chap. 8; Matthew Cooper, *The German Army, 1933-1945: Its Political and Military Failure* (New York: Stein and Day, 1978), chaps. 17-18; Geyer, "German Strategy," pp. 587-90; and Barry K. Leach, *German Strategy against Russia, 1939-1941* (Oxford: Clarendon, 1973).

Feis, Churchill, Roosevelt, Stalin, pp. 9-10; Waldo Heinrichs, *Threshold of War*: [١٣٤] Franklin D. Roosevelt and American Entry into World War II (Oxford: Oxford University Press, 1988), pp. 95, 102-3; Warren F. Kimball, *The Juggler: Franklin Roosevelt as Wartime Statesman* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), p. 15, 21-41; and William L. Langer and S. Everett Gleason, *The Undeclared War, 1940-1941* (New York: Harper, 1953), chap. 17.

[١٣٥] انظر الفصل الثامن.

[١٣٦] كل الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Haffner, *Meaning of Hitler*, pp. 104-5.

Akira Iriye, *The Origins of the Second World War in Asia and the Pacific* (London: Longman, 1987). [١٣٧]

Dorothy Borg, *The United States and the Far Eastern Crisis of 1933-1938* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964); Warren I. Cohen, *America's Response to China: An Interpretative History of Sino-American Relations*, 2d ed. (New York: John Wiley, 1980), chap. 5; Warren I. Cohen, *The Chinese Connection*: Roger S. Greene, Thomas W.

Lament, George E. Sokolaky, and American-East Asian Relations (New York: Columbia University Press, 1978); and Michael Schaller, The United States and China in the Twentieth Century, 2d ed. (Oxford: Oxford University Press, 19907, chap. 3.

Paul W. Schroeder, The Axis Alliance and Japanese-American Relations, 1941 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1958), pp. 2, 15. Also see Herbert Feis, The Road to Pearl Harbor: The Coming of the War between the United States and Japan (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1950), esp. chaps. 5-6. The Japanese military actually thought little about fighting a war against the United States until 1940. See Michael A. Barnhart, "Japanese Intelligence before the Second World War: 'Best Case' Analysis," in Ernest R. May, ed., Knowing One's Enemies: Intelligence Assessment before the Two World Wars (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 424-55; and Peattie, Ishiwara Kanji.

١٤٥) جاء حوالي ٤٨٪ من المساعدات الخارجية التي تلقت على الصين عبر حدودها مع الهند الصينية.

وجاء ٣١٪ أخرى عبر حدودها مع بورما (عبر "طريق بورما" الشهير). James W. Morley, ed., The Final Confrontation: Japan's Negotiations with the United States, 1941, trans. David A. Titus (New York: Columbia University Press, 1994), pp. xx, 373.

Schroeder, Axis Alliance, p. 46. Also see Iriye, Origins of the Second World War, p. 140. ١٤٦)

١٤٧) إن العمل الأساسي حول هذه النقطة هو Heinrichs, Threshold of War. وانظر أيضا Michael Barnhart, "Historiography, the Origins of the Second World War in Asia and the Pacific: Synthesis Impossible?" Diplomatic History 20, No. 2 (Spring 1996), pp. 241-60; Feis, Road to Pearl Harbor; Morley, ed., Final Confrontation; and Schroeder, Axis Alliance.

١٤٨) حول فرض الاتحاد السوفيتي للتوازن على اليابان، انظر Coox, Nomonhan, vols. 1-2; and Hata, "The Japanese-Soviet Confrontation."

١٤٩) حول الحلف الثلاثي، انظر Chihiro Hosoya, "The Tripartite Pact, 1939-1940," trans. James W. Morley, in Morley, ed., Deterring Diplomacy, pp. 179-257.

بالتشكيك الياباني، انظر Heinrichs, Threshold of War, chaps. 5-7.

١٥٠) طالبت الولايات المتحدة بوضوح بأن تخرج اليابان من الصين والهند الصينية، لكنها كانت غامضة

فيما يتعلق بمشورها. لكن كان هناك - رغم ذلك - مبرر جيد لأن تعتقد اليابان أن الولايات المتحدة

ستطالبها بالتخلي عن منشورها أيضا. انظر Feis, Road to Pearl Harbor, p. 276; Morley, ed., Final Confrontation, pp. xxviii-xxix, 318, 321-22; and Schroeder, Axis Alliance, pp. 35-36.

Barnhart, Japan Prepares for Total War, pp. 144-46. ١٥١)

Iriye, Origins of the Second World War, pp. 148-50. ١٥٢)

Kupchan, Vulnerability of Empire, pp. 339-50. ١٥٣)

Langer and Gleason, Undeclared War, pp. 857, 867. ١٥٤)

Schroeder, Axis Alliance, which should be read من أجل مناقشة مفصلة لهذه النقطة، انظر

in conjunction with Heinrichs, Threshold of War, chaps. 4-7

النجاحات الألمانية في ساحات المعارك على الجبهة الشرقية بين يونيو وديسمبر ١٩٤١ في إضعاف المكائنة الأمريكية التفاوضية ضد اليابان.

(١٥١) يرى هنريك أنه من الصعب الاعتقاد بأن روزفلت لم يكن يفهم أن سياساته كان من شأنها أن تؤدي

في النهاية إلى حرب مع اليابان. Heinrichs, *Threshold of War*, p. 159.

(١٥٢) Mark S. Watson, Chief of Staff: Prewar Plans and Operations (Washington, DC: Department of the Army, 1950), chapas. 4-9; and Stephen D. Westbrook, "The Railey Report and Army Morale, 1941: Anatomy of a Crisis," *Military Review* 60, No. 6 (June 1980), pp. 11-24.

Langer and Gleason, *Undeclared War*, pp. 570-74. (١٥٣)

(١٥٤) Scott D. Sagan, "The Origins of the Pacific War," in Robert I. Rotberg and Theodore K. Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 324. This same theme is emphasized in Michael E. Brown, *Deterrence Failures and Deterrence Strategies*, RAND Paper 5842 (Santa Monica, CA: RAND Corporation, March 1977), pp. 3-7; Robert J.C. Butow, *Tojo and the Coming of the War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961), chap. 11; Kupchan, *Vulnerability of Empire*, p. 344; Bruce M. Russett, "Pearl Harbor: Deterrence Theory and Decision Theory," *Journal of Peace Research* 4, No. 2 (1967), pp. 89-105; and Schroeder, *Axis Alliance*, pp. 200-201. Also useful is Nobuaki Ike, ed. and trans., *Japan's Decision for War: Records of Ike 1941 Policy Conferences* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1967).

(١٥٥) من أفضل المصادر حول الاستراتيجية النووية الأمريكية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٠: Harry R.

Borowski, *A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment before Korea* (Westport, CT: Greenwood, 1982); David Alan Rosenberg, "The Origins of Overkill: Nuclear Weapons and American Strategy, 1945-1960," *International Security* 7, No. 4 (Spring 1983), pp. 11-22; David Alan Rosenberg, "American Atomic Strategy and the Hydrogen Bomb Decision," *Journal of American History* 66, No. 1 (June 1979), pp. 62-87; Steven T. Ross, *American War Plans, 1945-1950* (New York: Garland, 1988); and Samuel R. Williamson and Steven L. Rearden, *The Origins of U.S. Nuclear Strategy, 1945-1953* (New York: St. Martin's, 1993).

(١٥٦) Henry S. Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," in Report of the Commission on the Organization of the Government for the Conduct of Foreign Policy, Appendix K, *Adequacy of Current Organization: Defense and Arms Control* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, June 1975), p. 222.

(١٥٧) Rosenberg, "Origins of Overkill," pp. 3-69; Scott D. Sagan, "Origins of Overkill," pp. 3-69; Scott D.

Sagan, "SIOP-62: The Nuclear War Plan Briefing to President Kennedy," *International Security* 12, No. 1 (Summer 1987), pp. 22-51; and Samuel F. Wells, Jr., "The Origins of Massive Retaliation," *Political Science Quarterly* 96, No. 1 (Summer 1981), pp. 31-52.

(١٥٨) Fred Kaplan, *The Wizards of Armageddon* (New York: Simon and Schuster, 1983), p. 134.

(١٥٩) Trachtenberg, *Constructed Peace*, pp. 100-101, 123, 156-58, 179-83, 293-97, 351.

يلعب تراختنبرج إلى أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بتفوق نووي من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٣ تقريباً.

(١٦٠) Richard K. Belts, *Nuclear Blackmail and Nuclear Balance* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1987), pp. 144-79; and Scott D. Sagan, *Moving Targets: Nuclear Strategy and National Security* (Princeton, NJ: Princeton University Press,

1989), pp. 24-26. كانت الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٥ في حالة صراع داخلي حول

لكثرة شن ضربة وقائية ضد القدرة النووية الأولية للسوفييت، لكنها كانت تقرر دائماً أن هذه الخطوة

غير عملية. انظر Tami Davis Biddle, "Handling the Soviet Threat: 'Project Control' and the Debate on American Strategy in the Early Cold War Years," *Journal of Strategic Studies* 12, No. 3 (September 1989), pp. 273-302; Russell D. Buhite and William C. Hamel, "War for Peace: The Question of an American Preventive War against the Soviet Union, 1945-1955," *Diplomatic History* 14, No. 3 (Summer 1990), pp. 367-84; Copeland, *Origins of Major War*, pp. 170-75; and Marc Trachtenberg, "A 'Wasting Asset': American Strategy and the Shifting Nuclear Balance, 1949-1954," *International Security* 13, No. 3 (Winter 1988-89), pp. 5-4.

١١١١) انظر أيضا Kaplan, *Wizards*, chaps. 12-18. و انظر أيضا Lynn Elheridge Davis, *Limited Nuclear*

Options: Deterrence and the New American Doctrine, Adelphi Paper No. 121 (London: International Institute for Strategic Studies, Winter 1975-76); Alfred Goldberg, *A Brief Survey of the Evolution of Ideas about Counterforce*, RM-5431-PR (Santa Monica, CA: RAND Corporation, October 1967, rev. March 1981); Klaus Knorr and Thornton Read, eds., *Limited Strategic War* (New York: Praeger, 1962); and Marc Trachtenberg, *History and Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), chap. 1.

١١١٢) حول معايير التدمير المؤكد، انظر Alain C. Enthoven and K. Wayne Smith, *How Much Is*

Enough? Shaping the Defense Program, 1961-1969 (New York: Harper and Row, 1971), pp. 174-75, 207-10; Milton Leitenberg, "Presidential Directive (PD) 59: United States Nuclear Weapons Targeting Policy," *Journal of Peace Research* 18, No. 4 (1981), pp. 312-14; and Stephen Van Evera, "Analysis or Propaganda? Measuring American Strategic Nuclear Capability, 1969-1988," in Lynn Eden and Steven E. Miller, eds., *Nuclear Arguments: Understanding the Strategic Nuclear Arms and Arms Control Debates* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 209-21.

١١١٣) يرمز الاختصار SIOP إلى الخطة العملية الكاملة الموحدة، وعدد الأهداف الممكنة في هذه الفقرة

مأخوذ من Desmond Ball, "The Development of the SIOP, 1960-1983," in Desmond Ball and Jeffrey Richelson, eds., *Strategic Nuclear Targeting* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), p. 8.

١١١٤) الأرقام الخاصة بحجم الترسانة النووية الأمريكية مأخوذة من Robert S. Norris and William M.

Arkin, "Nuclear Notebook: Estimated U.S. and Soviet/Russian Nuclear Stockpiles, 1945-94," *Bulletin of the Atomic Scientists* 50, No. 6 (November-December 1994), p. 59.

١١١٥) Frances FitzGerald, *Way Out There in the Blue: Reagan, Star Wars, and the End of the Cold War* (New York: Simon and Schuster, 2000); and David Goldfisher, *The Best Defense: Policy Alternatives for U.S. Nuclear Security from the 1950s to the 1990s* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

١١١٦) من أفضل المصادر حول السياسة النووية الأمريكية بين عامي ١٩٦١ و ١٩٩٠ ما يلي Desmond

Ball, *Politics and Force Levels: The Strategic Missile Program of the Kennedy Administration* (Berkeley: University of California Press, 1980); Ball "Development of the SIOP"; Desmond Ball, "U.S. Strategic Forces: How Would They Be Used?" *International Security* 7, No. 3 (Winter 1982-83), pp. 31-60; Desmond Ball and Robert Toth, "Revising the SIOP: Taking War-Fighting to Dangerous Extremes," *International Security* 14, No. 4 (Spring 1990), pp. 65-92; Aaron L. Friedlirg, "A History of U.S. Strategic 'Doctrine'—1945 to 1980," *Journal of Strategic Studies* 1, No. 3 (December 1980), pp. 37-71; Leitenberg, "Presidential Directive (PD) 19"; Eric Mlyn, *The State, Society, and Limited Nuclear War* (Albany: State University of New York Press, 1995); Jeffrey Richelson, "PD-59, NSDD-13 and the Reagan Strategic Modernization Program," *Journal of Strategic Studies* 6, No. 2 (June 1983), pp. 125-46; Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," pp. 219-34; Sagan, *Moving Targets*; and Walter Slocumbe, "The

Countervailing Strategy," *International Security* 1, No. 4 (Spring 1981), pp. 18-27 لمناقشة حول أسباب عدم فعالية استراتيجية الخيارات النووية، انظر الهامش [١٣٥] بالفصل السابع من هذا الكتاب.

[١٦٧] تضم الخطة العملية المتكاملة الموحدة - ٥ لإدارة فورد (التي أصبحت سارية المفعول في الأول من يناير ١٩٧٦) والخطة العملية المتكاملة الموحدة - ٥ لإدارة كارتر (في الأول من أكتوبر ١٩٨١) والخطة العملية المتكاملة الموحدة - ٦ لإدارة ريفان (في الأول من أكتوبر ١٩٨٣) والخطة العملية المتكاملة الموحدة - ٦ لإدارة بوش (في الأول من أكتوبر ١٩٨٩). من أجل غلط يوجز الاختلافات بين هذه الخطط العملية المتكاملة الموحدة، انظر Ball and Toth, "Revising the SIOP," p. 67.

[١٦٨] يقدم ديزموند بول التحير البارز في تاريخ التخطيط النووي الأمريكي تلخيصاً محكماً للسياسة النووية الأمريكية بين عامي ١٩٦١ و ١٩٩٠ على النحو التالي: "كان الهدف الأول للسياسة النووية الاستراتيجية الأمريكية منذ أوائل الستينات يتمثل في تطوير وضع استراتيجي يمكن الولايات المتحدة من السيطرة على أي تبادل نووي يفرض تقليل الضرر إلى أدنى مستوى ممكن مع ضمان أن تأتي النتائج في صالح الولايات المتحدة." Desmond Ball, "Soviet Strategic Planning and the Control of Nuclear War," in Roman Kolkowicz and Ellen P. Mickiewicz, eds., *The Soviet Calculus of Nuclear War* (Lexington, MA: D. C. Heath, 1986), p. 49. اعتقدوا أن الولايات المتحدة نشرت أسلحة مضادة لتحسين ميزتها العسكرية، انظر Henry A. Trofimenko, "Illusion of a Panacea," *International Security* 5, No. 4 (Spring 1981), pp. 28-48. ورغم كل هذا التأكيد على الخيارات النووية المحدودة، "ظلت عقيدة الضربة الساحقة قوية" في بعض دوائر مؤسسة الأمن القومي الأمريكية. Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," p. 233. وبالنظر إلى أن الاتحاد السوفيتي رفض فكرة شن حروب نووية محدودة وفضل عليها تفجير ضربات نووية هائلة على الولايات المتحدة (انظر القسم التالي من هذا الفصل)، فلا يعد هذا الاهتمام المتبقي بالانتقام الهائل مفاجئاً.

[١٦٩] في أواخر الستينات وطوال معظم السبعينات ساد بين كل من اليمين واليسار الدلع بأن الولايات المتحدة تخلت عن استهداف القوة المضادة وثبتت استراتيجية التدمير المتبادل المؤكد بدلاً منها. على سبيل المثال كتب السيناتور مالكولم وال ب في عام ١٩٧٩ أنه "على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية قام أربعة رؤساء أمريكيين ومستشاروهم الدافعون البارزون، على الأقل، بصنع أسلحة ووضع خطط استراتيجية تستهدف إلحاق الضرر بمجتمع العدو." Malcolm Wallop, "Opportunities and Imperatives of Ballistic Missile Defense," *Strategic Review* 1, No. 4 (Fall 1979), p. 13. ومن الثابت الآن بين دارسي سباق التسلح النووي أن هذا الادعاء أسطورة لا أساس لها من الصحة، نشرها وروجها خبراء وسياسيون كانت لديهم بالتأكيد معرفة أفضل. من أجل عمل جيد يعرض هذه الأسطورة، انظر Ball, *Deja Vu: The Return to Counterforce in the Nixon Administration*

(Santa Monica: California Seminar on Arms Control and Foreign Policy, December 1974). وانظر أيضا Mlyn, The State; Rowen, "Formulating Strategic Doctrine".

١٧٠) يكتب هنري روين أن "عدد الأسلحة في كل من القوات الأمريكية والسوفيتية تزايد كثيرا على مر السنين، وكذلك العدد المستهدف من هذه الأسلحة، فيما زاد عدد الأهداف الحضرية - الصناعية ... زيادة قليلة". Rowen, "Formulating Strategic Doctrine," p. 220. وكما ورد في موضع لاحق من هذا القسم، فإن المخططين الاستراتيجيين السوفيت لم يولكوا على مفهوم التدمير المؤكد، ولذلك لم يضعوا معايير لإلحاز تلك المهمة. لكن تأسيسا على المعايير الأمريكية، واجه السوفيت المهمة نفسها التي واجهت الولايات المتحدة، وهي تحييد أنهم كان عليهم أن يدمروا أكبر ٢٠٠ مدينة أمريكية، تضم حوالي ٧٣٪ من السكان الأمريكيين و٧٥٪ من القاعدة الصناعية الأمريكية. وتلك المهمة كان يمكن إلحازها بـ ٤٠٠ ميفاطن إن لم يكن نصف ذلك العدد. انظر Ashton B. Carter, "BMD Applications: Performance and Limitations," in Ashton B. Carter and David N. Schwartz, eds., Ballistic Missile Defense (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1984), pp. 103, 163, 168-69.

١٧١) كل الأعداد الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Norris and Arkin, "Nuclear Notebook," p. 59. من أجل وصف مفصل لنمو الترساة النووية السوفيتية وتطورها، انظر Robert P. Berman and John C. Baker, Soviet Strategic Forces: Requirements and Responses (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1982).

١٧٢) Robert L. Arnett, "Soviet Attitudes towards Nuclear War: Do They Really Think They Can Win?" Journal of Strategic Studies 2, No. 2 (September 1979), pp. 172-91; Ball, "Soviet Strategic Planning"; David Holloway, The Soviet Union and the Arms Race (New Haven, CT: Yale University Press, 1983), chap. 3; Benjamin Lambeth, "Contemporary Soviet Military Policy," in Kolkowicz and Mickiewicz, eds., Soviet Calculus of Nuclear War, pp. 25-48; William T. Lee, "Soviet Nuclear Targeting Strategy," in Ball and Richardson, eds., Nuclear Targeting, pp. 84-108; and Richard Pipes, "Why the Soviet Union Thinks It Could Fight and Win a Nuclear War," Commentary 64, No. 1 (July 1977), pp. 21-34.

١٧٣) Benjamin S. Lambeth, "Uncertainties for the Soviet War Planner," International Security 7, No. 3 (Winter 1982-83), pp. 139-66.

١٧٤) Benjamin S. Lambeth, Selective Nuclear Options in American and Soviet Strategic Policy, R-2034-DDRE (Santa Monica, CA: RAND Corporation, December 1976); and Jack I. Snyder, The Soviet Strategic Culture: Implications for Limited Nuclear Options, R-2154-AF (Santa Monica, CA: RAND Corporation, September 1977).

١٧٥) كتب روبرت جارفيش، على سبيل المثال، كتابها بعنوان The Illogic of American Nuclear Strategy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984).

١٧٦) انظر الهامش (١٥٩) بهذا الفصل.

١٧٧) يقدر أحد المؤلفين أن نسبة الاتفاق على الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية في ميزانية الدفاع الأمريكية كانت ١.٤٥ : ١ تقريبا في عام ١٩٦١ و ٤ : ١ في عام ١٩٧١ و ٦.٧ : ١ في عام ١٩٨١. انظر William W. Kauffmann, A Reasonable Defense (Washington, DC: Brookings Institution

Press, 1986), p. 21. وانظر أيضا Ball, Politics and Force Levels, chap. 6 والهامش (١١٤١)

بالفصل الرابع من هذا الكتاب.

Robert A. Papc, "Technological Sources of War and Peace," manuscript, April 2 001. (١٧٨)

الفصل السابع

(١) انظر الأعمال المذكورة في الهامش (٦٢) بالفصل الأول.

B. H. Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations, 2d ed. (London: Macmillan, 1962; first edition published in 1939). (٢)

James L. Abrahamson, America Arms for a New Century: The Making of a Great Military Power (New York: Free Press, 1981); and Allan R. Millett and Peter Maslowski, For the Common Defense: A Military History of the United States of America (New York: Free Press, 1984), chaps. 8-10. (٣)

(٤) يكتب فريدزكي أن "الفترة ١٨٦٥ - ١٩٠٨، خاصة فترة ما قبل عام ١٨٩٠، تقدم لنا حالات كثيرة

انتبه فيها صناع القرار على المستوى المركزي إلى وجود فرص واضحة لتوسيع النفوذ الأمريكي في الخارج وفكروا فيها ورفضوها. ... ولذلك يبدو أن الولايات المتحدة تمثل استثناء للسجل التاريخي

وتحدياً لقاعدة القوة العظمى". Farzed Zakaria, From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), p. 5. "Imperial Understretch" is the title of chap. 3 in Zakaria's book.

(٥) 22 استثناء واحد لهذه القاعدة، وهو أن الجانبين كليهما بنا جيشين هائلين في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥).

(٦) كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تغزو أراضي واسعة في شمال شرق آسيا بين عامي ١٩٠٠ و١٩٤٥، لأن هذه المنطقة كانت، على خلاف أوروبا، مفتوحة للاختراق الخارجي. (انظر المقارنة بين

قارتي آسيا وأوروبا كأهداف للعدوان في خاتمة هذا الفصل.) في حين كان من غير الممكن أن تغزو الولايات المتحدة اليابان وروسيا، هاتين القوتين العظميين الواقعتين في شمال شرق آسيا، أو أن تهيمن

على تلك منطقة بالطريقة التي تهيمن بها على نصف الكرة الأرضية الغربي.

(٧) يعبر نيقولاس سبايكمان عن هذه النقطة بالطريقة البليغة التالية: "للك تشابه وضعية الولايات

المتحدة فيما يتعلق بأوروبا ككل مع وضعية بريطانيا العظمى فيما يتعلق بالقارة الأوروبية. فالنطاق مختلف والوحدات أكبر والمسافات أطول، لكن النمط واحد. ... ليس من المفاجئ - إذن - أننا نتبع

سياسة مماثلة للإمليز وتدخل الحلقة المفرغة نفسها من العزلة والتحالف والحرب، إذ إننا نفضل، كما يفعل البريطانيون، أن نحقق هدفنا بأقل قدر ممكن من التضحية". Nicholas J. Spykman, America's

Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt, Brace, 1942), p. 124. Also see ibid., pp. 103-7.

(٨) وصف جوزيف تشمبرلين الولايات المتحدة في عام ١٨٩٥ بأنها "لا تكثر بآية سياسة خارجية".

ووافق هنري كابوت لودج على أن هذا الحكم صحيح "خارج الأمريكتين"، لكنه أكد أننا كانت لنا

سياسة خارجية واضحة تماما" في نصف الكرة الأرضية الغربي، حيث كان على الولايات المتحدة أن

تكون "الأكثر نفوذا". William C. Widenor, Henry Cabot Lodge and the Search for an American Foreign Policy (Berkeley: University of California Press, 1980), p. 106.

١٩) تالا عن Anders Stephanson, Manifest Destiny: American Expansionism and the Empire of Right (New York: Hill and Wang, 1995), p. 104.

١١٠) في العشرين من يوليو ١٨٩٥، رسالة من ريتشارد أولني Richard Olney إلى توماس بايارد Thomas Bayard Foreign Relations of the United States, 1895, pt. 1 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1896), p. 558. منشور إليها لاحقا باسم رسالة أولني.

١١١) لم يُذكر عبارة "القدر المحتوم" حتى عام ١٨٤٥، وفي "نصف القرن الثامن عشر كانت فكرة أن المستوطنات الإنجليزية في أمريكا مقدر لها أن تضم معظم القارة فكرة راسخة تماما في التفكير الأمريكي

والأوروبي". Reginald Horsman, The Diplomacy of the New Republic (Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, 1985), p. 5. Also see Marc Egnal, A Mighty Empire: The Origins of the American Revolution (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988).

١١٢) D. W. Meinig, The Shaping of America: A Geographical Perspective on 500 Years of History, vol. 2 (New Haven CT: Yale University Press, 1993), pp. 24-32.

١١٣) David M. Fletcher, The Diplomacy of Annexation: Texas, Oregon, and the Mexican War (Columbia: University of Missouri Press, 1973).

١١٤) حول تأثير العرق على التوسع، انظر Reginald Horsman, Race and Manifest Destiny: The Origins of American Racial Anglo-Saxonism (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981); and Michael L. Krenn, ed., Race and U.S. Foreign Policy: From the Colonial Period to the Present: A Collection of Essays, vols. 1-2 (Levittown, PA: Garland, 1998).

١١٥) تالا من Meinig, Shaping of America, vol. 2, p. 159.

١١٦) Reginald C. Stuart, United States Expansionism and British North America, 1775-1871 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988).

١١٧) انظر Lester D. Langley, Struggle for the American Mediterranean: United States-European Rivalry in the Gulf-Caribbean, 1776-1904 (Athens: University of Georgia Press, 1976); and Robert E. May, The Southern Dream of a Caribbean Empire, 1854-1861 (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1973).

أيضا على ضم المكسيك. انظر John D. P. Fuller, The Movement for the Acquisition of All Mexico, 1846-1848 (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1936).

١١٨) قد يدفع المرء بأن لشغل أمريكا في غزو كندا والمكسيك وضمهما إلى الولايات المتحدة يشكل ضربة للوالبعية الهجومية. فرغم أن الدولتين كلتيهما لم تكونا تمتلكان الموارد اللازمة لتحدي الولايات المتحدة، فقد لاح دائما خطر أن تشكل دولة مهيمنة بعيدة تحالفا مضادا لأمريكا مع كندا أو المكسيك أو ربما مع الاثنين. وكان بإمكان الولايات المتحدة، كما تلهب الحجة، أن تحول دون تلك الإمكانية بالتوسع شمالا وجنوبا، إضافة إلى التوسع غربا. ورغم الفوائد الاستراتيجية للسيطرة على أمريكا الشمالية كلها، لم تحاول الولايات المتحدة أن تغزو كندا والمكسيك وتضمهما بعد عام ١٨١٢، لأن

هذه المهمة كان يمكن أن تكون صعبة ومكلفة جدا. كانت الولايات المتحدة نستطيع بالتأكيد أن تغزو جيرانها دون متاعب بعد ١٨٥٠. لكن قوة النزعة القومية كانت تجعل من مهمة إخضاع الشعب في هاتين الدولتين وتحويلهم إلى أمريكيين مهمة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. وكان من الأفضل أن نحفظ الولايات المتحدة بسلامة صداقة مع كندا والمكسيك ونساعد في منع أية دولة مهيمنة بعيدة من التحالف معهما. وقد نجحت تلك المقاربة فعلا، ولو فشلت لفكرت الولايات المتحدة جدبا في غزو كندا أو المكسيك.

١١٩) كان الخوف من الضحك يشكل حاجزا رئيسا لصناع السياسة الأمريكيين منذ التأسيس حتى الحرب الأهلية. على سبيل المثال كتب جون كوينسي آدمز في عام ١٧٩٦ "ليس لمة شيء من عقيدتي السياسية أوضح للهنري من أننا ستقدم بخطى عملاقة نحو المجد والمكانة والعظمة الوطنية إذا حافظنا على الاتحاد، لكنه إذا تفكك ستقسم سريعا إلى عدد من القبائل النافذة المشبكية إحداها مع الأخرى في حرب دالمة والمعرضة لسيطرة القوى الأوروبية المنافسة التي تتفق سياستها على زرع الخلاف بيننا". نقل عن Samuel Flagg Bemis, John Quincy Adams and the Foundations of American Foreign Policy (New York: Knopf, 1965), p. 181. وانظر أيضا W. L. Morton, "British North America and a Continent in Dissolution, 1861-71," History 47, No. 160 (June 1962), pp. 139-56.

١٢٠) Martin Gilbert, Atlas of American History, rev. ed. (New York: Dorset, 1985), pp. 37-38, 62; and Alex Wexler, Atlas of Westward Expansion (New York: Facts on File, 1995), pp. 43, 122, and esp. 216.

١٢١) كان حوالي ٧٣٩٠٠٠ من الأمريكيين الأصليين يعيشون في غرب نهر الميسيسيبي في عام ١٨٠٠. ما يجعل إجمالي من يعيشون داخل الحدود الحالية للولايات المتحدة القارية حوالي ٩١٦٠٠٠ شخص. كل أعداد الأمريكيين الأصليين الواردة في هذا القسم مأخوذة من Douglas H. Ubelaker, "North American Indian Population Size: Changing Perspectives," in John W. Verano and Douglas H. Ubelaker, eds., Disease and Demography in the Americas (Washington, DC: Smithsonian Institution Press, 1992), p. 173, table 1. ليس لمة اتفاق حول عدد السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون في نصف الكرة الأرضية الغربي عند أول احتكاك أوروبي في عام ١٤٩٢. في حين يوجد اتفاق كبير على أعداد السكان الأصليين في أمريكا الشمالية من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٠٠.

١٢٢) Meinig, Shaping of America, Vol. 2, pp. 78-103, 179-88; Wexler, Atlas, pp. 42-48, 85-96; and T. Harry Williams, The History of American Wars: From 1745 to 1918 (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1981), pp. 139-43.

١٢٣) في العقد الثامن من القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، نشر الجيش الأمريكي حوالي تسعة آلاف جندي في غرب الميسيسيبي للتعامل مع السكان الأصليين. Williams, History of American Wars, p. 310. Also see Robert M. Utley, Frontier Regulars: The United States Army and the Indian, 1866-1891 (New York: Macmillan, 1973); and Robert Wooster, The Military and United States Indian Policy, 1865-1903 (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).

W. S. Woytinsky and E. S. Woytinsky, *World Population and Production: Trends and Outlook* (New York: Twentieth Century Fund, 1953), p. 83, table 40.

Ibid., p. 84, table 41. (٢٥)

R. G. Neale, *Great Britain and United States Expansion: 1898-1900* (East Lansing: Michigan State University Press, 1966); and Stephen R. Rock, *Why Peace Breaks Out: Great Power Rapprochement in Historical Perspective* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1989), chap. 2.

Kenneth Bourne, *Britain and the Balance of Power in North America, 1815-1908* (Berkeley: University of California Press, 1967), chap. 9; Bradford Perkins, *The Great Rapprochement: England and the United States, 1895-1914* (New York: Atheneum, 1968), pp. 8-9; and Samuel F. Wells, Jr., "British Strategic Withdrawal from the Western Hemisphere, 1904-1906," *Canadian Historical Review* 49, No. 4 (December 1968), pp. 335-56.

الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) أنها "لا يمكن أن تطمح ثانية إلى تحلي إرادة الولايات المتحدة على قارة أمريكا الشمالية". Kenneth Bourne, *The Foreign Policy of Victorian England, 1830-1902*.

(Oxford: Oxford University Press, 1970), p. 96. كان من الأسباب التي منعت بريطانيا من التدخل في جانب دعاة الانفصال في الحرب الأهلية أن قانتها رأوا أن الغلبة ستكون من نصيب الشمال حتى لو ساعدت بريطانيا الجنوب. انظر Bourne, *Britain and the Balance*, chaps. 7-8; Brian Jenkins, *Britain and the War for the Union*, 2 vols. (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1974, 1980), *passim*; and Morton, "British North America".

انظر Samuel F. Bemis, *The Latin American Policy of the United States: An Historical Interpretation* (New York: Harcourt, Brace, 1943); Michael C. Desch, *When the Third World Matters: Latin America and United States Grand Strategy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993); David G. Haglund, *Latin America and the Transformation of U.S. Strategic Thought, 1940-1990* (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1984); Spykman, *America's Strategy*; and Arthur P. Whitaker, *The Western Hemisphere Idea: Its Rise and Decline* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1954).

من أفضل الدراسات لهذا مونرو Ernest R. Bemis, John Quincy Adams, esp. chaps. 28-29; Ernest R. May, *The Making of the Monroe Doctrine* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975); and Dexter Perkins, *A History of the Monroe Doctrine* (Boston: Little, Brown, 1963). من أجل نسخة من الخطبة التي عرض فيها مونرو مبدأه والتي أخذت منها الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة، انظر الصفحات 93-391 من كتاب بيركنز.

انظر Felix Gilbert, *To the Farewell Address: Ideas of Early American Foreign Policy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961).

(٣١) أوضحت الولايات المتحدة في الخامس عشر من يناير ١٨١١ أنه لا يمكن لأية دولة أوروبية أن تنقل جزءاً من إمبراطوريتها إلى دولة أوروبية أخرى.

١٣٢١ عبر ريتشارد أولني عن هذه النقطة في عام ١٨٩٥ حين كتب أن أمريكا ليست مفتوحة للاستعمار، ورغم أن تلك الفكرة لم تكن واردة في وقت إعلانها الأول (١٨٢٣)، فقد حظيت باعتراف عام منذ وقت طويل". Olney Note, p. 554.

Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983), chap. 4; and John Lynch, *The Spanish American Revolutions, 1808-1826*, 2d ed. (New York: Norton, 1986).

Olney Note, p. 557. ١٣٤١

Desch, *Third World Matters*, chaps. 2-5. ١٣٥١

Norman A. Graebner, ed., *Ideas and Diplomacy: Readings in the Intellectual Tradition of American Foreign Policy* (Oxford: Oxford University Press, 1964), pp. 154-212; Lawrence S. Kaplan, *Thomas Jefferson: Westward the Course of Empire* (Wilmington, DE: SR Books, 1999); Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, *Empire of Liberty: The Statecraft of Thomas Jefferson* (Oxford: Oxford University Press, 1990), esp. pp. 234-36; and Richard W. Van Alstyne, *The Rising American Empire* (Oxford: Basil Blackwell, 1960).

Olney Note, pp. 558-59. ١٣٧١

Inaugural Addresses of the Presidents of the United States (Washington, DC: U.S. انظر ١٣٨١

Government Printing Office, 1974), p. 105. كان ذلك موضوعها متواترا بين صناع السياسة

الأمريكيين قبل عام ١٨٥٠. على سبيل المثال دافع توماس جيفرسون عن شراء لويزيانا ونزع ملكية

أراضي الأمريكيين الأصليين على أساس أن الولايات المتحدة إذا لم تسيطر على تلك الأراضي، يمكن

لدولة منافسة أن تسيطر عليها. انظر Meinig, *Shaping of America*, vol. 2, p. 14; and Wilcomb

E. Washburn, *Red Man's Land/White Man's Law: A Study of the Past and Present Status of the American Indian* (New York: Charles Scribner's, 1971), p. 56.

١٣٩١ يتجلى هذا المنظور في مقتطفات كثيرة في Norman A. Graebner, ed., *Manifest Destiny* (Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1968). Also see Thomas R. Hietala, *Manifest Design: Anxious Aggrandizement in Late Jacksonian America* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985); and Stephanson, *Manifest Destiny*.

Charles A. Beard and Mary R. Beard, *The Rise of American Civilization*, 2 vols. (New York: Macmillan, 1931); Norman A. Graebner, *Empire on the Pacific: A Study in Continental Expansion* (New York: Ronald Press, 1955); and William A. Williams, *The Roots of the Modern American Empire: A Study of the Growth and Shaping of Social Consciousness in a Marketplace Society* (New York: Random House, 1969).

١١١١ Hietala, *Manifest Design*; and Albert K. Weinberg, *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansionism in American History* (1935; rpt. Chicago: Quadrangle Books, 1963).

١٤٢١ Michael H. Hunt, *Ideology and U.S. Foreign Policy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1987), chap. 2; and Daniel G. Lang, *Foreign Policy in the early Republic: The Law of Nations and the Balance of Power* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1985).

١٤٣١ Max Saville, *The Origins of American Diplomacy: The International History of Angloamerica, 1492-1763* (New York: Macmillan, 1967). Also see Walter L. Dorn, *Competition for Empire, 1740-1763* (New York: Harper, 1940).

١٤٤١ James H. Hutson, "Intellectual Foundations of Early American Diplomacy," *Diplomatic History* 1, No. 1 (Winter 1977), p. 9. Also see Theodore Draper, *A Struggle for Power*.

Jonathan R. Dull, *A The American Revolution* (New York: Times Books, 1996); *Diplomatic History of the American Revolution* (New Haven, CT: Yale University Press, 1985); Horstman, *Diplomacy*; James H. Hutson, *John Adams and the Diplomacy of the American Revolution* (Lexington: University Press of Kentucky 1980); and Bradford Perkins, *The Cambridge History of American Foreign Relations*, vol. 2, *The Creation of a Republican Empire, 1776-1865* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), chaps. 1-5.

H. C. Allen, *Great Britain and the United States: A History of Anglo-American Relations, 1783-1952* (London: Odhams, 1954), chaps. 9-14; Kinley J. Brauer, "The United States and British Imperial Expansion, 1815-60," *Diplomatic History* 12, no. 1 (Winter 1988), pp. 19-37; and Fletcher, *Diplomacy of Annexation*.

Ephraim D. Adams, *British Interests and Activities in Texas, 1838-1846* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1910); Sam W. Haynes, "Anglophobia and the Annexation of Texas: The Quest for National Security," in Sam W. Haynes and Christopher Morris, eds., *Manifest Destiny and Empire: American Antebellum Expansionism* (College Station: Texas A&M University Press, 1997) - pp. 115-45; Reginald Horstman, "British Indian Policy in the Northwest, 1807-1812," *Mississippi Valley Historical Review* 45, No. 1 (June 1958), pp. 51-66; and J. Leitch Wright, Jr., *Britain and the American Frontier 1783-1815* (Athens: University of Georgia Press, 1975).

Frederick Merk, *The Monroe Doctrine and American Expansionism, 1843-1849* (New York: Knopf, 1966). Also see Fletcher, *Diplomacy of Annexation*.

Merk, *Monroe Doctrine*, p. 6. Also see Sam W. Haynes, James K. Polk and the Expansionist Impulse (New York: Longman, 1997).

Merk, *Monroe Doctrine*, p. 289.

من أجل أدلة على أن مقاومة المؤسسين لإرسال قوات إلى أوروبا تأثرت بالمعالجة البريطانية للموضوع

في القرن الثامن عشر، انظر 2. Gilbert, *To the Farewell Address*, chap.

151) انظر الفصل السادس.

152) انظر الفصل الثامن.

William C. Aslow and J. Fred Rippy, "The United States and Europe's Strife, 1908-1913," *Journal of Politics* 4, No. 1 (February 1942), pp. 68-79; and Raymond A. Esthus, "Isolationism and World Power," *Diplomatic History* 2, No. 2 (Spring 1978), pp. 117-29.

Leonard P. Ayres, *The War with Germany: A Statistical Summary* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1919); and David Trask, *The AEF and Coalition Warming, 1917-1918* (Lawrence: University Press of Kansas, 1993).

Henry T. Allen, *The Rhineland Occupation* (Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1927); and Keith L. Nelson, *Victors Divided: America and the Allies in Germany, 1918-1923* (Berkeley: University of California Press, 1975).

Edward H. Buehrig, *Woodrow Wilson and the Balance of Power* (Bloomington: Indiana University Press, 1955); Patrick Devlin, *Too Proud to Fight: Woodrow Wilson's Neutrality* (Oxford: Oxford University Press, 1975), pp. 671-88; George F. Kennan, *American Diplomacy, 1900-1950* (Chicago: University of Chicago Press, 1951), chap. 4; Robert Lansing, *War Memoirs of Robert Lansing, Secretary of State* (Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill, 1935), pp. 18-26, 203-37; Walter Lippmann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown, 1943), pp. 33-39; and Daniel M. Smith, *The Great Departure: The United States and World War 1, 1914-1920* (New York: John

Wiley, 1965). This is not to deny that other factors contributed to the American decision to enter World War I. For example, see Ernest May, *The World War and American Isolation, 1914-1917* (Chicago: Quadrangle, 1966), esp. chap. 19.

Nicholas N. Golovine, *The Russian Army in the World War* (New Haven, CT: Yale University Press, 1931), chap. 11; Sir Alfred Knox, *With the Russian Army, 1914-1917: Being Chiefly Extracts from the Diary of a Military Attache*, vol. 2 (London: Hutchinson, 1921), chaps. 16-19; W. Bruce Lincoln, *Passage through Armageddon: The Russians in War and Revolution, 1914-1918* (New York: Simon and Schuster, 1986), pp. 5-4; and Allan K. Wildman, *The End of the Russian Imperial Army: The Old Army and the Soldiers' Revolt (March-April 1917)*, vol. 1 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

Philippe Pétain, "Crisis of Morale in the French Nation at War, 16th April-23 October, 1917," trans. Rivers Scott, in Edward Spears, ed., *Two Men Who Saved France: Pétain and DeGaulle* (London: Eyre and Spottiswoode, 1966), pp. 67-128; Leonard V. Smith, *Between Mutiny and Obedience: The Case of the French Fifth Infantry Division during World War I* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), chaps. 7-8; and Richard M. Watt, *Dark Call It Treason* (New York: Simon and Schuster, 1963), chaps. 10-12.

Paul G. Halpern, *A Naval History of World War I* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1994), chap. 11; Holger H. Herwig and David F. Traak, "The Failure of Imperial Germany's Undersea Offensive against World Shipping, February 1917-October 1918," *The Historian* 32, No. 4 (August 1971), pp. 611-36; and Arthur J. Marder, *From the Dreadnought to Scapa Flow: The Royal Navy in the Fisher Era, 1904-1919*, vol. 4, 1917: *Year of Crisis* (Oxford: Oxford University Press, 1969), chaps. 4-6.

١٦٠) لو لم تدخل الولايات المتحدة الحرب، لربما هُزمت ألمانيا الجيوش البريطانية والفرنسية في ربيع عام ١٩١٨. انظر المصادر المذكورة في الهامش [١٢٤] بالفصل السادس من هذا الكتاب. لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة لعبت الدور الرئيس في هزيمة ألمانيا في عام ١٩١٨. فقد تزعم الجيش البريطاني انتصار الحلفاء في العام الأخير من الحرب. انظر المصادر المذكورة في الهامش [٩٥] من هذا الفصل. غير أن وصول الجيش الأمريكي إلى الجبهة الغربية أحدث تحولا واضحا في توازن القوة ضد الجيش الألماني عند نقطة مفصلية حرجية في الحرب. وكان من الممكن أيضا أن تستسلم المملكة المتحدة لحملة الغواصات الألمانية لو لم تدخل الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء. فمما جانب آخر للقرار الأمريكي بدخول الحرب ضد ألمانيا يستحق الذكر، وهو أن الخوف من أن تدخل هذه القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي، كما ورد في الفصل الخامس، كان السبب الرئيس الذي دفع الولايات المتحدة لمنع ظهور دولة مهيمنة أوروبية. اقترحت ألمانيا في أوائل عام ١٩١٧ أن تشكل مع المكسيك (وربما اليابان) تحالفا ضد الولايات المتحدة. ففي بريقة سرية وقعت في أيدي الأمريكيين دعا وزير الخارجية الألماني إلى تحالف ألمانيا والمكسيك لحرب الولايات المتحدة بتفرض مساعدة المكسيك في استعادة أريزونا ونيومكسيكو وتكساس. كان هدف ألمانيا الرئيس بالطبع هو أن تورط الولايات المتحدة في حرب على أراضيها حتى لا تستطيع أن تحارب ألمانيا في أوروبا. وقد لعبت هذه الحادثة دورا رئيسا في إدخال الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا. انظر Desch, *Third World Matters*, chap. 2; and Barbara W. Tuchman, *The Zimmerman Telegram* (New York: Macmillan, 1966).

١٦١) من أهم الأعمال حول النزعة الانعزالية Selig Adler, *The Isolationist Impulse: Its Twentieth-Century Reaction* (London: Abard-Schuinn, 1957); Wayne s. Cole, *Roosevelt and the*

Isolationists, 1932-1947" (Lincoln: University of Nebraska Press, 1983); and Manfred Jonas, *Isolationism in America, 1915-1941* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1966).

Robert A. Divine, *The Reluctant Belligerent: American Entry into World War II* (New York: John Wiley, 1965); William L. Langer and S. Everett Gleason, *The Challenge to Isolation, 1937-1940* (New York: Harper and Brothers, 1952); Frederick W. Marks III, *Wind over Sand: The Diplomacy of Franklin Roosevelt* (Athens: University of Georgia Press, 1988); Arnold A. Offner, *American Appeasement: United States Foreign Policy and Germany, 1933-1938* (New York: Norton, 1976); and Arnold Offner, "Appeasement Revisited: The United States, Great Britain, and Germany, 1933-1940," *Journal of American History* 64, No. 2 (September 1977), pp. 373-93.

Kenneth S. Davis, *FDR: Into the Storm 1937-1940, A History* (New York: Random House, 1993), pp. 543-44; Eric Larrabee, *Commander in Chief: Franklin Delano Roosevelt, His Lieutenants, and Their War* (New York: Harper and Row, 1987), pp. 46-47; David Reynolds, "1940: Fulcrum of the Twentieth Century?" *International Affairs* 66, No. 2 (April 1990), pp. 325-26, 329, 334, 337; and Gerhard L. Weinberg, *A World at Arms: A Global History of World War II* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 84-85, 121.

Alan Bullock, *Hitler and Stalin: Parallel Lives* (New York: Vintage, 1993), p. 670; Robert Conquest, *Stalin: Breaker of Nations* (New York: Viking Penguin, 1991), p. 229; Reynolds, "1940," p. 337; R. C. Raack, *Stalin's Drive to the West, 1938-1945: The Origins of the Cold War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1995), pp. 25-26, 52, 187 (note 23), 195 (note 34); and Adam B. Ulam, *Stalin: The Man and His Era* (New York: Viking, 1973), p. 524.

(٦٥) انظر المصادر المذكورة في الهامش (١٣٤) بالفصل السادس من هذا الكتاب.

١٦٦ انظر الفصل الثالث.

Cole, *Roosevelt and the Isolationists*, chap. 26; Langer and Gleason, *Challenge to Isolation*, chaps. 14-15; Warren F. Kimball, *The Most Unsound Act: Lend-Lease, 1939-1941* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1969), chap. 2; David L. Porter, *The Seventy-sixth Congress and World War II* (Columbia: University of Missouri Press, 1979), chaps. 6-7; and Marvin R. Zahniser, "Rethinking the Significance of Disaster: The United States and the Fall of France in 1940," *International History Review* 14, No. 2 (May 1992), pp. 252-76.

Cole, *Roosevelt and the Isolationists*, pp. 11, 364-65.

Mark S. Watson, *Chief of Staff: Prewar Plans and Preparations* (Washington, DC: Department of the Army, 1950), pp. 16, 202.

Kimball, *Unsound Act*, p. 233

William L. Langer and S. Everett Gleason, *The Undeclared War, 1940-1941* (New York: Harper and Brothers, 1953), chaps. 8-9, 14, 17-18, 21-23; and Richard M. Leighton and Robert W. Coakley, *Global Logistics and Strategy, 1940-1943* (Washington, DC: Department of the Army, 1955), pt. I

الولايات المتحدة، فإن واشنطن كانت ستعلن الحرب على ألمانيا بعد بيل هاربر مباشرة، تماماً كما أعلنت الحرب على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. كانت إدارة روزفلت تحاول بمجدة أن تدخل الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا مع خريف عام ١٩٤١. وكان شاغلا الرئيس هو أن تجد ذريعة لدخول الحرب. ومن حسن الحظ أن هتلر قدم حلاً جيداً لتلك المشكلة.

Walter W. Rostow, *The Division of Europe after World War II*, 1946 (Austin: University of Texas Press, 1981), pp. 5-6, 54-55, 92; Mark S. Sheetz, "Exit Strategies: American Grand Designs for Postwar European Security," *Security Studies* 8, No. 4 (Summer 1999), pp. 1-43; Michael S. Sherry, *Preparing for the Next War* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 97-98; Jean E. Smith, ed., *The Papers of General Lucius D. Clay: Germany, 1945-1949*, vol. 1 (Bloomington: Indiana University Press, 1974), pp. 242-43; and Phil Williams, *The Senate and US Troops in Europe* (New York: St. Martin's, 1985), chap. 2.

Daniel J. Nelson, *A History of U.S. Military Forces in Germany* (Boulder, CO: Westview, 1987), pp. 45, 81, 103; and Phil Williams, *US Troops in Europe*, Chatham House Paper No. 25 (Boston: Routledge and Kegan Paul, 1984), p. 19. انظر أيضا *Europe* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1983), p. 8.

انظر الفصل الثامن.

Brian M. Linn, *Guardians of Empire: The U.S. Army and the Pacific, 1902-1940* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1997); and Edward S. Miller, *War Plan Orange: The U.S. Strategy to Defeat Japan, 1897-1945* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1991). For a useful survey of American policy in the Far East between 1900 and 1930, see A. Whitney Griswold, *The Far Eastern Policy of the United States* (New York: Harcourt, Brace, 1938), chaps. 1-8.

لنن، *Guardians of Empire*, pp. 253-54. توجد الأرقام الخاصة بكل عام في ١٧٦

LaFaber, *The Cambridge History of American Foreign Relations*, vol. 2, *The American Search for Opportunity, 1865-1913* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 175.

Kemp Tolley, *Yangtze Patrol: The U.S. Navy in China* (Annapolis, MD: U.S. Naval Institute Press, 1971); and Dennis L. Noble, *The Eagle and the Dragon: The United States Military in China, 1907-1937* (Westport, CT: Greenwood, 1990).

١٧٩ حول الحرب الروسية - اليابانية، انظر المصادر المذكورة في الهامش ١٨١ بالفصل السادس.

Meiron and Susie Harries, *Soldiers of the Sun: The Rise and Fall of the Imperial Japanese Army* (New York: Random House, 1991), pt. 3. حول الجيش السوفيتي في العقد الثالث من القرن العشرين، انظر John Erickson, *The Soviet High Command: A Military-Political History, 1918-1941* (New York: St. Martin's, 1962), chaps. 5-10; and Dimitri F. White, *The Growth of the Red Army* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1944), chaps. 6-9.

١٨١ أدت حملات التطهير التي قلّحها ستالين إلى إضعاف الوحدات السوفيتية المتمركزة في الشرق الأقصى، رغم أن الحملات هناك انخرطت إلى "الشراسة والشنّة التي أظهرتها في أماكن أخرى في الجيش الأحمر".

انظر Erickson, *Soviet High Command*, p. 467. لمناقشة عامة لحملات التطهير، انظر ibid., chaps. 14-16; and Robert Conquest, *The Great Terror: A Reassessment* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 427-31.

دولة مهيمنة كامنة في آسيا. فمعظم القوات العسكرية السوفيتية كانت منتشرة بالضرورة في أوروبا، ولا

يمكن نقلها إلى الشرق الأقصى إلا إذا حقق السوفيت الهيمنة أولاً في أوروبا، وهو ما كان مستبعداً في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين.

١٨٢) انظر Paul Haggie, *Britannia at Bay: The Defence of the British Empire against Japan*, 1931-1941 (Oxford: Clarendon, 1981), pp. 161-63; and Peter Lowe, *Great Britain and the Origins of the Pacific War: A Study of British Policy in East Asia, 1937-1941* (Oxford: Clarendon, 1977), chap. 4.

١٨٣) من أفضل الأعمال التي تعصف المشكلات التي واجهت اليابان في الفوز بحربها في الصين، Frank Dorn, *The Sino-Japanese War, 1937-1941: From Marco Polo Bridge to Pearl Harbor* (New York: Macmillan, 1974); Edward L. Dreyer, *China at War, 1901-1949* (London: Longman, 1995), chaps. 6-7; and Lincoln Li, *The Japanese Army in North China, 1937-1941: Problems of Political and Economic Control* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

١٨٤) انظر Wesley F. Craven and James L. Gate, *The Army Air Forces in World War II*, vol. I, *Plans and Early Operations, January 1939-August 1942* (Washington, DC: Office of Air Force History, 1983), pp. 175-93; and Louis Morton, *The Fall of the Philippines* (Washington, DC: Department of the Army, 1953), chaps. 2-3.

١٨٥) حول هزيمة جيش كواتونج، انظر David M. Glantz, *August Storm: The Soviet 1945 Strategic Offensive in Manchuria*, Leavenworth Paper No. 7 (Fort Leavenworth, KS: Army Command and General Staff College, February 1983); and David M. Glantz, *August Storm: Soviet Tactical and Operational Combat in Manchuria, 1945*, Leavenworth Paper No. 8 (Fort Leavenworth, KS: Army Command and General Staff College, June 1983).

١٨٦) انظر Marc S. Gallicchio, *The Cold War Begins in Asia: American East Asian Policy and the Fall of the Japanese Empire* (New York: Columbia University Press, 1988).

١٨٧) لمة اختلاف بين الدوافع البريطانية والأمريكية للحفاظ على توازن القوة في القارة الأوروبية. فالولايات المتحدة - كما نؤكد - لم تكن تخبأ كثيراً بالتهديد العسكري المباشر من دولة مهيمنة أوروبية، في حين كانت قلقة من إمكانية أن تشكل أية قوة عظمى أوروبية (أو أسيوية) تحالفاً مع دولة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وفي المقابل لم تكن المملكة المتحدة تقلق من هذه المشكلة لأنها الدولة الوحيدة على الجزيرة التي تقع عليها. لكنها كانت قلقة بدلاً من ذلك من أن تشكل دولة مهيمنة أوروبية تهديداً عسكرياً مباشراً لبقائها، سواء بإرسال قوات غازية عبر القتال الإنجليزي أو بهزيمة الأسطول البريطاني وقطع التجارة البريطانية مع العالم الخارجي مما يدمر اقتصادها.

١٨٨) انظر Eyre Crowe, "Memorandum on the Present State of British Relations with France and Germany," January 1, 1907, in G. P. Gooch and Harold Temperley, eds., *British Documents on the Origins of the War, 1898-1914*, vol. 3 (London: His Majesty's Stationery Office, 1928), p. 403. من أجل عروض أخرى لهذا التأثير، انظر كلمة السير إدوارد جري (وزير الدولة للشؤون الخارجية) في السابغ والعشرين من نوفمبر ١٩١١ وفي الثالث من أغسطس

١٩١٤ أمام مجلس العموم التي يمكن الرجوع إليها في Edward Grey, *Speeches on Foreign Affairs, 1904-1914* (London: Allen and Unwin, 1931), pp. 145-71, 297-315; and Paul M. Kennedy, *The Realities Behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865-1980* (Boston: Allen and Unwin, 1981), p. 139.

Quoted in Richard Pares, "American versus Continental Warfare, 1739-1763," ١٨٩١ نقل عن

English Historical Review 5, No. 203 (July 1936), p. 430. قبل عشرين عاما، وتحديدا في عام

١٧٢٣، قال رئيس الوزراء روبرت ولبول إن "سياستي هي أن نبتعد قدر استطاعتنا عن أية ارتباطات".

Gilbert, To the Farewell Address, p. 22 نقل عن

1٩٠١ من أجل تحليل ممتاز للاستراتيجية البريطانية نحو القارة خلال القرون الثلاثة الماضية، انظر Steven T.

Ross, "Blue Water Strategy Revisited," Naval War College Review 30, No. 4 (Spring 1978), pp. 58-66. Also see Michael Howard, The Continental Commitment: The Dilemma of British Defence Policy in the Era of Two World Wars (London: Pelican, 1974); Paul M. Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Allen Lane, 1976); Pares, "American versus Continental Warfare," pp. 429-65; and R. W. Seton-Watson, Britain in Europe, 1789-1914: A Survey of Foreign Policy (New York: Macmillan, 1937), pp. 35-37.

دفع ليدل هارت في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين بأن

"الطريقة البريطانية للحرب" كانت تتمثل في تغادي إرسال قوات إلى القارة والاعتماد بدلا من ذلك على

أسطولها للتأثير على نتيجة الحروب الأوروبية. انظر B. H. Liddell Hart, The British Way in Warfare (London: Faber, 1932); and B. H. Liddell Hart, When Britain Goes to War

Liddell Hart: A Study of His (London: Faber, 1935). نقض بريان بوند هذا الخط الفكري في

Military Thought (London: Cassell, 1977), chap. 3; and Michael Howard, The British Way in Warfare: A Reappraisal, 1974 Neale Lecture in English History (London: Cape, 1975).

١٩١١ انظر الفصل الخامس.

Christopher Howard, Splendid Isolation (New York: St. Martin's, 1967), pp. xi-xv. ١٩٢١

١٩٣١ الاستثناء الوحيد هو حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) التي غزت فيها المملكة المتحدة وفرنسا شبه

جزيرة القرم الروسية. على أن المملكة المتحدة لم يكن يلفحها الخوف من التوسع الروسي في أوروبا

الوسطى، بل دخلت الحرب بدافع الخوف من أن يؤدي التوسع الروسي على حساب تركيا في منطقة

البحر الأسود إلى تهديد خطوط الاتصال البريطانية مع الهند. Andrew D. Lambert, The Crimean

War: British Grand Strategy, 1853-56 (New York: Manchester University Press, 1990).

١٩٤١ انظر الفصل الثامن.

١٩٥١ من أجل تلخيص موجز للإسهام البريطاني، انظر Brian Bond, British Military Policy between

the Two World Wars (Oxford: Oxford University Press, 1980), pp. 1-6. لمزيد من التفاصيل،

انظر James E. Edmonds, ed., Military Operations: France and Belgium, 1918, 5 vols., Official British History of World War I (London: Macmillan, 1935-47); Hubert Essame,

The Battle for Europe, 1918 (New York: Scribner's, 1972); and John Terraine, To Win a

John J. أيضا (War: 1918, the Year of Victory (New York: Doubleday, 1981

Mearnsheimer, Liddell Hart and the Weight of History (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), chap. 3.

١٩٦١ David G. Williamson, The British in Germany, 1918-1930: The Reluctant Occupiers (New York: Berg, 1991).

١٩٧) كما تأكد في الفصل الأول، لأن المملكة المتحدة لم تعد قوة عظمى بعد عام ١٩٤٥، لكنها ظلت تعمل كخاضع توازن من وراء البحار في أوروبا.

الفصل الثامن

١١) غفل هذه التواريخ الإطار الزمني الذي أنفصه في كل حالة وتتضمن بعض الأرواح قبل أن تتحول فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية (وليس الاتحاد السوفيتي) إلى دولة مهيمنة كاملة. وكما سيتضح فإن فرنسا النابليونية كانت دولة مهيمنة كاملة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥، وألمانيا الفيلهلمية من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٨، وألمانيا النازية من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥. كان الاتحاد السوفيتي دولة مهيمنة كاملة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠، وهو الإطار الزمني الكامل لتلك الحالة. ساشير أيضا إلى فرنسا الثورية والنابليونية (١٧٨٩ - ١٨١٥) أحيانا باسم فرنسا النابليونية، رغم أن نابليون لم يسيطر على فرنسا حتى العاشر من نوفمبر ١٧٩٩. وأخيرا فإن حالة الحرب الباردة تتضمن مناقشة لتنافس القوى العظمى في شمال شرق آسيا وفي أوروبا.

١٢) يؤكد باري بوزين Barry Posen هذه العوامل نفسها فضلا عن التقنية العسكرية في The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), pp. 63-67. من أجل منظور مختلف يؤكد تصورات التوازن الهجومي - الدفاعي، انظر Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," International Organization 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-68.

١٣) يناقش هذا الإطار بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع.

١٤) Ludwig Dehlo, Germany and World Politics in the Twentieth Century, trans. Dieter Pevsner (New York: Norton, 1967), p. 29; and Posen, Sources, p. 63.

١٥) انظر Scott Sagan, "1914 Revisited: Alliance, Offense, and Instability," International Security 11, No. 2 (Fall 1986), pp. 151-76; and Stephen Van Evera, Causes of War: Power and the Roots of Conflict (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 152-54.

١٦) لمة أدبيات كثيرة حول سياسة القوة العظمى بين عامي ١٧٨٩ و١٨١٥. من الأعمال الرئيسة التي تستر بها المناقشة التالية Geoffrey Best, War and Society in Revolutionary Europe, 1770-1870 (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1998), chaps. 5-13; T.C.W. Blanning, The Origins of the French Revolutionary Wars (New York: Longman, 1986); David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon (New York: Macmillan, 1966); Vincent J. Esposito and John R. Blümg, A Military History and Atlas of the Napoleonic Wars (New York: Praeger, 1965); David Gates, The Napoleonic Wars, 1803-1815 (London: Arnold, 1997); Georges Lefebvre, Napoleon, vol. I, From 18 Brumaire to Tilsit, 1799-1807, and vol. 2, From Tilsit to Waterloo, 1807-1815, trans. H. F. Stockhold and J. E. Anderson, respectively (New York: Columbia University Press, 1990); Steven T. Ross, European Diplomatic History, 1789-1815: France against Europe (Garden City, NY: Anchor, 1969); Paul W. Schroeder, The Transformation of European Politics, 1763-1848 (Oxford: Oxford University Press, 1994), chaps. 1-11; and Stephen M. Walt, Revolution and War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), chap. 3.

- (١٧) هذه العبارة مأخوذة من William Carr, *The Origins of the Wars of German Unification* (London: Longman, 1991), p. 90.
- (١٨) كان الدافع للحروب الثورية الفرنسية هو الحسابات حول القوة النسبية، وليس الأيديولوجيا، وذلك هو الموضوع الرئيس في Blanning, *French Revolutionary Wars*; Ross, *Diplomatic History*; and Schroeder, *Transformation*. ويتفق والت على أن سياسة القوة هي التي دفعت تلك الحروب، لكنه يرى أن الاعتبارات الأيديولوجية أثرت على تقييم الفاعلين المنيين لتوازن القوة. Walt, *Revolution and War*, chap. 3.
- (١٩) حول الحرب في القرن الثامن عشر، انظر Hans Delbruck, *History of the Art of War: Within the Framework of Political History*, vol. 4, *The Modern Era*, trans. Walter J. Renfro, Jr. (Westport, CT: Greenwood, 1985), pp. 223-383; Michael Howard, *War in European History* (Oxford: Oxford University Press, 1976), chap. 4; and R. R. Palmer, "Frederick the Great, Guibert, Bulow: From Dynastic to National War," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 91-119.
- (٢٠) يورخ المورخون التحالف الأول عادة بالسابع من فبراير ١٧٩٢ حين تحالفت النمسا وبروسيا لغزو فرنسا. لكن ذلك التحالف لم يكن تحالفا لفرض التوازن.
- (٢١) يعبر دبلوماسي روسي عن تلك الفكرة على النحو التالي: "إن الحرب الحالية استنزفت بروسيا رغم التراخي الذي خاضتها به، وإذا طالت الحرب فإن وسائل بروسيا ستضلخ كثيرا. لذلك تقول إن تلك نفسها هي حالة النمسا، لكن غيل كيف يمكنك أن تبقى متجندا رسالما وكيف تضع وزنا في الميزان يجب كل شيء." قبله. نقلا عن Schroeder, *Transformation*, p. 145.
- (٢٢) لعل أفضل وصف للتأثير العميق ل نابليون على طريقة الحرب هو Carl Von Clausewitz, *On War*, eds. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), pp. 585-610. انظر أيضا Jean Colin, *The Transformations of War*, trans. L.H.R. Pope-Hennessy (London: Hugh Rees, 1912).
- (٢٣) حول النزاع في أسبانيا، انظر David Gates, *The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War* (New York: Norton, 1986); and Michael Glover, *The Peninsular War, 1807-1814: A Concise Military History* (Hamden, CT: Archon, 1974).
- (٢٤) يكتب هانز دلبروك "حينما كان نابليون مشتبكا مع عدة أعداء، استطاع أن يتغلب عليهم جميعا واحدا بعد الآخر. ففي عام ١٨٠٥ هزم النمساويين في أولم قبل أن يصل الروس، ثم هزم الروس مع بقايا النمساويين في أوسترتز قبل أن يتدخل البروسيون، وفي عام ١٨٠٦ هزم البروسيين مرة ثانية قبل أن يعود الروس (في جينا)، وفي عام ١٨٠٧ هزم الروس قبل أن يعود النمساويون مرة ثانية." Delbruck, *History*, Vol. 4, p. 422.
- (٢٥) Peter Paret, "Napoleon and the Revolution in War," in Paret, *Makers*, p. 123.
- (٢٦) Schroeder, *Transformation*, p. 289.
- (٢٧) كما ورد في الفصل الرابع، رحمت المملكة المتحدة انتصارا بحريا حاسما على فرنسا بعد يوم واحد في تراقالجار (في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٨٠٥). لكن كما سيتضح من المناقشة التالية، فإن النجاح

البريطاني في البحر لم يؤثر كثيرا على جيوش نابليون التي استمرت ترمح انتصارات كبرى على القوى العظمى المنافسة خلال عام ١٨٠٩ على الأقل.

[١٨] كتب هارولد دويتش معلقا على موقف نابليون بعد معركة أولم، وقيل معركة أوسترتل: "كان القضاء على الحلفاء يشكل فرصته الوحيدة للانتصار حينما كانت بروسيا مترددة عن دخول الحرب." Harold C. Deutsch, *The Genesis of Napoleonic Imperialism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1938), p. 402. من أجل وصف لولوك بروسيا بعد معركة أولم، انظر، *ibid.*, chaps. 21-24.

[١٩] حول الحملة الروسية، انظر الفصل الثالث.

[٢٠] مجلة مؤشر آخر لجدية عزعة خصوم فرنسا بعد عام ١٨١٢ وهو أن ٤٠٪ تقريبا من الإعانات البريطانية

للقارة بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥ تقاطرت في الأعوام الثلاثة الأخيرة من النزاع. Michael Duffy, "British Diplomacy and the French Wars, 1789-1815," in H. T. Dickinson, ed., *Britain and the French Revolution, 1789-1815* (New York: St. Martin's, 1989), p. 142.

الكتاب الأهم حول الموضوع هو John M. Sherwig, *Guineas and Gunpowder: British foreign Aid in the Wars with France, 1793-1815* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969).

[٢١] تلك التوترات الناتجة جزئيا عن الدافع الدائم، وإن كان صامتا لتمرير المسؤولية بين أعضاء التحالف ثم

التعامل معها بنجاح عبر معاملة تشومونت Treaty of Chaumont (في الأول من مارس ١٨١٤). انظر Charles K. Webster, *The Foreign Policy of Castlereagh, 1812-1815: Britain and the Reconstruction of Europe* (London: G. Bell, 1931), pp. 211-32.

[٢٢] انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٢١] بالفصل الثالث.

Brian Bond, *The Pursuit of Victory: From Napoleon to Saddam Hussein* (Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 37. Among the best works on France's plundering of conquered states are Owen Connelly, *Napoleon's Satellite Kingdoms: Managing Conquered Peoples* (Malabar, FL: Krieger, 1990); David Kaiser, *Politics and War: European Conflict from Philip II to Hitler* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990), pp. 212-23, 246-52; and Stuart Woolf, *Napoleon's Integration of Europe* (London: Routledge, 1991), esp. chap. 4.

[٢٣] كانت أيرلندا المعادية للحكم البريطاني تشكل حوالي خمسة ملايين نسمة من إجمالي سكان بريطانيا

البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة في عام ١٨٠٠. Andre Armengaud, "Population in Europe, 1700-1914," in Carlo M. Cipolla, ed., *The Fontana Economic History of Europe*, vol. 3, *The Industrial Revolution* (London: Collins, 1973), p. 29. ومع إسقاط سكان أيرلندا، تزيد ميزة

فرنسا السكانية على بريطانيا من ١.٥ : ١ إلى ٢.٥ : ١ (٢٨ مليون في مقابل ١١ مليون نسمة).

[٢٤] يمكن لعدد السكان أيضا أن يؤثر على الثروة الإجمالية للدولة، كما تأكد قبل قليل.

[٢٥] حول الاختلافات في حجم جيوش القرن الثامن عشر وبينها الاجتماعية في مقابل الجيش الفرنسي

ليما بعد عام ١٧٨٩، انظر Best, *War and Society*, chaps. 2-7; Howard, *War in European History*, chaps. 4-5; and Hew Strachan, *European Armies and the Conduct of War* (Boston: Allen and Unwin, 1983), chaps. 2-3.

[٢٧] ساعد غزو فرنسا للأراضي الأجنبية أيضا في تغيير التوازن السكاني ضد النمسا وروسيا. فيلهلم بول كندي، على سبيل المثال، إلى أن "غزو نابليون للأراضي المجاورة أدى إلى زيادة عدد 'الفرنسيين' من ٢٥ مليون في عام ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليون في عام ١٨١٠". انظر Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987), p. 131.

[٢٨] من الجدير بالذكر أن الجيش الفرنسي ما قبل الثوري لم يكن قوة قتالية هائلة. انظر Steven Ross, *From Flintlock to Rifle: Infantry Tactics, 1740-1866* (Cranbury, NJ: Associated University Presses, 1979), chap. 1; Gunther E. Rothenberg, *The Art of Warfare in the Age of Napoleon* (Bloomington: Indiana University Press, 1978), chap. 1; and Spencer Wilkinson, *The French Army before Napoleon* (Oxford: Clarendon, 1915).

[٢٩] كانت بريطانيا تمتلك جيشا صغيرا، فضلا عن أن جزءا صغيرا منه فقط كان يمكن إرساله للقتال في القارة بسبب الحاجة إلى قوات كبيرة لحراسة الإمبراطورية وحماية بريطانيا نفسها من الغزو. انظر Mackesy, "Strategic Problems of the British War Effort," in Dickinson, ed., *Britain and the French Revolution*, pp. 156-57. ولك أن تعرف أنه من الجيش البريطاني المكون من ٢٥٠٠٠٠ جندي، بلغت القوات البريطانية العاملة في أسبانيا ١٧٠٠٠ جنديا، أي أقل من ٢٠٪ من الجيش. Ibid., p. 163.

[٣٠] انظر Jean-Paul Bertaud, *The Army of the French Revolution: From Citizen-Soldiers to Instrument of Power*, trans. R. R. Palmer (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), chaps. 1-2; and Samuel R. Scott, *The Response of the Royal Army to the French Revolution: The Role and Development of the Line Army, 1787-93* (Oxford: Clarendon, 1978), chaps. 1-4.

[٣١] Bertaud, *Army of the French Revolution*, chaps. 3-14; John A. Lynn, *The Bayonets of the Republic: Motivation and Tactics in the Army of Revolutionary France, 1791-94* (Urbana: University of Illinois Press, 1984); Ross, *Flintlock*, chap. 2; and Rothenberg, *Art of Warfare*, chap. 4.

Best, *War and Society*, p. 88. [٣٢]

[٣٣] حول التجنيد، انظر Issac Woloch, "Napoleonic Conscription: State Power and Civil Society," *Past and Present*, No. III (May 1986), pp. 101-29.

الأجنبية، انظر Best, *War and Society*, pp. 114-17; John R. Elting, *Swords around a Throne: Napoleon's Grande Armée* (New York: Free Press, 1988), chaps. 18-19; Rothenberg, *Art of Warfare*, pp. 158-62; and Woolf, *Napoleon's Integration*, pp. 156-74.

[٣٤] انظر Clausewitz, *On War*, p. 592. On the qualitative improvements Napoleon made in the French army, see Chandler, *Campaigns*, pts. 3, 6; Colin, *Transformations*, esp. pp. 117-35, 228-95; Christopher Duffy, *Austerlitz, 1805* (London: Seely Service, 1977), chap. 2; Elting, *Swords*; Ross, *Flintlock*, chap. 3; and Rothenberg, *Art of Warfare*, chap. 5.

أيضا Robert S. Quimby, *The Background of Napoleonic Warfare: The Theory of Military Tactics in Eighteenth-Century France* (New York: Columbia University Press, 1957).

تراجعت نوعية جيوش نابليون بعض الشيء بعد عام ١٨٠٧، وتراجعت كثيرا بعد الحملة الروسية في عام ١٨١٢.

١٢٥) يؤكد دارسو الفترة بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥ كلهم تقريباً، بما في ذلك معظم المؤرخين العسكريين، على عبقرية نابليون كقائد عسكري. انظر، على سبيل المثال، هذا الوصف في Clausewitz's *On War* (p. 170): "لو رأيت نبات القوات التي دريها بونابارت وقادها في أثناء فتوحاته، ورأيتها تحت النيران العنيفة والقاسية، لعرفت ما يمكن أن تنجزه قوات صقلتها خبرة الخطر الطويلة، وغرس فيها سجل مجيد من الانتصارات مبداً تحدي اللات، ذلك المبدأ النبيل. حدث ذلك إلى حد لا يصدق". لتقييم تقليدي نادر لقيادة نابليون العسكرية، انظر Owen Connolly, *Blundering to Glory: Napoleon's Military Campaigns* (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1987). انظر ١٢٦) Best, *War and Society*, chaps. 10, 11, 13; Gates, *Napoleonic Wars*, chap 5; Ross, انظر 6 Peter Part, *York and the Era of Prussian Reform, 1807-1815* (Princeton, NJ: هو 6 Princeton University Press, 1966). ونظراً لأن ثلاثاً من القوى العظمى الأربع المنافسة لنابليون رفضت أن تحاكي النموذج الفرنسي وتزيد القوة القتالية لجيوشها، فقد كان لديهم دافع قوي لتشكيل تحالف لفرض التوازن على فرنسا.

١٢٧) حول النمسا التي كان الحال ينهي بها عادة إلى تلقف المسؤولية من الآخرين، انظر Schroeder, *Transformation* ١٢٨) انظر David G. Chandler, *On the Napoleonic Wars: Collected Essays* (London: Greenhill, 1994), p. 43. وكذلك أخرجت النمسا من توازن القوة لسبعة أعوام وبروسيا لستة أعوام ولم تخرج روسيا أبداً.

١٢٩) Chandler, *Napoleonic Wars*, p. 43. ١٣٠) حول الاستراتيجية البريطانية، انظر Duffy, "British Diplomacy"; Mackesy, "Strategic Problems"; Rory Muir, *Britain and the Defeat of Napoleon, 1807-1815* (New Haven, CT: Yale University Press, 1996); Sherwig, *Guineas and Gunpowder*; and Webster, *Foreign Policy*. ليس من المستغرب أن يستاء حلفاء بريطانيا بشدة من استراتيجيتها لهزيمة فرنسا. انظر Duffy, "British Diplomacy," pp. 137-38; and A. D. Harvey, "European Attitudes to Britain during the French Revolutionary and Napoleonic Era," *History* 63, No. 209 (October 1978), pp. 356-63.

١٣١) كانت روسيا في حالة حرب مع فرنسا لأقل من عام بين عامي ١٧٩٣ و ١٨٠٤. ١٣٢) Sebastian Haffner, *The Rise and Fall of Prussia*, trans. Ewald Osers (London: Weidenfeld and Nicolson, 1980), chaps. 1-3. ١٣٣) حول حرب عام ١٨٦٤، انظر Carr, *Wars of German Unification*, chap. 2; and Otto Pflanze, *Bismarck and the Development of Germany: The Period of Unification, 1815-1871* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), chap. 11.

١٣٤) حول الحرب النمساوية- البروسية، انظر Lothar Gall, *Bismarck: The White Revolutionary*, vol. 1, 1815-1871, trans. J. A. Underwood (London: Unwin Hyman, 1986), chap. 8; Pflanze, *Bismarck*, chaps. 13-14; Richard Smoke, *War: Controlling Escalation* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977),

chap. 5; and Geoffrey Wawro, *The Austro-Prussian War: Austria's War with Prussia and Italy in 1866* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

[١٤] Carr, *Wars of German Unification*, chap. 4; Michael نظر البروسية، ١٨٧١.

Howard, *The Franco-Prussian War: The German Invasion of France, 1870-1871* (New York: Dorset, 1990); Pflanze, *Bismarck*, chaps. 18-20; and Smoke, *War*, chap. 6.

W. E. Mosse, *The European Powers and the German Question, 1848-1871: With Special Reference to England and Russia* (New York: Octagon, 1969). Also see Richard Millman, *British Foreign Policy and the Coming of the Franco-Prussian War* (Oxford: Clarendon, 1965).

Haffner, *Rise and Fall of Prussia*, p. 124; and Smoke, *War*, p. 92. [١٥]

Carr, *Wars of German Unification*, pp. 129, 203; William C. Fuller, Jr., *Strategy and Power in Russia, 1600-1914* (New York: Free Press, 1992), pp. 272-73; Haffner, *Rise and Fall of Prussia*, pp. 124-26; and Smoke, *War*, pp. 89, 92-93, 101, 117, 128-33.

Mosse, *European Powers*, p. 372. [١٦]

Pflanze, *Bismarck*, pp. 419-32, 460-62; and Smoke, *War*, pp. 127, 134-35). [١٧]

[١٨] من أجل مقارنات أخرى، انظر الجداول (١-٣) و(٢-٣).

[١٩] يكتب مايكل هاوارد أن بروسيا في عام ١٨٦٠ كانت الأصغر بين القوى العسكرية الكبرى بالقارة.

Howard, *Franco-Prussian War*, p. 1. من أجل مراجعة جيدة لحالة الجيشين الفرنسي والبروسي بين

عامي ١٨٦٠ و١٨٧٠، انظر 1. *ibid.*, chap. 1. انظر أيضا Thomas J. Adriance, *The Last Garter*

Button: A Study of the Mobilization and Concentration of the French Army in the War of 1870 (Westport, CT: Greenwood, 1987), chaps. 1-3; Richard Holmes, *The Road to Sedan: The French Army, 1866-70* (London: Royal Historical Society, 1984); Trevor N. Dupuy, *A Genius for War: The German Army and General Staff, 1807-1945* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977), chaps. 7-8; and Barry R. Posen, "Nationalism, the Mass Army, and Military Power," *International Security* 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 100-106.

Istvan Deak, *Beyond Nationalism: A Social and Political History of the Habsburg Officer Corps, 1848-1918* (Oxford: Oxford University Press, 1992), chap. 2; and Gunther E. Rothberg, *The Army of Francis Joseph* (West Lafayette, IN: Purdue University Press, 1976), chap. 6.

Fuller, *Strategy and Power*, pp. 273-89; and Bruce W. Menning, *Bayonets before Bullets: The Imperial Russian Army, 1861-1914* (Bloomington: Indiana University Press, 1992), chap. 1.

Correlli Barnett, *Britain and Her Army, 1509-1970: A Military, Political and Social Survey* (Harmondsworth, UK: Penguin, 1974), chap. 12; David French, *The British Way in Warfare, 1688-2000* (London: Unwin Hyman, 1990), chap. 5; and Edward M. Spiers, *The Army and Society, 1815-1914* (London: Longman, 1980), chaps. 2, 4.

[٢٠] يمبر تايلور عن هذه النقطة حين يكتب "أخرجت روسيا وبريطانيا العظمى نفسيهما من التوازن

الأوروبي، ما أعطى الأعوام بين ١٨٦٤ و١٨٦٦ طابعا فريدا في التاريخ الحديث، حيث جرى الصراع

على السيطرة على أوروبا على مسرح يقتصر على أوروبا الغربية." Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford: Clarendon, 1954), p. 156.

[٢١] ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن كل الأعداد اللاحقة في هذا القسم مأخوذة من الجدول (٨-٣).

Carr, *Wars of German Unification*, p. 137. Also, Austria deployed three of its ten corps against Italy during the 1866 war. Gordon A. Craig, *The Battle of Koniggratz* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1965), p. 21.

Carr, *Wars of German Unification*, pp. 137-38; Craig, *Königgrätz*, pp. 15-39; Deak, (٥٩) *Beyond Nationalism*, pp. 51-52; Howard, *Franco-Prussian War*, p. 5; and James J. Sheehan, *German History, 1770-1866* (Oxford: Clarendon, 1993), pp. 901-5.

(٦٠) يفسر ذلك أيضا لماذا رأى قادة بروسيا العسكريون أن الحرب على النمسا لم تكن عملية ما لم يكن

ليروسيا حليف (إيطاليا) يستطيع أن يشغل جزءا من الجيش النمساوي. Gall, *Bismarck*, pp. 283-84; and Smoke, *War*, p. 85.

(٦١) انظر 1-5 Howard, *Franco-Prussian War*, chaps.

(٦٢) انظر 128-29 Smoke, *War*, pp. 203-4; Carr, *Wars of German Unification*, pp. والأعمال

الأخرى المذكورة في الهامش (٥٩) بهذا الفصل.

(٦٣) Smoke, *War*, pp. 129-32.

(٦٤) Howard, *Franco-Prussian War*, pp. 43-44.

(٦٥) انظر Deak, *Beyond Nationalism*, chap. 2; David G. Herrmann, *The Arming of Europe*

and the Making of the First World War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), pp. 33-34, 97-100, 123-24, 201-2; C. A. Macartney, *The Habsburg Empire, 1790-1918* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968); Rothenberg, *Army of Francis Joseph*, chaps. 9-11; and A.J.P. Taylor, *The Habsburg Monarchy, 1809-1918: A History of the Austrian Empire and Austria-Hungary* (London: Hamish Hamilton, 1948).

(٦٦) انظر الجدولين (٣ - ٢) و(٦ - ١)، John Gooch, *Army, State, and Society in Italy, 1870-*

1915 (New York: St. Martin's, 1989); Herrmann, *Arming of Europe*, pp. 34-35, 101-5, 206-7; and "Italian Military Efficiency: A Debate," *Journal of Strategic Studies* 5, No. 2 (June 1982), pp. 248-77.

(٦٧) قلا عن: Richard Bosworth, *Italy and the Approach of the First World War* (New York:

St. Martin's, 1983), p. 62.

(٦٨) Bosworth, *Italy and the Approach*; Richard Bosworth, *Italy, the Least of the Great Powers: Italian Foreign Policy before the First World War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979); Herrmann, *Arming of Europe*, pp. 105-11; and Christopher Seton-Watson, *Italy from Liberalism to Fascism, 1870-1925* (London: Methuen, 1967), chaps. 9-11.

(٦٩) انظر Fuller, *Strategy and Power*, pp. 350-62, 377-93; George F. Kennan, *The Fateful*

Alliance: France, Russia, and the Coming of the First World War (New York: Pantheon, 1984); William L. Langer, *The Franco-Russian Alliance, 1890-1894* (New York: Octagon, 1977); William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*, 2d ed. (New York: Knopf, 1956), chaps. 1-2; and Taylor, *Mastery*, chap. 15.

(٧٠) من أجل مراجعة شاملة للعلاقات الإنجليزية- الألمانية بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٤، انظر Paul M.

Kennedy, *The Rise of the Aiyfo-dormati Antagonism, 1860-1911* (London: Allen and Unwin, 1980), pts. 3-5.

(٧١) انظر Prosser Gifford and William R. Louis, eds., *France and Britain in Africa: Imperial*

Rivalry and Colonial Rule (New Haven, CT: Yale University Press, 1971); J.A.S. Grenville, *Lord Salisbury and Foreign Policy: The Close of the Nineteenth Century* (London: Athlone, 1964); Langer, *Diplomacy of Imperialism*; Keith Neilson, *Britain and the Last Tsar: British Policy and Russia, 1894-1917* (Oxford: Clarendon, 1995), pi. 2

والمصادر المذكورة في الهامش (٦٦) بالفصل الخامس من هذا الكتاب.

Christopher Andrew, *Theophile Delcasse and the Making of the Entente Cordiale: A Reappraisal of French Foreign Policy, 1898-1905* (New York: St. Martin's, 1968), chaps. 9-10; George Monger, *The End of Isolation: British Foreign Policy, 1900-1907* (London: Thomas Nelson and Sons, 1963), chaps. 6-7; Stephen R. Rock, *Why Peace Breaks Out: Great Power Rapprochement in Historical Perspective* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1989), chap. 4; and Taylor, *Mastery*, chap. 18.

Monger, *End of Isolation*, chaps. 8-12; and Taylor, *Mastery*, chap. 19 انظر [١٧٢]

Kennedy, *Anglo-German Antagonism*, chaps. 16, 20. [١٧١]

Herrmann, *Arming of Europe*; David Stevenson, *Armaments and the Coming of War: Europe, 1904-1914* (Oxford: Oxford University Press, 1996), chap. 2; and Taylor, *Mastery*, chap. 19.

Herrmann, *Arming of Europe*, chap. 2. [١٧١]

John Gooch, *The Plans of War: The General Staff and British Military Strategy c. 1900-1916* (New York: John Wiley, 1974), chap. 9; Nicholas d'Ombrain, *War Machinery and High Policy: Defence Administration in Peacetime Britain, 1902-1914* (Oxford: Oxford University Press, 1973), chap. 2; and Samuel R. Williamson, Jr., *The Politics of Grand Strategy: Britain and France Prepare for War, 1904-1914* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1969).

Monger, *End of Isolation*, chap. 11; Neilson, *Britain and the Last Tsar*, chap. 9; Zara Steiner, *Britain and the Origins of the First World War* (London: Macmillan, 1977), chaps. 4, 6; and Williamson, *Politics of Grand Strategy*, chap. 1.

John W. Coogan and Peter F. Coogan, "The British Cabinet and the Anglo-French Staff Talks, 1905-1914: Who Knew What and When Did He Know It?" *Journal of British Studies* 24, No. 1 (January 1985), pp. 110-31; Keith M. Wilson, "To the Western Front: British War Plans and the 'Military Entente' with France before the First World War," *British Journal of International Studies* 3, No. 2 (July 1977), pp. 151-68; and Keith M. Wilson, "British Power in the European Balance, 1906-1914," in David Dilks, ed., *Retreat from Power: Studies in Britain's Foreign Policy of the Twentieth Century*, vol. 1, 1906-1939 (London: Macmillan, 1981), pp. 21-41.

Neilson, *Britain and the Last Tsar*, chaps. 10-11 انظر [١٨٠]

[١٨١] انظر المصادر المذكورة في الهامش [٤٩] بالفصل الخامس.

[١٨٢] يعتمد هذا الحساب على المؤشر وقاعدة البيانات نفسيهما المستخدمان في بناء الجدول (٣-٢). من أجل مناقشة جيدة لتطور توازن القوة الاقتصادية بين بريطانيا وألمانيا في العقود السابقة على الحرب

المالية الأولى، انظر Charles P. Kindleberger, *Economic Response: Comparative Studies in Trade, Finance, and Growth* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978), chap. 7. Also see Tables 3.1 and 3.2.

Herrmann, *Arming of Europe*, p. 112. On the French army see *ibid.*, pp. 44-47, 80-85, 202-4; and Douglas Porch, *The March to the Marne: The French Army, 1871-1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981). انظر Herrmann, *Arming of Europe*, pp. 44-47, 85-92, 200-201.

[١٨٤] ربما كانت ألمانيا تتمتع بميزة قدرها ١.٨ : ١ في أي حرب في عام ١٩٠٥، حيث رأى بعض الضباط الألمان أن ألمانيا القيصرية تستطيع أن تعين جيشاً ميديانياً مكوناً من ١.٩٥ مليون جندي. في حين استتج

- Herrmann, الجيش الفرنسي أن ألمانيا يمكن أن تعين قوة قتالية قدرها ١.٣ مليون جندي فقط. *Arming of Europe*, p. 45. وأنا أقدر عدد الجيش الألماني بحوالي ١.٥ مليون جندي استنادا إلى *ibid.*, pp. 44-45, 160, 221; and Jack L. Snyder, *The Ideology of the Offensive: Military Decision Making and the Disasters of 1914* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), pp. 41-50, 67, 81, 109-11, 220.
- Fuller, *Strategy and Power*, chaps. 8-9; Herrmann, *Arming of Europe*, pp. 40-41, 61-63, (A٥) 92-95, 112-46, 204-6; Pertti Luntinen, *French Information on the Russian War Plans, 1880-1914* (Helsinki: SHS, 1984), *passim*; Mcnning, *Bayonets before Bullets*, chaps. 5-7; and William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance," *World Politics* 39, No. 3 (April 1987), pp. 353-81.
- Herrmann, *Arming of Europe*, p. 97. On the British army, see Barnett, *Britain and Her Army*, chaps. 14-15; Herrmann, *Arming of Europe*, pp. 42-43, 95-97, 206; and Edward M. Spiers, *The Late Victorian Army, 1868-1902* (New York: Manchester University Press, 1992).
- (A٧) انظر أيضا الجدولين (٣-١) و(٣-٢).
- (A٨) انظر، على سبيل المثال، المناقشة والمصادر الواردة في الهامش (٤٩) بالفصل السادس.
- Wilhelm Deist, *The Wehrmacht and German Rearmament* (Toronto: University of Toronto Press, 1981), p. 45.
- (A٩) الأعداد المذكورة في هذه الفقرة مأخوذة من Deist, *The Wehrmacht*, chaps. 2-3; and Wilhelm Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," in *Militärgeschichtliches Forschungsamt, ed., Germany and the Second World War*, vol. 1, *The Build-up of German Aggression*, trans. P. S. Falla, Dean S. McMurry, and Ewald Osers (Oxford: Clarendon, 1990), pp. 405-56.
- Matthew Cooper, *The German Army, 1933-1945: Its Political and Military Failure* (New York: Stein and Day, 1978), chaps. 1-12; and Albert Seaton, *The German Army, 1933-1945* (New York: New American Library, 1982), chaps. 3-4.
- (A١٠) Deist, *The Wehrmacht*, p. 38.
- (A١١) Deist, *The Wehrmacht*, chaps. 4-6; Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," pp. 456-504; and Williamson Murray, *The Change in the European Balance of Power, 1938-1939: The Path to Ruin* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 38-47.
- (A١٢) Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," p. 480.
- (A١٣) Arnold Wolfers, *Britain and France between Two Wars: Conflicting Strategies of Peace from Versailles to World War II* (New York: Norton, 1966), pp. 337-51.
- (A١٤) Martin S. Alexander, *The Republic in Danger: General Maurice Gamelin and the Politics of French Defence, 1933-1940* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), chap. 9; Brian Bond, *British Military Policy between the Two World Wars* (Oxford: Oxford University Press, 1980), chaps. 8-9; Norman H. Gibbs, *Grand Strategy*, vol. 1, *Rearmament Policy* (London: Her Majesty's Stationery Office, 1976), chaps. 12, 16; and *Postscript, Sources*, chap. 5.
- (A١٥) Robert P. Shay, Jr., *British Rearmament in the Thirties: Politics and Profits* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), p. 297.
- (A١٦) Bond, *British Military Policy*, chaps. 10-11; and Gibbs, *Grand Strategy*, chaps. 13, 17, 18.
- (A١٧) Gibbs, *Grand Strategy*, chap. 29.

- 1991 حول ستالين كعمارس لتصميم المسئولية إلى الآخرين بين يونيو ١٩٤٠ ويونيو ١٩٤١، انظر Steven M. Miner, *Between Churchill and Stalin: The Soviet Union, Great Britain, and the Origins of the Grand Alliance* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), chaps. 1-4. For evidence that Stalin thought Britain could hold out against Nazi Germany in a protracted war, see *ibid.*, pp. 62-63, 69, 71-72, 90-91, 95, 118-19, 123; and Gabriel Gorodetsky, *Grand Delusion: Stalin and the German Invasion of Russia* (New Haven, CT: Yale University Press, 1999), pp. 58-59, 65, 135.
- الملكة المتحدة في النهاية أمام ألمانيا، فإن الأخيرة ستضعف كثيرا في أثناء ذلك. Earl F. Ziemke, "Soviet Net Assessment in the 1930s," in Williamson Murray and Allan R. Millet, eds., *Calculations: Net Assessment and the Coming of World War II* (New York: Free Press, 1992), p. 205.
- كان ستالين يميل إلى تقرير المسئولية إلى بريطانيا، جزئيا لأنه كان يعتقد أن البريطانيين كانوا يحاولون تقرير المسئولية إليه. انظر Gorodetsky, *Grand Delusion*, pp. 4-6, 36, 39, 43, 89-90.
- Nicole Jordan, *The Popular Front and Central Europe: The Dilemmas of French* (1991) 1-2; *Impotence, 1918-1940* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), esp. chaps. Posen, *Sources*, chap. 4; and Wolfers, *Britain and France*, chaps. 1-10.
- 1991 حول الملوك الفرنسي في ميونخ، انظر Anthony Adamthwaite, *France and the Coming of the Second World War, 1936-1939* (London: Cass, 1977), chaps. 11-13; and Yvon Lacaze, *France and Munich: A Study of Decision Making in International Affairs* (New York: Columbia University Press, 1995).
- حول الحالة المؤسفة لتحالفات فرنسا في أوروبا الشرقية في منتصف العقد الرابع من القرن العشرين، انظر Alexander, *Republic in Danger*, chap. 8; Jordan, *Popular Front*, chaps. 1-2; Anthony T. Komjathy, *The Crises of France's East Central European Diplomacy, 1933-1938* (New York: Columbia University Press, 1976); and Piotr S. Wandycz, *The Twilight of French Eastern Alliances, 1926-1936: French-Czechoslovakia-Polish Relations from Locarno to the Remilitarization of the Rhineland* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).
- وما تجدر ملاحظته أنه حدث قدر كبير من تقرير المسئولية إلى الآخرين بين الدول الأصغر في أوروبا الشرقية وكذلك بين خصوم هتلر من القوى المظلمة. انظر Robert G. Kaufman, "To Balance or to Bandwagon? Alignment Decisions in 1930s Europe," *Security Studies* 1, No. 3 (Spring 1992), pp. 417-47.
- 1992 انظر Wolfers, *Britain and France*, p. 75.
- من الأدلة الأخرى على تركيز فرنسا الشديد على تقرير المسئولية إلى الآخرين أنها كانت تتبنى نحو جارتها بلجيكا الرولية نفسها التي كانت تتبناها نحو حلفائها في الشرق. وهي تحديدا أن القيرماخت إذا هاجم في الغرب، فإن القادة الفرنسيين كانوا مصممين على خوض الحرب في بلجيكا، وليس في فرنسا. انظر Alexander, *Republic in Danger*, chap. 7.
- ١٩٣٧ يصف آدمزويت الموقف على هذا النحو: "آدت عمليات رايتلاند وأنشولوس (١) وميونخ إلى إعاقلة الهدف بعيد المدى للسياسيين الفرنسيين المتشغل في البحث عن اتفاق مع ألمانيا، لكنها لم تثيره. وأدت الراحة القصيرة من الحرب في سبتمبر ١٩٣٨ إلى تصميم على العمل بكل قوة لتسوية فرنسية-ألمانية." Adamthwaite, *France and the Coming*, p. 280, and chap. 16 more generally.

(١) أنشولوس Anschluss هي العملية التي ضمت ألمانيا النازية من خلالها النمسا في عام ١٩٣٨ للفرنسية.

١١٤٤) يكتب جيرى هوشمان أنه "في عام ١٩٣٥ والأعوام التالية كان العامل الرئيس الذي يقيد إمكانية

التسيق العسكري هو عدم وجود حلول مشتركة بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا". Hochman, *The Soviet Union and the Failure of Collective Security, 1934-1938* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p. 54. For more details on this matter, see *ibid.*, chaps. 2-3; Patrice Buffotot, "The French High Command and the Franco-Soviet Alliance, 1933-1939," trans. John Gooch, *Journal of Strategic Studies* 5, No. 4 (December 1982), pp. 548, 554-56; and Harry R. Posen, "Competing Images of the Soviet Union," *World Politics* 39, No. 4 (July 1987), pp. 586-90.

Anthony Adamthwaite, "French Military Intelligence and the Coming of War, 1935-1939," in Christopher Andrew and Jeremy Noakes, eds., *Intelligence and International Relations, 1900-1945* (Exeter: Exeter University Publications, 1987), pp. 197-98; and Buffotot, "French High Command," pp. 548-49.

١١٤٥) حول الشكوك الفرنسية في أن السوفيت كانوا يمارسون تمرير المسؤولية إلى الآخرين، انظر Alexander, *Republic in Danger*, pp. 299-300; Buffotot, "French High Command," pp. 550-51; Jordan, *Popular Front*, pp. 70-71, 260, 307; and Robert J. Young, *In Command of France: French Foreign Policy and Military Planning, 1933-1940* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978), pp. 145-50.

١١٤٦) حول الشكوك السوفيتية في أن فرنسا كانت تمارس تمرير المسؤولية إلى الآخرين، انظر Jordan, *Popular Front*, pp. 259-60; and Alexander M. Nekrich, *Pariahs, Partners, Predators: German Soviet Relations, 1922-1941*, trans. Gregory L. Freeze (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 77, 106-7, 114, 269, 10.

Adamthwaite, *France and the Coming*, chap. 13; Alexander, *Republic in Danger*, chap. 9; Nicholas Rostow, *Anglo-French Relations, 1934-36* (New York: St. Martin's, 1984); and Young, *Command*, *passim*, esp. chaps. 5, 8.

Robert Frankenstein, *Le prix du redressement français (1935-1939)* (Paris: Publications de la Sorbonne, 1982), p. 307. Also see Adamthwaite, *France and the Coming*, chap. 10; and Alexander, *Republic in Danger*, chaps. 4-5.

١١٤٧) Robert C. Tucker, *Stalin in Power: The Revolution from Above, 1928-1941* (New York: Norton, 1990), pp. 223-37, 338-65, 409-15, 513-25, 592-619. Also see R. C. Raack, *Stalin's Drive to the West, 1938-1945: The Origins of the Cold War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1995), introduction, chaps. 1-2; and Viktor Suvorov (pseudonym for Viktor Rezun), *Icebreaker: Who Started the Second World War?* trans. Thomas B. Beattie (London: Hamish Hamilton, 1990).

١١٤٨) Jonathan Haslam, *The Soviet Union and the Search for Collective Security, 1933-1939* (New York: St. Martin's, 1984); Geoffrey K. Roberts, *The Soviet Union and the Origins of the Second World War: Russo-German Relations and the Road to War* (New York: St. Martin's, 1995); and Teddy J. Uldricks, "Soviet Security Policy in the 1930s," in Gabriel Gorodetsky, ed., *Soviet Foreign Policy, 1917-1991: A Retrospective* (London: Frank Cass, 1994), pp. 65-74.

Hochman, *Soviet Union and the Failure*; Miner, *Between Churchill and Stalin*; Nekrich, *Pariahs*; and Adam B. Ulam, *Expansion and Coexistence: Soviet Foreign Policy, 1917-73*, 2d ed. (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1974), chap. 5.

١١٤٩) إن من يرون أن ستالين أبعد الأمن الجماعي يقدمون في كتاباتهم أدلة وفيرة على أنه كان أيضا يمارس

تمرير المسؤولية إلى الآخرين. من أجل أمثلة، انظر Jonathan Haslam, "Soviet-German Relations and the Origins of the Second World War: The Jury Is Still Out," *Journal of Modern History* 69, No. 4 (December 1997), pp. 785-97; Roberts, *The Soviet Union*; and Uldricks, "Soviet Security Policy."

Ulam, *Expansion and Coexistence*, p. 238. (١١٤)

(١١٥) تتطابق معظم الأدبيات التي تتعامل مع سياسة ستالين نحو ألمانيا من فرضية أن تحرير المسؤولية إلى الآخرين استراتيجية خاطئة. فهو شمان، على سبيل المثال، يصف ستالين بأنه انتهازي عديم الأخلاق اتبع استراتيجية كان فشلها مؤكداً. انظر Hochman, *Soviet Union and the Failure*. وفي المقابل يعتمد هاسلام أن ستالين اتبع الاستراتيجية الصحيحة (الأمن الجماعي)، لكنه أجبر على قبول بديل فاشل (هو تحرير المسؤولية إلى الآخرين) لأن الحلفاء الغربيين أنفسهم كانوا يمررون المسؤولية إلى الآخرين

بجمالة. انظر Haslam, *Soviet Union and the Search*

Jonathan Haslam, *The Soviet Union and the Threat from the East, 1933-1941*: Moscow, (١١٦) Tokyo and the Prelude to the Pacific War (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1992).

Michael J. Carley, 1939: *The Alliance That Never Was and the Coming of World War II* (١١٧) انظر

(War II (Chicago: Ivan R. Dee, 1999). تمكس حسابات ستالين أيضاً العقيدة الماركسية الرئيسة التي تقول إن الدول الرأسمالية مقدر على إحداها الحرب مع الأخرى.

Mark Harrison, *Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945* (Cambridge: Cambridge (١١٨) University Press, 1985), p. 8. Harrison provides similarly impressive numbers for rifles and aircraft. Also see Jonathan R. Adelman, *Prelude to Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), chap. 5.

Strachan, *European Armies*, p. 159. Also see Colin Elman, "The Logic of Emulation: (١١٩) The Diffusion of Military Practices in the International System," Ph.D. diss., Columbia University, 1999, chap. 4; and Sally W. Stoeker, *Forging Stalin's Army: Marshal Tukhachevsky and the Politics of Military Innovation* (Boulder, CO: Westview, 1998).

David M. Glantz, *Stumbling Colossus: The Red Army on the Eve of World War II* (١٢٠) (Lawrence: University Press of Kansas, 1998).

Jonathan R. Adelman, *Revolution, Armies, and War: A Political History* (Boulder, (١٢١) CO: Lynne Rienner, 1985), chaps. 4-7.

Murray, *Change* انظر انشلوس وميونخ، فيما يتعلق بالموارد التي حصلت عليها ألمانيا من عملياتي أنشلوس وميونخ، انظر Murray, *Change in the European Balance*, pp. 151-53; Deist, "The Rearmament of the Wehrmacht," pp. 450-51; and Seaton, *The German Army*, pp. 94-95.

(١٢٢) يستنتج وليامسن موراى أن "عملية إعادة تسليح ألمانيا في عام ١٩٣٨ لم تكن قد تقدمت إلى الدرجة التي تعطي لقواتها المسلحة فرصة للفوز في نزاع مع إحدى الدول الأوروبية الأصغر". Murray, *Change in the European Balance*, p. 127. For more general discussion, see ibid., chaps. 1, 7; and Cooper, *German Army*, chap. 12.

Manfred Meisner, "Foreign Policy and Preparation for War," in *Build-up of (١٢٤) German Aggression*, pp. 658-72; and Murray, *Change in the European Balance*, pp. 174-84.

Adamthwaite, *France and the Coming*, chap. 10; Murray, *Change in the European (١٢٥) Balance*; and Telford Taylor, *Munich: The Price of Peace* (Garden City, NY: Doubleday, 1979), chap. 33.

(١٢٦) من أجل مناقشة جيدة للتفوق النوعي الذي حققه الجيش الألماني على الجيش الفرنسي حين أعيد تسليحه، انظر Williamson Murray, *Armored Warfare: The British, French and German*

Experiences," in Williamson Murray and Allan R. Millet, eds., *Military Innovation in the Interwar Period* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 6-49. Regarding the German advantage in the air, see Richard R. Muller, "Close Air Support: The German, British, and American Experiences, 1918-1941," in *ibid.*, pp. 155-63; Alexander. Republic in Danger, chap. 6; and Posen, *Sources*, pp. 133-35.

David M. Glantz and Jonathan M. House, *When Titans Clashed: How the AW* انظر [١٢٧]

Army Stopped Hitler (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), p. 10

لحجم الجيشين، انظر الجدول (٨-٦). حول انخفاض نوعية الجيش الألماني في منتصف العقد الرابع

من القرن العشرين، انظر المناقشة السابقة في هذا الفصل. حول ارتفاع نوعية الجيش الأحمر عموماً بين

عامي ١٩٢٣ و١٩٢٧، انظر Ziemke, "Soviet Net" انظر Glantz, *When Titans Clashed*, pp. 6-10;

Assessment," pp. 175-215. والمصادر المذكورة في الهامش ١١٩١ بهذا الفصل.

[١٢٨] حول التوازن بين ألمانيا والحلفاء الغربيين، انظر المصادر المذكورة في الهامش ٩١ بالفصل الثالث.

Ulam, *Expansion and Coexistence*, pp. 369-70, 410. [١٢٩] Gorodetsky, *Grand Delusion*, p. 135.

[١٣٠] Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement*, انظر [١٣١]

١٩٤٥-١٩٦٣ (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 41

A Preponderance of Power: National Security, the Melvyn Leffler عن النقطة نفسها في

Truman Administration, and the Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press,

Dale C. Copeland, *The* ١٩٩٢. ثمة أعمال مهمة أخرى تؤكد هذا الموضوع منها

Origins of Major War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), chap. 6; Marc S.

Gullicchio, *The Cold War Begins in Asia: American East Asian Policy and the Fall of the*

Japanese Empire (New York: Columbia University Press, 1988); John L. Gaddis, *The*

United States and the Origins of the Cold War, 1941-1947 (New York: Columbia

University Press, 1972), esp. chaps. 7-10; Bruce Kuniholm, *The Origins of the Cold War*

in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece

(Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980); Geir Lundestad, *America,*

Scandinavia, and the Cold War, 1945-1949 (New York: Columbia University Press,

1980); Chester J. Pach, Jr., *Arming the Free World: The Origins of the United States*

Military Assistance Program, 1945-1950 (Chapel Hill: University of North Carolina

Press, 1991); Michael Schaller, *The American Occupation of Japan: The Origins of the*

Cold War in Asia (Oxford: Oxford University Press, 1985); and Odd Arne Westad, *Cold*

War and Revolution: Soviet-American Rivalry and the Origins of the Chinese Civil War,

1944-1946 (New York: Columbia University Press, 1993). ليس من المفاجئ أن يدرك

السوفييت بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة أن الولايات المتحدة كانت مصممة على اتباع

سياسة احتواء عدوانية ضدهم. انظر Vladislav Zubok and Constantine Pleshakov, *Inside the*

Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev (Cambridge, MA: Harvard University

Press, 1996).

[١٣٢] إن اتباع الولايات المتحدة لسياسة متصلة لفرض التوازن على الاتحاد السوفيتي فور انتهاء الحرب

العالمية الثانية يساعد "أنصار سياسة التعديل في أثناء الحرب الباردة" في البرهنة على أن الولايات المتحدة

كانت المستولدة عن بدء الحرب الباردة، وليس الاتحاد السوفيتي. من أجل مثال ممتاز لهذه الظاهرة، انظر

Carolyn W. Eisenberg, *Drawing the Line: The American Decision to Divide Germany*, بالنسبة لأنصار الواقعية (Cambridge: Cambridge University Press, 1996). بالجموعية لا يمكن إلقاء اللوم على أحد الطرفين على بدء الحرب الباردة، فالنظام الدولي عنه هو الذي تسبب في التافس الأمني الحاد بين القوى العظمى.

Charles A. Kupchan, *The Persian Gulf: The Dilemmas of Security* (Boston: Allen and Unwin, 1987), chaps. 1-2; Mark J. Gasiorowski, *U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991) المذكورة في الهامش (٨٠ - ٨١) بالفصل السادس من هذا الكتاب.

Peter J. Stavakis, *Moscow and Greek Communism, 1944-1949* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989); Lawrence S. Wittner, *American Intervention in Greece, 1943-1949* (New York: Columbia University Press, 1982); and Artiom A. Ushian, "The Soviet Union and the 'Greek Question,' 1946-53: Problems and Appraisals," in Francesca Gori and Silvio Pons, eds., *The Soviet Union and Europe in the Cold War, 1945-53* (London: Macmillan, 1996), pp. 144-60.

Norman A. Graebner, *Cold War Diplomacy: American Foreign Policy, 1945-1960* (New York: Van Nostrand, 1962), p. 40.

النظر ١٣٦ حول الارتباط الوثيق بين الحسابات الاقتصادية

والاستراتيجية في التفكير الأمريكي في أواخر الأربعينات، انظر Melvyn P. Leffler, "The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan," *Diplomatic History* 12, No. 3 (Summer 1988), pp. 277-306; and Robert A. Pollard, *Economic Security and the Origins of the Cold War, 1945-1950* (New York: Columbia University Press, 1985). Also see Michael J. Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); and Alan S. Milward, *The Reconstruction of Western Europe, 1945-1951* (Berkeley: University of California Press, 1984).

١٣٧ من أفضل المصادر حول التفكير الأمريكي في طريقة التعامل مع ألمانيا Eisenberg, *Drawing the Line*; Gaddis, *Origins of the Cold War*, chap. 4; Bruce Kuklick, *American Policy and the Division of Germany: The Clash with Russia over Reparations* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1972); and Trachtenberg, *Constructed Peace*

ألمانيا، انظر Caroline Kennedy-Pipe, *Stalin's Cold War: Soviet Strategies in Europe, 1943 to 1956* (New York: Manchester University Press, 1995); Wilfried Loth, "Stalin's Plans for Post-War Germany," in Gori and Pons, eds., *The Soviet Union and Europe*, pp. 23-36; Norman M. Naimark, *The Russians in Germany: A History of the Soviet Zone of Occupation, 1945-1949* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995); and Zubok and Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War*, pp. 46-53.

١٣٨ انظر ٢٠٤ Leffler, *Preponderance of Power*, p. 204. يلعب تراخيتيرج على نحو مفتح في كتابه "السلام

المتني" بأن السبب الرئيس للاحتكاك بين القوى العظمى من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٣ كان نزاعها حول ألمانيا. فقد أدى قرار إنشاء ألمانيا الغربية ثم تسليحها، ولو حتى بالأسلحة النووية، إلى إغضاب القادة السوفيت ودفعهم إلى افتعال أزمات حول برلين على أمل أن تبطل هذه السياسة الأمريكية.

يوجد دعم كبير لهذا الخط الفكري في Zubok and Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War*.

(١٣٩) اعتبر صناع السياسة الأمريكيون تشيكوسلوفاكيا جزءا من دائرة النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية ورضوا بالسيطرة السوفيتية على تلك المنطقة. انظر Geir Lundestad, *The American Non-Policy Towards Eastern Europe, 1943-1947: Universalism in an Area Not of Essential Interest to the United States* (Oslo: Universitetsforlaget, 1978). وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لمواجهة مباشرة مع السوفيت حول الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا. ومع ذلك فقد دق هذه الحادثة أجراس الإنذار في الغرب. انظر. Trachtenberg, *A Constructed Peace*, pp. 79-80.

(١٤٠) حول إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي، انظر: John Baylis, *The Diplomacy of Pragmatism: Britain and the Formation of NATO, 1942-1949* (Kent, OH: Kent State University Press, 1993); Timothy P. Ireland, *Creating the Entangling Alliance: The Origins of the North Atlantic Treaty Organization* (Westport, CT: Greenwood, 1981); Lawrence S. Kaplan, *The United States and NATO: The Formative Years* (Lexington: University of Kentucky Press, 1984); Joseph Smith, ed., *The Origins of NATO* (Exeter: University of Exeter Press, 1990).

(١٤١) Avi Shlaim, *The United States and the Berlin Blockade, 1948-1949: A Study in Crisis Decision-Making* (Berkeley: University of California Press, 1983).

(١٤٢) انظر الفصل السادس.

(١٤٣) *The China White Paper*, August 1949 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1967). انظر أيضا.

Tang Tsou, *America's Failure in China, 1941-1950*, 2 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1975), p. xvi.

يبلغ بعض الدارسين بأن الولايات المتحدة كان يوسمها أن تشكل تحالفا مع الصين الشيوعية ضد الاتحاد السوفيتي، لكنها أخفقت في تحقيق ذلك بسبب معاداة الشيوعية المتصلبة وغير العقلانية. ولذلك تعتبر الولايات المتحدة ملانة بفرض توازن غير كفه على التهديد السوفيتي. من أجل مناقشة ممتازة لهذه القضية التي تُلقي شكوكا جدية على إمكانية قيام تحالف أمريكي - صيني لفرض التوازن في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، انظر المقالات "Symposium: Rethinking the Lost Chance in China," *Diplomatic History* 21, الخمس في

No. 1 (Winter 1997), pp. 71-115. ورغم ذلك فقد بحثت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٩ عن

فرص لشق التحالف الصيني - السوفيتي. Gordon Chang, *Friends and Enemies: The United States, China, and the Soviet Union, 1948-1972* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990).

(١٤٤) H. W. Brands, *The Specter of Neutralism: The United States and the Emergence of the Third World, 1947-1960* (New York: Columbia University Press, 1989); Robert E. Harkavy, *Great Power Competition for Overseas Bases: The Geopolitics of Access Diplomacy* (New York: Pergamon, 1982), chaps. 4-5; Douglas J. Macdonald, *Adventures in Chaos: American Intervention for Reform in the Third World* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992); Peter W. Rodman, *More Precious Than Peace: The Cold War and the Struggle for the Third World* (New York: Scribner's 1994); and Marshall D. Shulman, ed., *East-West Tensions in the Third World* (New York: Norton, 1986).

- (١٤٥) من أجل مراجعة موجزة، انظر Phil Williams, *US Troops in Europe*, Chatham House Paper No. 25 (Boston: Routledge and Kegan Paul, 1984), chap. 2. Also see Phil Williams, *The Senate and US Troops in Europe* (New York: St. Martin's, 1985).
- (١٤٦) يلاحظ مارك تراختنبرج أنه "في أثناء الفترة التكوينية الحاسمة (لنظمة حلف شمال الأطلسي) في أوائل الخمسينات كان الجميع يؤيدون الوجود الأمريكي الدائم في أوروبا، أي الجميع باستثناء الأمريكيين أنفسهم. من الصعب أن نفهم لماذا لم تتحقق الرغبة الأمريكية الشديدة في الانسحاب بأسرع ما تستطيع، سواء في النقاش العام أو في الأدبيات العلمية؛ لأنها تظهر بوضوح في وثائق العلاقات الخارجية". Marc Trachtenberg, *History and Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), p. 167.
- كان الدافع إلى تحرير المشولية إلى الآخرين نشطا في المملكة المتحدة أيضا في الخمسينات. انظر Saki Dockrill, "Retreat from the Continent? Britain's Motives for Troop Reductions in West Germany, 1955-1958," *Journal of Strategic Studies* 20, No. 3 (September 1997), pp. 45-70.
- (١٤٧) انظر المصادر المذكورة في Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," *Journal of Strategic Studies* 13, No. 2 (June 1990), pp. 34-35, note 1.
- (١٤٨) انظر William I. Hitchcock, *France Restored: Cold War Diplomacy and the Quest for Leadership in Europe, 1944-1954* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1998), chaps. 2-3; Irwin M. Wall, *The United States and the Making of Postwar France, 1945-1954* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), chap. 2.
- (١٤٩) إن الأعداد الخاصة ببريطانيا والاتحاد السوفيتي مأخوذة من الجدول (أ - أ). والمدد الخاص بالولايات المتحدة مأخوذ من Adelman, *Revolution*, p. 174.
- (١٥٠) الأعداد الأمريكية والبريطانية مأخوذة من L.C.B. Dear, ed., *The Oxford Companion to World War II* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 1148, 1192, 1198.
- بالاتحاد السوفيتي مأخوذ من Phillip A. Karber and Jerald A. Combs, "The United States, NATO, and the Soviet Threat to Western Europe: Military Estimates and Policy Options, 1945-1963," *Diplomatic History* 22, No. 3 (Summer 1998), p. 403.
- (١٥١) The numbers on divisions are from Adelman, *Prelude*, p. 212.
- (١٥٢) العدد الخاص بالاتحاد السوفيتي مأخوذ من Karber and Combs, "The United States, NATO, and the Soviet Threat" pp. 411-12.
- J. David Singer and Melvin Small, *National Material Capabilities Data, 1816-1985* (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993).
- (١٥٣) من أجل البيانات ذات الصلة للأعوام التالية لعام ١٩٤٨، انظر Singer and Small, *National Material Capabilities Data*.
- (١٥٤) انظر Elisabeth Barker, *The British between the Superpowers, 1945-1950* (Toronto: University of Toronto Press, 1983); Alan Bullock, Ernest Bevin: Foreign Secretary, 1945-1951 (New York: Norton, 1983); David Reynolds, "Great Britain," in David Reynolds, ed., *The Origins of the Cold War in Europe: International Perspectives* (New

Haven, CT: Yale University Press, 1994), pp. 77-95; and Victor Rothwell, *Britain and the Cold War, 1941-1947* (London: Jonathan Cape, 1982).

William C. Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), p. 60. انظر أيضا Kennedy, *Great Powers*, p. 369.

من أجل بيانات حول القوة الصناعية النسبية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أوائل الحرب الباردة، انظر الجدول (٣-٥). ومن أجل مراجعات ممتازة لشكل المملكة المتحدة، انظر Correlli Barnett, *The Audit of War: The Illusion and Reality of Britain as a Great Power* (London: Macmillan, 1986); and Correlli Barnett, *The Lost Victory: British*

Randall L. Schweizer, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest (New York: Columbia University Press, 1998) الذي يستخدم مقاييس ممتدة للبلع بأن العالم كان ثلاثي القطبية قبل الحرب العالمية الثانية، وأن المملكة المتحدة لم تكن إحدى القوى العظمى الثلاث، بل كانت ألمانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

الفصل التاسع

G. Lowes Dickinson, *The European Anarchy* (New York: Macmillan, 1916), p. 14. [١]

على حد علمي لا توجد نظرية حالية تمتلك القدرة على التنبؤ بدقة بالوقت الذي ستحدث فيه الحرب. [٢]

من أجل مراجعة ممتازة لأدبيات أسباب الحرب، انظر Jack S. Levy, "The Causes of War and the Conditions of Peace," *Annual Review of Political Science* 1 (1998), pp. 139-65. Also see Dale C. Copeland, *The Origins of Major War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000), chap. 1; Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), chap. 1; and Kenneth N. Waltz, *Man, the State and War: A Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press, 1959).

Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," *World Politics* 16, No. 3 (April 1964), pp. 390-406; Kenneth N. Waltz, "The Stability of a Bipolar World," *Daedalus* 93, No. 3 (Summer 1964), pp. 881-909; and Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), chap. 8. Also see Robert Jervis, *System Effects: Complexity in Political and Social Life* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), chap. 3. [٣]

Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed. (New York: Knopf, 1973); and A.F.K. Organski, *World Politics*, 2d ed. (New York: Knopf, 1968), chap. 14. [٤]

من أجل تعريف أشمل للدرلة المهيمنة الكامنة، راجع الفصل الثاني. [٥]

من الأعمال الرئيسة حول النظم ثنائية القطبية ومتعددة الأقطاب المصادر المذكورة في الهامش [٦] بهذا الفصل. [٧]

Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization* 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-68; and Richard N. Rosecrance, "Bipolarity, Multipolarity, and the Future," *Journal of Conflict Resolution* 10, No. 3 (September 1966), pp. 314-27.

(٨) رغم أن توازن القوة يتبع ردعا أكثر من انعدام التوازن، فإن القوة المتوازنة لا تضمن أن يتجح الردع. فالدول، كما ورد في الفصل الثالث، تصمم أحيانا استراتيجيات عسكرية لإداعية تمكثها من حسم الحروب لصالحها، رغم أنها لا تمتلك ميزة في حجم قواتها المقاتلة ونوعيتها. علاوة على أن القوى السياسية الأوسع التي تحرك الدول نحو الحرب تجبر القادة أحيانا على اتباع استراتيجيات عسكرية عالية الخطورة، ما يدفع الدول إلى تمحدي الخصوم ذوي القوة المساوية أو حتى المتفوقة. انظر John J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), esp. chap. 2.

(٩) لمحة حجة ثانية تثار أحيانا لدعم الادعاء بأن التفاوض في القوة يكون أكثر شيوعا في النظم متعددة الأقطاب منه في النظم ثنائية القطبية. فالدول في النظم متعددة الأقطاب التي تواجه خصما أقوى منها تميل لأن تمارس تمرير المسؤولية إلى الآخرين، ما يعني عادة أنها قائمة بالعيش في ظل انعدام توازن القوة؛ لأنها تعتقد أن دولة أخرى ستعامل مع التهديد. لكن حتى حين يسود التوازن بين الدول في النظم متعددة الأقطاب، فإنها كثيرا ما تجد إغراء لطلب الأمن من خلال التحالفات وليس من خلال تعزيز قوتها. يتمتع فرض التوازن الخارجي من هذا النوع بمجاذبية ناتجة عن كونه أرخص من بديله. لكنه مع ذلك يترك عدم التوازن الأصلي في القوة دون مساس تقريبا، ما يترك الأخطار التي تخلفها هذه الفجوة في القوة دون مساس هي الأخرى. في حين أن الدولة التي تحتل المرتبة الثانية في النظام ثنائي القطبية يمكن أن تطمح إلى فرض التوازن على الدولة الأولى في النظام بتعبئة مواردها نظرا لعدم وجود قوى عظمى تصلح كشركاء للتحالف أو لتمرير المسؤولية إليهم. ومن المرجح أن يؤدي فرض التوازن الداخلي من هذا النوع إلى توازن قوة تقريبي بين القوتين العظميين المتنافستين. قُبِحت هذه الحجة في John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security* 15, No. 1 (Summer 1990), pp. 13-19. لكن هذا الخط الفكري ينطوي على مشكلتين. فهنا الخط، كما يلاحظ ديل كويلاند، يتناقض مع ادعائي بأن الدول تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية. والدول في هذه الحالة لن تتسامح مع عدم توازن القوة الذي تمتلك القدرة على تصحيحه. انظر Dale C. Copeland, "The Myth of Bipolar Stability: Toward a New Dynamic" *Realist Theory of Major Wars* *Security Studies* 5, No. 3 (Spring 1996), pp. 38-47. ورغم أن تمرير المسؤولية إلى الآخرين يشكل بلا شك خيارا مفضلا بين الدول المهتدة في النظم متعددة الأقطاب (انظر الفصل الثامن)، فإن تمرير المسؤولية إلى الآخرين يرجح أن ينجح إذا كانت الدولة المهتدة تبني أيضا قوات عسكرية هائلة وتمحو أية فجوة في القوة قد توجد بينها وبين الدولة المعتدية (انظر الفصل الخامس).

(١٠) لمحة استثناء واحد لهذه الفكرة العامة، وهي أنه إذا كان النظام متعدد الأقطاب يضم ثلاث قوى عظمى فقط، فيمكن لاثنتين منهم أن تتكاتف لمهاجمة الثالثة، وهنا لن تجد الأخيرة حلفاء لنجأ إليهم.

١١١) يكون من المرجح أن تشكل تحالفات فرض التوازن حين تظهر دولة مهيمنة كاملة يمكن احتواؤها بالجهود المشتركة من كل القوى العظمى المهتدة. لكن كما ورد في القسم التالي، فإن الحرب تكون مرجحة حين تكون هناك دولة مهيمنة كاملة في نظام متعدد الأقطاب.

١١٢) هذه النقطة هي الموضوع الرئيس في Waltz, "Stability of a Bipolar World." Also see Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (New York: Free Press, 1973), chap. 3.

١١٣) إن الادعاء بأن النظم متعددة الأقطاب تكون غالباً أكثر استقراراً من النظم ثنائية القطبية يستند إلى الاعتقاد بأنه مع تزايد عدد الدول في النظام يقل مقدار الانتباه الذي توليه إحدى الدول للآخرى بسبب وجود دول أخرى تلفت الانتباه أيضاً. انظر على سبيل المثال Deutsch and Singer, "Multipolar Power Systems," pp. 396-400. يفترض هذا الادعاء وجود مساواة تقريبية في حجم الفاعلين المعنيين وفقرتهم. لكن في النظم متعددة الأقطاب التي توجد فيها دولة مهيمنة كاملة تميز القوى العظمى الأخرى بالتأكيد لدرجة كبيرة من الانتباه إلى تلك الدولة القوية، ما يبطئ الادعاء بأن التعددية القطبية تمنى "قدرة محدودة على الانتباه".

١١٤) من أجل مراجعة المعايير التي أتيناها لاختيار القوى العظمى، انظر الهامش [٧] بانفصل الأول.

١١٥) انظر الفصل السادس.

Jack S. Levy, *War in the Modern Great Power System, 1495-1975* (Lexington: University Press of Kentucky, 1983), chap. 3.

١١٧) حروب القوى العظمى الأخرى التي استُبعدت لأنها تتضمن دولة غير أوروبية: الحرب الإنجليزية-الفرنسية (١٨٥٦-١٨٥٧) والحرب الفرنسية-المكسيكية (١٨٦٢-١٨٦٧) والحرب الصينية-الفرنسية (١٨٨٣-١٨٨٥) والحرب الصينية-السوفيتية (١٩٢٩) والحرب الإيطالية-الإثيوبية (١٩٣٥-١٩٣٦) والحرب السوفيتية-اليابانية (١٩٣٩) وحرب السويس (١٩٥٦).

١١٨) يستخدم ليفي مصطلح "الحرب العامة" بدلا من "الحرب المركزية"، فيما يشير كوبلاند إلى هذه النزاعات باسم "الحروب الكبرى". انظر: 75 and Levy, *War*, pp. 3, 52, Copeland, *Origins*, pp. 27-28. يشير آخرون إليه باسم "حروب الهيمنة"؛ لأنها تتضمن عادة دولة تحاول الهيمنة على كامل النظام.

١١٩) انظر الفصل الثامن.

١٢٠) رغم أن الجيش الروسي كان أكثر من خائف الجيشين النمساوي والفرنسي، فإنه كان يعاني من نقائص نوعية مؤثرة، أصبحت أكثر حدة بمرور الوقت، وهي تفسر هزيمة روسيا أمام المملكة المتحدة وفرنسا في

حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦). انظر John S. Curtiss, *The Russian Army under Nicholas 1, 1825-1855* (Durham, NC: Duke University Press, 1965); and William C. Fuller, Jr., *Strategy and Power in Russia, 1600-1914* (New York: Free Press, 1992), chaps. 6-7.

الجيش النمساوي، انظر Istvan Deak, *Bey and Nationalism: A Social and Political History of the Habsburg Officer Corps, 1848-1918* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 29-41; and Gunther E. Rothenberg, *The Army of Francis Joseph* (West Lafayette, IN: Purdue University Press, 1976), chaps. 1-4.

Thought in the French Army, 1815-1851 (Manchester, UK: Manchester University Press, 1989); and Douglas Porch, Army and Revolution, 1815-1848 (London: Routledge and Kegan Paul, 1974).

١٢١) انظر الفصل الثامن.

١٢٢) انظر الفصل الثامن.

١٢٣) انظر الفصل الثامن.

الفصل العاشر

William J. Clinton, "American Foreign Policy and the Democratic Ideal," campaign speech, Pabst Theater, Milwaukee, WI, October 1, 1992; "In Clinton's Words: 'Building Lines of Partnership and Bridges to the Future,'" New York Times, July 10, 1997. Rhetoric aside, Clinton's foreign policy was largely consistent with the predictions of realism. See Stephen M. Walt, "Two Cheers for Clinton's Foreign Policy," Foreign Affairs 79, No. 2 (March-April 2000), pp. 63-79.

١٢٤) انظر المصادر المذكورة في الهامش (٢٥) بالفصل الأول.

١٢٥) انظر Joseph Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," International Organization 42, No. 3 (Summer 1988), pp. 485-507; Stephen D. Krasner, "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier," World Politics 43, No. 3 (April 1991), pp. 336-66; John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," International Security 19, No. 3 (Winter 1994-95), pp. 5-49; John J. Mearsheimer, "A Realist Reply," International Security 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 82-93; and Baldev Raj Nayer, "Regimes, Power, and International Aviation," International Organization 49, No. 1 (Winter 1995), pp. 139-70. من الجدير بالذكر أن ممسحا حديثا لأليات المؤسسات الدولية من جانب اثنين من دارسي

المؤسسات البارزين لم يخرج بأدلة على أن وجود هذه المؤسسات جعل الدول تعمل سلوكها بطرق

أساسية. انظر Lisa L. Martin and Beth A. Simmons, "Theories and Empirical Studies of International Institutions," International Organization 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 729-57.

١٢٦) Tony Evans and Peter Wilson, "Regime Theory and the English School of International Relations: A Comparison," Millennium: Journal of International Studies 21, No. 3 (Winter 1992), p. 330. Also see Lloyd Iruht, Ruling the World: Power Politics and the Rise of Supranational Institutions (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

١٢٧) من الأمثلة البارزة لهذا المنظر Philip G. Cerny, "Globalization and the Changing Logic of Collective Action," International Organization 49, No. 4 (Autumn 1995), pp. 595-625; William Greider, One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism (New York: Simon and Schuster, 1997); Kenichi Ohmae, The End of the Nation State: The Rise of Regional Economics (New York: Free Press, 1996); Saskia Sassen, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization (New York: Columbia University Press, 1995); and Walter B. Wriston, The Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming Our World (New York: Scribner's, 1992).

١٢٨) Susan Strange, The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 4.

١٢٩) انظر Richard J. Barnett and John Cavanagh, Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order (New York: Simon and Schuster, 1994); and David C. Korten,

When Corporations Rule the World (West Hartford, CT: Kumarian Press, 1995). Similar claims about the dominating influence of multinational corporations were heard in the 1970s. Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprises* (New York: Basic Books, 1971). For the case against Vernon, see Robert Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment* (New York: Basic Books, 1975).

Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*, 2d ed. (Cambridge: Polity Press, 1999); Janice E. Thomson and Stephen D. Krasner, "Global Transactions and the Consolidation of Sovereignty," in Ernst-Otto Czempiel and James N. Rosenau, eds., *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989), pp. 195-219; and Robert Wade, "Globalization and Its Limits: Reports of the Death of the National Economy Are Greatly Exaggerated," in Suzanne Berger and Ronald Dore, eds., *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 60-88.

Paul N. Doremus et al., *The Myth of the Global Corporation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); Geoffrey Garrett, "Global Markets and National Politics: Collision Course or Virtuous Circle?" *International Organization* 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 787-824; Eric Helleiner, *States and the Recurrence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994); Ethan B. Kapstein, *Governing the Global Economy: International Finance and the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994); Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999); Steven K. Vogel, *Freer Markets, More Rules: Regulatory Reform in Advanced Industrial Countries* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996); Linda Weiss, *The Myth of the Powerless State* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998); and "The Future of the State," *Economist*, Special Supplement, September 20, 1997.

١١٠) تظهر هذه النقاط بوضوح في كل الأعمال المهمة حول النزعة القومية. انظر، على سبيل المثال، Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*, rev. ed. (London: Verso, 1991); Walker Connor, *Ethnonationalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983); and Anthony D. Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (New York: Blackwell, 1989).

١١١) كل الاقتباسات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من Suzanne Daley, "French Leader, in Berlin, Urges a Fast Track to Unity in Europe," *New York Times*, June 28, 2000. Also see Suzanne Daley, "French Premier Opposes German Plan for Europe," *New York Times*, May 29, 2001; and William A. Ilay, "Quiet Quake in Europe: The French and the Germans Divide," *Foreign Policy Research Institute's Watch on the West* 1, No. 9 (October 2000).

١١٢) John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (New York: Basic Books, 1989). انظر أيضا Michael Mandelbaum, "Is Major War Obsolete?" *Survival* 40, No. 4 (Winter 1998-99), pp. 20-38.

١١٣) انظر الأعمال المذكورة في الهامش (١٢٤) بالتفصيل الأول.

١١٤) انظر Christopher Layne, "Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace," *International Security* 19, No. 2 (Fall 1994), pp. 5-49.

السلام الديمقراطي منها Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds.,

Debating the Democratic Peace (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), pts. 2-3; Miriam Fendius Elman, ed., *Paths to Peace: Is Democracy the Answer?* (Cambridge, MA: MIT Press, 1997); Miriam Fendius Elman, "The Never-Ending Story: Democracy and Peace," *International Studies Review* 1, No. 3 (Fall 1999), pp. 87-103; and Joanne Gowa, *Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), chaps. 5-6; and Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1978).

Marinus Fischer, in "The Liberal Peace: Ethical, Historical, and Philosophical Aspects," BCSIA Discussion Paper 2000-07 (Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2000) الذي يناقش صعوبة بناء الديمقراطية الليبرالية والحفاظ عليها حول العالم.

Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999) إن العمل الرئيس في هذا المجال هو

أخرى، انظر المصادر المذكورة في p. 37 (n. 128). انظر أيضا Peter J. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996); John J. Ruggie, *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization* (New York: Routledge, 1998); and John G. Kugge, "What Makes the World Hang Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge," *International Organization* 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 855-85.

Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," *International Organization* 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 391-425.

Mearsheimer, "False Promise," pp. 37-47; and Mearsheimer, "Realist Reply," pp. 90-92.

انظر الأعمال المذكورة في الهامش [٨٦] بالفصل السادس.

Our Mikhail Gorbachev, *Perestroika: New Thinking for Country and the World* (New York: Harper and Row, 1987).

انظر المصادر المذكورة بالهامش [٢٣] بالفصل الأول.

Katherine Barbieri, "Economic Interdependence: A Path to Peace or a Source of Interstate Conflict?" *Journal of Peace Research* 33, No. 1 (February 1996), pp. 29-49; Barry Bazan, "Economic Structure and International Security: The Limits of the Liberal Case," *International Organization* 38, No. 4 (Autumn 1984), pp. 597-624; Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," *International Security* 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 5-41; Norrin M. Ripstein and Jean-Marc F. Blanchard, "Commercial Liberalism under Fire: Evidence from 1914 and 1936," *Security Studies* 6, No. 2 (Winter 1996-97), pp. 4-50; David M. Rowe, "World Economic Expansion and National Security in Pre-World War I Europe," *International Organization* 53, No. 2 (Spring 1999), pp. 195-231; and Kenneth N. Waltz, "National Interdependence," in Charles P. Kindleberger, ed., *The Myth of International Corporation* (Cambridge, MA: MIT Press, 1970), pp. 205-23.

Paul Dibb, David D. Hale, and Peter Prince, "Asia's Insecurity," *Survival* 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 5-20. Also see Robert A. Manning and James J. Przystup, "Asia's Transition Diplomacy: Hedging against Futureshock," *Survival* 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 43-67. انظر Robert Gilpin, *Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

"The Glaspiic Transcript: Saddam Meets the U.S. Ambassador," in Micah L. Sifry (ed.) and Christopher Cerf, eds., *The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions* (New York: Times Books, 1991), pp. 122-33.

Hilary French, *Vanishing Borders: Protecting the Planet in the Age of Globalization* (New York: Norton, 2000); Carl Kaysen, Robert A. Pastor, and Laura W. Reed, eds., *Collective Responses to Regional Problems: The Case of Latin America and the Caribbean* (Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences, 1994); Ronnie D. Lipschutz and Ken Cozma, eds., *The State and Social Power in Global Environmental Politics* (New York: Columbia University Press, 1993); Ronnie D. Lipschutz, "Reconstructing World Politics. The Emergence of Global Civil Society," *Millennium: Journal of International Studies* 21, No. 3 (Winter 1992), pp. 389-420; Jessica Tuchman Matthews, ed., *Preserving the Global Environment: The Challenge of Shared Leadership* (New York: Norton, 1991); Paul Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (Albany: State University of New York Press, 1996); and World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

Julian L. Simon, ed., *The State of Humanity* (Cambridge, MA: Blackwell, 1995); انظر Julian L. Simon, *The Ultimate Resource 2* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

Nazli Choucri and Robert C. North, *Nations in Conflict: National Growth and International Violence* (San Francisco: W. H. Freeman, 1975); William H. Durham, *Scarcity and Survival in Central America: Ecological Origins of the Soccer War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1979); Peter H. Gleick, "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security," *International Security* 18, No. 1 (Summer 1993), pp. 79-112; Thomas F. Homer-Dixon, *Environment, Scarcity, and Violence* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999); and Arthur H. Westing, ed., *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

Karl W. Deutsch et al, *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 5-9.

Ian Fisher and Norimitsu Onishi, "Many Armies Ravage Rich Land in the First World War of Africa," *New York Times*, February 6, 2000.

انظر، على سبيل المثال، المقالات الكثيرة حول الأمن الآسيوي التي نشرت خلال العقد الماضي في مجلات "الشئون الخارجية" و"الأمن الدولي". نُشرت بعض أفضل الأعمال في مجلة "الأمن

الدولي" في East Asian Security (Cambridge, MA: MIT Press, 1996).

Leon V. Sigal, *Disarming Strangers: Nuclear Diplomacy with North Korea* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998); and Don Oberdorfer, *The Two Koreas: A Contemporary History* (New York: Basic Books, 1997), chaps. 11-13.

١٣٣) من أجل أفضل التقييمات الإجمالية للتوازن العسكري على شبه الجزيرة الكورية، انظر Nick Beldecos and Eric Heginbotham, "The Conventional Military Balance in Korea," *Breakthroughs* 4, No. 1 (Spring 1995), pp. 1-8; and Michael O'Hanlon, "Stopping a North Korean Invasion: Why Defending South Korea Is Easier Than the Pentagon Thinks," *International Security* 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 135-70).

١٣٤) حول مشكلة تايوان، انظر Bern ice Lee, *The Security Implications of the New Taiwan*, Adelphi Paper No. 331 (London: International Institute for Strategic Studies, October 1999); James R. Lilley and Chuck Downs, eds., *Crisis in the Taiwan Strait* (Washington, DC: National Defense University Press, 1997); Denny Roy, "Tension in the Taiwan Strait," *Survival* 42, No. 1 (Spring 2000), pp. 76-96; Andrew Scobell, "Show of Force: The PLA and the 1995-1996 Taiwan Strait Crisis," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, January 1999); and Suisheng Zhao, ed., *Across the Taiwan Strait: Mainland China, Taiwan, and the 1995-1996 Crisis* (New York: Routledge, 1999).

Taiwan Affairs Office and the Information Office of the State Council, People's Republic of China, "The One-China Principle and the Taiwan Issue," February 21, 2000.

١٣٥) ردا على الورقة البيضاء التي أصدرتها الصين، حذر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية الصين من أنها ستواجه "نتائج وخيمة" إذا هاجمت تايوان. Steven Mufson and Helen Devar, "Pentagon Issues Warning to China: U.S. Officials Criticize Beijing White Paper Backing Use of Force against Taiwan," *Washington Post*, February 23, 2000.

الصين العسكرية الرسمية أن الصين "دولة تمتلك للدرات على شن هجوم مضاد استراتيجي والقدرة على شن ضربة على مسافات طويلة." Bill Gertz, "China Threatens U.S. with Missile Strike," *Washington Times*, February 29, 2000. China made a similar threat in January 1996. See Patrick E. Tyler, "China Threatens Taiwan, It Makes Sure U.S. Listens," *New York Times*, January 24, 1996.

١٣٦) Thomas J. Christensen, "Chinese Realpolitik," *Foreign Affairs* 75, No. 5 (September-October 1996), p. 37. Also see Alastair Iain Johnston, *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995); and Andrew J. Nathan and Robert S. Ross, *The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security* (New York: Norton, 1997).

١٣٧) Mark J. Valencia, *China and the South China Sea Disputes*, Adelphi Paper No. 298 (London: International Institute for Strategic Studies, October 1995).

١٣٨) Yu Bin, "Containment by Stealth: Chinese Views of and Policies toward America's Alliances with Japan and Korea after the Cold War," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, September 1999), p. 5. Richard Bernstein and Ross H. Munro, "China I: The Coming Conflict with America," *Foreign Affairs* 76, No. 2 (March-April 1997), pp. 18-32; Thomas J. Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia," *International Security* 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 49-80; Christensen, "Chinese Realpolitik," pp. 37-52; Michael Pillsbury, *China Debates the Future Security Environment* (Washington, DC: National Defense University Press, 2000); David Shambaugh, "China's Military Views the World: Ambivalent Security," *International Security* 24, No. 3 (Winter 1999-2000), pp. 52-79; Allen S. Whiting, *China Eyes Japan* (Berkeley: University of California Press, 1989); and Jianwei Wang and Xinbo Wu, "Against Us or with Us? The Chinese Perspective of America's Alliances with Japan and Korea," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, May 1998).

Bin, "Containment by Stealth," p. 7; and David Shambaugh, "Sino-American Strategic (10) Spring 2000), pp. 97-115.) Relations: From Partners to Competitors," *Survival* 42, No. 1

Yoichi Funahashi, "Japan and the New World Order," *Foreign Affairs* 70, No. 5 (11) (Winter 1991-92), pp. 58-74.

Michael J. Green, "The Forgotten Player," *National Interest*, No. 60 (Summer 2000), pp. (12) 44-45. Also see Benjamin L. Self, "Japan's Changing China Policy," *Survival* 38, No. 2 (Summer 1996), pp. 35-58; and Gerald Segal, "The Coming Confrontation between China and Japan?" *World Policy Journal* 10, No. 2 (Summer 1993), pp. 27-32.

Bates Gill and Michael O'Hanlon, "China's Hollow (13) حول الضعف العسكري الصيني، انظر Military," *National Interest*, No. 56 (Summer 1999), pp. 55-62; Robert S. Ross, "China II: Beijing as a Conservative Power," *Foreign Affairs* 76, No. 2 (March-April 1997), pp. 33-4; and Gerald Segal, "Does China Matter?" *Foreign Affairs* 78, No. 5 (September-October 1999), pp. 24-36. For a contrasting view, see James Lilley and Carl Ford, "China's Military: A Second Opinion," *National Interest*, No. 57 (Fall 1999), pp. 71-77

يلفح توماس كرتستين بأن الصين ستمتلك القدرة على تحدي المصالح الأمريكية في آسيا حتى إذا ظلت (14) قوة عسكرية ضعيفة نسبياً. انظر Christensen, "Posing Problems without Catching Up: China's Rise and Challenges for U.S. Security Policy," *International Security* 25, No. 4 (Spring 2001), pp. 5-40.

John Pomfret, "China Plans Major Boost in Defense Spending for Military," (15) انظر

James C. Mulvenon and Richard H. Yang, انظر أيضاً. *Washington Post*, March 6, 2001 eds., *The People's Liberation Army in the Information Age* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999); Mark A. Stokes, *China's Strategic Modernization: Implications for the United States* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1999); and Michael Swaine, "Chinese Military Modernization and Asian Security," discussion paper (Stanford, CA: Asia/Pacific Research Center, Stanford University, August 1998).

Paul Bracken, *Fire in the East: The Rise of Asian Military Power and the Second (16) Nuclear Age* (New York: HarperCollins, 1999). For more general discussions of the arms buildup in the region see Kent B. Calder, *Asia's Deadly Triangle: How Arms, Energy and Growth Threaten to Destabilize the Asia-Pacific* (London: Nicholas Brealey, 1997); and Tim Huxley and Susan Willell, *Arming East Asia*, Adelphi Paper No. 329 (London: International Institute of Strategic Studies, July 1999).

(17) لا ترجع عبارة "مهياً للسلام" primed for peace إلى شتين فان ليفرا التي ابتكرها لوصف أوروبا فيما

بعد الحرب الباردة. انظر Stephen Van Evera, "Primed for Peace: Europe after the Cold War," (18) *International Security* 15, No. 3 (Winter 1990-91), pp. 7-57.

Joseph S. Nye, Jr., "East Asian Security: The Case for Deep Engagement," *Foreign (19) Affairs* 74, No. 4 (July-August 1995), pp. 90-102. The quotes in this paragraph are from pp. 90-91, 102. Also see Department of Defense, *United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region* (Washington, DC: U.S. Department of Defense, February 1995); and Department of Defense, *The United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region: 1998* (Washington, DC: U.S. Department of Defense, November 1998

يتمتع هذا المنظور بدعم واسع على جانبي المحيط الهادي. انظر على سبيل المثال United States Commission on National Security/21st Century, *New World Coming: American Security*

in the 21st Century, Phase I Report (Washington, DC: U.S. Commission on National Security, September 15, 1999), p. 82. One notable exception is Chalmers Johnson and B. B. Keehn, "East Asian Security: The Pentagon's Ossified Strategy," *Foreign Affairs* 74, No. 4 (July-August 1995), pp. 103-14.

١٤٨) إن حجة أن الولايات المتحدة يمكن أن تشمل "مصانع سلام" في مناطق مثل أوروبا وشمال شرق آسيا غرّضت لأول مرة في Josef Joffe, "Europe's American Pacifier," *Foreign Policy*, No. 54 (Spring 1984), pp. 64-82.

Gorbachev, *Perestroika*, pp. 194-95. ١٤٩)

١٥٠) نشرت هذه الوثيقة أصلاً في Nezavisimoye Voennoye Obozreniye on January 14, 2000 من

أجل المقطوعات المترجمة التي أجّذ منها هذا الاقتباس، انظر "Russia's National Security Concept," *Arms Control Today* 30, No. 1 (January-February 2000), pp. 15-20

Celeste A. Wallander, "Wary of the التسميات، انظر West: Russian Security Policy at the Millennium," *Arms Control Today* 30, No. 2 (March 2000), pp. 7-12. ويجب أن نؤكد مع ذلك أنه بعيداً عن هذا الخطاب، تصرّفت روسيا بقوة عظمى تقليدية منذ أوائل التسميات. انظر المصادر المذكورة في (n. ١٧٦، 175).

Serge Schmemmann, "Russia Drops Pledge of No First Use of Atom Arms," *New* ١٥١) انظر

١٩٩٣، November 4, *York Times*. ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي رفضت دائماً سياسة عدم الاستخدام الأول no-first-use policy للأسلحة النووية، ظلت ملتزمة بمحزم تلك السياسة. على سبيل المثال ينص "مفهوم التحالف الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي" الذي أقره مجلس المنظمة في الرابع والعشرين من أبريل ١٩٩٩ أن "القوات التقليدية للتحالف لا تستطيع وحدها أن تضمن دوماً موثوقاً. فالأسلحة النووية تقدم إسهاماً فريداً في جعل أخطار العدوان ضد التحالف غير محسوبة وغير مقبولة. ولذلك تعتبر أساسية لحفظ السلام... فهي تثبت أن العدوان من أي نوع ليس خياراً عقلانياً".

١٥٢) نوضح استطلاعات الرأي العام الروسية بداية من نوفمبر ١٩٩٩ أن ٨٥٪ من السكان اعتقدوا أن

روسيا يجب أن تصبح مجدداً "إمبراطورية عظيمة"، وأن ٧٪ فقط يختلفون مع هذا الرأي. Michael Winca, "Russia Pines for a New Savior: Victory," *New York Times*, November 21, 1999, Sec. 4.

William J. Clinton, "Commencement Address," United States Military Academy, West Point, NY, May 31, 1997. ١٥٣)

Madeleine Albright, prepared statement before the U.S. Senate Foreign Relations Committee, Washington, DC, January 8, 1997. ١٥٤)

Robert J. Art, "Why Western Europe Needs the United States and NATO," *Political* ١٥٥) انظر

١٩٩٦، No. 1 (Spring 1996), pp. 5-6. Science Quarterly 111, تظهر هذه النقطة أيضاً في رزي كوستوف

يوترام المدير السابق للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن وأحد كبار المفكرين الاستراتيجيين الألمان الذي كتب في عام ١٩٩٥ أن "حل منظمة حلف شمال الأطلسي الآن سيلقي بأوروبا في مأوى سحيقة من عدم الأمن... وسيكون كارثة استراتيجية". ويقول أيضاً إن "الولايات المتحدة إذا أدارت

ظهرها لأوروبا، فإن الحلف قد ينهار وقد يضعف الاتحاد الأوروبي إلى درجة الضحك. فقد تبرز ألمانيا بوصفها القوة المهيمنة في غرب القارة، وروسيا باعتبارها القوة المزعجة في الشرق. وقد تفقد الولايات المتحدة معظم سلطتها الدولية وكذلك الوسائل اللازمة للمساعدة في منع عدم الاستقرار الأوروبي من إشمال نزاع دولي مرة أخرى". Bertram, *Europe in the Balance: Securing the Peace Won in the Cold War* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1995), pp. 17-18, 85. Also see pp. 10-11.

١٥٦) حول وجهات نظرهم المتعلقة بزوال حروب القوى العظمى في أوروبا، انظر Robert J. Art, "A Defensible Defense: America's Grand Strategy after the Cold War," *International Security* 15, No. 4 (Spring 1991), pp. 45-46; Mandelbaum, "Is Major War Obsolete?"; and Van Evera, "Primed for Peace". Art, "Why Western Europe," esp. pp. 4-9, 35-39; Michael Mandelbaum, *The Dawn of Peace in Europe* (New York: Twentieth Century Fund, 1996), esp. chaps. 1, 9; Van Evera, "Primed for Peace," pp. 16, 54-55; and Stephen Van Evera, "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy after the Cold War," *Journal of Strategic Studies* 13, No. 2 (June 1990), pp. 9-11.

١٥٧) عبر الرئيس كلتون عن هذه الفكرة حين لاحظ أنه رغم وجود أسباب وجهة لاتخاذ السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين، فإن "أحدًا لا يزعم أننا سعيًا أبداً إلى تحقيق ميزة إقليمية". President William J. Clinton, "Remarks to the American Society of Newspaper Editors regarding the Situation in Kosovo," San Francisco, CA, April 15, 1999.

١٥٨) حول الحالة المدعومة للجيش الروسي، انظر Alexei G. Arbatov, "Military Reform in Russia: Dilemmas, Obstacles, and Prospects," *International Security* 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 83-134; Robert W. Duggleby, "The Disintegration of the Russian Armed Forces," *Journal Slavic Studies* 11, No. 2 (June 1998), pp. 1-24; and Sergey Rogov, *Military Reform of and the Defense Budget of the Russian Federation* (Alexandria, VA: Center for Naval Analyses, August 1997).

١٥٩) Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70, No. 1 (Winter 1990-91), pp. 23-33; Michael Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and U.S. Grand Strategies after the Cold War," *International Security* 2, No. 4 (Spring 1997), pp. 49-88; and William C. Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," *International Security* 24, No. 1 (Summer 1999), pp. 5-41.

١٦٠) من أجل مناقشة جيدة لهذه النقطة، انظر Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs* 78, No. 2 (March-April 1999), pp. 35-49. Also see Christopher Layna, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," *International Security* 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 5-51; and Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," *International Security* 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 44-79.

الذي يقدم أكثر الحجج إقناعاً حول الأحادية القطبية يُعرّف الأخيرة بأنها "بنية تكون فيها قدرات دولة واحدة أكبر من يفرض التوازن عليها". Wohlforth, "Stability," p. 9. ورغم أنني أتفق مع هذا التعريف، فإنني أعطف بشدة مع تقييمه الذي يرى أن الصين وروسيا لا تمتلكان الموارد اللازمة للصمود أمام الولايات المتحدة.

١٦١) حول المقومات التي تحدد القوة العظمى، راجع الفصل الأول.

[١٦٢] كانت علاقات الصين وروسيا جيلة في الأعوام الأخيرة، وأبدى استيهامهما من جوانب مختلفة من السياسة الخارجية الأمريكية. لكنهما لم يشكلا تحالفا جديا لفرض التوازن على الولايات المتحدة،

وقليلون فقط يعتقدون أنهما سيفعلان ذلك في المستقبل. انظر Jennifer Anderson, *The Limits of Sino-Russian Strategic Partnership*, Adelphi Paper No. 315 (London: International Institute for Strategic Studies, December 1997); Mark Buries, *Chinese Policy toward Russia and the Central Asian Republics* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999); and "Can a Bear Love a Dragon?" *Economist*, April 26, 1997, pp. 19-21. يوجد أيضا مصدر

محتمل لنزاع جدي بين الصين وروسيا، وهو الهجرة غير الشرعية واسعة النطاق من الصين إلى روسيا على مدى العقد الماضي التي يمكن أن تؤدي إلى نزاع عرقي أو نزاعات إقليمية. انظر David Hale, "Is Asia's High Growth Era Over?" *National Interest*, No. 47 (Spring 1997), p. 56; and Simon Winchester, "On the Edge of Empires: Black Dragon River," *National Geographic*, February 2000, pp. 7-33.

[١٦٣] يبالغ كثيرون بأنه من الصعب تخيل التنافس الأمني، ناهيك عن الحرب، بين فرنسا وألمانيا. لكنني في المقابل أرى أن الموقف السعيد الحالي لم يتج عن أن هذين الخصمين القديمين اللذين تقاتلا في أعوام ١٨٧٠ - ١٨٧١ و ١٩١٤ - ١٩١٨ و ١٩٤٠ و ١٩٤٥. وإنما بات من شبه المستحيل على فرنسا وألمانيا أن تحارب إحداهما الأخرى بسبب وجود جيش أمريكي كبير في أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، وبذلك زال السبب الرئيس للخوف بينهما. فقد حلت الهرمية محل الفوضى في المناطق الخاضعة لسيطرة مباشرة من القوات الأمريكية. يمبر جوزيف جوف عن تلك الفكرة على هذا النحو: "إن التطفل الدائم للولايات المتحدة في شئون القارة غير شروط الضاحل بين الدول للدرجة أن دول أوروبا الغربية لم تعد بحاجة لأن تنجز أهدافها بالعنف. فالولايات المتحدة بوعدها بحماية أوروبا الغربية من الآخرين ومن نفسها أبطلت قواعد لعبة الاعتماد على الذات التي كانت لها الغلبة، وجلبت الحزن دوما إلى أوروبا في القرون الماضية." Joffe, "Europe's American Pacifier," p. 72.

[١٦٤] انظر "Excerpts from Pentagon's Plan: 'Prevent the Re-Emergence of a New Rival,'" *New York Times*, March 8, 1992. انظر أيضا Patrick E. Tyler, "U.S. Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop," *New York Times*, March 8, 1992.

[١٦٥] انظر Eugene Gholz, Daryl G. Press, and Harvey M. Sapolsky, "Come Home, America: The Strategy of Restraint in the Face of Temptation," *International Security* 21, No. 4 (Spring 1997), pp. 5-48; and Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," *International Security* 22, No.1 (Summer 1997), pp. 86-124.

[١٦٦] تبنت إدارة كلتون هذه الرأي بالتأكيد. من ذلك على سبيل المثال قول وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لمجلس الشيوخ الأمريكي بأن "الاستقرار الأوروبي يعتمد كثيرا على الوجود والقيادة الأمريكيين المستمرين. والتاريخ يثبت أن الاستقرار الأوروبي حيوي أيضا لمصالحنا القومية. ولذلك منظر موجودين هناك. Madeleine Albright, prepared statement before the U.S. Senate Foreign

Relations Committee, January 8, 1997. يتمتع هذا المنظور أيضا بدعم واسع بين الأكاديميين. انظر

على سبيل المثال Art, "Why Western Europe"; Bertram, Europe in the Balance; Mandelbaum, Dawn of Peace; Van Evera, "Why Europe Matters"; and Barry R. Posen and Andrew L. Ross, "Competing Visions for U.S. Grand Strategy," International Security 21, No. 3 (Winter 1996-97), pp. 5-53, esp. note 14. Also see Mark S. Sheetz, "Exit Strategies: American Grand Designs for Postwar European Security," Security Studies 8, No. 4 (Summer 1999), pp. 1-3 الذي يصف الشعبية الواسعة لهذا المنظور.

Eugene Gholtz and Daryl G. Press, "Economic Externalities of Foreign Wars," (٦٧) manuscript accepted for publication in Security Studies.

David M. Kennedy, Over Here: The First World War and American Society انظر (٦٨)

(Oxford: Oxford University Press, 1980), chap. 6. اسعاد اقتصاد اليابان بدرجة كبيرة أيضا من

البقاء خارج القتال في الحرب العالمية الأولى.

انظر (٦٩) Gholtz and Press, "Economic Externalities". يفترض هذا التحليل أن حروب القوى العظمى

في أوروبا أو شمال شرق آسيا ستكون طويلة وستضمن كل القوى الإقليمية تقريباً، أي حروب مركزية مثل الحرب العالمية الأولى. لكن حروب القوى العظمى المستقبلية، كغيرها من الحروب السابقة، قد تكون قصيرة أو قد تتضمن دولتين رليستين فقط. والنزاع المحدود من هذا النوع لن يؤثر بالتأكيد (إيجاباً أو سلباً) على الاقتصاد الأمريكي كما قد تؤثر الحروب المركزة.

انظر (٧٠) U.S. Congress, House Committee on International Relations, Oil Fields as Military

Objectives: A Feasibility Study, 94th Cong., 1st sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, August 21, 1975), esp. Annex A.

انظر (٧١) James A. Baker III, The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace 1989-

1992 (New York: Putnam, 1995), pp. 335-39; and George Bush and Brent Scowcroft, A World Transformed (New York: Knopf, 1998), pp. 399-400.

انظر (٧٢) Lawrence S. Kaplan, The Long Entanglement: NATO's First Fifty Years (Westport,

CT: Praeger, 1999); and Robert B. McCalla, "Why NATO Survives," International Organization 50, No. 3 (Summer 1996), pp. 456-61, 470-72.

انظر (٧٣) Peter W. Rodman, Drifting Apart? Trends in U.S.-European Relations (Washington,

DC: Nixon Center, 1999); and Stephen M. Walt, "The Ties That Fray: Why Europe and America Are Drifting Apart," National Interest, No. 54 (Winter 1998-99), pp. 3-11. Also see Robert D. Blackwill and Michael Sturmer, eds., Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East (Cambridge, MA: MIT Press, 1997); Roger Cohen, "Storm Clouds over U.S.-Europe Relations," New York Times, March 26, 2001; Roger Cohen, "To European Eyes, It's America the Ugly," New York Times, May 7, 2001; John Deutch, Arnold Kanter, and Brent Scowcroft, "Saving NATO's Foundation," Foreign Affairs 78, No. 6 (November-December 1999), pp. 54-67; Philip H. Gordon, "Recasting the Atlantic Alliance," Survival 38, No. 1 (Spring 1996), pp. 32-57; Camille Grand, "Missile Defense: The View from the Other Side of the Atlantic," Arms Control Today 30, No. 7 (September 2000), pp. 12-18; and Lawrence P. Kaplan, "Surrender," New Republic, November 20, 2000, pp. 12-13.

- [٧٤] تلخص النتائج السلبية من حرب كوسو على منظمة حلف شمال الأطلسي في التعليق التالي من ديرشيفل: "بعد عشرة أسابيع من الحرب في يوغسلافيا اتضح شيء واحد عبر أوروبا، وهو أن هيئة الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي محدودة كنموذج للمستقبل". نقلا عن Jeffrey Gedmin, "Continental Drift: A Europe United in Spirit against the United States," *New Republic*, June 28, 1999, p. 23.
- القائد السابق للقوات منظمة حلف شمال الأطلسي في جنوب أوروبا في George C. Wilson, "Kosovo May Be NATO's Last Hurrah," *National Journal* 32, No. 16 (April 15, 2000), pp. 1218-19. حدث احتكاك بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول منطقة البلقان أيضا في أثناء الحملة الرئاسية عام ٢٠٠٠. انظر Michael R. Gordon, "Bush Would Stop U.S. Peacekeeping in Balkan Fights," *New York Times*, October 21, 2000; and Steven Erlanger, "Europeans Say Bush's Pledge to Pull Out of Balkans Could Split NATO," *New York Times*, October 25, 2000.
- [٧٥] على سبيل المثال تقوم اليابان التي تتفق ثاني أكبر ميزانية دفاع في العالم بتطوير أقمار تجسس رغم المعارضة الأمريكية. علاوة على أن البرلمان الياباني شكل لجنة لمراجعة دستورها القائم على السلام. ذلك التحرك الذي اعتُبر على نطاق واسع انتصارا للقوميين اليابانيين. وقد أجبر مسئول دفاعي كبير، هو شينغو نيشيمورا Shingo Nishimura على الاستقالة في أكتوبر ١٩٩٩ لأنه اقترح أن تطور اليابان ردعا نوويا خاصا بها. انظر "Japan's Naval Power: Responding to New Challenges," *International Institute for Strategic Studies' Strategic Comments* 6, No. 8 (October 2000); "Japan Reviews Pacifism," *London Times*, January 21, 2000; Clay Chandler, "Japanese Official Forced to Quit after Endorsing Nuclear Arms," *Washington Post*, October 21, 1999; Howard French, "Japan Signals Peaceful Intentions, but Reaffirms Armament Plans," *New York Times*, April 28, 2001; and "Satellite Program Endorsed as a Response to N. Korean Rocket," *Chicago Tribune*, November 7, 1998.
- "China, the U.S.-Japan Alliance," pp. 74-80; and Milton Ezrati, *Kawari: How Japan's Economic and Cultural Transformation Will Alter the Balance of Power among Nations* (Reading, MA: Perseus, 1999), chaps. 7-8.
- [٧٦] عبارة "الشروطي المتقاسم" مأخوذة من ريتشارد Richard N. Haas, *The Reluctant Sheriff: The United States after the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1997).
- لغة مرجع مهم للأدلة حول تراجع التزام أمريكا نحو أوروبا وشمال شرق آسيا هو John E. Rielly, ed., *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy 1999* (Chicago: Chicago Council on Foreign Relations, 1999). وجدت هذه الدراسة، على سبيل المثال، أن ٤٤٪ فقط من الجمهور و٥٨٪ من القادة الأمريكيين يعتقدون أن "الدفاع عن أمن حلفائنا" يعد هدفا "مهما جدا". وقال ٢٨٪ من الجمهور الأمريكي إنه إذا غزت روسيا بولندا العضو بمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإنه يجب أن تستخدم القوات البرية الأمريكية للدفاع عن بولندا. Ibid., pp. 16, 26. انظر أيضا James M. Lindsay, "The New Apathy: How an Uninterested Public Is Reshaping Foreign Policy," *Foreign Affairs* 79, No. 5 (September-October 2000), pp. 2-8.

Steve Glain, "Fearing China's Plans and a U.S. Departure, Asians Rebuild Forces," *Wall Street Journal*, November 13, 1997; and Manning and Przytup, "Asia's Transition Diplomacy," pp. 48-49.

Ted Galen Carpenter, "Rolling Asia: U.S. Coziness with China Upsets the Neighbors," *Foreign Affairs* 77, No. 6 (November-December 1998), pp. 2-6.

الولايات المتحدة شكوكا حول مصداقيتها في عام ١٩٩٦، حين قالت إن ضماناتها لأمن اليابان لا ينطبق على أية أزمة قد تتلح على جزر سينكاكيو/دياوياتي التي تطالب بها الصين واليابان. انظر Yoichi Funabashi, *Alliance Adrift* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1999), pp. 401-15.

١٧٩) يتضح من هذه المناقشة أنني حتى لو كنت غخطا وتولت الولايات المتحدة دور حارس السلام في أوروبا وشمال شرق آسيا، سيظل واردا أن يحدث تغير أساسي في أبنية القوة في هاتين المنطقتين. فليس من المرجح لمحبة أن يظل حلفاء أمريكا، خاصة ألمانيا واليابان، تحت وصاية الولايات المتحدة، بل أن يعمزا أنفسهما كقوى عظمى.

١٨٠) أعداد السكان مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, *National Material Capabilities Data, 1816-1915* (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). يكتب جوناثان ألمان أن الروس كانوا يتمتعون بميزة سكانية قدرها 2.7 :

١ في عام ١٩١٤ (١٨٠ مليون في مقابل ٦٧,٥ مليون نسمة) وميزة سكانية قدرها 2.4 : 1 في عام ١٩٤١ (١٨٧ مليون في مقابل ٧٨ مليون نسمة). انظر Jonathan R. Adelman, *Revolution, Armies, and War: A Political History* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), pp. 105, 229.

١٨١) أعداد السكان الواردة مأخوذة من الجدول (١٠ - ٢) ومن The Military Balance 1988-1989 (London: International Institute for Strategic Studies, 1988), p. 33. ١٨٢) هذه الأرقام مأخوذة من الجدولين (٣ - ٣) و(١٠ - ٢).

١٨٣) من أجل تحليل مفصل لحجم الجيشين الألماني والروسي بينهما، انظر International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance, 2000-2001* (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 61-62, 120-21. فله أدلة على أن الجيش الروسي سينكمش أكثر في المستقبل القريب، ربما

حتى إلى ٢٢٠٠٠٠ جندي. انظر Simon Saradzhyan, "Lopsided Army Cuts Show Kremlin Fears," *Moscow Times*, September 29, 2000.

سكوتون أصغر مما تنفذه روسيا. انظر Cecile Rohwedder, "Germany to Modernize Military, Trim Defense Spending by 2.5 Percent," *Wall Street Journal*, June 15, 2000.

١٨٤) حول التفكير الألماني في الأسلحة النووية في أثناء الحرب الباردة، انظر Marc Trachtenberg, *Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 203, 230-40, 398.

١٨٥) كان عدد سكان الاتحاد السوفيتي حوالي ٢٨٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٧، فيما يبلغ عدد سكان روسيا حاليا حوالي ١٤٧ مليون نسمة.

١٨٦) ساد اعتقاد واسع في أوائل التسعينات بأن قوة اليابان ستزداد وستحل محل الاتحاد السوفيتي باعتباره

عصم أمريكا الرئيس في شمال شرق آسيا. انظر George Friedman and Meredith LeBarb, *The Coming War with Japan* (New York: St. Martin's, 1991); and Samuel P. Huntington, "Why International Primacy Matters," *International Security* 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 68-83. On why Japan is unlikely to become a highly aggressive state, see Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-first Century," *International Security* 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 81-118.

١٨٧) كما جاء في الجدول (١٠ - ١)، كان عدد سكان اليابان ١٢٦ مليون نسمة، والصين ١,٢٤ بليون.

تنبأ الأمم المتحدة بأن سكان اليابان سينخفضون إلى حوالي ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠، في حين سيزيد سكان الصين إلى حوالي ١,٥ بليون في الفترة عنها. "Emerging Market Indicators," *Economist*, February 1, 1997, p. 108.

١٨٨) كما جاء في الجدول (١٠ - ١)، كان عدد سكان روسيا ١٤٧ مليون نسمة والصين ١,٢٤ بليون نسمة.

وتنبأ الأمم المتحدة بأن عدد سكان روسيا سينخفض إلى حوالي ١٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠، في حين سيزيد عدد سكان الصين إلى حوالي ١,٥ بليون في الفترة نفسها. "Emerging Market Indicators," *Economist*, February 1, 1997, p. 108.

١٨٩) انظر Steven B. Miller, "Russian National Interests," in Robert D. Blackwill and Sergei Karaganov, eds., *Damage Limitation or Crisis? Russia and the Outside World*, CSIA Studies in International Security (Washington, DC: Brassey's, 1994), pp. 77-106; and Sergey Rogov, *Security Concerns of the New Russia*, vol. 1, *The Challenges of Defending Russia*, Occasional Paper (Alexandria, VA: Center for Naval Analyses, July 1995).

١٩٠) انظر Zalmay Khalilzad et al., *The United States and a Rising China: Strategic and Military Implications* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999); and Michael D. Swaine and Ashley J. Tellis, *Interpreting China's Grand Strategy: Past, Present, and Future* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2000).

١٩١) من أجل تقييم متفائل عموماً لمستقبل الاقتصاد الصيني، انظر World Bank, *China 2020: Development Challenges in the New Century* (Washington, DC: World Bank, 1997).

أجل تقييمات أكثر تشاؤاً، انظر المقالات الواردة في "The FPRI Conference on China's Economy," *Orbis* 43, No. 2 (Spring 1999), pp. 173-294; and Nicholas R. Lardy, *China's Unfinished Economic Revolution* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998).

وانظر أيضاً Richard K. Belts and Thomas J. Christensen, "China: Getting the Questions Right," *National Interest*, No. 62 (Winter 2000-2001), pp. 17-29.

١٩٢) كان الناتج القومي الإجمالي لكل فرد في هونغ كونج بأسعار الدولار عام ١٩٩٨ يساوي حوالي ٨٠٪ من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي لكل فرد (٢٣٦٦٠ دولاراً في مقابل ٢٩٢٤٠ دولاراً). انظر World Bank Atlas 2000 (Washington, DC: World Bank, April 2000), pp. 42-43.

سكان الصين يبلغ حوالي خمسة أضعاف نظيره في الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تحفظ تلك الميزة على مدار النصف الأول من القرن الجديد. انظر أيضاً الجدول رقم (١٠ - ٣) من أجل بعض السيناريوهات البديلة التي تتضمن الصين الغنية.

فهرست المصطلحات

أولاً: عربي - إنجليزي

١

Blackmail	تزاز
Coercion	جبار/الإكراه
Nuclear monopoly	احتكار النووي
Containment	احتواء
Containment of China	واء الصين
Blockading navies	ساطيل المحاصرة
Primacy of land power	قمة القوة البرية
Appeasement	سترضاء
Bloodletting	ستزاف
Navy	مطول
Nuclear weapons	سلحة النووية
Socialism	ستراكية
Engagement	مراك
Power projection	ار القوة
Economic Interdependence	تعداد الاقتصادي المتبادل
Self-help	تعداد على الذات
War economy	ماد الحرب
Wilhelm Germany	القبيلهلمية
Nazi Germany	النازية

Bandwagoning

الانحياز للطرف الأتوى

Amphibious landing

الإنزال البرمائي

Ideology

الأيديولوجيا

ب

Structure of the international system

بنية النظام الدولي

Social constructivism

البنوية الاجتماعية

ج

Balancing coalitions

تحالفات فرض التوازن

Bait and Bleed

التحريض والاستنزاف

Mutual assured destruction

التدمير المتبادل المؤكد

Power configuration

ترتيب القوة

Escalation

التصعيد

Multipolarity

التمددية القطبية

Balanced multipolarity

التعددية القطبية المتوازنة

Unbalanced multipolarity

التعددية القطبية غير المتوازنة

Air superiority

التفوق الجوي

Nuclear superiority

التفوق النووي

Buck-passing

تمرير المسؤولية إلى الآخرين

Security competition

التنافس الأمني

Offense-defense balance

التوازن الدفاعي - الهجومي

Balance of Terror

توازن الرعب

Balance of power

توازن القوة

European balance of power

توازن القوة الأوروبي

Power distribution

توزيع القوة

The distribution of world power

توزيع القوة العالمية

Expanding the membership of NATO

توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي

د

Mobilizable wealth

الثروة القابلة للتعبئة

Bipolarity

ثنائية القطبية

الثنائية القطبية غير المتوازنة

Unbalanced bipolarity

ج

الجيش

Army

ح

الحرب

War

الحرب الباردة

Cold War

الحرب العالمية الأولى

World War I

الحرب العالمية الثانية

World War II

الحروب التقليدية

Traditional wars

حروب القوى العظمى

Great power wars

الحروب المركزية

Central wars

الحروب النووية

Nuclear wars

حسابات القوة

Power calculations

الحصار

Blockade

ط

الخطاب

Discourse

الخوف

Fear

ث

الدفاع الصاروخي الوطني

National missile defense

الدفاع الصاروخي عن المسرح

theater missile defense

الدول التعديلية

Revisionist states

الدول الشريرة

Bad states

الدول الطيبة

Good states

دول الوضع الراهن

Status quo states

الدولة الجزيرية

Insular state

الدولة القارية

Continental state

الدولة المهيمنة

Hegemon

الدولة المهيمنة الإقليمية

Regional hegemon

Global hegemon	الدولة المهيمنة العالمية
Nuclear hegemon	الدولة المهيمنة النووية
Dynamics of escalation	ديناميات التصعيد
Balance of power dynamics	ديناميات توازن القوة

هـ

Balance of power dynamics	ديناميات توازن القوة
Capitalism	الرأسمالية
Deterrence	الردع

هـ

Nuclear arms race	سباق التسلح النووي
Pursuit of power	السعي وراء القوة
Democratic peace	السلام الديمقراطي
State behavior	سلوك الدولة
Self-defeating behavior	السلوك المضّر للذات
Bureaucratic politics	السياسة البيروقراطية
American foreign policy	السياسة الخارجية الأمريكية
International politics	السياسة الدولية
Power politics	سياسة القوة
Great power politics	سياسة القوة العظمى
Realpolitik	السياسة الواقعية

ش

Communism	الشيوعية
-----------	----------

هـ

Pacifier	صانع السلام
----------	-------------

ض

Nuclear first strike	الضربة الأولى النووية
Splendid first strike	الضربة الأولى الباطلة

ح

Aerial punishment	العقاب الجوي
International relations	العلاقات الدولية
Power relations	علاقات القوة

غ

Conquest	الغزو
----------	-------

ف

Balancer	فارض التوازن
Offshore balancers	فارض التوازن من وراء البحار
Power gap	فجوة القوة
Balancing	فرض التوازن
External balancing	فرض التوازن الخارجي
Internal balancing	فرض التوازن الداخلي
Offshore balancing	فرض التوازن من وراء البحار
Anarchy	الفوضى
International anarchy	الفوضى الدولية

ق

Strategic bombers	القاذفات الاستراتيجية
Manifest Destiny	القدر المحتوم
Strategic bombing	القصف الاستراتيجي
Decapitation	قطع الرأس
Naval forces	القوات البحرية
Power	القوة
Independent sea power	القوة البحرية المستقلة
Land power	القوة البرية

Air forces	القوة الجوية
Strategic airpower	القوة الجوية الاستراتيجية
Industrial might	القوة الصناعية
Military power	القوة العسكرية
Actual power	القوة الفعلية
Potential power	القوة الكامنة
The stopping power of water	القوة المانعة للمياه
Absolute power	القوة المطلقة
Dominant power	القوة المهيمنة
Relative power	القوة النسبية
Revisionist powers	القوى التعديلية
Insular great powers	القوى العظمى الجزيرية
Continental great powers	القوى العظمى القارية
Nuclear powers	القوى النووية
Status quo powers	قوى الوضع الراهن

ل

Liberalism	الليبرالية
------------	------------

م

Monroe Doctrine	مبدأ مونرو
International community	المجتمع الدولي
Treaty on Conventional Armed Forces In Europe	معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
Security dilemma	المعضلة الأمنية
Armored division equivalent	مكافئ الفرقة المدرعة
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
International institutions	المؤسسات الدولية

ن

Gross National Product	الناتج القومي الإجمالي
State system	نظام الدول (النظام الرسمي)
International system	النظام الدولي
Hegemonic system	النظام القائم على الهيمنة
Democratic peace theory	نظرية السلام الديمقراطي
Bipolar systems	النظم ثنائية القطبية
multipolar systems	النظم متعددة الأقطاب
Economic growth	النمو الاقتصادي
Revisionist Intentions	النوايا التعديلية

هـ

Hegemony	الهيمنة
Regional hegemony	الهيمنة الإقليمية
Global hegemony	الهيمنة العالمية

و

Realism	الواقعية
Structural realism	الواقعية البنوية
Defensive realism	الواقعية الدفاعية
Human nature realism	واقعية الطبيعة البشرية
Classical realism	الواقعية الكلاسيكية
Offensive realism	الواقعية الهجومية

لأبأ: إنجلزى - عربى

A

Absolute power	القوة المطلقة
Actual power	القوة الفعلية
Aerial punishment	العقاب الجوى
Air forces	القوة الجوية
Air superiority	التفوق الجوى
American foreign policy	السياسة الخارجية الأمريكية
Amphibious landing	الإنزال البرمائى
Anarchy	الفوضى
Appeasement	الاسترضاء
Armored division equivalent	مكافئ الفرقة المدرعة
Army	الجيش

B

Bad states	الدول الشريرة
Bait and Bleed	التحريض والاستنزاف
Balance of power	توازن القوة
Balance of power dynamics	ديناميات توازن القوة
Balance of Terror	توازن الرعب
Balanced multipolarity	التعددية القطبية المتوازنة
Balancer	فارض التوازن
Balancing	فرض التوازن
Balancing coalitions	تحالفات فرض التوازن
Bandwagoning	الانحياز للطرف الأقوى
Bipolar systems	النظم ثنائية القطبية
Bipolarity	الثنائية القطبية
Blackmail	الابتزاز
Blockade	الحصار
Blockading navies	الأساطيل المحاصرة
Bloodletting	الاستنزاف

Buck-passing
Bureaucratic politics

تفريء المسئولية إلى الآخرين
السياسة البيروقراطية

C

Capitalism
Central wars
Classical realism
Coercion
Cold War
Communism
Conquest
Containment
Containment of China
Continental great powers
Continental state

الرأسمالية
الحروب المركزية
الواقعية الكلاسيكية
الإجبار/الإكراه
الحرب الباردة
الشيوعية
الغزو
الاحتواء
احتواء الصين
القوى العظمى القارية
الدولة القارية

D

Decapitation
Defensive realism
Democratic peace
Democratic peace theory
Deterrence
Discourse
Dominant power
Dynamics of escalation

قطع الرأس
الواقعية الدفاعية
السلام الديمقراطي
نظرية السلام الديمقراطي
الردع
الخطاب
القوة المهيمنة
ديناميات التصعيد

E

Economic growth
Economic interdependence
Engagement
Escalation
European balance of power

النمو الاقتصادي
الاعتماد الاقتصادي المتبادل
الإشراك
التصعيد
توازن القوة الأوروبي

Expanding the membership of NATO

توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي

External balancing

فرض التوازن الخارجي

F

Fear

الخوف

G

Global hegemon

الدولة المهيمنة العالمية

Global hegemony

الهيمنة العالمية

Good states

الدول الطيبة

Great power politics

سياسة القوة العظمى

Great power wars

حروب القوى العظمى

Gross National Product

الناتج القومي الإجمالي

H

Hegemon

الدولة المهيمنة

Hegemonic system

النظام القائم على الهيمنة

Hegemony

الهيمنة

Human nature realism

واقعية الطبيعة البشرية

I

Ideology

الأيدولوجيا

Independent sea power

القوة البحرية المستقلة

Industrial might

القوة الصناعية

Insular great powers

القوى العظمى الجزيرية

Insular state

الدولة الجزيرية

Internal balancing

فرض التوازن الداخلي

International anarchy

الفوضى الدولية

International community

المجتمع الدولي

International institutions

المؤسسات الدولية

International politics

السياسة الدولية

International relations

العلاقات الدولية

International system

النظام الدولي

L

Land power	القوة البرية
Liberalism	الليبرالية

M

Manifest Destiny	القدر المحتوم
Military power	القوة العسكرية
Mobilizable wealth	الثروة القابلة للتعبئة
Monroe Doctrine	مبدأ مونرو
multipolar systems	النظم متعددة الأقطاب
Multipolarity	التعددية القطبية
Mutual assured destruction	التدمير المتبادل المؤكد

N

National missile defense	الدفاع الصاروخي الوطني
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
Naval forces	القوات البحرية
Navy	الأسطول
Nazi Germany	ألمانيا النازية
Nuclear arms race	سباق التسلح النووي
Nuclear first strike	الضربة الأولى النووية
Nuclear hegemon	الدولة المهيمنة النووية
Nuclear monopoly	الاحتكار النووي
Nuclear powers	القوى النووية
Nuclear superiority	التفوق النووي
Nuclear wars	الحروب النووية
Nuclear weapons	الأسلحة النووية

O

Offense-defense balance	التوازن الدفاعي - الهجومي
Offensive realism	الواقعية الهجومية
Offshore balancers	فارض التوازن من وراء البحار

Offshore balancing

فرض التوازن من وراء البحار

P

Pacifier

صانع السلام

Potential power

القوة الكامنة

Power

القوة

Power calculations

حسابات القوة

Power configuration

ترتيب القوة

Power distribution

توزيع القوة

Power gap

فجوة القوة

Power politics

سياسة القوة

Power projection

إظهار القوة

Power relations

علاقات القوة

Primacy of land power

أسبقية القوة البرية

Pursuit of power

السمي وراء القوة

R

Realism

الواقعية

Realpolitik

السياسة الواقعية

Regional hegemon

الدولة المهيمنة الإقليمية

Regional hegemony

الهيمنة الإقليمية

Relative power

القوة النسبية

Revisionist intentions

النوايا التعديلية

Revisionist powers

القوى التعديلية

Revisionist states

الدول التعديلية

S

Security competition

التنافس الأمني

Security dilemma

المعضلة الأمنية

Self-defeating behavior

السلوك المضّر للذات

Self-help

الاعتماد على الذات

Social constructivism

البنوية الاجتماعية

Socialism

الاشتراكية

Splendid first strike	الضربة الأولى الهائلة
State behavior	سلوك الدولة
State system	نظام الدول (النظام الرسمي)
Status quo powers	قوى الوضع الراهن
Status quo states	دول الوضع الراهن
Strategic airpower	القوة الجوية الاستراتيجية
Strategic bombers	القاذفات الاستراتيجية
Strategic bombing	القصف الاستراتيجي
Structural realism	الواقعية البنوية
Structure of the international system	بنية النظام الدولي

T

The distribution of world power	توزيع القوة العالمية
The stopping power of water	القوة المانعة للمياه
theater missile defense	الدفاع الصاروخي عن المسرح
Traditional wars	الحروب التقليدية
Treaty on Conventional Armed Forces in Europe	معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
Treaty on Conventional Armed Forces in Europe	معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

U

Unbalanced bipolarity	الثنائية القطبية غير المتوازنة
Unbalanced multipolarity	التعددية القطبية غير المتوازنة

V

Vacuum engine	محرك فراغي
Venice	البندقية (مدينة، جمهورية)

W

War	الحرب
War economy	اقتصاد الحرب
Wilhelm Germany	ألمانيا الفيلهلمية
World War I	الحرب العالمية الأولى
World War II	الحرب العالمية الثانية

كشاف الموضوعات

ألمانيا الفيلهلمية ٨، ٩، ٥٢
 ألمانيا النازية ٨، ٩، ٥٠
 الانحياز للطرف الأقوى ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٦
 الإنزال البرمائي ١١١، ١٤٦، ١٤٧
 الأيديولوجيا ١٤، ٢٤٢، ٢٤٣
 بـ
 بنية النظام الدولي ٤، ١٦، ١٩
 البنيوية الاجتماعية ١٧
 جـ
 تحالفات فرض التوازن ١٨٩، ٢٠٢، ٢٦٦
 التحريض والاستنزاف ١٧٦، ١٩٤، ١٩٥
 التدمير المتبادل المؤكد ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨
 ترتيب القوة ٥٦، ٥٧
 التصعيد ١٦٧، ١٦٨، ٤٢٧
 التعددية القطبية ٥٦، ٥٧، ٤٢٢
 التعددية القطبية المتوازنة ٥٧، ٤٢٢، ٤٢٣

١

الابتزاز ١٧٥، ١٧٦، ١٩٣
 الاحتكار النووي ١٦٤
 الاحتواء ١٧٩، ٤٠٤، ٤٣٣
 احتواء الصين ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٠٠
 الأساطيل المحاصرة ١١٠
 أسبقية القوة البرية ٣٥، ١٠٥، ١٠٨
 الاسترضاء ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٦
 الاستنزاف ٧٣، ١١٠، ١٧٦
 الأسطول ١٠٩، ١١٠، ١١١
 الأسلحة النووية ٥٥، ٦٩، ٩٨
 الاشتراكية ٣٩، ١٩٧
 الإشراك ٥، ٥٠٠، ٥٠٢
 إظهار القوة ٥١، ٥٦، ٩٧
 الاعتماد الاقتصادي المتبادل ١٩، ٢١، ٤٢١
 الاعتماد على الذات ٤٠، ٤٢، ١٩٩
 اقتصاد الحرب ٨٩، ١٠٠

- التعددية القطبية غير المتوازنة ٥٦ ، ٥٧ ،
٤٢٢
- التفوق الجوي ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨
- التفوق النووي ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦
- نمير المستولية إلى الآخرين ١٦ ، ١٧ ، ٣٦
- التنافس الأمني ٢ ، ١٤ ، ١٧
- التوازن الدفاعي - الهجومي ٢٦ ، ٤٩
- توازن الرعب ١٦٦ ، ١٦٧
- توازن القوة ٣ ، ٤ ، ٧
- توازن القوة الأوروبي ١٣ ، ٨٥ ، ٨٧
- توزيع القوة ٣ ، ١٣ ، ١٧
- توزيع القوة العالمي ٣
- توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي
٣٠ ، ٦٣
- الثروة القابلة للتعبئة ٧٨ ، ٨٤ ، ٤٢٨
- الثانية القطبية ٥٧ ، ٤٢٢
- الثانية القطبية غير المتوازنة ٤٢١
- الجيش ٤٨ ، ٦٦ ، ٧٤
- الحرب ١ ، ٢ ، ٦
- الحرب الباردة ١ ، ٦ ، ٨
- الحرب العالمية الأولى ٨ ، ٩ ، ٢٨
- الحرب العالمية الثانية ٨ ، ٩ ، ١١
- الحروب التقليدية ١٦٦ ، ١٦٨
- حروب القوى العظمى ٢ ، ٧٠ ، ٧٦
- الحروب المركزية ٤٣٨ ، ٤٣٩
- الحروب النووية ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠
- حسابات القوة ١٥ ، ٢٠ ، ٢٣
- الحصار ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣
- الخطاب ١٠ ، ٣٢ ، ٣٣
- الخوف ٢ ، ٤ ، ٤٠
- الدفع الصاروخي الوطني ٤٩٠
- الدفع الصاروخي عن المسرح ٤٧٢
- الدول التعديلية ٢١٣
- الدول الشريرة ٢٠
- الدول الطيبة ٢٠ ، ٢١ ، ٣٢
- دول الوضع الراهن ٢٤
- الدولة الجزيرية ١٦٠
- الدولة القارية ١٦٠ ، ١٦٢
- الدولة المهيمنة ٣ ، ٧ ، ٣٥
- الدولة المهيمنة الإقليمية ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣
- الدولة المهيمنة العالمية ٥١
- الدولة المهيمنة النووية ١٦٥
- ديناميات التصعيد ١٦٧

ديناميات توازن القوة ٤٢٩

و

الرامسمالية ٤٢١، ٤٥٧

الردع ١٤، ١٩٨، ٢٠٣

هـ

العقاب الجوي ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧

العلاقات الدولية ١٠، ١٨، ٢٤

علاقات القوة ٤٥٦

هـ

الغزو ٢٦، ٤٥، ٤٩

و

فارض التوازن ١٩٨، ٢١٦، ٤٩٠

فارض التوازن من وراء البحار ١٩٩،

٢١٦، ٤٩٠

فجوة القوة ٤٢، ٥٦، ٣٦٠

فرض التوازن ٥، ٩، ١٦

فرض التوازن الخارجي ١٩٨

فرض التوازن الداخلي ١٩٩

فرض التوازن من وراء البحار ٣١٨،

٣٢٣، ٣٢٩

الفوضى ١٣، ٢٤، ٢٥

الفوضى الدولية ٢٤، ٢٠٨، ٤١٩

القاذفات الاستراتيجية ١٠٧، ١١٠

القدر المحتوم ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٧

القصف الاستراتيجي ١٠٦، ١٠٩، ١١٠

قطع الرأس ١٢٤، ١٣٢، ١٣٨

القوات البحرية ٧٠، ١٠٧، ١٠٨

القوة ٢، ٣، ٤

هـ

سباق التسلح النووي ٢١٧، ٢٨٣، ٢٩٢

السعي وراء القوة ٤، ١٥، ٣٣

السلام الديمقراطي ٢١، ٤٦٠، ٤٦١

سلوك الدولة ٢٠، ٢٤، ٤٠

السلوك المضر للذات ٢١٧، ٢٦٤، ٢٦٦

السياسة البيروقراطية ١٧

السياسة الخارجية الأمريكية ١١، ٣٣، ٥٩

السياسة الدولية ٢، ٦، ٧

سياسة القوة ٢٩، ٢٤٠، ٢٩٥

سياسة القوة العظمى ١٨، ٢١٣، ٤٥٤

السياسة الواقعية ٣٢، ٤٧٠

ش

الشيوعية ٣٣، ٥٨، ٦٠

ص

صانع السلام ٤٧٥، ٤٨٣، ٤٨٧

ض

الضربة الأولى الحاسمة ٢٩١

الضربة الأولى الهائلة ١٦٥

- القوة البحرية المستقلة ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩
القوة البرية ٣٥ ، ٥٥ ، ١٠٥
القوة الجوية ١٠٩
القوة الجوية الاستراتيجية ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٦

ج

- القوة الصناعية ٨١ ، ٨٤ ، ٩٨
القوة العسكرية ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٩
القوة الفعلية ٥٥ ، ١٧٦ ، ٤٢٩
القوة الكامنة ٣٥ ، ٥٥ ، ٥٦
القوة المانعة للمياه ٣٥ ، ٥٢ ، ٥٦
القوة المطلقة ٤٦ ، ٦٦ ، ١٧٧
القوة المهيمنة ٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥
القوة النسبية ١٤ ، ١٦ ، ٤٣
القوى التعديلية ٣

القوى العظمى الجزيرية ١٦٠ ، ١٦١

القوى العظمى القارية ١٦٠

القوى النووية ٥٥ ، ١٦٧ ، ٢١٨

قوى الوضع الراهن ٣ ، ٢٧ ، ٢٧

ل

الليبرالية ١١ ، ١٨ ، ١٩

م

مبدأ مونرو ٢٢٩ ، ٣٠٤ ، ٣١٢

المجتمع الدولي ١ ، ٤٢

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في

أوروبا ١٧٠

المعضلة الأمنية ٤٥

مكافئ الفرق المدرعة ١٧١

منظمة حلف شمال الأطلسي ١١ ، ١٢ ، ١٤

المؤسسات الدولية ١١ ، ٢١ ، ٤٥٥

ن

- النتائج القومي الإجمالي ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١
نظام الدول (النظام الرسمي) ٦٨
النظام الدولي ٢ ، ٣ ، ٤
نظرية السلام الديمقراطي ٢١ ، ٤٦٠ ، ٤٦١
النظم ثنائية القطبية ٦ ، ١٩ ، ٣٤٠
النظم متعددة الأقطاب ٦ ، ١٩ ، ٥٧
النمو الاقتصادي ٧٠ ، ٧٨ ، ٧٩
التوايا التعديلية ٣٧

هـ

الهيمنة ٣ ، ٥ ، ٨

الهيمنة الإقليمية ٥٢ ، ١٧٨ ، ١٨٢

الهيمنة العالمية ٣ ، ٥١ ، ١٠٦

و

الواقعية ٢ ، ١٧ ، ١٨

الواقعية البنوية ٢٥

الواقعية الدفاعية ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧

واقعية الطبيعة البشرية ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧

الواقعية الكلاسيكية ٢٤

الواقعية الهجومية ٦ ، ٨ ، ١٠

نبذة عن المؤلف

يعمل جون ميرشايمر John J. Mearsheimer أستاذًا للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو ويعد أحد الأساتذة البارزين والتميزين في مجال العلاقات الدولية. وإلى جانب هذا الكتاب، شارك ميرشايمر في تأليف كتاب "اللعن الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية" الذي كان من أفضل الكتب مبيعًا وفقًا لتصنيف نيويورك تايمز، فضلًا عن أنه من المشاركين المنتظمين في مجلتي "الجمهورية الجديدة" The New Republic والأطلنطي الشهيرة "The Atlantic Monthly".